

٢١٧٨

ق

القمر النوار شرح البحر الزخار للمهدي لدين الله
- ٨٤٠هـ لم يعلم الشارح، كتب بخط علي بن
صلاح النجدي سنة ١٠٩٦ هـ .

٢٨×٢٠سم

٣٣س

ج ٦ (٢٧٤ق)

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، قبل الورقة الأخيرة
أوراق بيضاء .

٧٨٤٠

عب

١- الزيدية، الفقه أ- الناسخ ب- تاريخ

النسخ ج- شرح البحر الزخار .

٧٨٤٠

التمر النوار شرح البحر الزخار



Copyright © King Saud University



١٥٢

١٠١
٧٨٤

King Saud

جامعة الملك

مكتبة جامعة الملك سعود - قسم المخطوطات /
الرقم: ٧٨٤ ق ١٣٧٤
العنوان: القراءات النحوية للشيخ
المؤلف: محمد بن عبد الله بن محمد
تاريخ النشر: ١٣٩٦
اسم الناشر: ---
عدد الأوراق: ٧٤ (٧٤ ص)
ملاحظات: ---

المجلد السادس من النوار

شرح البحر الرخار

هذا الكتاب على يد المؤلف المصنف
وفخر الاسم رفعة الأناام الفاني
بمحمد عبد العلي عاملة اسم بلطفه الفاني
بغاية من ١٣٧٤
بفلاح الحفر معتمد محمد عبد العلي

الجزء السادس
من النوار شرح
البحر الرخار
١٠٩٦ سنة

٢٣

مكتبة
محمد بن عبد الله بن النبيهان
رقم التصنيف : ٥١٧/٨
رقم التسلسل : ١٥٢
تاريخ الورود :

بسم الله الرحمن الرحيم

باب الاستيلاء

هو علق الأمة بغير حقها أو من في حكمه لدخول أمه الأب
فإنه يملكها الأب بالعلوق وتضمير أمه له وإن لم يجل له الوطى في حكمه في
مضميرها أم ولد حكم من حل له لذلك **مسألة** وقوله تعالى وقد
خلقكم جوارا ثم جعلكم من التراب ثم من الطين ثم
الصلصال المنسلف بعد بين التراب ثم الجحما المستور المتغير إلى نقي ثم
الطينة من المني ثم المضغة وهي اللحم ثم العظام ثم التكوين وهو
التركيب وإتمام الخلق أشار إلى تعدد ما بقوله ولقد خلقنا الإنسان من
سلاسل من طين الآية قال جابر الله في قوله تعالى وقد خلقكم أطوارا ما لكم لا ترجون
لله وقار أي لا تأملون توقيرا أي تعظيما أي ما لكم لا تكونون على حال تأملون فيها
تعظيم الله أي لكم في دار التراب والله بيان للفرق ولو تأخر كان صلة للوقار وقد
خلقكم أطوارا في موضع الحال أي تارات خلقكم أو لا ترابا ثم خلقكم نطفة
ثم خلقكم علقا ثم خلقكم مضغا ثم خلقكم عظاما ولحمها ثم أنشأكم
خلقاً آخر ولا تخافون الله حلا وتزك معاملة بالعقاب فتومنون وقيل ما لكم لا
تخافون الله عظمة **مسألة** وتعلق أم الولد بموت السيد إجماعا فلا قابل
بقاها بعد موته قنا وإنما الخلاف في جوارها بيعها قبل موته وقدم في البيع
وقال في قطع من في خمسة عشر كبا من مضغفة يقتلها وتوقف في البيع
في غيرها فقال البغداديون من أصحابه لا يختلف مذهب الشافعي في أنه لا يجوز بيع أم
الولد ولا هبتها ولا نكحها عنه بل يحق عنه بموته من أس المال وإنما توقف الشافعي في
بيعها لا اختلاف الصحابة في جوار البيع وعندهم لنا ما مر في البيع **مسألة**
قال في ولو حكم حاكم بجوارها البيع لم ينقض حكمه فيها للخلاف أو لم يرجع على
عليه عوا الخبر أي جابر عبد الله بن الزبير ثم على بن الحسين صاها وأفتى علي عليه
سجلا استولد أمه بجوار هبتها لأخيه فوهبها ثم أفتى الآخر بمقتل ذلك
فوطيها الثلاثة قال ابن كثران حكى في أصول الأحكام وغيره عن علي عليه
أن رجلا أتاه فقال يا أمير المؤمنين إن لي أمة ولدت مني أفاهبها لأخي قال نعم
فوهبها لأخيه فوطيها فآلدها فاتاه الآخر فقتل أهبها لأخي يا أخا قال نعم فوطيها
جميعا انتهى فلما كان خلافتهم مشهورا ظاهرا منشورا لم ينقض حكم من حكمهم
بما قاله لأنه لا مانع من صحة الإجماع على خلاف قوله ولا إجماع مع خلاف هؤلاء العلماء
سيما وفيهم سيد العترة الكرام على أبي طالب عليه السلام **الغزالي** لأن ذلك **مسألة**
الحكم **مسألة** التابع على من يبيعهم وإجماعهم حجة لا يجوز مخالفتها
صا صا من أقوال المجتهدين مخالفا لما وقع الإجماع عليه نقض وإبطال لأن المسألة

هذا ما روته في نسخة المطبوعات

قد صارت قطعية ولا اجتهاد في سائر ما يلحقه قلنا لا نسلم ذلك لأنه لم يجمع الإجماع
من التابعين على ما زعمتم قال في من حرم عليهم ذابح الإجماع زعمتم بعد الخلاف في المسألة
الحال وشرا المقتل ولا إجماع بعد الخلاف لأن الاتفاق بعد ذلك ممتنع لأن
العادة قاضيه بامتناعه فيما استقر فيه الخلاف إذ لا يزال أحدي الطرفين
مضيق على مذهبه سلبا فلو وقع الإجماع الثاني كان ناسخا للاول ولا إجماع
لأنه يكون ناسخا ولا ممتنعا قلنا لا نسلم ذلك بل يمتنع الإجماع **مسألة** فإن
القول بالعقوبة قول أكثرنا يمتنع عليهم السلام منهم أبو طالب وأبو العباس وقول
بن شريح وأتباعه وأبي علي وأتباعه ما شئنا وأي الحسن الكرخي وأبو الحسين وأبي
عبد الله البصري والرازي وابن الجلاب لأن الأمة لا تجمع في عصر من العصور
على خطأ لعصمتها ولما تواتر معنا من حقوقه يد الله مع الجماعة من فارق الجماعة قيد بشئ
فقد خلع ربه الله سلاما من عنقه وقوله في الأصح إشارة إلى من منع الاتفاق
بعد الخلاف كما قال الإمام يحيى وهو أحمد بن حنبل والاشعري والجنيني والقرطبي
والأمدى والصيرفي لما ذكرنا من منع العادة وأجيب بأنه لو امتنع لم يقع
وقد وقع خلاف الصحابة في مسألة العول واتفاق التابعين على أحد القولين أما إذا
كان القائل بأحد هاتين فلا كما حجب في كثير من أقوال القدماء الذين لم يبق
لهم تابع وفيه أن بقاء القول كبقا قايله وإن من مضى ظاهرا لدخول في الأئمة
فلا ينعقد الإجماع مع خلافه سلبا فإجماع التابعين فني إذ غايته أنه لم يقبل
أحد منهم بتلك المقالة فيها ظهر مردون أن يكون هناك اجتماع من علماء بهم
لتباعد أقطارهم وخفاء أخبارهم ومثل ذلك ليس هو الإجماع في شيء **مسألة**
مسألة فمن باع أمة ثم تبين بعد بيعها أنه كان استولدها وصا دقه
المشتري على استيلاءها لم ينقض البيع **مسألة** يقطع الشك والخلاف
فجواز البيع وقدره أو تراص من البائع والمشتري على فسخه **مسألة** وتعلق
أم الولد بموت السيد وإن كان قد مات ولدها قبل سببها وقال بعضهم
لا نسلم ذلك لا إذ عتقها إنما هو مملوك ولدها أياها فإذا لم يكن هناك
ولد فلا عتق لبقاءها على الملاك ولا موجب لارتقاعه قلنا لا نسلم ذلك بل
يقع إذا قال **مسألة** وإن سقط قال ابن كثران تقديم في البيع ونسبه في التخصيص
إلى ابن ماجه من رواية ابن عباس عن النبي أنه قال من وطئ أمته فولدت له فهو معتق
ولدها وضعفه وروى عن ابن عباس عن النبي أنه قال من وطئ أمته فولدت له فهو معتق
من درهمه قيل رواه أحمد وابن ماجه واللفظه في التخصيص أيا أمراه ولدت من سيدها
فهي حرة عن درهمه ونسبه إلى أحمد وابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي ثم
ضعفه وفيه عن ابن عمر إذا ولد الرجل أمته ومات عنها فهو حرة والدارقطني والبيهقي
مرنوعا وموقفا قال الدارقطني الصحيح وقف على من يبيع عن عمر وروى عن ابن عمر
عن النبي أنه أتى عن بيع أمهات الأولاد وقال لا يبيعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع

هذا ما روته في نسخة المطبوعات

هذا ما روته في نسخة المطبوعات

هذا ما روته في نسخة المطبوعات

اذ لا مزب لا حدها على الاخر فان اعترفت الامه في قيمتها لها وادماشت
الامه قبل موت السيد ماتت رقيقه وعتق اولادها بموت السيد ولا ار
لنقد موقوفها في بطلان عتقهم اذ قد ثبت لهم حق مستحق وكل ما ثبت واسفله لا يمكن ابطاله

باب الاول

الاول اسم لا مصدر لان المصدر الجاري على الفعل وهذا ليس جار عليه
فهو اسم مصدر يفيد فايده المضمر وليس مصدر وهو في اللغة العرب يقال بين فلان
وفلان ولاي قرب ويقال للمال الموروث من العبد حب له من نفسه والولاية
بالفتح القهر قال تعالى هناك الولاية لله الحق اي هناك الغلبة والسلطان
والقهر ومضى الامر والنكال باهل العصيان وبكسر الواو لا ستيلا على التصرف
ولي التيمر عليه ولا يه اي صار اليه التصرف عليه والتيمر الاله الرضي في شرح
الشافية وقد فتحوا ثلاثة الولاية والوكالة والولاية في الشرع استحقاق
المال بسبب العتق وقيل هو ميراث استحققه المرد بسبب عتق شخص في ملكه او سبب
عتق الموالاه وقوله في كجمة النسب قال الظفاري عن ابن عمر الولاية كجمة النسب كبايع
ولا يرهب صحاح الحاكم وغيره اي لا يزول كما لا يزول النسب قال في النهاية وفي رواية
كجمة الثوب وقد اختلف في ضم اللمة وفتحها فقيل في النسب بالضم والفتح وفي الثوب
وحده بالفتح وقيل النسب والثوب بالفتح واما بالضم فهو ما يصا به الصيد ومعنى الحديث
المخالطة في الولا وانها تجري مجرى النسب في الميراث كما نال لطلبة اللمة سدا الثوب
حتى يصير كالتي لا يجد لها منها من المداخلة السديده ومن شر لها اشتراط لغيره لئلا
منزله النسب وانما لا ينبغي ومعناه مضير المعتق كالاب اذ تسبب الاستقلال
من المعتق لمعتق كسب الوجود من الاب للولد اذ العبد كان قبل العتق مفقودا
لنفسه اذ لا يملك شيئا من التصرفات لها فيما يعود على نفع ولا دفع موقوف لسيده لوجه
منافعه اليه له التصرف فيها بما شاء فاذا اعتقه سيده فقد اوجده لنفسه لملكه
لنفعه واستقلاله بالتصرف فيها دليله قوله في كجمة النسب في قوله واليه الخبر قال ابن
عمر ان لفظه عن ابنه هذير قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لن تجزي ولدك ان يجزبه
ملوكا فيشتره فيعتقه اخرجته مسلم وابوداود والترمذي وقال الظفاري وعن
ابن هذير مرفوعا وساق الحديث الى اخره لهذا اللفظ ولم يعز وقد دل على ان هناك
فضل عظم ومن خسر ومن عارى ما لولا لير اليه العظمة والنعمة الجسيمه قال
اليداله على ما اشار اليه الامام علي عليه السلام فلا يظهر ولا الواله استحقاق
المال بالديع الى الامام علي عليه السلام من ينجونه من القتل والاسترقاق يخرج اسلام الذي
والعاهد بفتح ما يجره وعبد جاز استرقا قهر فضله

من الكتاب ومواليكم

الله تعالى ما كان محمدا يا احمدين ربكم ولا كن رسول الله وخاتم النبيين

الى قوله تعالى ادعوه لا يجرهم هو اقتصد عند الله فان لم تعلموا اباهم فاخوانكم
الدين ومواليكم وعليه من السنة قوله تعالى انما الولي لمن اعتق ووجه ما سبق كقوله
ص الولا لا يبيع ولا يرهب وفي الشفا عن الحسن ان رجلا اتى النبي فقال اشتريت وعتقت
فقال هو مولاك ان شكرت فهو خير له وان كفرت فهو شر له وخبرك فقال فما امره بانه
فقال ان ترك عصبة فالعصبة حق والاولي لك والاجماع من الاله وعلم الامه على

مسئلة

ان ولي العتق سبب في الارث مسئلة

بالحرية باي الاسباب المتقدمه في الفصل الثاني من كتاب العتق
مسئلة قالت به حصصا ويتحقق ايضا الميراث بولا الموالاه
لقوله ص هو اولي به بحياه وماتته قال ابن عمر ان عن تميم الداري قال
قلت يا رسول الله ما السنة في الرجل من مشركين سلم على رجل من المسلمين فقال لي هو
اولي الناس بحياه وماتته اخرجته الترمذي وابوداود وذكر الظفاري بنحو هذا اللفظ
ولم يعز ثم قال واخرج الطبراني في المعجم عن عمر بن الخطاب النخعي قال ان رجلا
اسلم على يدي وله مال وقدمات قال فكذلك ميراثه رواه الطبراني من رواية يعقوب قال
حدثني كثير بن عمر فان كان سعي منه الحديث صحيح فدل ذلك على ثبوت ولا الموالاه كما دللت
ذلك على ثبوت ولا العتاق واذا خليصه من كسر شخص له من الاسترقاق والادخول
في ربه العبودية فاشبه العتق بجامع الخالص عن الرق وقال لا نسلم

ذلك بل لا نسلم به شي من الارث لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض

فدل ذلك اولويه على اختصاصهم بذلك وقوله ص الولي لمعتق فهو موه ان لا اولي لمن لم يعتق

قنا لا نسلم لاله الاله على ما زعمتم لانها محله لتردد الاولويه بين عان الميراث

والجوده والحيمة والنصق فانها دايرة بينهما يحتمل لاولويه لاجدها سدا انها غير

محله فذوي الارحام هم مع وجودهم اولي من المولى واخص لان المولى لا يرث

مع وجود وارث سواء اتفقا وامامهم قوله الولي لمعتق فانما هو خذبه مع عدم تصريح

بخلافه مسئلة قال في كجمة النسب عليه السلام فان قدا بعدا سلام

المذعوايه على ان من مات منها من المذموم والمذموم هو المذموم والمذموم هو المذموم

في الحيوة على السر والصراف لا يفضل اجد بها الاخر في شي من الامور التي يتعامل بها

ويعيش الناس فيها ووربه ورث مولى على ما سياتي ان شاء الله تعالى قال

ن ترثه لا نسلم ذلك لانه قال ص لا حلف في الاسلام واما حلف كان في الجاهلية

عن حير بن مطعم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حلف في الاسلام واما حلف كان في الجاهلية

لم يرده الامام سلام الا سب اخرجته مسلم وابوداود قلت لا نسلم انه اراد ما زعمتم

وانما اراد بقوله لا حلف في الاسلام التحالف على نزع الشرك ولم يرده في الحلف

مطلقا بدليل قوله اما حلف كان في الجاهلية لم يرده الامام سلام الاسان

اي قبح اصل الحلف العاقبة والعاهدة على النجاسة والتساعيد والاتفاق فاحكام

منه في الجاهلية على الفتن والفتن والفتن بين القبائل فذلك الذي ورد النبي منه في

الاداء سلام بعد الحديث لا خلف في الاسلام وما كان منه في الجاهلية على نظر المظالم وقته
الارحام كلف المسلمين وما جرى مجراه فذلك الذي قال فيه رسول الله وما حلف في الجاهلية
لغيره الاسلام لا يشعير بيدي من المعاقبة على الخير ونصر الحق وبذلك جمع بين الجديتين
وهذا هو الحلف الذي تقتضيه الاسلام والموعود به ما خالف حكمه الا سلام
وقيل المظالم كانت قبل الفتح وقوله لا حلف في الاسلام قاله من الفتح وكان
ناسخا وكان رسول الله وابوبكر من المسلمين وكان عمر من الاجلاف والاحلاف
ست قبايل بعد الدار وحجهم وبنو عدي وكعب وسهم سموا بذلك لا تحملا ارادت
بنو عدي مناف اخذ ما في ايدي بنو عدي الدار من الحيا والرفادة والاداء التقاية واست عبد
الدار عقدا كل قوم على امرهم جلفا موكدا على ان لا يتخذوا واخرجت بنو عدي مناف جفنه
ملوه طيبا فوضعتها لاجلافهم وهم استبدوا بهم وتبعوا في المسجد الكعبة ثم غمست القوم
ايديهم فيها وتعاقبوا وتعاقبت بنو عدي الدار وحلفا وها حلفا اخر موكدا فتمت الاخلاف
لذلك

فصل في ما يستحق ولا الموالاة ذكر مكلف من مسلم

على حرف اسلم على يديه لا بدعيا الى الاداء سلام كما لقتل ولا يسهم في الغنيمه
الا لمن جمع الثلاثه قيل وفيه ان الدعا كما لقتل لان الكافر مظنه ان يكون ملوكا
فالوشد له بمنزله معتقه لا بمنزله مقاتله فالاولى الاستدلال بحديث تيمم الدار
الذي سبق فانه قال يا رسول الله ما السه في الرجل من المشركين يتيم على يدي رجل من المسلمين
فقال هو اول الناس بحبوتهم وماتر فانه لا يطلق الرجل على امره ولا يصبي ولا يعبد لكن غايه الامر
انه سكت عنهم لكنه قد اوصى بقوله اول ان علة الاوليه هي الاداء سلام على يديه
فلا مانع من قياسها وجبت فيه اعلمه من عبيد وصبي وامراه على رجل يديه وينصر قياسه
على المعتق بجامع تخليصه من مظنة الرق **والا** كن من اسلم على يديه الكافر مكلفا ذكر اخر
فليت المال لقوله انا وارث من لا وارث له اعقل عنه فانه اخرجته ابداد ودين
ماجه والناسي والحاكم وصححه على شرطها وبرهان من حديث المقدم من عدي كرب
جاز عن المسلمين لانه وليهم والنظر في امرهم **حق بكل** سبب استحقاقه بان يزول
الصا والعبودية والكفر **مسئله** قالت به فان اسلم ذي

على يد مسلم لم يرثه بذلك بل يكون ميراثه بيت المال اذا الذمه عليه
ثبتت من جميع المسلمين فكانهم دعوه جميعا ولا نه ليش كالحربي لانه لم يكن
لاحد ان يستقر له الذمه لذلك ولا نه لا وارث له من جهة التبع ولا من جهة النسب
فيجب وضع ما له في بيت المال بعد مصلح المسلمين بالدينه كالف والغنيمه وقال
نخص لا شتم ذلك **بروثة** المسلم الذي اسلم على يديه لانه دعاه الى الاسلام **كافر**
فان الرسول قال هو اول به واوصى لعله الاوليه وهي الاداء سلام على يديه وكونه في
ذمه المسلمين لا تغاير هذه الخصوصيه ولا تؤثر فيها **انما امر** من ان الذمه عليه
من جميع المسلمين فكانهم دعوه جميعا وفيه ان لا مناسيه بين الذمه والدعا فان الذمه
انما هي مصلحه على البقاء في شرعهم والاستقرار في غيهم **فروع** قال **القصص** عدي

ابن معرف وكذا يكون ميراث من اسلم من لزمين على يد الامام لبيت المال لثبته
عن المسلمين لقوله انا وارث من لا وارث له فسقط وارثا مجاز الولايته على المسلمين وفيه انه
لا مانع من جرائه على الحقيقة **فروع** **ولا ولا المرأة والصبي والعبد اذا دعا**
الى الاسلام **مسئله** **كالاقتال** وليست من اهل القتال ولذا لا يسهم في الغنيمه
من الغنيمه وكذا الولي لا يثبت له وفيه ان كون الدعا كالاقتال غير مسلم بل علة
الدعا ظاهره الاستقلال لاجمع بينها وبين القتال فان ما وجبت اهلها الدعا وقبحه
الى كافر فاسلم فان ولاه لمن وجه الدعا اليه كما سبقه الاشارة اليه **ولا ولا كافر**
على مسلم اذا لا توارث **بين اهل ملتين** فجعل التنازع اختلاف الملك ما نعام التوارث
قيل ومن عتق العبد او بلغ الصبي او افاق المجنون ثبت له الموالاة بما تقدم
من تنبيه الموجب له ذلك كغيره لرواى **المانع** في حقهم وهو الرق في حق
العبد وعدم التكليف في الصبي والمجنون واذا زال المانع لما نفي السبب ثبت الولي
اطلق هذا المتأخرون للذهب **وفيه نظر** لان علة استحقاق الولي هي
الدعا الى الاسلام بشرط كون الداعي مكلفا فالتكليف جزء من العلة واذا اخل
جزء العلة بطل تأثيرها وفيه ان الظاهر استقلالها بالتأثير وان دعوى جريئة
التكليف لا دليل عليها

فصل في ولا العتاق

مسئله **لو قال** شخص لاخذ **اعتق عبدك** على
ما يدرهمه فامثل **ما يدرهمه** بالمايه لانه اعتقه عنه بعض فكان كالشراء **وكذا**
فالولي للعتاق بل اذ ملكه بالمايه لانه اعتقه عنه بعض فكان كالشراء **وكذا**
لو قال اعتق عبدك ما يدرهمه **لو قيل** عني عتق عنه اذ الظاهر ان العتق عن دافع
العتق فان قال اعتق عبدك عني فقال هو حر ولو يذكر عوضا صح العتق وكان
ذلك منه **كاهبه** فيكون اول السائل كولو وصبه له ثرا اعتقه قال **ي فان**
قال رجل لاخر **اعتق امر ولدك على ما يدرهمه** فامثل المولى فقال هي حر عتقت
ولو من المايه باذنها ولا يختلف اصحاب الشافعي في ذلك في ان اعانها ففعل العتق
المستحق بالاجال وبذل المايه لا قتلها **ما من حبس من افعما ولا لها المعتق هنا**
اذ لا يصح انتقال ملكها وهو لا يدرهم من لوازمه فاذا انتفى فقتل الملك انتفى فقتل
الولا **لما من** ولو قال في امر الولد **اعتقها عني على ما يدرهمه** او وكما يدرهمه
فقال هي حر عتقت **ولو يدرهم المايه هنا** باذنها اذ يذنها لكون العتق عنه
والعتق هنا عن المعتق لانه لان ذلك لا يصح اذ اذ كان متفرع على صفة نقل الملك
ولا يصح نقل ملكها **مسئله** **ولو قال** شخص لعبد **اعتقه عن فلان**
ولو ما من ذلك فلان وقل ذلك المعتق عنه او لم يقبله عتق العبد عن سيده
لانه والولي للمعتق والوجه ظاهر فانه لا سبب لميراث من اعتقه عنه بغير
امر **مسئله** **قال** ولو باع السيد العبد من نفسه عتق بالقبول

بيع اذ ملك نفسه من جهة شبيه وملكه نفسه هو معنى العتق واذ اثبت ذلك
ففي الولاء وحيث احد هما لا يملك الولاء على نفسه ولا ولا له والثاني وهو العتق
بذمة ملك نفسه والعبد لا يملك الولاء على نفسه ولا ولا له والثاني وهو العتق
انه لشبيه الذي يباعه اذ لم يرق لاحد عقيب خروج ملكه عن شبيه ومن عتق
عليه وجهه فالولاء له اي لمن عتق عليه اذ عتق للملكه ذور حرم تحكم الله
فكان كلوا بشر عتقه **مسئلة** ويصح الولي بين اهل الملل المختلفة
فيكون المسلم مولا للكانز والكافر مولا للمسلم واليهودي للنصراني والعكس
نعم قولهم **مسئلة** الولي لمن عتق تقدم في خبر يروى في البيع نعم كل معق من مسلم
وكافر وله **مسئلة** الولي لجهة التبع فله الولاء بالنسب والنسب ثابت مع اتفاق
الادب ان واختلافها فكذا الولي **مسئلة** فلا ثبت **مسئلة** حق يفتقر امله للولاء
مسئلة لا توارث بين اهل ملتين قال ابن هجران اخرجه الترمذي عن جابر عن
النبي قال الظفاري رواه ابو هذير وجابر فجعل الشارب اختلاف الملتن
ما نفع من الارث ونفعه نفعا عاما قال **مسئلة** لا نسلم ذلك بل يروى **مسئلة** المولى القافر
لكن العتق موجب لذلك فكلها وجد السبب وجد السبب وخديث في التوارث
عام وهذا خاص قال **مسئلة** وكذا العكس يروى الكافر المولى المسلم لذلك
لنا ما من قولهم لا توارث بين اهل ملتين ففي التوارث عموما وان سلم
ان دليل الولاء خاص فاعلم اختلاف الادب ان والحكم متعلق بها فرفعها
في بعض الحريات ورفع لنا ط من غير تخصص فكون تحكما **مسئلة**
قال **مسئلة** واذا عتق المسلم كافر فليكن بدار الحرب ثم يبيع لم ينج
ان يشترق لئلا يطلو **مسئلة** لا المسلم الذي ثبت له العتق وقد قال **مسئلة**
لا يخل ما ل امرء مسلم الا بطيبة من نفسه وفيه استدلال به بعد
فان ذلك في مال قد ثبت واستقر وهذا سبب في مال قد يكون وقد لا يكون
وقد طرأ عليه ما يوجب تغير حاله فالكفر علة لجوان سبيه واستباحه ما له فاذا
الكفر حرمه نفسه وما له في الاول ان رفع امر متعلق بغيره فان اعتقه **مسئلة**
فليكن العبد المعتق بدار الحرب ثم سبي هل يجوز اشتراقه فقه فقيه **مسئلة**
احدهم ان الذي كاسم لا يكون ابطال ما ثبت له من الولاء اذ امر **مسئلة**
اموالهم كما مولا لنا والاصح وهو الما في من الوجهين انه يجوز ان **مسئلة**
كسبه الذي فانه لو يبدى الحرب جان اشتراقه فكذا عبد **مسئلة**
قال **مسئلة** وثبت الولي للكافر الجاني فاذا عتق عبد اجريا
صح عتقه وثبت له ولله **مسئلة** لغووم الخبر الولي لمن عتق وهذا معق قال **مسئلة**
لا نسلم ذلك اذ **مسئلة** نعم عتقه لغووم استقرار ملكه فانه مع عتقه
وشيك الانتقال سريع الذهاب والار والغليلة سلطان الحق **مسئلة** وان كان
كذلك فهو ملك مستقر حتى لو خذ وجوز الابهتقال لا يمنع من ذلك لانه

ملكه حتى يرضى كملك المسلم حتى يرضى كملك او يصدق **مسئلة**
قالت **مسئلة** ومن قال لعبد اب شايحه عتق وولاه له اذ هو كافر عتق لان
الاساس له طلاق والانفكاك ورفع اليد عنه وهو معنى العتق قال **مسئلة** لا نسلم ذلك
بل ولله **مسئلة** اذ لا شايحه في الاسلام قال تعالى ما جعل الله من عباده شيئا
تكون الاملاك بمنزله من اعفقه عن المسلمين قلت لا نسلم ذلك لانه كانه عتق فاعطى حليا
نصق عن شبيه كما يعق بالصرح فولاه له وقد قال مالك فها روى عنه صاحب نهاية المجتهد
ان ولله وعقوله للمسلمين وجعله بمنزله من اعفقه عن المسلمين لان يرد به معنى العتق فقط
فيكون ولله وله **مسئلة** الشافعي وابو حنيفة ولله للمعتق على كل حال وبه قال احمد وروى
وابو ثور وقال طايبة له ان جعل ولله حيث شاء فان لم يوال احدا كان ولله للمسلمين
وبه قال الليث والاوزاعي وكان ابراهيم والشعبي يقولان لا يباح بيع ولا الشايحه
وهبته **مسئلة** واذا عتقت الجاهل فليكن المولى الامام للمولى الاب
اذ يتبعها في الملك فكذا يتبعها في الولي فان حدث بعد الاتفاق قال الولي لولي
الاب **مسئلة** والولي لا يباع ولا يوهب **مسئلة** لا نسلم ذلك بل البيع والهبة
يحرمان ولا مانع منها **مسئلة** لا يباع ولا يوهب
الشافعي ومن جاز وبخرمه والطبراني في حديث من عتق قالوا مضطرب متسا لان الثقات
رووا عن عبد الله بن دينار بغير هذا اللفظ وانما هذا اللفظ رواية الحسن وابو هريرة
وانما الصحيح عن ابن عمر روايه ان النبي صلى الله عليه وسلم من يبع الولي ومن هبته وقد تقدم في
البيع قلت اوضح بيعه او هبته في النبي صلى الله عليه وسلم اشتراطه للبايع لان ما صح بيعه صح
استثناؤه من البيع **مسئلة** قال **مسئلة** كثر والولاء لا يورث بل يختص
العصبان فان لم يكن له عصبته رث قال المولى المعق قالت **مسئلة** ومن ولا يعصب
فيه ذكر اني فحصل ولاد ذكر المقتن واخوته اذ قد ثبت ان الاخام
لا يعصبون لضعفهم والولي ضعيف وليس كالتب فلم يقع فيه تعصب
بحال فاذا خلف العتق بن مولاه وبنت مولاه كان الولاء لابن دون ابنت وان
خلف اخ مولاه واخت مولاه كان الولي للاخ دون الاخت ولخذلك **مسئلة**
ولا نسلم ذلك بل يورث ويعصبون لقوله **مسئلة** المولى لجهة كلمة النسب فالميراث
بين ابن المولى وابنه المولى وابني المولى واخت المولى وورد بان الارث بالمولى امرث
بالتعصب الميراث دون الرحم التعصب لابن المولى واخوته دون ابنته واخوته فاذا اجتمع
مع اخته لم يعصبها لان الذكر انما يعصب اخته ما دام النسب على قرب فاذا بعد لم يعصبها
قلت الحديث وان كان ظاهرا ما زعمتم قال ابن هجران لفظه في الشفا عن ابراهيم
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولي لجهة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب انتهى فهو مخصص بالقاس
عليهم تعصب الامام وقوله **مسئلة** لا يورث قال ابن هجران لفظه في الشفا عن
ابراهيم النبي صلى الله عليه وسلم قال الولي لجهة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب انتهى ولم يذكر ولا يورث
ومشاه في التخصيص ونسبه الى الشافعي واليهي وغيرهما وضعفه بعضهم والذي في الجمع

قال في جزاء على العصبية استحقاقه المنعم لا المنعم عليه فلا نعمه منه على سبيل
قال **شرح** ولا نسلم ذلك بل المولى الأعلى مولاة الادب حيث لا عصبية له ولا
مولى على ذلك ولعلهم قوله في المولى كقصة النسيب فان معناه انه يجري
مجرى النسيب في الميراث كما تحل في النسيب سدا للثوب حتى يصير كالنسيب لا كما يظن
من المباحة الشديدة فاذا جرى المولى كقصة النسيب وسد احاطة فلا بعد فيما لا يعد فقديمن
عدي الادب في الميراث **مسألة** من قوله في المولى كقصة النسيب وقصر المولى عليه وفيه
عصمة عداة **والاجماع** من علا الا مصاد في الاعضاء **على خلاف** وفيه ما يشق قوله
سكونه وليست من الاجماع في شيء فلا يخرج عليها في مخالفة **مسألة** ويصح
ان يكون كل مولى لصاحبه كذا عتق الكافر المولى عبد اجريا **فانتم**
العبيد وهاجر شرقي السلون فنوا نبيك فمن سبي فاشتره فاعتقه **مسألة**
فصار كل منهما متعاضدا على الآخر بنعمة العتق وتحليصه من الرق **مسألة**
قال في عتق عصبته اي عصبته العتق اولى به اي ميراثه من عصبته مولاة
لقوله في الميراث للعصبه دون المولى **والخبر** ونحوه قال ابن محمدان لفظه في
الشفاء وعن النبي انه قال الميراث للعصبه فان لم يكن للمولى وفيه ايضا الحسن
ان رجلا اتى النبي به رجل وقال اشتريته واعتقته فقال هو مولاك ان ترك عصبه فاعقب
خبره وان كفرك فهو شره وخير لك فقال فيها امريرائه قال ان ترك عصبه فاعقب
الحق والاعمال في بعض ذلك انتهى قال الظفاري روى الحسن البصري عن رسول الله
الميراث للعصبه دون المولى فان لم يكن عصبه فلولي وعن ابن عباس مر فاعقب الفرائض
بأهلها فباقي فلا ولي رجل فدل على ان اولوية عصبه المولى الادب وقدرهم على المولى الاعلى
وعصبته وان لا شيء لهم الا بعد فقد ان الادب **مسألة** **والرد**
على عتق مولاة وادخلت المولى الادب في دوى سهامه وعصبه مولاة **كان**
ميراثه لدوى السهام سهامهم **والباقي** لعصبه مولاة **لعله** في ميراث
مولى بنت الحسن قال ابن محمدان روى ابنه جهم من عبيد المطلب اعتقت عتقها
فمات وترك بنتا فجعل النبي نصف ميراثه لهن تحريم ونصف لبنت الملقه كذا
حكاه في الشفاء والله اعلم قال في التخصيص ما لفظه حدث ان ابنه الجهم اعتقت حاربه
فماتت الحاربه عن بنت وعن العتقة فجعل النبي نصف ميراثها للبنت والنصف للعتقة
قال الظفاري اخرج احمد عن قتاده عن سلمى بنت جهم ان مولاها مات وترك ابنته
فترك النبي ميراثه نصف وورث يعلى النصف وكان سلمى رجلا رجل الصبيح الان
قتاده لم يسمع من سلمى واخرج الطبراني في المعجم والقرويني عنها مات مولى فترك
ابنته فقسم رسول الله ما له بيني وبين ابنته فجعل لي النصف ولها النصف فجعل رجلا
الصبيح وعن ابن عباس ان مولى جهم توفي وترك ابنته وابنة جهم فاعطا النبي ابنته
النصف وابنة جهم النصف **مسألة** دلت هذه الاخبار على مشاركة عصبه المولى الاعلى لدوى
سهام الادب وقدرهم وميراث الباقي الى عصبه الاعلى **مسألة** **وعو** عن علي عليه السلام
ذلك بل يستبد به ذوى سهامه وارحامه بالفرض **مسألة** كما يستبد به ذوى

عصبه المولى **لنكاح** من من الاخبار الدالة على ما ذكرتهم وعدم استبدادهم
وما ابدى به قياس معارض للنص وهو فاسد الاعتبار فان حلف المولى الادب في
ذوى سهامه وذوى سهام مولاة فالميراث لذوى سهامه وفاقا لغير القائلين
بالرد وقال ي جهم عليه السلام ليس كذلك بل يرد الفاضل بيت المال لغيرهم
الرد به وكذا ذو وارحامه يستبدون به مع وجود ذوى ارحام مولاة
قال في لا نسلم ذلك على اصلهم لا نكاح لا يورثهم فان ترك ذوى سهام
مولاة وذوى ارحامه **مسألة** كان لهم اي لذوى سهامه بالفرض والميراث على الخلاف
في الرد وقدر ميراث ذوى الارحام **مسألة** ولا يجرى الاب ولا ولده
حيث اعتقه غير سيده كان يتزوج عتقه رجل ثمانية اخر فدل من ذلك ان زوج
ولدا قال الولد لما لكها فاذا اعتقه فلا له لا لمعتق الاب لان الاب يجرى ولا ولد
الى عتقه مطلقا **مسألة** يكون الرد جزاء لغيره المولى فان منعتهم عليه
بالعتق اخيه **مسألة** **والاول** بل المولى من النعم على الاب **مسألة** **قال** **هنا**
ك **وامن** المولى اولى من اب المولى اذ حكم به **مسألة** قال ابن محمدان روى ان عليا
علم اختص هو والذين يرضون مثل هذه المسئلة فتحاكما الى عمر فحكم بان الميراث
لا ين المولى دون ابيه قصوبه على علم وروى ذلك عن زيد بن ثابت والله اعلم **والرد**
على علم على عمر بن الخطاب روى الاجماع قال علي عليه السلام لا نسلم ذلك بل الميراث لقصان
لها ولا يستبد به احدهما دون الاخر اذ كل منهما يدين بالاب وقال **في حديث**
الشعب لا نسلم ذلك بل للاب السبق **لما** من من نصيب علي لما قضى به عمر ولولم
يكن صوابا ما صوبه **والقرب** عصبه المولى اولى من الابعد فالاب اول من الجد
والجد اولى من العم والاخ لابوين والاب اولى من العم وفيه ونحو ذلك ومن نسب
بنسبين اولى من ينسب بنسب واحد **فزع** قال في سنن الجيد والآخر
سواء لا مزيه لاحدهما على الآخر **مسألة** **فزع** لا نسلم ذلك بل الجيد اولى لقيامه
مقام الاب وتكونه اصلا كقوله لا نسلم ذلك بل لها سواء اذ ادلى بالاب
لا نسلم فيكون لكل منهما ما للاخر **فزع** **ومن ترك** جيدا واختا وبنتا
لمولاة **كان** الميراث للجيد **فزع** **الاخت** هنا ضعيف يعنى في اولى
فكما لا عصب الابن اخته في الاول ان لا عصب بنت المولى اخته
مسألة **ولو** اشترى ذكر وانثى اباهما فعتق الاب شرعت
الاب عتق ثمرات الاب ثمرات العبد الذي اعتقه الاب كان ولاه للابن
الذكر دون الانثى فلا شيء لها ولا العبد اذ حلف العبد عصبه مولاة والذكر
لا يعصب الانثى قال الغزالي وقد غلط في هذه المسئلة اربعة قاضي
فصل **من سواهم** فخطوه بينهما بين الاخ والاخت على سواء **مسألة** **هو** عتق
عتقها فعتقها على سواء وذلك العتق منتسب عن عتقها ولا مزيه لاحدهما
على الآخر **مسألة** لا نسلم ذلك لان اعتبار النسب اولا من اعتبار الشب قلنت

اللغو في المأخوذ سوا تضمنت فيها ادائياتها ودخل في الحال كلفه على ان هذا
شريد فيكشف انه غير و يدخل في المستقبل ليزن الغيل ظانا امكانه فيكشف
انه متعذر وكذا لو حلف ليقول بيدا غدا فانكشف انه قدمات قال من الطحاوي محمد
عنه لا نسلم ذلك بل اللغو في اليمين من الجاوده والخضار كثره عروضة عند ذلك
وقد تصدق المحقق لان اليمين تدور على لسانه من غير قصد الى معناها واللغو لغة الكلام
الذي لا يقصد اليه قلت لا نسلم ذلك بل ان ظن الصدق قسم مسلم ما ذكرتم والا فظن
الصدق بل اقدم مع عدم ظنه فهو مشعر عن وعن الامام المظهر بن يحيى وولد المهدي
محمد المظهر بل الغموس في ما قلنا من انه الحلف على ما ظن صدقه وما قالوا من انها
اليمين التي تدور في الجاوده والخضار لتا ما مر من انها مع عدم ظن صدقها غموس قيل
وفي حديثها بما ذكر خلاف لدخول المعقودة التي تجب فيها الكفارة لان الكفارة انما تجب
بعد انكشف خلاف المظنون قيل فالاولى ما ظن صدقها ولم يتكهن منه كالحلف لتظنون
السما وما يدل على مذهب الشافعي ومن معه ما اخرجهم مالك والبخاري وابوداود من حديث
عائشة نزلت هذه الآية لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم في قول الرجل لا والله وبلا
والله وفي رواية لا يلهي داود قال عائشة قال رسول الله هو قول الرجل في نية كلاله والله
بلا والله **مسألة** قال في مرقا حصص ولا كفارة فيها لقول تعالى
لا يواخذكم الله اليمين باللغو في ايمانكم في معنى لا يواخذكم الا انتم عليكم ولا كفارة
قال في قتي لا نسلم ذلك لانها يمين صدقت من اهلها في جعلها فزمت فيها الكفارة
كما لمعقودة قلت لا نسلم استقاهما لان اللغو ليست كالمعقودة لان المعقودة يكون
صونها عن الحث واللغو لا يكون صونها عن الحث فافترقا ولا يقياس مع الفارق **فصل**
والغموس في ما علم كذبها او يظنه لقول الشافعي لما سئل عن اليمين الغموس
فقال هي التي تقتطع مال امرئ مسلم وهو فيها كاذب لقوله من حلف على
يمين الخبر قال ابن هجران عن ابن مسعود عن النبي من حلف على يمين صبر يقطع بها
مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان هذا طريق من حديث اخرج البخاري
ومسلم وغيرهما عن عمران بن حصين قال قال رسول الله من حلف على يمين مضبوطة كاذبا
فليتبوا بوجهه متعبد من النار اخرج ابو داود وعنه ابن ابي اسير ابن ثعلبة الحارثي ان رسول الله
قال من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه حرما لله عليه الجنة واوجب له النار قالوا وان كان
شيا بينا قال وان كان قضيبا من اراك هذه رواية مسلم والشافعي ذكر الموطا وان
كان قضيبا من اراك ثلاثا قال الطحاوي عن يونس بن العاص ان اعرابيا جاء الى النبي
فقال ما الكيبر يا رسول الله قال الاشارة بك بالله قال ثم ماذا قال اليمين الغموس قلت وما
اليمين الغموس قال الذي يقطع بها مال امرئ مسلم يعني يمين فيها كاذب وعن عدي بن عميرة
مرثد عن حلف على يمين كاذبة يقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان
رجال له ثقات وعن معمر بن سار وجابر وغيرهما بنحو وعنه عمران بن حصين من حلف على يمين
كاذبة متعبد فليتبوا متعبد من النار قوله على يمين مضبوطة كاذبا ورواية على يمين صبرا

اي الزمها وحسن عليها لان الصبر الحس وانما حسن عليها لما كانت لازمة لصاحبها من جهة
الحكم وقيل لها مضبوطة لان صاحبها في الحقيقة هو المضبوطة لانه انما صبر من اجلها
اي حثت فوصفت بالصبر واصيقت اليه مجازا قلت واليمين صدقها غير صحتها
اذ هو كاذب حيث قطع في موضع التمس الغموس يفتح الغين المعجمة على وزن فاعول يعق
معنى ما عجل وسميت غموسا لانها تفسد الجاهل في الاثم في الدنيا وفي الآخرة في النار
قال ابن الاثير وهو على وزن فاعول لما عجل وقيل الاصل في ذلك الحذر كما لو ارادوا
ان يتعاهدوا حضرا وجفنة فجعلوا فيها طيبا وجمما او دما ثم يحلفون عند ما يدخلون
ايديهم فيها ليتم لهم المدا من ذلك بشا كيدا ما ارادوا فسميت اليمين اذا غدر جالها
غموسا لكونه بالغ في نقض العهد قال بعضهم وكما عجل على هذا المعنى المفعول لانها
ما خذوه من اليد الغموسة انتهى قيل فعلى هذا هي ما خذوه من غملا ليد لا من اليد
فهي معني فاعل **مسألة** قالت في حصص مدق والغموس لا كفارة
لها لقوله تعالى ولكن يواخذكم الله بما عقدتم اليمان وليت معقودة
لان المعقودة على امر مستقبل وهذه ليست كذلك وانما هي حلفت بالله تعبد على امر كاذب
متحقق عدم وجوده اجزاء على الله واقدا ما على عصيانه وهذه مقالة اكثر العلماء من سبق
ذكره والحسن البصري والاذاعي واسحق وابوقريظ وعبيدوا صاحب الحديث وقال الرهري
وعطاء والبيهقي ثرا الشافعي لا نسلم ذلك لان الغموس يمين وحلفت بالله فيمن فيها الكفارة
كما يلزم في المعقودة اذ لا فرق بين يمين وبين يمين قلت لا نسلم ذلك لانها ليست
عقدا وقد قال تعالى لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم فيكون الكفارة ما اخذكم بما عقدتم
الايان فكفارة اطلعها الآية قيل وهو بنا على ان الكفارة ما اخذت وانما هي حصة
وسر للذنب وتلاف له والطاهر ان التعقيد ما لا يكون لغوا فيشمل المعقودة والغموس
واما تخصيص التعقيد بما ليس بغموس لا غموس فمجرد اصطلاح لا يحتمله اللغة قيل فالاولى
ان يقال الكفارة سر وتعطية للذنب كما لدية في قتل الخطا فانها خصت به ولم
يشتركها العمد فيه لانه كبير وليس محلا للسر والتعطية وانما يستره الذنب والعفو كما
قال ابن المسيب في الكيبر اعظم من ان تكفر لما ظهر عليها من الوعد الشديد
كما سبق من نحو قوله من حلف على يمين كاذبا فليتبوا بوجهه من النار فلا يكفر بها الا
التوبة كالقتل **فصل في المعقودين** **مسألة** في حلف شخص على امر مستقبل
ما يمكن البر فيها والجنث وهي التي حلف شخص على امر مستقبل
ممكن وتوجب المعقودة الكفارة اجماعا بين الامة وعلماء الامة لقوله
تعالى فكفارة الذنوب فزع قال ذهب وتتعلق المعقودة على الغير فاذا حلف
شخص ان يفعل شخص اخر فلا يواخذ ان التعقيد ولزمته الكفارة ان لم يبره
بالدفع وبعض اعماما وهو السيد **مسألة** لا نسلم ذلك اذ هو اي فعل الغير غير مقبور
فليس يمكن واذا لم يمكن لم يتعلق به حكم **مسألة** لا نسلم ذلك بل هو شبه
بغيره لان علامه وفيه ان كل من انقضى اليمين وجب الكفارة عند امتناع

وحسن منه تعالى ذلك ولا يحسن منا الخفاء وجه الحركه بلنا ومن لانهم القياس
معرفة الحق بها ما شاعها قال برع من حلف بغير الله فقد اشرك او كفر لا ينبغي لاحداث
يخلف بغير الله لا يحسن الاقسام ولا غيرها واجماع العلماء على عدم انعقاد اليمين بها فتد
استملت المسئلة على ثلاثة اطراف احدها ان يخلف بغير الله تعظيم الله فذلك مكروه
وليس يحرم وفيه ان الظاهر انما يحل ان ينزل على التبرير وما نعلم من الاصارف قد دسح بالتأويل
والثاني بان يخلف بغير الله معظما له تعظيم الله فذلك محرم كغيره لا شراك والثالث
ان يخلف بغير الله على لسانه من غير قصد الى الحلف به فذلك ليس محرم ولا مكروه بل يكون الميم
لغو عليه يحمل قوله النبي للاعرابي الذي قال والله لا انزيد ولا انقص فقال ارفع يديه
ان صدق **فزع** قالت ته كقرب ولا كفاره على من قسم بالله من الحلف بغير
الله والنبي **فزع** يعني انفراد فلا انعقاد لها ولا ثبوت والمبايعة لغو ولزوم الكفارة
فرع انعقادها ولو اوجب الكفارة فيها لا تنافي تعظيم ذلك الحلف به ومشاركته تعظيم
الله وذلك غير جائز **فزع** من لا تسلم ذلك بل تلتزم الكفارة اذ حلف بما في تعظيمه
تعظيم الله فهو كالحلف بالله قلنا لا تسلم ذلك لانه لا عظمه لها **اما العظمه**
لله وصفاته فافترقا لانه قياس من ليس يعظم على المعظم فلا جامع واذا اتفق الجامع
فلا قياس **فزع** واذا اتفق لزوم الكفارة فهل يلزم الوفاء بذلك ام يندب امر لا شيء من ذلك
قال عليم **ويندب الوفاء** اذ هو عدم موكد بالقسم **الاجتاحت البحث**
افضل فلا يندب الوفاء به لمخالفته للافضل والاول
واما يوجب الكفارة الحلف بالله وهي اقسام لان الحالف لا يخلو ما ان يخلف
باسم من اسماء تعالى او بصفة من صفاته ان حلف باسم الله فالاسماء على ثلاثة اضرب اقسام
لا يشاركه فيه غيره والثاني يشاركه في التسمية به غيره ولا ينصرف عند اطلاقها
الا اليه تعالى والثالث اسم تستحق بها تعالى وتستحق بها غيره ولا ينصرف عند اطلاق
اليه تعالى فالمتخصص بالله من الاسماء لفظ الله فاذا حلف بالله فذلك موجب للكفارة او حلف
بصفات **المخصصة** به كالحرف **بقلب** والاله وخالف الخلق والحي الذي
لا يموت والذي يغيب بيبه والاول الذي ليس بشي قبله والذي لا يخرج عن وعوها
الذي ليس مثله شي فاذا حلف بشي من ذلك وجبت لزمته الكفارة لان هذه الاسماء لا يسمي
بها غير الله فانصرف الى الله تعالى الى غيره سواء نوى بها اليمين او اطلق قال **ي** فان
رغم انه اراد به من غير الله لم تنصرف اليه الى ذلك الذي رجمه ظاهر بل باطننا
قال العمري في نصرة الى الله سواء نوى اليمين او اطلق هذا بقول البغداديين قال
المسعودي هي يمين اذ نوى بها اليمين او اطلق وان نوى بها غير اليمين لم يصدق في الحكم
وهل يصدق فيما بينه وبين الله فيه وجهان **مسئلة** **قال في الغزالي**
وهكذا الصفة التي لا تطلق على غيره تعالى الامتياز وهذا الضرب الثاني
وذلك كالحرف **بالسري** والصورة **المعروف** والتمكين **والملك** والعتاد
ونحوها القاهر والملك والجبار فاذا حلف بشي من ذلك فان لم يشر بها غير الله تعالى

كان

كان يمين لان اطلاقها لا ينصرف اليه تعالى فاذا نوى بها الله تعالى كان تأكيد
فان قصد بها غيره لم تنعقد بيمينه وقيل قوله **ظاهر** و**باطن** **اجتاحت البحث**
لانها قد تستعمل في غير الله مع التقييد يقال خالق الكذب فلان قال تعالى وتخلقون
افكا وعلان يبرق فلانا اذا اتفق عليه قال تعالى واذا حضر القسمة اولو القربى واليتامى
والمساكين فارز قههم منه وفلان يارئ العضا وفلان رب فلان اي ما لك
قال تعالى ارجع الى ربك فاسأله ما بال العسوق ويقال فلان رحيم القلب وهو من القلب
قليل رحيم يحب الرجل ويقال فلان قاهر وقاهر للعبد وملك الليل وجبار من كثرة
فزع **قال هب** **ش** **والقسم** **بغير الله** **يمن** كالحلف بصفته تعالى قال لا تسلم ذلك لان
ذلك لان علم الله امر خارجي ليمتن من صفاته تعالى **قلنا** لا تسلم ذلك لان
والله العالم وذلك يمين فكذلك ما كان في قوته وفي معناه **فان قال الحالف**
الله بعلمه فالأقرب انها غير يمين اذ لا يسمي الله قسمة بل سببه اي علم الله
متعلق بعلمه فهو اعلم منه فليس من القسم في شي **مسئلة** **قال** **والثاني**
قاما المشترك من الاسماء والصفات بين البارئ تعالى وغيره وهو الضرب
الثالث وذلك كالموجود **والعالم** **والحي** **والمومن** **والكريم** فخرج مشتركه
بين البارئ وغيره فلا تنصرف اليه تعالى الا بقريته فان حلف على شي من ذلك فهل ينعقد اليمين
فيه **وجها** **احد** هو اصحهما **باعتقاده اليمين** وبه قال الشيخ ابو اسحق
ولكن لا تنعقد مطلقا وانما تنعقد **بشرط الله** لله تعالى لان هذه الاسماء **لقد جدها**
واشتراكها بين الله تعالى والخلق واستغناها في الجميع استغنا لا وحدا لا يصرف الى الله
تعالى من غيرية كالكليات في الطلاق ولا تنعقد ولا تكون يميناً وهو ما في الوجهين
وبر قال الشيخ ابو حامد والملاح في ان الصاع واكثر اصحاب الشافعي قالوا وسواء
نوى بها الله تعالى او اطلق لان اليمين انما تنعقد اذا حلف باسم معظم له حريمه وهذه
ليست كذلك اذ لا حريم لها **لا يشتركا** بين الخالق والخلق اشتراكا واحدا
قلنا تسلم ذلك مطلقا بل يقول **تثبت الحريم مع الله** ويكون لها ما لا سائر الاسماء
والصفات لان الية مميز لها لذلك **مسئلة** **فان حلف شخص**
الله وكبرياؤه او نحوها من صفته ذاته كقبايه ومشيته وارادته فهذه
صفة لازمة لذات **قلنا** او حلف بصفة فعله بشرط ان تكون مضافة الى
ذاته وان تكون من الصفات الية لا يكون الفعل على ضد ما كالعبد ونحو
الصدق فانها من صفات الفعل ولا بذات ومن صفات الفعل ثانيا وبالعرض اما
الصدق فانه عبارة عن مطابقة نسبة الكلام بما دل عليه فالكلام الصادق ما حصلت
فيه تلك المطابقة والمتكلم الصادق من فعل ذلك واما العبد فهو عبارة عن اعتدال
وهو عدم ميل الوسط الى احد الطرفين المتقابلين وذلك من صفات الافعال الخارجية
اولا وبالبذات ويوصف به الفاعل لذلك العبد ثانيا وبالعرض يقال عابد **الغنى**
اليمين ولزم الكفارة اذا حلت فان صرنا الى غيره انصرف دينا فقط **لا يحكمها**

١٢

فلم يزل الكفار قال لا نسلم ذلك بل لا نسلم **باعتقاد** بل لا نطلقه على المقبول وإذا العلم على
المعلوم فالمعلوم امر خارجي لا يعلق اليقين به كما لا يعلق بمقدوراته **قلت** فان اطلق
العلم على المعلوم فليس إطلاقه عليه حقيقة يتبادر اليها الاذهان عند الإطلاق **والأصح**
يحتاج الى الترتيب **مسألة** ولاكتفاء في الحلف بنعمة الله وورقه وفضله
وتجربها كرحمته ومروءته **أو** كنت بصفات له لا تزمه قالت **فحص** وكذا
لو حلف بالقرآن اذ القرآن كلامه **والكلام ليس بصفة** واختلف في كلام
أي حقيقه هل قال لا يعتقد بالحلف بالقرآن لانه مخلوق امر لعله اخرجي قال بعض اصحابه
انما قال بذلك لان القرآن عند مخلوق قال البعض الاخر ليس لانه مخلوق عنده وانما
ذلك لان العادة لم تجر بالحلف به قال **شخص** لا نسلم ذلك بل يصح الحلف به ويعقد
لانه **صفة** لا تزمه **فوجب** الحلف به انعقاد اليقين والكفارة ان جرت لما روي
بن عمر ان النبي قال ان القرآن كلام الله غير مخلوق واذا كان غير مخلوق
كان صفة من صفات الذات فهو كما لو حلف بعظمة الله وعظمته **قلت** لا نسلم
ذلك لانه لا دليل عليه واشتات ما لا دليل عليه لا يجوز وما روي من التبريل
على ذلك خبر اجادي لا يعول عليه ولا ينظر في الاستدلال على شيء من الأصول اليه **وموضع**
الاحتجاج على الكلام وقدم فصل **قلت** قالت ته حصر
في **الفسر** **المفصل** **بالفعل** **فاقتسم** بالله **حلفت** **شهدت** بالله
او **اقتسم** بالله **احلف** **اشهد** بالله **صريح** **بين** **للتعارف** **بين** **المسلمين**
على الحلف بها **قلت** **وكذا** **الوجدي** **الفعل** **لغير** بالله **لا** **فان** **صريح**
بين اتنا فا فكذا هنا لو قال بالله اشهد بالله اقتسم ونحو ذلك قال **ق** **من**
لا نسلم انها صريح بين بل كناية لا احتمال **الخبر** **قلت** وان كان لفظها لفظ
الخبر فالعرف جعلها حقيقة في **الاحتمال** **فزع** **قال** **هب** **فان** **لم** **يقبل**
الفعل **باسم** **الله** **في** **اقتسم** **ونحو** **من** **شهد** **احلف** **فكنايه** **فزع**
لا نسلم ذلك بل صريح بين لان العرف قاض باستعمال ذلك في اليقين قال **ش** لا نسلم
ذلك بل اقتسم ونحو مع تجزئه عن اسم الله **لا** **ان** **كنايه** **فليس** **يصح** **ولا** **كنايه** **لان** **الذي**
جعلها بينا انما هو اقتراؤه باسم الله فاذا تجرد فليس بين **قلت** لا نسلم ذلك لان اقتسم
ونحو لفظ **يحتلها** **حقيقته** **واذا** **احتملها** **كنايه** **فان** **نرى** **بها** **اليقين** **انعقد**
فاذا اجت كثر **فزع** **قال** **هب** **والكنايات** **لا** **ايان** **شيع** **احلف**
او **اقتسم** **او** **اغرمي** **او** **اشهد** **او** **علي** **مدين** **او** **أكبر** **الايمان** **حتمت** **على**
نفيها **وكنايه** **الصريح** **كما** **سبابة** **ان** **شأن** **الله** **معالى** **في** **المسألة** **السادسة** **من** **الفصل**
الشابع **قلت** **او** **ما** **في** **معنى** **ذلك** **كالتمت** **او** **حتمت** **على** **نفيها** **وقيل** **لسر** **ذلك**
بل كناية الايمان محصور ولا عبره بها وافقها معنى رجوان المعنى معتبر هنا
كما في المعنى اذا جاءها ببلغته **مسألة** **قلت** **ته** **فحص** **وإذا**
قال الحلف عليه عهد الله وميثاقه وهي صريح ايمان **قلت** **ان** **نسلم**

ذلك بل كناية **يدين** **ان** **نرى** **بها** **اليقين** **كانت** **بيننا** **وان** **نرى** **بها** **العبادة** **التي** **اخذ** **الله**
عليها **العهد** **بها** **لم** **كن** **بيننا** **فان** **تعالى** **انا** **عرضنا** **الامانة** **على** **السبلات** **والا** **رض** **قتل**
هو **الاعمال** **بالثواب** **لنا** **والموفون** **بعهد** **هم** **اذا** **اعاهدوا** **ولا** **ينقصون** **الميثاق**
فالظاهر **لا** **جلها** **تحليفهم** **بالميثاق** **فلو** **لم** **كن** **بيننا** **لما** **سأه** **عقد** **ولما** **نسب** **له** **لا** **زمه**
وهو **النقص** **وفيه** **ان** **العهد** **ما** **تغير** **هذه** **عليه** **من** **الحلف** **بالله** **والتزام** **بما** **عهدا** **لكنه**
الى **الانام** **به** **من** **القيام** **بالواجبات** **واجتناب** **المقتهات** **وفي** **الحديث** **وانا** **على** **عهدي** **ك**
وعدك **ما** **استطعت** **اي** **انا** **مقيم** **على** **ما** **عاهدتك** **عليه** **من** **الايمان** **بك** **والا** **فرا**
بوجدان **يثبتك** **لا** **انزال** **عنه** **وقيل** **معناه** **فاني** **مسك** **بما** **عهدي** **ته** **الي** **من** **امرك** **وتحريك**
ومبلى **العمر** **في** **الوقاة** **به** **قد** **رأوس** **الوسع** **والطاقة** **وان** **كت** **لا** **اقدر** **على** **ان** **البلغ** **ك** **الواجب**
فيه **فلا** **دلالة** **على** **ان** **المراد** **بالعهد** **اليقين** **نفسها** **مسألة** **وامانة** **الله**
وتمته **وكفالاته** **ضريح** **ايان** **ايضا** **من** **حلف** **بها** **انعقدت** **بينه** **ولزمته**
الكفارة **ان** **جرت** **اذ** **المعنى** **وانه** **الامين** **او** **الكفيل** **والزمه** **بعض** **عبد**
فاذا **قال** **وذهمة** **الله** **انعقدت** **بيننا** **ولزمته** **الكفارة** **ان** **جرت** **قال** **نس** **لا** **نسلم** **ذلك** **بل** **نلك**
كنايه **ايان** **لا** **احتمال** **ان** **يراد** **بها** **ما** **وجب** **الله** **على** **خلقه** **من** **العبادات** **فلا** **يصير** **بيننا** **الا**
بالله **قلت** **لا** **نسلم** **ذلك** **لا** **شفاء** **الاحتمال** **فيما** **هنا** **ك** **سلبا** **فقد** **ضرب** **في** **العرف** **وعينها**
للين **قال** **ي** **اما** **الامانة** **فليست** **بيننا** **لقوله** **تعالى** **انا** **عرضنا** **الامانة** **وامانة**
بها **التكليف** **قلت** **لا** **نسلم** **ان** **ذلك** **معناها** **مطلقة** **بل** **اذا** **اقتصر** **بها** **على** **ما** **اقتصر**
وفيه **انه** **شبيه** **بمحل** **التزاع** **قالوا** **واذا** **اثبت** **انها** **الفاظ** **محتله** **فاذا** **قال** **وعهد** **الله**
وميثاقه **وامانة** **لا** **تفعل** **كذا** **واراد** **بيننا** **كانت** **بيننا** **واحدة** **قال** **مالك** **ليس**
كذلك **بل** **لكل** **لفظه** **كنايه** **و** **رد** **بان** **الجميع** **بين** **هذه** **الفاظ** **تاكيد** **للين** **والين**
واحدة **كقوله** **الطالب** **الغالب** **مسألة** **قال** **هب** **ولا** **نعقد** **اليقين**
علي **بين** **اذ** **احتمل** **الاجار** **بين** **سابقته** **وتحتل** **الا** **فشا** **ولا** **سرح** **لا** **احدهما**
قال **يصح** **لا** **نسلم** **ذلك** **بل** **ان** **اد** **الا** **نشا** **انعقدت** **بيننا** **وان** **اخير** **فما**
ان **صديق** **في** **خبره** **لان** **كذب** **فليست** **بين** **قلت** **الا** **فرب** **انتا** **ختم** **على** **ذلك**
فكون **علي** **بين** **كنايه** **على** **القولين** **معافاة** **الخطاوي** **من** **قال** **حلف** **وهو** **كاذب**
فلا **اعلم** **احدا** **من** **العلماء** **او** **حب** **الكفار** **عليه** **لان** **ذا** **كا** **اخبار** **محض** **لا** **يبدل**
على **نشا** **الحلف** **صريح** **ولا** **صنا** **الامت** **قانه** **قال** **بوجوب** **الكفار** **عليه** **وقال**
الاستحسان **بقضي** **بكونها** **بيننا** **لانها** **ان** **لم** **كن** **ذلك** **صريحه** **في** **اليقين** **لا** **احتمالها**
الاخبار **في** **كنايه** **فيه** **فلم** **يقرر** **الكفار** **والقياس** **منعه** **لانها** **ظاهرا** **في** **الاخبار** **وهي**
خبر **كاذب** **فلا** **اثر** **له** **في** **العقائد** **اليقين** **ولا** **في** **لزم** **الكفار** **قال** **نص** **عليه** **فان** **قال**
على **كبر** **الايمان** **في** **بين** **لانه** **وان** **لم** **يصح** **بالحلف** **فوقض** **له** **قال** **ان** **اراد** **مع** **الله**
لكون **عبارة** **عن** **اليقين** **بالله** **فكانه** **قال** **اليقين** **لا** **زمه** **ليان** **فعدت** **او** **ان** **لما** **فعله**
فان **اد** **الاجار** **فكنايه** **وهو** **انها** **تكون** **بيننا** **ان** **صديق** **ولس** **بين** **ان** **كذب**

وكذا لو قصب الإخبار بعليه عهد الله ونحو ميثاقه اعتبر فيه الصدق والكذب وحاصلنا دليل على طيب الكلام لم يرضى أنه كايه وقد تأوله بشل ذلك أبو العباس وقد قيل إن كلام الرضا على ظاهره وأنه يمين مطلقا إلا أن يريد الخالف الإخبار أو الخلف بعينه **مسألة** قال في العمد في كانت البيعة عهدا **مسألة** قال في المصنف فانه بايع في مكة بيعتين أحدهما بيعة العقبة الأولى في العام الأول والثانية بيعة العقبة في العام الثاني وبايع بالمدينة بيعة الرضوان قال تعالى لقد رضي الله عن المؤمنين أذ يقولون تحت الشجر قال الإمام يحيى **وكذا** بيعة علي عليه السلام بعد قتل عثمان كانت بلس كنه المبارك من غير إيمان ولم يزل كذلك حتى جعلها الحجاج لعنه الله من الصيام **مسألة** قال عليه إيمان البيعة أو إيمان البيعة لا يزمه له فلا يخلو أن يقصد ما رتبته الحجاج أم لا أن لم يقصد ما رتبته الحجاج لم يزل بذلك كفارة ولا تعلق به حكمه فان نواه أي نوى أن ما اشتملت بين البيعة من القسم بالله والعقود والطلاق وصدق المال والحج والصيام وهو على وجه أي عالم بذلك الترتيب لم يعتقد أيضا أما القسم بالله فلا يعتقد بالكفاية مع حد وأخلا الكلام منه وأما الطلاق فلا يعتقد لأن قوله عليه الطلاق ليس بصرح ولا كفاية إذ الطلاق ليس على الرجال وإنما هو على النساء تخفى بين ولا يزم لمن لا على الرجال فلا تعلق له به **قلت** ليس كذلك بل هب أنه كفاية طلاق أن نوى به الطلاق طر وإن لم ينفذ فلا أثر له وأما العتاق فلا يزم لأنه لم يقصد النذر **قلت** فيه نظر لأن النذر يلزم الحالت به وإن لم يقصد النذر قال من بعض أن لم يعلم شر وطها التي رتبته عليها فاللزم له كفارة يمين وإن عرفها بذلك الترتيب لزم من وشرها بغير إيمان **قلت** وهو قوي إذ لا وجه له لغاها قال العمري قال ابن الصياغ فإذا قال رجل إيمان البيعة لا يزمه لي فان لم ينفذ لزم رتبته الحجاج لم يخلو بقوله حكم وإن أراد ذلك بان قال إيمان البيعة لا يزمه لي بطلاقها وعقاقها فقد صرح بذكرها ولا يحتاج إلى شيء وتعتقد يمينه بالطلاق والعتاق وإن لم يصرح بذلك ونوى إيمان البيعة التي فيها الطلاق والعتاق تعتدت يمينه بالطلاق والعتاق خاصة لأن اليمين تعتقد بها كايه مع اليه وظاهر قول ابن الصياغ أن يمينه بالله لأن اليمين بالله لا تعتقد بالكفاية مع اليه **مسألة** قال نصي ولو قال شخص والذي احتجب بسبع سنين عزروا كفايا لنفعل على عليه وقوله في ذلك أنه حلف بغير الله قال ابن جهران روي أن عليا عليه السلام حلف يقول لا والذي احتجب بسبع سنين تخفمه بالدين فقال الرجل هل علي كفارة قال لا لا تلك خلقت بغير الله هكذا روي والله أعلم وذكر الطغاري بنحو هذا اللفظ ولم يبين **فصل في حروف القسم والبا والت والواو** كتابه وتلاه والله لا فعل ولها أحكام لفظية تدور في العربية فلوا والقسم ثلاث

بطل

شروط حذف الفعل فلا تقول أقسم والله لكثرة استعمالها في القسم فهي أكثر استعمالا من الياء التي هي أصلها والثانية أنها لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله أخبرتكم كما يقال بالله أخبرتني الثالث أنها لا تحذف في الضامير فلا يقال وكذا يقال بك لا بها فرغ الياء وتبدل عنها وإنما باصالتها لأن أصلها الإصاق فهي لصيق فعل القسم بالمقسم به وأبدلت الواو منها لأن بينهما تشابها لفظيا لكونها شغويتين ومعنى لا أن أو العطف والصرف معنى الجمعية القدرية من الإصاق والتا تبدل من الواو كما في وراثت وتراث ووكده وتكده والمعد فلم يزل قصرت عن الواو ولم يدخل إلا على لفظة الله وفيها الخطأ يصل الثلاث التي كانت في الواو وحكي عن الخفش رب الكعبه وهو شاذ وأما إسم استعماله من حيث أنها تدخل على إسم الله وغيره وعلى مضمرة ومظهر **مسألة** فإن قال شخص والله والله بالرفع والنصب صار كايه يمين يقتضيه اعتقاد في اعتقاد الله لم يرد من ضعفه اليمين لأن ضعفها وأغرابها إنما هو بالجرو والنصب والرفع ليس من ضعفه أعرابها إنما هي بالجرو والنصب والرفع ليس فاحتل مع ذلك القسم وغيره قال لا نسلم ذلك بل إذا كان مع رفع الجلالة أو ضعفها ضريح يمين إذ هو يمين لا يغير معناه ويخرجه عنه العتق **قلت** وهو الأقرب للمذهب لقوله تعتقد يمين الحجي وكلام العمري خارج عن القريب ما هي وأغرابها في الأولى أن تعتقد فيها عرف معناه وأن تغيرت ضعفه لفظه **مسألة** فإن قال الله تحذف الحرف الباء والتا أو الواو فكايه سواء أعربه بالنصب أو نفاه على الجرو ولذلك قال علي لم يزل الجرو لا جحا له للقسم وغيره ومنه قوله **لركائه الله ما أردت الواحد** قد سبق الخبر في أنه طلاق والظفاري هنا أخرج أبو داود والترمذي عن عبد الله بن زيد بن ركانه عن أبيه عن جده قال رسول الله ص فقلت إنني طلقت امرأتي فقال ما أردت بها فقلت واحد فقال الله فقلت الله قال هو ما أردت فانه كفاية يمين ولم يسهل للمين إلا قرينة المقام قال لا نسلم ذلك بل صرح يمين لكثرة القسم مع حذف الحرف كقوله لا بن مسعود وقد أخبره بقتل أبي جهل الله بالنصب **قلت** فقال الله بالنصب إنني قتلته قال ابن جهران حكي في الشفا وغيره وروى عن ابن مسعود أنه أخبر الرسول ص أنه قتل أبا جهل فقال رسول الله ص الله أنك قتلته فقال الله إنني قتلته انتهى وذكر الطغاري بنحو هذا وليرجع قال ابن جهران ونسبه في التلخيص إلى أحمد بن الطبراني في من طريق أبي عبيد بن عبد الله بن مسعود عن أبيه في قتله قتل أبا جهل قال فقلت يا رسول الله لقد قتل الله أبا جهل قال الله الذي لا اله الا هو فقلت الله الذي لا اله الا هو لقد قتلته ورواه الطبراني في من حديث عمرو بن ميمون عن ابن مسعود بلفظ قال الله قتل الله حتى جلفه ثلاثا ورواه بالفاظ أخرى وظاهرها الجرو فلا كان شايعا ذايغا حذف الحرف كان صريح قسم كالواو في وسوا كان منصوبا من مجرد فانه قياس مطرد قال نجم الإبه أعلم أن حروف الجرو لا تحذف مع بقا عليها قياسا إلا في الله فلهذا عبد البصريين وأجازا كقويون قياسا بغير الفاظ المقسم به على الله نحو المصنف لا فعلن وذلك غير جائز عند البصريين لا خصوص لفظ

Copy ersity

لا سلم ذلك لانه **لا وجه له** فان كفره مقيد بامر ولا يكون الا بالبحث **قال ابن حجر**
لم يخرجوا البخاري بالحكم هل يكفر بذلك ام لا لكن نصره بيقيني انه لا يكفر
لانه على حديث من خلف باللات والعزى فليقل لا اله الا الله ولو كان ذلك يقضي
الكفر لكانت بقا من الشهادتين وقد وصل الحديث المذكور في الباب الذي قبل هذا واورده
في كتاب الادب في باب من لم يقرأ الكتاب من قال ذلك قال كف بالله ونحو ذلك فقال ابن عباس
وابو هريرة وعطاء وقتادة وجهود فقها الامصار لا كفارة عليه ولا يكون كفرا
الان اضمن عليه وقال ابو داود والترمذي والخفيف واحد واسحق هو ميم وعليه الكفار
وقال ابن المنذر والاول اصح لقوله من خلف باللات والعزى فليقل لا اله الا الله ولم
يذكر كفارة **مسألة** قالت **ولا ينقض قسم الكافر اذا كفر**
قريبه كالضلع وهو منسوب اهلية القرية كقوله **قال ابن** لا نسلم ذلك بل ينقض
بمينه **وتلزم الكفار وان استلم** لان الكفارة عقوبة تلزم بالخلف على كافر
وسلم ولا فرق بين ان يثبت على كفر ام يلم **لنا ما من** ان الكفار قرية ولا تجتمع
الكفر وهو جواب محل النزاع **قال** **ولا يوجب مسأله** **لنا** **قد علم** ان لا سلام الى الكفر
فلا كفارة عليه اعتبارا بخلافه بعد الكفر فانه صار مسلوبا اهلية القرية فاذا لم تجتمع
الكفرا ابتداء كان طرأ الكفر سلبا لا هلية ذلك **قلت** **انما تسقط الكفار**
بالا سلام لقوله **الا سلام يجب ما قبله** والنوبة يجب ما قبلها اي تقطعان
ويجوز ما قبلها من الكفر والمعاصي والذنوب **فينظر** فليست الردة ببطله لما ثبت
في حال الا سلام وفيه ما ابدىناه فان الكفر لما كان سلبا لا هلية ابتداء كان
سلبا لها طارئا فلا ينظر **مسألة** **قال** **ق تي س ك** **ولا كفارة**
على من جئت مكرها لقوله **وما استكرهوا عليه** **قال ابن هرات**
تكرر وهو في الشافعية لفظه رفع عن امية الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه
وله شاهد صحيح رواه بن ماجه بسند جيد ومن جاز في صحيح الحاكم في مستدركه
وقال انه على شرط الشيخين فانه رفع عن امية الخطا والمواخذة والعقبات **قال**
السيد اذا قال لعبد رقت منك الخطا كان معصومه ان لا اخذ به وكأما قبل عليه
ولا يتبادر الى الفهم غيره والاصل فيما يتبادر ان يكون حقيقة ثابتة بالوضع
الاصيل او يعرف الاستعمال فلا احوال وظاهر عموم رفع المواخذة بذنوب وكفارة
فانه اذا قيل لا سلطان في البلد فممنه نفي جميع الصفات المعنوية من شيا شئ
وعدل ونفاذ حكم وغيرها فكذلك هذا **قال** **ي لم** لا نسلم ذلك **بل**
تلزم الكفار لعوم قوله تعالى **ولكن واخذكم الآية** بما عقدهم الايمان
تكفارتهم اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم
او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام ذلك كفارة ايما **لكن**
فعم كل من سوا صديقه من عامد امر من ناس امر مكره ولان اليقين والحث سبب
للكفارة والاسباب من خطاب الوضع ولا يشترط فيها الاختيار كملك الضابط

قال

قالوا معنى الكفار تغطيع الذنوب ولا ذنب على انما بني والمكفر قلنا الذنوب الخلف
نفسه وقد شرطنا فيه الاختيار وانما المخالف في شرط وجوب الكفارة ولا يشترط
كون الشرط مختارا كالحول في الزكوة **قال** **ي** **وذكر** **جئت** **أكرهه** **على الجنت**
لا لو اكرهه على الجنت **حاكم** المسلمين **فانه** **يجت اجاعا** بين **الوجه** **قلت**
والاصح **للمذهب** **ان المكفر** لا يخلو اما ان يبقى له فعل ام لا **قال** **ي**
له **فمن** **يجت** **وتلزمه** الكفار **لولا** **يدين** **له** **فقل** فلا جنت ولا كفارة كما مر من
أقبح **مكرها** **قال** **حسن** لا نسلم ذلك **بل** **يجت** **مطلبا** وسواء يبقى له فعل ام لا
لما **مر** **في** **الطلاق** من ان عقوبة المكفر لا سماع لها ولا تعويل عليها لان وجودها
من قبله كعدمها **لنا ما مر** هناك من الرد عليهم وقوله **قال** **ليس** على مقهور بين آخرجه
الرد قطعي من حديث واثله وانما امامه فيه نسخة النقاش المفتر كذاب والهياج
بن بطام وسنخه عن نفسه كذا بان قيل والاضح القياس على الطلاق حديث الطلاق
في اغلاق وتحتى لا جلاق ولا عتاق في اغلاق اي لا كراه لان المكفر مغلق عليه في امر
ومضيق عليه في تصرفه كما يغلق الباب على الانسان وقد سبق بطل الكلام عليه في
الطلاق **مسألة** **قال** **ت** **يه** **حصر** **ق** **والناهي** **والخطي** **كالحنان**
لجنت في لزوم الكفار كذا في الاقتصار للفتنة والخفية والاخير من قول
الشافعية والتقديم لقول الناصب والفقهاء يوقف عن الباقر والصادق والناصر
وما كان واحدا في قوله **قال** **ي** **س** **ي** **لا كفارة** واقصر عليهم لقوله **رفع** **عن** **امية الخطا**
والنسيان وما استكرهوا عليه وقد تقدم انه ظاهرا للعموم في رفع الاثم
والكفار قيسا على لا سلطان بالبلد في رفع السياسة ونحوها من احكام
السلطنة وورد ان ذاك انما فهم بحسب العرف لا اختلاف لاعرف فانه
قد يحصل بالاخرى فلا جامع في مثله **قلت** لا نسلم انه اراد العموم وانما الرد
رفع الاثم **والا لزم** **مثله** **في** **الجنات** فانما داخله في رفع ذلك فلو عم
لهم فلا اقل التخصيص برفعها اقتضا عليه ما مثلها **مسألة** **قال**
و **تعتقد** **اليقين** **بالكتابة** **مع** **اليه** **كنية** **كالكنيات** **اللفظية**
فان الاحتمال داخل في الكتابة بخوله فيما احتل من اللفاظ **قال** **ص** لا نسلم
ذلك بل الكتابة **صرح** في اليقين **اذ** **العلم** **احدا** **للتانين** لا بانه عن الكلام
كبابه **اللتان** **لنا ما من** من احتماله وكان كناية لفظا **قال** **ي** **لا قسم**
الا **بالنطق** **الصرح** **اذ** **القصود** **تقديم** **المقسم** **به** ولا تعظيم في الكناية
والاشارة **وانما** **يكون** **التعظيم** **مع** **التصريح** **بالا** **ش** **خلاف** **الطلاق** **والغنائق**
فينتقد **بالا** **كناية** **والكتابة** **اذ** **لا** **قصود** **للتعظيم** **لها** **ولا** **لا** **خطا** **لها** **في** **حج**
مسألة **قال** **ي** **ومن** **خلف** **كا** **ذ** **با** **لتفليس** **نفسه** **او** **غير** **من** **مخا**
على نفس او مال فلا اثر ولا جنت عليه ولو جلف بالطلاق والعق لم يميزه

19

Copy

ersity

قوله لا يجرى

المسألة

فتن لا يطلق لقوله من الكذب كذب يدخل صاحبه الجنة وقابله
قال بن بدران روى عن النبي انه قال من الكذب كذب يدخل صاحبه الجنة وقابله
ومن الصدق صدق يدخل صاحبه وقابله النار هكذا روى والله اعلم وذكر الطفاوي
ولم يبين ومنه فتوى ابراهيم بن محمد بن الحسن بن كنه عن المنصور دخلت
بابا لطلاق وغيره انه لا جنت ولا شر قال بن بدران حكى في كتاب مقابل الباطنيين
عن رجل اسمه موفى قال بعثني ابراهيم بن محمد بن كنه الى الكوفة فادخلت حواياها فاحققتها
ومضيت فاخذت بعني في الطريق في اثني عشر مسلحة فاحققت بالطلاق والعتاق
والجمل والحرام وصدق ما امك ما انا ابراهيم بن كنه ولا اهوى هواه ولا اضمر الى
مثل ما اظهر فانتهيت اليه في اليوم الثالث صلق الفجر فلما رايت به بيت فلما رايت به بيت
وتب ابي وشيعة يدي فقال لي ما وراك يا ابا عبد الله وما يبكيك قلت الخير
قال ما معك ابراهيم بن كنه ما خبرته ما لقيت من المسامحة والايان فقال لي هذا الذي
ابكاك قلت نعم قال لي يا ابا عبد الله امك عليك اهدك وما لك ومولك كذا
لقيت الله غدا فقال ابراهيم بن محمد بن كنه امري يا لمعلم على ذلك الوفاء والله لا
بايمانهم كفرا انتهى وقد تحكى القصة على غير هذا الوجه في كنفه والله اعلم قال
الطفاوي روى الناصب ابراهيم بن محمد بن كنه من انه جعفر اذ ابقى هرب واستخفى عند
رجل من الفضلاء فكنه فكثر الكلام في المدينية بانه في بيت هذا الرجل فاستبغاه
ابو جعفر فخرقه وطلبه فطلبه فانكر غاية الا ان كان خلفه في ذلك بالطلاق
والعتاق وصدق المال وثلاثين حجة فحلف ووطن انه قد اشر بذلك فقال له ابراهيم
ابشر بما فعلت واسك عليك ما ورك وما لك فلا تخش من الله فاذا لقيت الله فقل امرني
بذلك ابراهيم بن محمد بن كنه قوله المشيئة المستحيلة القوم الذين يحفظون الثغور
من العدو وتشتي مسلحة لا فهم يكونون ذوي سلاح اولاهم يسكنون المسلمة
وهي كالعدو والمزق يكون فيه قوم يرقبون العدو وليلا يطردهم على غفلة فاذ
راوه اعلوا اصحابهم لينتهيوا له وجمع المشيئة مع قلت وجهه ان ذلك
كما لا كراه على اليمين فلا تنعقد اليمين معه **مسألة** والمحال
ينته حيث اجتمعا اللفظ حقيقة سواء كانت عهده خاصة ام عامة
ام شرعية ام لغوية او اجتمعا اللفظ بمكان قيل وهذا ابتداء على ان
الكناية لا تخلو من احدها ا على انها من الحقائق لان المقصود منها وان كان
لا زهر المعنى الحقيقي فقصده لا يستلزم الاستعمال فيه جعله اسالة والكتابة عند
اهل المعاني والبيان امادة اللازمة مع جواز ارادة المذموم ولعل الامام عليم بقصد
ما هو اعلم **مسألة** وانما تحمله اللفظ حقيقة ولا يجاز كل ما قاله الله لا كل وان
لا يبين فان الحلف يقع في الحرام ولا يجرى لنية المسمى لان الكل
لا يبطى على البس حقيقة ولا يجاز **مسألة** فان لم يبين شيئا على

مقتضى اللفظ في عرقه في كلامه فانه قد يكون لبعض الناس يعرف شخص به فيرجع
اليه عند اغفال نيته لان الرجوع الى العرف الخاص اولى من الرجوع الى العلم
كما لا عرف اليه اصطلاح عليها اهل العلم في فنونهم واهل الصناعات في صناعاتهم
ثم ان لم يكن له عرف خاص فعرف ببلده اليه اقامتها ثم ان لم يكن لبلده
عرف فعرف بالشرع كما صلح في العبادة المخصوصة ثم ان لم يكن حمل ذلك
على العرف الشرعي رد الى عرف الله ثم ان لم يكن حقيقة كالدابة فانها في عرف
اللغة لذات الاربع وفي اصل اللغة لكل ما يدب على الارض ثم ان لم يكن
كالرجل فلو حلف ليطيعن الرحمن لم يحمل الا على طاعة الله لانه سبحانه لا حقيقة له خلاف
رحيم فلو حلف ليطيعن الرحيم فانه يبرطاعه الله او طاعه شخص يعرف بالرجح **مسألة**
واضح في ترتب ذلك على هذه الامور الاخص فالأخص **مسألة** وانما يعمل بعرف
البلد بشرط نفسه الحلف فيها واحدة اللغة **مسألة** منها حيث يكون غالب
كلامه لغة اهل تلك البلد فان حلف المكي من المكة حلف بالغة لانه
فأكه عنده لا يستعمل قوتا لا التمر فانه لا تحث به اذ هو قوتهم وليس بفأكه
عندهم واما اليميني لو حلف لا اكل فأكه فانه يحث بالتمر لقوله في بلادهم
مسألة قالت قح واذ كان الحلف من شخص لشخص اخذ
عن حق يستحقه الحالف فالحكم لنية الحلف ولا حكم لنية الحالف اذ المقصود
باليمين رحمة عن المحذور وبرائة عما ادعى عليه ولو اثير نيته في الصرف عما قصد
المستحلف بطل لحرره واخرج مسلم عنه ثم يمسك على ما يصدق عليه صاحبك وفي
رواية اليمين على نية المستحلف بكسر اللام قال النووي في شرح مسلم وهذا
الجديد محمول على الحلف في استتلاف القاضي فاذا ادعى رجل على رجل حقا فحلفه القاضي
فحلف وورى ونوى غير ما نوى القاضي انعقدت يمينه على ما نواه ولا تنفعه التورية
وهذا يجمع عليه وويله هذا الحديث والاجماع واما اذا حلف بغير استتلاف
القاضي وورى بعتة التورية ولا يحث سواء حلف ابتداء من غير تحليف او خلفه
غير القاضي وغير ناييه في ذلك ولا اعتبار بنية المستحلف غير القاضي وحاصله ان
اليمين على نية الحالف في كل الاحوال الا اذا استحل القاضي او ناييه في دعوى
توجهت عليه فكون اليمين على نية المستحلف وهو مراد الحديث اما اذا حلف عند القاضي
من غير استتلاف القاضي في دعوى فالاعتبار بنية الحالف وسواء في ذلك كله اليمين
بالله او بالطلاق او بالعاق الا انه اذا حلف القاضي بالطلاق بعتة التورية ويكون
الا اعتبار بنية الحالف لان القاضي ليس له التحليف بالطلاق والعاق والتورية وان
كان لا يحث بها لا يجوز فعلها حيث سئل بها حقا مستحق وهذا يجمع عليه **مسألة** ليس كذلك
بل له نيته اذ اللفظ له فله التقرير فيه بتعريضه لتوريه **مسألة** ما من ان ذلك
منقول من غير قلت الحديث السابق الذي خرجه مسلم اعظم دليل ان الحكم
لنية المستحلف لا لنية الحالف ولا وجه لغرض على استتلاف القاضي اذ طالع الحديث

قلت لا نسلم ذلك لان الاعتبار فيه بالعرف ولا نسلم انه لا يستحق ما كان غافرا بل يستحق
تأكيده **مسألة** ومن خلف من شك في دار وهو مقيم فيها ولم
يخرج منها بعد الحلف **قوله** في اول جمل امكن فيه الخرج
للمسكون والاستمرار عليه **قوله** لا يستدله وما منع الابتداء منع الاستمرار وهذا
احد وجهين ذكرهما القاضي ابو الطيب والوجه الثاني لا يثبت بالاستمرار بل بالادخل
هو الفصل من خارج الدار الى داخلها وليس في الامسئداه الا الكون فيها فلو
لا يقال دخلت الدار شهرا وانما يقال دخلتها منذ شهر قال **ك** لا نسلم ذلك بل ان اقام
دون اليوم والليله لم يخرج **قوله** ولا يعد ساكننا فان الزاير ونحوه يدخل السكنا
وسقى ذلك التقدير ولا يعد ساكننا قلنا لا نسلم ذلك لانه علق اليقين بنفي السكون
فان ثبت تعقب اليقين قلنا كثر فانه **يكتفي به ساكننا** فاذا لم يخرج فوراً **قوله**
قالوا ان سلمنا اول مثل ذلك فما ابدينا من مخصص مخرج له من العموم قال **قوله**
ليس كذلك **قوله** وان خرج فوراً لا يثبت **قوله** لا يثبت **قوله** لا يثبت
عنها الامع لث وان قل قلنا من خرج فوراً منتقلا والمستقل لا يستحق ساكننا
قال **قوله** ليس ذلك مطلقا بل لا يخلو اما ان يترأخي لغير عذر ام لا فان تراخي لعذر
من مخافه على نفس او مال او غيرهما من الاعذار المقضية للتأخير لم يخرج
والا يكون ثم عذر ولم يخرج فوراً **قوله** قلنا انما قال ذلك بناء على اصله
في المكره على الحث انه لا كفاره عليه وقد تقدم بسط الكلام فيه قال
قوله **قوله** ان تراخي لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت
وهو اصحهما لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت
من الوجهين انه يثبت باقامته بها بعد امكان الخروج فان خرج
منها فوراً او ترك قماشه برو وهذا قول الشافعي قال **قوله** لا نسلم ذلك بل
يثبت من خرج فوراً وترك قماشه لان من خرج متبردا عنه لم يخرج عن كونه
ساكننا فيه وقال **قوله** ومثله قال الامام محيي با حمله ابو طالب للمهدي عليه
السلام **قوله** ونقل عياله وترك ماله **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت
وماله قلنا لا نسلم ذلك لان مدار ذلك على العرف ولا يستحق في العرف ساكننا
اذ خرج بنبيه الا تنقل **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت
قماشه او لزيار مرافق **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت
فلا موجب لثبته **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت
هو في حاله **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت
عنها لم يثبت بذلك بل لا يستحق **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت
فلا بد ان يخرج ويدخل لان الادخل انما هو بعد الانفصال عنها بخلاف
الاستمرار والركوب واللبس ونحوها كما لنعود والقيام فلو خلف لا يركب

هذه الدائره ولا لبس هذا الثوب ولا فعل او قام وكان في تلك الحال
ساكننا او راكبا او لا بسا او قاعدا او قائما فاستمر على تلك الحال فانه يثبت
الان يخرج في الحال ويتنهي عن الدائره وينزع الثوب ويقوم من القعود او يقعد
من القيام فانه لا يثبت لان ذلك غاية ما يمكنه الا انفصال به وعدم الاستمرار
كما لا يثبت وفيه انه لا فرق بين هذا وبين الاول الا ان قلنا باحد الوجهين
السابقين ان الاستمرار كما لا يتبدل عنهما وان قلنا بالوجه الاخر فلو
المرح ان الابتداء ليس كما الاستمرار عنهما فلا يثبت بالاستيناف فيها وقد
جعل في مذهب الشافعي وجه واحد فانه قال وان جلف الا يتزوج وهو
متزوج او لا يظهر وهو طاهر او لا يطيب وهو مطيب لم يثبت باستدائه
ذلك **مسألة** والمساكنه المحل في دار واحد
فمن حلف لا ساكن فلان لا يثبت في دار واحد حث الحالف وان اختلفت
المساكن لان اليقين تعلقت بمحالة الدار لا المنازل بخلاف النساء
والخانات فحالف الدار وكل منزل منها مسكن على انفراد عسفا
فلا يثبتي اصلها مساكن **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت
احدهما فاما بنبيه الانتقال **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت
وان قتما الدار المحلوف من المساكنه فيها وجوبها بخلاف
واحد كل واحد منها طريقا منفردا لا اتصال لها بطريق الاخر
فلا يثبت كذا قال من وابو جعفر وجهه المتأخرون وقال ابو حنيفة
والواي بل يثبت ومحل الخلاف حيث لا يثبت له فاما اذا كان له فيه كان
ينوي الاجتماع لم يثبت اتفاقا وان نوى جمعنا يثبت اتفاقا **مسألة**
قال **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت
يثبت بالادخل على تلك الضفه اذ السطح منها ويدخله اليها قد دخلها
قال **قوله** لا نسلم ذلك لان الدار اسم القتر دون الحيطان الشافعي
بشرط ان يكون السطح غير منحرف لان السطح خارجي الدار من الجدر
والبرد فلم يضر بحصوله فيه دخلا في الدار كوقوف على الجايظ قلنا
لا نسلم ذلك لان السطح جزء من الدار بل ليس بدخول السطح
تعا في حكم الدار في بيع وهبة ونحو ذلك فان قيل اذا كان كذلك
لزم الحث من حلف لا يدخل ارضا ان يثبت بدخول مسقاها لدخولها تبعاً
وليس كذلك قلنا المسقا خارجيه والسطح جزء من الدار فادخله بدخول
اليها والمسقا منفصلة عنه فليس بدخولها بدخولها **قوله** قلنا لا يثبت
لا يدخل الدار لو عاص في نهي بالقرب منها فاذا في **قوله** قلنا لا يثبت
قوله قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت
ولا لا يستحق في اخلا عرقا **قوله** قلنا لا يثبت **قوله** قلنا لا يثبت
من حلف لا يدخلها بدخول

الروح حيث حلف لا يلتزم امره حليا اذ هو حليه لقوله تعالى في البعر
وتنقرون منه خلية تلبسونها وهي اللؤلؤ وقال تعالى تحلون فيها من اسواق
من ذهب ولؤلؤا ولم يفرق بين ان يكون اللؤلؤ وحده او مع غيره قال ح لا تسلم
ان اللؤلؤ والزبرجد والدرى مجرده حليه فلا يكون حليه الا ان يرصع بالذهب
او الفضة لقوله تعالى ولباسا منسجما واما الزجاج
فانها لم تفضل بين ان يكون مجردا او مصحوبا بمسحوقها
والاحجار والجرج فانه يتخذ منه حلي فقدر وي ان عقد عايشه الذي يستببه
الا فكل من الجرج فان كان غير الموضع فليس بحلي مطلقا وانما هو حلي للبدن وبه
دون المعنوية **مسئلة** قالت **ع** رين ومن حلف لا يلبس ثوبا
من به فلاق فباعه منه ذلك الفلان لم يحنث بالشراء منه اذ لا منه
في البيع لا خذ له بالعرض قال **ع** لا تسلم ذلك بل يحنث اذا اقتصد قطع منه
بذلك فانه لا يجوز ان يلبس ذلك الثوب ولا يتنفع به فان فعل من ذلك شيئا يحنث في نفسه
قلت لا تسلم ذلك لانه لا منه في ظاهر الحال لان اليمين تتعبد على اللفظ ولا على
فيها المعنى وانما ينظر فيها الى اللفظ فما فعله ولم يتلفظ به لم يحنث وان كان
المعنى موجودا في معنى ذلك اللفظ لم يحنث كلو حلف لا تزوج فتسرى وكلو حلف لا
كلو عدو الفلاني فان يمينه لا تشمل جميع اعدائه وان وجد ذلك المعنى
قال **ع** تس والكلام لما عدى الذكر المختص فمن حلف لا تكلم بكلام يحنث
بقراءة الكتب والشعر والشتم لا بصلوة وقراءة وتكبير ولو كان خارجا
الصلوة قال **ع** لا تسلم ذلك بل يحنث من حلف لا تكلم بالقران او التسبيح
في غير الصلوة لانه حلف لا تكلم وهذا ككلام فينبعث به الا ان يكون في الصلوة
لقوله ثم ان صلواتنا هذه لا يصلح فيها شي من كلام الناس فخرج ما دخلها عن ان يكون
مما تعارف به الناس قلت لا تسلم ان القران والتسبيح والتكبير لا يصلح في كلام
عرفا لقوله ثم ان صلواتنا هذه لا يصلح فيها شي من كلام الناس انما هي
التسبيح والتكبير وقراءة القران فدل ذلك على ان التسبيح والتكبير
وقراءة القران ليست من كلام الناس سواء كانت داخله في الصلوة ام خارجا
عنها ولان مطلق الكلام لا يصرف الا الى كلام الادبي وهذا واما الشافعي واصحابه
فقالوا في القران كما قلنا واما التسبيح والتكبير ففيه وجهان ذكرهما ابن الصباغ
احدهما لا يحنث بالتكبير والتسبيح كما ان لقوله ثم ان صلواتنا هذه لا يصلح فيها
شي من كلام الادبيين انما هي التسبيح والتكبير وقراءة القران والثاني يحنث لانه
يجوز للجنب ان يتكلم به فاشبهه بتكبير كلامه **مسئلة** قال **ع** من قال لغيره كلم يدا فقال والله لا كلمته ولا يمينه له كان يريد شهر او سنة
او نحو ذلك اقتضا خلفه مع الاطلاق وعدم اليقين **التاسعة** لظاهر النفي في
شمول الدقات وعمومها ولا قرينة تخص بعض منها قال **ع** حص لا تسلم ذلك

بنا اول خلفه اليوم فقط قلت لا تسلم ذلك لان الظاهر خلافه فلا يصار
اليه الا لقرينة حال تدل عليه **مسئلة** ومن حلف من كلام
ان يد فكله نائيا او ميتا او بعيدا منه بالايستماع منه عادة له
يحنث اذ لا يحنث مكلما فان كان في موضع يسمع منه عادة الا انه لم
يسمع لا يشتغله يحنث فان كان لا يسمع لضم فيه وجهان احدهما لا يحنث
لعدم سماعه لكلامه والاخر يحنث لتوجه الكلام اليه وقصده به والعارض
من حيث لا يحنث لا يخرج المخاطب عن كونه مكلما قال **ع** تس وكذا لا يحنث
ان كت اليه او ارسل اذ ليست بكلام وايمن متعلقه بالكلام فلا يحنث لفقدان
متعلقها قال **ع** تس لا تسلم ذلك بل يحنث بالكتابة والاشارة لقوله تعالى
ما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او لورا هو الرسالة فدل على ان الوحي كلام
ولان الجميع وضع لتفهيم الادبي بالوحي والاشارة اذ ليس ذلك حكما
وايمن انما تعلقت بالكلام فلا يحنث لفقدان متعلقها قال **ع** تس لا تسلم ذلك بل
يحنث لقوله تعالى انك لا تكلم الناس ثلاثة ايام الا همرا فاستثنى
الهم من الكلام والاشارة استثنى اخراج ما لوله ليدخل فلولم يكن من الكلام لما استثناءه
منه فيحنث به كالكلام قلت لا تسلم انه استثناء متصل وانما هو استثناء
منقطع بخروجه عن جد الكلام ولقوله تعالى اني نذرت للرحمن صوما فلن
اكمل اليوم انيا فاشادت اليه بعد قلن اكمل اليوم انيا فلو كان لا شارة
كلما لم يفعل **مسئلة** قال **ع** من حلف على حرم
على امره هجر اخيه فوق ثلاث لغيره قال الطفاوي اخرج احمد وسلم
وابوداود والنسائي ومالك في الربط عن ابيه ابوب مرفوعا لا يحل لمسلم ان يهجر
اخاه فوق ثلاث ليال يلقين فيعرض عنه هذا ويعرض عنه هذا وخبرها الذي
يبدأ به بالسلام واخرج ابوداود عن ابيه هدير مرفوعا لا يحل لمسلم ان يهجر
اخاه فوق ثلاث من هجر اخاه فوق ثلاث فمات دخل النار واخرج النسائي
عن ابيه هدير مرفوعا لا يحل لمسلم ان يهجر مومنا فوق ثلاث فان مرت به ثلاث
فيلبسه فليس عليه فان رد عليه السلام فقد اشتركا في الاجر فان لم يرد
فقد باء بالام وخرج المسلم من المحرم واخرج ابوداود عن عايشة مرفوعا لا يكون
المسلم ان يهجر مسلما فوق ثلاثة ايام فاذا لقيه سلم عليه ثلاث مرات كذا ذلك
ليرد عليه فقد باء بامته وهو عن ان يهجر اخاه منه فهو كف عن
دمه فقلت على تحرير الهجران وانه من اعظم المعاصي والبغيان قال **ع** تس
والعصر في فان كاتبه او امره او ابتداءه بالسلام خرج من الهجران
قال النوادي في شرح مسلم قال العلاء في هذا الحديث تحرير الهجران المشملين
اكثر من ثلاث ليال واما جهتها في الثلاث الاول بصر الحديث والثاني بعينه
قالوا واما عفي عنه في الثلاث لان الادبي يجوز على الغضب وسوء الخلق ويجوز ذلك

مسئلة
من حلف على حرم
على امره هجر اخيه
فوق ثلاث لغيره
قال الطفاوي اخرج
احمد وسلم وابوداود
والنسائي ومالك في
الربط عن ابيه ابوب
مرفوعا لا يحل لمسلم
ان يهجر اخاه فوق
ثلاث ليال يلقين في
يعرض عنه هذا
ويعرض عنه هذا
وخبرها الذي يبدأ
به بالسلام واخرج
ابوداود عن ابيه
هدير مرفوعا لا يحل
لمسلم ان يهجر اخاه
فوق ثلاث من هجر
اخاه فوق ثلاث
فمات دخل النار
واخرج النسائي عن
ابيه هدير مرفوعا
لا يحل لمسلم ان يهجر
مومنا فوق ثلاث
فان مرت به ثلاث
فيلبسه فليس عليه
فان رد عليه السلام
فقد اشتركا في الاجر
فان لم يرد فقد باء
بالام وخرج المسلم
من المحرم واخرج
ابوداود عن عايشة
مرفوعا لا يكون المسلم
ان يهجر مسلما فوق
ثلاثة ايام فاذا لقيه
سلم عليه ثلاث مرات
كذا ذلك ليرد عليه
فقد باء بامته وهو
عن ان يهجر اخاه منه
فهو كف عن دمه فقلت
على تحرير الهجران
وانه من اعظم المعاصي
والبغيان قال ع تس
والعصر في فان كاتبه
او امره او ابتداءه
بالسلام خرج من
الهجران قال النوادي
في شرح مسلم قال
العلاء في هذا الحديث
تحرير الهجران المشملين
اكثر من ثلاث ليال
واما جهتها في الثلاث
الاول بصر الحديث
والثاني بعينه قالوا
واما عفي عنه في
الثلاث لان الادبي
يجوز على الغضب وسوء
الخلق ويجوز ذلك

عن الهجر في الصلاة وهذا على ما ذهب من لا يوجب بالمعصية وقوله لا يلقين فيعرض
 هذا ويعرض هذا ويخبر به فصد هذا ويصدق هذا هو بضم الصاد ومعنى يصدق
 يعرض اي يوله عرضه بضم العين وهو جانبها والصاد هو ايضا الجانبه والتا
 وقوله وخبرها الذي يبدأ بالسلام اي هو فضلها وفيه دليل على ان السلام
 يقطع الجهر ويرفع الحاشية ويذكره واخرج البخاري ان عائشة حدثت ان عبد الله
 بن الزبير قال في سمع او عطاء اعطته عائشة والله لئن تهنين او لا تهنين فقلت اهو
 قال هذا قالوا نعم قالت هو على انه نذر ان لا اكلم ابن الزبير ابدأ فاستشفع
 ابن الزبير اليها حين طالت الهجره فقالت والله لا اشفع فيه ابدأ ولا الحث الى نذري
 فلا طان ذلك على ابن الزبير كالمسور من مخزومه وعبد الرحمن بن الاسود بن يغوث
 وهما من بني زهرة وقال لهما الشد كما بالله لما ادخلتا على عائشة فانها لا يحل
 ان تدر قطيعتي فاقبل به المسور وعبد الرحمن مشتملين باربعتهما حتى استاذنا على
 عائشة فقال لا اسلام عليك ورحمة الله وبركاته اندخل قالت عائشة ادخلوا قالوا كلنا
 قالت نعم ادخلوا كلكم ولا تعلم ان معهما ابن الزبير فلما دخلوا دخل ابن الزبير
 الحجاب فاعتق عائشة فطفق يناديها ويكي وطفق المشور وعبد الرحمن يناديها
 الاكلت وقيل منه ويقولان ان النبي قد نهى عما فعلت من الهجر وانه لا يحل
 للمسلم ان يهجر اخاه فوق ثلاث ليال فلا اكثر واكثر على عائشة من التذكر والتجديج
 طفقت تذكرها وتبكي وتقول ابي نذرت والنذر شديد فلم يزل الاها حتى كملت
 بن الزبير واعتقت في نذر ذلك اربعين رقة وكانت تذكر نذرها بعد ذلك فتبكي حتى
 تبلى من عمرها خمارها قال العصى فان قيل معنى الهجر المذموم لا يصدق على هجرها
 لان الهجر المذموم ترك الكلام عند التلاوة وعائشة لم تتركه فعرض عن السلام
 عليه وانما كانت من وراء حجاب ولم يكن يدخل عليها احد الا باذن فلم يكن من الهجر
 المذموم وايضا انما ساع ذلك لعائشة لانها امر المؤمنين لا سيما بالنسبة الى ابن الزبير
 لانها خالته وقوله في حقها لئن تهنين عائشة او لا تهنين فقلت اهو
 له كان لسبب وهذا من باب الهجران لبعضه **ولو خلف لا كلم الناس حتى**
تكلم واحد اذ هو جالس يشمل القليل والكثير فاذا اكلم واحدا منهم فقد اكلم
 جزءا من الناس كما لو قال لا اكلت الخبز فاكل خبزا بان الالف واللام بضم
 مبدؤها عاما شاملا لجميع اجزائه فاذا باشر بعد الحلف جزء منها حث لعدم بقا العلم
باب هجرك فان حلف لا كلم من يدا فسلم على جماعة هو فيهم حتى
 اذا السلام من الكلام **باب** سلم لا سلم ذلك مطلقا بل ان علم به فيهم ونواه حتى وال
 يعلم به فيهم او علم ولم يسمع **فلا تحث** اذ اصل البراءة لان اللفظ يصلح للجميع
 وبعض فلا يجب الكفار مع الشك **قلت** لا سلم ذلك لانه **ليس** **بشئ**
عليه بدليل انه لو رد لا سقط عنهم جميعا وهذا هو احد الوجهين للثاني والوجه
 الثاني من قولنا تحث قال لان السلام عام فيتناول جميعهم ولا يخرج منهم احد

باب هجرك فان حلف لا كلم من يدا فسلم على جماعة هو فيهم حتى

اعلمت
اربعين

الا باستثناء ولا استثنا **مسئلة** **باب هب فان خلف شخص لا كلم**
فلا تاثم قال له قد اعطيتك ذمها او غيره من الكلام من غير منكر
 او حث على فعل معروف او سب له او ثناء عليه **ح** بذلك كله اذ هو كلام
 داخل في متعلق اليقين **باب** لا سلم ذلك بل يحث بمثل ذلك لانه ليس من الكلام
 المعهود **قلت** لا سلم ذلك لانه كلام اختصاصه بصفة ومنه لا يخرج من كونه
 كلاما فلا وجه له اي لا خراجة عن حكم الكلام **مسئلة**
ولو حلف لئن تهنين على الله احسن الثناء بر بقر له انت كما اثبت على
نفسك لا احصي ثناء عليك فان هذا هو احسن الثناء لان ثناء الله على نفسه
 هو اصدق الثناء وقوله لا احصي ثناء عليك مبالغة عظيمة في الثناء يعني
 يعني واين انا عن ادراك ما تستحق لاجله من الثناء **فان حلف** **للعبد لله**
الحامد بر بقر له الحمد لله حمد ايكافي نعمه ويوافي من يده فانه روي
 ان جبريل علم آدم صلى الله عليها ذلك فلو كان حمدا اجتمع منه لعلمه اياه
 قيل معنى يكافي في مهورا حمدا يقوم باراد عن العزم ويوافي نعمه اي يوصل
 اليها فحصرها ويوافيها يشملها لا ينقص عن اياها كما يقال او فكلان فلا يابيه
 اذا لم ينفقه شيئا **ولو قال** **والله لا سبحة اعظم التسبيح** **بد**
بشجان من لا يعلم قدر غيره ولا يصفه الواصفون لان التسبيح هو
 التزويه وهذا غاية التزويه الله من التقايع فان معنى التسبيح التزويه
 سبح الله تسبيحا وسجنانا منه وهو نصب على المصدر بفعل مضارع كانه
 قال ابرئ الله براءة من السوء وقيل معناه السرعة اليه والخفة في طاعته وقيل
 معناه السرعة الى هذه اللفظة وقد يطلق التسبيح على غيره من انواع الذكر
 مجازا كالتمجيد والتعجيد وغيرها وقد يطلق على صلوة التطوع والنافله ويقال
 ايضا للذكر وصلوة النافله سبحه يقول قضيت سيجي وخصت النافله بذلك وان
 شاركتها الفريضة في التسبيح لان التسبيح في الفريضة نافله فقول لصلى النافله
 تسبحا لانها كالتسبيح والاركان في انها غير واجبه **فان حلف**
من القراءة للقران فنظر في المصحف لم تحث ان لم يقرأ **فان حلف** **ولو حلف**
 اذ لا يسمى ذلك قراءة حقيقة ولا مجازا **باب** **هب** **ح** وكذا **لو حلف من قراءة**
كتاب فلان فنظر فيه ولم ينطق بشئ منه لم تحث لذلك قال **لم** لان سلم ذلك بل
تحث بالنظر اليه لعرفته بمراء الكاتب بذلك وادراك عرضه منه كالقراءة
قلت لا سلم ذلك لانه علق اليقين بالقراءة **ليس** **ذاك بقراءة ولو حلف**
من التلاوة للقران لم تحث لولا **باب** **لنفسه** **قيل** **ولا يحث** لولا تلاوه
 بالعين اذ التلاوة تنصرف الى العربية والعجمية والمجوزة لا تنصرف الى غيرها فلا
 تغلق اليقين بها وفيه نظر لانه يسمى بالياء والواو **قيل** **ولا يحث** **لعمري** بتلاوة
 القران بالنفس شبيه لان قراءة العجمي بلغته يسمى تلاوة **قلت** **وكذا** تلاوة القران

الاستثناء

ان ذلك لازم للمعطي لا تنك عنه بل قد تنك من ذلك وهو ها هنا كذلك **فالمعطي**
 هنا **للمعطي** كقول الله تعالى ومنك ومن نوح عطف لهما على سائر الانبياء جبريل
 فيهم وقوله تعالى من كان عبدا لله وعليكته ورسوله وجبريل وميكائيل فطفت جبريل
 وميكائيل على المليك وها منهم تخصيصا لهما وتعظيما لسانها حتى كانا ليسا
 منهم فكذا أراد بافرادها تخصيصا وتبيين لعلوها على النواك **فمنع**
 قال **فمنع** والياس اطلاقا واليهما اذ يقتل اثنان بعد الياس فخرج
 بذلك عن كونها فأكفه وكذا الفاليد الحلو وكذا الشكر ليس بفأكفه
فاما قصبة فأكفه وقال **فمنع** فريد الياس ليس بفأكفه عرفا **فمنع**
 جسيم عليم وما يعقد من حلوات فأكفه كالحبيصة وهي شي يعقد من دقيق وتليط
 وسكر وعسل وانا طفت وهي القبطي والقطار والمشبك والقند فكلها فأكفه
 فمنع لاكل فأكفه ثم تناول شي منها جث ولا تحت بالقتل والمنا والباذنجان
 والهندباء والاقشار اذ ليست فأكفه قلت اما من عقدين السكر فأكفه
 فكونه فأكفه والقتا والحداد وكوهما البطح لانها ليست بفأكفه بل هما
 في ارضنا لقلتهما وذلك يختلف باختلاف البلدان فأكفه ذلك ومثا ومثا
 كما لقوت لم يكن فأكفه وما قل فهو فأكفه قال **فان حلف من البس فأكفه**
ربط لم تحت اذ ليس البس برطب ولا متصلا له فان اكل النصف حث بالنصف
 البس لانه متربك من البس والرطب وقال **الاصطري والطبري** ان اكل موضع
 الرطب لا غير لم تحت لانه لم ياكل بسرا وان اكل موضع البس منه لا غير تحت
 فان اكله جميعه لم تحت **قلت** لا نسلم ذلك لانه قد اكل بسرا وهو المأخوذ
 وكونه مع غيره لا يخرج عن تناول اليدين له ولو كان منفردا **مسألة**
 واذا التمس لعين الخوف منه بغيره ولم يغير عنه لم تحت بما اكل منه **مسألة**
 بقي قدره قدر الخوف منه اذ الاصل البراءة من الحث **مسألة**
 فان حلف ما يقتله الناس حث بالحبوب كلها من خنطه وشعره ودخن لا
 بالجسم والزبيب اذ لا يقتل اثنان وكذا لا تحت بالقر في العين اذ ليس قوتا
 لا في النجان فانه قوت وان حلف من المطعم حث باكل ما يطعم من قوت وادام
 وفأكفه لا بطلاق اسم الطعام عليه وهل تحت باكل الدواء فيه وجنان احدها
 ان حلف من المطعم لم تحت بالادواء اذ لا يسمى بطعاما عرفا **فصل**
 واما نعم المطر والشجر والبرد والابار والانهار عذبه وما يحل من
 قال والله لا شرب ما تحت بايها لا ما البحر اذ هو غارق يتعد شربه
 في العادة وكذا لا تحت بشرب ما الوردة والكرم اذ ليس بشرب عرفا
 فان قال والله لا شرب فرائد تحت بالشرب من اي نهر فيه ماء عذب لقوله تعالى
 واسقواكم ماء فرائد اي عذبا فان شرب ماء ما لحا لم تحت بالماء لانه ليس بفرائد

فان قال والله لا شرب من الفرات لم تحت الا بشرب ما النهر المعروف
 بين الشام والعراق لان الفرات يعرف لا يكون الا ذلك تحت اذا شرب منه ولو حمل له
 في انا **ح** لا نسلم انه تحت لو حمل له في انا بل لا تحت الا بان يكره فيه ويشرب
 على هذه الصفة لا باخذ بكف ولا بانا فلا تحت **قلت** الظاهر اطلاق الشرب
 على ذلك كما جلافة على الكرم فقصص على ما زعم لا دليل عليه فان ادعيت
 ان العرف قصص على ذلك اشتهر ولو حلف لا شرب من ما الانهار لم تحت بالشرب
 من ما الا بار والبرك لا لخارجة عن الاطار عرفا وقال **ك** ولا تحت بشرب
 ما دجله ونحوها سيجون جيون الفرات اذ هي كالبئر فلا تحت بالشرب منها
 هذا احتمال والاحتمال الاخر انه تحت لانها داخله في الانهار وان عطف ولو
 حلف من اكل البوار تحت باكل السكر والعسل اذ هما من ماء اما العسل
 فيض المزان فيه شفا للناس واما السكر فلا شغل الاطباء **فصل**
 ولو حلف من شئ الطيب لم تحت بشئ الطبايع وان طاب **فصل**
 بما يدخلها ولا تحت بشئ ان هور والربا عين اذ ذلك لا يسمى طيبا في
 الاعرف ومن حلف من شئ الریحان لم تحت بالعود والصندل والسيل
 ولا بالخرنوب والمرجوش والرياحس والياسمين والجلندار اذ لا يسمى
 ريحانا ونحو ذلك كالورد والبنفسج وغيرها ما لا يسمى ريحانا وانا تحت
 بشئ الضميران وهو ان يحن الناس في اما هان وان شاربته في طيب الريحة
 فكل منها اسم تحصى ولو حلف من المشوم حث بالريحان والخرنوب ونحوها
 من المررجوس والياسمين والورد والبنفسج لان جميع ذلك مشوم لا بشئ المشك
 والكا فور والصندل والسيل والمر قتل اذ يسمى طيبا ولا يسمى مشوما
 ولا تحت من حلف لا شئ اي هان بالادهان الطيبة بايها اذ لا تسمى باسمها
 والكاذي من المشوم فمن حلف من المشوم حث بشئ ولو حلف شخص من
 شئ ان هور حث بكل زهر له ريح طيب لا نال لم يكن له ريح طيب واما ذاك لماله
 ريح من الانهار الا الورد فلا تحت بشئ اذ لا يسمى زهرا ولا تحت بشئ
 زهر النخيل البري كالعود والقيسوم اذ لا يسمى زهرا ولا تحت بشئ
 فلم يعلق بها اليدين فان حلف من شئ النخل لم تحت الا بما لا شاق له لان اسم
 النخل انما يقع على ما له ساق قال تعالى والنخس والشجر يتجدا فالشجر ما له ساق والنخس
 ما لا ساق له والذي له ساق اللون والجوز والتفاح والخوخ ونحوها والذي لا ساق
 له البقول والكرات والهندباء والريحان ونحو ذلك **فصل**
 حلف من اطعامه حث باي فيه لا لها طاعة لثلاثه الزهه والطاعة
 والحث واجب في الواجب من القرابت من الصلح والركوع والصلح ومنه واجب
 في المنسوب اي مندوب كان لقوله ما حلفت بينا فرائد غيرها خير امنها
 الخبر قال ابن جبران لفظه عن ابي موسى ان رسولا الله قال ابي والله ان شئ

19

Copy

الاشارة لتعلق صاحب الحكم بها وفي الواجب ان حلف من التكفي في دار زيد ثم
باعتها بدين حلت بها بعد البيع لان الكراهة في المسكن قد تعلق بها وانما اضافها
الى زيد ليعلم انها بخلاف الحلف من الدخول فالحال ان كراهته لعرض يتعلق بزيد
لا بالدار قال **وقد** واجبه للمنفق بين الدخول والتكفي ويمكن ان يكون العرف
ما ذكرناه **فان لم يشر اليها** بان قال والله لا ادخل دار زيد ولا اكل طعامه
ولا اشر فيه **فخرج** ذلك عن ملكه زيد وافقونا في ذلك **اذا التقدير** خارج
هذه الامور في ملكها بدين فاذا كان التقدير كذلك فهي كاليه اسير
اليها **ان تجزي العادة** بعد التبدل بالدار لا غيرها **قلت لا تسلم**
ذلك لان لم يشر لتعلقها بها مع الاشارة اليها فبالاول ان لا تسلم مع حذرها فمن حلف
لا يدخل دار فلان ولا اكل طعام ثم خرج ذلك عن ملكه فدخل الحالف واكل لم يحنث
الا ان يكون له ينة **فان** في جرحه **كان زيد مستعيرا لها او مستاجرا**
حنث الحالف بدخولها ايضا كما يجب اذا قال والله لا ادخل دار زيد
المملوكة له **اذا تسقى الدار المستعارة والمستاجر دارة لاجل شكاها** بها كالمملوكة
فلما اشتركا اسما اشتركا حكما وقال **ان لم يشر بالدار** **فان لم يشر بملكه**
لا ما كان مستعارا او مستاجرا فلا يملك داره زيد وانما في داره من زيد
او عار اياها **فلا حنث قلت** لا تسلم ذلك لانه وان لم يكن ملكا فالعرف قد ساء
بينهما **فقد قال تعالى وقرن في بيوتكن** قال تعالى في اية اخرى لا تدخلوا بيوت النبي
فاذا فيها الذين احكامهم فيها مع ان النبي هو مالكها والنظر في اية فيها
مسئلة **قلت** ته تسركم من حلف لا ركوب دابة زيد فركب
دابة عبده المضافه اليه **حنث** بركوب دابة العبد **اذا العبد لا يملك** فلا دابة
له فاضيف اليه ملك سيده فحنث بركوبه دابة السيد التي حلف من ركوبها قال
ح **قلت** لا تسلم ذلك **السعي دابة زيد** فلا حنث لان مدار الايمان على التسمية
قلت وان اضافها الى العبد فاضافها الى العبد **فان العبد مجاز والى السيد حقيقة**
والتعويل على الحقيقة لا على المجاز **قلت** الاضافه تكفي فيها اذ في ملائته ولا يشترط
فيها الملك فنقول **ح** **قلت** اقرب الى العرف ومدار الايمان عليه **مسئلة**
قلت **تم حنث** فان حلف شخص من ركوب دابة العبد **حنث** بركوبها **اذا اضافها اليه**
لان الاضافه تكفي فيها اذ في ملائته كل حلف لا اكل من مرهذه النخلة ولا شرب
من لبن هذه البقر فانه يحنث باكل مرها وشرب لبنها وان لم يكن هناك ملك
هذا قال **قلت** لا تسلم ذلك **اذا ثبت دابة حقيقة** اذ لا ملك له فلا تعلق بين
دابته **قلت** وان لم يكن دابته حقيقة فقد حلف من المضاف اليه وتعلقت اليدين
لها من غير تعويل على ملك حقيقة او مجازي **مسئلة** قال **عليه ومن حلف**
ليفعلن كذا وقت الظهر والعشاء واليه له فحل يحنث بخروج الاختياري

اول اضطراري

ام لا اضطراري قال **عليه** **حنث** بخروج وقت الاضطراري لانه متى وقته وقال **مر**
ليس كذا **بل** يحنث بخروج الوقت **الاختياري** للعرف فانه قاض بذلك قيل **الاختلاف**
وانما بنا كل على عرفه **قلت** **ولا فرق** لان مدار الايمان على الاعراف **ومن حلف لا اكل**
زوج فلانة فطلعتا زوجها لم يحنث **بكتبه** ذلك الشخص الذي كان زوجها لها
بعد طلاقها مسئلة قال **حنث** **قلت** **ان حلف شخص من اكل الخبز**
المادوم حنث بما يشي ادا ما عرفا ولو كان ذلك شوا او بضا **ح** لا تسلم
ذلك بل **لا يحنث بالبحم** لا يطبق عليه عرفا **قلت** **سيدا ادا امر الدنيا والاخرة**
الحكم **قلت** بن حنثان لفظه في الشفا عن رسول الله ص انه قال سيد الطعام في الدنيا
والاخرة اللحم انتهى واطنه كذلك في بعض كتب الحديث والله اعلم **وحكي في اصول**
الا حكام عن النبي انه قال سيد ادا امر اللحم **قلت** الظاهر من اى برده
مرقوما سيد ادا امر اهل الدنيا والاخرة اللحم رواه ابو قتبه في غريبه وفي لفظ للطبراني
في الاوسط سيد ادا امر في الدنيا والاخرة اللحم وسيد الشرب في الدنيا والاخرة
الماء وسيد الربا حين في الدنيا والاخرة الناعه فيه سعد بن عتبة القبطان لمرافقه
والمقية ثقات وفي بعضهم كلام لا يصح عن انس مرقوما سيد ادا امر اللحم **الا دام**
بالكثير والا دام بالضر ما يוכל مع الخبر اى شي كان ومنه الحديث سيد ادا امر الدنيا
والاخرة اللحم وبعض الفقهاء لا يجعله ادا ما ويقول له حلف لا يقدم ثرا كله لم يحنث
قال ن **ح** **ومن حلف لا اكل خبزا مادوما فانه يحنث بالسلح** **لقرنه سيد ادا امر**
السلح قال ابن حنثان ما اظن لهذا الحديث اصلا وانما ورد عن السوم انه قال نعم الا دام
الحل وسيا في في لاطعه **قلت** **الا قرب للذهب خلافة** فانه ذكر ابو طالب انه لا يحنث
به وفي الكافي عن الناصر والفقهاء ان السلح ادا امر حنث به **قلت** مدار ذلك على العرف
فاذا جرى ببعض الجهات عرف بايتداه حنث به **وهو في الخبر ادا امر حنث** **لشبهه** بالا دام
وان لم يكن ادا ما **حنث بالزيب والحنث** لان النبي اعطانا شيلا خيرا ونسدا
وقال هذا ادا مرهنا وهذا احد وجهين للشافعية وثانيهما انه لا يحنث لانه لا يقدم
به عادة وانما يركل قوتا او حلاوة **ان حلف شخص من اكل البيض دخل في ذلك**
كل بيض يركل قال **المجيب** لا تسلم ذلك بل لا يدخل الا بيض لرجاج للعرف
فانه تضمن عليه فلا يسبق عند الاطلاق الى الدهن غنح **قلت** لا تسلم ذلك لان
المدار على التسمية وذلك **فيسعى بيضا** ولا يدخل بيض الحوت والجراد لان بيضها
في بطونها ولا ينفك عنها حتى يكون دودا ولو حلف شخص من شرب اللبن فانه يدخل في اللبن
لبن الانعام لتسميته لبنا **ولا يدخل الخبيث في لبن النمل** لانه لا يسمى في عرفه
لبنا **مسئلة** قال **حنث** **ومن حلف ليضرب امراته**
لم يحنث **الا ما يولده منه** اى من الضرب لا يجرى الضرب من دونه ايلامه ويبرى بالعصا
او الخنق او تنف الشعر اذ يسمى به ضاربا لها عرفا **قلت** لا تسلم ذلك لانه ليس
بضرب وقد علق اليدين بما يسمى ضربا **قلت** **العرف** قاض بان لا يسمى ضربا وفيه انه يحل

فقال بعد حوله والله لا فعلته في راس الشهر لم تحت الا بعد فعله في اخره لان راسه
بعد حوله **الحق اتفاقا وهو الذي عليه دونه هلال تاليه** **وقد**
ولو حلف بقبضته راس الشهر ففضاه او ابراه قبله حث اذ وقت وعلق
اليمن بذلك الوقت ولم يفعله فيه فحث لعدم فعله في الحلف عليه **ولو حلف**
انه لا تحت اذ خرج الوقت الذي علق اليمن به وهو غير متحقق من تحت
واذا لم يتحقق فلا حث فان مات احدهما قبل الوقت فكذلك لا تحت لانه
ليس متحققا من البر والحث **قال** لا يترك بل يتمكن من البر والحث لانه
يسمى الى رصيده او راسه **مسئله** **قال** والله لا قضيتك الى راس
قبضاه قبل رمضان بقبضاه به قبل ذلك اذ الى للغاية فعليه ان يذبح القضا
من الان الى رمضان وان دخل رمضان حث لعدم القضا اذ قد خرج الوقت الموقت
للقضا **مسئله** **قال** والله لا قضيتك الى راس شهر
او الى اول راسه او الى راس الهلال او الى اول الحلال فهل يكون حكم الاول ام لا فيه
وجهاان احدهما انه **كلا لا شات فيما من** فان قبضاه قبل راس الشهر والاحتياط الثاني
من الوجهين انه **حث** ان قبضاه قبله **كلو قال** **الا في راس الشهر** اوسع راسه قالوا وهو
ظاهر في شافعي لا نال قد تكون للغاية فانما الصيام الى الليل وقد تكون بمعنى مع كمن
انضار الى الله اي مع الله واذا احتمل ان يكون للغاية واحتمل ان يكون للمقارنة لم تحت
بترك القضا قبل مجي اوله بانك تحلل الى رمضان فانه لا يحتمل المقارنة اذ احتمال
ان يكون القضا مقرون بجميع شهر رمضان بعد فكانت للغاية **قلت** وهو الا قرب
ولو قال والله لا قضيتك حثك الى حين فليس يعتبر فيه بقبضاه في اي عمن
لا حمله القليل والكثير **فان قال** والله لا قضيتك حثك الى ايام **قال** ابو الطيب
ان لم يكن له فيه **كان الى ثلاث** لانها اقل الجمع **فان لم يقضه قبل انقضائها**
حث وقال القاضي الطبري حكمه حكم ما لو قال الى حين وزمات
لانه يعتبر بالايام من القليل والكثير كما يحين قال تعالى فعد من ايام احدي
ويقال ايام قيام الامام وايام العبد وايام العسر وايام اليسر **مسئله**
قال **طه ومن حلف لا فارق خضه حتى يوفيه فمض الغريم** فهذه اليمن بين
على الغريم وقدر حكمها هل يعتبر اولا وبسط هنا كالكلام في ذلك لان قوله
لا فارق خضه في قوله لا فارقني وتحقيق ذلك ان هذه اليمن على فعل نفسه فان استوفى
منه حقه قبل المفاقة بر في يمينه وان فارقه باختياره قيل استيفاء حقه حث في يمينه
وان اكره على مفارقتها او لم يفي ففارقه او قبل الاله ستيفاء فيه قولان احدهما تحت
لان يمينه معلومة بالمفاقة وقد حصلت واختار هذا المريد بالله ولا تحت لان حلف
على فعل نفسه ولم يرجد منه فعل وهو اختيار ابي طالب **فان قال** والله لا فرقنا
وانت حتى توفيني حجة فقد ائمن على فعله وفعل غيره **فان قال** والله لا فرقنا
حتى توفيني حجة ففيه وجهاان احدهما قال في هواصهما لا حث حتى يكون لكل

واحد منهما فعلية الفرقه لا لو كان الفعل من احدهما اذ علق اليمن بذلك
فان وقع متعلقها وقع الحث والاثلا **وقيل** ان هذه المسئلة كالمسئلة **قال**
وهي انما يمين على فعل الغير وقد سبق حكمها **قال** في عليم فان اقلن ولم يتمكن
من القضا **قال** جبر الحاكم الخصم على المقام **وقد** للغريم فلا تحت ذلك
منه عليم بناء على اصله كما مر فيمن حث مكرها وقد سبق الكلام عليه **قال** عطاء
الغريم **قال** **قال** فكشفت نجاسا لا يتعامل بشيئا في الناس فكانت اليمن
والمكره وقد سبق حكمها وان لحاله في دينه حث اذ ليس الاحكام بانتهيا
قلت والا قرب للذهب انه استيفاء اذ نفس في الاحكام انه لا تحت ان
اخذ الرهن او الضمين **قال** **قال** الدين باق في ذمته فلا وقا تحت **قلت**
ليس اوفيا في العرف مقصودا على التسليم بل اوفيا في العرف صار به عن رضيه
في حقه وقدر رضاه **مسئله** **قال** في عليم **فان كان الحق عينا**
فاخذ عوضه عوضا بحق بل رهم او نحوها او اخذ **وقد** وثيقه فيها او اخذ
ضما **الفرج حث** ما كذا العين **قال** في س لا نسلم ذلك لان حلف لا يفسد حتى ياخذ
حقه ولم ياخذ حقه وانما اخذ عوضه **حث** ولا يبرر لعدم الوفاء بما اعتقدت
عليه اليمن **قلت** ليس ذاك بمقصود على تسليم العين **القصد** الرضا فياي وجه
تحصل فقد حصل الوفاء **قال** **قال** ليس كذلك مطلقا بل يبرر باخذ العوض
حث بالرضى والضمين اذ ليسا بوفاء بلكتا بتسليم العين ولا بما قام مقامها فان
الدين باق والغريم مطالب والرهن والضمين لا يرفعان ذلك **قال** العوض **فان** الوفا
يحصل به كما يحصل بتسليم العين ونقطع المطالبة فيبر بذلك **لنا ما مر**
من ان القصد الرضا وهو حاصل **فان قال** والله لا فارقه حتى يوفيه **ولو قيل**
بر باخذ العوض اتفاقا لانه قد اوفاه بما عذره ولم يعلق اليمن بعين الحق فيستوف
البر على تسليمها **فان كان الحالف الغريم بان قال** والله لا فارقتك حتى اعطيتك
حث او حتى حتى اذ فع اليك حثك او قضيتك **والحق** عين فاقضيه الغريم
او الحق دين فابراه صاحب الدين **حث** الغريم بالقبول اذ ليس باعطاء وقد
نقلت يمينه بالاعطاء فلا يرثخافه **قال** **قال** ومن قال ان البر لا يقض
الى القبول **لم تحت** الغريم اذ لا فعل له يفي به **مسئله**
ومن حلف لا استخدر خذمه حث وهو سألته لم يطلب الخدمه
منه ولم يامر بها **لم تحت** اذ حلف على فعله ولا فعله **وقال** **قال** **قال**
حث خذمه حر فان خذمه عبد **حث** **للعرف** لان العبد لا يقتدر الى امر سيدي
خذمته **قال** لا نسلم ذلك سواء كان الخادم حرا ام عبدا للغير ام عبدا نفسه فانه
لا تحت لانه حلف على فعل نفسه **ولم يكن** من حثه امر فلا تحت **فان حلف**
لا خلق راسه فامر غيره بحلقة حث وفاقا بين اصحابنا اذ قل من يخلق لنفسه

قلت لا نسلم ذلك لانه **لا وجه له** يظهر ويمكن ان يقال لا يخ من القرائن والمقام ان المراد اعاطتها وانها لا تكمل الاعاظم الا بالدخول والمساواة فكأنه علق ذلك بزوجه مدخوله مساوية لها في صفاتها **مسألة** ولو حلفت رجل لا يطلق امراته لم يثبت بفعل شرط بطلاق متقدم على ذلك التعليق كان يكون قد قال فيما سبق ان دخلت الدار فانت طالق ففعله بعد ذلك لم يطلق اذ ليس بطلاقا في الحال ولو حلفت بالطلاق ما في منزله طعام فانكشف ان فيه طعاما بطلت امراته قال في اجماعه اذ لا لغو في المركبة بل متى حصل شرطها حث كابر الشروط المتحضة قلت غير مسلم ان ذلك اجماع لان نص بانه عليم يثبت اللغو في المركبة لعدم الدليل لا يراخذ كراهه باللغو في اي مكان وهو يمين فدخلت تحت القسم ولا تخصص قلت لا نسلم انتفا المتخصص بل قد خصصه القياس على المشروط فان المشروط واقف على شرطه متى وقع وقع ما علق به وفيه نظر لان المركبة قد دخلت في الايمان وصارت من جملتها فالجواب بما ليس بمركب من الايمان اولى من قياسها على الشرط لان اليمين بها اخص **مسألة** ولو قال ان دخلت الدار فانت كذا ثم قال ان طلقك فانت كذا ثم قال ان دخلت الدار بطلقت بالدخول فقط لا بالتعلق الاخر اذ ليس بطلاقا لما حين دخلت الدار لان ذلك شرط متقدم ولو قال ان طلقك فانت طالق فامر من طلقها لم يقع الا اما او قعه الوكيل والوجه ظاهر لان المطلق غير الزوج فلم يحصل شرط بطلاقها ولو قال لعين مدخوله كل ما كان كذا فانت كذا لم يقع الا واحدة وان كثر ذلك اذ الثانيه لا تنكر عليها بطلاق كما مر اذ لا تقع الاخر الاوقد بانت بالاولى فلم يقع بطلانها بطلاق ولو قال لزوجه مدخوله وغيرها ان حلفت بطلاقها فانت كذا فاعاد ذلك اللفظ بطلت المدخوله بطلقة رجعية وطلقت الاخرى ثانية فان اعاد مرة ثالثة اذ ليس حالها بايها وقد جمعها في خلفه فاذا لم توجد الصفة التي علق عليها الطلاق فلا بطلاق اذ يبيحونه غير المدخوله مصيرها مساوية اهليه ذلك ولو قال كلما طلقك فانت كذا فطلقها وقع اثنتان احدها بالمباشرة والثانية وقعت بالمشروط فان اعاد مرة رابعة لم يقع الا بطلقة المباشرة اذ لا موقع للرجعية **مسألة** ولو قال لاربعة نسوة من لم اظاها هذا اليوم فصوا جها طواق سلت عليهن ان لم يطاهن في ذلك اليوم اذ لكل واحد ثلاث صواحب لم يطاهن فان وطئ واحدة سلت عليها لما مر

من ان لها

من ان لها ثلاث صواحب لم يطاهن ويتحقق على اثلاثه اذ لكل واحد منها صواحبان لم يطاهن فان وطئ احدى سلت عليها لما مر وهو ان لكل واحد منها صواحبان لم يطاهن ولا يطاهن الا واحدة لما مر من ان لم يكن لها الا صواحب واحدة لم يطاهن فان وطئ ثلاثا وقعت عليهن واحدة لانه لم يكن هن الا صواحب واحدة لم يطاهن ولا يطاهن الا واحدة لما مر من ان لا صواحبها غير موطوع وان وطئهن جميعا في ذلك اليوم فبطلت امراتهن في ذلك الحلت يمينه ولم يطلق واحدة منهن فان لم يقبل في هذا اليوم فبطلت امراتهن في ذلك الحلت يمينه بطلاق الا بوجه فكون في حكم ما في اليوم فان وطئهن جميعا لم يطلق احد منهن مع تركهن جميعا بثلث الطلاق عليهن ومع وطئ بعض وترك بعض فصل فيه كما مر في اليوم سوا سوا **مسألة** وان كان في اليمين المتحضة كان يقول رجل لزوجه اذ اخطت وحيث اذا طهرت فانت طالق لم يثبت بطلاق وان كانت يمينها قال وذلك لان الحلفت انما يكون على النفس بخلاف اليمين فيصح على فعل الغير كما يصح على فعل النفس قلت في الفرق نظرت لانها في عرف الاستعمال بمعنى واحد من غير فرق بين نفس وعين والا قرب للذهب انها حيث تقدم الشرط على الجزاء والزم من كونه يمين لشبهة باليمين لما سبق وفيه ما عرفت وحيث يتقدم الجزاء على الشرط وسقط عن مركبه تعليق على صفة الا ان يتضمن حشا او منعا او تصديقا او براءة فيمين لما مر فيمن اجماعا كما ذكر المصنف عليم سابقا وفيه ما عرفت من الخلاف مشهور وسنبيه المصنف عليم عليه فلا اجماع واذا اتفق الاجماع كان الوجه الشبيه بالحلف بانه من غير فرق بين تقديم الجزاء وتأخره وبين ما تضمن حشا او منعا او تصديقا او براءة فما حصل فيه السبه فيمين وما لا فلا **مسألة** فان مات قبل حصول الشرط بطلت اليمين اذ شرط الحث بقا الحالت لا استناده استناد الشرط الى عقد اليمين وقد بطل العقد بموت العاقد فكأنه لم يكن **مسألة** ومن حلفت لا يطلق امراته فقالت لها بعد ذلك امرك اليك فطلعت نفسها طلقت ولا حث في ذلك الطلاق الذي علقه الزوج اذ علقه بتطبيقه ولم يطلق الزوج وانما طلقت الزوجه وليس بتطبيقها بتطبيقه وان كان عن امره فان قال امرك اليك ان شئت فقالت شئت طلقت وحث الزوج اذ هو هنا هو المطلق قلت ليس ذلك مطلقا وانما هو حث اذ باللفظ الطلاق اذ هو كناية واليمين توشح في وقوعه بالكناية فان لم يرد لم يطلق كالأولى **مسألة** قال في كذا لا يجوز الا ان اذن من الا يذ ان فاذا قال ان خرجت من داري الا يذني فانت طالق فلا يكفي الاذن بشره بل لا بد من الجهر لانه من الا يذار وهو الامام علام فلا يكون الا جهر وكذا الاذن من جهة الله

Copy

فانه لا يكون الا بعد السماع والعلم فكذلك من جهة الحالف قال **قرئ** **ترق** لان
ذلك **الاذن** مشتق من **اذن** بكذا اذا رضي به **لان** المتع **خروج** **الاذن**
الباح **واذن** **الباح** له **ليس بشرط** **كاسيا** **ق** وفي نسخة **اذن** **امرا** **الاذن**
تلت **وهو** **قوي** **لكنه** **استعماله** **يعني** **المعنى** **قال** **في** **القاسوس** **اذن** **بالشي**
كسمع **اذن** **بالكسر** **نحو** **واذا** **نا** **واذنه** **علم** **واذنه** **الامر** **وبه** **اعلمه** **واذن** **تاذن**
اكثر **الاعلام** **واذن** **له** **في** **الشي** **كسمع** **اذن** **بالكسر** **واذنه** **اباحه** **له** **واستاذنه**
طلب **منه** **الاذن** **واذن** **اليه** **فان** **قال** **لزوجته** **ان** **خرجت** **باذني** **خس**
اذا **لم** **تكررا** **لا** **استيدان** **في** **كل** **خروج** **اذا** **بالا** **للمصاحبه** **فبعناه** **انت** **طالق**
ان **خرجت** **اي** **خروج** **الا** **خروج** **باصحابها** **باذني** **خلاف** **الاذن** **اذن** **ك** **بالخروج**
لعدم **الدلالة** **على** **التكرار** **ولو** **اذن** **لها** **بالخروج** **ثم** **نسبت** **الاذن** **لخرجت** **في** **حال**
نسبها **لها** **لمخرجت** **وان** **جعلناه** **من** **لا** **يدان** **لان** **المراد** **بذلك** **الا** **يخرج** **الا** **برضا** **وقد**
وقع **الرضا** **فلا** **خس** **ومن** **خس** **من** **خروج** **من** **وجه** **لغير** **فهم** **منه** **ذلك**
الغرض **وذلك** **الغرض** **عليه** **لمخرجت** **الزوجه** **نحو** **خرجها** **لغير** **ذلك** **الغرض** **من** **يتأخر**
الاعراض **فان** **التش** **هل** **اراد** **ذلك** **الغرض** **دون** **غيره** **او** **مع** **غيره** **خس** **خروجها** **مطلقا**
سوا **كان** **عادتها** **بالخروج** **امرا** **وقيل** **ان** **كانت** **عادتها** **بالخروج** **لمخرجت** **نحو** **خرجها**
بعد **وقتها** **بعد** **الشرط** **وان** **اختلفت** **العاده** **فالغرض** **باعتبارها** **فان** **استويا** **لمخرجت** **خس**
ولمخرجت **شخص** **على** **منع** **الضيف** **من** **الخروج** **كان** **ذلك** **منعا** **للمخرجت** **للقدر** **للقدر**
من **وقتها** **للاكل** **للمخرج** **فاذا** **تفرقا** **بعد** **ذلك** **لمخرجت** **الحالف** **قال** **ص** **ولا** **يخس**
الحالف **بذهاب** **بعضهم** **مع** **بقا** **الرئيس** **للقرف** **بان** **تعلق** **الحلف** **به** **وان** **يعرفهم** **لا** **يحل**
مراد **الحالف** **قلت** **الا** **شاهد** **حال** **من** **المضيف** **في** **قصد** **الجميع** **والجرح** **عليهم**
وان **لا** **يذهب** **منهم** **احد** **مسئله** **قالت** **ه** **س** **والمال** **للمنفرد** **وعنده**
فاذا **قال** **شخص** **لا** **ملك** **مالا** **او** **ان** **ملك** **فامر** **اي** **طالق** **جنت** **باي** **مال** **لقوله** **ص**
خير **المال** **سكه** **ما** **بوره** **وفر** **ما** **بوره** **قال** **الطقاري** **اخرج** **احد** **عن** **سويد**
بن **هبيره** **مرفوعا** **خير** **المال** **مهر** **ما** **بوره** **او** **سكه** **ما** **بوره** **السكه** **الطريقه** **المصنفه**
من **النخل** **والمابوره** **المفقه** **قال** **ابن** **الخله** **وابن** **نبا** **في** **ما** **بوره** **وموته** **والان**
الابار **وبقال** **السكه** **سكه** **الحرف** **والمابوره** **المفقه** **اراد** **خير** **المال** **تاج** **اوزع**
والمابوره **كثيره** **النخل** **والنخل** **يقال** **امرهم** **انه** **فامراي** **كثروا** **وفيه** **لغتان**
امرهم **في** **ما** **بوره** **وامرهم** **في** **موم** **قال** **ح** **لان** **ذلك** **بل** **المال** **ما** **مركي** **فقط**
استحسانا **لقوله** **تعالى** **خذ** **من** **اموالهم** **مصدقه** **فجعل** **اهل** **الاموال** **اهل** **الصدق**
فكل **من** **كان** **ذامال** **تجب** **فيه** **الزكوة** **وحلف** **لا** **مال** **له** **خس** **بذلك** **لا** **يأبى** **دونه**
من **الاموال** **قلت** **وان** **سماه** **الله** **ذامال** **فلا** **تقصي** **قصر** **على** **ذلك** **مسئله**
والنقص **بالنيه** **في** **القسم** **يعني** **لقبول** **اللفظ** **لذلك** **قبوله** **لشأن** **الخصص**
لكن **ذا** **ك** **مسلم** **في** **لفظ** **عامر** **اما** **النصوص** **والصرايح** **فلا** **قال** **ي** **ويفقد** **حكم** **الخصص**

ظاهرا وباطنا **الا** **في** **الطلاق** **والعتق** **فلا** **يفقد** **الا** **باطنا** **لعلق** **حق**
الادبي **به** **وفيه** **ان** **اللفظ** **اذا** **كان** **محملا** **لذلك** **قبل** **منه** **مطلقا** **اذ** **لا** **يعرف**
الامن **بجهته** **مسئله** **ولو** **حلت** **لما** **راي** **من** **كرا** **الامر** **تعه** **الى** **الامام**
او **الى** **الحاكم** **او** **الى** **سلطان** **من** **بيله** **ففع** **من** **تعه** **او** **هك** **الامام** **او** **من** **يقوم**
مقامه **قبل** **بكنه** **من** **اعلامه** **فلا** **خس** **ولا** **كن** **كذلك** **بل** **تكن** **ولم** **يرفعه**
خس **للقربطه** **وكذا** **لو** **عزل** **الحاكم** **قبل** **الرفع** **قال** **الضباع**
ولا **يبرر** **بالرفع** **اليه** **بعد** **العزل** **ولكن** **لا** **يخس** **لان** **اليمين** **على** **القراخي** **وتجوز**
ان **يل** **بعد** **عزله** **غير** **عليه** **فصل** **ولا** **تكرار** **الكفارة**
تكرار **القسم** **وحده** **اجماعا** **فان** **نوي** **به** **ايما** **فا** **تعدد** **دبت**
لشأن **اليه** **في** **تمييز** **كلمتها** **نقسم** **غير** **الاول** **في** **لغير** **ان** **خس** **كفارته** **وقال**
قي **وعندنا** **وجها** **احدها** **وهي** **اصحها** **لا** **يلزم** **وان** **نوي** **بها** **ايما** **الا** **كفار**
واحد **لا** **يحد** **المخوف** **عليه** **فانه** **في** **قوله** **والله** **لا** **دخل** **البار** **والله** **لا** **دخل** **البار**
والله **لا** **دخل** **البار** **شي** **واحد** **ولان** **تتبعها** **مركب** **من** **اليمين** **والخس** **شي** **واحد** **والواحد**
بالشخص **لا** **يكون** **جزاء** **من** **شئين** **فان** **تكرر** **المخوف** **عليه** **وحده** **ونوي** **به**
ايما **فا** **فيه** **وجها** **احدها** **توثر** **اليه** **فلزم** **ان** **خس** **كفارت** **والا** **خس**
لا **يلزم** **لان** **المخوف** **عليه** **شي** **واحد** **فلا** **تأثر** **اليه** **كما** **لنوي** **مع** **عدم** **التكرار**
قلت **فيه** **نظر** **فان** **الظاهر** **ان** **يجرد** **اليه** **مع** **تكرار** **اللفظ** **الواحد** **لا** **يجب**
ايما **فا** **واحد** **يمن** **واحد** **قولا** **واحد** **الاهل** **المذهب** **فان** **اختلف** **المخوف**
عليه **مع** **تكرار** **القسم** **كوالله** **لا** **شريت** **والله** **لا** **اكلت** **والله** **لا** **لبست** **فايما** **ب**
اجماعا **يلزم** **ان** **فعل** **ايها** **كفارة** **فان** **فعل** **الجميع** **لزم** **كفارت** **بقدرها**
مسئله **قالت** **يه** **عني** **طاعة** **فان** **كررا** **القسم** **والمقسم**
عليه **وهو** **واحد** **كان** **يقول** **والله** **لا** **دخل** **البار** **والله** **لا** **دخل** **البار** **فلا** **يجب**
الا **كفار** **واحد** **لا** **يحد** **المخوف** **عليه** **والخس** **شي** **واحد** **سوا** **تكرار** **القسم**
والمقسم **عليه** **امرا** **يجب** **قال** **ش** **لا** **يسلم** **ذلك** **بل** **تعدد** **القسم** **اذ** **القص**
تعتبر **المخوف** **به** **فكر** **الكفار** **ان** **خس** **تكرار** **مع** **جوابه** **والا** **خس**
ليس **كذلك** **بل** **ان** **اختلف** **المجلس** **فايما** **والا** **اختلف** **في** **واحد** **لا** **تكرار**
المجالس **قربته** **ان** **المراد** **بالقسم** **الشاي** **غير** **الاول** **وانه** **لم** **يرديه** **تاكيد** **قلنا**
لا **يسلم** **ذلك** **لان** **العبرة** **بتعدد** **المخوف** **عليه** **لا** **بما** **سواه** **سوا** **كان** **في** **مجلس**
او **مجالس** **والا** **نقل** **بذلك** **لزم** **تعدد** **الكفارت** **لوتعدد** **القسم** **وحده** **ولا**
قابله **وبمكن** **ان** **يقال** **ان** **سلم** **الاجماع** **امتعت** **تلك** **الصورة** **وجدها** **ان** **قل**
لمن **بها** **ما** **يشاء** **كما** **في** **علمها** **قياسا** **قلنا** **سلم** **كن** **لم** **تشاركها** **ما** **ادعي** **هذا** **قال**
ش **ليس** **كذلك** **بل** **ان** **نواها** **واحد** **فوق** **احدها** **والا** **ينبغي** **فايما** **لان** **القاسم**
اول **من** **التاكيد** **والا** **فاده** **خير** **من** **الاعادة** **قلت** **لان** **ذلك** **لانه** **لا** **تأثير**

للتبعية مع اتحاد القسم عليه لانه صريح ولا تأثير للثبوت في الصريح وحكي الجواب
 عن الكافي في كقولنا والمريد بان الله قولان احدهما قولنا والآخر قولنا الفرقين قالوا
 الظاهر التامس والافاده واخراج الكلام عن ظاهره لا يصار اليه ولا يقول عليه
 الا ان تزيل قرينه على التاكيد فلا يابس **مسئله** قال **ع** **فان**
قال والله لا اكل ولا شرب حتى ياحد ومحل اذا لم يقسم الامر واجد
 قال **مكرر** لا نسلم ذلك بل تلك ايمان متعدده لتعدد المحلوف منه قلنا لا نسلم
 ذلك لانه وان تعدد المحلوف منه والقسم واحد وحرف العطف لا يوجب منابه
 فيضير ما بعده قسما اخر اذا تكون حينئذ كتابه قسم وكتابات الايمان محصور
 وليس هذا منها وفيه ان حرف العطف قابض مقام المعطوف عليه موصل لعنايه
 الى لفظ اخر في قسم اخر كما لقسم الاول ولا يحتاج الى ان يعد في كتابه الايمان **فان**
حذف لا من المعطوف لم تحث **الا** مجموعها اتفاق لان الراوي يقضي الجمع
 فيضير المعطوف والمعطوف عليه شيئا واحدا وفيه ان الاتفاق ليس باجماع والفرق
 بين حذف لا ووجودها تحكيم لان الاتفاق لا يفيد التاكيد والمحلوف عليه متعبد
 سواء حذف امر اثبت واثباتها لا يفيد الا التاكيد **وان كثر القسم**
معها فاما ان اتفاقا كما من لان كل واحد منها قسم مستقل فلم يمت الكلام بتعدد
 بتعدد وفيه ان حرف العطف في قرة تكرره فلا فرق **مسئله** **فان**
قال احد شريكين في عيدا عتقت نصيبك في العبد الفلاني فقص
 فيه حرقه كان دوما توقيفا والوجه ظاهر وهو ان المشروط لا يقع
 الا بعد وقوع المشروط قلت لا نسلم ذلك بل يقع اثنا جز لا سخا له تقدم
 المشروط على شرطه فلا يمنع بل وجوده بالنسبة اليه كقبضه **مسئله**
قال في لولان ان كنت تريد ان اكلت عمرا ان ضربت بكرا فانت طلاق
لم تطلق حتى يضرب بكرا ثم يكلم عمرا ثم يدا لا قنضا التعليق ذلك
فتعلقه بكل واحد تعلقه بالآخر فلا تقع الحث الا بمجموع ذلك لا خذ كل واحد منها في الآخر
ونسخت هذا تعليق التعليق قال **ها هو الحام الشرط على الشرط وهو كقول**
ولا ينفككم نصي ان اردت ان انصحكم بشرط ودليل الجواب والجملة دليل قوله
ان كان الله يريد ان يعوبكم فتقديرا الكلام ان كان الله يريد ان يعوبكم
فان اردت نصيكم لا ينفككم نصي فكذا لولا ان رجل لا امر ان انت طلاق ان دخلت
الدار ان كنت تريد ان تدخل الدار فدخلت الدار ثم قلت تريد ان تدخل الدار لم يطلاق
ومثله ان اعطيتك ان وعدتك ان ستلني فلا حث الا بالنسبة
ثم الوعد بما اعطاك لان الحام الشرط على الشرط الواحد فلا بد من
المجموع والافلاحت قلت **ان اردت تعليق كل من الشرط بالآخر فكذلك**
نقول والاسد ذلك فالصحيح ان الحكم الاول من الشرط وان تاخر
وقوعه ان تقدم الجزا او لا يتقدم الجزا بل تاخر فواجب ومحل لما مر

في الطلاق من ان الظاهر مع التأخر كونه جزا لكل ما تقدمه وقد تقدم بطل الكلام
 هناك فتأمل فانه نافع كافي شاف **مسئله** **قال في لولان ان**
كذا ان دخلت الدار بغير ان **وليس من احد العربيه ولا من يرف**
قرايتها وقال انه نوى الشرط لانه سواء عملت نية وتقيدا لطلاق
بالدخول والاقول ذلك طلق مطلقا سواء كان ممن يعرف العربيه ام لا او النزيل
ليس بتعليق فيتوقف على ما علق به بل يقع الطلاق من حيث لانه بمعنى لاجل دخوله الدار
فان قال انت طالق على الف او على شرط كذا او بشرط
كذا فعقد يعتبر فيه القوله في المجلس كما مر في البيع والبيع وليس ذلك
بينا فلا يثبت به من حلت من الخلع ولا يبطل بالمره فاذا عقد الزوج
وقلت المراه ثم ما تا او اجد بها قبل تسليم العرض لم يبطل العقد بذلك بخلاف
اليمن كان دخلت الدار فانت طالق فان هذه اليمن تبطل بالموت قبل حصول الشرط
مسئله **فان جاء بعقد وتمليك خوات كذا اطلاق على الف**
ان ثبت اعتبار المجلس فيها في العقد والتعليق وان جاء بعقد بشرط نحو
انت طالق على الف ان دخلت الدار اعتبر المجلس في قوله العقد في الشرط
فلا اعتبار للمجلس فيه لان ما تعلق به متوقف على حصوله فلا يوجد فيه امر اريد على مجرد
التعليق وكذا ان جاء بتمليك بشرط خوات كذا ان ثبت اذا دخلت
الدار في اشتراط القبول في المجلس وحصول المشروط فيه والوجه ظاهر
لانه جعل الشرط قيداً للتمليك **مسئله** **ومن لا يصح الطلاق للشرط**
وهو الناصر والاماميه لا يصح الخلع به فافهم وهذا كالاكتفاء
على الجماع الذي حكاه سابقا وقدرت عليه هناك
باب الكفارة
مسئله **قال في سنن السبب الموجب لها مجموع امين**
اليمن والحنث **قاله** **مر كبه من وصفين لا يثبت الحكم الا بكلاهما قال**
حسن لا نسلم ذلك لانه قال في ما خلفت بينا فرايت غيرها خيرا منها الاكفرها
وامن الذي هو اولي الي الا حنث فكفرته والشبب الحث اذا وضع مكانه
بمنسب وهو الكفارة فالحنث هو الموجب لها فلو حفظ بينه وضها لم يجب
عليه كفارة قلت **ما ذكرته وكذا قلناه وفيه انه لا يظهر فيه معنى**
التاكيد فان ابا حنيفة يقول موجبا الحث وليست اليمن عليه ولا جزاء عليه واصحابنا
يقولون الحث جزء منه واليمن جزء والمجموع عليه خلا انه يقال فيها اذا ظهر فايده
الخلاف وقال سعيد بن جبير والفرق الى بعض من ليس كذلك بل السبب
اليمن والحنث شرط كالحول مع الختار فلا يجب الكفارة الا مع الحث
لانه شرط لوجوبها كما ان الزكوة لا يجب الا عند تمام الحول لانه شرط فيما ثبت

Copy ing iversity

لا يجد الشرطين ثبت للآخر قلنا لا نسلم ذلك اذ حلفتم ايهاا كثيرة ولم يرو
عنه انه كفر قبل الجنت ولو كان الجنت شرطا للكفارة وليس يجوز عنه
لوجوبها الجاز ان يجعلها وان يكفر قبل الجنت كما جاز تجزئ الزكي قبل الجمل
اذ ثبت ما لا يجد الشرطين ثبت للآخر
مسئلة قلنا اذ هي الماشقة لرفع الحث وستره وتغطيته بدليل قوله
تعالى ولكن بواخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرين مساكين
الديه ولا اثر ولا تكفير في حق من ليس بمكلف ولو حث بعد التكليف فالحكم
لوقت اليقين لا وقت الحث اذ اليقين عليه مستغله او جزؤه فلا بد من صيد ورعها من مكلف
ليثبت ما ترتب عليها **مسئلة** قلنا لا تجزي الكفارة الكافر
اذ قوله تعالى ولكن بواخذكم بما عقدتم الايمان خطاب للمسلمين
غير متوجه اليهم واذ الكفارة طهره وستره للذنوب ولا يظهر ولا ستره لكافر
والتعقد اليقين من العبد للصحة بكفارة بالاضمار **مسئلة** ولا تقسط
الكفارة بالوقت كما لا تقسط الزكاة فيحقق عنه الوضوء في الفاضل يزيد
يعق عنه الوارث وان لم يوص للضرورة **مسئلة** قلنا لا تجزي الكفارة
للتخص اعتق عبدك عن كفارة في بابه درهم او اطم في ففعل اجزا لما من
من انه يكي في الضمعي سعاد **مسئلة** قلنا لا تجزي الكفارة
لو لم يذكر عوضا فاذا اقل اعتق عبدك عن كفارة في ففعل اجزا ويكون كانه اتبه
ثم اعترقه **مسئلة** قلنا لا نسلم ما زعم لان من شرط الهبة القبض ولم يرد
هنا القبض فكان ذلك عمن من لم يملكه المكفر فوجده كعبه فلا تجزي
قلنا لا نسلم ما زعم لان القبض ليس من شرطها لما من قوله لا يعايد في هبة
كما يعايد في قية ونحوه ولم يفصل بين قبض القبض وعباد وكما بيع ومن شرطه
اي القبض جعله اي جعل عتق العبد وكذا المكفر والبد اليه على العبد كالتقص
مسئلة قلنا هب من فان فعل ما كذا العبد بان اعتقه عن كفارة
شخص بغير امر من ذلك الشخص لو جاز لا شرط ان يملكه من المكفر ولا يملكه منه فلا
اجزاء **مسئلة** قلنا لا نسلم ذلك بل يجوزى الا عتاق عنه ولو لم يامر كما جزي لو امر لنا ما من
من ان اذا ك مشترط فيه اليه ولا يملكه وفيه انه يحل النزاع **فضل**
والكفارات خمس القتل والظهار واليمين والجرم والعتدية
فمنها مرتب اجاعا ككفارة القتل والظهار للنص على الترتيب فلا قابل
باجزائها غير مرتبه ومنها ما هو جامع بينهما من غير اجاعا ككفارة الجرم
لنص ايضا فلا قابل بل زمر الترتيب ومنها ما هو جامع بينهما بين الترتيب والتخيير
ككفارة اليمين فالخيار بين الثلاثة الاعتاق والاطعام والكسوة
الترتيب بينهما وبين الصوم فلا تجزي الصوم الا عند التمكن من اي الثلاثة
مسئلة قلنا لا جيبا والمعتق له وعصم وبعضه وبعضه وكل الثلاثة

واجبه على التخيير يعني ان متعلق الوجوب جميعها على البدل بمعنى انه لا يكون
للكلف الاخلال بتخييرها ولا يلزمه الجمع بينها وفعل كل واحد منها من كمال الى
الى التخيير لتساويهما في وجه الوجوب **لو ردد لفظ او** فانه موضوع للتخيير
فظهر ان لكل واحد منها حظا في الوجوب على البدل وهذا هو المراد بوجوبها
على البدل فانه تعالى واجبها علينا وخيرنا في تادية ايها شيئا **وللاجماع على**
ان ايها فعل اجزا فلو لم تكن واجبة على التخيير لما اجزا ايها قالت الاشعرية
كثر الخفيه الشافعية لا نسلم ذلك بل الواجب احدها لا بعينه اذ لا
يلزمه الجمع بينهما اجاعا بل ايها فعل اجزا اجاعا قاي فايدي في تعلق الوجوب
لها جميعا قالوا لوقال او جيت عليك واحدا من هذه الامور وايها فعلت فقتل
اتيت بالواجب وان اخلت كلها جميعا تذر بتركك احدها من حيث هو
احدها لم يلزم مره محال ثم انصر على وجوب واحد من هذه الامور فيجب الجمل عليه
لان الصرف عن المبدول انا يكون لا متناعه ولا امتناع فيه قلنا الوجوب
لا يرد للامر ومستفاد منه فاذا تعلق بالواحد المبهم تعلق الوجوب به ايضا وان تعلق
بكل واحد كان الوجوب متعلقا به فان اريد تعلقه به ظاهره لا حقيقة فلا
نزاع فيه وهو الذي جزم به وان اريد تعلقه به حقيقة فعين النزاع وهو صادف
على المطلوب والجرم يجوز تعلق الامر بالمهم حقيقة تتوقف على امكان المبهم في
نفسه ووجوده في الخارج والامكان تكليفا بالجمال وان النزاع في وجود الماهية
في الخارج ظاهر لا يخفى وادله الامتناع اوضح ما قرى قال في الرصاص ولا موضع
للخلاف مع الاتفاق على اجزائها فلا قابل بان يذمر المكفر اثنان منها وعلى انه
لو فعلها اجمع دفعة واحدة اجزئته واستحق ثواب اعظمها كلوا طعم
واعتق وكذا استحق ثواب اعظمها في تلك الحال موقعا والاخران يستحق عليهما
ثواب فقل قلنا فيه نظرا اذ صايف الوجوب فعل كل واحد منها
فيستحق عليهما جميعا ثواب واجب الا حيث يفعلها شيئا فانه يستحق ثواب
اعظمها ثواب واجب والاخيرين ثواب نفل وتوثر بها جميعا استحق عقابا دونها
وانها لا تجب جميعا ولا يجب واحد بعينه ولا تتعين عند الله خلاف
المتعين في نفسه والمتعين في نفسه وما اخرجه قلنا في دعوى الاجماع
نظرا اذ قد قيل انها معلومة لله غير معلومة للعبد قلنا في العبارة
نظرا فان الذي يروى في الكتب الاصولية قولان احدهما ان الواجب واحد
معين وهو ما يفعل وتختلف بالفتية الى المكلفين وقيل الواجب واحد
غير معين عند المكلف معين عند الله ويسقط الوجوب بفعله ويسقط بالاخران لم
يفعله بل فعل الاخر قيل وظاهر عبارات القدماء ان هذا بعينه مذهب الفقهاء
ومن وافقهم من الاشعرية وانه وذاك المتقدم قول واحد تارة يحلون المعين

عند الله ما يسهل المكلف ويختلف بالنسبة الى المكلفين وتارة يحلونه واجداً
ويستقطرونه بوجوبه وبالاخر وبطلانها واضح اما الاول فلان الخروج به عن عهد
الواجب لكونه واجبا على جهة البدل او لا لكونه احدها لا يخصه واما الثاني
فلان علم الامر بالماور به حاصل لتعلق الامر بالجميع ولذا اشترط ان يكون التحيز
بين امور معينة او لانه يكفي في عمله به ان يكون متغيرا عنده وذلك حاصل على القول بالمهم
لتبين المهم عن غير من حيث تعينها **ولا يحل الاخلال بها اجمع** اجماعا وقيل قال الجمهور
ان الخلاف معنوي ونظيره فايدته بين حلف بعد حنثه قبل تكفيره بالطلاق ما عليه
عق فيقع الطلاق على القول الاول ولا يقع على الثاني ولا على الثالث او الواجب منهم
والاصل براءة الذمة ونقع على الرابع بالتعلق بالواجب به وقيل لا يقع بالتعلق لانه
لم يتعين الواجب له بفعله لانه لم يكن هناك وجوب سابق وقيل ان مثل هذا
لا يخرج الخلاف عن كونه لفظيا لانه لا يعود الى امر معنوي **مسألة**
قالت **عك** ولا يجزي تعجيلها اي الكفارة **قبل الحنث لقوله تعالى**
وكفارته اطعموا عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم **والقاء**
للتعقيب فبدل على تعقب الكفارة للحنث لان المعنى لا يواخذكم الله باللفظ
واما نكحكم فاذا عقدتم الزمان فحنثتم كفرتم وفيه انه محتمل لان يكون التقدير
فاذا امرتم الحنث كفرتم **واذ لا وجوب قبل الحنث** فاذا كفر قبل ذلك كان
كانه كفر قبل الحلف وبالاخر تغاير لانه لا تاثير له فكذا وفيه انه يمكن ان
يقال ان وجود البين سبب والحنث شرط فيجوز التكفير قبل الحنث كما جاز التزكية قبل
الحول قال **كش على** قال ان محمدا وهو مذهب سائر فقهاء الامصار غير اهل
الري الا ان الشافعي استثنى الصيام فقال لا يجزي الا بعد الحنث **قالوا** لا نسلم
اشترط الحنث بل يجوز التكفير قبل الحنث **كما يجوز اخراج الزكوة قبل الحول**
مع ان الحول شرط في لزومها فكذا هنا يجوز اخراج الكفارة قبل الحنث وان كان
الحنث شرط فيها **قلت** لا نسلم ذلك لعدم استوائها فان **الحول شرط** والمال سبب لحنث
اخراج الزكوة بعد وجود سببها وان لم يوجد شرطها **والحنث سبب كالمال**
فلا يجوز اخراجها قبله كما لا يجوز اخراج الزكوة قبل وجود المال **فا فرقوا** ولا قياس
مع الفارق وفيه ان الحول جزء علة الايجاب للزكوة كما ان الحنث جزء علة الايجاب للكفارة
والجامع بينهما كون كل منهما ما خود في الاخر لا يتم الحكم الا به معه فثبت
لا حد ثابت للآخر ومجرد التفريق بتسميه احدهما سببا والاخر شرطاً لا تاثير لها
ولا يفتقر الحكم بينهما لاجلها **قال** **م عمر ع** ما نرى تصعبه من شين
الله عليه واله الا كفرها واثبت **الحنث غير معصية جاز التعجيل لقوله صل**
قوله صل الله عليه وعلى آله وسلم اذا خلفت يميناً نكرت فيها غير ما خيرا منها فذكر عن يمينك
وات الذي هو خير فنقض على التكفير قبل الحنث فيما هو خير ولا عصيان فيه بل هو

موافق لما اراد الشارع ثبت له من الخصومة ما لا يكون لغیره **قلت** ذاك وان
دل على ما زعمتم فيجوز له **اراد** بقوله فكفر عن يمينك **بعد ان حنثت جميعا**
بين الادلة والجمع اول ما يمكن لان به الاستعمال والاستعمال اول ما لا يهاول
وفي الادلة اليه اراد الجمع بينهما ما عرفت **قال** **مسألة** ليس كذلك بل **يجوز**
التكفير بالمال ك ما يجوز تعجيل الزكوة بجامع كون كل منهما مالا وجب لله
التكفير بالصوم فلا يجوز صيامه قبل الحنث كما لا يجوز صومه **مفسر** قبل
وقته فكذا هذا لان وقته بعد الحنث فلا يجوز قبل وقته **قلت** لا نسلم
ذلك لان **التعجيل من سبب لا يصح** كما لا تصح **الزكوة قبل ملك النقا**
وفيه ما عرفت **قال** من حنث وذكر ابو الحسن بن القصار وتبعه جماعة ان
عبد من قال بجواز تقدير الكفارة اربعة عشر صاعا وتبعهم فقهاء الامصار
الا باخيه مع انه قال فيمن اخرج ضريبة من الجرم الى الجبل فولدت اولاداً ثم
ماتت في يوم هي واولادها ان عليه جزاؤها وجزا اولادها لكون كان
حين اخرجها اذا جزاها لم يكن عليه في اولادها شيء لان الجزا الذي اخرجها
عنها كان قبل ان تلد اولادها فيحتاج الى الفرق بين الحوان في كفارة اليمين
اولى **قال** ابن جرير اجاز الحنفية تعجيل الزكوة قبل الحول وتقدير الزكوة واجاز
تقدير كفارة القتل قبل موت المجنى عليه واجتج الشافعي بان الضيامة في
حقوق البدان ولا يجوز تقديرها قبل موت المجنى عليه واجتج الشافعي بان الضيامة في
والكسوف والاطعام فانه من حقوق الاموال فيجوز تقديرها كالزكوة **قال**
بن جرير **قال** المازري للكفارة ثلاث حالات احدها قبل الحلف لا تجزي
اتفاقا ثانياً بعد الحلف والحنث فيجزي اتفاقا **قال** ثالثها بعد الحلف وقبل
الحنث ففيها الخلاف وقد اختلف لفظ الحديث فقدر الكفارة مرة واخرها اخرى
فكن مالوا اليه لا توجب رتبة ومن منع رأى انها لا تجب فصارت كالنطوع والتطوع
لا يجزى عن الواجب قال الساجي وابن ابين وجماعة الروايات على الجواز لان الواو لا
ترتيب فيها فلو كان التقدير للكفارة لا يجزي لقتال فليات ثم ليكفر لان تاخير
البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فلما تركهم على مقتضى اللسان دل على الجواز قال واما هنا
في قوله فليكفر عن يمينه ويأية الذي هو خير فلا ترتيب فيها لانه ثبت ما يفعله
بعد الحلف وهما شيان كفارة وحنث كمن قال اذا دخلت الدار فكل واشرب ولا مرء
ان الشرب مترتب على الاكل ولا ان الاكل سابق له وانما مرء اذا دخلت فاجمع
بينهما **قلت** وقد ورد في بعض الطرق بلفظ **ثم** اي تقضي للترتيب عند داود
والنسائي ولفظ اي داود من طريق سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن الحسن
فكفر عن يمينك ثمرات الذي هو خير وقدره مسلم بهذا الوجه لكن احوال بلفظ **ثم**
على ما قبله واخرجه ابو عوانة في صحيحه من طريق شعبه كابي داود واخرجه النسائي
من رواية جرير بن حازم بالروا وهو في حديث عائشة عند الحاكم ايضا بلفظ **ثم** وفي

تعجيل

الكفارة

حديث امرئله عند الطبراني ونحوه ونظيره فليكن من بينه ثم ليفعل الذي هو
فصل قال في ولا فصل لا خيرا لثلاثة على الاخر
 منها احبها على التخييل بها فالقول با فضليه احدها على الاخر مع التتويه
 بينها تحكيم قلت لعلمه عليه السلام يعني في الاجزاء المسماة في المسئلة العاشرة ان شاء الله
 تعالى **مسئلة** ويجزي في الكفارة اعتاق كل مملوك لا طلاق الرقية
 عليه فقد طابق ما دلت عليه الآية الا ان الكامل افضل لهية ثم عن بيع
 صديقه الذي استخاد منه فاراد بيعه وقد تقدم الحديث في الحج به قال
 الظفاري هنا اخذ جاحدا بوجوبه عن ابن عباس قال اهدى عمر نجيبا فاعطى
 ثمنه ثلاث مائة دينار فاشترى بها النبي فقال يا رسول الله اني اهديت نجيبا واعطيت
 لها ثلاث مائة دينار فابيعها واشترى بثمنها بعدنا قال لا تجرها اياها فذل على
 ان الاولى والافضل في القربات تقضي الكل والآخر والاعلى قيمة **مسئلة**
 قال في ويجزي اعتاق العبد الفاسق في كفارة اليقين اجماعا التسميت
 مومنا اي مصدقا وان لم يكن مومنا ايمانا عرفيا حقيقيا قلت لا نسلم
 الاجماع فانما هو عدم القول بكونه يخالف والشافعي كاسبق في كفارة الظهار
مسئلة قالت ه سمن ولا يجزي اعتاق الرقية الكافرة
 لقوله تعالى واغلف عليهم ومن لازم العتق الرقية بهم قال في ويحمل المطلق
 في اليقين على المقيد في كفارة القتل فانه اشترط هناك الايمان وفيه
 الرقية به واطلق هنا فيجعل هذا على ان كفارة الرقية الكافرة على اعتبار الايمان وهذا
 كفارة وتلك كفارة فثبت لاحدها ثبت للاخرى وان اختلف السبب
 فذاك قتل وهذا يمين فقد اجتمعا في كونهما تكفير ذنب فلا اثر للسبب قال في
 لا نسلم ذلك مطلقا لانه اطلق هنا فمجزي الذميه قلت اذ ان يخالف
 الغلظة وقد قال تعالى واغلف عليهم قالوا على الجرحين بدليل جاهدوا الكفار
 ولا جهاد للذي قلنا اعتبر الشارع الايمان في كفارة القتل فالحق في ذلك لقوله
 الشارع على الرقن بالمؤمنين والاعلاظ على الكافرين **مسئلة** قالت في
 ويجزي اعتاق العبد المايوف باي افه والافطع ولو كان اقطع الاربع
 اذ لم تفصل الآية بين كامل وناقص قال في لا نسلم ذلك بل ان تعذر
 العمل لاجل الافة كالعتق وقطع الاربع لم يجز اعتاقه عن الكفارة
 لا اذا كانت افته بالعود والعرج والبرص وكونها كذهاب الاذن
 لان ما كان حاله كذلك كان وجوده وعدمه على سواء فكانه لم يبق رقبته
 قال في وكذا لو نقصت تلك الافة العمل لم يجز اعتاقها لنقصانها
 لنا اطلاق الآية فانه قاض باعتاق اي رقبته وقدر الخلاف في كفارة الظهار
مسئلة قال لم يقين ويجزي عتق الطفل في كفارة اليقين
 حيث له من يكفله ومن احدا بويه مسلم واما اذا كانا كافرين فلا لا حكمه

حكمها واذا كان احدهما مسلما لحق به حكما فصح عتقه قال لا نسلم ذلك
 الا ان يكون الاب مسلما للموت **مسئلة** بخلاف الامر فان نسب الولد
 لا يلحق بها ولا يصح عتقه مع اسلامها قلت لا نسلم ذلك لانه لم يفصل قوله
 تعالى المجنونا هم ذرياتهم بين الاب والام فاذا كان احدا الا بيمين مسئلة
 لحق بالطفل حكمه فصح عتقه عن الكفار واذي احدهما بيمين فثبت لاحدهما
 من ذلك ثبت للاخر نجاح مع الاب **مسئلة** قالت في من عتق
 عتق ولدا الزنا عن الكفارة له خوله في تحليل الرقية قال في من عتق عتقا لا نسلم
 ذلك لنقصانه اذ ليس له اب ينتسب اليه ولما اشار الحديث المتقديم في الصلوة
 اليه قلت لم تفصل الآية في تحرير الرقية بين صحيح النسب وغيره فدخل
 في عموم الرقية ولا يختص بخبره **مسئلة** قالت في من عتق
 بجزي عتق امرأته من الكفارة لا يستحقها الحرية بالاستيلاء
 وكونها اي العتق من كفارة في اليقين عند وقوع شرط عتق مقدم
 على اليقين فكا ان ذلك العتق المعلق بالشرط السابق على اليقين لا يجزي عن كفارة
 لا يجزي امرأته التي سبق نسب عتقها اليقين عن كفارتها ومن قال بجواز بيعها
 قال باجزائها اجري سايرا لما ليك **مسئلة** ويجزي
 عتق المكاتب ان رضى الفسخ ولم يكن قيدا شيئا من مال المكاتب
 اذ عا د بالفتح رقيقا فاجزي عتقه كسائر الامرقا قال في من قر فان كان
 قدا د اشيا من مالها فلا يجزي اعتاقه عن الكفارة اذ صار لبعضه حكم
 الحرية فنقص الرقية فلا يجزي اعتاقه لنقصانه قلت الا قرب لهيب
 صحته اذ بطلت حرية البعض بالفسخ وصار من جملة الامرقا فلا مانع من
 اجزائه **مسئلة** قالت في من قر فان كان العبد الفسخ لم يجز اعتاقه للزوم
 غنقه من جهة السيد قال في لا نسلم ذلك بل يجزي اذ هو عبد
 ما بقي عليه درهم قلت الاعتاق تصرف من المالك في المكاتب ولا تصرف للمالك
 فيه كذا عن ابي حنيفة في هذا الموضع من الامتناع وهو قول ابي ثور وابن ابي
 ليلى كاسبق في كفارة الظهار والذي سبق لابي حنيفة هناك ان المكاتب اذا كان
 قدا د اشيا من مال الكتابه فعتقه لا يجزي فينظر في هذا **مسئلة**
 قالت في من البقي ويجزي عتق المدبر لجران بيعه لان هذا تصرف
 وذا ك تصرف وذا ك اخراج وذا ك اخرج فاذا اجاز احدهما اجاز الاخر قال
 حصص لا نسلم ذلك لسبق نسب عتقه على اليقين فلا يجزي عتقه عن كفارتها
 كما لو لم يفتل لا نسلم استواءها لانه يجوز بيعه للمعتبر ولا يجوز بيعها
 للمعتبر فا فترقا ولا قياس مع الفارق وفيه ان حاله الاعسار حاله اضطراره
 بخلافها لا يجوز في غيرها كتناول مال الغير واكل الميتة فلا يقاس عليها قال في
 عليم ويكره اعتاق المدبر في كفارة القتل للتخليط فيها فذكر فيها ما لا يمكن

Copy

ersity

في غيرها **مسألة** قالت ته ش ق واذا اعتق الشريك نصيبه عن
كفارتته وهو موثر اجزى اعتاقه عنها لترايته الى نصيب شريكه واستكال
عتق رقبه بذلك ولا يجزى عتق المش **مسألة** عن المعسر لوجوب التعاقب على العبد
ولا كمال في الرقبه فلم يتم ما امر الله به من ذلك قال ش لا يجزى اعتاق المعسر
الا ان يتعقبه شرا النصيب الاخر واعتاقه اجزى لاستكمال الرقبه
وكلامه هو مبني على تعيين العتق وقد سبق الكلام عليه قال ش لا نسلم
ذلك بل لا يجزى اعتاق النصيب سواء كان مالكه معسرا أم موسرا **مسألة** اذا عتق
النصيب الاخر بامر الله لا باعتاقه **مسألة** وان كان ذاك باعتاق الله و
القيمة كانه ملكه فتسبب عتقه عنه فاجزى عن كفارتته **مسألة**
ولا يجزى اطعام خمسة وعتق نصف عبد اجاعا بين الابنه وعلما الامه
اذ لم يات باي الثلاثة التي نزل الله عليها **مسألة** كمالا فلم يمتثل ذلك الا من
ولم يخرج بذلك عن عهده **مسألة** قالت ش ولا يجزى عن
الكفاره شرا من يعتق لرحمه عليه ولو اشتراه بنينها اي بنية الاعاق عتق
الكفاره اذ عتقه بامر الله فلم يكن هو المعتق واذا لم يكن معتقا فلا اجزى ولا خرج
من عهده الكفاره قال ش لا نسلم ذلك بل يجزى شرا وعتق عن الكفاره
اذا اشراكا لا عتاق لان من لا يزرعه وقوعه قلت لا نسلم ذلك لان **الرحامه**
اليه كان بسببها العتق سابقا على الشراء فكان العتق لا جلا لا للشراء وفيه
ان سبقها لا اثر له فانه لو لا الشراء ما وقع العتق **فصل**
واكثره مطلقه في الالهيه قال تعالى فكفارتهم اطعام عشرين مثاقيل
من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم فلم يحدد هاتين ولم يقدرها
بتقدير ويعتد فيها التليك لا يجزى الا باحده فلا يكفي اتفاقا
قال ش وجب في الكفاره كسوه شرا اي فابضه **مسألة**
قال ش عليه ويجزى في كسوه الكفاره قميصا او كساءا بغيره لتبنيه مثل
ذلك كسوه عرفا قال ش العرف مختلف فيقدر بما تجزى فيه الصلوة
اذ يشتري كسوه لا يحاله وبه قال كواحي وقال ش ليس كذلك بل للرجل
قميص او عمامه وللمراه رد او سراويل او مقنعه او خمار اذ لا عرف
يرجع اليه ولا يحمل ما ورد عليه ولما تغذر رجعا الى ما يشتري كسوه واسم
الكسوه يقع على العمامه والمقنعه والخمار والسراويل فاجزى كالقميص قال ش
ليس كذلك بل يجب للرجل ثوب وللمراه ثوبان **مسألة** قلت اذا لم
يكن هناك ضابط شرعي والواجب ما يشتري كسوه عرفا فيقيد الاطلاق به
اذ لا دليل على خصوص مقدار دون آخر **مسألة** قال ش لا يجزى
السراويل وحده اذ لا يشتري كسوه عرفا قال ش لا يجزى لوقوع اسم
الكسوه عليها عرفا قلت لا نسلم ذلك لان الالهيه دلت على وجوب الكسوه مطلقه

وذو السراويل والعمامه عامتان واذا كانا كذلك لم يشتملها اطلاق الالهيه
قال ش عليه ولا يجزى العمامه وحدها اليه لا تصلح لرقبتها الا عمامه اذ يرجع
بذلك الى ما يشتري كسوه عرفا ولا يشتري كسوه عرفا قلت **مسألة** التحقيق المذهب ان
المجزي ما عسى البدين او الكسوة فيشتري ان يكون ثوبا او قميصا اذ لا
يشتري ما دونهما كسوه عرفا **مسألة** ولا يجزى الخف والحق الحرز والنت
وهو ما كان معقودا بالشراك **مسألة** والنعل ما كان مغطيا للكف من الرجل
والكعب والعقب والجورب ما غطا الساق والخف ما غطا الكعب والقلنسوة
والشراطين والقرطوش ونحوها ولا الفرو اذ لا يعد كسوة **مسألة**
عرفا وفي القلنسوة عند الشافعي وجهان اوجهها لا يجزى لانها لا يشتري
والثاني يجزى لما روي ان رجلا سال عمر بن الخطاب عن قوله تعالى او كسوتهم
قلت اذا اعطاهم قلنسوة قلنسوة اجزى ارايت لو قدم وفد على الامير فاعطاهم
قلنسوة قلنسوة فانه يقال قد كساهم وان اعطاهم خفا او غلا او نحوها لم يجز
لان ذلك لا يشتري كسوة وقد حكى ابو حامد في الخف وجهين الاول هو المشهور
قال ش لا يولد **مسألة** فنع شخص الى اولى ما يشتري ليطهر من كسوه الكفاره
اجزى لدخوله في عهده العتق قلت الا قريب انه لا يجزى البضع الى ويلي
الصبي ما يشتريه من ذلك كما لا يجزى اعطاه وليه ما يكفيه في الاطعام اذ دخل
الاليه على ستر ما يجب ستره اعدول واولى **مسألة** ويجزى للرجل
القبض والقباء والبرص والثوب والرداء والميزر والفرجيه
والسوجه ولبس المرأة الرداء والخمار والقبض والجيرة والمكينة
والفتاع هذه معتاده في كسوة الرجال والنساء متحد لذلك عرفا **مسألة** ولو كانت
المكينة مسكنا ثوبا ثما اشتراه منه ثوبا مسكنا **مسألة** اخر
تفر كذا ذلك ما انما يشتريه من مسكين ويعطيه مسكنا اخر حتى يبلغ بذلك
الى العشرة كلها اجزاه عن الكفاره اجاعا حصول الاجز لا عطا وكل واحد منهم
كسوه فكان كل واحد اعطاهم عشر ثياب **مسألة** والكسوة جنسها القطن
والكتان والصوف للرجال والنساء **مسألة** وتختص لبس الحر والحرز وتختص البدي
الستبر والوبر والجنود للعرف فضلا خيتمها وفي اخرى الحر للرجل كسوة
عن الكفاره وجهان اوجهها وهو اعطاهما اجزى قيمة عما يجوز له لبسه وقلت
وهو الثاني الوجهين لا يجزى **مسألة** لا يجزى لغير لبسه وهذا ان الوجهان حكاهما ابو اسحق
لشافعي فترهم الامام ش الا انه قال يجزى قيمة فصرح بالقيمة ولم يصح جوابا بل قالوا
يجزى لانه يجوز ان يدفع الى الرجل كسوة المرأة والى المرأة كسوة الرجل وليس من الام
التليك لبس لبس القيمة مجزى به عن الكسوة ما سياتي ان شاء الله تعالى **مسألة**
قال ش ويجزى درع الحديد كسوة للكفاره لقوله تعالى وعلناه صنيع **مسألة**
لو شتمناه الله ملبوسا لا ما يحاك من الشعر كالحصاة اذ لا يعد لبسا بل فراشا

المصارف والمصرف **الاحث** يعتبر المصنف في الزك والنها لا يجب فيها ونه
والصارف لا يعتبره بل يقول طرأ القليل والكثير **فلا يصح ويجزي لتكامل شرط**
المصرف والصرف هنا لان المصرف وان لم يعقد وجوبها فقد صدرت من اهله
ووافقت عليها

كتاب النذر

هو لغة الاحباب ذكره الاخفش عن يونس ان العرب تقول نذر الرجل على نفسه
نذرا ونذرت ما لي انذره نذرا اي اوجبه **قال تعالى حاكيا عن من يذرون**
ك ما في بطيخ يجرذا اي اوجبه في حذمة البيعة قال جابر الله وكان
هذا النوع من النذر مشروعا عندهم روي الهم كانوا يذرون هذا النذر
فاذا بلغ الغلام خيره بين ان يفعل وان لا يفعل ومعنى محررا لمعتقا لم يمتدح بين المقربين
وعن الشعبي محررا مخلصا للعبادة وما كان التحذير الا للظلمة وانما تمت الامر على
التقدير او طليت ان تترق ذكره **قال الشاعر** هو عنتره

وقد خشيت بان اموت ولم نذر **الحرب** د ابرع على ابي صمم
الشاعر عريفي ولم استهم **قال الناذر** اذا العما دم **قال النذر**
في الشرع اخراج المالك من الغير على جهة القربة لا للتأجيل فخرج بقوله على
جهة القربة المعروفة كالبيع والهبة ويقوله على جهة القربة ما لا يشترط فيه القربة
من انواع التملكات وبلا للتأجيل عن الوقف فانه خارج عن ملك الواقف خروجا
غير مؤبد بخلاف النذر فخرجه مؤبد **قلت ينتقض الجذب في الصدقة والنذر**
على الغني اما الصدقة فلا تخصه وليست بنذر فدخلت في المحرور وليست منه
واما النذر على الغني فخرج من النذر وهو منه لا نه ليس بقربة **قال اولي ان يقال**
اجاب على النفس لعملا وترك او اخراج مال بالفاظ وشروط مخصوصة
فمثل النذر بالفعل والزك واخراج المالك سوا كان على وجه القربة ام لا **قال في النهاية**
يقال نذرت انذر نذرا اذا اوجبت على نفسك شيئا بترعا من عبادة او صدقة او غير ذلك
وقيل في حده اجاب غير الفعل المباح على نفسه تعظيما لله **والاصرفيه** قوله تعالى
يوفون بالنذر استئناف بيان ما رزقوه لاجله كأنه سئل عنه فاجيب بذلك وهو المبلغ
في وصفهم للتوفيق على الواجبات لان من اوفى بما اوجبه على نفسه لله كان اوفى بما اوجبه
الله عليه **ومن السنة من نذر نذرا الخبر ونحوه** **قال ابن بدران** عن ابن عباس
ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال من نذر نذرا لم يبيته فكفارة كفارة بين
ومن نذر نذرا في معصية فكفارة كفارة بين ومن نذر نذرا لا يطيقه فكفارة
كفارة بين ومن نذر نذرا اطاعة فليف به وروي موقوف عليه هكذا أخرجه
ابوداود وسيا في نزع **قال الطفاري** عن ابن عباس وساق هذا الحديث بهذا اللفظ
الى اخره الا قوله في معصية فقال في معصية الله من نذر نذرا او اوجبه او اوفى
الخبر على شرعيته ونزوم الوفا به **واجاع العجايب قوله لا وفلا** فانه ظهر بينهم

ظهورا

ظهورا مشهورا ولم يعلموا احد دفعه ولا رده منهم ولا انكر على من قال به
ولا اثنى **وكان واقعا في الجاهلية** **بليد نذر** **عن امتكاف لله**
قال ابن بدران سبق في الامتكاف **قال الطفاري** اخرج احمد والبخاري
ومسلم وابوداود والترمذي والنسائي عن ابن عمر ان عمر بن الخطاب رضي الله
عليه واله وسلم قال كنت نذرت في الجاهلية ان اعتكف ليلاه ويروي يوما في المسجد
اخر امره **ابو** بنذر كما فاعتكف ليلاه **قلت** **ونذر عبد المطلب** **قال ابن بدران**
حكى في الكشاف ان عبد المطلب لما حضر يبرز من نذر لله لان سهل الله له امره
ليذبحن احده ولده فخرج السهم على عبد الله ففعله اخواله وقالوا له اقد انك بيايه
من الابل ففداه بيايه من الابل انتهى **وذكر** انفسه ههه في سيرة بن هشام
على خلاف هذا السياق بعبارة البسط والله اعلم **مسألة** **قال في ولا يعقد**
الا بالقول اجاعا ولا تكفي اليه كابر العقود فانه لا اثر له في عقد من دون
لفظ فكذا هذا اذا لا فارق **قلت** في دعوى الاجاع نظرا في قدره **ويخلاو ذلك**
عن ك قال لان اللفظ انما شرطت في معاملة المخلوقين ليكون ذلك مناطا للحكم
طاهرا خفاه القصد والرضى والنذر من معاملة الخالق وهو يطوع على التسليم
مخيط بالضاير قال تعالى ان تبدوا شيئا او تخفوه يحاسبكم به الله **ورد** بخديث
ان الله تجاوز عن امة الخطايا والسليان وما حدثت به انفسها ما لم تقبل او تقبل
اجيب بان ذلك من دون عزمه واما معه فيحل النزاع **قال تعالى** ومن يكتمها فانه
انتم قلبه **مسألة** **واذا كان لا بد فيه من اللفظ فذرت وما يصرف منه**
كعلي نذر كذا او انا ناذر بكذا او هذا منذور به **او هو نذر صريح**
فيه اجاعا بين من اشترط اللفظ **فلا يعتبر النية على المخلاف** الذي سبق في صرح
الطلاق فان لم يسم المندور به فعليه كفارة بين لقوله **صالح** فان لم يسم
فعليه كفارة بين الخبر سبق قريبا **مسألة** **قال** **قروا** اذا قال شخص لله
على كذا فهو صريح في النذر عرفا **قال** **هـ** **وإذا قال شخص لله**
على صلوة اوجج فانه صريح في النذر بذكر عرفا **قال** **ن** **قال** **لا يسلم ذلك** بل لا يكون ذلك
صريحا **الامع ذكر اسرار الله** فاذا لم يذكر اسرار الله احتمل ان يكون عليه
غير نذر واذا احتمل فلا يصح **قلت** **لا يسلم ذلك** لان مدار يقيد ما اطلق
من ذلك على العرف **ولم يعتبر العرف** **مسألة** **قال** **قروا** اذا قال شخص
فرضت على نفسي او اوجبت او حمت فذلك صريح في النذر اذا لا يحتمل سواه
قال **ن** **قال** **لا يسلم ذلك** بل ذلك كناية لاحتماله الضمان بل هو فيه اظهر **قلت**
لا يسلم ذلك بل هو ظاهر فيما ذكرناه والضمان لا يحتمله الا لقريته وفيه انه يحل
النزاع **مسألة** **قال** **قروا** اذا قال شخص **جعت** **وتصدقت** **بكذا** **افصم**
نذر لما من ظهوره في ذلك ولا يحتمل على سواه الا لقريته **قال** **ن** **قال** **لا يسلم ذلك** فليس
بصرح بل كناية **قلت** **وهو قوي لاحتماله التأكيد** **فصل**

قال ص حص وكذا ياتيه حين يكون كذا كان كذا في الله ولما تصدقت
بشر من دهرها وكذا تصديق بكذا ونحوه ان فعلت كذا فانما يحرم بغيره
فانما يحرم بغيره او فبقا لزم نعتي الميثاق الى بيت الله فيلزم ان اراد الله تعالى ان
اراد الوعد **مسألة** لو قال شخص لو حصل لي كذا اغنا او ابلا او ولدا او درهم
او دينار تصدقت بكذا فلا صريح ولا كناية الا لعرف طار معل ما كان عليه
اولا والوجه ظاهر لان الصريح من الفاظ النذر والكناية معروف **مسألة**
قال في وان قال تصدق او اعطى من غير شرط فكنا به قلت فيه نظر لان الظاهر
انه ليس بصريح ولا كناية وان قرينه بشرط صار كناية كان شفيقت من مربي
هذا وان رجعت من معنى هذا صحيحا تصديق بكذا فان قال ان شفيقت تصدقت
بكذا او نحو ان نذر في الله ولدا فكنا به في اصح قوليه فانه عليم في الزيادة است
مره انه يكون صريحا في النذر لا يقتصر الى نية وقال في موضع اخر انه كناية لا بد فيه من النية
واختار الامام في الاول قال انه يحتل الوعد فان قال ارجع ان فعلت كذا قال في
كنايه نذر او بين ايها نوى تعيين له فان لم ينو شيئا معد قلت فان قال ان شفيقت
مربي فقد تصدقت بكذا دهرها فصريح في النذر اذ هو في العرف كقولك فله علي
كذا **مسألة** قال في فان قال عاهدت الله او عهدت اليه او عهدت فقط
ان افعل كذا كان اضر ما عشت فيمين لا نذر الا ان يوجب نذرا كان نذرا
اذ هو اي عاهدت وعهدت بمعنى على عهد الله لا فعلن كذا فانه يكون بينا اتفاقا
فكنا ما في قوله ومعناه فان كان يمينا بهذا التبريل فاذا حثت وجبت عليه كفارة
واحدة ولم يلزم الماسد وان جعلناه نذرا الزمنا لا نذر لان قوله ما عشت يقتضي
استمرار ذلك مدة حياته وتاثيره الى وقتاته **مسألة** قال في هـ فان قال علي
نذر واقصر على ذلك ولم يقيده بشيئ لم يمس كفارة لما من في الخبر من نذر نذر اسماء
فعله الوفاء به ومن نذر نذرا ولم يشيحه فعله كفارة ميم هـ لا تسلم ذلك بل لا شيء
عليه لانه في قول علي ميم ولا شيء على من قال ذلك اتفاقا فكنا ما في قوله لنا الخبر من نذر
وهذا ناد وفيه انه محمول وسه لعله على ميم ميم ومن نذر ما سماه في نذر فكل من نذر
نذر فان قال علي ميم واقصر على ذلك ولم يقل فعلن كذا فلا شيء عليه اذ لا عقبة
اليمن الا تذكر المحلف عليه **فضل** ويشترط في نذره اي النذر
التكليف والاختيار حال اللفظ فلا يصح الامتناع بالغ عاقل لرفع التكليف والامتناع
ولما زمه ممن ليس بالغ عاقل رفع القلم عن ثلاثة عن لصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يعيق
وعن النائم حتى يستيقظ ويشترط اطلاق النذر فلا يصح من مجيء كغيره من العقود
ويشترط الاسلام اذ هو وجوب شرعي والوجوب الشرعي لا يتعلق بالكفر كالصلوة
والحج وغيرها من سائر العبادات هـ بعض النكاح لا يملك به ولا يلزمه بل يلزم
الوفاء بعد الاسلام لا امره عمر ما كان نذره به في الجاهلية من اعتكاف ليله
فانه قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان نذرت اعتكاف ليله في الجاهلية فقال هو اوف بنذرته فلو لم يكن لانها

لما امره بالوفاء به وهذا القول ليس يخص بعض اصحابنا بل قال به الغنيخ المخرومي
وابن قنبر والبخاري وابن جرير لظاهر حديث علي هذا **قلت** في ذلك **مسألة** فانما اراد
تم سبح لك ان فعل مثل الذي نذرت في الجاهلية قالوا وفي هذا دليل على ما ذهب اليه
الثاني في ومن وافقه على صحة الاعتكاف بغير صورة وفي صحته بالليل كاي النهار سواء كانت
ليله واحده او بعضها او اكثر **فصل** في نذر النذر **مسألة** في نذر النذر
المقتدور وللنذر لا غيره مما لم يكن مقتدرا فلا يقع نذر مقتدرا **مسألة** في نذر مقتدرا
استمر قال في نذر بالحق فله لعقبة نذر نذر لانه يعلم انه لا بد من كفا
وانه كالنذر بطولع السماء **وقد قال** لا نذر فيما لا يملك ابن آدم قال ابن
الخير ان عن عمران بن حصين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم
اخرجه الترمذي وعن ثابت ابن الضحاك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على العبد نذر فيما لا يملك
اخرجه الترمذي وهو طريق اخرجه الجماعة الا لموطا قرن النذر ما لا يملك بالذات بل بالعبودية
فاذا ثبت ثبوت النذر في المعصية الحق به النذر فيما لا يملك لانه تصرف في ملك الغير ومن لا يملك
المعصية قال الكرماني في ذلك من جهة ان الشخص لا يملك تعذيب نفسه ولا التزام المشقة
التي لا يلزمه حيث لا يملكه ثراستك لانه بان الجهود فستروا بما لا يملك بمثل النذر باعتاق
عبد فلا نذر وقد اخرج الترمذي هذا الحديث بلفظ نذر رجل على عهد رسول الله صلى
الله عليه واله وسلم ان يخبر بواكه حتى يفتح الموحده وتخفيف الواو وذكر الحديث
واخرج مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة المرأة التي كانت اسيرة فخرت
على ناقة للنبي صلى الله عليه وسلم فكان الذين اسروها انتهبوا فندرت ان سلت ان تنحرها فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم اخرجه ابو داود من حديث عمر
بلفظ لا ميم عليك ولا نذر في معصية الرب ولا في قطيعه رحم ولا فيما لا يملك **قلت**
وكذا على اصله من نذر بما به حجة وقد مضى من عمر اكثر من عشرين عاما
فان يمكنه من الوفاء مستحيل استقاله الوفاء بالحق حجة لما علم عاذه من انه لا يعيش
بعد ذلك قدرا يحصل به الوفاء بما به قال ابن الصباغ في نذرت صمرا سرقا لا
احدها تعقيد ويلزمه كفارة ميم والاخر لا تعقيد هـ لا تسلم ذلك بل ليس الا
قوله واحدا له لا يعقده **مسألة** قالت ته خصك قس فان كان
جنه جنس النذر واجبا كالصالح والصدقة لزم الوفاء بالنذر سواء كان
مطلقا غير مقيد بشرط ام مشروطا لقوله تعالى او فوا بالعقود فامر بالوفاء
سواء كانت مقيدة ام مطلقة من نذر نذرا سواء فعله الوفاء فالزيم الوفاء
وعينه عليه من غير فرق بين تقييد واطلاق وقال المروزي والصيرفي قس لا تسلم
ذلك بل لا يعقده المطلق بل يصير يمينا فيكفر اذ ورد على جهة التبرر لا على
جهة اللزوم والامر المحذور ولقوله من نذر نذرا سواء نذر نذرا
بين الوفاء وبين كفارة ميم هـ ان عمران لم اوقف على ذلك والله اعلم **قلت**
ان سلم حجة ما روينا في معارض با مرويا وهو امر حجة لما يقفه الايات يؤمن

بالندرة ويخافون بما كان شئ مستطيرا او فوا بالعقد قلت اخرج البخاري عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النذر وقال انه لا يرد شيئا وكمنه يستخرج به من العمل والخرج البخاري ومسلم والترمذي عن ابنه هريج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنذر واثان النذر لا يفي من النذر شيئا وانا يستخرج به من العمل والخرج البخاري ومسلم وابوداود والترمذي والنسائي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه لا ياتي بخير وانا يستخرج به من العمل وقد اختلف في هذا النبي فمنهم من جعله على طاهر ومنهم من تاوله قال ابن الاثير في النهاية وقد تكرر في احاديثه ذكر النبي عنه وهو تاجيد لامر وحديث عن الثناون به بعد ايجابه ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان في ذلك ابطال حكمه واسقاط لزوم الوفاء به اذا كان بالنبي يصير محصيه فلا يلزم وانا وجه الحديث انه قد اعلمهم ان ذلك امر لا يحزنهم في العاجلة نفعه ولا يضر عنهم ضرره ولا يرد قضاء فقال لا تنذر واعلى انكم تدركون بالندرة شيئا لا يقدره الله لكم وتصرفون به عنكم ما جراه القضاء عليكم فاذا اندرتموه لم يعقدوا هذا وانما جوا عنه ما لو فاء فان الذي نذرتموه لا يلزم لكم قال ابن حجر وكتب بعض شراح المصاييح هذا التاويل الى الخطاي واصله من كلام ابن عبيد فيما نقله ان المنذر في كتابه الكبير كان ابو عبيد يقول وجه النبي عن النذر والتشديد فيه ليس كونه اثما ولو كان كذلك لما امر الله ان يوفى به وما وجد قاعله ولكن وجهه عندي تعظيم النذر وتخليط امره لئلا يشتهر به فيفطر في الكفر وترك القيام به واما المذهب فيه فذهب مالك انه مباح الا اذا كان موبدا وذهب اكثر الثا فيعه ونقله ابو علي الشحني عن نص الثا فيي انه مكروه ونقله عن المالكية وجزم به ابن دقيق العيد واحتجوا بان لا يسيطاعه وانا نقصد به التاثير في نفسه او دفع ضرره وجزم الحنابلة بالكرهه واحتجوا بذلك وعندهم رواية انها كراهه تحريمه ب النترمذي بعد ان ترجم كراهه النذر وابوداود حديث ابن هجره شره ب وفي الباب عن عمر العمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي وغيره فانهم كرهوا النذر قلت الاحاديث مصرحة بالنهي عنه ولا مبلي للتاويل وصرفها عن ظاهرها سلمنا انها عارضتها ظواهر تقتضي بابا حتها فنقول هذه ناسخه لما في تلك الظواهر من بطلان حكمها ما يجبه لرسولها سلمنا ان النذر يفقود فعا رضة تحليل وتحريم والتحريم مقدم على التحليل لان الشارع يدفع العقاب اهم منه بحلب المصالح

مسئلة فان ورد مشروطا بنفع او اندفاع شر لزمه الوفاء به اجماعا لقوله ومنهم من عاهد الله الاية لان اتان من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين فلما اتاهم من فضله فخلوا به منعوا حق الله عنه وقولوا عن طاعة الله وهم معرضون وهم قوم عابدون لهم الاعراض عنها قال ابن حجر ان روي ان ثعلبة ابن جابط قال يا رسول الله ادع الله ان يبرز قتيلا صالحا عليم يا ثعلبة قليل نؤذي سكره خير من كثير لا تطيقه فراجعه وقال والذي بعثك بالحق لان رزق الله ما لا اعطين كل ذي حق حقه فبدعالة فانخذ عنها فانت كما ينبغي

البدو فضامت بها التدبيرة فنزل واديا وانقطع عن الجماعة والجمعة سال عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل كثر ما له حتى لا يبعه واد قتال يا ورج ثعلبه بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم لاخذ الصدقات فاستقبلهم الناس بصدقاتهم ومن ثعلبه ضلالة الصدقة واقرأة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي فيه الفريض فقال ما هذه الاجز به ما هذه الاجز به الخيرية وقال ارجعوا حتى اري اري فلما رجعا قال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ورج ثعلبه مرتين فقلت تجارة ثعلبه بالصدقة فقال ان الله شفعني ان اقبل منك فجل الزاب على راسه فقال هذا عملك قد امرتك فلم تطعني فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ثعلبا الى ابي بكر فلم يقبلها وجاء بها الى عمر في خلافة فلم يقبلها وهكذا في من عثمان وهكذا حكاية في الكشاف فقلت الاية على لزوم الوفاء بالعهد والوفا بالوعد فذلك **دور الله ثعلبه على عدم الوفاء**

بند ولا يقال كيف لم يقبل ذلك منه وهو مكلف وغاية ما يمكنه من التخلص عن ذلك التكليف تسليحا ما وجب عليه لا نأ نقول قوله تعالى فاعقبهم نفاقا في قلوبهم اي جعل الله عقوبه فعلم نفاقا وسوء اعتقاد في قلوبهم ونحو ان يكونوا الضير للنحل والمعنى فاورثهم النحل نفاقا من كذا الى يوم القيمة يلقون الله بالوث او يلقون الله اوجزاه وهو يوم القيمة بما اخلطوا الله ما وعدون من الصدق والصلاح وما كانوا يكذبون فان خلف الوعد متضمن للكذب مستقيم فاذا كانوا منافقين والمنافق كافر ولا يقبل من الكافر ما اعطاه انما تقبل الله من التقيين واما الاستدلال بالاية على لزوم النذر فبعد لان العهد هنا محتمل للمع والندرة على انه انما خلف لتصدق والصدق المراد بها هنا الزكوة وهي لازمة من غير حلف وانما دمه الله وحسابه لما عاهد الله في حال فقره ان يرافقه الله ما لا يتصدق منه فلما خلف واجبه اظهر الله دمه بذلك العهد لان ذلك العهد اساسي غير واجب **وامر**

ص ان يصام عن اية ماتت وعليها نذر صوم قال الطقاري اخرج البخاري ومسلم والترمذي وابوداود والشافعي عن ابن عباس ان امرأة قالت يا رسول الله ان امني ماتت وعليها صوم نذر فاصوم عنها قال اريت لو كان على امك دين فقضيته اكان ذلك يودي عنها قالت نعم قال فصومي عن امك واخرج احمد وابوداود والشافعي في رواية ان امرأه ركب البحر فندرت ان الله نجها ان تصوم شهرا فلم تصم حتى ماتت فجات قرابة لها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك فقال صومي عنها فقبل على لزوم النذر وفيه انها قضت عنه لا يعارض النبي والاجماع فيه نظر لخلاف من سبق على انه عهده لقوله **وع**

وكذا لزم النذر ان خرج نخرج البين وذلك حيث يتضمن حيث نفسه او منعها او تصديقها او راتها او يقدّم الشرط على الجزا **اذ لم يفضل البين** الدال على لزوم النذر قال **ابا صات ص** على لا شئ ذلك بل النادر **خير بين الوفاء والكفار**

لقوله ص ان شأ وفا وان شأ كفر خير بين الوفاء او الكفار واذ اثبت التحريم فلا لزوم للندرة بعينه وعنه كفاره النذر كفارة بين وعنه ص من حلف فقال ما له في رائج الكعبة فكفارته كفارة بين ومعنى رائج الكعبة ان ما له فكنى فيها بالسياط

لأن منه يدخل إليها وجمع الرائج من كذا في النهاية قلت وهو قوي لما ذهب
إليه إذا صح سندها فيقال على التغيير في كل نذر وقيل إذا زاد أخرج
نذر يخرج اليقين لا يلزمه وقاد لا كفارة أو شرط النذر القريب ولا قريب هنا
لغوله لا نذر فيما لا يتحقق من جهة الله والتأويل بذلك أيام المظهر بحجج الإمام على
من يجب قلنا الاعتماد على الخبر أولى من القياس لهذا على ما يراى المذكور وفيه أن ذلك
الخبر اعتمد من هذه البعوى فيمكن تخصيصها بالقياس فيوجد بالخاص فساد له بالأعم
فيما عداه وهو جمع بين البديلين والجمع أولى ما أمكن **مسألة** قال **ق** **ق** **ق**
ق متى نذر الوفاء بالنذر فكفارة بين يلزم لعدم قلنا ليس ذلك مطلقا
وانما هذا حيث لا يصح إلا أيضا بفعله كفارة ميت معين وقد قال غفرله وكان
نذر دفع زكوة ماله الزيد أو بان يصل الظهر أول وقتها فعذر الوفاء بذلك ولو لم
كفارة بين قال الميت عليم في الغيب كما لم يشع قضاء لزمه كفارة بين
لغواته لا الصوم والحق في حقها صحة الاستثناء فيها قال ق ق ق لا نسلم ذلك بل
لا كفارة لقوله من نذر نذرا سماه فعليه الوفاء به ولم يذكرها فلو كانت
واجبة لما أهلها في مقام التعليل قال ق لا نسلم أنه أراد ص شول النذر بذلك وانما
أراد في النذر المطلق لا في النذر المشروط قلت فيه نظرا لوجوب الوفاء بالمطلق
من النذر كما وجب الوفاء بما بشر به فاذا نذر الوفاء في مطلق أو مشروط وجبت
الكفارة لأن سببها نذر الوفاء فالأولى معارضتها بقوله من كفارة النذر كفارة
بين قال ابن تيمون لفظه عن عقبه من عامر بن رسول الله ق قال كفارة النذر إذا لم يسم
كفارة بين أخرجه أبو داود والترمذي وكذا مسلم والنسائي لكن لم يذكر إذا لم
يسم قال الظفاري أخرجه أحمد ومسلم والنسائي من روايه عقبه بن عامر بلفظ النذر
إذا لم يسم شيئا كفارة بين فاذا نذر الوفاء به كان كأي لم يسم وهذا يخرج
الاستدلال عليهم وأما المعارضة فلا يصح المطلوب **مسألة** قال **ق** **ق** **ق**
ق كفارة كقرض العنق في نذر الوفاء جنسه بالنذر لا شراهما العيني
والكفاري في الوجوب والواجبات على الكفارة الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر وخبر القنود ودفن الموت وتجهيزهم وعارة الطرق والمستأجد فاذا نذر
بشيء من هذا الجنس لزمه كما يلزمه ما نذر به من جنس الواجب العيني كالصلاة
والصيام والحج لا يشترط في الوجوب وكون أحدها كفاييا والآخر عينييا لا بعد
مسألة قال **ق** **ق** **ق** **ق** وفي النذر بصفة العبادة كالحج كلوا قال الله
عليان الحج ما شئنا والصوم لمضآن كلوا قال الله عليان أصوم رمضان معتكفا
وحمل الزكوة كقوله على أن أحمل زكاتي إلى الإمام وجهان أحدهما لا يلزم الوفاء به
بذلك النذر إذ لم يمت الصفة جنسا مستقلا وانما تابعه لموصوفها قال ق لا نسلم
ذلك بل يلزم الوفاء بالنذر بتلك الصفة لأن فيها مزيد مقربة ومزيد القربة كإيفاء
في إيجاب النذر قلت في إطلاق اللزوم نظرا فلا نسلم أن كل صفة يلزم الوفاء

أدلو واجب الصلوة من قعود لم يلزم الصفة اتفاقا وفيه أن ذلك إنما لم
يلزم في هذه الصفة لقلتها فلا قربة في تعذر الصلوة من موضوعها وصفة كالحج
مسألة قالت ته خصم ق ق ولا يتعدى النذر بالنية وبكيفية
المريض أو جفرا بين وعاء الشهد واقفا السلام وزيادة القنود
وزيادة الأيممة والصالحين والخود لك ما لم يرجب الشارع جنسه أو لا يلزم
بالنذر إلا ماله أصل في الوجوب لأمر ق من نذر أن يصل في بيت
المقدس أن يصل حيث هو بمكة قال ابن تيمون عن جابر بن عبد الله
قام يوم الفتح فقال يا رسول الله اني نذرت لله عز وجل أن فتح الله عليك مكة أن
أصلي صلوة في بيت المقدس مراد في روايه ركعتين فقال صل هنا ثم أعاد عليه فقال
صل هنا ثم أعاد عليه فقال شاك أن قد نذرت أخرجه أبو داود **مسألة** في الظفاري
أخرج أبو داود وأحمد والترمذي والنسائي والحاكم في المستدرج عن جابر
أن رجلا وساق الحديث عن جابر بن عبد الله قال قال الله عز وجل لا تقربوا
وهو صحيح فاقضى عدم لزوم المشي إلى بيت المقدس وقدا وجه فلو كان
ذلك لازما لأمره الوفاء به ولم يجر بالصلوة في مكة وما إذا كان لا أصل
له في الوجوب فدل على أن لزوم لما لا أصل له في الوجوب وفيه أن هذا تعليل
لأدليل عليه ولا يمارى ترشدا إليه وهذه صورة عينيه في شخص أهلها كانت
لعدمه له يخصه فخص له على أنها إذا كانت على طاهر لزمه في كل نذر لعدم التخصص
قال ق ق ق ق ق لا نسلم ذلك بل يلزم الوفاء بالنذر سواء كان ما جنسه
واجب أم لا **مسألة** قوله من نذر أن يطيع الله فليطيعه الخبر ونحوه
قد سبق في باب الأيمان **مسألة** الظفاري هنا أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي
والنسائي عن عائشة مرفوعا من نذر أن يطيع الله فليطع بنذر من نذر أن يعصى الله
فلا يبر ويرويه فليطيعه ولا يعصيه **مسألة** أخرجه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده أن امرأة قالت يا رسول الله اني نذرت أن أضرب على ما شك بالذئ فقال
أو في بندك رجلا له ثقات فامر بالوفاء بكل ما فيه طاعة لله سواء كان جنسه واجب
أم لا قلنا وإن سلمنا ذلك وشول العموم لما هناك فهو مختص بما ذكرناه
من أمر ق من نذر أن يشي إلى بيت المقدس بالصلوة بمكة فلو كان لازما ما أمر بذلك
فخصص العموم وفيه ما عرفت من أن بينه وبين التخصيص مراحلا ولا دلالة على
المطلوب **مسألة** لأن العبد لا يسقط بإيجاب ما لم يوجب الله فلو قلنا لزوم
مثل ذلك لا يجابه لزوم استقلاله بالإيجاب سلمنا أن له الاستقلال بالإيجاب
وأنه يوجب ما لا أصل له من إيجاب الله لزم أن يجب المباح بإيجابه إذا فزق
بين مباح ومنهوب وما يلزم أحدهما لزم الآخر قالوا تحككم ومجرد دعوى من غير
دليل وإثبات مالا دليل عليه لا يجوز قلنا ما أبدىناه سابقا هو الدليل
إيجاب بانه لم يخرج عن دائرة الدعوى وما لزمه به من إيجاب المباح غير لازم

لأن إجماع الأمة على أن مبادر النذر على القربة وإن لزومه لا يلزم لها
فإذا استغنى الملتزم استغنى الملتزم ولا يقرب في المباح فلا يلزم للنذر به **مسألة**
ولو وجب شخص من أوترا أو الرواتب لم ينعقد النذر بها وإن كان
جنتها واجبا إذا مشروع فيها أن يرقى بها نافله بعد الغريضة فيستغنى
الوقفا بها مع بقائها على ما شرعت له لا محال أن يكون سنة وفرضا في حاله واجبة
كلوا وجب أن يكون متفلا مغترضا في حاله واجبة وفيه أنه إذا كان
التعبد بفعلها بعد الغريضة فما زاد لا يجاب الوقف فاي مانع من صحة خلاف
غير الرواتب كصلو التسبيح والرقاب فينعقد النذر بها ويلزم إذا
المنسوب فعلها فقط من غير صفة زايدة لا فعلها نافله متصفه بهذه الصفة
فالصفة ما خذها منها لا هناك وفيه أن النذرية صفة زايدة على مجرد فعلها
كما أن النافله كذلك فالزوم هنا لزوم هناك **مسألة** **لو كان ط**
حصى ولا ينعقد النذر بالمباح كالأكل والشرب ونحوهما النذر والعتيلة
والقتل المباح وفي الكافي عنه عن محمد بن عمار أنه قال لا ينعقد النذر
ولا تكفي لما مر في النذر بالمنسوب وفيه أن المنسوب قربة والمباح
ليس بقربة فلا استواء **ولو لم ينعقد النذر فيما لا يبتغي به وجه الله** قال ابن
مهران لفظه عن ابن عمر عن رسول الله قال سعت رسول الله ما يقول لا نذر فيما لا يبتغي
ولا نذر في طبيعة حرم أخرجه أبو داود قال لفظه عن أحمد وأبو داود عن
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن نذر فيما لا يبتغي به وجه الله وفي رواية لا يجد
أنه قد نظر إلى امرأتي قائم في الشمس وهي تخطب فقال ما شاك قال نذرت يا رسول الله
أن لا أنزل في الشمس حتى يفرغ فقال رسول الله ما ليس هذا نذرا إنما النذر ما استغنى
به وجه الله وفي رواية لا يجد أنه قد أدرك رجلين وهما مقترنان يمشان إلى البيت
فقال رسول الله ما بال القرآن فقالا يا رسول الله نذرنا أن نمشي إلى البيت
مقترنين فقال رسول الله ما ليس هذا نذرا إنما النذر ما استغنى به وجه الله قوله
مقترنين أي مشيين أحدهما إلى الآخر بجمل والقرآن بالتحريك الجمل الذي يشبهه
والجمع نفسه قرن أيضا والقرآن المصدر الجمل قال **في فأن قصد بالمباح وجه**
قربة كان يقصد بالأكل والشرب التقوي على العبادة وبالزوم أذهب النعاس
لينشطه ذلك على التمجيد بالليل **فكما المنسوب يلزم النذر الوفاء به قال**
ع الله عليهم السلام لا نسلم أنه يلزم الوفاء به حتما بل يكفي أن لم ينفك كل واحد
بعضه فأنها تلزمه الكفارة أن لم ينفك فأن وفا عصى وسقطت الكفارة وهناك
فعل سقطت الكفارة ولا أثر ولا لزم الكفارة **قلت** لا نسلم استواءها لأنه
أوجبها هناك **نعتيته النذر بعضه** ولا انعقاد له مع تخلقه بها **أد موضع**
القربة ولا قربة في المعصية **فافتراقا** ولا قياس مع التماثل على ما لا نسلم لزومها
في النذر بالمعصية فانه قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم من نذر أن يطيع الله فليطيعه

ومن نذر أن يعصيه فلا يعصيه وهذا لفظه فيما أخرجه الترمذي والخارزي
والنسائي وظاهره الأكفاره إلا أن تعبد بما أخرجه الجماعة من زيادة وكفارة
كفارة بين خلا أنه قال ابن حجر أخرجه أصحاب السنن ورواه ثقات كثرة
معلول لأن الترمذي يرويه عن أبيه سلمة بن حرب أنه حمله عن سليمان بن أسلم
عن يحيى بن كثير عن أبيه سلمة بن حرب عن أبيه سلمة بن حرب عن أبيه سلمة بن حرب
عنه ضعيف بائنا قهرم وحكي الترمذي عن الخارزي أنه قال لا يصح ولكن له سنا هذا
من حديث عمران بن حصين أخرجه النسائي وضعفه وشواهدا آخر وأخرج الدارقطني
من حديث عدي بن حاتم نوح وفي الباب عموم حديث عقبه بن عامر وقد أخرجه
الترمذي وابن ماجه بلفظ كفارة النذر إذا لم تنم كفارة بين ولفظ ما جبه
من نذر نذرا لم يسه فكفارة كفارة بين ومن نذر نذرا لا يطيقه فكفارة
كفارة بين ورواه ثقات لكن أخرجه بن أبي شيبة وموقفا وأخرجه الدارقطني
من حديث عائشة وحمله أكثر المفسرين أصحاب الحديث على عموميه لكن قالوا الناذن
مخير بين الوفاء بالزوم أو كفارة بين وحديث عائشة المذكور أولا لا نذر في معصية
الله ولو ثبتت الزيادة لكانت مبيحة لما أجل فيه وقد سبق لذلك بحث **قلت ولا يصح**
النذر بما لم يعلى **جنته** كل قال على أنه أن أفعل فعلا فلا يلزمه الكفارة
مسألة **لو نذر في معصية الله وعليه كفارة بين فنفى انعقاده**
أو نحوه فقول على أنه أن أقتل فلانا ظلما أو أشرب خمر أو أتى فاحشة أو أحتسب
مسما ظلما أو أخرجه من دار عداواتي إلى غير ذلك من المعاصي وجب الحث والتكفير
إجماعا **لقوله** لا نذر في معصية الله وعليه كفارة بين فنفى انعقاده
لتعلقه بالمعصية والبعد عن مرضاة الرحمن والنذر إنما متعلقه القربة والرسول
وأوجب الكفارة ستر الما أقدم عليه من الذنب ومخالفة الرب **فروع**
قال **لهب فأن فعل ما عصى به النذر من العصىان الشر وسقطت**
الكفارة لأن متعلق لزومها عدم الوفاء بالنذر به فإذا وفي بذلك فلا كفارة
وإن عصى قال **السيجد** لا نسلم ذلك بل تلزم الكفارة وإن وفي لما مر من قوله
لا ميم في معصية الله وكفارته كفارة بين ففي ثبوت البين والزم الكفارة
قلت لا نسلم لزومها **أد لا موجب لها جنته** لأن متعلق لزومها عدم الوفاء وقد
وفي **قلت** وطاهر الخبر مع السيد **لو لا القياس** على ما مر المنذرت صرفة
عن طاهر وقيد إطلاقه **مسألة** **قلت** **لو نذر أن يعصى الله**
شرطا في النذر بما جنته واجب كان قلت فلانا لشخص مسلم فعلى ما به
يدنيار لزيد **لزمه الوفاء بحصول الشرط** وهو قتل ذلك الغلام قال ما صان في
كس قر لا نسلم ذلك بل لا ينعقد النذر ويكفر الناذر **لقوله** لا نذر في معصية
الله وكفارة كفارة بين قد سبق الخبر وما قيل في زيادته وقوله لا نذر صريح
في لزومه والمعطوف صريح في وجوب الكفارة **والشرط حكم الشرط**

لوقوفه عليه فاذا حصل الشرط لزم الوفا بما لوقت على حصوله قلت لم يندبر هنا
 بالمعصية يتقنا وله الخبر وانما جعل النذر وسيلة الى النيل ذلك المرام قالوا
 جلت آياله لتكفيه لا يحضر كذا قامه ثم بالحضور وقال لا نذكر فيما لا
 ينبغي به وجه الله **مسألة** ابن عمر ان قلت لفظ الخبر غير معروف في حديث ابن بكر
 وانما المروي في قصته مع اضيه فما الذين انظرهم با لطعام فقال انما انتظر توف
 والله لا اطعمه الليلة وقال الآخرون والله لا نطعمه حتى تطعمه فقال لم أر في الشر
 كائيله ويحكم بالكم لا يفلون منا فراقكم هات طعماكم فجاء به فوضع يده فقال
 بسم الله الاولى للشيطان فاكل واكوانا في روايه فلما اصبغ غدا على النبي فقال
 يا رسول الله برأ وحشت فقال لم يزلت ابرهم واخبرهم هذا طرف من احادي
 روايات حديث اخرجه البخاري ومسلم وابوداود روايات كثير متفاوته في المعنى
 وليس في شيء منها ان ابابكر جعل ما له لتكفيه وانما روي ذلك في حديث اخرجه ابوداود
 عن ابن المسيب ولفظه ان اخبرني من الانصار كان بينهما سيرات فساله احدهما اخاه
 القسيه فالي في رثاج الكعبه فقال ياله فاني عمر فقال ان الكعبه لغيبه عن ما لك كفر
 عن منك وكلهم اخاك سمعت رسول الله يقول لا بين عليك ولا نذر في معصية الرب
 ولا في طيعه رحم ولا فيما لا تمك واخرج الطفاري حديث ابن المسيب من خرج اسنله
 داود بهذا اللفظ فدل على ان ما كان سببا في طيعه رحم او غيرها فان النذر به لا
 ينعقد ولذا قال عليه السلام قلت ان صح الخبر او شبهه فما قالوه قوي قلت الذي
 اراد عليه صحه خبر ابابكر وفيه ما عرفت ولكن خبر عمر هذا دل على مثل ما دل عليه
 ذلك فقوى قولهم لقوة دليله **مسألة** قالت عاصم ومن نذر ان يصل
 واطلق لزمه ركعتان اذ هما اقلها فلا يسمى ما جودها صله **مسألة** قال لا نسل ذلك
 بل ركعه كالوتر فانه فرد واجد لما مر في الصلوة من الدليل الباطل على ان اقلها
 مشي وان نذر بركوع لزمه ركعتان اذ قد يعبر به اي بالركوع عن الصلوة بدليل
 قوله تعالى واركع مع الراكعين اي صلي مع المصلين قال بعضه لا نسل ذلك بل
 لا لزمه شيء اذ الركوع بانفراجه غير مشروع بخلاف السجود فان نذر به لزم
 اذ قد شرع بانفراجه كسجود الثلاثاوه فانه شرع مستقلا فاذا نذر بسجود لزم
 الوفا به مستقلا بثبوت شرعيته مستقلا فان نذر بركعه لم ينعقد النذر كصوم نصف
 يوم لان هذا جزء لما هيته لا يعقد العباد به الا بكاملها كذا في هذا جزء لما هيته
 لا انعقاد لها الا بكاملها وقيل ليس كذلك بل يعقد **مسألة** قال لو نذر بصلوة
 واطلق وانما يدل بذلك صاحب التفريعات وكذا لو قال على الله ان اصلي صلاة بلا قراه
 او صلوه بلا قراه **مسألة** قال لو نذر بصلوة او سجدة او ركعة او ركعتين او ركعات
مسألة قال لو نذر بصلوة او سجدة او ركعة او ركعتين او ركعات او ركعات
 اصل في المسجد الثلاثي كذا ركعة لم ينعقد ذلك المسجد للصلوة ولو نذر بها في اي الثلاثة
 المساجد الحرم او مسجد رسول الله ص او مسجد بيت المقدس لم ينعقد ايها بذلك

اذ لو نذر بصلوة والنذر بالصفة لا ينعقد لانها ليس بدات مستقلة وانما هي
 تابعة لموضوعها ولانه نذر بما لا اصل له في الوجوب قال سفيان لا نسل ذلك بل
 ينعقد المسجد الحرام ان عين لصلوة لفضل في تعين سجدة ثم والمسجد
 لا يقتضي اذ عين احدها لذلك وجهان احدهما تعيين للفضل الذي اختص به
 به لقوله لا تشدا الرحا الى ال ثلاثة مشاجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد
 الاقصى مسجد بيت المقدس وهما من اضافة الموصوف الى الصفة وقيل اخرج الكوفون
 وتا وله البصريون وسحقى قصي لانه لا مسجد وراه او لبعده عن المقدس والحق
 او لانه اقتضى بالنسبة الى مسجد المدينة وبيت المقدس بعد اسما بقرب من عشرين
 اسما قد ذكرناها فيما سبق وسحقى بيت المقدس بضم ال دال وسكونها وقد اخذ لانه
 بتقدم فيه من النذر يقال بيت المقدس وسحقى المقدس بضم ال دال وسكونها وقد
 اخذ من الحديث تحريم يشد الرحا الى غيرهما فلا يظا لهم فلا يشد الرحا الى زيارة
 قبور الصالحين والائمة بل يمنع لذلك راي القبر الشريف وانما له السبكي بان ليس في
 الارض بقعه لها فضل لذاتها حتى تشد الرحا اليها لذلك الفضل غيرا للثلاثة والمراد
 بالفضل ما شهد به الشرع وثبت عليه حكما شرعيا وما غيرها فلا تشد
 الرحا اليها لذاتها بل لزيارة او جهاد او عدا او نحو ذلك من المنبوبات او المباحات
 فدل على اختصاص الثلاثة بالفضل ومن يتها على غيرها فلزم ان نذر للصلوة فيها دون غيرها
 ولا يتعينان كغيرها اذ لا يقصدا ببيتك كالمسجد الحرام فان عين لثلاث
 الصلوة الاولى من الثلاثة اجزاء الصلوة في الاعلى لقوله من نذر ان
 يصل في البيت المقدس صلاها هنا يعني في مكة قلت لا نسل ذلك
 لانهم يتوا على ان النذر بالندوب يلزم وذلك اصل غير مسلم وقد تقدم منع
 وقد عرفت ما فيه فان عين غير الثلاثة من سائر المشاجد لم يلزم الوفا بذلك
 اتفاقا لا استواها في الفضلية فليس كذلك على اخر مرته وان استحب له الوفا به
 بنذر في ذلك المسجد الا ان يصل في الافضل كالحرام فلا استحباب له في
 المقصود لا يبقا ومرا لا فضل **مسألة** قال فان قال شخص لله علي
 ركعتان ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله **مسألة** قال فان قال شخص لله علي
 جزء منها فان قال علي الله ركعتان ان شاء الله لم ينعقد اذا النذر عقود والعقد
 لا يصح مع الشرط المجهول كالباع فانه لا يصح بيعت منك هذا ان شاء الله لانه
 لا يدري ان شاء الله كذا هذا الا فرق بين عقد وعقد بخلاف مشبه الله فصح
 النذر للمقطع محصوها حال العقد فكان لا شرط قلت لا نسل ان النذر كالباع
 بل الا قرب صحة وقوعه على كل شرط كان شفا الله من يرضى ونحوه
 ان قد مر غايي صليت كذا او اعطيت كذا **مسألة** قال ابو جعفر فان
 نذر ان امرأ يصل ركعتين غدا فاصت **مسألة** قال فان نذر ان امرأ يصل
 وقتها قلت القياس ان لا قض عليها في المنذور كما لا قض في الغرض لانه ليس

لا تشد الرحا الى غيرهما

Copy

كالعقود كذا **فان نذر بعبادة** نذرا لها عندنا ويلزمه تكبير الا حرام
لها كعبود الشمس والشارع بقوله عندنا الى قوله من يقول بعبادة سجودا ثلاثا من دون
طهارته وقديس **مسئلة** **ومن نذر صوما مطلقا لزمه صوم يوم واحد هو**
اقوله فلا يقع الصوم على ما دونه **فان فاته المعين قضاء** كما يلزم قضا
رمضان اذا ذاك واجب وذا واجب وقدره القضا هناك فلزمها قالت **هـ**
فان عين لصومه يوما او شهرا **فان نذر** لا يجزئ به تقديمه لان تقديمه مسارعة الى
ذلك بل يجزئ به صوم يوم او شهر قبله **اذ المراد** تأديته وتقديمه مسارعة الى
الخير قلنا لا نسلم ذلك بل لا يجزئ به تقديمه لان تقديمه كتقدير الصلاة
قبل الوقت فان نذر شخص بصوم نصف يوم لم ينعقد النذر **كل نذر بركعة**
لان الشرع لم يلحظ ذلك وانما هذا جزئي داخل تحت كلي لم يتعلق مراد الشارع الا بكيفية
مسئلة **قال** **فان نذر صوما في الحرام** كان يقول لله علي ان اصوم
شهر في الحرم المكي او المديني **لم يلزم** الصوم في ايهما **كما** لم يلزم الصلوة
اذ لا فرق بين طاعه وطاعة بل الصلوة احص بالموضع فاذا لم تلزم الصلوة هناك
فما لول ان لا تلزم الصوم **قال** **فان نذر** لا يجزئ به تقديمه لان تقديمه مسارعة الى
الاطاعات فيه وامتنانها وشرها على الطاعة في غيره **قال** **فان نذر** لا يجزئ به تقديمه
الموضع بصوم النذر **كما** لم ينعين لصوم بدل الهدي فانه لم يخص بالحرم
مع تعلقه به فبالاولى ما لا يتعلق له به **مسئلة** **ومن نذر سنة معينة**
كان يقول لله علي ان اصوم سنة خمس او سنة ستين **لزمه** تلك السنة كاملة **الا**
الرمضان فلا يتعلق النذر به **اذ** **واجب** بايجاب الله فلا راحة غيره لا شغل
لزمه بذلك **ولا** يتعلق النذر بصوم العيدين والتشريق للذي عن صومها والتهي
بمقتضى فساد المنهي عنه **واذا** لم يتعلق النذر بها فلا قضا عليه لهذه الايام **اذ** **هـ**
مستند **بحكم الشرع** هذا كلام جيد للامام يحيى عليم وقديس **ان** يجب
قضا ما يجب صومه وافتار في باب النذر بالصوم وهو مجرد عوى **وفي قضا ايام**
الحيض **وجها** **ان** احدها وهو **ان** يلزم القضا **كل** حاضت في رمضان
لان ذاك واجب منع من النفوذ فيه مانع وذا واجب منع ذلك المانع من المضيق فاذا
لزم القضا هناك لزم هنا اذ لا فضل بين واجب وواجب **والصحة** **صومها** **صومها** **هـ**
الايام من غيرها اي الحائض **بخلاف** **العيدين** فانه لا يصح صومها من غيرها **هـ**
صوم العيدين يرجع الى اليوم نفسه فتحريره عام لا نافر على جهة الابد والبرام
بخلاف صوم الحائض فان تحريره يرجع الى الصاييم نفسه لا الى ايام فصم صيامها
لم يمتصفت بصفتها التي منعتها من الصوم بخلاف صوم العيدين فتحريره لزمه لذاته
وبكن ان يقال اجتبا في التحريم كون احدا من غيرين يعود الى العود والاخر الى الخصوص
لا بعد فارقا **وقيل** **لا** يلزم قضاوها **كما** **العيدين** **بما** مع تخلف الفطار فيها شرعا
كما **فان** **افطر** من تلك السنة غيرها **بلا** **عذر** **بما** **هـ**

اشهر وقضا رمضان فان نوى في نذر بصوم السنة التتابع ثم افطر
استأنف اذ جعله شرطا فلزم لزوم الشرط **ولا** يصح افطار العيدين
والتشريق وايام الحيض للعبادة لانه لا يمكنه صوم سنة متتابعة لا يستدل
ايامها شيئا من هذه الايام **مسئلة** **فان نذر** ان يصوم سنة معينة
لزمته سنة كاملة **وحزني** صوم احدى عشر شهرا **بلا** **عذر** **تامة** **كالت**
لا هله **ام** **تامة** **قصة** لان الشهر القمريه مدار عدها على الشهور من غير
نظر الى تمام ولا نقصان وظاهر هذا انها تحزني ولو كانت سنة مفردة وقد
سبق للامام عليم فيه نظر وهو ان المفردة لا تسمى سنة لغة ولا عرفا **ويقضي**
الرمضان **والعيدين** **والتشريق** **اذ** **واجب** على نفسه صيام سنة في الذمة
فينتقل الى بدل ما نذر كما لمسلم فيه **اذ** **ان** **تغيب** **لزمه** بدله لتعلق كل
منها بالذمة فاستويا حكما **بخلاف** **السنة** **المعينة** **فان** **المستثنى** **هذه**
الايام لانه لا بد في السنة المعينة من ذلك بخلاف السنة التي ليست بمعينة فانه
يمكنه صومها واستكمالها بغير تلك الايام **فان** **نوى** **التتابع** **لزمه** **التتابع**
ايضا **ولا** **يصح** **افطار** **ما** **يلزم** **فطر** **من** **العيدين** **وايام** **الحيض**
لانه لا يمكن صوم سنة متتابعة ليس فيها شيئا من تلك الايام **مسئلة**
فان **قال** **له** **علي** **ان** **اصوم** **هذه** **السنة** **وهو** **فيها** **صام** **بأقرب** **اذ** **هو** **المعهود**
والمراد **بأقرب** **لا** **ينصرف** **الدهن** **الى** **غيره** **فان** **واجب** **صيام** **كل** **اثنين** **لزمه**
صيامه لصلاحيته الشخص اليوم لذلك فيلزمه على جهة الافتاء **ولم** **يلزمه** **قضا**
اثنين **رمضان** **اذ** **وجبت** **بغير** **ان** **تجاهه** **وفي** **قضا** **يه** **ما** **وافق** **العيدين**
والتشريق **من** **الاثنين** **وجها** **ان** **احدها** **انه** **يقضي** **كل** **واحد** **من** **الحيض** **بما** **مع**
كون كل منهما مانعا من صيامها وجبا لا فطارها وقد وجب قضا احدها فلم يجب
قضا الاخر اذ لا فارق **ولا** **يلزم** **القضا** **اذ** **هو** **كالمستثنى** **لذلك** **لأن** **لأن**
انشاء النذر للعلم بان الزمان لا يخلو من ذلك **وهذا** **هو** **الاصح** **هـ**
مسئلة **قال** **فان** **نذر** **شخص** **بصوم** **يوم** **يقدر** **من** **يد** **فصل** **يعقد**
النذر **ام** **لا** **فيه** **وجها** **ان** **احدها** **وهو** **ان** **يعقد** **لانه** **يمكنه** **ان** **يعرف**
اليوم الذي يقدر فيه زيد فينوي فيه الصيام من الليل **وقيل** **لا** **يعقد** **نذره**
اذ **قد** **ينذر** **الوقت** **ببذره** **بقدر** **ومه** **فان** **را** **فيكون** **اوله** **اي** **اول** **اليوم** **الذي**
صامه قبل قدومه **تطوعا** **فلا** **يجزئ** **عن** **النذر** **قلنا** **لا** **نسلم** **ذلك** **بل** **يجزئ**
لقوله **م** **اذ** **ا** **تيت** **بما** **فان** **تامة** **ما** **استطعت** **وهذا** **ما** **استطاع** **صومه**
ويمكن **و** **كل** **تطوع** **شخص** **فصام** **يوما** **فاخذ** **في** **اوله** **على** **تلك** **اليه** **ثم** **واجب**
اخر **قال** **فان** **قد** **الغاي** **ليل** **فلا** **يؤي** **على** **النذر** **لغوات** **الشرط** **وهو**
قدومه **اليوم** **فان** **فان** **نذر** **شخص** **بصوم** **يوم** **يقدر** **من** **يد**
ويوم **يقدر** **من** **يد** **عمر** **وقد** **ما** **في** **يوم** **واجب** **صامه** **من** **السابق** **فان** **هـ**

لما امر بالوقاية وهذا القول ليس بجواب عن السؤال بل قال به المغير المحمدي وأبو
 قيس والبخاري وغيرهم لظاهره **فإن اتفقا في القدر ولم يتقدم أحدهما على الآخر**
فخير في جمل ذلك اليوم عن أيهما ويتقضى يومًا عن الآخر قلت لزم قضاءه عن الآخر
كالوقد في رمضان لا شغل اليوم الأول بصومه عن عينه له كاشتغال رمضان
 بواجبه **قلت** أما لو عين يومًا اثنين كان جائز أن يدعى يوم الاثنين وإن جاءه
 صومه أو أن جاءه في ليلة أو نال صامه عن السابق ولا يثني للآخر كما لنذر بالمال
 فإنه لو نال على لو يد عشر درهم أن جاءه أو جاء بكر فإنه إذا تقدم محي عسرو
 استحق مزيد تلك لعشر ولا يثني بغيره **وإن اتفقا فخير أيضا** في جملته عن أيهما
 شاء ولا يثني عليه عن الآخر **مسألة** قال في فوات نذر شخص بصيام
 بعض يوم فهل يعقد أم لا فيه وجهان أحدهما لا في وهو صحهما يعقد
 النذر ويلزم النذر **ثانما** كمن جعل القرار في البناء مسجداً وعليه
 علقائه يصح تبيده مسجداً ويلزمه دفع ما عليه لأنه لا كالنذر الذي لا يترتب له
 من الثواب إلى الثواب فكذلك هنا لا تمام للضوم الإتمام اليوم فالترامه لبعض اليوم
 التمام لتمامه **وقيل** لا يعقد بل يلغوا **لزم بعد في الشرع** صيام نصف
 يوم **قلت** وهو الأقرب **لنذهب** وقد اختاره الإمام في وجهاً عن ابنه الطيب
 وصح لنذهب الشافعي وحكي الخلاف لبعض أصحاب الشافعي **كمن سئل** **مسألة**
وحدث فإنه مع نفسه على ذلك وقصر عليه يلغوا فكذلك هذا **مسألة** **ويعقد**
اتجابه صوم الله إذا صدر من أهله **وصادف تحله** فلا مانع من انعقاده
وقوله من صام الله فلا صار **قال** الطفاري عن برعم منوعاً من صام
 الأب فلا صار ولا افطر له **لزم** الطويل وبدء الحجة وهو المراد **هنا**
 فاشارة إلى ذمه ومعناه يشترطه ثواب الضامين فيعدم منهم ولا من لفطرون لا متناعه من
 الأكل والشرب **محمول على من** نواصل الصور ولا يفطر فيصور العبد **وأيام التشريق**
أو على من يضر الصور ويغير حاله وفي التا ويل نظر فالأولى جملة على أنهم لأن من صار
 الله لجمع فطالب حاله أن يضره ويضعفه عن القيام بالواجبات ولذا قال في خيار
 الصور صوراً أخرى إذا كان يصوم يوماً ويفطر يوماً **مسألة** **وله** **القطار**
في السفر رمضان وإذا افطر يوماً غداً **مسألة** **بصاع** من أي طعام
 ونصف صاع بر لتعذر القضا وإيالة على أصل الصادق والباقر والإمامية أن الضم
 لا يعقد لأنه محظور **مسألة** **ومن نذر ما لم يلزمه** الإتيان به فإنه إذا
 قال لله علي أن أجمع فإنه يتضيق عليه **الحج** يتكامل شرطه **المعتبر** في
أصل المرض من البلوغ والحريه والعقل والإسلام والزاد والرجله وأمان الطريق
 فإن لم تكمل فلا يضيق **أذ ليس** النذر بأوجب منه أي من المرض **فإن نذر ما لم يلزمه**
معينه ولم تكمل الشرط فيها سقط **النذر** فلا قضا وإن لم يكن في سنة
 معينه الشتر الوجب ومتى تمكن من ذلك لزمه الوفاء به **مسألة** **قلت**
تسقط محذور من نذر المشي إلى الحرم أو ما دأخله لزمه **ويجوز** بأحد النشككين

الحج أو العمرة لأن المشي بجذبه ليس بقربة وإنما يكون قربة كونه سبيلاً إلى ذلك وقوله
 إليه لا بذاته فحمل على المعهود شرعاً وهو المشي إلى العبادة لأن المشي إلى العبادة أفضل
 ولذا قال لا ترك في عيب ولا جناح فإن قيل المشي شرعاً لا يجب فكيف لزم النذر
 فلكل أحبار اللزوم على القربة وإن لم يكن واجباً في الشرع ابتداء كالأعتكاف
 والأحرام من ذوبق أهله **قال** **حسن** وفي شرح القاسمي: يجب أبو خيفة ولم يذكر
 أصحابه **قال** لا شمل ذلك مطلقاً بل **إن قال** على بئره أن **أشبه** **المشي إلى بيت الله أو إلى**
الكعبة **لزم** المشي **لوقال** **الحرم أو المسجد الحرام أو لا** **تعلق** **الكعبة** **أو لا**
بالكعبة **لا غير** **فالمسجد الحرام** ما عداها كغيره من المساجد **قلت** **المسجد**
الحرام **كالكعبة** **أذ لا يدخل الحرم إلا بأحرامه** **فكان** **له** **أوجه** **أي** **الأحرام**
فزع **وإذا** **لزمه** **المشي** **للنذر** **فيلزمه** **المشي** **حتى** **يتحلل** **فإن** **ركب** **الحجر**
بل **للترفة** **لزمه** **المهدي** **أذ** **أمر** **أخت** **عقبه** **أن** **ركب** **وتحدي** **قال**
 الطفاري: أخرج أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عن عقبه بن عامر
 نذرت أن تمشي إلى بيت الله الحرام فامرتني أن استفتي لها رسول الله فاستفتيته
 فقال لتمشين ولتركب ولسلم فيه جأ فيه غير مختصم وفي رواية لأحمد والبخاري: سألت
 نذرت أن تمشي جأ فيه غير مختصم **قال** النبي **أن** **الله** **لا** **يضع** **شقا** **أنك** **حرها** **فلتختصم**
 ولتركب ولتسلم ثلاثاً أياماً **وأخرج** **أبو داود** **عن** **ابن عباس** **أنها** **نذرت** **أن** **تج** **ماشية**
وأنها **لا** **تطبق** **فقال** **النبي** **أن** **الله** **لغني** **عن** **مشي** **أنك** **فلتركب** **ولتهد** **بدنه** **فدل** **على**
جواز **الركوب** **لمترقة** **مع** **المهدي** **فأما** **مع** **الحجر** **فيجوز** **الركوب** **من** **غير** **يهدي** **لأن** **الحجر**
 يسقط ما أوجبه الله وأسقاطه لما أوجب العبد على نفسه بالأول **قال** **القطار** **في**
 ومن أين نذر المشي فيه وجهان **قال** **أبو إسحق** **يلزم** **أن** **يجز** **ويشئ** **من** **ذوبق** **أهله**
 لأن التمام **الحج** **والعمرة** **يتعلقان** **بذلك** **وأنما** **جاء** **تأخيراً** **لأحرام** **التي** **ليقتات** **رضضه**
 فإذا نذر رجوع إلى الأصل **وقال** **عامة** **أصحابنا** **لا** **يجب** **الأحرام** **والمشي** **إلى** **المسجد** **المليقات**
 وبه **قال** **أحمد** **لأن** **المطلق** **يحمل** **على** **المعهود** **في** **الشرع** **والأحرام** **في** **الشرع** **أما** **يجب**
 من الميقات فإذا أراد الدخول في الحج فإنه يستحب أن يحل له النساء وهو بالتحلل
 الثالث **ولا** **يلزمه** **المشي** **لرمي** **الجمار** **الثلاث** **في** **أيام** **التشريق** **وإن** **أراد** **الدخول** **في**
 فإنه يستحب فيها أن يحل له النساء أيضاً وهو أن يضع من الخلق أن قلنا بأنه نذر
 وإن قلنا أنه ليس بنسك فإلى أن يفرغ من السعي **فإن** **نذر** **أن** **تج** **ماشياً** **بأن** **قال**
 لله علي أن أجمع ماشياً أو أحرم ماشياً **مسألة** **من** **الميقات** **وأن** **نذر** **المشي** **إلى** **بيت الله**
 بأن قال علي الله أن أمشي لمكة جأ **مسألة** **من** **بيته** **وأن** **نذر** **أن** **يركب** **إلى**
بيت الله **الحرام** **فمنشئ** **فلا** **يلزم** **عليه** **لأن** **المشي** **شق** **كل** **نذر** **أن** **يصل** **فأعداً**
فصل **في** **هذا** **أحد** **وجهين** **لأصحاب** **الشافعي** **وقد** **ذكر** **ها** **الإمام** **في** **الحج** **والزجة**
 الثاني وهو المشهور من مذهبه أن عليه ما لا يترفع بترك موله الركوب **فإن**
 نذر أن يمشي إلى بيت الله الحرام **لا** **يجاز** **ولا** **مغفر** **فصل** **يعقد** **نذره** **أم** **لا** **فيه**

Copy

ersity

للنبي ثم نذرت ان اذبح مكان كذا وكذا مكان يذبح فيه اهل الجاهلية
فقال هل كان بذلك المكان وثن من اوثان الجاهلية يعبد قالت لا قال هل كان
فيه عبيد من اعيادهم قالت لا قال رسول الله ثم اذبح في بذر ك انتهي وعن ميمونة
بنت كزيم ان اباها قال يا رسول الله اني نذرت ان ولدي ولد ذكرا ان اخرج
على ارس يوانه في عقبه من الدنيا يا عبد من الغنم قال لا اعلم الا انها قالت حسين فقال
رسول الله ثم هل بها من هذه الاوثان شي قال لا قال فاذبح بها نذرت به قالت فجمعها
فجعل يذبحها فانفلت منه شاه فطلبها ولم يلقها فذبحها
اخرجه ابو داود وعن ثابت ابن الضحاك قال نذر رجل على عهد رسول الله ثم ان يخرى بلاد
بيوانه فاقى رسول الله ثم فاخبره فقال رسول الله ثم هل كان فيها وثن من اوثان
الجاهلية يعبد قالوا لا قال هل كان فيها عبيد من اعيادهم قالوا لا فقال له رسول الله
اوف بذر بك فانه لا وفاق لنذرك في معصية ولا فيما لا يملك ابن ادم اخرج ابو داود
الطفايري اخرج ابو داود عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان امرأه قالت يا رسول الله
اني نذرت ان اذبح في موضع كذا وكذا مكان كان يذبح فيه الجاهلية قال الصنم
قالت لا قال لو ثن قالت لا قال او في بذر ك و اخرج حديث ثابت بن الضحاك يعني هذا
اللفظ الى قوله لا وفاق لنذرك في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن ادم اورد ثور قال وهو
صحيح قال ابو عبيد الله الهروي الصنم ما يتخذ الهة ماله صور والوثن ما يتخذ الهة
ما لا صورة له فدل على تعيين الموضع لذلك **فان قال الله علي هدي ولم يعين**
موضعا في جهنم احدها وهو اصحابها يذبحه في الحرم المحرم اذ هو المحرم
شرعا وقيل وهو ثمانية الوجهين يصرفه في اي جهة من البلاد شاء اذ لم يتعين
الموضع فكل محل صالح لذلك
فصل في اشتراط النذر
بالمال كون مصرفه قربة كالعلماء الفقهاء والرهابة والمساكين والطريق
والمناهل او كونه **مباحا يتكك كالعن** اذ هو متكك فيصح النذر عليه وان
كان لا قربة فيه واذا كان كذلك فلا يصح النذر **لجاء الا ما اشتمل**
على قربة من نحو متجدد وعالم وتعلم ومنهل وطريق ولا يصح النذر لحيوان غير
انسان كدابة زيدا اذ لا يتكك والنذر هو عليك فاذا امتنع التمسك امتنع
النذر وقال المصور بالله بخود النذر والرصية والوقت لجاء مكة ولا يصح على
الكلاب وكانه جعل لحام مكة من يه ليست لغيرها من الحيوانات تعظيما
للمكان ففي الصرف اليهن من القربة ما لا يكون في الصرف الى غيرهن وقيل
لا تسلم ان مجرد صحة التمسك كاف في صحته بل يشترط القربة وهو قول ابو داود
بالله عليم فلا يصح النذر لغيري لعمري القربة وقيل ليس للوبيد بالله القول واخذ
وهو اشتراط القربة فلو كان لا تسلم ذلك لان النذر عليك فصح لصلاحه العن لذلك
كغيره وفيه ان ظاهره لا يوجب له اشتراط القربة وكون العن صالحا للتكك ان لم يرد
بغير النذر فسلم وان اريد للنذر فحل النزاع قيل لان لا يملك اهل المذهب على

جامعة الزيتونة
المكتبة
رقم الوثيقة
تاريخ التوثيق

صحة النذر للعن قيل فاعمل المذاكرين اخذوه من كون لفظ النذر عليك
فصح النذر على كل من ملك الاما خصه دليل نحو قوله لا نذرت في معصية الله
وفي ان كونه عليك دعوى مجردة كما عرفت لا يرتفع بها اشتراط القربة **ولا يصح**
النذر من الفساق عموما لقضيه المعصية ولا نذر في معصية الله ولا يصح النذر
لفقر الفساق لذلك لقضيه المعصية ويصح النذر للذميين وقيل لهم
للاباحه ان قيل ما الفرق بين النذر على الفساق واهل الذمة فصح لاهل الذمة
ولم يصح للفساق والكفر غلظ حاله وابعده محله فيستلزم الفرق ان في الوقت
على اتفاق اعانته لهم وجذب كثير من الفقهاء الى الفساق مع قلة الدين والجاهل والاملاء
والهاتفة وذلك مقتضى فيجده داعية الى فتح باب الفساد والبعد عما رآه من العباد
قال تعالى ولو لا ان يكون الناس امة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سفقا من
فضه ومعارج عليها يظهر فتشيع ذلك لما يدعو اليه من الفساد فان قيل لزوم
لزم ذلك في اهل الذمة اظهر فدل منوع بل ربما دعا اهل الحرب ان يكونوا اهل
ذمة والذي ليس للحرب لانه قد هادن المسلمين وسلم الجزية اليهم وقد قال
تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لهم بقاء تلوكم في الدين الاله فيل الوقت على الذي
لا يتخلون فساق فرجاد عا من سرق جنيته من المسلمين ان يكون من الذميين قلت
غير مسلم فان المسلمين من النذر عن ذلك امر عظيم وان سلم فالمسلم لا يقدم على ذلك
لعلمه انه يصير مرتد وان لا يبين على حاله وان لا بد له من الا سلام او السيف
قلت ان يظهر قوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لهم بقاء تلوكم في الدين فلا فرق بين الذي
والمسلم وان النذر على المسلم اسلم والا منع كل ذلك فانه لا يتخلون من مشركه ومنا قاته
للقربة ظاهره **وكذا يصح النذر على الاغنياء عموما وبصرف في الجنس منهم ولو**
نذر للكنانية بال لم ينعقد نذره اذ هو معصية ولا نذر في معصية الله
مسئلة **باب حقك ولا ينفذ النذر بالمال فمن قال ماله في سبيل**
الله ان لم يفعل كذا فلم يفعله الا من الثالث اذ هو في اصل شرعه قربة
تعلق بالمال جميعا فوجب تعقيبها ببعضه كالوصية بجامع القربة والتعلق
قلت وخبر بيضا لذهب قال الطفايري عن جابر كنا عند رسول الله ثم فجاء رجل
بمثل بيض من ذهب فقال يا رسول الله اصبت هذه من معدن فخذها فهي صدقة ما املك
غيرها فاعرض عنه رسول الله ثم فاق من قبل كنه الا من فقال مثل ذلك فاعرض عنه
فاتاه من قبل كنه الا ليس فاعرض عنه ثم اتاه من خلفه فخذفه بها فلوا صابته
لا وجعته او لعقرته فقال له رسول الله ثم ما في احدكم بجميع ما يملك فقول هذه
صدقة ثم يتيك الناس خيرا صدقة ما كان عن ظهر غنى فدل على منع الصدق
بالمال جميعه واذا امتنع جميعه لم ينفذ الا الثالث قياسا على الوصية قال
لا تسلم ذلك بل ينفذ منك من جميع المال كالهبة فانها تنفذ في حال الصحة
بالمال من راسه وهي عليك وهذا عليك **باب حقك ومن نذر بجميع ماله**

Cop

عن ملك النذر بمجرد المطلق الذي لم يعلق بشرط وحصول الشرط
في المشروط لقوله من نذر نذرا استاء فعليه الوفاء فعلق الوفاء بعينه
والزومه تسليمه قبل مخرجه عن ملكه بذلك قال **قوله** نحن لا نسلم ذلك بل
لا يخرج النذر عن ملك الناذر بمجرد المطلق وحصول الشرط في الشرط
اذ قل الصنف للعين بخير الناذر بين اخرجها واخراج القيمة ولو كان ذلك
مخرجها عن ملكه لما خرج لنا ما رجع الزكوة من ان العين متعينة ولا تخيير
فكذا من ان العين هنا وفيه ما عرفت **قوله** فمن كان له دين لشخص فقال
ما لك الدين قد نذرتي على الفقراء والمساكين **قوله** ثم ابرار الغريم من الدين هل يصح
الابراهم لا قال علم لم يصح الا براء عند القاسمية اذ ان ملكه اي الناذر
بجرح النذر كما سبق ويصح الابرار من الدين عند الاخرين اذ لم يزل
ملكه بمجرد النذر واذا لم يزل ملكه جان له التصرف في العين والدين ويلزم
النذر بدله لانه كالمعيق من العشرة الزكوة **مسألة** قال **قوله**
قال ان فعلت كذا فجميع ما اكسبه صدقه للفقراء والمساكين فحث
لزمه التصديق به كذا قال على انه ان تصديق ما اكسبه للفقراء والمساكين
قال في ابو مضر وفي كونه من ثلث امر من اس المال الخلاف الذي سبق فعند
الهادي من ثلث وعند المويدي بالله من اس المال قلت وانما يصح النذر
فيما لم يملكه لصحة تعلقه بالذمة كانه قال اوجب على نفسي المصدق
حين يمكن فلما امكن لزم كونه نذرا لم يرض بصلوة حين يقدر فانها تلزمه
متى قدر فكذا هذا المزمع متى امكن اذا مانع الامكان كانغ القدره فلما زال
مانع القدر وجبت الصلوة فكذا مانع الامكان كانغ القدره فلما زال
بالمال وفيه انه يمكن النزاع في الاصل والمقيس عليه **قوله** من لانذر
فيما لا يمكن له ان يرضى وان اقتضى ظاهرا بدخل ذلك تحته فليس يبرأ له من واما ان ارج
حيث يقول نذرت بما لا يريد في حال كونه في ملكه ولم يقل ان ملكه
ويجوز ان صادر اي بارت اما لو قال كذا فلم يبرده فاذا ملكه لزم الوفاء
بنذره وفيه انه تخصيص بمجرد الدعوى والقياس على الصلوة فيه ما عرفت
مسألة قال **قوله** اوجب يحيى عليها السلام ولو قال ان لم افعل
كذا فجميع ما ارثته من ابي فلان صدقه للفقراء والمساكين وحيث بعد
ما ورثته لزمه التصديق به اذ صدر من اهله وصادف محله قال الامام
في ويقر ان هذا ما لا خلاف فيه بين ائمة العترة والفتها لان الخلاف انما هو في
النذر المطلق اما المشروط فلا قلت وفيه انه نذر بما لا يمكن **مسألة**
قال **قوله** ولو قال ان رجعت عن التوبة فعليك لله صورته فقال الرجل
نعم لزمه ذلك لصورته قال في ويشترط اليه اذ نعم كايه ولا خلاف
انه لا حكم لكنايه الا لانيه لا صريح للاختلاف وفيه ان نعم مقرره لما سبقها

في

في صرحه في ذلك **مسألة** **قوله** من نذر نذرا استاء فعليه الوفاء فاذا بقي المندور
عند الناذر ولم يصرفه عقب نفقده فضا نه مبيع على الخلاف في الواجبات
المطلقة صل على الفور كما يقول الهادي والمويدي ومن قال بقولهما او على التراخي
كما يقول القسم وابو حنيفة ومن اليها فعلى قول الهادي اذا اخر لصف بعد التمكن
ضمن وعلى قول القسم لا ضمان وقد بينا فيما سبق ان الامر المطلق لا يدل على فور ولا تراخي
قلت المذهب ان ضمانه حينئذ ضمان امانه لانه لم يقع عنده براض
وانما هو كما يلقبه طبر في ملكه قال المويدي بالله في تعليق الافادة اذا ماتت
الذات بعد الخت من غير تفريط لم يضمن لان الضمان انما يجب اذا امكن الصرف
فان لم يتمكن فلا وهو مبيح على انه يلزمه الرد على الفور ومبني ذلك على احد الاصلين
فان قيل قد قال المويدي بالله عليه السلام ان المندور به لا يخرج من ملكه بمجرد النفوذ وانما
يخرج بالاخراج فكيف يصح باق على ملكه واجيب بان المندور به قد لزمه
الاخراج لكن لا يتعين الا بالاخراج كما لو كان وقد تعين النذر هنا فاذا افرط ضمن
والا لزم ان لا يضمن لو اتلفه الناذر **مسألة** **قوله** متى تعين النذر لم يدخل
فروعه المتصلة كالسمن والكبر ما لا يفك عن ذاته والمنفصلة كالصنف
واللبن الحادثة قبل الخت اتفاقا فلا قائل يعلم بانها تخرج عن ملك الناذر
قبل الخت قال **قوله** لا بعد قبل الصرف لانه لا يتعين المندور به الا بعد صرفه
وقال **قوله** علم لا سلم ذلك بل يدخل الغوايد الحادثة بعد الخت لما من لم يدل
على ملك المندور به بمجرد الخت ويدخل في النذر ما نذر ما نذر وله العقيد
عند النشاية وشمله عند ايقاعه اتفاقا **مسألة** **قوله** ومن جعل ماله للفقراء
فلفظ الفقراء عام لغير ولده ومنفقه فاما هاتان لا يدخلان في العموم
قال **قوله** علم اذ هو واجب بايجاب العقيد وما اوجبه العبد فرع لما اوجبه الله
وتابع له فلا يجوز صرفه الى ولد وسبق كالزكوة والخلاق واحد هناك
فمن اوجان صرف الزكوة الى من يلزمه نفقته عدا الاب والولد فان الاجماع منع
من الصرف اليهما وفيه ما عرفت هناك قلت لا سلم ان مبني ذاك بل العرف
هنا جار في ان الناذر للفقراء لا يريد دخول من يلزمه اتفاقه من ولد
او غيره لا كونه واجبا كوجب الزكوة اذ لم يجب عليه اي على الناذر الا بلفظ
يقتضي خروج ملكه عنه فاشبه التملك والتملك لا مانع منه لو لم يرد ولا قريب
بل هما في ذلك كغيرها من صلح ان يملك فلو لا العرف لجاز صرفه اليها كغيرها واذ
لو كان كما قالوا للزمر ان لا يصح النذر بغيرهم اي القرابة او نحو ذلك من صلاتهم
والاحسان اليهم ولا قائل به بل الشارع ملاحظه متوفر عليه **قوله** **قوله**
وغیره الامير الحسين وحمل نذر الفقراء العلوي قلت **قوله** **قوله** **قوله**
صلح بنا على تعليل ان المانع من صرف ذلك في ولده ومنفقه العرف وهو هنا
ليس مانع من صرفه في العلوي لدخوله في عموم الفقراء لا على تعليل **قوله** وهو المانع

Copy

ersity

كأحداث المعاونة وأحداث حرمة مال المسلم قال تعالى وتعاونوا على البر والتقوى
وقال الله في عون العبد ما دام في عون أخيه **والأحب** الالتقاط **لأنها ملك**
الغير والتخبر وغير المزور فإن ثبت فعلت وإن ثبت تركت **لقوله** **تم**
لك أو لا خيك أو للذئب فخير بين أخذها وتركها وقال **خ ك ف ق س** لا نسلم ذلك
بل ليس الالتقاط لما مر من إوله المعاونة على حفظ مال المسلم والرفق به **قلت**
لا نسلم ذلك مستحب مطلقا بل عند **الخشية** عليها الذهاب والفتن أن لم تحفظ بالالتقاط
والأمكن هنا كخشية فالتقاطها **عقوب** قال **س** ليس كذلك **بل حب** الالتقاط
لقوله حرمة مال المسلم **كرمة دمه** ولو خاف على دمه وجب حفظه فكذلك ماله
وقوله تعالى المؤمنون بعضهم أول ببعض إذا كان وليا عليه وجب عليه حفظ ماله
قلت لا نسلم أنه أراد باحترام ماله مثل ذلك وإنما أراد **لا يخذل** **عبد** وأما
وتبيل ليس لثأب قولان وإنما هو حالان فالموضع الذي نستحب أخذها إرادا إذا
في بلد أو محلة قد علم أمانه أهلها فتركها أخذها ليس تعمرها بها لأن غيره يقوم
مقامه في حفظها فكان ذلك فرض كفايه والموضع الذي قال يجب أخذها
إذا وجدها بقريه أو محلة قد علم أن أهلها ليسوا بثقات أو وجدها بموضع يتك
الخطأ الناس فيه فإنه يجب عليه التقاطها لأنه مظنة ذهابها وقاب **د ك س** نسلم
ذلك بل **يكز** التقاطها **لقوله** **الضالة** **حرق النار** قال ابن عمر إن
لغظه عن الجارود بن العلاء أن النبي قال ضالة المسلم حرق النار أخرجه
الترمذي **حرق** النار بفتح الحاء والراء المهملةين كهيأ **قال** بن الأعرابي
ضالة المؤمن حرق النار بالتحريك لهما يعني أن ضالة المؤمن إذا أخذها
الإنسان ليمتلكها أدته إلى النار **الضالة لا يوبها الاضال** قال ابن عمر إن
لغظه في حديث أخرجه أبو داود عن جرير سمعت رسول الله يقول لا يوبى الضالة
الا الضال انتهى عن يزيد بن خالد عن أبي الضالة فهو ضال ما لم يعرفها **أخرجه**
مسلم قال ابن الأثير لا يوبى الضالة الاضال كل هذا من أوى يوبى ويقال أوبى
إلى المنزل وأوبى غيري وأوبىته وانكر بعضهم المقصور والمتعدي وقال الأزهري
في لغة صحجة فذل على تحريك اللفظ والنهي عنه والوعيد على فعله ونأهيك
تخصر فاعله في الضلال **قلت** لا نسلم أن ذلك ممنوع مطلقا بل **حيث** **أخذها**
لا يرد **ها** فاما إذا أخذها ليرد ها فلا بأس بذلك كأوديعه وبقوله حرمة مال
المؤمن كحرمة دمه في الأخذ على هذا الوجه جمع بين البيليين والجمع أولى ما أمكن
قلت **ولا ضمان** أن ترك **التنقا** لأن حفظ مال الغير لا يجب وإنما غاية
النسب للتعاون على الخير **مسألة** **فإن** كانت القطعة مما يتباح
بمثله وهو الذي لا يبطله صاحبه لو ضاع كقتره أو زبيب وغيرهما
من المحقرات التي يقل النظر إليها وإلى حفظها محقق بالمباح لخبر جابر رخص
لنا رسول الله في العصا والسوط والجمل والخبر ونحوه قال ابن عمر

عن جابر

عن جابر رخص رسول الله في العصا والسوط والجمل وأشابهه يلتقطه الرجل
ينفق به **و** في رواية عن جابر ولم يذكر النبي أخرجه أبو داود وتقدم
في الزكاة قوله في التمره التي وجدها لولا أنه إختفى أن تكون من الصدقة
لاكلتها أو كما قال حكى في الشفا عن عمر رجلا يعرف زبيبه فقال أن من
الورع ما يمت الله عليه **و** أخرجه الطفاري حديث أنس المتقدم في الزكاة
هذا عن محمد بن أحمد البخاري ومسلم بهذا اللفظ قال وأخرج أبو داود
والموصل عن سعد بن أبي وقاص خرجنا مع رسول الله فوجد ثنتين فآخذ
تمسقا وعطاي في الأخرى قبل على حل ذلك وأما **مسألة** **فصل**
ممن **ذو** **أمانته** **و** **ولا** **يه** **وكسب** **أن** **يلتقط** فلا بد من هذه الثلاثة
الشروط **لا** **غير** فلا شرط سواها وأما **هي** فلا بد منها **أد** هو أي الالتقاط
أثبت **يد** على مال للغير **يجب** رده كما لو دعيه أن جاء مالكها وعمل **ويص**
في نفسه في حال حيث أيسر من معرفه مالكها فاعتبر كونه محلا **لذلك** **مسألة**
قال في جرح عليم **ولا يصح** الالتقاط من جرحي في دمه **لأن** **الفقد** **الولاية** **والأمانة**
وهما شرطان في ذلك **وق** جواز التقاط الذي **وجها** أحدهما **قال** وهو
أصحها ليس له الالتقاط ولا يصح منه ولا يثبت له حكمه **كأن** **الجزري**
أذها مفقودان فيه **وكا** **أحيا** فإنه لا يملك به في دار السلام ولا يملك بالالتقاط
فيه **وقيل** يصح التقاط الذي **كاستيادته** فإنه لا مانع من إيداع الذي
فكذلك لا مانع من التقاطه لأن الالتقاط في حكم الوديعه ولأن له دمه
صحيحه وملك بالقرص فصح التقاطه هذا ثانيا في الوجهين اللذين ذكرهما الإمام
ي وهما أصحاب الشافعي **قلت** وهذا الوجه الأخير هو **ألا** **قرب** **للذهب** **أد**
تغير **الولاية** **بديل** **تصحيح** **التقاط** **العبد** **ولا** **لا** **يه** **له** بطاهر قوله
من التقط للقطعة وأشهد ذاعل أو ذوي عدى ولا يكتسبها ولا يبيعها ولم يفرق
بين حروجه وسياتيه **ولا** **يعتبر** **العبد** **كالتقاط** **الفاسق** فإنه
يصح فكذلك التقاط الذي يصح كما صح في الفاسق بجامع عده واعتبار العبد له في
الأهليه **قال** **وإذا** **قلت** **بالعجه** **لا** **لتقاط** **الذي** **قبل** **تقري** **يد** **ويصح**
عربيته **بغضه** أو ينزعهما الحاكم منه فيه وجهان أحدهما ما عناه عليم
بقوله **انترعت** **من** **يد** **أد** **الأمانة** وثانيهما بقري يد وعرف بها كالفاسق
من أصحاب الشافعي من روى هذين القولين له ومنهم من قال بقري يد وينزعه
بالتعريف قوله وأدب لانه وإن كان كافرا فهو مقر على دينه كما يصح
نكاحه وفي صحة التقاط **الفاسق** **وجها** **أد** **ها** **قال** في جرح عليم
وهو **أصحها** **يكسب** **التقاطه** لأنه لا يربن عليها أخذها والكتان لا من ها
ويصح **التقاطه** **أد** **هو** **من** **ذوي** **الكسب** فصح كالا صطياد ولا يفر في يد
بل ينزعهما الحاكم ويسلمها إلى أمين أو يجعل عليها ناظرا يؤمن من استهلاكها

مسألة في جرح عليم ولا يصح الالتقاط من جرحي في دمه لأن الفقد الولاية والأمانة وهما شرطان في ذلك وق جواز التقاط الذي وجها أحدهما قال وهو أصحها ليس له الالتقاط ولا يصح منه ولا يثبت له حكمه كأن الجزري أذها مفقودان فيه وكا أحيا فإنه لا يملك به في دار السلام ولا يملك بالالتقاط فيه وقيل يصح التقاط الذي كاستيادته فإنه لا مانع من إيداع الذي فكذلك لا مانع من التقاطه لأن الالتقاط في حكم الوديعه ولأن له دمه صحيحه وملك بالقرص فصح التقاطه هذا ثانيا في الوجهين اللذين ذكرهما الإمام ي وهما أصحاب الشافعي قلت وهذا الوجه الأخير هو ألا قرب للذهب أد تغير الولاية بديل تصحيح التقاط العبد ولا لا يه له بطاهر قوله من التقط للقطعة وأشهد ذاعل أو ذوي عدى ولا يكتسبها ولا يبيعها ولم يفرق بين حروجه وسياتيه ولا يعتبر العبد كالتقاط الفاسق فإنه يصح فكذلك التقاط الذي يصح كما صح في الفاسق بجامع عده واعتبار العبد له في الأهليه قال وإذا قلت بالعجه لا لتقاط الذي قبل تقري يد ويصح عربيته بغضه أو ينزعهما الحاكم منه فيه وجهان أحدهما ما عناه عليم بقوله انترعت من يد أد الأمانة وثانيهما بقري يد وعرف بها كالفاسق من أصحاب الشافعي من روى هذين القولين له ومنهم من قال بقري يد وينزعه بالتعريف قوله وأدب لانه وإن كان كافرا فهو مقر على دينه كما يصح نكاحه وفي صحة التقاط الفاسق وجها أد ها قال في جرح عليم وهو أصحها يكسب التقاطه لأنه لا يربن عليها أخذها والكتان لا من ها ويصح التقاطه أد هو من ذوي الكسب فصح كالا صطياد ولا يفر في يد بل ينزعهما الحاكم ويسلمها إلى أمين أو يجعل عليها ناظرا يؤمن من استهلاكها

وكتابتها وقيل لا يصح التقاطه وهو في الوجهين اذا التقاط امانه والفتاوى
من ذوي النجوم **اما له** **فوق** **قال** **في** **فان** **التقط** **صبي غير ميمر او مجنون**
ضمير **اذ لا يعتد منها الزد** **واما الميمر** فيصح التقاطه **كالعاقلة** **مسألة**
قال **فان** **تدري** **ليس** **ويصح** **التقاط** **من** **العبد** **لا** **ما** **لنته** **كاحطابه** **ونحوه**
الا حشاش نوح مع كون كل منها اكتسابا وفيه احتراز من الميراث واذا ثبت
صحة التقاطه فان لم يعلم السيد بالتقاطه فهو امانه في يد العبد فان تلفت في
يد العبد بغير تعريض منه لم يضمنها لان امانه لا تضمن بغير تعريض فان تلفها
العبد او تلفت في يد غيره في وقتها كوا تلفت ما لا غيره فان عرف بها حولا كاملا
لم يملكها العبد قولا واحدا **مسألة** **قال** **يملك** **المال** **على** **قول** **الشافي** **المجرب** **ويملك** **المال**
على **قول** **الفتاوى** **اذ** **ملك** **السيد** **ولم** **يملك** **هنا** **واما** **اذا** **علم** **بها** **السيد** **فان** **تقوا**
في **يد** **ها** **فهي** **امانه** **وان** **لم** **فرقه** **ما** **لم** **يتررها** **السيد** **فله** **ان** **تراها** **اذ** **هو** **كسب**
للعبد **وكسب** **العبد** **له** **اي** **للسيد** **قال** **في** **الرافي** **لا** **نسلم** **ذلك** **اذ** **ليس** **بذي** **ولا** **يه**
ولا **يملك** **لما** **اخذ** **ه** **العبد** **للا** **لتقاط** **فهو** **اجنبي** **من** **السيد** **لا** **مسائله** **به** **والتقاط**
المدير **ونحوه** **ام** **الولد** **كذلك** **ان** **لم** **يعلم** **السيد** **انها** **في** **يد** **ها** **فامانه** **فان** **تلفت** **من** **غير**
جناية **فلا** **ضمان** **وان** **تلفت** **بجناية** **فلا** **ضمان** **في** **رقيتها** **كالمقن** **فظاهر** **ان** **ام**
الولد **والمدير** **على** **سواء** **ليس** **كذلك** **فان** **ضمان** **ام** **الولد** **لا** **يتعلق** **برقيتها** **كافي** **العتن**
والمدير **لان** **كل** **واحد** **منها** **يصح** **بيعه** **بخلاف** **ام** **الولد** **فقد** **منع** **من** **بيعها** **جلها**
فلا **سبيل** **اليه** **فاذا** **كان** **كذلك** **فهل** **ضمان** **جنايتها** **متعلق** **بذمة** **السيد** **ام**
بذمتها **فيه** **احتال** **ن** **ذكرها** **الامام** **في** **في** **الاه** **نتصار** **وما** **في** **الكتاب** **من** **الاطلاق**
والتسوية **بينهما** **هو** **نص** **الشافي** **قال** **العمراني** **قال** **الشافي** **الا** **انها** **اذا** **تلفت**
اللقطة **في** **يد** **ها** **فان** **علم** **السيد** **كان** **الضمان** **في** **ذمته** **وان** **لم** **يعلم** **كان** **الضمان**
في **ذمتها** **قال** **الربيع** **وفيه** **قول** **اخر** **ان** **ضمانها** **في** **ذمته** **وقوله** **في** **ذمتها** **غلط** **واختلف**
اصحاب **في** **قول** **الشافي** **في** **ذمتها** **فقال** **اكثرهم** **هو** **غلط** **كما** **قال** **الربيع** **لان** **هذا**
فرعه **الشافي** **على** **قول** **جده** **صحة** **التقاط** **العبد** **وكان** **يجب** **ان** **يكون** **ضمانها** **في** **رقيتها**
الا **ان** **السيد** **قد** **منع** **من** **بيعها** **ما** **لا** **حال** **ولم** **يصلح** **بها** **حاله** **متعلق** **الحق** **بذمتها** **اذ** **لم**
يعتقها **فوجب** **ان** **يكون** **جنايتها** **في** **ذمته** **وقوله** **في** **ذمتها** **غلط** **من** **الكاتب** **قال** **ابو** **اسحق**
يملك **تاديله** **بان** **يكون** **فرعا** **على** **قول** **بصحة** **التقاط** **العبد** **فاذا** **التقط** **ام** **الولد**
لقطة **كانت** **في** **يد** **ها** **امانه** **وتجب** **عليها** **ان** **يعلم** **السيد** **ليأخذ** **ها** **منها** **فاذا** **لم** **يفعل**
تلفت **ضمتها** **بتفريطها** **لان** **صاحبها** **كانه** **قد** **رضي** **بكونها** **في** **يد** **ها** **فصار** **بمنزلة** **من** **يدفع**
ودعيه **الى** **ام** **الولد** **لم** **دفعها** **الى** **السيد** **فلم** **يدفعها** **اليه** **حتى** **تلفت** **في** **يد** **ها** **وان** **ضمانها**
يكون **في** **ذمتها** **قال** **الشيخ** **ابو** **حامد** **هذا** **وان** **كان** **صحيحا** **في** **الفقه** **فلا** **يحصله**
كلام **الشافي** **لانه** **بناء** **على** **قول** **جده** **جوان** **التقاط** **العبد** **انتهى** **في** **في** **ويصح** **التقاط**
من **الصبي** **والجور** **قلت** **اعلم** **بمعني** **الميمر** **فاما** **من** **لا** **يملك** **له** **فقد** **نزل** **فقد**
صحة **ذلك** **منه** **قال** **اذ** **ها** **من** **هل** **الكسب** **فصح** **ذلك** **منها** **كالاحتياط** **والاحتشاش**

قال العمري في هذا نقل البغداديين وقال المسعودي في التقاط الصبي قوله ان احدها ان كالعبد
وهذا ليس بشيء اذ ثبت ذلك فاذا تلفت اللقطة في يد احدهم بغير تعريض مثل ان
يعلم بها الولي لم يجب ضمانها لانهم قبضوا ما لم قبضه **ويقتربها الولي** **من** **ايديهم**
اذ **لا** **امانه** **والاصغر** **لتفريطه** **لان** **الولي** **يلزمه** **حفظ** **مال** **الصبي** **ونحوه** **وما** **تعلق**
وهذا قد تعلق به حقه فاذا تركها في يد غيره فبعضها فله من ضمانها **ويضمنان**
ونحوها **ان** **قربا** **او** **جنبا** **قبل** **علمه** **علم** **الولي** **كالواثاق** **غيره**
وانما **يلتقط** **ما** **خشى** **قوته** **من** **موضع** **ذهاب** **جملة** **المالك** **لان** **لم** **يكن** **موضع**
ذهاب **ولا** **جملة** **المالك** **بل** **علمه** **فان** **ذلك** **لا** **يجوز** **لتقوله** **في** **كذلك** **او** **لا** **يملك** **قوله**
للذئب **فيه** **على** **ان** **ترك** **المقاطعة** **معرض** **لها** **لا** **اخذ** **واقتراض** **لها** **فانه** **ذا**
كان **كذلك** **لرب** **له** **التقاطها** **في** **حجر** **المقاطعة** **ان** **لم** **يخش** **عليها** **لتقوله**
مالك **ولها** **الخبر** **ونحوه** **فانه** **فان** **معها** **حذاها** **وسقاها** **ترد** **المال** **وتاكل**
الشجر **حتى** **يجد** **ها** **سرها** **وقد** **تقدر** **من** **نحوه** **وليس** **الكلام** **عليه** **من** **نحو** **له**
النضال **بحرق** **لنار** **الضالة** **لا** **يؤيها** **الا** **ضال** **فحلت** **هذه** **الاخبار** **على** **تركها** **عند**
عدم **الحشية** **عليها** **وما** **ورد** **من** **الحث** **على** **التقاط** **من** **الظواهر** **الدالة** **على** **الامس**
بالمعروف **والنهي** **عن** **المنكر** **وتعاون** **على** **البر** **والنهي** **عن** **الفسق** **وحرمه** **مال** **المسلم**
كحرمه **ومنه** **على** **استحباب** **ذلك** **عند** **الحشية** **عليها** **وفيه** **جمع** **بين** **الدينين** **والجمع**
اولي **ما** **امكن** **وقد** **قيل** **ان** **مثل** **هذه** **الظواهر** **لا** **تعارض** **النهي** **من** **ذلك** **لان** **الامر**
بالمعروف **والنهي** **عن** **المنكر** **لا** **ينقض** **لان** **الامر** **والنهي** **غير** **الفعل** **والترك** **فما** **كل**
معروف **بواجب** **فعله** **كما** **ان** **تركه** **ليس** **بخطيئة** **والاحتجاج** **بحديث** **جرمه** **مال** **المسلم**
كحرمه **ومنه** **العبد** **اذا** **المراد** **تجريم** **تناوله** **مسألة** **قال** **في** **اللقطة** **من**
دار **الحرب** **غنيمة** **يؤخذ** **منها** **الخمس** **لا** **صله** **واربعة** **اخر** **من** **الذي** **وجدها** **ان** **لم**
يكن **الذي** **ادخلها** **مستامنا** **لانه** **ان** **دخلها** **من** **غير** **امان** **فان** **الامر** **لها** **مباح** **لما** **اخذها**
وان **دخل** **بامان** **فلا** **يجز** **الامان** **فتمس** **لان** **من** **لا** **زهر** **الغنيمة** **اخذ** **الخمس** **قلت**
ذلك **مسلم** **واما** **الخمس** **ففيه** **نظر** **لان** **ذا** **ك** **انما** **اخذها** **بالباح** **فلا** **يشي** **فيه** **لان**
الخمس **انما** **ورد** **في** **الغنائم** **اي** **اوجبت** **عليها** **بالقتال** **والخيل** **والركاب** **مسألة**
قال **في** **نحو** **ضبط** **العبد** **الا** **يقبضه** **للتعاون**
على **البر** **والنهي** **عن** **الفسق** **فحفظ** **مال** **المسلم** **فحفظ** **وينبغي** **عليه** **من** **كسبه** **ان** **كان** **له** **كسب**
والا **يكن** **له** **كسب** **فك** **للقطة** **وسياق** **يحكمها** **مسألة** **ومن** **التقط** **خرا**
وجب **عليه** **اراقها** **الا** **ان** **يلتقطها** **الذي** **فلا** **يجب** **اذ** **لم** **تلكها** **ولا** **منع** **لهم**
عنها **لما** **كسبه** **على** **دينهم** **وضرب** **الجزية** **عليهم** **فان** **صار** **خلا** **فهل** **يجب** **التعريف** **بها**
ام **لا** **فيه** **وجهان** **احدهما** **قال** **في** **وهو** **احدهما** **يجب** **التعريف** **اذ** **قد** **المانع**
من **تلكها** **وقد** **عادت** **الى** **الملك** **فيجب** **التعريف** **بها** **وقيل** **لا** **نسلم** **ذلك** **اذ** **اسقط** **حقه**
منها **وجوب** **الاراقه** **فلا** **يجب** **للتعريف** **بها** **فصل** **ونزب**

Copy University

للإمام اتخاذ مريد للضوء الكفعل على

علم وفعل **مسألة** والمريد يكون فيه طاقات تخرج منه روضها فخرج
 روى أن عليا عليه السلام اتخذ مريدا للضوء المسلمين وروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 ما كان في الموطن من ابن شهاب كانت الجبل في زمان عمر بلا مؤيلة بفتايج لا يشهد
 أحد حتى إذا كان زمان عثمان أمر بتعريفها ثم تباع فإذا جاء صاحبها أعطى
 منها **و ندر** دفعها إلى الإمام أو الحاكم وعلمها من بيت المال لا منها
 مرصداً لمصالح المسلمين ولها ولاية على المرشد والوفى بالمؤمنين وإذا سئلها
 إلى الإمام أو الحاكم فهل يرزله عنه الضمان وفيه وجهان أحدهما لا يرزله لأن
 الإمام والحاكم لا ولاية لهما على رشيد ويجوز أن يكون مالكهما رشيداً والثاني يوزل
 عنه الضمان وهو الصحيح لأن الإمام والحاكم إذا أخذها أجدها لحفظها لصاحبها
 جائز فإذا قبضها لذلك جاز ولا ولاية على مال الغائب وقضايته وحفظ ماله
 فكذلك هذا **مسألة** ومن أخذ بنية الرد لها إلى صاحبها لم يضمن ما تلف
 قبل الرد فإن ردّها إلى حيث كانت ضمن للتقريب فيها بعد التقاطها
 وحفظها وقال لا نسلم ذلك فلا يجب عليه حفظها بعد التقاطها كقبلة قلنا
 من لا يملكها لا يضمنها أصلاً فلو كان معه فإذا أخرجها إلى موضع الالتقاط فقد فرط
 بعد مصيرها أمانه وكل جاز أو مفرط في أي أمانه ضامن وإن أخذها
 ليتملكها لا يردّها إلى مالكها فعاصب يضمنها من أخذها إلى تلفها فإن فوّى تملكها
 بعد بنية الرد لها إلى مالكها وأما عرض له بنية عدم الرد بعد مدين للهادي
 عليه السلام ضمن إذا صار ممسكاً لها لنفسه بمجرد اليه قال في علم لا نسلم ذلك بل لا
 يصير ممسكاً لها حتى يتلفها إذ بمجرد اليه لا يوجب ضماناً ولا يحدث فيها أثر
 فلا تأثير للفعل فلو عمر بعد ذلك على الرد فعرف بها سنة فلم يعرف صاحبها
 كان له تملكها من بعد بخلاف الغائب فليس له ذلك لأن يد يد عدوان فلا
 يعود يد ملك واستيلا **مسألة** فإن لم يبق الملتقط تملكها بعد
 أن عرف لها السنة في وجوب التعريف وجهان قال في أحد هما وهو
 أصحهما يجب لقوله ثم عرفها سنة فامر والأمر ظاهر في الوجوب ثم إنه
 لا طريق للمالك إلى معرفتها إلا بالتعريف فوجب ليصل إلى حقه وقيل لا يجب التعريف
 إذا التعريف إنما يجب للملك بعد فاما إذا لم يبق الملتقط فملكها من بعد السنة
 فلا يجب التعريف لا ارتفاع موجه **مسألة** وإذا أرها اثنتان في يدي
 أحدهما إذا شتق بالأخذ لها والمباشرة لا لقاطها دون الروية فلا أثر
 لها في ذلك فإن قال لا أخيراً وليسها فأخذها الذي أمر بالمناولة لنفسه فهي له
 لا للامر لأن موجب استحقاقها الأخذ والمباشرة وإن أخذها المأمور للأمر

فكأنها لتوكيد بالمباح أن قلنا بصحة في الأصطلياد والأمر جشاش في الامور وأن
 منعنا في المأمور كما سبق في الأحياء فإن أخذها معها تملكها بعد مضي مدة
 التعريف كلوا بما صيدوا وقبلاه جميعاً واستوليا عليه فإنه يكون بينهما فكذلك
 هذا **مسألة** فإن ضلت بعد التقاطها فالتقطت وأخذها
 شخص غير الأول انقطع حق الأول منها قال في علم لا نسلم ذلك لأنه قد ثبت للأول
 حق الالتقاط فوجب ردّها عليه كما لم يبق لو جرح مواتاً جازاً الآخر ليحييه
 بعد تجرح فإنه يكون للأول فكذلك هذا **مسألة** قال في علم لا نسلم ذلك
 فسق قهره والأمر شهادة من الملتقط على عفاصها ووكاها وعددها
 وونها وجلبتها ويكتب جميع ذلك وبالجملة لا بد من تعيينها من ماله واستقلالها
 بأجل صفاتها وذلك كله ندر لا وجوب قال في علم لا نسلم ذلك بل يجب الشهاد
 على ذلك وتعيينها لكل تعيين لقوله ثم من وجب ضمانه أو لفظة فليشهد
 عليها الخبر قال ابن تهران لفظه عن عاصم بن حماد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وجب
 لفظه فليشهد عليها إذا عدل أو ذوي عدل ولا يكتفى ولا يعب فإن وجد صاحبها
 فليردّها عليه والأمر في مال الله يوثقه من يشاء أخرجه أبو داود وأخرج الطفاري
 حديث عياض بهذا اللفظ عن تخرج أبي داود والنسائي والترمذي والقرطبي
 وأحمد ثم قال وفي لفظ لأحمد والترمذي فليشهد ذوي عدل ويحفظ عفاصها ووكاها
 فإن جاء صاحبها فلا يكتفى وهو الحق كما قال في علم لا نسلم ذلك بل يجب الشهاد
 من يشاء فدل على وجوب الالتقاط لأن الأمر ظاهر في الوجوب ولا صارف له يظهر عنه
 قلنا لا نسلم ذلك لأن الصيغة تصلح لذلك وغيره فلم يردّها في وجوب وأما
 إراد النذر ليكمل بذلك الحفظ فهو كقول له تعال واشهد وإذا ثبتا بقتلهم
 فإن الأمر شهادة هناك ليس للوجوب فكذلك هنا وفيه أنه ليس من الأمر صرفه عن الوجوب
 هناك صرفه هنا قلنا قال في خبر الحنفية عرف عفاصها ووكاها ولم يأمروا
 بالشهادة فلو كان واجبا ما أهله وفيه أن ذلك مطلق وذو مقيد والمطلق يحمل
 على المقيد كما يحمل العام على الخاص فجمع بينهما فيؤخذ بالخاص فيما تناوله وبالعامة فيما
 عداه فكذلك هنا إذا أخذنا بالمقيد فعبأ حزنا بالمطلق وإن أخذنا بالمطلق أهله المقيد
 وأما دليل لا يجوز قال في علم لا نسلم ذلك بل يجب الشهاد **مسألة** فإن لم يثبتها على اللقطه على
 والشهادة أو في طلبه **مسألة** قالت في علم لا نسلم ذلك بل يجب الشهاد
 عفاصها ووكاها وما سمع تعيينها من ماله فتلفت بلا تعريض لم يضمن
 إذا لا تأثير للشهادة في ثبوت الضمان ولا نفيه قال في علم لا نسلم ذلك بل يجب الشهاد
 اللقطه أن لم يثبت إذا كككتها قلنا لا نسلم ذلك لأن اللقطه
 كالوديعه لا يضمنها إن تلفت بلا جناية ولا تعريض فكذلك اللقطه أذهي في
 الحقيقة وديعه حتى يبين صاحبها **مسألة** قال في علم لا نسلم ذلك بل يجب الشهاد
 والوكا والوكا ما جمع فيه طعام أو شراب والمراد هنا كبتها الذي جمع

وكانها وعناصرها الركن الحظ الذي تشبه الصفة والكنس غيرها لتبين
 اللقطة لا للشهاد **مسألة** ومن اللقطة شيئا من ضرب الجاهلية
 في طريق منسوك أو قريه عامر فلقطة بل من منها أحكامها في وجوب الحفظ
 والتعريف **والا** لكن في طريق منسوك وأرض عامر بل في طريق غير منسوك وقريه غير
 عامر فلقطه يثبت لها حكم الغنيمة من أخرج الخسر بمكاد بعدة الخاس **لقوله**
وما كان منها في خراب فيقربا وفي الركن الحظ الركن عند أهل الجاهلية
 كنون الجاهلية المدفونة في الأرض وعند أهل العراق المعادن والقولان تحتها
 اللغز لان كل منهما مكنون في الأرض أي ثابت يقال ركن يركن مركزا إذا جفته
 وركن الرجل إذا وجد الركن وإنما كان فيه الخسر لكثرة نفعه وشهرته أخذ
 وقد جاء في مسند أحمد بن حنبل وفي الركن الحظ كأنها جمع ركنين أو ركنه
 والركن كبره والركن القطعة من جواهر الأرض المكنون فيها وجمع الركن ركنان كذا
 قال ابن الأثير في النهاية **مسألة** ولا يضمن الملتقط اللقطة **اجامعا**
 بين الأمانة وعلا الأمه **الا** لتقريب أو جناية إذا هو أمين حيث لو أخذها
 لعرض نفسه وإنما أخذها لنفع غيره فهي كالوديعه **فان جنا أو فرب** فهل يضمن
 أم لا **واب** كثر من العلماء يضمن مع الجناية والتقريب ههنا كما يضمن في الوديعه **فان**
والكرابشي من صير نسلم ذلك **لقوله** **فان جاء صاحبها الخبز** ثمانية
 ولا فشاك لها تقديع **فان جاء صاحبها** فادها إليه وان لم يجي فشاك لها
ولم يذكر وجوب البذل مع حفظ ولا تقريظ فلا يلزم ضمانها مع التقريظ
قلنا لا نسلم ذلك لأنه **امر عليا عليه السلام** **بغرامه البنيان في الخبر المشهور**
 قال ابن جردان عن أبي سعيد أن علي بن أبي طالب وجد ديناراً فاق به فاطمة
 فقال عنه رسول الله **فقال** رسول الله **هو من رزق الله** فأكل منه رسول الله **ف**
واكل علي وفاطمة فلما كان بعد ذلك أتت امرأة تشتد البنيان فقال رسول
 الله **فيا علي** البنيان أخرجه أبو داود وأخرج أيضاً من رواه سهل بن سعد بنحوه
 استبط منه وذكر مكان المرأة غلاماً **فقال** الطعاري عن سهل بن سعد
 أن علي بن أبي طالب دخل على فاطمة وحسن وحسين يبكيان فقال ما يبكيكما
 قالت الجوع فخرج علي فوجد ديناراً في السوق فجاء إلى فاطمة فأخبرها فقالت أذهب
 إلى فلان اليهودي فخذ لنا ديناراً فأتى اليهودي فاشتري به ديناراً فقال له اليهودي
 أنت خائن هذا الذي يزعم أنه نبي قال نعم قال فخذ ديناراً وكذا لذيق فخرج حتى جاء به
 فاطمة فأخبرها فقالت أذهب إلى فلان الجزار فخذ لنا منه بدرهم لها فذهب فرب
 الدينار بدرهم ثم جاء به فبغت وخبرت فاشتت إلى أبيها فقالت يا رسول الله أذكره
 لك فأن كان حلالاً أكلناه وأكلت معنا من شأنه فعالم كلوا بسم الله فأكلا
 منه فبينما هم كذلك إذ غلام يشتد الله والاسلام الدينار فامر به **فدعي** قتاله
 فقال سقط ميني في السوق فقال النبي **فيا علي** أذهب إلى الجزار فقل له ان رسول الله **ف**

يقول لك أرسلني بالدينار ودرهمك علي فأرسل به فبدعه إليه **وعن** عطاء علي
 عليه وسلم وجد ديناراً فأمر النبي **فان** يعرف فلم يعرف فأمر أن يأكله فجاء صاحب
 فأمره أن يخرجه رواه الشافعي فلو لم يكن اللقطة مضمونه مع التقريظ لما أمر بخبرتها
 بعد ذهابها على الرواية الأخرى وأما على الأولى فهي باقية بعينها وتسليمها مع بقا عينها
 كما مر بالأجاء **وخبركم محمد بن علي بن أبي من يعرف صاحبها** على أن الجمهور
 قالوا كحب التعريف بها فإذا انقضت مدة التعريف أكلها إن شاء الله وغيره لصاحبها
فان **وخبر علي عليه السلام** يقضي جواز الرد إلى الواصف **ان** **ظن صدقه** فأن النبي
 لما سأل فقال استقطب في السوق امرأاً رجلاً عليم ما ذاك الا نصديق **و** **ذل**
 علي جواز استهلاك اللقطة **فان** **التعريف** بها فأنه لما سأل عن حل الأكل واخبره
 بأن ذاك سرى لقطه عقيب القاطن لها من غير تعريف بحالها فلو لم يكن ذلك جازياً
 ما أجل لهم النصرف فيها **لكن** **حل** **على** **الله** **الدينار** **جذب** **محض** وهو محل تعبد لا دليل
 عليه وإن سلمنا ذلك تصرف في ماله قيمه وبه انتفاع تام فتجوز التصرف فيه والأذن
 بتناول ما سرى به كالأذن بتناول ما هو أعظم منه **و** **ذل** **على** **جواز** **الدخول** **تحت**
منه **اليهود** **و** **على** **غير** **ذلك** **من** **جوان** **مساعد** **المراة** **واستحباب** **ذلك** **ما** **ترب** **به** **الخطر**
 ونظير به النفوس فأنما قالت له عليها السلام آيت الدقاق وآيت الخبار فاستتر
 بالدينار دقيقتاً ويرخذ منه استحباب السؤال عند عرض الشك فيما يراى تناوله
 ويرخذ منه جوان قبول العطيبة لأجل اختصاص الشخص للفصل وعلا لمرتبته وأمر تقاع
 المنزل له لان أمير المؤمنين قبل عطية اليهودي حين قال له أنت خائن هذا الذي
 يزعم أنه نبي والخائن ذوج الأبناء **مسألة** **وترب** **اللقطة** **للمن** **بين** **أهلها**
ملكه **اجامعا** فلا يباين يعلم منع الرد بعد البينة قالت **نه** **فان** **وصفها**
 بما يختص بها وعينها عن غيرها **فقط** **لم** **يجز** **رد** **ها** **للمن** **وصفها** **وان** **ظن**
صدقه **اذ** **هو** **مبيع** لعين في يد غيره فلا يقبل قوله كما لا يقبل من ادعى على شخص
 شيئا من ماله **وان** **ظن** **صدقه** **فان** **قرئ** **بعص** **ابو بكر** **الرازي** **الجني** **لا** **نسلم** **ذلك**
بل **يجوز** **العمل** **بالظن** **بصدقه** **مع** **وصفه** **لها** **وتعيين** **اكمل** **تعيين** **لا** **وصافها**
لا **اعتماد** **ه** **اي** **الظن** **في** **اكثر** **الشريعة** **ومواد** **ه** **الطريقه** **كالعمل** **بالخبر**
الأحادي **والتياس** **الظني** **والاجماع** **السكوتي** **واذا** **لا** **نقد** **البينة** **الا** **الظن**
 فإذا اتى الظن من غير طريقها كان كافي من طريقها إذا المسبب واحد وإن اختلفت
 الأسباب **قلنا** لا نسلم ذلك لان تسليمها بالوصف اسقاط لغير حق المبدعي **والوصف**
لا **يوجب** **اسقاط** **حق** **غيره** وفيه ان تسليم ذلك ممنوع فانه محل النزاع ولم يتخذ
 عن دابة الدعوى لان الوصف ليس المستقط بذاته وإنما المستقط لحق الملتقط **الظن**
 القاطن بتبوت ملك مبيعها **مسألة** **قالت** **ه** **من** **ولا** **يجز** **رد** **ها** **للمن** **وصفها**
 لها بما وصفها الميزة لها عن غيرها **اذ** **الوصف** **ليس** **بطريق** **شعري** **واذا** **لم** **يكن** **طريقاً**
 شرعياً فهذا حكم ولا يثبت الحكم على شي الا بطريق شرعي **فان** **مد** **وبعض**

عمل به لان مال الامر بعد تمام العام اليه فان صرفها قبل الياس من معرفه
صاحبها ضمن وسلم قيمتها من ماله لتعديده وخروجه عما امر الشرع به قال **مسألة**
بعد اي بعد صرفها اذا كان لم يصدر من اهله ولا في محله لقيام المانع **مسألة**
واذا جاء مال كرها بعد صرفها اشترجها الملتقط ممن صرفت اليه
او عوضها اذ هي امانة فليس عليه الا طلب رجوعها ان كانت باقية او عوضها ان
كانت تالفة **مسألة** ولو صرف القيمة لم يرجعها الا بشرط في الاصل
قال **مسألة** وان كان في البلد وحفظ الثمن لان اذا كان غايه ما يمكن حفظ
مال الغير عند خشيته ذهابه قلت وعرف الملتقط لا جله كما يعرف باصله فان لم
يؤذن الحاكم فهل يصح بيعه ام لا وفيه وجهان احدهما قال **مسألة** ولو كان
لا يصح البيع اذ لا ولاية له وثانيهما يصح لان له ولاية على حفظها وبطالة القاضي
بقيتها وعينها ونحو ذلك مما سبق تقريره قال **مسألة** فان تعذر البيع فله اكلها بنية
الضمان حفظا لمال المسلم ولا يمكن الا بغير ذلك والواجب عليه بعد ذلك ان
يعزل قيمتها فتصير امانة بعد صرفها فلا يضمنها ان تلفت في يد غيره في مبد
التعريف بغير تعريف قلت فيه نظر فانه انما كان امانة في اصلها وعينها
واكلها وانلاها لمسته القيمة ولا يخلص عهدتها الا بتسليمها اليها لئلا يجر
عن لها لا يصيرها امانة بل هي باقية على ضمانه **مسألة** واذا التفت
مربطيا فصل الاول من بيعه وحفظ قيمته لما كره او تخفيفه وتبقيته
بعينه وحفظه للمالك وبيع الحاكم بعضه بوجه التخفيف اذ لا بد منها
ولا صلاح له الا بها وذاك جزء وفرد من افراد به قوامه وصلاحه بخلاف
الحيوان فان بيع بعضه في انفاقه يؤدي الى استغراقه للسكران
فان مؤنته ونفقته لازمة له مستتره في جميع الاوقات فيبيع جزءا في نفقه
ايام ثم جزءا اخرى في ايام ثم كذلك حتى لا يبقى منه شيء وذاك تفويت كمال
نفقة الحيوان على الملتقط وقد سبق الكلام فيها **مسألة** ٥٥
وعليه ولا يلتقط لنفسه ما ترد في اياحه كما يحرم السيل عافيه
ملك للغير ولو كان جنم له مع مباح فيتركه ترجيحاً لجانب الخطر
لان اخذ مال الغير مقصد واذ هو اجوب لما ورد من البعد عن الحرم ومظان
الاثام ولقولهم **مسألة** دع ما يريبك قد تكرر الخبر تمامه الى ما لا يريبك
هو بفتح اليا وضمها اي دع ما تشك فيه الى ما لا تشك فيه فان لم تعلم
ان ثمر ملكا جان التقاطه وكرهه لتجوز انه مملوك ما لم يظن كونه مباحا
مختصا فان الكراهة تنفي ويحل له ذلك ويطيب لما هناك **مسألة**
قال **مسألة** وسواها لثام التي تسقط عند حصدها او تناول شيء منها ان جرت
عادة اهله با باحتسابها والمساخطة فيها جاز اخذها اذ تعرفت في مثل

ذلك

ذلك لان اغضا وهدمها ونسأ محمها بها كما باحتسابها فان ظهر قربة تبدل على
نقي التماسح على بها ولم يحل تناولها فان ذلك تحتل با اختلاف البلدان والحيوان
والايمان **مسألة** واذا عرف بها حولا قبل يملكها بعد الحولام يصرفها
قلت نه حص ولا يملكها بعد التعريف بها والياس من معرفه مالها كما
لا يملك الربيعه بل يصرفها بعد الياس من معرفه مالها في فقير او مصلحه
اذ هي مال لا مال له وكل مال لا مال له فصرفها الفقرا او المصالح ولا اختصاص
لمن هو في يد تصرفه فيه قال **مسألة** ولا حظ للاغنيا فيها قلت اما اذا كان
في الغنى مصلحه من كونه حاكما ومدرسا او مفتيا او مجاهدا فله ان يفعل ما سبق به
الزكوة من انه مصرف لذلك لانه صرف الى المصالح لا اليه قال **مسألة** لانتم ذلك
بل تصرف في الفقير ولو كان الفقير نفس الملتقط لقوله **مسألة** هي كولا
صرف في مصلحه لقوله **مسألة** هي كولا او لا خيك او للذيق فقصرها على ذلك ولم
يرحل المصالح فيما هناك وفيه ان ليس المراد القصر وانما اراد انها ضعيفة
لعدم الاستقلال معرضه للملاك متردد بين ان تاخذها انت او اخرك والمراد
وما هو اعم من صاحبها او من ملتقط اخر وفيه حيث ملأخذها لانه اذا علم انه
ان لم يملأخذها كانت عرصه لا خذال ذيق فكان ادعى له الى اخذها وليست
اللامر للتبليك لان الذيق لا يملك قلنا لانتم ذلك لانه وان قال ذلك فانه قاله
وقال في حديث شريك لها ففوضه فيها فجعل النظر اليه في امرها فله صرفها
في اي مصرف شاء قال **مسألة** لانتم ذلك بل يملكها الملتقط بضحي الحول مع الضمان
لما كرها ان جاء ولو كان الملتقط غنيا فانه يملكها كذلك لقوله **مسألة** والافنيك
ونحوه قال ابن تيمية ان تقدم ما يتضمن ذلك هو ما رواه في التلخيص في حديث
زيد بن خالد الذي تقدم ولفظه جاء رجل الى النبي فسأله عن اللقطة فقال اعرف
عفاصها وكما شاعرها سنة فان جاء صاحبها والافشائك بها وعن معاوية
بن عبيد الله بن عبد الجاهل ان اياه اخبره انه نزل منزلا في طريق الشام فوجد
صرقة فيها ثمانون دينارا فذكرها لعمر الخطاب فقال عرفها على ابواب المساجد
واذكرها لمن تقدم من الشاه سنة فاذا مضت سنة فشاك بها اخرجها الموطا وفي
بعض الروايات خذها فانما هي لك وهو صريح في الامر بالاخذ ومصيرها ملكا له
بعد الياس من معرفه مالها قلنا لانتم ذلك لانتم ذلك مطلقا سوا كان
ملتقطها فقيرا ام غنيا بل **مسألة** مع الفقر مطابقة للقياس وهو ان كل مال
لا مال له فهو للفقراء فكذا هذا وفيه ان سلنا صحة هذا العموم فغايبته
انه كبحور الكتاب والسنة وخبر الا حاد تختصها اذا انفرد فكيف بعد حاد
فلا حاجة الى الجمع بتاويل متعسف قال **مسألة** ليس كذلك بل خير الملتقط بعد الياس
بين ملكها وصرفها لقوله **مسألة** والافشائك بها الخبر المتقدم فيها اخرجها البخاري
عن زيد بن خالد قال جاء رجل الى رسول الله فسأله عن اللقطة فقال اعرف عفاصها

دو كاهها شرعها سنة فان حاة صاحبها والافشائك بها فكل الامر اليه
فيها فان شاكلها وان شاكلها وسوا كان غنيا ام فقيرا **قلت** لا نسلم ذلك
وانما اراد بقوله فشاكها انها **وكل من عرف امرها اليه** وفيه ان اعراها بشانه
اعتم فيها من ان يكون تفويضا في صرفها او تملكها فانه متعلق لكل امر يمكن فيها قال
ك لا نسلم ذلك بل يملكها الغني بعبا القريب **لا الفقير لقوله** **ص لا يوقد**
اللقطة ما يه ويان عرفها الى قوله **والا فاستمتع بها** وهو ما اخذ به
البخاري عن ابن بكب قال اخذت صر فيها مائة دينار فالتب النبي فقال لها
حولا فعرقتها فلم اجد من يعرفها ثرا تبت فقال عرفها حولا فعرقتها فلم اجد ثرا تبت
ثالثا فقال اخذت وعماها وعبدها ووكاهها فان جاء صاحبها والا فاستمتع
بها فاستمتع بها فامر بالاستمتاع بها وهو غني ليضربها اذا اتي صاحبها **قلت**
لا نسلم ذلك **فليس لعنه الفنا** اذ لا دليل عليه ولا اماره ترشدا اليه سئلنا
ان ذلك اقرب الى الضمان اذا جاء صاحبها فقد قال صر شاكها بها ولم يعرف بين
غني ولا فقير قال **الظاهر** ليس كذلك بل يملكها **الملتقط بصي الحول**
وتصير من حمله املاكه وعده امواله **والضمان لقوله** **ص شاكها بها** ولم يقيده
بالضمان وقوله خذها فانما هي لك **عش** وهو ظاهر **اطلاق** **ك** عليه **يسكنها الملتقط**
ابدا وحمله الشاذه على انه انما قال بذلك ليعلم رجا وجود المالك اذا كان
هنا كقراين ترشد الى انه لم يمس من وجوده وانه مع الطلب يوجد **فزع**
فزع **واختلف صلبها يقع الملك** بعد تمام الحول والياس من معرفه
صاحبها فيقول بجزم معنى الحول وقيل بالنيه فقط فاذا نوى تملكها بعد ذلك صارت
ملكاه **وقيل باللقط بعد الحول** فقوله صرفها الى غني وتملكها **وقيل بها**
بالنيه واللقط **وقيل بها مع التصرف** فيها باكر اذ يبيع **مسئله** **واللام**
حيث انفق على اللقطه الرجوع على الغني بما انفق من بيت المال عليها **وله**
الترك اذ جرت المال للمصالح وذا منها ولا يرجع على الفقير بما انفق على لقطته
اذ له فيه حق فلا يطالب لانه حقه صار اليه وقال **ك** مر عليها السلام هذا
فيما يستحقه واما الرايد على ما يستحق فدين في ذمته **قلت** **لعن ذلك**
حيث المسلمون يحضرون ففقط ذلك بينهم واني قدر حصته ما بقص
عن نفقتها فاما مع عدم الحصر فيمن ان حصته اكثر من ذلك والاصل براه الذمه
فلا يفر من الزيادة لا تعلم **مسئله** **فان لم يقارن الاخذ**
والضمان ويرجع العبدان **فصل** **واللقط** **واللقط** وهو
الذكر من يه اذمر **واللقطه** وهي التي **فرض** كفايه اذا قام به البعض
سقط عن البعض الاخر فيجب اذا **انقاد نفس حرمة** **وقد قال تعالى ومن**
احياها فكانا احيا الناس جميعا يعني ان مبلغ احيا ثواب نفس مبلغ احيا ثواب النفوس

جميعا **وخوها** قوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اوليا بعض وما اعتق الولي
يخلف وليه وقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وافعلوا الخير وهذا من اعظم انواع
الخير **والا لتقاتل من اليه** ونبت في الغلاء **كاطعام المضطر الى الطعام** وانقاذ
الغريق فان ذاك فرض كفايه فكذا هذا **وقوله** **ص لا يوقد**
هو حر وولاه ك **وعينا نفقته** قال ابن هيران عن سيبويه جيله انه وجد
رجلا منبوتا في زمن عمر بن الخطاب قال فحيت به الى عمر فلما راى في قال عسى الغريب
ابوسا فقال ما حيك على اخذ هذه النشه قلت وجدتها ضايعه فاخذتها وكانه
اتهمني فقال عريفي انه رجل صالح قال عمر كذلك قال نعم قال عمر اذهب فخرج
وكلا ولاه **وعينا نفقته** اخبره الموطا قيل وليس فيه عسى الغريب ابوسا واخرجه
البخاري في ترجمه باب وذكره منين وقال ولاه للمسلمين برثوته ويعقلون عنه
واخرجه الطفاري عن تخريج الطبراني في معجمه الكبير بنحو هذا قال واخرجه
البخاري في ترجمه باب وفي روايه فقال عمر هو حر وولاه ك ونفقته علينا من بيت
رجاله رجال الصحيح دل على شرعية ذلك **واراد** **عس بقوله** **ولا ك** **ولا الميراث**
اذ هو حر والقضية مشهور وهي ما ذكرناه **واراد** **بقوله عسى الغريب**
ابوسا ان الرجل الذي وجد الملقط هو صاحبها قال له هذه الماله حتى اثنائه عليه
عريفه والعريف النقيب على القوم الذي يضافون اليه في الديوان وهذا
الكلام يضرب مثلا لكل شي يخاف منه ان ياتي بشره قال الحاصي والسبب
ان غارا كان فيه اناس فانهار عليهم الغار فماتوا وقيل اتاهم فيه عدو وقتلهم
ثم صغر الغار فقتل غريبه والابوسا جمع للباشه وقال الكلبي والحدوي
ان الغريب ماء لكب يقال له الغريب والمثل انما تكلت به الزبا وذكر في قضيتها
مع قصير وهي مشهور **قال** في نهاية المجهد وقد اختلف في اللقيط فقيل
انه عبد لمن التقطه وقيل حر وولاه لمن التقطه وقيل حر وولاه للمسلمين وهو
المذهب والذي سئل له الاصول الا ان ثبت في ذلك اثر يخص به الاصول مثل
قوله صر يرث المرأة ثلاثه لقيطها وعيقها وولدها الذي لا عنت عليه **قال ابن**
الاثير في النهاية في بحث للقطه وفيه المرأة تحون ثلاثه موارث عيقها ولقيطها
وولدها الذي لا عنت عليه **اللقيط** **الطفل** الذي يوجد ملقى على الطريق ولا يعرف
ابوه ولا امه **فيل** بمعنى مفعول وهو حر في قول عامه الفقهاء ولا ولا عليه لا خد
ولا يرثه ملتقط وذو صلب بعض اهل العلم الى العمل بهذا الحديث على ضعفه عند اهل
التقل **مسئله** **ولا يصح ان يلتقط عبد او مديرا او مولا**
لا شغلهم بالرق عن الحضانه فان علم السيد بالقاط احداهم فاقره جاز
وكان السيد هو الملتقط **ولا يصح** **القاط** **كافراد ولا ولاه له على مسلم** لقوله
تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا **ولا يلا يفتنه عن الدين ولا**
يقدر **اللقيط** في يد فاسق اذ ليس بمشرب ولا نه لا يدين عليه منه ان يشترقه

7

المعروف واقداره على الكفاية ومعنى نفاذ شأده انه مشاوب اهلية النظر لاشد ذكره لا يهايم
النظر لنفسه ولا يصح التقاط صبي لا يجوز ان من كان من الاقطار الولايه
على القبط ولا ولايه لها لا نه مولى عليها ولا ان المراد من الاقطار الحفظ ولا يخط
لها لعدم الادراك والتميز لنا مع وضار وفي صحة التقاط **المعسر وجهان**
احدهما قال في وهو **احدهما ينتزع منه لا اشتغاله بالكتب** وطلب المعاش
والا مباد له ولم تحت من الاولاد فلا يندفع لهضانه والا فتقاد لحال القبط
وقيل لا نسلم ذلك بل يصح التقاطه اذا القبط نفقته من بيت المال فليس
اعسار مانع من الاقطار ولا التقاط ولايه وهن اهلها وهذا ثاني الوجهين
قلت لا نسلم ذلك لان مجرد **النفقة لا تكفي** في ذلك ولا ترفع المانع عن صلاحية
لما هناك لا اشتغاله واحتياج القبط الى من يقوم به ويتفقد اجراله وتخدمه
قال في وينتزع القبط من **النسب المبدون** يذبا اذا يضع الاشياء في موضعها
فلا يؤمن ان يصيبه كما ضيع ماله **مسئله** قال **ي** واذا
التقط من مصر من المصار او مدينه من المدين كان يجزى بشارع او شكه
او سوق او بستان او غير ذلك من اماكن المدينه فاذا التقطه شخص من اهل
ذلك المصرفانه يقر به اذا اراد الاقامه في المصرفان اراد الخروج منها الى ابيه
لم ينقل نقل القبط عنه معه **اذ** في اي المصرفان جي ظهور **نسبه** من الموضع
الذي ينقل اليه ولان المصرفان رفيه وخيراته واسعه وعيشه اهلي وارفق
لجبه وامكن كواجب **تربيته** وان كان **الملتقط من اهل البادية** فالباديه
خفيه وغالب حالها ضعوه معاشها وتغير طباع اهلها جائ له نقله الى المص
لما من المرافق اليه استعمل عليها المصرفان **في** وفي اقاربه مع اهل الخيام
المسقلين في البراري **وجهان** احدهما وهو **اصحها لا يقر لما تحققت النسبه**
الشديده في الترحيل به ورعاية مصلحته مقصوده والتربية الحسنه مراده لان نسلم ذلك
بل يقر في يده **اذ هو الواحد له** وله الولايه عليه **فان وجد في قريه**
من القرى فان كان الذي وجد من سكان المصار والمدين واراد حمله الى مصره
وهو مثل المص الذي وجد فيه اولى قريه في مثل القريه اليه وجد فيها قبل له ذلك
امر لا فيه احتمالا لان احدهما ما عنه عليه لم يقل **لم ينقل الى المص لرجوى**
ظهور نسبه في القريه اليه وجد بها والاحتمال الثاني ان له ذلك لما ثلثه
تلك القريه للقريه اليه وجد بها **وفي وجوب الاشهاد وجهان** احدهما
يجب هنا ان يشهد ان هذا القبط لا في **اللقطه** فلا يجب الاشهاد اذ الفرق
بينهما ان حنط المال ليس يحفظ النسب بل **حفظ النسب** اكيد في **الشرع** بدليل
شرع الحديث للزنا لئلا يختلط الانساب والاشهاد في النكاح لسعد عن الشفاح
ويظهر ان عبدا وراح **لا يبيع** فلا يجب الاشهاد فكذا هنا يجب الاشهاد في القبط
لنسب فربما يختلط نسب الملتقط باللقيط لعدم الاشهاد دون الصلاه فلا يتعلق بها شيء

من ذلك

من ذلك ومن اوجب اي الاشهاد في اللقطه اوجبها **هذا** بالاول
فصل **وتجب التقاط بن الحوتين ونحوه** **لخشمه** عليه
فانه بمنزلة الذهاب والضياع **حيث لا كاله فان وجد شخص في فلاة**
او نحوها من الموضع ولا يد لاحد عليه **بعد استغنايه من الحضانة** فصل
يلتقط امر لا فيه **وجهان** احدهما يلتقط ويكمل ويحفظ حتى يبلغ اربع
مع عدم استقلاله بالبلوغ **لا يؤمن ضياعه** واهله وذهابه ولا يجب التقاطه
اذا صار مستقلا بنفسه يعقل نفعا وضررها وخيرها وشرها فصار كالبايع
فاما البايع بالاختلاف او يبلوغ خشمه عشرين سنة او بالانبات فليس يلتقط **اذ**
لا تخشى عليه **مسئله** وينفق اللقيط ويحضر من ماله ان كان
له مال كما لو كان له ابوان وله مال فانه ينفق من ماله لا من مالها فكذا من لا يعرف
له ابوان ينفق من ماله بالاول وبما **الحاكم** ينفق اذ لا ولايه لللقطه على
ماله بل ولايته على حضانه نفيه وحفظه **قلت** وكذا اتفاقية من ماله الذي
وجد معه **اذ ليس** بالبايع **مسئله** فلا ينفق منه الا باذن الحاكم لانه اذا كان
مولى عليه نفسه فبالاولى ماله **مسئله** **فان لعن له فنفقته في بيت**
المال **لفعل** بعد استشارة الصحابه قال ابن عمران هو امرنا لكونه
لم يذكر فيه ان عمر استشار الصحابه في ذلك والله اعلم **قال** الطفاوي **روي** ان
عمر استشار الصحابه في نفقه الطفل فقالوا في بيت المال وهذا اثر لعن على من
خرجه و الاثر الاول يغني عنه **حين تعطل بيت المال فنفقته على المسلمين** من
خالص مالهم **كالمضطر** **وق** **قد** **وهو الرجوع** عليه **كقرض**
المضطر فانه يرجع به من اقضيه من المسلمين عند الساجه **قال** لا نسلم
ذلك **لوجوبه عليهم** واذا وجب فلا قضى كمن ادى ركوع ماله الى الفقرا لقوله صا
الفقرا عالة الا غنيا **قال** ابن عمران حركاه في الشفا وقد تقدم يقال
عال عياله يعولهم اذا قام بما تحتاجون اليه من قوت وكسوة وغيرهما **وكفن**
الميت الفقير ونفقته المجنون فانها واجبان على المسلمين فرض كفايه من غير عوض
فكذا هذا **فان امتنع المسلمون** عن اتفاقية **فانهم الاما** على تركهم ذلك
كما يقاتلهم على تركهم صدقة الجثث **قال** **فان الكشف له مال**
بعد الاتفاق عليه من خالص مالهم **رجع** عليه **قلت** اتفاقا لا يؤمنه
من ماله **مسئله** **قال** **ه** **س** **والصغير** منك **كالكبير**
اذ مرث **ويوصى له** **ويوقف عليه** ويشترى له ويباع عنه فصار في ذلك كله
كالكبير فاذا صح تملكه فكل من صح تملكه صح ثبوته **فما وجد على القبط**
او معه من لبس او فرش او سريرا وجد معه **واما** **مسئله** **فليس له** اذ لا يد له عليه
او وجدت في خاتمه **فالمبد له** في ذلك كله لا ابد في **مسئله** **فليس له** اذ لا يد له عليه
فاما الذي يقربه من مال او تحينه فيه وجهان احدهما **قال** **ي** وهو

خبر من
العلم

اصحها ليس له ذلك **اذ لا يبدله عليه** اذ اليد يدان حسية وحكيمة وهذه
ليست **حسية لعدم اتصالها** بها **ولا حكيمة** اذ لا يصلح الصغير جأ فظاً
لما عنده **تخلف** **الكبير** فليس بها الفصل عنه كما انفصل عنه الصغر لانه متاها
لحفظ ما له وربا طرح عنده وبالفز منه **فهي كالتصلي به للصحة مراعاة**
فصل **والاسلام يعرف من البالغ بالشهادتين لقوله**
قد امرت ان اقاتل الناس **تقدموا** اخرج الطفاري هنا عن تخرج البخاري
ومسلم عن عمر بن الخطاب امرت ان اقاتل الناس حتى يستهدوا ان لا اله الا الله وان
محمد رسول الله وقيموا الصلوة وورقوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك فقد عصوا عني دماءهم
واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله وفي لفظ مسلم دماهم واموالهم
الا بحقها ومعنى عصية البدن والاموال منعها من الاضرار في الاخذ بالاسلام
قد حصنها ومعنى الاحقها من قبل من بعد القتل وعقاب من استحق العقاب
بالقطع للسرقة والعقوبة على عدم نصحها **مسألة** **قالت** **جميعا ولا**
يصح اسلام الصبي لقوله **رفع القلم عن ثلاثة** **وهي التكليف**
ومنه الاسلام فلا لزوم لتلك الاحكام الابدنية بلوغ الغلام قال
الطفاري اخرج اجبر رفع القلم عن ثلاثة عن التام حتى يستيقظ وعن الصبي
حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقله واخرج اجبر وابوداود والترمذي مثله
من رواية علي وحسنه الترمذي وكان التكليف شرطه الفهم والادراك
ولا فهم ولا ادراك للصبي والمجنون والناهي فلا تكليف عليهم الا عند من جاز
تكليف الحال ولان المقصود من التكليف فهم تفصيله وهو معذور عليهم فاذا
اشنع ما وقف عليه التكليف امتنع قال **المروزي** لا نسلم ذلك **بل يصح**
اسلامه **مطلقا** سواء وصفه بالاسلام ام لا لان اضرار الاسلام كاطمان
فمفكره بالفوز في الاخر قال **س** ليس كذلك بل ان وصف
الاسلام واعلن بالاحكام حكمه بالاسلام **اذ لا يمكنه** ذلك **الا بعد**
كالعقله **قال** **الغزالي** لا نسلم ذلك بل **يصح** اسلامه **باجتناب الجوان** **كال**
عقله **ومداد** التكليف على ملاكته وكاله **وسوا جعلناه** **علوما** **عشره**
كما نقول المعتزلة والزيدية او قلنا انه **بنية مخصوصه** كبنية العاين
كما نقوله الامامية وابو الحسين فلا مانع من ان يكمل الله ذلك للصبي فانه صالح
لذلك قائل لما هناك وانما يكون ذلك باطنا **لا ظاهرا** **رفع التكليف الشرعي**
قلت **وهو قوي** **اذ قد يرى بعض المراهقين من التمييز ما ليس لبعض**
الكهول **واطلو** الكلام عليهم هنا في الصبي المميز وغيره المميز وان كان شياق
الكلام قد دل على ان الخلاف انما هو في المميز واما من لا تمييز له فلا قيل بتكليفه
الا من قال بتكليفه ما لا يطابق واما المميز اذا ادرك منافع ومضار فقام عليه ما قام
على سائر المكلفين من الحجة ولا لزوم قبول الشهادتين منه واقامه الجهد عليه ونحوها الا

بعد ظهور علامات البلوغ لانها احكام تعلق بعينه ولا تثبت الا بعد العلم بلوغه
مباني العقل ولا علم الا من الامارات بخلاف ما يتعلق به من الاحكام فانه يحتاج
بها اذا اكمل عقله وان لم يعلم الكمال قبل الميزان وان فهم فليس فهمه فهم كامل العقل
فنسبته الى غير المميز كنسبة غير المميز الى التهمة وان قارب البلوغ ولم يبق بينه
وبينه الا لحظة فلا تكليف عليه ولو كان فهمه كفهفه الموجب لتكليفه بعد لحظة لان
العقل والفهم لما كان خفيا وظهور على السرح لم يوجد له ضابط جعل الشرع
البلوغ ضابطا لكونه معه اكثر ثباتا وحط التكليف عنه قبله تخفيفا لقوله **رفع القلم**
عن ثلاثة **الخبر** **المتقدم** **ولكن** **قوله** **حتى يبلغ** لا يفيد مطلوبهم لانه يحتل بلوغه بدرجة
التمييز بين المنافع والمضار اذا كان العقل والفهم خفيين فجعل الشرع
الضابط حصول اي الامارات لكون ذلك معه اكثر ثباتا فلا يستع ان يقال يعلم
حاله بالاختيار والاطلاع العقل فبقي علما ذلك منه لزمه احكاما للشرع
فيما له وعليه لان الرخاء منهم ضروري فبقي حصل التمييز وعلم ادراك الصبي ادراك
العقل تثبت التكليف وان لم يحصل اي امارات الشرع **مسألة** **والصبي**
مسلم بالاسلام الاب لا جاز **حكمه عليه لقوله** **تقار** **والدين** **اشوا** **اتبعتهم**
ذريتهم **بايمان** **الحق** **بهم** **ذريتهم** **فدل** **على** **ان** **حكمهم** **حكمهم** **وان**
احكام **الاسلام** **جار** **يه** **عليهم** **حتى** **يظهر** **منهم** **بعدا** **بلوغ** **ما** **يخال** **لها** **مسألة**
قالت **ع** **ق** **و** **ك** **ذا** **هو** **اي** **الصبي** **مسلم** **بالاسلام** **ام** **ه** **وان** **كفر** **الاب**
اذ **في** **احد** **الابوين** **فيثبت** **لها** **ما** **يثبت** **للاخر** **ولكون** **الاسلام** **يعمل**
ولا **يعلى** **عليه** **فالحق** **ن** **لها** **بالاسلام** **لا** **بالكفر** **لأن** **خطا** **طه** **فلذلك**
قال **عليه** **الحكم** **لها** **ويحكم** **للمسلمين** **بالدرا** **فاذا** **وجد**
للقبط **في** **دار** **الاسلام** **حكم** **باسلامه** **اتباعا** **لحكم** **البلاد** **فالحجاز** **ومكة**
والبصرة **والكوفة** **واليمن** **اسلاميه** **غالب** **سكنها** **واكثرهم** **المسلمون**
ولا **يوجد** **احد** **ليست** **كنها** **الا** **حوار** **منهم** **فاذا** **وجد** **للقبط** **بها** **حكم** **له** **بالاسلام**
سوا **كان** **اكثر** **سكان** **تلك** **المحله** **اليه** **وجد** **بها** **مسلمين** **او** **كفار** **لانه** **وان** **احتمل**
ان **يكون** **مسلم** **وان** **يكون** **كافرا** **فالحكم** **للاسلام** **لقوله** **قال** **الاسلام** **يعلق**
ولا **يخلو** **عليه** **والروم** **والنجد** **والافرنج** **وبجوها** **من** **البلاد** **كفرية**
ففي **حكم** **للمسلمين** **بالدرا** **فاذا** **وجد** **في** **اي** **هذه** **الحال** **اجرى** **عليه** **حكم**
الكفار **ما** **لم** **يعرف** **نسبه** **فمن** **عرف** **نسبه** **لحق** **بابيه** **وما** **افرنجيه** **الكفار**
بالجزية **بعد** **ان** **اشترط** **المسلمون** **فذلك** **لدا** **دار** **اسلام** **يضي** **احكامه**
فيها **على** **التام** **وما** **كثر** **فيه** **الكفار** **من** **ارض** **المسلمين** **ويديهم** **كطوش**
وارض **القدس** **وبغداد** **وما** **استبها** **من** **الثغور** **اليه** **غلب** **عليها** **اهل** **الشرك**
واخرجوا **المسلمين** **منها** **حكم** **للمسلمين** **بالاسلام** **ان** **بقي** **فيها** **مسلم**
والا **يبقى** **فيها** **مسلم** **فوجهان** **احدهما** **قال** **ي** **وهو** **اصحها** **انه** **مسلم** **اذ**

فالشهادة مقهره لا يرسل في موكره لا موته وان كانت الشهادة باليد
غيره غير الملقط **قلت** وحلف على الملك والاختصاص به **اذ اليد ههنا داله**
الملك فالتى من حرمه عليه **ويحتمل الا بقتل بلسه** ولا يحكم له بالملك وان خلف
او ثبوت اليد على الملقط لا يدل على الملك لان الظاهر **الحريه** والرق طار فلا بد من امر
يدل عليه **قلت** **والاول هو الصحيح** لان اليد لها وقع فان الظاهر فيها في ايدي
الناس انه ملكهم وان دعوى خلاف ذلك لا تقبل الا ببرهان وكان القياس ان لا تجب
اليمن الا انها تأكيد واحتياط **مسئله** **فان اقر الملقط بالرق بعد**
البوع والادراك ومعرفة نفعه من ضرر **مسئله** **اذ صار من اصله**
وضادف محله **قال** بعض فنيا حكاها الشيخ ابو حامد الغزالي ان اقتراره
هذا الاسلام صحتة **اذ لو نطق بعد بلوغه بكلمة الكفر لم يكشف عن كفر**
من قبل وليس بكافر اصلي ولا يفرح به على ذلك بل هو مرتد لا يقبل منه الا
الاسلام او السيف **قلت** لا نسلم استواءها لان الحريه غير مقطوع
بها بل امرها محتمل بخلاف الاسلام فان امره مقطوع به وفيه ان القطع
يعتد وانما اذا استصحبنا نظا لها الحال لقوله كل مولود يولد على الفطرة
فان ادعا الحريه بدم **ثم اقر بالرق** فصل يقبل امره فيه **وجهاان** احدها
لا يقبل **اذ قد ثبت باقراره** **اولا** **حق لله وهي العبادات المتوجهة على الخ**
الذي لا يشركه فيها العبد **فلا سبطه اقراره بالرق** **قال** لا نسلم ذلك
بل يقبل قوله لقوله تعالى بل الا انسان على نفسه بضربه **وفي** نظر لانه كالمصلحة
على اسقاط حق لله وذلك لا يجوز **فزع** **ولو اقر شخص بالرق لشخص فريده** ذلك
الشخص **فاقر لشخص اخر فقبلت** **فزع** **فهل يصح اقرار امره فيه** **وجهاان** احدها
وهو اصحها **لا يقبل** **اذ قد ثبت** **حريته برده** **الاول** **اذ اقراره بالرق** **للاول**
يتضمن نفى ملك غيره **واذا** **اسنى باقرار الاول ملك الغير عموما** **فاقراره** **لشخص** **يعيد ذلك**
مصاد **للاقرار الاول** **فقد تضمن** **اكذاب نفسه** **فيه** **فلا يعمل** **عليه** **فصحت**
الحريه برده **وقيل** **لا نسلم** **ذلك** **بل يقبل** **اقراره** **كلوا** **قربا** **لشخص فريدها**
ذلك الشخص **ثم اقر بها** **بعد** **رد الاول** **لشخص اخر** **فانه يقبل** **اقراره** **لذلك** **الشخص**
فكذا اقرار الملقط للشخص الاخر يقبل **اذ لا فرق** **بين اقراره** **واقراره** **فيه** **منع استواها**
لانه بالقرار الاول قد نفى الملك لمن عدى المقر له به فباقراره مع اخرى لشخص اخر
اكذب نفسه فباكذابه نفسه رجع الى الاصل وهو الحريه ثم في الحريه
حق لله فليس له اسقاطه بخلاف البدار فانها ملكه فاذا اكذبه من اقراره بها
او كما في باقية على ملكه فله ان يقر بها **الاخر** **ولو سبق منه** **بصرف الحر من حبه**
او بيع او غيرهما **من سائر التصرفات** **كالنكاح** **لم يمنع** **ذلك** **التصرف** **الاقرار بالرق**
بعد ذلك **والوجه ظاهر** **في** **انه لا منافاه** **بين الاقرار بالرق** **بين ذلك** **فصحت**
نقل العبد الا بن اعظم مما هناك **مسئله** **قالت** **ة** **من فان ادعى**

فالشهادة مقهره لا يرسل في موكره لا موته وان كانت الشهادة باليد
غيره غير الملقط **قلت** وحلف على الملك والاختصاص به **اذ اليد ههنا داله**
الملك فالتى من حرمه عليه **ويحتمل الا بقتل بلسه** ولا يحكم له بالملك وان خلف
او ثبوت اليد على الملقط لا يدل على الملك لان الظاهر **الحريه** والرق طار فلا بد من امر
يدل عليه **قلت** **والاول هو الصحيح** لان اليد لها وقع فان الظاهر فيها في ايدي
الناس انه ملكهم وان دعوى خلاف ذلك لا تقبل الا ببرهان وكان القياس ان لا تجب
اليمن الا انها تأكيد واحتياط **مسئله** **فان اقر الملقط بالرق بعد**
البوع والادراك ومعرفة نفعه من ضرر **مسئله** **اذ صار من اصله**
وضادف محله **قال** بعض فنيا حكاها الشيخ ابو حامد الغزالي ان اقتراره
هذا الاسلام صحتة **اذ لو نطق بعد بلوغه بكلمة الكفر لم يكشف عن كفر**
من قبل وليس بكافر اصلي ولا يفرح به على ذلك بل هو مرتد لا يقبل منه الا
الاسلام او السيف **قلت** لا نسلم استواءها لان الحريه غير مقطوع
بها بل امرها محتمل بخلاف الاسلام فان امره مقطوع به وفيه ان القطع
يعتد وانما اذا استصحبنا نظا لها الحال لقوله كل مولود يولد على الفطرة
فان ادعا الحريه بدم **ثم اقر بالرق** فصل يقبل امره فيه **وجهاان** احدها
لا يقبل **اذ قد ثبت باقراره** **اولا** **حق لله وهي العبادات المتوجهة على الخ**
الذي لا يشركه فيها العبد **فلا سبطه اقراره بالرق** **قال** لا نسلم ذلك
بل يقبل قوله لقوله تعالى بل الا انسان على نفسه بضربه **وفي** نظر لانه كالمصلحة
على اسقاط حق لله وذلك لا يجوز **فزع** **ولو اقر شخص بالرق لشخص فريده** ذلك
الشخص **فاقر لشخص اخر فقبلت** **فزع** **فهل يصح اقرار امره فيه** **وجهاان** احدها
وهو اصحها **لا يقبل** **اذ قد ثبت** **حريته برده** **الاول** **اذ اقراره بالرق** **للاول**
يتضمن نفى ملك غيره **واذا** **اسنى باقرار الاول ملك الغير عموما** **فاقراره** **لشخص** **يعيد ذلك**
مصاد **للاقرار الاول** **فقد تضمن** **اكذاب نفسه** **فيه** **فلا يعمل** **عليه** **فصحت**
الحريه برده **وقيل** **لا نسلم** **ذلك** **بل يقبل** **اقراره** **كلوا** **قربا** **لشخص فريدها**
ذلك الشخص **ثم اقر بها** **بعد** **رد الاول** **لشخص اخر** **فانه يقبل** **اقراره** **لذلك** **الشخص**
فكذا اقرار الملقط للشخص الاخر يقبل **اذ لا فرق** **بين اقراره** **واقراره** **فيه** **منع استواها**
لانه بالقرار الاول قد نفى الملك لمن عدى المقر له به فباقراره مع اخرى لشخص اخر
اكذب نفسه فباكذابه نفسه رجع الى الاصل وهو الحريه ثم في الحريه
حق لله فليس له اسقاطه بخلاف البدار فانها ملكه فاذا اكذبه من اقراره بها
او كما في باقية على ملكه فله ان يقر بها **الاخر** **ولو سبق منه** **بصرف الحر من حبه**
او بيع او غيرهما **من سائر التصرفات** **كالنكاح** **لم يمنع** **ذلك** **التصرف** **الاقرار بالرق**
بعد ذلك **والوجه ظاهر** **في** **انه لا منافاه** **بين الاقرار بالرق** **بين ذلك** **فصحت**
نقل العبد الا بن اعظم مما هناك **مسئله** **قالت** **ة** **من فان ادعى**

ليطها وعتيقها وولدها الذي لا عت عليه وقبذ كرنا فيها سبق ان بعض العدا
اعتد عليه قال ان لا يثرو ذهاب بعض اهل العلم الى العمل بهذا الحديث على ضعفه
عند اهل النقل فقلت لو صح لكان خصصا للاصول وبك القبط **واذا اوطيا**
المسقط جازا هلا للتخدير **لزمه مهر مثلها** لانه وبلى لغير ملكه ولا يعر عن حد او مهر
فقط سقط الحد **للشبهة** فلزم المهر وان حرر الوط لقوله تعالى **فمن اتفقا ورا ذلك**
قالوا ليك هدم العادون عقيب قوله الا على ازا جهنم او ما ملكت ايمانهم **ونحوه** وله
الذي يزوج بها اذا هي اجنبية لا سائر لها ولا اختصاص بحرمة ذلك وانما هو كسائر الناس
ومقر حكمه باسلامه للدار او نحو ذلك **فله حكم المسلمين** في حياته فيقتل
احترام المسلمين ويعطى من قيمته وصداق تحريم ويغسل اذا مات ويصل عليه ويدفن
في مقابر المسلمين **فان بلغ ونطق بالكفر** لم يقر عليه لانه قد حكم باسلامه لاجل
الدار **فله بعد النطق بالكفر حكم الكفار** لا يقبل منه الا الاسلام او السيف
تقدم الحكم باسلامه لاجل الدار

كتاب الصيد والذب

الصيد مضد ضاد صا يصيد صيدا والصيد هو المصيد
من حيوان البر والبحر اكثر اطلاق المصيد على الفعل لانه حقيقة فيه كالضرب
والقتل **واطلق على المصيد مجازا** للابته **والذب** لغة الشق وهو مضد
ذب يذب ذبا اذا سق حلقه وهو بكسر الهمزة المذبوح قال تعالى وفريانه
بذب عظيم والذبيحة المذبوحه كالنبيحه بمعنى النبطه **فصل**
اعلم ان ايلام الحيوان قبيح عقلا الا لنفع له كقتله ونجامة وقطع يديه
مما كله خشية التزيه وشرب ادويه كرجيه لذبغ المر اعظم منها فالاعتقل
يستقيم الظلم والكذب وتكيف ما لا يطابق بطلما ويستقيم ايلام الحيوان بالذب
والصيد واستخرا المالك وضرب البهايم وركوبها واتباعها **وايلام الحيوان قبيح**
عقلا الا ما اباحه الشرع فحسن في العمل وليس بقبيح **ولا بدفع الاباحه**
الشرعية من عوض واعتبار كما هو مقرر **في اكتب الكلام** فالتقاضي
العقليه بنتوته لا ينقلها الشرع كما لظلم وما تالله من القسم الاول وقضايا
مشروطه كالذب ونحوه من القسم الثاني فكل ما اباحه الشرع من ذلك فهو
مشروط بالعوض الصاير الى من اولم بذلك فانه لا بد له منه بحيث لو خيره بينه وبين
المعوض لا اختاره فبذا صار القبيح حسنا لو لم ثبت العوض لكان ظلما لانه عار
عن نفع ودفع واستحقاق والظلم لا يجوز على الله لعقبه واستغنا به عنه وغله
باستغنا به عنه **مسئلة** **ولا يعتبر الذكاه في صيد البحر** جاعلا
قوله هو الحد ميتته ونحوه قال ابن جبر ان تقدم في الطهارة قال الظاهر هنا

فبذا

اخرج ابو

اخرج احمد والاربعه عن ابن هديره قال جاء رجل الى رسول الله ق فقال يا رسول
الله ان اترك البحر وتحمل معنا القليل من الماء ان ترضينا به عطشنا افترضا بما
البحر فقال رسول الله ق هو البهور ما وه والحد ميتته صحة الترمذي قالت
ه من وكذا الجراد حلال **باي وجه مات لقوله ق احل لكم ميتتان الخبز**
قال ابن جبر ان حكمه في الشفا اخرج احمد والقزويني عن ابن عمر عن ابي
احل لنا ميتتان ودمان قالما الميتتان فالخوت والجراد واما الدمان قال الكبيد
والبطحال فدل انها حلال ميتتها وانما ليست كسائر الميتات واما حل مطلقا كان
ذلك سببا له لا تخفيفا ورحمة وعطفا على الامه قال **ق لا تسلم ذلك بل بحر**
الجراد ما له ميت بسبب ما كثر قتيه او بطيحه قال **ق لا تسلم ذلك بل بفظف**
ر وسها فاعتبر في ذكاتها قطف ذواتها **والا حرمت** كسائر ما يذ كذا **لنا الخبز**
احل لكم ميتتان ودمان سلنا ان روايته لم تثبت عندكم كما ثبتت عندنا سلنا
فلم نحققه بالحدوث قياتا فانه فيه اكد لصعوبه ذكاة الجراد ومشتقتها وقد قال تعالى
وما جعل عليكم في الدين من حرج واي حرج فانه يصطاد الا لوف في الساعة الواحدة
فلما لم يمانه تذكيته لكان اشق ما يكون وقد عرف من مذهب مالك تقديمه للقياس على
خير الاحاد فسمي الحجة عليه هنا فانه قياس على الجميع عليه **مسئلة** **والشظا**
ذباب يخرج اياهم بطرا الصيف في الادوية والمواضع الدمشية الرخوة
وله ريش وطيورانه ضعيف **وهو معروف يحل اكله لقوله تعالى احل لكم**
الطييات قل لا احد فيها اوجي الى محرم على طاعم يطعمه ومعنى لا اجد في القرآن
او في اوجي اليه وفيه تنبيه على انه التحريم انما يعلم بالوحى لا بالهوى ومعنى ذم
مستفوحا مضبويا كالدبر في العروق كالكبد والطحال او لحم خنزير
فانه رجن الخنزير وولحه لعوده اكل النجاسة او شقا عطف على لحم خنزير
وما بينهما اعتراضه اهل غير الله به صفه موضحة وانما سمي بالذب على اسم
الصنم فسقا لقوله في الفسق فمن اضطر فممن دعت الضرورة الى تناول شيء من ذلك
غير باع على مضطر مثله ولا عاقد قذر الضرورة فان ربيك غفور رحيم والايه
بحكمه تبدل على انه لم يحبد فيها اوجي اليه الى تلك الغاية محرم غير هذه
فلا يتنافى ورود التحريم في شيء بعد دخلت الشظا فيها لم يحرم ولم يات
بعد ذلك ما يحرمها **قل من حرم ربي الله اليه اخرج لعباده والطيات**
من كثره وهي من الطيات فان الله باستفهام الا يستفكار **كلوا من طيات**
ما رزقناكم وما اخرجنا لكم من الارض ولا شك طيبه **مخرجه من**
الارض وقوله تعالى حلق لكم ما في الارض جميعا لا حكم ولا تقاكم في دنياكم
باستفهامكم بها في مصالح ابدانكم بواسطة وغير واسطة ودينكم للاستئذان
والاعتبار وهي تقضى باجبه الامشيا النافعه عموما ياها الذين امنوا لا يخرجوا
طيات ما احل الله لكم اي ما طاب ولا منه كانه لما تضمن بقوله مخرج النصارى

على تنزههم الحث على كسر النفس ومرض السموات عقبه النبي عن الخراف في ذلك والاعتناء
عاجبا لله يجعل الحلال حراما وما اعتدوا ان الله لا يحب المتكبرين ونحوه ان يواد ولا
تعتدوا ولا يحدوا ما احل الله لكم اليها حرم عليكم فكونوا اليه ناهية عن تحريمها اجل
داعية الى التمسك بطريقه **مسألة** **ويعتبر الذكاه فيما عدا**
ذلك وما فيه فلا يحتاج الذكاه **مسألة** **ولو كان ما عداها طيرا يعيش تارة في**
البحر وتارة يعيش في البر كالبط والاوز لعومهما كما ذكرتم فانه قال علي
تخبر بما لم يذكر الا ما خضع بدليل **مسألة** **والاصل في الصيد**
قوله تعالى احل لكم الاية وفي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا احل لكم الطيبات
وما علمت من الجوارح مكليين تعلقون ما علمكم الله فكلوا مما اسكن عليكم واذكروا
ما علمت من الجوارح مكليين تعلقون ما علمكم الله فكلوا مما اسكن عليكم ومعنى مكليين معلين اي له الصيد
اسم الله عليه وانفقوا الله ان الله شريح الجحاث ومعنى مكليين معلين اي له الصيد
والكلب من ذب الجوارح ومضربا للصيد مشتق من الكلب لان التذويب يكون اكثر
فيه ولان السباع كلها تسمى كلابا لقوله عليه السلام سلب عليه كلبا من كلابك ومعنى
تعلقون ما علمكم الله من طرق التذويب فان اعلم به الهام من الله تعالى او مكتسب
من العقل الذي هو منه سواه او ما علمكم الله ان تعلق من اتباع الصيد وظاهر
قوله فكلوا مما اسكن عليكم حل كما اسكن وسواء اكل منه ام لا لكن خصه قوله
ثم لعدي بن حاتم وان اكل فلا تاكل انما اسكن على نفسه والضير في اذكروا اسم الله
عليه لما علمتم والمعنى سمو عليه عند ارساله او لما اسكن اي اذا ادر كثر ذكاته
فتسموا ونحوها فاذا حللتهم فاصطادوا احل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم
والشبابه **ومن السنة اذا ارسلت كلبك لعلم ونحوه** قال بن جهمان عن عدي
بن حاتم قال سالت رسول الله ثم قلت انا نصيد هذه الكلاب فقال اذا ارسلت كلابك
العلم وذكرت اسم الله فكل ما اسكن عليك الا اكل الكلب فلا تاكل فانه اذا ان
يكون انما اسكن على نفسه وان خالطها كلب من غيرها فلا تاكل وفي رواية قال قلت يا
رسول الله اني ارسل كلبا واسمي فقال رسول الله ص اذا ارسلت كلبك العلم وسيت
فاخذ فقتل فاكل فلا تاكل فانما اسكن على نفسه قلت اني ارسل كلبا جديعه كلبا اخر
لا ادرى ايها اخذ فقال لا تاكل فانما سميت على كلبك وكرهتم على غيره وسالته عن
صيد المعراض فقال اذا اصبت تحرم فكل واذا اصبت بعرضه فقتل فانه وقيد فلا تاكل
وفي رواية اخرى قال قلت يا رسول الله اننا نرسل الكلاب العلم قال كل ما اسكن عليك
قلت وان قتل قال وان قتل قلت اننا نربي بالمعراض قال كلما خرق وما اصاب بعرضه
فلا تاكل وفي رواية اخرى عن النبي ص قال اذا ارسلت كلبك وسيت فامسك وقيل فكل
وان اكل فلا تاكل فانما اسكن على نفسه واذا خالط كلابا لم يذكر اسم الله عليه
فامسك وقيل فلا تاكل فانك لا تدري ايها قتل وان رميت الصيد فوجدته بعد
يوم او يومين ليس به الا اثر سهمك فكل وان وقع في الماء فلا تاكل وفي رواية انه قال
لنبي ص يرمى احدنا الصيد فيقتل من اثم اليومين والثلاثين ثم يجده ميتا وفيه سهمه

قال

قال ياكل ان شاء هذه كلها من روايات البخاري واخرج مسلم بعضها وله روايات
اخر قال في بعضها قال يا رسول الله ثم اذا ارسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله فان اسكن عليك
فاذركه حيا فاذا تحته وان ادر كته قد قتل ولم تاكل منه فكل وان وجدت مع كلبك
كلبا غيره وقد قتل فلا تاكل فانك لا تدري ايها قتل وان رميت سهمك فاذا ذكر اسم الله
وان غاب عنه يوما فلم تجد فيه الا اثر سهمك فكل ان شئت وان وجدته عريضا في الماء
فلا تاكل وفي رواية اخرى فانك لا تدري الما قتلته ام سهمك واخرج ابو داود نحو من
هذه الروايات وله في اخرى قال ما علمت من كلب او بيان ثم ارسلت وذكر اسم الله
عليه فكل ما اسكن عليك قلت فان قتل قال اذا قتلته ولم ياكل منه شيئا فانما اسكن عليك
وللترمذي نحو من بعض الروايات وله في اخرى قلت يا رسول الله ارمني الصيد
فاجد فيه من العدي سميت قال اذا علمت ان سهمك قتلته ولم ترفيه اثر سبع فكل وفي اخرى
قال سالت رسول الله ص عن صيد البازي فقال ما اسكن عليك فكل وللنسائي روايات
كثيرة تضمن تحكما تقديم وفيها ذكر نكاته وعن ابنه ثعلبه الحثي قال قلت يا رسول الله
انني في ارض قوم اهل كتاب انا كل في انبيهم وارض صيد اصيدي بقوتي وبكلمي الذي ليس
بحلم فما يصح لي قال اما ما ذكرت من اكل اهل الكتاب فان وجدته غيرها فلا تاكلها فيها
وان لم تجدوها فاعسلوها واكلوها وما صيدت بفوسك فذكرت اسم الله فكل وما
صيدت بكلمك العلم فذكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت بكلمك غير العلم فاذا ذكرت ذكاته
فكل وفي رواية واصيد بكلمك العلم والذي ليس بعلم وذكر نحو هذه الروايات
البخاري ومسلم نحو بعضها وفي رواية انه داود قال لي النبي ص في صيد الكلب اذا
ارسلت كلبك وذكر اسم الله فكل وان اكل منه وكلما ردت عليك فتركه وكلبك
نرا في رواية العلم وبك وكل ذي وغير ذك وله في اخرى قال يا رسول الله ان لي كلابا
مكليه فاقبني في صيدها فقال ان كان لك كلابا مكليه فكل ما اسكن عليك قال ذك وغير
ذك قال ذك وغير ذك قال وان اكل منه قال وان اكل منه قال يا رسول الله اقبني في قوتي
قال كلما ردت عليك فتركه قال ذك وغير ذك قال ذك وغير ذك قال وان غيب عنه قال
وان غيب عنه ما لم يصر اي سمين او يجد فيه سهم غيرك وللترمذي والنسائي نحو من
من بعض هذه الروايات وفي هذين الحديثين روايات اخر متقاربة في المعنى
ما ذكرنا وقد اشار في الكتاب الى اطراف منها فلترجع في ذلك اليها والتوفيق بالله عز وجل
واخرج الطفاري حديث عدي بن حاتم نحو هذه الروايات عن تخرج احمد والاربعه
وفي رواية عن تخرج احمد والبخاري ومسلم وذكر فيها اذا رميت بالمعراض الى اخره
ثم قال وفي رواية للبخاري ومسلم عن صيد المعراض فقال ما اصاب بجده فكله وما
اصاب بعرضه فهو وقيد فلا تاكل ولا يدرك في شيئا وغير العلم ه عدي بن حاتم
المشهور بالوجود وكان ايضا هو جواد وكان الاسلام سنة الفتح وميت هو وقيد
على الاسلام وسجد الفتوح بالعراق ثم كان مع علي عليه السلام وعاش الى سنة ثمان وستين
والمراد بالعلمه التي اغراها صاحبها على الصيد نظيره واذا انجرها انجزت

قال في رواية اخرى قال يا رسول الله ص ما اصاب بجده فكله وما اصاب بعرضه فهو وقيد فلا تاكل ولا يدرك في شيئا وغير العلم ه عدي بن حاتم

واذا اخذت الصيد حبسته على صاحبها وهذا الثالث تختلف في اشتراطه واختلفت
في تصنيفه فقال ابو حنيفة في التهذيب ثلاث مرات وقال ابو حنيفة واحد من اثنين
وعاين ارا في لم يقدر لا خلافه باختلاف الاعراف واختلاف طباع الجوارح فراجع
الى ابو حنيفة قال ابن حنبل وقع في رواية مجاهد عن الشعبي عن عدي في هذا الحديث عند
ابو ابي و الترمذي اما الترمذي فلفظه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصيد فقال ما اسك
عليك فكل ما اريد او دونه فلفظه ما علت من كلب او با من ارسله وذكر اسم الله فكل ما اسك
عليك قلت وان قل قال اذا قيل ولو باكل قال الترمذي والعلم على هذا عند اهل العلم لا يرون
بصيد الزباد والفقير باثا انتهى وفي معنى الباري الصغر والعقاب والباشق والشاهين
وقد فسر مجاهد الابه بالكلاب والطيور وهو قول الجمهور الامايروى عن ابن عمر وعباس
من التفرقة بين صيد الكلب والطيور وامر بالتسمية عند ارساله على الصيد وعند اخذه
وعند الذبح قال النووي وقد اجمع المسلمون على التسمية عند ارساله على الصيد وعند
الذبح وعند الغزو واختلفوا في ذلك واجبه ام مستنونه فذهب الشافعي وطائفة الى انها
سنة وهي رواية عن مالك واحمد فلو تركها عبدا او سهوا حل الصيد وقال اهل الظاهر ان تركها
عبدا او سهوا حل الصيد لم يحل وهو الصحيح عند احمد وروى عن ابن سيرين ولان قوله في صيد
الجوارح وقال ابو حنيفة وما لك والتمركي وجا هيرا لعلنا ان تركها سهوا حل الذبيحة
والصيد وان تركها عبدا فلا قلت وهو مذهب الجمهور من ائمتنا كاسان وسياينة
شرح هذه الاحاديث في الشاكر الكتاب ان شاء الله تعالى **والاصل في الذبح**
قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل غير الله به اي رفع الله
به كقوله باسم الله والذبح والعزى عند الذبح والمنخفة التي ماتت بالحق والموثوقة المضطربة
بغير خشب او حجر حتى توث من وقذته اذا ضربته والمتروية التي تردت من علوف ماتت
والنطيخة التي نطختها اخرى فماتت وما اكل السبع فمات وفيه دليل على ان جوارح
الصيد اذا اكلت مما صادت لم يحل **الاما ذكيت** الا ما اجرتم ذكاته وقيل حية
مستقرة وقيل الاستئنا بخصوص ما اكل السبع والذكاة في الشرع قطع الخلق
والمرى بحدده وقوله **ان اهرت الدم فكل** قال ابن هيران سياتي في الذبح
واما الظفاري فقال هذا اخرج احمد الامام عن رافع بن خديج كما مع رسول الله
بذي الحليفة من مهامه فاصاب الناس اولا وغنا وكان النبي
في الغزوات القوم فنجوا فذبحوا ونصبوا القدر فامر النبي بالقدور فاكفيت ثم
قسم النبيهم بعدل عشرة من الغنم بغير فدية منها بغير فطير فاعياهم وكان في الغنم
خيل بيضاء فاهوي رجل بهم فحسبه الله فقال ان هذه البهايم او ابدكا وابد الخيل
فما غلبكم فاصنعوا به هكذا قلت يا رسول الله ان لا اقرا العدو غدا
وليس معكم ما انتزع بالقتل قال ما انهر الدم وذكر اسم الله فكلوا ليس السن
والظفر وما جدكم عن ذلك اما السن فاعظم واما الظفر فيدي الحبشة **والاجماع**
عليها من السن والظفر ظاهر فانه لا قابيل يعلم بنحوها بل حلها كالعلم وضريح

من الدين

من الدين **فصل** **ولكن من الاصطياد بالكلاب**
ونحوها القهيد والاسد والذئب **والطيور** مما قد ذكره من البازي
والصقر والشاهين ونحوها **والسلاح** من السهم والسيوف والخشب
حكمه نذكره ان شاء الله تعالى مسألة **قال ابن حنبل**
قصد الاصطياد اذا لم يعمل بالنيات قد سبق الخبر فخرج غير مرة
والمراد هنا ان قصد الفعل مراد **فلو سئل سيفه او ارسل كلبه او سهمه**
فاصاب صيدا لم يحل اذ لم يقصد الصيد وقد بينا هنا علم انه لا بد
من قصد الصيد والظاهر من اطلاق المذهب عدم اشتراط القصد
مطلقا فلوروى عنهم غير صيد كان يرعى عودا او حجرا فاصاب صيدا فانه يحل
ولو ارسل كلبه على صيد معين فقتل غيره فانه يحل ذكر معنى ذلك افعيه محمد
بن سليمان والفقهاء احسن **قال ابن هيران** وهذا هو المختار للمذهب
قلت وهو ظاهر الادلة فان كسبه واعدا به للاشراك على ما لكه كان في ارساله
ولا يحتاج الى القصد **فان قصد صيدا معينا فاصاب غيره حل** لخصول
فيه الصيد **وكذا لو رمى بالبلد قاصدا للصيد وان لم يره حين وجهه**
الرمية فلها اصابته رمية حل له ولا اثر لعدم رويته **مسألة** **وتحريم**
الطيور من وكع وعن قوم ويحرم كحمه لقوله صلى الله عليه وسلم **الطير امنه في وكعها**
الخبر قال ابن هيران روى الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطير
امنه في وكعها با ما ان الله فاذا طار فانصب له فخك وارمه بشبهك هكذا في الشفا
فدل على تحريم اخذه نصا قال ومن لا يرم تحريما اخذه تحريم لحمه لان النبي يدل
على قتله انتهى عنه **قلت** وان دل على ما عظم في **مخصص** **بالاجماع على الاباحه**
فانه لا قابيل يعلم قال بخبره قتل ما لكم هذه وفيه ان ما سبقهم سكت
لغير من الاجماع في شي فمات لهم كقوله سائر المجتهدين لا ترد الا بدليل **فتح**
واذا ثبت تحريم اخذها من اوكارها فهل يحرم اخذ بيضا قال عليه السلام
والبيض كذك تحريم اخذها **لا فراغها باخذها وقيل لا يحذر**
اخذها لتعلق التحريم بدمها والافراغ يغتفر **قلت** لا نسلم ذلك لانه **بطل**
الامان وقد قال الطيور في وكعها امنه **مسألة** **ويحرم صيد**
الحرمين اجماعا فلا قابيل لعدم قال كل صيد اياها **لقوله صلى الله عليه وسلم** **حرم الله**
والمدينة حرمي **ويحرم** لغتيرة وكه ونحوه في كتاب الحج عن ابي هريرة
ان النبي لما فتح مكة قال لا يفر صيدها ولا يحل خلاها ولا يحل با قطعها
الامشد قال العباس الا اذا خرفنا فانا نجعله لقبورا ويوتنا فقال الا اذا خرف
وعن ابن عباس قال صلى الله عليه واله وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرمه الله
يوم خلق السموات والارض لا يعتصم شوكه ولا يحل خلاه ولا يفر صيده ولا ينقط
لقبطه الا لعرف قال العباس الا اذا خرفنا فانه لا بد منه للقبور والبيوت قال الا اذا خرف

Copy

ersity

قلت ولو كان اخذ الصيد من غير في الحرم فانه يحرم **لعنوا الدليل** فان شامل
لذلك **من في دعوى الاجماع** **نظر اذ قد مر الخلاف في حرمة المدينة** فان زيد
والناصر وابو حنيفة قالوا ليس حرمة المدينة كحرمة مكة بل حرمة المدينة مباح
لنقله تعالى فاذا حلت لم يضر فاضطادوا فلم يحرم الصيد في زمن ولا مكان وخض
حرم مكة اذ جاء وفيه ما سبق من ان حرمة المدينة لم تكن كحرمة مكة قياسا ان سلم
انما انصرفت عن حرمة لما روي من المقال في سيرة **وحرمة صيد الحرم للامة**
ولا تقتلوا الصيد وانتم حرمة مع كل صيد متاهلا كان امر متوجسا
مسئلة وجراح البهايم الكلب والفهد والنمر والاسد
والذئب وجراح الطير البازي والشايط والضفر والشاهق والظفر
مسئلة قال اكثر من العلماء **وانما يصح الاصطباذ به من السباع الفهد**
والكلب لا غير ما ذكر او لا لقبولها للتعليم وعدم قبول غيرها قال **في**
فان قد مرنا قول الاسد والنمر على بعد مع اشراكه في العله وفي القول لذكر
قال **عم** ثم هذا لان اسم اهلية شئ من السباع لذكر **الكلب لقوله تعالى متكبين**
فخصه بذلك دون غيره ولو كان غيره متاهلا لذكر لذكر **قلت** لا نسلم
ذلك لان الكلب ليس مقصودا لذاته وانما قصد لقبول **التعليم فقتلنا** عليه ما شاركه
في علمه قال **ثم** **في حق من لا نسلم** ذلك بل **يصح الصيد بكل سبع او طير**
الا الكلب الاسود لقوله كل اسود نصير ذي طيفتين قال ان يجران
لقوله عن جابر قال امرنا رسول الله ص يقتل الكلاب حتى ان المرأة تقدم بكيها
من البادية فقتله ثم رمى بعد ذلك عن قتلها وقال **عليك بالاسود** البهم ذي الطيفتين
فانه شيطان اخرجه مسلم واخرجه ابو داود ولهم ذكر في الطيفتين واخرج
الطفا ري حديث جابر عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا اللفظ ثم قال اخرج احدهما
عن عبد الله بن المغيرة عن ابي ابي الكلاب امه من لاسم لا مرت بقتلها فاقولوا منها الاسود
البهم وصححه الطيفه خوص المقل في الاصل وجعلها طيفه ثنيه الخطين اللذين على ظهر
الحية شبه نخسين من خوص المقل وكذا شبه ما في الكلب من الخطين والمزاد
بالطيفتين في الكلب لنقطتان اللتان فوق عينيه فجعله شيطانا ومن لا يرد ذلك سلب
اهليته لان الشايط يستعاذ منهم ومن فرجه فضلا الاتقاع **قلت** لا نسلم انه
اراد ما نعتهم وانما اراد **الحيات** بدليل عطف الاية فانه قال اقتلوا الطيفتين
وغير الكلب والفهد لا يقبل التعليم وقد قال تعالى تعلمون فاشترطه
فلا يتأهل لذلك الا من قبله وغير الكلب والفهد لا يقبله **قال في والكلب اسم**
لكل سبع وبه قال العمراني **لقوله ص اللهم سلط عليه كلبا من كلابك**
فقتله الاسد قال ان يجران قلت المذعور عليه عتبه ابن ابي لهب وكان النبي
زوجا احب بانه قبل النبوة ولم يدخل بها فلما بعث النبي كان من كذب واذا
الشفار الشامع ابيه فجاء الى النبي فقتله وناله منه وطلق ابنته فقال النبي **اللهم سلط**

عليه كلبا من كلابك فاكله الاسد في سيرة والقصة طويلة مشهورة تضمن معجزة
للنبي صلى الله عليه واله وسلم ظاهرا **مسئلة** قال في القاموس الكلب كل سبع مفتر
وعقب على هذا النسخ والجمع اكلب والكلب وكلاب وكلابات **مسئلة** قلت اذا صار
حقيقته عرفيه في النسخ لم يطلق على غيره الا بقرينه **مسئلة** **والاصيد**
الكلب معلل حتى مثل الاشلا وهو الدعا قال اذا اشلى استشلى اي اذا
ارسله استرسل في طلب الصيد واذا رجع انجر واذا امسك الصيد لم ياكل منه
وخلى بينه وبينه فاذا انكر ذلك منه صار معللا وجل ما قتله كذا في ابيان قولنا في
قال **عليه** قال **س** **الامرسل** **والاخر حتى يشل الزجر في الايتدا** **العبد العبد**
ويترك اكل ما امسك وهذه في معنى الرواية الاولى خلى ان الاول يسطر واين
واوضح **وع** **قال** **على عم سلطان سعيد بن اية** وقاص ثريا **ك**
في قوله **اكل منه** **وقد كان** **تترك** **لحرمة صيد** **اذ المره لا تبدل**
على عدم التعليم لندرتها وقد قال تعالى فكلوا مما امسك عليكم ولم يفضل بين
ان يكون اكل ما لا **ق** **تمرجح** **ق** **لا نسلم** ذلك بل **يجوز لقوله ص فان اكل**
منه فلا ياكل وقد سبق الخبر الا ان ياكل الكلب فانه اخاف ان يكون امسك على نفسه
وفي رواية الى السمرقانت فان اكل قال لا تأكل فانه لم يمسك عليك انا امسك
على نفسه فدل على تحريم ما اكل الكلب منه سواء اكل منه واحد ام اكثر منه **قلت**
وان سلم فهو معارض بقوله **ص** **سلطان كله وان لم تترك الا نصفه ونحوه**
قال بن يجران روي عن سلمان الفارسي قال سالت رسول الله ص عن الصيد يدرك
قد اكل منه الكلب فقال **كله** وان لم تترك الا نصفه حكاية في الشفا وعن مالك
بلغه عن سعد بن اية وقاص انه سئل عن الكلب المعلم اذا قتل الصيد فقال سعد كل
وان لم سبق الا نصفه واحده اخرج الموطا وتقدم في حديث ثعلبة شئ من ذلك ذكر
الطفا ري حديث سلمان ولم يسم هذا اللفظ ولم يصر **قال** **الطفا ري** واخرج
ابوداود عن ابي ثعلبة قال **ص** في صيد الكلب اذا ارسلت كلبك وذكر اسم الله فكل
وان اكل منه وكل ما ردت عليك يدك واخرج احدهما ابوداود عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن
حده ان ابا ثعلبة الخشني قال يا رسول الله ان لي كلابا مكلمة فافتني في صيدها
فقال ان كانت لك كلابا مكلمة فكل ما امسك عليك قلت ذكي وغير ذكي قال ذكي غير
ذكي **قلت** وان اكل منه قال وان اكل منه وقد تقدم هذا الخبر من رواية ابن يجران
ثم قال يا رسول الله افتني في قوتي قال كل ما امسك عليك فوكك قال ذكي وغير ذكي
قال وان نغيت عنك ما لم تصل وتجد فيه اثر غير سهمك وهو صحيح **وع** **عن مالك**
انه بلغه عن سعد بن اية وقاص ان الكلب المعلم اذا قتل الصيد فقال سعد كل وان لم
يبق منه الا نصفه واحده **فتمسك خبركم على انه قال ذلك في كلب اعتاد الاكل**
فخرج باهتباذه **لذلك عن النعمان** وصار كانه من ساير الكلاب ثم **خبرنا** **المرح**
لكنه **العامل به** فانه ما يقوى الظن بصحته **قال** **بن يجران** **سلك** **الناس** **في الجمع** **بين**

الحديثين طرأ منها للفقهاء بالتحريم لجل حديث ابي ثعلبة على ما اذا قتلته وخلاه ثم عاد
فاكثر منها ترجيح رواية عدي بن الصديق فانه ينفق على محبتها وروايه ابي ثعلبة
المذكور في غير الصحيحين مختلف في تضعيفها وايضا رواية عدي صريحه مقرره
بالتحليل المناسب بالتحريم وهو خوف الاء مساك على نفسه مناديه بان الاصل في الميتة
التحريم فاذا شككنا في السبب المبيح رجعا الى الاصل وطا لها القرآن وهو قوله فكلوا
ما اسكن عليكم فان مقتضاه الذي يمسكه من غير ارسال لا يباح تقوى ايضا
بالشواهد من حديث بن عباس عند احدا اذا ارسلت الكلب فاكل الصيد فلا تاكل فانما اسك
على نفسه وان ارسلت فقتل ولم ياكل فكل فانما اسك على صاحبه واخرج البراء
من وجه اخر بن عباس بن ابي شيبه حديث رافع خوم بمصاه ولو كان يجرد الامساك
كافي لما احتاج الى زياده عليكم ومنها للفقهاء بالاباحه جلد حديث عدي على كراهة
التنزيه وحديث ابي ثعلبة على بيان الجوانب بعضهم مناسبه ذلك ان عديا
كان موسرا اخبر له الحمل على الاولى بخلاف ابي ثعلبه فانه كان بعكسه ولا يخفى ضعف
هذا التمسك مع التصريح بالتحليل في الحديث خوفا من الامساك على نفسه ثم احدث في الجمع
باوجه وضعفها ثم قال وقد قال الجمهور ان معنى اسكن عليكم صدون لكم وقد جعل الشارع
اكله منه علامة على انه اسك لنفسه لا لصاحبه فلا يبعد عن ذلك فلا يصح تقويه هذا
الحديث لما سبق من منسب لطافته للقرآن فانه قال تعالى فكلوا مما اسكن عليكم وهذا
لموسك علينا وانا اسك على نفسه قال النووي وقد مر هذا الحديث على حديث ابي
ثعلبه لكونه اصح **فصل في حرم ما اضطر به من قتل اكله او بعد**
اكله منه اذ كشف **الاكل من الصيد عن عدم التعليم** **فان سرق لا تسلم**
ان ذاك كما شفع عن عدم التعليم بل تغير تعليمه بعد ان صار معلما **فصل**
المتغير على التغير قلنا لا تسلم ذلك مطلقا بل اذا تكرر فقط **مسئلة**
واذا قتل الكلب الصيد لم يحرم لقوله ثم وان قتل وجوه قال بن محمد
لقوله ان اخذ الكلب ذكاه وان تركه وبه روى ولم يكن زمان يمكن بكن صاحبه
فيه ان يلحقه ويذبحه فبات جل لعموم قوله فان اخذ الكلب ذكاه فلو وجب جبا
حيق مستقره وادرك ذكاه لم يحل الا بالتذكية فلو لم يذبحه مع الامكان جازم
سواء ترك الذبح اختيارا ام اضطرارا كان يكون لعدم حضور الة الذبح
مسئلة **واذا ارسل غير معلم ثم ادرك الصيد وفيه حيوة**
مستقره فذكاه حل اكله والا يدركه وبه حوق مستقره حرم لقوله ص
اذا ارسلت كلك الذي ليس معلم الخبر قال الظفاري اخرج احدا بالحدادي
وابوداود والترمذي والنسائي عن ابي ثعلبه الخشني قال قلت يا رسول الله انا بارض
قوم اهل كتاب افناكل في انيتهم وبارض صيدا صبيد بقوي وبكلى المعلم وبكلى
الذي ليس معلم فما يصح لي قاله اما ذكرت من اهل الكتاب فان وجدتم غير هذا
فلا تاكلوا فيها وان لم تجدوا فاغسلوها واكلوا فيها وما صيدت بقوشك فذكرت اسم

عليه فكل وما صيدت بكلك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت بكلك غير
المعلم فادركت ذكاه فكل قوله من ثعلبه الخشني بضم الخاء وفتح الشين المحمدين
ثم نون نسبة الى خشين بطن من الغزن وربع ن ثعلب بفتح التاء وسكون المعجمة وكسر
اللام بعدها موحدة بن حلوان بن عمرو بن الحاف بن قضاة وكان اسلامه قبل خيبر
وشهد بيعة الرضوان وتوجه الى قومه فاسلموا له اخ يقال له عمر واسم ايضا
قوله في انيتهم جمع اناء والاوا في جمع الانيه وقدر جاب عنه نقوله فان وجدتم
غيرها فلا تاكلوا فيها فان لم تجدوا فاغسلوها واكلوا فيها فمسك بهذا الا من
من راي ان استعمال ابيه اهل الكتاب توقف على الغسل لكثرة استعمالهم
النجاسة قال بن دقيق العبد وقد اختلف العلماء في ذلك بناء على تفاوت الاصل
والغالب واحتج من قال بما دل عليه هذا الحديث بان الظن المستفاد من الغالب
راجح واجاب من قال بان الحكم للاصل حتى يتحقق النجاسة بان الامر محمول على الاستحباب
جمعا بينه وبين الاصل وبان المراد بحديث ابي ثعلبه ما تحققت فيه النجاسة
قال النووي الحديث هذا مختلف لما يقوله الفقهاء فانهم يقولون يجوز استعمال
اوا في اهل الكتاب اذا غسلت ولا كراهة فيها بعد الغسل سواء وجد غيرها ام لا
هذا الحديث يقتضي كراهة استعمالها ان وجد غيرها ولا يفي غسلها في نفي الكراهة
وانما يغسلها ويستعملها ان لم يجد غيرها والجواب ان المراد بالنهاي عن الاواني
التي كانوا يذبحون فيها اكل فيها بعد الغسل للاستعداد وكونها معتادة للنجاسة كما يكره
الاكل في الحمة المعسولة واما الفقهاء فمرادهم مطلق اية الكفار التي ليست مستعملة
في النجاسات فذكر بكن استعمالها قبل غسلها فاذا غسلت فلا كراهة فيها لا بها طاهر
وليس فيها استعداد ولم يردوا في الكراهة من انيتهم المستعملة في الحزير وغيره
من النجاسات والله اعلم وقوله ما صيدت بكلك الذي ليس معلم فادركت ذكاه
فكل فهذا يجمع عليه انه لا يحل الا بذكاه **مسئلة** **قال كثر العلماء واذا**
اسرسل كلب بنفسه فكغير المعلم في ان ما صاده لا يحل الا اذا ادركه صحيحا
صحة مستقره وذكاه لقوله تعالى ما اسكن عليكم وهذا مسك
لنفسه وليس بمسك علينا قال الاصم بحل لما سياتي قريبا ان شاء الله تعالى
فصل وما ادركه وقد قتله الكلب لم يحل الصيد
الا بشرط الاول **الارسال له من لصايد اذ لو اسرسل بنفسه**
لم يكن ممسكا للصيد وقد قال تعالى فكلوا مما اسكن عليكم والمستقر
على لصيد ليس بمسك علينا وانا هو مسك على نفسه قال الاصم لا تسلم ذلك بل يحل
بما اسك وان اسرسل بنفسه اذ تغير التعليم فقط ولا يحل بغيره باصل الكلب
له وفعل فيه فعل المعلم ومجرد مبادرته الى ذلك قبل الارسال يقتضيه لا يبعد من
الاخلاق **لما امر من قوله تعالى ما اسكن عليكم وليس بمسك علينا وقوله**
هذا فيه مخالفه للاجماع السابق فهو قول جدي بعد الاجماع بخارقه فلا

و فيه ان هذا المصنف غير مسلم فانه المصنف الى الحيوان الجلد

نظمی

اما قوله اذ كذا اسم الله وكلوا فان ذلك ما هو **الحل** **الذامع على التلاوة** **فزع**
 قالت به **تخص** **ويشترط في حق الذامع** فلو تركها عابدا لم يحل صيده
 لا لو تركها **الناسي** **للقوله** **رفع عن اية** الخطا والنيان وقد تقدم شرحه
 مرارا عن رواية الطبري في محله الكبير وله شاهد صحيح رواه من صاحبه بسند
 جيد ومن جاز في صحيحه والحاكم في مستدركه قال على شرط الشيخين وهو ظاهر
 في صحيحه عن الامه كنهه يفتي الى الكذب في كلامه ثم للقطع بصده وها من لا دمه
 فلا بد من اضرار ما يمكن نفيه من الاحكام الدينية والخراب كالعقوبة والضمان
 والدمر والنقصان والى ولا يصح كل ما يمكن للاستغناء عن اضرارها لان الحاجة تدفع بالبعث
 دون الاخر فيكون الاستغناء عنه والمحق هنا تقوم برفع انهما فيكون ما عداه مستغنا
 عنه فلا ربح للعقوبة والضمان ومن **الحال** **فكذلك** هنا ليس من الامر برفع الاثر
 بل صيد الناسي **والناسي** **معدوم** **عن التسمية** **كالخبر** فانه حل اصطفا به وذبحه
 وان لم يسل لما منع من التسمية وهو عدم امكان النطق بها فكذلك هذا يحل لعدم
 الامكان للنيان **قال** **في التسمية** **قوله** **لا نسلم ذلك بل لا يحل صيد تارك**
 التسمية ولا ذبحه سواء تركها عمدا او ناسيا **اذ** **لم تقصدا لايه** فانه نهي عن اكل
 ما لم يذكر اسم الله عليه سواء ترك التسمية عمدا او ناسيا **قلت** **وان لم تقصدا**
الايه فقد **فصل الخبر** **المتقدم** وهو قوله صلى الله عليه واله وسلم رفع عن اية
 الخطا والنيان فانه دال على تخالف حكم العابد للناسي فكان مخصوصا للتعوم
 وفيه ما عرفت **والقياس** **على الاخر** **مختص بالخبر** **مسئلة** **وكل صيد**
اذرك **فيه رمق** **وجبت تذكيره اجماعا** فلا قابل لحل اكله او ما
 بعد اذراكه **فان** **اذ خرج** **عن كونه صيدا** **بالا** **سند** **عليه** **حاشا**
فيصير كالنعم **وقد قال تعالى** **الا ما ذكيتهم** **فلا حل اكله الا بذكائه** فان لم
 يذكروا **فزع** **قال هيب** **والعبرة** **بالرمق** **ان يفقد ذكائه** **لو حضرته اله**
فاذا اذركه **في ذلك** **القدر** **فمات** **ولم يذك** **حرم** **وقال** **خص** **لا نسلم ذلك بل قلبه**
الرمق **ان بقي** **اكثر مما بقي المذبح** **بعد ذبحه** **حتى يموت** **لنا ظاهر** **الخبر** **قال**
في القاسم **الرمق** **بحركه** **بقية الحيوان** **والجميع** **ارهاق** **قال** **في النهاية** **ومنه** **انبت** **با**
جعل **وبه رمق** **فزع** **قال** **تخص** **فان لم يترك من ذكائه** **حيات**
لعدم اله الذبح **حرم الصيد** **لظاهرا لايه** **الما ذكيتهم** **قال** **تركي** **لا نسلم ذلك**
بل **يحل** **كل اذركه** **وقد قتله الكلب** **فانه** **يحل** **فكذلك** **لان** **تعدنا لاله** **لنقتله**
ذبحه **للسان** **التي بينه** **وبين** **الصيد** **لنا ما** **من** **ظاهرا لايه** **وفيه** **انما** **ايده** **ما كثر**
والثاني **مختص** **ذلك** **مسئلة** **واذا** **اشتركا** **كل** **معلم** **وكل**
غير معلم **فكذلك** **المعلم** **والكافر** **في** **الارسال** **والسب** **انه** **يطلب** **جانب**
الخطر **فلا** **يحل** **هناك** **فكذلك** **هنا** **فزع** **قال** **فمختص** **كذلك** **الوامسكه**
امسكه **الصيد** **كل** **غير معلم** **فقتله** **العلم** **فانه** **لا** **يحل** **صيده** **لقوله** **ثم** **فلا** **تاكل**

حتى تعلم ان كلبك الذي امسكه **قال** **بن** **براذ** **سياسة** **قال** **الطفا ري** **قال** **صلى**
الله عليه واله وسلم **لا** **تاكل** **فانما** **سميت** **على** **كلبك** **ولم** **تسم** **على** **غيره** **قاله** **من** **قال** **له** **ابي**
ارسل **كلية** **معه** **كلب** **اخر** **لا** **ادري** **ايها** **اخذته** **قال** **تركي** **لا نسلم ذلك لان** **القاتل**
بما **اشتر** **فالحكم** **له** **والمسك** **ليمن** **بما** **شتر** **فلا** **حكم** **له** **قلت** **لا نسلم ان** **المسك**
مسبب **وانما** **المبا** **شتر** **القاتل** **فقط** **بل** **والمسك** **بما** **شتر** **فانه** **لو** **لا** **فعله** **لما** **قتل** **الصيد**
فكان **كالا** **له** **التي** **قتل** **بها** **القاتل** **وبما** **شتر** **بها** **سلبا** **ان** **ليمن** **بما** **شتر** **وانما** **المبا** **شتر**
القاتل **فقط** **فان** **الخبر** **فان** **بين** **المبا** **سبح** **والتسبيح** **في** **غير** **هذا** **فانه** **قال** **لا** **تاكل**
حتى **تعلم** **ان** **كلبك** **امسكه** **بالا** **مسك** **وهذا** **ليمن** **يستقل** **فلا** **يحل** **بما** **شتر** **فيه**
وحديث **كلام** **كم** **قر** **على** **انها** **المعلم** **وغير** **المعلم** **اشتركا** **في** **القتل** **فخبر**
تغليب **لجانب** **الخطر** **كاتب** **قلت** **واول** **الخبر** **يدل** **عليه** **في** **خبر** **عدي** **قلت** **يا** **رسول**
الله **ارأيت** **ان** **خالطه** **كلاب** **اخرى** **حين** **يرسلها** **قال** **فلا** **تاكل** **حتى** **تعلم** **ان** **كلبك** **الذي** **امسكه**
وفي **رواية** **قلت** **يا** **رسول** **الله** **اي** **ارسل** **كلية** **اجم** **معه** **كلبا** **اخر** **لا** **ادري** **ايها** **اخذته**
قال **صلى** **الله** **عليه** **واله** **وسلم** **لا** **تاكل** **فانما** **سميت** **على** **كلبك** **ولم** **تسم** **على** **غيره** **وفي** **رواية**
اذا **ارسلت** **كلبك** **فان** **وجدت** **مع** **كلبك** **كلية** **غيره** **وقد** **قتل** **فلا** **تاكل** **فانك** **لا** **تدري**
ايها **قتله** **فدلت** **هذه** **الاخبار** **على** **انما** **اشتركا** **في** **قتله** **كلب** **المرسل** **وغيره** **لا** **يحل**
اكله **للتغليب** **المذكور** **ويظهر** **من** **قوله** **فانما** **سميت** **على** **كلبك** **ولم** **تسم** **على** **غيره** **ان** **المرسل**
لوسم **على** **الكلاب** **التي** **صحت** **كلية** **ان** **الصيد** **يحل** **فاما** **لو** **وجد** **ما** **شارك** **كلية** **غيره** **فيه**
جيا **حيوان** **مستقر** **فذكاه** **فانه** **يحل** **لان** **لا** **اعتماد** **في** **اباحته** **على** **الذكاة** **لا** **على** **مسكه**
الكلب **مسئلة** **والخلاف** **في** **مشاركه** **كلب** **لذي** **كلب** **المسلم** **في** **قتل** **الصيد**
كالخلاف **في** **تذكيته** **دعته** **فانه** **لو** **اجتمع** **مسك** **وذي** **على** **ذبح** **شاه** **وامر** **السكين**
على **حلقها** **واشتركا** **في** **التذكية** **لها** **فانما** **لا** **يحل** **فكذلك** **اذا** **اشتركا** **في** **ارسال**
كلية **ها** **على** **صيد** **فانه** **لا** **يحل** **مسئلة** **والعبرة** **بحال** **الارسال** **لا** **بما**
يطرو **ومن** **بعد** **فلو** **ارسل** **مسك** **كلية** **ثم** **ارسل** **تد** **بعد** **ارساله** **قبل** **الارسال** **من** **كلب**
للصيد **حل** **الصيد** **اعتبار** **ان** **يخاله** **الارسال** **لا** **بما** **طرا** **والعكس** **في** **العكس** **فلو** **ارسله** **كافرا**
ثم **ارسله** **قبل** **اخذ** **الكلب** **للصيد** **لم** **يحل** **صيده** **لارساله** **وهو** **كافر** **ولو** **ارسله** **كافرا** **واغراه**
بعد **الارسال** **مسك** **حرم** **الصيد** **اعتبار** **ان** **يخاله** **المرسل** **والعكس** **في** **العكس** **لو** **ارسله**
مسك **واغراه** **كافرا** **حل** **الصيد** **اعتبار** **ان** **يخاله** **المرسل** **كالتذكية** **بديل**
قوله **ثم** **اذا** **ارسلت** **كلبك** **المعلم** **وسميت** **الله** **فكل** **فانه** **دال** **على** **ان** **الارسال** **اذا**
وقع **على** **هذه** **الكيفية** **حل** **اكل** **صيده** **وان** **عرض** **بعد** **ذلك** **ما** **عرض** **مسئلة**
واذا **قتل** **الكلب** **في** **ارساله** **صيده** **ابعد** **صيده** **حلت** **الصيد** **كلها** **لقوله** **تعالى**
فكلوا **ما** **اسكن** **عليكم** **وسوا** **اسكن** **صيدا** **ام** **صيدا** **فان** **يحل** **من** **الكل** **الضرب**
ثم **استقر** **لنفسه** **ولم** **يغير** **صاحبه** **من** **بعد** **لم** **يحل** **صيده** **اذ** **ليس** **مشركا**

مسئلة

للصائد وانما استك لنفسه وفيه ان ارسله قد وقع على كلبه الشرعي فلا يصح هذا
 التفرق ولا يحل كالم يحل اغرا الكافر اذا لا فارق **مسألة** قالت **عقوبة** ولو
 ارسله على صيد معين فامسك غيره ولم يلق عليه **جل** ذلك الصيد **ك** لا
 نسلم ذلك لانه لما عدل عارجه اليه كان كأنه غير مرسل اليه **لنا عموم** لانه فكل ما
 اسكن عليه فانه لم يفرق بين معين وغير معين **والخبر** اذا ارسلت كلبك المعلم فكل ما امسك
 عليك وهذا منك **مسألة** قال **حظ** للطاهري عليه **حص** واذا غلب الصيد
 عن الصائد ثم وجد قبلا وعضة الكلب او جرح ولم يشاهد وجهها **الشهم**
 لم يحل كلة الا ان يشاهد الاصابة للعضة والجرح ويحتمل فوراً فيجدها
 فيقتل فانه الامارات المعتد في ذلك فتحرر الكلة وشترط ان لا يكون لها من غيره
 فلو جردت من غيره لم تحل ولا يجوز ان يات بغيرها لقوله **ص** اذا وجدت
 سهمك وعلت انك قتلتها فكل قال ابن بدران كذا في الشفا في حديث عدي وقد
 تقدم ما يتضمن معناه قلت لفظه في البخاري في اخر حديث عدي في تحريم المتكبر وان
 رأت الصيد فوجدته بعد يوم او يومين ليس به الا اثر سهمك فكل وان وقع في الماء فلا تاكل
 قال عبد الاعلى بن داود عن عمرو بن عدي انه قال للنبي صلى الله عليه واله وسلم سميت
 الصيد فيقتل في اربع اليومين والثلاثة ثم يجد ميتا وفيه سهمه قال ياكل ان شاء قال
 بن حجر فهو قوله ليس به الا اثر سهمك انه اذا وجد فيه اثر غير سهمه لا ياكل ويؤخذ
 منه ما هو اعم من سهم الراي من مشاركة اي سبب من الاسباب لقائله فلا يحل كلة مع التردد
 وفيجات فيه زيادة من روايه سعيد بن جبير عن عدي بن جابر عن عبد الترمذي والنسائي
 والطحاوي بلفظ اذا وجدت اثر سهمك ولم تجد فيه اثر سبع وعلت ان سهمك قتله فكل منه
 وقوله اذا وقع في الماء فلا تاكل يؤخذ منه منع الاكل مع التردد في بعض روايات البخاري
 فيقتل في اربع بقا ثم يشاهد ثورا ف اي يتبع فكل حتى يمكن منه وعلى هذا الرواية اقتصر
 بن بطال وفي رواية الكشيبي فيقتل اي يتبع وكذا مسلم والاصيلي وفي رواية
 فيقتلوا ولو اوجه قال ابن الاثير وفيه انه سئل عن يري الصيد فيقتل في اربع
 يتبعه يقال اقتربت الاثر وتقفرت اذا تبعته وقوته قال ابن حجر قوله اليومين
 والثلاثة فيه زيادة على رواية عاصم بعد يوم او يومين ووقع في رواية سعيد بن منصور
 فيعقب عنه الليلة والليلتين ووقع عند مسلم في رواية ان يخله بسند فيه معاوية
 بن صالح اذا سميت سهمك فغاب عنك فادركته فكل ما لم يمتين وفي لفظ في الذي يدرك
 الصيد بعد ثلاث ياكله ما لم يمتين ونحوه عند داود من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه
 عن جده فجعل الغاية ان يمتين الصيد فلو وجد بعد ثلاث ولم يمتين حل ولو وجد
 قبلها ميتا لم يحل وقد اجاب النووي بان النبي عن اكله اذا اتى للتزنية قلت
 لانه يحل الثلاث حيا سواء اتى امره او كذا سائر الجواهر والاطعمة المنتهة قال يكره اكلها
 ولا يجوز الا ان يخاف منها الضرر خوفا ظاهرا قال وقال بعض اصحابنا يحرم الميت
 وهو ضعيف قال ابن حجر واستدل بالحديث على ان الراي لو اخطى الصيد عقيب لري

الى ان يجد انه يحل بالشروط المتقدمة ولا يحتاج الى اشتغال عن سبب فيقتله
 عنه اكان مع طلب او عدمه لكن يقال بان الجواب خرج على سبب السؤال فاقتصر بعض
 الرواه السؤال فلا يمتك فيه بترك الاستفصال قال **الراي** في س اذا وجد الشهم
 او العضة حل اذا الظاهر انها من كلبه وان موته منها فالظن قاض بذلك وهو
 كالمعلم كيف وقد اعتد في امور حجة وسياق تفرع في فضل الصيد بالري **ك** ليس كذلك
 بل ان وجده قبل مضى اليوم الذي اصابه فيه حل لا بعد لان الظاهر ان كلبه
 قتله وان وجده بعد اليوم الذي طلبه فيه فلا يحل اذا الظاهر موته جفت لانه
 لنا عليهم جميعا قوله **ص** وعلت انك قتلتها فاعتبر العلم دون غيره فلا يحل الا ما
 علم ان كلبه قتله بمشاهدة او تواتر وفيه ان الظن قاض بمقام العلم وقد نبهنا على ذلك
 وبسطنا في شرح الخبر ما يربطك اليها هناك **مسألة** واذا ارسله
 ضي او يحتمل فصل يحل اكل ما صاده امره وفيه وجهان احدهما وهو الصحيح
 يحل صيده ما ارسله لان ارسال **ك** التذكية وتذكيتهما صحيحه خلال
 فكل ما هو بمنزلة ما قتله كلب صيدها بعد ارسالها **ولا ان القصد وقع**
 بتوجيهها الكلب الى الصيد هذا ان قلنا باسقاطه واما ما روي فقد قرئ
 ان القصد غير معتبر فلو راي سوادا ظنه صيدا سبعا فارسل عليه كلبه فقتل صيدا حل
 اكله **وقيل** لا نسلم حل صيدها اذا ليس من اهل القصد فارسلها كذا ارسال **قصار**
 استرسال الكلب لها **ك** الكلب المسترسل لنفسه وقد سبق انه لا يحل صيده
 فكل ما هو في ورانه وفي الاعمال اذا ارسل كلبه على صيد وجهان احدهما وهو الصحيح
 يحل ما صاده كلبه كما حل تذكيته وثانيها لا يحل صيده لانه لا يرى الصيد
 فاشبه اذا استرسل الكلب بنفسه وقتل الصيد **ك** العسل في لورد كرن الصباغ
 غير **مسألة** قال **ي** وفي غسل موضع عضه الكلب وجهان
 احدهما وهو **يجب** غسله **لجاسة** فما اصابه برطوبة يحس وقال **ك** لا نسلم
 ذلك لقوله تعالى فكلوا مما اسكن عليكم ولم يفصل بين ما غسل وما لم يغسل قلنا
 انما ترك التفصيل استغناء بتعريف لجاسة الكلب من قبل وتقدير الغسلات
 في طهارات الجاسات كما مر في الطهارة ففيه ثلاثة اوجه الاول انه يعفى عن غسله لظهور
 الآية الثانية انه يقطع موضع العضة لاستفادته كل تغير اللحم بغير الكلب ثالثها
 يجب غسل موضع الجاسة للترطب بها **مسألة** ويجل ما صيد بالكل
 الغضب للغضب لانه امسكه عليه وعليه الاجرة كغضب المديبة للذبح
 قال العسلي قال الشيخ ابو حامد لا تجب اجرة قوله واحدا لان منفعة مباحه
 له غير مملوكة وقال ابو اسحق ان قلنا بجواز اجارته وجب على الغاصب اجرة وان
 قلنا لا يجوز لم يجب على الغاصب اجرة **فصل** في كثر من العلماء ويعم
 الاصطلاح بجوارح الطير ذوات الخلب كالبانري والضفر والناهيين
 والعقاب والباشق لعموم قوله تعالى وما علمتم من الجوارح ما لم تعلم قد حكي

في القتل واما في الارش فلا ذكر ولا حيث وماه الا ان انه لمن ارش سهمه فضمن من لم يورث
سهمه لان جان يلزمه الارش **مسئلة** ولو كان الصيد مما تمنع من حمله تارده
وتخناجه اخرى كالخيل والبراج فاصاب احدهما الرجل وصاب الاخر
المنعاج فوجدها قال اي احدهما وهو اصحابها يكون لهما خمرهما اذ هو الذي منعها
ولا ياتر لغيره وقيل الصيد بينهما نصان اذ ذهب كل واحد منهما نصيبا
لا تمنع فترك ملة الاخذ منها فكان بينهما للاشتراك **مسئلة**
وتعتبر التسمية عند الامسالة اجاعا لا قبله ولا بعده لقوله ص ما اضر الدم
وذكرت عليه اسم الله فكل فجعل كل الاكل مقرونا بانها ابرم والتسمية فليذكر
لزم عند الامسالة **مسئلة** وما رمي من الصيد فيقف او من راق فقتل بغير
حرج بل بعرضه لورجل اطاعا لقوله ص ما اصاب بعرضه فلا تاكل فهو وقد قتل
وحديث عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله اننا نرسل الكلاب الملعلة قال كلما امسك
عليك قلت وان قتل قال وان قتل قلت انما نرقي بالعراض قال كل ما خرق وما اصاب
بعرضه فلا والرواية التي اشار اليها في الكتاب في رواية الشعبي عن عدي بن حاتم
والمقترمة برواية همام بن الحارث عن عدي قال سألت رسول الله صلى الله عليه واله سلم
عن العراض فقال اذا اصبت بجرع فكل وان اصاب بعرضه فقتل فانه وقيد فلا تاكل
والعراض نصل عرض فيه رذانه وتقتل ويقال العراض سهم بلا ريش ولا فصل وقيل
من عرض في المقولة بالبدقة تلك المقودة وكمره سائر والقسم ومجاهد وابرهيم
وعطاء وكمر الحسن البندقة في الغزى والامصار ولا نرى باسا فيما سواه قوله
وقيد هو بقاء واخر ذال معجبه وزن عظيم فعيل بمعنى مفعول وهو ما قتل بعض
او جرح وما لا جدلة والوقوف المضروبة بالخشة حتى تقوت وقوله كلما خرق هو
بفتح الخا والذاي بعد هاقا اي نقذ يقال سهم خارق اي نافذ ويقال بالسين المهملة
يدل الزاي وصل الحرق بالزاي وقل مدل سينا الحديث ولا ثبت فيه فان قتل
بالزاي فهو ان يقتله وحاصله ان السهم وما في معناه اذا اصاب الصيد بجرع
خل وكان تلك ذكاته وان اصابه بعرضه لم يخل لانه في معنى الخشية الثقيلة والحج
والحج ذك من الثقل وقوله بعرضه بفتح العين اي بغير طرفة المجرد وهذا حجة الجمهور
في التفصيل المذكور وعن الاموي وغيره من نقض الشارح حل ذلك وقد سبق ذكر الخلاف
مسئلة واذا اصابه مسلم وكان قتيلا لم يخل كلة لان ذبيحة الكافر
محرمه وذبيحة المسلم حلال فاذا اجتمع التحليل والتحريم غلب الحظر مع الكفر
لان الشارح يدفع المقتضا اهم منه تجلب المصالح ولقوله صلى الله عليه واله
وسلم دع ما يريبك الى ما لا يريبك ولذا لو طلق معينه نسيها حرم الجميع وما اصاب
من الصيد في مكان غير المصيب فاذا رمي شخص صيدا في دار رجل او قصر او ارضه
او على شجر من اشجار او جانيب داره فان الصيد للرامي اذ هو المانع الا ان يكون
ذلك الرمي من الصيد مثلا كالفراخ الذي سجد باليد من غير قصد فلا يملك
الكان اذ اليد قتلها الا ان يملكه بالاعتناء في تاهيله بوجه يعبد به

جائز الخرج به عن المباحه والا يمكن له الا مجرد كونه في ملكه فلا ملكه بل هو
باق على المباحه وليس له منه الا حصته **مسئلة** ولو رمي شخص صيدا
بسهم من شخص فقتله او التيسر لهما القاتل له حرم تغليبا للحظر كما سبق
مسئلة قال الرازي فان رمي شخص حيا لطمه في حلقه فاصاب
صيدا لم يخل لانه اذا اتفق انه حرك او رجل كان كلوا رسول كلة للصيد
ولا للقصد اليه فاذا لم يقصد كان كلوا لصاب بالمعارض وما اصاب به لا يخل فان
رمى ذبيبا او اسديا فاصاب طيبا فقتله حل اذ الذبي من الصيد وانما حرم
كله لدليل خصه قال ح لورمي حيا لطمه صيدا فاصاب صيدا طيبا او نحوه
واكتشف الحشر حرم الصيد اعتبارا بالحقيقة فلا كان الحشر غيرا كوك لم يحن
اكد الصيد لان الحشر كان في شي ليس من الصيد في شي ولو طنه شاة فاصابه واكتشف
صيدا حل عنده لذلك اي للاعتبار بالحقيقة والتعويل عليها قلنا لان ذلك بدل
الا اعتبارا بالظن لما مر ان الاعتبار بالظن وان المدار عليه لتعلق الشارع الحكم
به في اكثر الاحكام قال ش لورمي شيئا طنه حيا فاصاب صيدا اخل
اعتبارا بالحقيقة لانه ما مر من الاعتناء بالظن **مسئلة** قالت قيرور
انفتت الصيد من يد الصاي لم يخرج عن ملكه سواء كان الصيد
طيرا او غيره كالغبد الا ان فانه لا يخرج با بقاءه عن ملكه فكذا هذا
لا يخرج عن ملكه فقلنا اذ لا فرق بين ملكه وملكه ولقوله ص في شاة لا تأخذ
حق يحي صاحبها قال ابن مهران حكي في الشاة عن النبي انه من يطوي جاف فهم
اصحابه ان ياخذوا فقال لا تأخذوا حتى يحي صاحبها انتهى ولعله سهو والذي في
الجامع عن البهزي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم خرج يريد مكة
وهو محرم حتى اذا كان بالروحاء اذا حار وحش عقير فذكر ذلك لرسول الله صلى
الله عليه واله وسلم فقال دعوه فانه يوشك ان يحي صاحبها يحيى البهزي وهو
صاحبه الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال يا رسول الله شاةكم بهذا
الحمار فامر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ابا بكر فقتله بين الرفاق ثم مضى حتى
اذا كان بالاثابه بين الوصر والعرج اذا طوي جاف فقتل وفيه سهم فرعم ان
رسول الله ص امر رجلا فوقف عنده لا يريه احدا من الناس حتى يجاوزوه اخرجه
الموطا والنسائي وقد تقدم طرفة المرح البهزي بالباء الموحدة والزاي
المججمة والاثابه بضم الهاء وكسرها وبالسا المثناة وبعد الف يا مشناه
من تحت والرويشة بضم الراء وفتح الواو وسكون اليا المشناه من تحت ثم شا
مثله وهما موضعان في العرج بفتح العين وسكون الراء واخره جيم موضع
ايضا في الجاف بفتح الجيم وبعد الف فاف ثقاها المثناة في ثومه وفي نسخة
المعنى واما تفسيره المثن بالخارج كما فتش بعضهم فلفظ قال الطفازي عن غير
برسلة الصري عن رجل من كثر انه خرج مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
يريد مكة حتى اذا كانا في بعض وادي الروحاء ثم ساق الحديث ان اخره بغير هذا

اللفظ ثم قال هو صحيح ولم يعثر الى احد والفتل والفتل التخلل من الشيء
فمعنى قوله في الكتاب انفلت فخلص قبل الحديث على ان التخلل من الصيد ومصرفه
يد نفسه لا يحله بل هو باق على ملك الصايد لا يحل اخذه ولا التصرف فيه وقال لا نسلم
ذلك مطلقا بل ان كان يطير في البلد وحوله فكذلك لا يخرج عن ملكه بذلك
للتعارف بطيرها وعودها الى بيت صاحبها والا يكن كذلك بل كان طيرا في البراري
والغفار **مخرج** بذلك عن ملكه اذا عاد الى القحش وان ارسله الصايد
باختياره فوجه اخذها بزل ملكه كغيره اعتقه والثاني لا يزول ملكه كغيره
شيئا فان مجرد تسميته لا يخرجها عن ملكه فكذا هذا **الثالث ان قصد**
بارئ له القربى الى الله بتقليصه من مال ملكه بذلك والا يقصد القربى فلا يزول
ملكه **مسئلة** فان انفلت الصيد من يد الكلب في جوفه احدها
يلكه الصايد ان كان قد امكنه اخذ بعد اخذ الكلب له اذ قد
حار به فكنه من اخذ وقيل لا يملكه اذ لم تثبت له يد ولا ازال امتناعه
والملك انما يكون باحد وجهين اما الاستيلاء او ان الله الامتناع ولا شيء منهما
والاول اقرب لانه قد صار ملكا للمرسل بحزب المرسل والتقص غير شرط فانهم
قد ذكروا انه اذا دخل الصيد في ارضه صار ملكا له وان لم يكن قد استوفى عليه وثبت
يد لانه لا يحل لاحد ان ياخذ ما لزمه الكلب المرسل ولا ما لخصه السهم وان لم
يكن الرابي والمرسل قد تمكن منه والكلب قد انزل الامتناع وهو له المرسل
مسئلة واذا اصاب الصايد مفترقا صيد ملكه فلو اصابه شخراخ
برميته لزمه المرسل ان ينفق وان لم يصبه الاول في معتل بل انزال امتناعه
فان اصابه في محل التدككه بان قطع حلقومه او رميه او ثغرة
يخرج خلأ كله ولا يصبه في محل التدككه فلا يحل كلودخ في غير موضع
الدخ ويجب على الثاني ما بين قيمته مذبوحا ومجروحا كما لو ذبح غيره شاة مجروحة
مسئلة وما بضرب بسيف او طعن برمح حل اجاعا لقوله **كل**
ما اصيت ودع ما انميت قال الطفايري رواه ابن عباس مر فعا وهو ضعيف
وروي موقوف عن ميمون بن مهران قال ان اعرابي صيد الله ابن عباس وانا عنده
فقال اصحك الله ابي ارمي الصيد فاصيحه وايمه فقال ابن عباس كل ما اصيت
ودع ما انميت والاصحاب يقتل الرجل الصيد وهو يراه والايمان ان يرميه
او يضربه بسيف ويؤثرى عنه فلا يعلم حاله فان قطع بعضه حل جميعه حيث
الراس مع الاقل والمساوي اجاعا فلا خلاف يعلم بين الامية وعلم الامية في ذلك
لان الراس اذا كان مع المساوي او الاقل كان ذاك في حكم الكامل
قالت **ة** **تركي** وكذا يحل اكله مع الاكثر لقوله **ما رددت عليك**
فكل قد سبق في حديث ثعلبه ما رددت قوتك او كلك العلم كي وغير ذلك ولم ينقل
بين ما بين اكثره او اقله قال **حسن** لا نسلم ذلك بل يحرم الاقل حيث لا راس معه

اذ هو

اذ هو كما بين من حي وما بين من الحي فهو ميت فكذا ما شاعه الزمر حكمه
قلت لا نسلم ذلك لان قتله ذكاته وقد حصل به موته فاشبه التذكية فحل
جل المذكور بخلاف ما بين من الحي فحرام اجاعا الخبز وهو قوله صلى الله عليه واله
وسلم ما بين من الحي فهو ميت فان قطع عصوا بضرب ثم ضربه حتى مات قال
السيد في كالتضرية الواحدة يعني قطع العضو وما تبعه من الضرب ان القتل
بعضه ببعض والا يتصل بل تراخا بعضه عن بعض فلا يحل لشبهه بما بين من الحي شيئا
قربا بل هو بعينه **ومع** واذا تأنس وحشي فذكاته كالا هل لان علة
مخالفة ذكاه الوجوه للاله للضرورة المصلحة الى ذكاه في نفوره وبعده ولا ضرر
مع مصير الوجوه من جملته الا هلات **مسئلة** قالت **ة** **رحم** قرقي الحرس
من زبادي والجنتين الميت من المذكور صيدا كان او غيره ميتة لعمر الله
الما ذكيتهم وهذا ليس بهذ كما فخره وكذا خرج حيا ثم مات فانه ميتة اجاعا
فكذلك الرومات قبل خروجه قال **تركي** **محدث** **لحي** لا نسلم ذلك بل يحل لقوله **كلوا**
ان شئتم الخبز قال ابن مهران عن الخديري قال قلنا يا رسول الله نخرج لناقة ونذبح
الشاة والشاة في بطونها الجنتين النقية امرنا كله قال كلوا ان شئتم فان ذكاته ذكاه امه
هذه رواية ابنه ذاب قال الطفايري اخرج ابوداود والموصلي والحاكم في المستدرک عن
جابر بن جندب ذكاه الجنتين ذكاه امه ومثله اخرج الطبراني عن ابنه امامه واي البرد
واخرجه الدارقطني والحاكم في المستدرک عن ابنه هديع والدارقطني عن علي
وبن مسعود وابن عباس والحاكم في المستدرک عن ابنه ايوب والطبراني عن كعب بن مالك
ورواه ايضا في مستدرک الحاكم عن ابن عمر ولفظه ذكاة الجنتين اذا شعر ذكاه امه
لكن يذبح حتى ينصب ما فيه من الدم قال من حرره وعبد الحق وابن القلان لا تحب باسانيد
والاولى ضعفها خلى طريق ابنه سعيد وجابر فصلى للاختصاص قبل حل اكل الجنتين اذا خرج
ميتا بعد ذكاه امه وان ذكاتها ذكاة له **قلت** لا نسلم ذلك مطلقا بل ان علم
ان اخر الخبز فقوي ما ادعيت لانه خصوص عارض عسوما ولا معارضه في الحقيقة لانه
يؤخذ بالخاص فيما تناوله وبالعام فيما عداه فليس متعلق الاثبات والتفصيل شيئا واحدا
والا يعلم تاخر فقد تعارض الحظر والاباحة **المحظروا** لان دفع المفاسد
اهم من جلب المصالح وفيه ان لا حاجة الى العلم بالتاخر لانه يفتى العام على الخاص وسواء علم
او ظر للتاخر ام لا لان فيه اعمال للبلدين واقامه لها ولا اعمال اولى من الاهال كما
ذلك مقرر في مواضعه وقد منا ايضا في بعض ما حله قال **ك** ليس ذلك مطلقا بل ان
اشعر حل بذكاة امه لقوله **في الاجنة ذكاته ذكاه** **امها** ان اشعر
قال ابن مهران هكذا في الشفا عن النبي انه قال في الاجنة ذكاته ذكاه امها ان اشعر
اشعر والذي في الجامع عن الخديري ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال ذكاة
الجنتين ذكاة امه هكذا في رواية الترمذي وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم ذكاة الجنتين ذكاه امه اخرج ابوداود فاما قوله اذا اشعر فليس في شيء

من روى ايات الجامع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكن قد اخرج الموطا عن بن عمر موقوفاً عليه انه كان يقول اذا نحرقت الناقة فذكا ما في بطنها في ذكائها اذا كان قد تم خلعته ونبت شعره فاذا اخرج من بطن امه ذبح حتى يخرج البذر من جوفه انتهى **قوله** لم يرد ما روي عن من دخل ذكاته تحت ذكاته امه وانما اراد ذكاته امه ان خرج حياً وفيه انه تاويل بعيد لا يلى اليه سيما اذا كان سماع ذكاته الاخر من جوفها ولم يسمع من صوبا **فصل** وما قتله المشغل كالبوتس والمراض والعصا والحجى وبندقه الجلاء **قوله** وهو في بطنها الذي بالحمار كالفقش والبربطان والردقطان هو قوس يحرف الة من الجانيب **قوله** والشبكة في امر لا يحل بحال لقوله تعالى **والمنخنقة** والموقوفة في تعديا الحيوات المحرمة قال **بعض** فان ادرك ماضيه بالمشغل وفيه خيره مستقره فذكر بعد الاذكار حل لقوله تعالى **الا ما ذكيتم** وهذا مذكا ولو اقتلعت البندقه او الحمار او الشبكة او نحوها الردقطان الراس لم يحل الصيد بقلعها الراس **قوله** لا نسلم ذلك بل يحل ما قتل بالمراض او البندقه **مسألة** ويحل الصيد من ملك الغير ما لم يعذله ذلك المالك جابر **بحث** ما اخذ من ملكه من غير تصيد وتعب كلو طبق عليه قصعة او رجل في ارضه اذ صارت ارضه كشبكة **قوله** بجامع ان كلا من هذه ما نال للصيد من الغنى موجباً رب القصة والارض عليه كاستيلايه عليها في الشبكة **قوله** وما وقع من الصيد في شبكة لشخص وانفلت منها قبل لبسه فيها قدرا **قوله** يمكن رب الشبكة اخذ من اخذ اذ لا يملكه رب الشبكة **قوله** انما ذكرنا من لبسه فيها قدرا يمكن اخذ منها فان انفلت قبل ذلك فكان له ليريد خلعها فضا جها وغيره فيه شوا **مسألة** ومن وجد طيبا او طيرا يحلها فلقطه وليس تصيد اذا اخلجه اماراة الملك فهو باق عليه ولم يرد بالنفوذ وكذا لو وجد في القفر ما لا اصل له في التوحش كالدجاج فانه يكون لقطه لا صيدا لان العلوم بها اهليه وانما خرجت الى القفر خرج ما يخرج من الاطير المنقرا ونحو ذلك **مسألة** **قوله** واذا اخلط الصيد المملوك بالمباح لم يحرم الصيد لان اختلاطه كاختلاط اخذ رضيعه التبت بنشوة غير منحصرات فان اختلطها بغير لا يحرمها فكذا اختلاط صيد مملوك بصيد مباح غير منحصر لا يحرمه اذ كل منهما اختلاط جازم بخلاف فان التمس الصيد المملوك بصيد محصور حرم المحصور **قوله** لا على المالك ان ملكه جلال له لملكه والمباح حلة كما يحل لغيره بخلاف غيره فلا يحل له ان يلبس المحرم بالجلال فغلب جانب الخطر فان التمس صيد مملوك غير محصور مباح غير محصور فحل بطلان لا فيه **قوله** وجاز ان يحل الصيد اذ في الامتناع صعبه وشقه ولا يحل لا يتواها في عدم المحصور لان لبسته بالاقتضى الى ما يخصه كلبته ما لا يخصه الى ما لا يخصه **مسألة** ومن ملك صيدا قيمته عشرين فخرجه رجل با نقصه درهمين ثم جرحه رجل اخر كذا جرحه ما ينقص درهمين ثم مات

الصيد

الصيد منها من الجراحتين جميعا **قوله** واحد منها درهم **قوله** حصة من قيمته بعد الجراحتين وفي ثمانية درهم حصة اربعة يكون على كل واحد خمسة درهم كما في الانتصار وقد ذكر احتمالات ولم يلبسها وذكر ان هذا الجرحها **فصل** وما اخذ حيا او ميتا تصيد اذ يجرى او جرد الماء او قدفه له او نصوبه عنه لقوله **قوله** هو الجمل ميتته وقوله **قوله** ما اتى البحر او جرد عنه فكله قال بن هجران لفظه عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما القاه البحر او جرد عنه فكله وما مات فيه وطفي فلا تاكلوه وروى موقوفاً على جابر اخرجه ابو داود ولا خلاف انما تصيد من البحر والقاه وجرى الماء انما حلال **مسألة** قال **قوله** وبجرى مستخشفه وهو ما حرم شربه في البر كالجري والمزماري والسلفاء لا يستحبها وتبين لها منزلة الحريشات في البر فترك منزلتها وحلت بها بجامع الاستحباب قال **قوله** لا يسلم ذلك لعدم قوله تعالى **واحدكم صيد البحر** وهذا صيد فحل لا يسلم ذلك لانها وان كانت تستحق صيدا فقد خصها القياس على ما حرم في البر بجامع الاستحباب **قوله** لا يسلم ذلك بل لا يحل من الجري **قوله** السمك ونحوه كالطير والضبير **قوله** حتى هذا القول عنه الشيخ ابو حامد الغزالي ولعل وجهه ان المتبادر من صيد البحر انما هو السمك دون غيره فلا ينصرف الذهن عند الإطلاق الى اياه **قوله** وان روى عنه فقد روي انه رجع عنه اذ اكلت شربه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **قوله** العنبره وهي دابة من البحر **قوله** وتروى دابة من البحر قال بن هجران عن جابر بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحو ثلثماية راكب واميرنا ابو عبيد بن الجراح مرصد غير الغريش فاقبنا بالسلح نصيب شهر فاصابنا جوع شديد حتى اكلنا الخبط فقتل حيشا لحظ قال قالنا البحر دابة يتالك لها العنبر فاكلنا منها نصف شهر وادها من وديها حتى باب اجسامنا قال فاخذ ابو عبيد ضلعه من اضلاعها فقصه ثم نظر الى اطول رجل في الجيش واطول رجل فحمله عليه فمترحمته قال وجلس في محاج عينه نفر قال واخرجنا من عينه كذا وكذا قله ورك وفي رواية اخرى فرجع لنا على الجبل البحر كهيئة الكتيب الضخم فاقبناه فاذا به دابة تدعى العنبر قال ابو عبيد ميتة ثم قال بل نحن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي سبيل الله وقد اضطررتم فاكلوا قال فاقبنا عليه شهرا ونحو ثلثماية حتى سمنا قال ولقد راينا بيتنا تغترف من وقت عينه بالقتال الدهن ونقطع منه القدر كالتور او كقدر التور ولقد اخذ منا ابو عبيد ثلاثة عشر رجلا فاقتدهم في وقت عينه واخذ ضلعا من اضلاعه فاقامها ثم رجل اعظم بعير معنا فمير من تحتها وتزوجنا من لحمه وشايق فلما قدما المدينة اتينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرنا ذلك له فقال هو تروق الله **قوله** اخبره لكم هل فيكم من لحمه شي فطمعونا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منه فاكل منه اخرجه الست بروايات كثيرة وهذا بعض روايات مسلم **قوله** الخبط بفتح الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة واخر طامهله هو ورق الشجر الذي يحيط بالعصا

العنبره

Copy

rsity

ونحوها والعنبر بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الهمزة واخرها وثابت
بشامثله وبعد الالف باوحد معناه رجعت الى حالها من الشئ والقرعة وقوله ضلع
بكسر الصاد وفتح اللام وجعلها اضلاع والحاج بكسر الحاء المهملة او فتحها فخرجت
ببها الف هو اعظم المستند بحول العين والوقت بفتح الواو وسكون القاف واخره
باوحد هو هذا موضع العين الذي يحيط بالحاج واليد بكسر اللام وفتح الدال
القطع واجبتا فبده بكسر اللام وسكون الابدال واما قوله كثر الدال فهو باللفاف
المفتوحه والوشاق جمع وشيقه بفتح الواو وكسر الهمزة وسكون الالف المشاه
من تحت شفاف ثم ها وي ان يؤخذ اللحم فيعمل قليلا ولا ينضج ثم يحفف ويتروك في
الاسفاد وذكر الطقاري حديث جابر هذا بفتح هذا اللفظ معناه الحديث ان ابا عبيده
رضي الله عنه قال ولا باجتهاد ان هذه ميتة والميتة حرام فلا يحل لكم اكلها فقال
بل هي حلال لكم وان كانت ميتة لا نك في سبيل الله وقد اضطررتم وقد اباح الله الميتة
لمن كان غير باع ولا عبادا كوا فاكلوا منها واما طلب النبي صلى الله عليه واله وسلم
لحمه واكله ذلك فانما اراد به المسالمة في تطيب نفوسهم في حله وانه لا شك في اباحته
وانه يرتضيه نفسه وانه اراد التبرك به لانه طعمه من الله خارقة للعادة اكرمهم
الله بها قال النووي وفي هذا دليل على انه لا بأس بسؤال الاله من مال صاحبه
ومتاعه اذ لا عليه وليس هو من السؤال المنهي عنه انما ذاك في حق الاجانب في المتول
ونحوه فاما هذا فلو انتم والملاطفه والادال وفيه جواز الاجتهاد في الاحكام
في من النبي صلى الله عليه واله وسلم كما يجوز بعده وفيه انه يستحب المفتي ان يتعاطا
بعض المباحات التي يشك فيها المستفتي اذا لم يكن فيه مشقة على المفتي او كان فيه
طهائره المستفتي وفيه اباحة ميتات البحر كلها سواء في ذلك ما مات بنفسه او
او باضطيماده وقد اجمع السلون على اباحه السمك قال اصحابنا ويجوز الضفدع
الحديث انتهى عن قتله قالوا وفيما سوا ذلك ثلاثة اوجه اصحابنا يحل جميعه لهذا
الحديث والثاني لا يحل والثالث يحل له نظيره البردون ما لا يؤكل نظيره
فعل هذا يؤكل يحل البحر وغنمه وطبعا دون كلبه وخنزيره وجراره قال ابن حجر
قال الجمهور يحل ميتة البحر سواء ماتت بنفسها ام بالاضطيماد وعن الخفيف بكرة
وفرق الجمهور بين ما لفظه فوات وبين ما مات من غير افة وتمسكوا بالحديث اني الزبير
عن جابر ما اتنا البحر وجزر عنه فكلوه وما مات فيه فطعنا فلا تاكلوه اخرجوه
ابوداود مرفوعا من رواه يحيى بن سليم الطائفي عن اني الزبير عن جابر ثم قال
رواه الثوري وابوب وغيرهما عن اني الزبير هذا الحديث موقوفا وقد استند
من وجه اخر ضعيف عن ابيه ابوب عن ابيه الزبير عن جابر مرفوعا وقال الترمذي سالت
البخاري عنه فقال ليس يحفظ ويروي عن جابر خلافة انتهى قال ويحيى بن سليم
صدوق وقد وصفوه بشيء الحفظ قاله النسائي ليس بالقوي وقال يعقوب بن اسحق
اذا حدث من كتابه فحديث حسن واذا حدث فخطا تعرف وتكره لا يوحاهم لم يكن
بالحافظ قال ابن خبان في السمات كان بخطي وقد روي على رقعته اخرجها الدارقطني
من روايتها جدا ان يروي عن الثوري مرفوعا كن قال خالفه وكيع وغيره موقوف على الثوري

الجمهور يحل ميتة البحر

وهو الصواب

وهو الصواب وروي عن اني الزبير واسماعيل بن ابيه اميه مرفوعا ولا يصح والصحيح
موقوف واذا لم يصح الا موقوفا فقد عارضته حديث ابيه بكر وغيره والقياس
يقضي حله لانه سمك لومات في البر لا كل بغير تذكية ولا نصب عنه الماء او قتلته
سمكه اخرى فبات لا كلف ذلك اذا مات وهو في البحر ويستفاد من قوله اكلت منه
نصف شهرا جواز اكل اللحم ولو انك لان النبي صلى الله عليه واله وسلم قد اكل بعد
ذلك والحكم لا يبقى بل انك هذه المدة سيما في المحاد مع شعب الجركين يحل على اكله
ملحوه وقد جوه فلم يدخله الشئ وقد تقدم ان النهي عن اكل اللحم اذا انقضى التذكية
الا ان يخاف منه الضرر فيجوز اجاب به النووي ولكن المالكية حمله على التحريم
مطلقا وهو الظاهر **وما عاشر في البرك كالضفادع والشرطان حرم**
الحية فكان كالسلفاء والجري والسلفاء بضم المهملة وفتح اللام وسكون
المهملة بعدها فاشترط بعدها ما لا يجوز ابدال الماء ههنا حركاه من سيدة
وهي رواية عذوس وحكي في المحكمه سكون اللام وفتح اللام وحكي ايضا سلفه
لكن بكسر اللام بعدها تختانية مفتوحة الجري الحزب مشدد الراء ضرب من السمك
هكذا ذكره الجوهري بالثاء المشددة حوت لا تشترط في البحر قال الشحبي
لوان اهيل اكلوا الصفيح لا طعمته ولم يربا لسلفاه بالثاء الضفادع جمع صفيح
بكسر الواو وفتح الابدال ويكثر ايضا وحكي بفتح الواو مع الدال والضفادع بغير
عين لغة فيه قال من حجر قال ابن البين لم يسمي الشعير هل يذكي ام لا ومذهب
مالك انها تؤكل بغير تذكية ومنهم من فصل بين ما رواه التا وغيره وعن الخفيف ورواه
عن الشافعية لا بد من التذكية واما قول الحسن في السلفاه فوصفه بن اوشيه
من طرفين انه طاور من ابيه انه كان لا يرى بالسلفاه بالثاء **مسألة**
قالت به من كولا يحرم ما اصطاده كافر اذ غايه الامر انه ميتة
وميتة البحر حلال الا ما خصه دليل بخلافه من عموم قوله تعالى اجعل لكم
صيدا البحر ولا دليل يخصه قال لا نسلم ذلك بل **حرم لقوله تعالى اجعل لكم**
صيدا البحر والخطاب للذين مفصو عليهم لا يتجاوزهم الى من بعدهم والكا في
مبان لهم منفصل عنهم لا تراه نيرانها **وكصيد البحر** فان صيدا الكافر لا يحل
للمسلم بحال فكذا صيدا البحر اذ هذا صيد وذا كصيد فلا فصل بينهما **لنا ما من**
من ان غاية الامر انه ميتة وميتة البحر حلال وليس كصيد البر لان صيد
الكافر كصيد كيته وتذكيته حرام فحرم لذلك لا كونه صيدا بل كونه ميتة
سبعين من اصحابه باكلون صيدا البحر قال ابن مهران تمامه لا يحتج
في صيدهم شي من ذلك هكذا روي في الشفا عن ابن عباس انه كان لا يرى بصيد
البحر بالثاء انتهى قال **علي بكره فقط** وليس بحرام قال **في لا سعد بحال**
بحرمة الاجماع فانه لم يعلم ان احدا قال به قبلنا صر فكان الاسام تقول
ان لا اجماع قد سبقه قلنا انما ذاك شكوت وليس من الاجماع في شيء بل انه اجماع شكوت
فلا منع من محالته المجتهد له انما ذاك في الاجماع القوي المنقول ترا على تسليم

الجمهور يحل ميتة البحر

Copy ersity

ويعلم الذين اوتوا الكتاب اليهود والنصارى واشتد عليه الصلوة والسلام وعلى الذكر
نصاري بين ثعلب قال ليسوا على النصارية ولم يأخذوا منها الا شرب الخمر وطعامهم
حل لهم فلا عليك ان تطعمهم وتبيعهم منهم **قلت** لا نسلم ذلك لانه **اراد** تعالى
الطعام لا **الشرع** فلم يرد ولم يدخل في ذلك العموم **فقد** لم يرد ما ذكره الكتابي **كما**
يحرر ما ذكره **الوثني** **اذ** **العله** **الكفر** وقد شملها فاحجب حجبها **ولا** **تصرع** **والله**
يحل التذكية فامكن تأويلها وفيه ان الطعام ان كان ما دوما يبرق ذبا يحرم فهو حرام
ولا يخرج الا من كونه طعاما ولا نه اذا حل ما بشروع من الطعام جازيا من ذبح
في الجمل عليه ولا فرق الا به قد خصت اهل الكتاب وخرجت احكامهم عن احكامهم
عبادة الاوثان وان شملهم الكفر فليس من لازمه احاد الاحكام **مسئلة**
وتصح ذبيحة المرأة ولو كانت حائضا لعموم الدليل وهو قوله تعالى الا ما ذكبت
ولم يقصر بين رجل وامراه **ولا** **مع** **ق** **ب** **كل** **ذبيحة** **جارية** **كعب** **ونحو** **قال**
من كره ان يذبح عنه سمع ابنه كعب بن مالك يخبر ابن عمر ان اياه اخبره ان جارية
لهم كانت تزعا غنا بالجيل الذي بالسوق وهو سلم وقاله غير واحد يحذف الياء
فابصرت نشاء منها موتا فكسرت حجا فذبحتها فقال له هله تاكلوا حتى اتي رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم فاساله او ارسل اليه من يساله فقال رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم فامر باكلها اخرجته البخاري والموطا وذكره الطحاوي بهذا اللفظ
ولم يعرف **ثم** قال وروى علقمة عن عبد الله ان النبي صلى الله عليه واله وسلم
اكل من ذبيحة ذكبتها امراه **قال** ابن حجر اشار البخاري بقوله باب ذبيحة
الامه والمرأة فكانه يشير الى الرد على من منع من ذلك وقد نقل مجيب الحكم عن مالك
كرهته **وفي** روايه خواجه **وفي** وجه للنشأ في كره ذبح المرأة الاضحية وعند
سعيد ابن منصور بسند صحيح عن ابراهيم النخعي انه قال في ذبيحة المرأة والصبي لا بأس
اذا اطباق الذبيحة وحفظا للتمية وهو قول الجمهور **قال** ابن حجر بعد ان ساق كلاما
في رواه هذا الحديث قلت لكن ليس في شيء من طرق ان ابن عمر رواه عنه وانما فيها
ان ابن كعب حدث بن عمر فحمله عنه نافع واما الرواية التي فيها عن ابراهيم فقال رواها
فيها عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ولم يذكر بن كعب وهي شاذة والله اعلم
قال البخاري عن نافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد او سعد بن معاذ
اخبره ان جارية لكعب بن مالك كانت تزعى غنا بسلع فاصيبت شاة منها فاذكبتها
بخر فسئل النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال كلوها **قال** الكرماني
الشك من الراوي في معاذ بن سعد او سعد بن معاذ لا يقتضح لان الصابي كظم عدول
وهو كما قال لكن الراوي لم يسم لقتح في صحه الخبر الا ان يكون قد تبين بطريق آخر
انه اصله قوله جارية **وفي** لفظ امه ولا ساني ما في الرواية الاخرى لان امرأة
اسم **وفي** الحديث تصديق خبر الامين حتى يظهر دليل على خيانتها وجوان تصرف الامين
كالودع بغير اذن المالك للمصلحة فانه ان القسم اذا دبح الراعي شاه بغير اذن المالك

University

وقال خشي عليها الموت لم يضمن لظاهر الحديث وعقب بان الجارية لصاحب الغنم
فلا ضمان عليها وعلى تقدير اربانها غير ملكه لم ينقل انه طالب بالضان وكذا لو اربا
على الاثاث بغير اذن لم تكن قال ابن القس لا يضمن لانه من اصلاح المال وفيه جوان
ما ذبح بغير اذن ما ملكه وان ضمنه الذابح وخالف في ذلك طاووس وعكرمة وهو قول ابي
واهل الظاهر واليه جرح البخاري لانه اورد في الباب المذكور حديث رافع ابن
خديج في امر باكلها القرد وقد سبق وعرض بهذا الحديث وهو حديث
الباب في البخاري وبما اخرجه احمد وابوداود بسند قوي من طريق عامر بن كليب
عن ابيه في قصة الشاة التي ذبحتها المرأة بغير اذن صاحبها فاشنع النبي صلى
الله عليه واله وسلم من اكلها **لكن** قال اطعموها الاسارى ولو لم يكن تذكية لما امر
باطعامها الاسارى وفيه جوان اكل ما تذبحه المرأة سواء كانت حرة او مملوكة كبيرة
او صغيرة لانه صلى الله عليه واله وسلم امر باكل ما ذبحته ولم يستفصل **وكذا**
تصح ذبيحة **المراهق المسلم** لما ذكرناه من حديث ابراهيم النخعي لا بأس اذا طاق
الذبيحة وحفظا للتسمية **ونكره لجهله موضع التذكية** فان الغالب من جهله
ان لا يميزها قلت مع التمييز الكامل يميزها ويذكرها اذ راها كالبائع بل ربما
كان اذكي فيكون احسن اذ راها **وتجزي** التذكية **من المجنون والسكران**
والاخرى والاعشى والعبد الابن والاعلى المسلم لعموم الدليل
ما انهر الدم فكل **مسئلة** **قال** كثير من العلماء **وتجزي** التذكية **من الفاسق**
لعموم الا ما ذكره ما انفرد به فكل **وكما** **تجزي** التذكية **تجزي** الذكاة
قال بعض اهل المذهب وهم صاحب الراي واحمد بن عيسى واحمد بن سليمان
لا نسلم ذلك بل لا تجزى التذكية الفاسق **كما** لا تجزى التذكية الكافر بجامع العصيان
والخروج من طاعة الرحمن **قلت** لا نسلم ذلك لان الفاسق وان كان عاصيا
فله في الدنيا **حكم** **الاسلام** من ماله كته وحل رطوبته واكل صغامة وقبره
في مقابر المسلمين **فاقرقا** ولم يكن الفاسق كافرا للاتفاق على اختلاف
احكامهما فالناسق مخالف للكافر في تلك الاحكام فيدخل هذا الفرد في ذلك النظام
مسئلة **قال** علي بن عيسى **والجنايا** **سواء** **في الحكم**
لامرية لا حد هو على الآخر وقال لا نسلم ذلك فلا تجزى ذبا يحرم على العموم وانما
جون **ذبيحة** **النجس** **منهم** **لا** **العرب** **وهم** **حرام** **وتنوخ** **وبنوا** **بل** **اذ** **هو**
العرب **تقصر** **وابعد** **التبديل** **لا** **من** **الاصول** **ثم** لا تبهرى ادخل هؤلاء في دين
من بدل امر في دين من لم يبدل فلما اشكل امرهم حرمت ذبا يحرم للبشر لئلا
لم تقصر الاوله بين من بدل وبين من لم يبدل واذا صولح الذين بدلوا فلا
فرق بينهم وبين من بدل معهم بعد التبديل **مسئلة** **قال** **في** **الرجل**
المسلم **اولي** **بالذبح** **من** **المراهق** **لنوته** **عليه** **ومقرنته** **لمكانه** **ثم** **الحنيني** **اولي**
من المجنون لانه اعرف بذلك وبوضعه منه **ثم** **المجنون** **اولي** **من** **السكران** **لانه**

Copy

الظفاري اخرج احده والاربعة من اثنى عشر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكثيرون اقرنين المئين فرائيته واضعا قدمه على صفا حمار يكبر فذبحها بيده وسيا في شرحه في الاضحية وانما المراد هنا تبين كيفية الذبح والخبر دال عليها **فان خرها جاز لخبر جابر فخرنا البقرة عن سبعة** قال الظفاري روي عن جابر جاز مع رسول الله صلى الله عليه عليه واله وسلم في الحديبية فخرنا البقرة عن عشرة والبقرة عن سبعة وفي رواية أخرنا مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بالحديبية البقرة عن سبعة والبقرة عن سبعة فكلها كان ذكاة للبقر والغنم كان ذكاة للابل لان المراد بالذكاة ذري الوداج وانما البقرة وهو حاصل جميع ذلك **فان ذبح الابل كذبح البقر** **جل الاك** فانه اعتبر كيفية مخصوصه للابل كما سبق قلنا لان ذكاة البقر **تقطع الوداج** وهو حاصل بأي كيفية ما ذكرنا **مسألة وموضع الذبح اسفل مجامع المئين** وهو اخر العنق والعنق كله موضع الذبح اعلاه واسفله واسفله واسفله لانه لا يذبح على الاخر وموضع الفرس اسفله فلا ذكاة في غير هذه المواضع الا لضرورة لقوله **تم الذكاة في الحلق واللب** قال بن نصران هذا في الجامع عن بن عباس موقوفا عليه قال الظفاري اخرج الباق قطبي بعث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بديل بن ورقا الخراعي على جمل يصيح في فجاج منى الا ان الذكاة في الحلق واللب فلا يحلوا الا لعسان نزهقوا ايادهم منى يادهم اكل وشرب وبغال محصر في الحلق واللب وقصر عليها فلا يجوز فيها غيرها الا لضرورة **ذبح** قال **كان قربة ولا بد فيها من قطع اربعة الخلقوم والمري والودجين** والاي قطعها وانما اخذ فيها لم يحل لقوله **تم اذا نهزت الدم وفرت الوداج** المعروف **الاربعة** ادلس **الودجين** قال في القاموس الودج حجر كه عرق في الحلق كالوداج بالكسر والسبب والوسيلة والودحان الاخوان والودح قطع الودج كالنودج والاصلاح قال **تم** ليس كذلك بل **حزى ثلاثة منها** مرث هذه العروق وبقا واحد لا يضر **اذ حركها الا كثر حرك الكل** وهذا مروي عن زيد بن علي عليه السلام وقال **تم** ليس كذلك بل **حزى قطع المري** وهو موهون وقد تحفف الهنوع وتقلب يا **اذ كصل به ذهاب الحيوة فوراً وهو المقصود بالذبح** **اذ قد سعى الحيوة مع قطع الودجين** فلا يحصل بقطعها المراد من ذبحه واذ هاب حيوته **قلنا** لا نسلم بقاء الحيوة مع قطعها **سلبنا** فلما ظهر الخبر اذا نهزت الدم وفرت الوداج فكل قال **تم** الذكاة في الحلق واللب فقصر عليها **قلنا** لا نسلم ذلك لانه صلى الله عليه واله وسلم بين موضع الذبح حمله وقصه بقوله **وفرت الوداج** **مسألة** **قال قربة** ولا يضر بقا اليسير من كل عرق لحصول الامة **مسألة** **نظري** اكثره واكثره ككله **قلت** واليسير هو ذك الثلث لقوله **تم** الثلث والثلث كثير قال بن نصران عن سعد بن ابي وقاص جاز في رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودني في جهة الوداج من وجع

اشدني

ولم يخص فكل اسم الله مجز ولا يجزي اليعا نحو اللهم اعظمي اللهم اعف عني **اذ القصدي الطيب للعفو والغفران** فلا بدل على التبرك باسم الله لتبرجه المطلب آخر **فان سيج** **وجز** كان يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله فهل يجزي اي ذلك امر لا فيه وجهان احدهما **يجزي** **لذك اسم الله ولا يجزي** **اذ ليس بتسمية** لله بل **توحيد** وتبني **وجز** وهذا هو ثانيا في الوجهين **وقدم الحلاق في حكمها** او اجبه كما قالت القاسية والناصريه وابن خنيفة واصحابه والثوري والحنبل بن صالح امرسجه كما قال بن عباس وان هرب وعطا والشافيع وماك في احد الروايات عنه وقد سبقت الحق والشبه واراد **مسألة** **ووقتها عند الاضجاع** فيسبحي مقرونا بالاضجاع لا بعد **وجزي** **متقدمة** عليه **يسير** **كتكبير** **الا فتباح** **قلت** بل **كتكبير** **الاسم** على تكبيره الا فتباح استدرك عليم على كلامه الا لا يتصور ليصح القياس لان حق اليه ان يكون مقرونه بالتكبيره لانها اول الصلوة وفيه الفعل تقربا باوله فلا حاد تقربها على التكبيره جاز هنا تقديرا للتسمية على الذبح يجامع كون كل منهما شرطا لصحة فعل ضاح لا جسد الشرطين صح للآخر **ويبطلها** **تخلل** بين التسمية والذبح **بعد اعراضا** فاذا تخلل ما بعد اعراضا فان التسمية **تعاود** لتخلل الاعراض لان تخلله كانها ليست لذلك الفعل ولا متعلفه به **مسألة** **قلت** **تم** **وجزي كل ذي جد** من حديد او حجر او شظية **الليطة** **القص** **الجاد** ونحو ذلك مما يفرى الوداج وينهر الدم **لا السن والعظم والظفر** **اذ سأل** الراعي عن الذبح بالسن **والظفر والعظم فقال لا الخبر** قال بن نصران عن زيد بن علي ان رايا سأل النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال اية كنت ارضى غنما لا هي فكون الهاربه فاخاف ان تغوتني بنفسها افاذبح **بسن** قال لا قال افاذبح بظفري قال لا قال فبالعظم قال لا قال فبالعود قال لا قال فبم يارسول الله قال بالمره وبالحجرين يضرب احدهما على الآخر فان افرى فكل وان لم يفر فلا تا كل انتهى وذكره الظفاري بهذا اللفظ عن روايه زيد بن علي ولم يعزه ثم قال اخرج احمد والحاكم في المستدرک والقزويني وابن حبان عن عدي بن حاتم قلت يارسول الله ان احدا اصاب صيدا وليس به سكين اذبح بالمره ثقه العصا قال امرت الدم بما شئت واذكر اسم الله وهو صحيح قبل على جوان الذبح بكل ما فرى الوداج والمهر الدم عدي هذه المستثنيات **وسئل** **عن الليطة فقال ما انزل الدم** **الخبر** قال بن نصران عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال له انا نصيد وليس معنا قدي افاذبح بالليطة قال ما انزل الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا الا ساكن من ظفراوشين وذكر ان الظفر يدي الحبشه هكذا في الشفا وقد تقدم مر عنه نحو **ح** الليطة بكسر اللام وتكون اليه المشاه من تحت ثم طاهمه

تجاء

قطعه من قصب او عود او غيرها لها جود يكون الذبح بالناس الحاد لعوم هذا
 الخبر فانه دال على ما فرى الاوداج وانما الدم الاله تامة للذبح يحل ما ذبح بها
مسئله قالت به ولا يجوز الذبح بطن وظفر وعظم لما من من
 التصريح بنعه قال لا نسلم بل يجوز الذبح بها لعوم قوله ما انما الدم
 و فرى الاوداج فكل فدخل تحت ذلك كذا يحصل به فرى الاوداج ونهر الدم وهو
 حاصل بها غير مختص عنها وقد جاء عن مالك في هذه المسئلة اربع روايات ثلثها يجوز
 بالعظم دون السن مطلقا رابعها يجوز بها مطلقا حكاهما من المنذر وحكي
 الطحاوي الجوان مطلقا عن قوم واجتنبوا له بقوله في احدي روايات عدي لسنهر
 الدم بما شئت اخرجه ابو داود ولكن عمومها مخصوص بالنهي الوارد صحيحا في حديث
 رافع علا بالحديثين وسلك الطحاوي طريقا اخر فاحق مذ هبه بعوم حديث عدي
 قال ولا يستثنى في حديث رافع نفق هذا العوم لكنه في المتورعين غير محقق
 وفي غير المتورعين شبه الاله المستقلة من حجر وخشب قال ليس كذلك بل يجوز
 التذكية بالسن **الفصل المتصل** لانه شبه بالاله قال واما الظفر فكان
 المراد به ظفر الاله لسان لقول فيه ما قال في السن لكن الظاهر انه اراد به الظفر
 الذي هو طيب من بلاد الحبشة لانه لا يقرى فكان في معنى الحق وقد خرج برديق
 العبد كحل الحديث على المتصلين قال واستدرك به على منع الذبح بالعظم مطلقا
 لقوله اما السن فعظم فكل المنع كونه عظما **لنا عموم النهي** فانه دال على
 تحريم استعمال ما استثنى متصلا كان او منفصلا **فاما نهي صلى الله**
عليه وآله وسلم عن ذبح الشظا قال بن جبر ان روي عن الناصر للمعالي
 انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الذبح بالشظا والظفر
 و رخص بالمره اذا فرى الاوداج حكاه في الشفا وفي الجامع عن عطاء بن سيار
 عن رجل من بني حارثة انه كان يربعا لحقه بشعب من شعاب احد فرأى بها الموت
 فلم يجدها ما يفرها به فاخذ وتبدأ فوجا به في لبتها حتى هرق دمها ثم اخبر رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فامر باكلها اخرجه ابو داود وفي رواية الموطا
 قد رقا بشظا و اخرجه النسائي عن طريق اخر بنحو الشظا بشين مجبه وظان
 محتين بينهما الف هو شبه الذئب تجمع به قرى الجمل على البعير **فعمول على الذي**
يحل به التواخي على ظهر البعير وهو المتصل لا الشظا الحاد لان مثل
 ذلك لا يخرق ولا يفرى **مسئله** ويجوز الذبح بالحاد من الصدف
 ونحو من الجواهر واللؤلؤ مما فيه صلابة وجب من البعير لعوم قوله صلى الله
 عليه وآله وسلم ما انما الدم و فرى الاوداج فكل باي الاله صدر ذلك قال
مرقا سلم ذلك **ولا وجه له** قال الامام رحبي بن حرم عليم في الاله تنصلا
 لا خلاف في جوان الذبح بذلك بين ائمة العترة واكثر الفقهاء الا ما يحكي عن الامام

استبد في فقلت يا رسول الله قد بلغ في الرجوع ما ترى واذا ذومال ولا يبرئني الا ابته لي
 انا تصديق بشيخي ما لي قال لا قلت فاشطرب يا رسول الله قال لا قلت فالتك قال التلك
 والتلك كثيرا ان تذر ورثك اغنيا خيرا من ان تتركهم عالة يتكففون الناس
 فدل على ان التلك معدود في جانب الكثرة فلا يكون ان يرسل اليه لان هذا مقتضى
 والاغتفار انا هو لما قرب الى القليل ولما كان التلك كثيرا **اجاز الوصيه باذنيه**
 قال **البداعي** ق محم ليس كذلك بل اذا في دون النصف من كل واحد اجزى
 اذ حكم الاكثر حكم الكل قلت ليس العفو والاغتفار الا لما كان يستيرا
 وليس هذا يستيرا فيعلمي قال لا نسلم ذلك بل لا يعني شي لان الخطاب يعلق
 بها كلها ولا محص كخرج شي منها والاخراج من غير محص لا يجوز لنا ما من من اغتفار
 ليسير لحصول الاله متفان بقرى الكثير **مسئله** وبكره النفع
قبل الموت نهى قال ابن جبر ان روي عن عمر انه قال لا تستعملوا بالنفع
 قبل مرقن الا وراح والذي في الجامع عن بن جبر قال قلت لعطاء اخبرني نافع ان
 ابن عمر نهى عن النفع قال انما تقطع ما دون العظم ثم يترك حتى يموت قال هو السنة اخرجه
 البخاري في ترجمه باب **ولم يخالف** عمر في ذلك بخبري مجري الاجماع وفيه ما عرفت **ولما**
فيه من التعذيب وقد قاله **فا حسنوا الذبحه اخبر** قال ابن جبر ان لفظه
 عن شداد بن اوش قال ثنتان حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله
 كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتل واذا ذبحتم فاحسنوا الذبح
 ولا يجذب احدكم شفرته ولا يبرح ذبيحته اخرجه السنة الا البخاري والموطا وفي ترك ذلك
 اراحه له **وكذا يكره السخ قبل الموت** **والنقطيع لقوله لا تعجلوا الانفس**
الخبر قال ابن جبر ان مذكور في الاقتصار ان هذا الكلام يعبر ولفظه لا تعجلوا
 الانفس حتى تزهد فان الجاهليه كانت تضرب الذبيحه عقب الذبح حتى خرج وجدها
 وذكر الطفاري موقوف على عمر ولم يخرجها وذكر حديث نافع عن بن عمر في النهي عن النفع
 عن تخرج رزين قال ولم يوجد في الاصول وذكر خبر شداد بن جبر هذا اللفظ ولم يعثر
فان ففعل فففع وسخ او فعل اجدها **خالف السنة** بذلك **وحلت** ذبيحته
مسئله قال **عليه السلام** **ثم قوم عو ووطا الشعبي** **وما تغذ ذبيحه**
لنجد او وقع في خويبر فان كانت بالرحم ونحو الرمي بالسهم ولو وقع ذلك في غير
موضع الذبح قال **عنه** **ت ذك** لا نسلم ذلك بل لا يحل الا نفع ذلك في محل
 الذكاه لا فيما عداه فيجر ما مات بذلك **لقوله** **تم تذكية ما كان في الحلق واللبه**
 الخبر المتقدم يدل على قصرها فيها فلا تجاوز الى غيرها الا بدليل فالضرب بالسيف
 والطعن بالرمح ليس من التذكية في شي فلا يجوز اكل مضروب ولا مطعون **لنا قوله**
ان هذه الهامير لها اويدها **خبر ونحو** قال ابن جبر ان رافع بن خديج
 كما مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يذبي الحليفه من زمامه فاصاب الناس
 جوع فاضابوا بالاداغنا وكان النبي في اخرها الناس فاجلوا وذبحوا ونصبوا

القدور فامر الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقدور فأكفيت ثم قسم فعدل عشر
من الغنم بغير خيل منها بغير طليوه فاعياهم وكان في القوم خيل يسيرة فاهوى رجل
بهم فقال ان هذه البهايم اواند فما عليكم منها فاصنعوا به هكذا هذا طرف من حديث
اخرجه البخاري ومسلم قال بن حجر والليفه مكان غير ميقات المدينة لان ميقات
المدينة في طريق الذهاب من المدينة من الشام الى مكة وهذه بالقرب من ذات
عرق بين الطائفت ومكة كذا جزم به ابو بكر الجازمي وياقوت ووقع للفاشي انها
الميقات المشهورة وكذا ذكره النوارى قال وكان عند رجوعهم من الطائف سنة
ثمان وثمانم اسم لكل ما نزل من بلاد الحجاز سميت بذلك من انهم بفتح المشاة والها
وهي شدة الجرد وكود البرح وقيل بغير الهوى قوله فاصابهم جوع هذا تمهيد
لعدوهم في ذبح الابل والغنم التي اصابوا وفي رواية الاوصى تقدم سرعان
الناس فاصابوا من الغنم ووقع في رواية الثوري فاصابنا بابل وغنم وقوله كان
صلى الله عليه وآله وسلم في اخريات الناس جمع اخرى وفي رواية الاوصى في اخر الناس
وكان صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك صونا للعسكرو حفظا لانه لو تقدمهم
لخشي ان ينقطع الضعيف منهم وكان حرصه على ما فقهتم شديدا فلزم من سريره
في مقام الساقه صون الضعفا لوجود من يتاخر قسطا من الاقربا قوله فجعلوا فضوا
القدور من الجوع قبل ان تقسم وفي الشرح من رواية علي بن الحارث عن ابن
عوانه فجعلوا وذبحوا ونصبوا القدور وفي رواية الثوري فاعلوا القدور اي وقوا
النار حتى غلت فذبح اليهم ثم على ابناء الجاهل والمعتق وصل اليهم ووقع في رواية
عن سعيد بن مسروق فالتفت اليهم اخرجهم الطبراني فامر بالقدور فأكفيت بغير الهوى
وسكون الكاف اي قلبت وافرغ ما فيها واختلف في سبب لراقه وهل تلفت امره فقال
عاض كان سببها انهم انتهوا الى محل لا يجوز الاكل فيه من مال الغنم المشتركة الابد
الغنم وان جاز الاكل من الغنم قبل القسم انما هو ما دام في دار الحزب
ويحتمل ان كانهم انتهبوا ولم ياتوا بها باعتبار على قدر الحاجة وقد وقع ما
مشيرا الى ذلك من حديث اخرج ابو داود من طريق عاصم بن كليب عن ابيه وله صحبه
عن رجل من الانصار قال اصاب الناس حاجة شديدة وجهيد فاصابوا غنما فانتهبوا
فان قدورنا لتغلى اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فرسه فاكفى قدورنا
بقوسه ثم جعل يرمل اللحم بالتراب ثم انه قال ان انتم به ليست باجل من الميتة
وهذا يدل على انه عاملم بنقيض قصدهم كما عمل القاتل منع الميراث واما التلاف
فلم يتلفه فيجعل على انه جمع ودد الى الغنم ولا يظن انه امر بالتلاف لانه صلى الله عليه وآله
نهي عن اضاغة المال وهذا منه وايضا فالجناية لم تقع من جميع الغنم فان قيل
لم يبق لهم حملوه الى الغنم قيل ولا انهم احرقوا والتفوه فيجب تاديله على ما يوافق

من تزيين

من تزيين اللحم التلاف لانه يمكن غسله لان السباق يشترطه ان ادا البهايم
في الزجر عن ذلك الفعل فلو كان مصدرا ان تنفع به بعد لم يكن فيه كثير من جره قوله
ثم قسم فعدل عشر من الغنم بغير في رواية وهذا محمول على انه كان قيمة الغنم
اذ ذاك فلعل الابل كانت قليلة او نفيسة حيث كان قيمة البعير عشر شياه ولا يخالف
ما في الاصح ان البعير يجزي عن سبعة شياه لان ذلك هو الغالب في قيمة الشياه
والبعير المستبدل واما هذه القصة فهي واقعة عين فحتم ان يكون التعديل
لما ذكرنا من نفاسه الابل دون الغنم قوله ثم بفتح الثوب وتشديد الال اي
هرب نافر قوله وكان في القوم خيل يسيرة تمهيد لعدوهم في كون البعير الذي
تد الغنم ولم يقدر واعلى خيلهم فلو كانت خيلهم كثيرة لا يمكن ان يحيطوا به
فياخذوه فاعياهم اري الغنم ولم يقدر واعلى خيلهم فاهوى اليه رجل اي تصد
ورما في نسخة الله اي اصابه السهم فوقف والاولا يجمع ابدع بالماء وكسر
الوحد اي عربيته يقال حافلان يادع اي بكلمة عربية او فعله مفردة يقال ابدت
بفتح الباء تابد بضمها ويجوز اكسرا نوذا ويقال انما تابت اي توحشت والمراد
ان لها توحشا فمابدا فاصنعوا به هكذا وفي رواية الثوري فما عليكم منها
وفي رواية الاوصى فما فعل منها هذا فاصنعوا به مثل هذا زاد عمرو بن سعيد
بن مسروق عن ابيه فاصنعوا به ذلك وكلمه اخرج الطبراني وفيه جواز اكل ما رمي
بالنهم فخرج في اي موضع كان من جبهه بشرط ان يكون وحشيا او متوحشا وقوله
ثم في الواقع في البير وابل لوطعته في فخذ لاجراك قال ابن هجران
الذي في الجامع عن ابيه العشرة عن ابيه قال قلت يا رسول الله ما يكون الذكاة
الا في الخلق والليه قال لوطعته في فخذها اجراك قال الترمذي قال يزيد
من هرون هذا في الضرورة وقال ابو داود هذه ذكره المزي في اخرج
ابو داود والنسائي قلت ولعل لفظ الكتاب في احدى روايات
هذا الحديث والله اعلم وذكر الطبراني حديث ابنه العشرة ان هذا اللفظ ولم يصر
ثم قال في اخر ما اعجزكم ما في يدك من البهايم فهو كالصبي ثم قال وقال في بغير
نزدى في يبرذكه من حيث قدرت وهو راى على وبر عمر وعائشه وهذا الحديث
ضعيف وعن جابر مرث علينا بقر متبعة نافر لا تمر على احد الا بطيته وشدت
عليه فخرجنا نحوها حتى بلغنا الصا ومعنا غلام فبطي لبني جرار ومعهم شمل شذت
عليه لتطجحه فصرها اسفل من النخ وفوق مرجع اكلت فركبت درعها فلم يدر بها
ذكاها قال جابر فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله فقال اذا توحشت الانثى فانه
يجلها ما جل الوحش ارجعوا اليه فكلوها فخرجنا اليها فاحترناها وفي لفظ
عن جابر مرفوعا كل انثى توحشت فذكاها ذكوة الوحش وفيه ضعف
مسألة قالت **علي والتجعة الموقدة والمنزلية**
والمنسوعة وشرب الخمر اذا ادرت وفيها حي فذكت حلت

سنة موكره لقوله قلت كبت على ولم يكتب عليكم الخبر ونحوه قال ابن
مهران تمام الخبر والوتر وركعتا الفجر هكذا روى وفي الشفا نحوه ولفظه في اصول
الاحكام ثلاث في علي فريضه ولكم تطوع الاضحا والوتر والضحى انتهى وعن محمد بن سليم
قال كنا وقوف مع رسول الله ص عرفه فسمعه يقول ايها الناس ان على كل بيت في كل عام اضيحة وغيره
هل تدرون ما العتيرة هي التي سمونها الرجيه اخرجها الترمذي وابوداود والنسائي
وعن ابن عمر ان رجلا سأل عن الاضيحة او احيه في فقال ضحى رسول الله ص والمسلمون
فاعادها عليه فقال اعقل ضحى رسول الله ص والمسلمون اخرجها الترمذي وذكر الطحاوي
حديث ثلاث كبت علي ولم يكتب عليكم الخبر والوتر وركعتا الفجر ثم قال وعنه امرت
ان اضيحي وكلمتوسرا ولم يرد ذلك قلت اما قوله على ك فظاهر في الوجوب وقول ابن عمر موكره
الا انه يقال قد ابطال الوجوب حديث ابن هريرج عن الجماعة ان النبي ص قال لا فزع
ولا عتيرة وفي رواية النسائي في رسول الله ص عن الفزع والعتيرة قالوا وانما لغى ذبح
الفزع لطبا عيهم وذبح العتيرة تقطعا لرجب بدل ما عند ابي داود والنسائي من حديث
نبيه ان النبي ص لما سأل عن الفزع والعتيرة قال اذبحوا لله واطيعوا الله في اي
شهر كان وعندها ايضا من حديث عمرو بن شعيب ان النبي ص قال الفزع حق والعتيرة
حق وعنده النسائي من حديث لقطين بن عامر العقيلي قال قلت يا رسول الله انا كنا في الجاهلية
نذبح ذبايح في رجب فذاك ونظم من جاءنا فقال رسول الله ص لا بأس به ه احيي برفع الوجوب
ما عند ابن عيسى من حديث بن عباس رضي الله عنه كبت على الفجر ولم يكتب عليكم وامرت بصلاة
الضحى وكلمتوسرا واما اخرجها البراء والحاكم وبن عدي بلفظ ثلاث علي فزع ولم
تطوع الفجر والوتر وركعتا الضحى فالوا هو عند البزار قطيعة بلفظ الوتر وركعتا الفجر
وركعتا الضحى ثم مداره على حكمه وقد اختلف عليه فيه ايضا قال ابن حجر والخص
ضعف الحديث من جميع طرقه قال **عنه تركه** وبه قال بعض المالكية
لا نسلم ذلك بل في واجبه لانه **قال** فصل لربك **والخبر وقال في**
قال ابن مهران روى عن النبي ص انه قال من ابستر فليضح انتهى وفي في الشفا
عن حملة حديث عن النبي ص انه قال ايها الناس من كانت عتيرة سعه فليعظم شعابا لله
ومن لم يكن عتيرة فان الله لا تكلف نفسا الا وسعها **والامر للوجوب** فحي الاضيحة
وما دل على سننها واستحبها لاسنا في الامر لوجوبها لانه امر مع الزام وجوبه وذاك من
من غير الزام ولا حتم قال بن حجر وليس في الآثار ما يدل على وجوبها واقر ما يملك به للوجوب
حديث ابن هريرج مرفوعا من وجد سعه فلم يضح فلا يقربن مصلانا اخرج ابن ماجه
واحمد ورجاله ثقات لكنه اختلف في رفعه ووقفه والموقوف اسبه بالاضراب
قاله الطحاوي وغيره ومع ذلك فليس قريبا في الايجاب **قال** **ح قيب على المسلم**
المقيم لا المشافر وعلى الضحية عن اطفاله من ما لم يملكه قال
الوجوب فمختلفون فالأول راي وابو حنيفة وماك والليث يقولون بوجوبها على المومنين وبه قال
بعض المالكية وقال النخعي واجبة على المومنين الاجاح وقال محمد بن الحسن واجبة على المقيم بالانصاف

والشهور عن ابي حنيفة انها واجبة على مقيم بملك نصا **قلت** لا نسلم ذلك لان ابا
دليل كونه اي الامر للندب لان امرنا هو ظاهر في الوجوب فاذا اجاز صارف
صرفه عنه واخبارنا مصرحة بكون الاضيحة مستحبة غير واجبة وفيه ان اخبارنا ما
هفت من ضعف السند والمعارضة فلا سوى على صرف الامر لوجوب الى الذب **قالوا**
وجبت على ابراهيم لقوله تعالى ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي
لله رب العالمين ففترها بالصلاة وما اقترن بالواجب فهو واجب مثله
فلزمنا من النكاح ما لزمه لان شرع من قبلنا يلزمنا ما لم يفتح **قلت** لا نسلم لانه
لانه لا دليل في ذلك على وجوبها على ابراهيم لانه ليس من لازم ما اقترن بالواجب
وشا ركه في ضفة ان يكون واجبا مثله **سلنا** ما نعلم من وجوبه **فشرعنا**
لا يشرع من قبلنا من الانبياء فلا يلزمنا ما لزم ابراهيم عليه السلام من ذلك
فصل في اضيحة امركاها المذبح والذابح ووقت الذبح وكيف
اي الذبح وسياق بيان كل ما ذكر مفصلا ان شاء الله تعالى **مسألة في المذبح**
وبيان ما يجزي وما لا يجزي قال عليم **وانما يجزي الاهل لقوله تعالى**
تذكروا اسم الله عند اعداد الهديا والضحايا وذبحها وقيل كفي بالذكر عن الفجر
لان ذبح المسلمين لا تنفك عنه تنبيهها على انه المقصود ما يقرب به الى الله تعالى **في ايام**
معلومات عشر ذي الحجة وقيل ايام الفجر من هجيرة الانعام على الفعل المرفوع
وبينه بالهيمه تحريضا على التقرب وتنبيهها على مقتضى الذكر فكلوا منها من لحوها
امر بذلك لاجله وان اذبحه لما عليه اهل الجاهلية من التخرج منه او ذبنا الى
مراساة الفقرا واجعلوا الباقين الذي اصابه بوساي شدة الفقير المحتاج والامر
فيه قيل للوجوب وقيل للندب ونهيية الانعام **في الابل والبقر والغنم** قال اهل
التفسير قال في القاموس والنعم وقد سكن عينه الا بل والشا او خاص بالابل والجمع
العام وانا عليم **فان اختلفت الابواب** اعتبر بالامر كان ينزوا الفعل الطبا على ان
الاول عال فما لم منها لا يكون مجزئا فان نرى بالظبا على لاني من المعز فله مجزئا **قال**
لا نسلم ذلك بل الاعتبار بها **مسألة** **ولا تجزي الا** ولين من اهليل **قلت** لا نسلم ذلك لان
للأم خصوصية الا تزان الملوكة ينعم الله في الاحكام **الاب كتاب**
فكذا هذا الجماع الجوانبه **مسألة** **قالت** **قس** **وانما تجزي** التضيحة
من الضان الجذع والجذع ما استكمل سته واجذع اذا سقطت بيته **فصاع**
فزايدا على الجذع **ومن غيره** اي من غير الضان بجزي **الشي** **فصاعدا** فزايدا
عليه **والشي هو من الابل ذو الخنس** السين **ومن غيرها** **ذو الحولين** **قال**
تم **هو** **لا** **نسلم** **ذلك** **بل** **لا** **يجزي** في التضيحة **الا** **الشي** **من** **جميع** **الضائن** **وغيره**
اذ هو اكمل **واظيب** من الجذع لخره وعدم كماله قال طاعني ليس كذلك بل لا يجزي
التضيحة **الا** **بالجذع** **من** **جميعها** **اذ هو اظيب** **واحسن** **الامر** **للعز** **قال** **الشي**
لنا **قول** **على** **علم** **امرنا** **رسول** **الله** **ص** **ان** **نضحي** **بالجذع** **من** **الضان** **والشي**

20

مسئلة

والاخرى من اي الانعام يتنه العوز او العرج
او المرض او العجف لقوله لا يجوز في الضحايا العور البين عورها الخ
قال ابن بدران عن عبد الله بن فيروز قال سالت ابا عبد الله في الاضاحي فقال
ظاهر فيها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اصابعه من اصابعه وانا بيل اقصر
من انا ملة و اشار بربع اصابعه لا يجوز في الاضاحي العور البين عورها والبرص
بين مرضها والعرجا بين ضلعها والكسيرا الذي لا تنقي قلت فانه اكره ان يكون
في السن نقص فله ما كرهت فذعه ولا تحرمه على احد هذه روايه ابي داود
والنسائي والموطأ والنسائي قريب منه قوله ذات عور هو بالفتح العيب وقد
نظم هذا في حديث الزكي والمراد هنا ذهاب احد العينين والمراد بالفتح لا تنقي
التي ليس لها نقي وهو الخ فها كان من ذلك مستثما هذه الصفات لم تجز التضحية
به عند من اوجبها ولا من استحبها والعور عور ياديه فرع واذا اقتصر
ان العين من هذه الصفات لا تجزي والبين من العور ذهاب
احدى العينين او اكثر من ثلثها والبين من العرج هو ما قصرت فيه احدى
الاربعة حدة الاتصال الاصبه الخ على الاربع واما تصل على ثلاث او اثنتين
قال من لا سلم ذلك بل حجة ان تاخر عن الغنم لاجله اجل العرج وحده من المرض
والعجف ما يعافها المتوفون فلا تذبح لهم ولا يذب لها اللهم **مسئلة**
وهي من المصفره وهي مقطوعة الاذن وقيل التي اصابها الصغار
وهو ما اصغر تجتمع في البطن يكون قاتلا لصاحبه وهي عن المتاصلة
وهي التي كسر فيها او عصب من اصله حتى يرك دماغها فلا تجزي لمفترض
متين لا دون ذلك فذكره فتنظ وتجزي التضحية مع ذلك ولا يعتبر ذلك
فيه في القرن بخلاف الاذن كما سياتي ان شاء الله تعالى من اعتبار ذلك
فيها وقال شيخنا لا سلم ذلك بل بجري المستاصلة اذ لم يظهر نقص يعتد به
لنا النهي فانه دال على عدم جوازها والنهي يدل على فساد النهي عنه وفيه
انه يمكن ان يقال اعتبار الشارع النقص الظاهر البين وهذا ليس كذلك وهي
عن النجف داهية العين فاذا كان كذلك فهي ذات العور فلا يذبح لا فردا
ولم يذبح الجوهري النجف وهي عن المشعة وهي المتؤخرة في المراح
والشرح وقد يكون هزال وقد يكون لكسر فان كان هزال لم تجز اضحيته و
ان كان لكسر كرهت ولم تجز **مسئلة** وب لا تجزي
ما سبع فخذ لان الفخذ عضوا يصلي بقص الشاة ذهابه فكان ما نعا من اجزاء
التضحية بها كالعور وفيه الاليه والذنب فاذا قطعها الذنب او نحوه فهل تجزي
امر لا فيه وجهان احدهما قال في وهو اصحابها لا تجزي مشلوها كذا هب
العين تجامع كون كلاهما نقصانا والثاني من الوجهين تجزي مشلوها لان العين
لا الية له وقد اجزى اتنا قاف كذا ههنا وفي ذهاب الاسنان اخرى

وجهان

وجهان احدهما قال في وهو اصحابها تجزي لكاه ان لم يزل لاجلها فان
هزل دخل في عموم المهرول والثاني من الوجهين ان سلها ما منع من الاجزى كالاية
وكذلك ذهاب القرن والظلف ما لم يعرج به والله عز وجل فان لم يعرج
فهو كامل مجزى قلت ويعني من اليسير وهو ما دون ذلك المصفر للشتاح به
حيث لا يعبد في العرف عيبا **مسئلة** وب لا تجزي ويكره المقابله وهي
التي قطع من مقدم اذنها شي وبني شي والمدايرة وهي التي قطع من مؤخر اذنها شي
والخرقا والخرق قطع طرف القرن وطرف الذنب في المعز والشرقا ومجروقه
الذنب لقوله على عيسى امرنا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان لا يذبح
نضحي بها مقابله ولا مدايرة ولا شرقا ولا خرقا اذ في رواية والمقابله قطع طرف اذنها
والمدايرة ما قطع من جانب الاذن والشرقا المشقوقه والخرقا المشقوقه هذه روايه
الترمذي وفي رواية انه داود والنسائي قال يا رسول الله انما تستشرف العين والاذن
ولا تضحي بعور آذ لا مقابله ولا خرقا ولا شرقا وذكر نحوه وهم في اخرى ان رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم نهى ان تضحي بعين القرن والاذن قيل لان المشي لا تضحي
بالا لكسور النصف فافرق فكرهت واجزت اذ لا ينقص لحمها بذلك لاها تستكمل
الرعي وتختاره بخلاف العور او العرجاء فان رعيها ينقص لحمها لفتقان بصرها
وقواها فلا تتبع مضان الرعي ومحاسنه تتبع السالم من ذلك قلت وهو قوي
الا ان طاهر قول علي عليه السلام منع الاجزى في الجميع وهو ظاهر المذهب
مسئلة وب لا تجزي الشريك في المبدية والبقرة اجماعا
بدونه وقد تقدم في الحج ويجزي الشريك في المبدية والبقرة اجماعا
فلا يعلم قابيل نقي الاشتراك فيها واجزا ما اشترك فيه ضحية لما مر في الحج من
تحو مارواه حابر حضرا مع رسول الله صلى الله عليه واله في الحديبية فخرنا البدنة عن عشرة والبقره
عن سبعة وشرطه كونه متقربا الى الله بالاضحية ولو لم احدهم لم تجز
الاخر عن الاضحية قال في سلم ذلك بل تجزي اضحيته مع مشاركه متلم لان
مشاركته للتلم كمشاركته للقرية فلان تأثيريته في ابطالية الاخر والخصاص
لها لنا ليس متعلق القرية لحم المذبح واما القرية في اذنها في الروح وهو
امر واحد لا يتبعض وفيه ان هذه العلل غير ظاهرة بدليل نقلي ولا مستنبط
وكا جاز التضحية مع اختلافهم فرضا ونعلا وقرانا ومتعاجزا اختلافهم متقربا وشانها
اذ لا فضل بين اختلاف واختلاف وهو ليس كذلك مطلقا بل تجزي الاشتراك
في التطوع لا الاشتراك في الواجب لان الواجب جنس واحد وكان بينهم الجهد فيه
لتعلمنا بامر واحد قلت لا سلم ذلك لانه لم ينص البليل الجوز للاشتراك بين
واجب وتطوع روى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه واله وسلم نهى عن تضحية
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من نسيه بدنه ونحن معتزات اي متفقات قال في واعتبار عليهما
في المنتخب في كونهم من بيت واحد لا متفرقين فلا يصح اشتراكهم مع المتفرق مجزى

Copy

على حري كونهم مقربين اذ ذلك اي اجتماعهم في بيت اقرب الى معرفة نياتهم
من تشتمهم في جهات **لا انه شرط** للاشتراك فلا يصح من دونه لانه **لم يعتبره**
احد من العلماء هذا ما يدل عليه طائفة لكلام الهادي عليه السلام واما المريد بالله فقد قال
ما قاله في المنتخب من اعتبار كونهم من اهل البيت واجد بعيد لا وجه له وان الصحيح ان ذلك
جاء من قلت ولعل الهادي عليه السلام اشتراط اجتماعهم في بيت لما اخرجهم من الاثر عن بعض
لاشتراك الجماعة في النسك الواحد انما يكون ذلك في اهل البيت الواحد فقط فلا وجه
للاستبعاد **مسألة** قال **هو تجزي الشاه عن ثلاثة** اذ قال في احد
اضحية عن محمد والمجيد قال بن محمد بن روى عن النبي انه كان اذا ضحى اي
بكشيت عظمي اقرنين الحسين حتى اذا صلى وخطب الناس في باجدهما فذبحه
فقال اللهم ان هذا عن امي جميعا من شهدك بالوحدانية ولي بالبلع ثم يوقى بالآخر
فيذبحه ثم يقول عن محمد والمجيد هكذا في الشفا والذي في الجامع عن عائشة
ان النبي صلى الله عليه وسلم يذبح في سواد ويترك في سواد وينظر في سواد فاقى به ليضحي
به فقال لها يا عائشة هيلي المدي ثم قال اشجدها بنجر ففعلت ثم اخذها واخذ الكبش
فاصبعه ثم ذبحه ثم قال بسم الله اللهم يقبل من محمد والمجيد ومن امه محمد ثم ضحى اخرجه
مسلم وكذا ابو داود غير انه قال اشجدها ثلاثا وعن جابر قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
الذبح كبشين اقرنين من جوفين فلما وجها قال وجهت وجهي للذي فطر السموات
والارض على ما له ابرهم حنيفا وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي
لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين اللهم منك ولك عن محمد وامته
بسم الله والله اكبر ثم ذبح وفي رواية قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم الضحى بالمصل فلما قضى
خطبته نزل عن منبره واتي بكبش فذبحه بيده وقال بسم الله والله اكبر هذا عني
وعن من لم يصح من امي اخرجه ابو داود والخرج الثاني في الترمذي قال الطفا عن ابي
رافع كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ضحى اشترى كبشين سميين اقرنين فاذا صلى وخطب الناس
اتي باجدهما وهو ثايم في مضلاه فذبحه بنفسه بالمدينة ثم قال اللهم عن امي جميعا
من شهدك بالوحدانية وشهد لي بالبلع ثم يوقى بالآخر فيذبحه بنفسه ويقول هذا
عن محمد والمجيد فطعمهما جميعا المساكين وياكل هو اهله منها فمكثا سنين ليس احد
من بني هاشم يضحى فذكرناه الله المنة برسول الله صلى الله عليه واله وسلم والعمر وذكر
حديث جابر بن محمد ذلك اللفظ وقد تقدم شرح الحديث والاصل بالمهلة هو الذي فيه سواد
وبياض والبياض اكثر وقيل هو الا عين وهو قول الاصمعي واد الحطاي هو الذي
الذي في حل صوفه طبقات سود ويقال الابيض الخالص قال ابن الاعراب وفي تنسك
الشاحية في تفصيل الابيض في الاضحية ويقال الذي يعلوه حرم وقيل الذي ينظر في
سواد وياكل في سواد ويشي في سواد فهذه المواضع منه سواد وما عدا ذلك ابيض واستدل
على اختيار العديد في الاضحية ان سبع شياه افضل من بعير لان البقر المراق اكثر
والثواب يزداد بحسبه وفيه ان الذكر في الاضحية افضل من الانثى لان لحمه اطيب
قال ابن العربي اصح فضيلة المذكور على الانثى في الضحايا وفيه استحباب التضحية بالانثى
وانه افضل من لاجم وفيه استحباب مباشرة المضي الذي يذبح بنفسه وفيه استحباب الاضحية

صفه ولونا قال الماردي ان اجتماع حسن المنظر مع طيب المخبر في اللحم فهو افضل
وان انصرف طيب المخبر في من حسن المنظر وقال اكثر الناس فيه افضلها البيضاء ثم
الصفراء ثم الغراء ثم البلقاء ثم السوداء **فصل الاشتراك** ليدل له قوله عن النبي
وعن من لم يصح من امي وكان مقتضى ذلك ان يصح اشتراك اكثر من الثلاثة لانه
ترك ذلك الطاهر لانه **لا يابى اكثر من الثلاثة** فاقصر عليهم قلت الاجماع انما هو
عدم القول وليس باجماع مع ان في بعض هذه الروايات ما يدفعه من قوله فمكثا سنين
ليس من جنس بني هاشم يضحى وبني هاشم امه ليستوا بالواحد ولا الاثنين ولا الجماعة قال
قرطبي في تفسيره لا سلم ذلك بل لا تجزي الشاه الا عن واحد لانه **لم يعلم في الضحية**
الاول والعرب ذلك الذي روى عن من الاشتراك في الاضحية **من غير ولا فتر من من**
الصدر الاول من الصحابة رضي الله عنهم ومن التابعين وتابعيهم من اهل العقيدة
والا برار ومعرفة الاحكام من ذلك المقام الى هذا المقام لا يعلم من جود الاشتراك
في الشاه الواحد مع عروض ما يتجوز الى ذلك في الاعصار والامصار من العقيدة والفتا
فالظاهر امتناعه قلنا لا سلم ذلك لانه **ليس بحج** لانه لا يدري على اي وجه
وقع فقد ترك المنذوجه من سحبه وحجة للاستقلال فترك الاشتراك بحمل فلا حجة
في ذلك **ما لم يعلم ان تركه لغرمه ولا دليل على ذلك** ولا اماره ترشد الى ما هناك
قالوا ان قلتم يجوز الاشتراك في الشاه **فيلزم اجزاها عن اكثر من ثلاثة لظاهر**
الخبر فانه مطلق ثم هذا الاشتراك وذاك اشتراك ضاليت للثلاثة ثبت لغیرهم **قلنا**
مسلم لولا **منع الاجماع** من ذلك وقد عرفت ما في الاجماع قلت حديث ابي ايوب الذي
اخرجه في الربط والترمذي واد حسن ولفظه ما كنا نضحى في المدينة الى الشاه
الواحد يذبحها الرجل عنه وعن اهله بيته ثم تنهاها الناس بعد ذلك فصارت مباهاة
وقد ذكرنا فيما سبق حديث ان على كل بيت في كل عام اضحية وعثيرة مرفوعة والفقير رسول
الله صلى الله عليه واله من اهل البيت كافة وما رواه بن الاثر عن بن عمر لا يشترك
الجماعة في نسك الواحد انما يكون ذلك في اهل البيت الواحد فقط اعظم دليل على
ان الاشتراك مختص باهل البيت الواحد وان كثروا **والبينة تجزي عن عشرة**
والبقرة تجزي عن سبعة وقدم الخلاف في الحج وحجة المذبح وشبهة
الخصم والجواب عنها **فصل** **ويعتبر الملك للضحية فلا تضحية**
من مملوك لسلب اهليه التملك ولحق تضحيته على القول لانه اهل التملك ويعتبر سميته
الله وحده **لما من قوله** تعال ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه **فلو قال بسم الله**
ومحمد بالجر عطفت على اسم الله **لم تجز التسمية للتشريك فيها** **وندد بولي**
الذبح بنفسه ولا يتولا غيره **كمعله** ثم تقدم رأينا **وجوز التوكيل لقيام الوكيل**
بمقام الموكل قال **ق** ولو كان التوكيل **لذي** فاقىها نص وكالته وحزى ذبحه عن الضحية وعلى
الموكل ان ينوي لانها قربة والتزيم لا يكون الا مع انية **كلو وكله باخراج الزكوة**
فانما اذا صدرت اليه من المالك جاز ان ينوب عنه الذي في اخراجها فكذا هنا اذا فرق

بين قربه وقربه قلت فيه نظر على المذهب لما تقدم من تحريم ذبحته عندهم
 كالوثني **مسألة** قال في المحرر والمشمس **مسألة** في ذبحته عند مكره
 الخلفاء كغير القصر تصديق النبي فيها جاء به وتصديق الكتاب والآيات
 به وبأعجازه والتكبد لآياته والتزام الأحكام وتحريم الجرائم والتزام
 القبله والنكاح على الشريعة وبالجملة فتكثيرها هو ثلثا ويل أي عقاب
 عقاب كفر والأحكام كلها أحكام الإسلام فليستوا كعبه الأول والثاني فذبحهم
 كذبا يحسبوا المسلمين قال أبو مضر لا سلم ذلك بل حرره ذبا يحرم عند الكفر وقيل
 أن حكم الكفر واحد قلت وقيل للإمام في مثله فان كلامه في باب الذبح مشر
 بان حكمهم عند المكفر في ذلك حكم المصراع والذي عليه أكثر الأصوليين أن ليس
 من لأمر الحكم بكفرهم أجرى أحكام الكفار عليهم فانهم قد قبلوا شهادتهم وأخبارهم
 لا يفررونها عن رسول الله ثم قبلت بهم بالإسلام والتزامهم للأحكام صيرهم كالمسلمين
 في ذلك النظام **فصل** **أول** أو قاتلها بعد دخول وقت صلوة العيد
 بما يبعثها وخطبتين سواء صلى أم لم يصل قال شخص ليس كذلك بل هي **خطبتان**
خطبتان وخطبتان كذلك أي يكونان خفيعتين كالصلوة لسادس **الاضحية**
 فان رسول الله ص كان يلحظ السادة إليها لأغائة الفقرة وسد خلة المحتاجين
 بما يتصدق به منها قال لا سلم ذلك بل الخطبة والصلوة **كاملتان إذا ما أخذ في**
العبادة أكلها على أن وجوها والصلوة والخطبة **مها قال في تكون الصلوة**
بقدر سورة ق والفراد فراها رسول الله ص في صلوة العيد وخطبة
خطبتين متوسطتين وعلى الثاني به لقد كان في رسول الله أسوة حسنة قال
 الطفاذي أخرج أحمد وسلم والبرقي عن أنس وأبو الليثي وسأله عن ما كان قربه
 رسول الله ص في الأضحية والقطر فقال كان يقرأ فيها بقرات القرآن الجيد وأقرب
 الساعة وأخرج أحمد والترمذي والنسائي كانت صلوة رسول الله ص قسما
 وخطبة قسما قال في هذه **أول** وقيل **صل** المضى **أمر لا مضى** كان
أمر ساجدا لقوله ص ومن نك قبل صلاتنا فتك شاه لحم فليذبح مكانها
 قال ابن هران لفظه في الجامع عن البراء أن النبي ص قال أول ما يبدأ به في يومنا
 هذا أن يصلي ثم يرجع فننحر فمن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ومن ذبح قبل الصلوة
 فأنما ذبح لحم قدمه لاهله وليس من النك في شيء وفي أخرى قال من ذبح قبل الصلوة
 فأنما ذبح لنفسه ومن ذبح بعد الصلوة فقد نكح وأصاب سنة المسلمين وفي
 روايه قال خطبنا رسول الله ص على لاهله وسلم يوم النحر بعد الصلوة فقال من فعل
 صلاتنا ونكح نكحنا فقد أصاب النك ومن نكح قبل الصلوة فتك شاه لحم هذا
 طرف من حديث أخرجه السنن بروايات متقاربة قال الطفاذي أخرج أحمد والبخاري
 ومسلم عن البراء بن عازب قال صلى خال لي يقال له أبو بردة قبل الصلوة فقال له رسول
 الله ص شاك لحم فقال يا رسول الله إن عندي داجنا جذعه من المعز قال إذ ذبحها
 ولا تضل لغيرك ثم قال من ذبح قبل الصلوة فأنما يذبح لنفسه ومن ذبح بعد الصلوة فقد

نكح نكحه وأصاب سنة المسلمين قوله حال لي يقال له أبو بردة قال بن حجر
 في روايه عن الشعبي في أول الأضحية أبو بردة بن دينار وهو كسر الدال وتخفيف
 الياء المشناه من تحت وأخبره وأسمه هاية وأسمه جده عمرو بن عبيد وهو من خلفاء
 الأنصار وقد قيل أن اسمه الحارث بن عمرو وقيل سالك بن هبيرة والأول أصح
 وأخرج من عنده من طريق جابر الجعفي عن الشعبي عن البراء كان اسم خالي قتيلا فتشاه
 النبي ص كثيرا وقال يا كثير إن نكحتنا بعد صلاتنا وذكر الحديث بطوله
 وجابر ضعيف وأبو بردة من شيوخ العقبة وبذر وعاش إلى سنة أسن وقيل خمس
 وأربعين وله في البخاري حديث في الحدود وقوله شاه لحم أي ليست أضحية
 بل لحم ينتفع به كما في روايه أما هو لحم قدمه لاهله وقد استشكل الأصفه لا بها
 فسمان معنويه ولفظيه فالمعنويه إما مقدره من كاتم جديد أو باللام كغلام زيد
 أو نفي كضرب اليوم وأما لفظيه وهي صفة مضاهة إلى معنوها كضارب زيد وجلس أوجه
 ولا شيء من الأقسام في شاه لحم **قال** الفالح ويظهر أن أبا بردة لما اعتقد أن شاته
 شاه أضحية أوقع ص الجواب بقوله شاه لحم مرفوع قوله شاه غير أضحية انتهى قلت
 هو أشكال في الإضافه فانه يكتفي في ملامته فان جحر الهمزة في الإضافه تذكر
 النحاة إنما يعني في الإضافه معنى اللام لأنه يكتفي في ملامته ككثير الدار
 وصرح النسب والشاه هنا لما منع من إضافتها إلى اللحم للثنيين من شاه اللحم وشاة
 الأضحية ويكون معنى اللام قوله أن عندي داجنا الباجن التي تالت البيوت
 وتستأمن وليس لها شئ معين ولما صار هذا الاسم علما لمن يأنس البيوت أضحية الوصف
 عنه فاستوى فيه المذكور والموت والجذع تقديم بيانه ولعمري في هذه الروايه
 أنها من المزدور في روايه فان عندي داجنا وفي أخرى عنان والعناني بفتح العين
 وتخفيف النون الخثي من ولد المعز عند أهل اللغة إذ في روايه هي إجاب الياء
 من شاتين وفي روايه مسلم من شاه لحم والمعنى أنها أطيب لحما وأنفع للأكلين
 لسننها ونفاستها وقد استشكل هذا بما ذكر في العتق أن اعتناق نفسين أفضل من
 اعتناق نفس واحدة ولو كانت النفس منها **واجب** بالفرق بين الأضحية والعتق
 بأن الأضحية يطلب فيها كثرة اللحم والواحدة السمينه أو من المهن ولتين والعتق
 يطلب فيه القرب إلى الله بفك الرقبه فاعتناق الاثنين أولى من اعتناق الواحد
 فان عرض الواحد وصف يقتضي ارتفاعه على غيره كالعلم والبرع وأنواع الفضل
 فقال بعض المحققين أنه أولى لعموم نفعه للمسلمين وقوله ولا تضل لغيرك وفي
 روايه قال إذ نكحها قال نعم ثم لا تجزي عن أحد بعدك وفي بعضها وكس تجزي عن
 أحد بعدك وفي حديث سهل بن أنه حمله وليست فيها رخصه لأحد بعدك وقوله
 تجزي بفتح أوله غير ممنون أي بعضي حرافلن عن كذا أي لا تجزي نفس عن نفس
 أي لا تقضي عنها قال ابن مزي القوم يقولون لا تجزي بالضم والهمز معنى الكفايه
 قال ابن حجر وفي هذا الحديث تخصيص البرديه بأجزاء الجذع من الضان

في حديث
 أبي بردة
 بن دينار
 قال قال
 النبي ص
 من ذبح
 قبل الصلوة
 فقد نكح
 وأصاب
 سنة المسلمين
 وفي رواية
 أخرى
 من ذبح
 بعد الصلوة
 فقد نكح
 وأصاب
 سنة المسلمين

وقال في الحديث
عن النبي صلى الله عليه وسلم

في الاضحية لكن وقع في عبه احاديث التصريح بطريق ذلك لغير ان يرد في حديث عقبه
براهمه ولا رخصه فيها لاحد بعدك قال البيهقي ان كانت هذه الزيادة محفوظة
كان هذا رخصه لعقبه كما رخص لا يرد في الحديث والذي اخرجه البخاري
عن عقبه برهان النبي اعطاه غنا يقسمها على اصحابه صحيحا فبقي عندنا في الحديث
فتاى صحيح انت به ولم تذكر هذه الزيادة قال ابن حجر وفي ترك البيهقي ان كانت هذه
الزيادة محفوظة كانت رخصه لعقبه كما كانت رخصه لانه يرد في هذا الخبر
لان كل من رخصه عموم فاهما بقدر على الاخر افضى الوقوع للشك في اقرب ما يقول فيه
ان ذلك صيد لكل منهما في وقت واحد او يكون خصوصية الاول لمحت ثبوت الخصوصية
للتاني ولا مانع من ذلك لانه لم يقع في الساق استمرار المنع وقد انفصل من البين
وتبعه القرطبي عن هذا الاستسكال لاحتمال ان يكون العتود كان كبيرا لسن الحديث
بحري كن قال ذلك بناء على ان الزيادة التي في اخره لم تقع له ولا ثم مراده مع وجود
مصادمته لقول اهل اللغة وتمسك بعض المتأخرين بكلامه من البين فضعف الزيادة
وليس يجيد لانها من تخرج الصحيح فانها عند البيهقي من طريق عبد الله بن موسى احمد
الايه الكبار في الحفظ والفقهاء وسائر فنون العلم واهلها عن يحيى بن كرم عن ابي
بالسند الذي ساقه البخاري في الحديث في المتن المذكور من طريق عبد الله بن ابي
الواحد من طريق احمد بن محمد بن يحيى بن كرم عن ابي بكر بن كرم عن ابي بكر بن كرم
وهذا هو السري في قول البيهقي ان كانت محفوظة كانه لما رأى التفرقة خشي ان
ان يكون دخل على روايتها حديث في حديث وقد وقع في كلام بعضهم ان الذي ثبت
لهما الرخصة اربعة او خمسة واستشكل الجمع وليس بشك فان الاحاديث التي في
في ذلك ليس فيها التصريح بالنفي الا في قصه انه يرد في الصحيحين وفي قصه عقبه
براهمه في البيهقي واما ما عدا ذلك فقد اختلف ابو داود واحمد وصححه ارحمان من
حديث زيد بن خالد ان النبي اعطاه عتودا حديثا فقال صح به فقلت انه جلع
او اضحى به قال نعم صح به فضيحت به لفظ احمد في صحيحه بن حبان ومن ما جرحه من طريق عباد
بن تميم عن عوف بن ابراهيم انه ذبح اضحية قبل ان يذبح يوم الاضحية وامره ان يعيد اضحية
وفي اخرى وفي الطبراني في الاوسط من حديث بن عباس ان النبي اعطاه سعد
بن ابي وقاص جذا من العن فامر ان يصح به واخرجه الحاكم من حديث عايشه
وفي اسناده ضعف ولا يعلو والحاكم من حديث ابي هريرة ان رجلا قال
يا رسول الله هذا جذا من ضان مهزول وهذا جلع من المعز سمين وهو خيرهما
افاضحى به قال نعم الخير وفي سنده ضعف والحواله لا منافاة بين هذه الاحاديث
وبين حديث ابي يرد وعقبه لاحتمال ان يكون ذلك في ابتدا الامر ثم تغير الشرع
بان الجذع من المعز لا يجزي واخصر ابو يرد وعقبه بالرخصه في ذلك قال الفاكهي
ينبغي النظر في اختصاص ابي يرد بهذا الحكم وكشف السرفه واجيب
بان الماوردى قال ان فيه وجهين احدهما ان ذلك قبل استقرار الشرع واستثنى
والثاني انه علم من طبعته وخلص نيته ما ميزه عن شواهده قلت وفي الاول نظر

والجواب انه لا منافاة
بين الحديثين

لانه لو كان

لانه لو كان سابقا لاشنع وقوع ذلك لغيره بعد التصريح بعدم الاجزى لغيره وفي
الحديث ان الجذع من المعز لا يجزي وهو قول الجمهور وروى عن عطاء وصاحبه الاوراع
يجوز مطلقا وهو وجه لبعض اصحاب الشافعي حكاها الراغب وهو شاذ او غلط
واعرب عياض نحكي الاجماع على عدم الاجزى قبل والاجزى مصادم للنص ولكن
يحتمل ان تكون قابله قيد ذلك بن لا يجزى غيره ويكون معنى نفي الاجزى عن غير ذلك
من اذن له في ذلك محمولا على من وجب ويكون رخصه لمن لم يجزى واما الجذع من الضان
فقال الترمذي ان العمل عليه عند اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وغیره لم يكن حكى غيره عن ابن عمر والزهري ان الجذع لا يجزى مطلقا سواء كان
الضان او غيره ومن حكاها عن ابن عمر من المنذ في الاشرف وبه قال بن حزم
واعزاه الى جماعة من السلف والجنب في الرد على من اجازه وتحتمل ان يكون ايضا
مقيدا لمن لم يجزى وقد تقدم في حديث المسنه ما اذا عطفته الى هنا فنعكس
قال ليس كذلك بل اوله شروع الامام في الصلوة فمن قبلها على صلوة
الامام في المصر لم تكن الخبر خبر ابي يرد المتقدم وفي السواد اول وقتها
طلوع الفجر المنتشر يوم الفجر لا يعيد لهم لانه لا جمعه ولا تشرى الا في مصر
جامع وقال ليس كذلك بل وقتها اهل المصر عقب صلوة الامام وتفتحه
والا فاعلم كذلك بل قد تقدم على نفي الامام لم تكن اضحية للخبر المتقدم واما
السواد فوقته لذبح الاضحية وقت اقرب مصر اليه وقال طه لا نسلم ذلك بل وقتها
طلوع شمس يوم الفجر مطلقا سواء كان المضي من اهل الامصار ام من السواد
لنا ما من الخبر فانه صرح بان المذبح قبل الصلوة شاه لحم وامر بالاعادة في بعضها
قال في وتعليقها مضى وقت الصلوة والخطبة اهم من تعليقها بفعلها لانه قد
يصل وقتها اذا علق بضي وقت الخطبة والصلوة كما ان اولي قلت بل
الا وتعليقها بالفعل اذا لا يجزى قبله اي قبل فعل الصلوة كما سياتي ان شاء الله
تعالى قلت قد اشار الحديث الذي اخرجه البخاري من روايه الاسود بن قيس قال
سمعت حذيف بن سفيان البجلي يقول سمعت النبي يوم الفجر قال من ذبح قبل الصلوة
فليعد مكانها اخرى ومن لم يذبح فليذبح واخرج عن عامر عن البراء قال سمعت ذات
يوم فقتل من صلى صلاتا واستقبل قبلتنا فلا يذبح حتى ننصرف فاخذ الشافعيه ان
وقت الاضحية قدر فراع الصلوة والخطبة وانا شرطوا فراع الخطبة لان الخطبتين
مقصودتان مع الصلوة فعيين مقدار الصلوة والخطبتين على اخذ ما يجزى بعد طلوع
الشمس فاذا ذبح بعد ذلك اجزاه سواء صلى العيد ام لا وسواء كان مصر ام يرد
قال القرطبي الاحاديث تبدل على تعلق الذبح بالصلوة كمن لما رأى الشافعي ان من الناس من لا
صلوة عليه وهو مخاطب بالاضحية حل الصلوة على وقتها قال ابو حنيفة واليها لا ذبح
قبل الصلوة ويجوز بعدها وان لم يذبح الامام وهو خاص بالمصر واما اهل القدي
والبوايدي فوقفهم من طلوع الفجر الثاني وقال مالك يذبحون اذا جازى قرب مصر اليهم

Copy

فان تحروا قبل اخرهم لم يحزن وقال عطاء وربيعة مذبح اهل القرى اذا طلع الفجر
وقال احمد واسحق اذا نزع الامام من الصلوة وهو وجه للشا فيه للبديل وان ضعفه
بعضهم ومثل قول الثوري يجوز بعد صلوة الامام قبل الخطبة وفي اسانها وحيث
ان يكون قوله حتى نصف اي من الصلوة كما في الروايات الاخرى واصرح من ذلك ما وقع
عند احمد من طريق يزيد بن البراء عن ابيه رفعه الذبح بعد الصلوة ووقع في حديث جابر
عند مسلم من ذبح قبل ان يصل فيلزم مكانها قال من ذبح في العبد هذا اللفظ اظهر
في اعتبار فعل الصلوة من حديث البراء حيث جاء فيه من ذبح قبل الصلوة لكن ان حرنا فعل
ظاهرة اقتضى ان لا تجزي الاضحية في حق من لم يصل العبد فان ذهب اليه احد
فهو اسعد الناس بظاهر هذا الحديث والواجب الخروج عن هذا الظاهر في هذه
الصوره ويبقى ما عداها في محل البحث وعقب بانه قد وقع في صحيح مسلم في رواية اخرى
قبل ان يصل المصل بالثبوت قال الثوري الاول بالياء الثاني بالنون وهو شك
من الراوي فعلى هذا يلفظ يصل تساوي حديث البراء وحديث جابر فعلى المحكم
لفعل الصلوة ثلثت وقد وقع عند البخاري في حديث جابر في الذبايح بثلث لفظ البراء
وهو خلاص ما تقدمه سياق صاحب العبد فانه ساقه على لفظ مسلم وهو ظاهر في اعتبار
فعل الصلوة فان اطلاق وقت الصلوة وادارة لفظها خلاف الظاهر واظهر من ذلك
قوله قبل ان يصل بالنون وكذا قوله قبل ان نصف سواك من الصلوة امر من الخطبة
وادعا بعض الشا فيه ان معنى قوله من ذبح قبل ان يصل فيلزم مكانها اخرى
اي لا يعتد بما ذكره وورد البخاري ما اورد به مسلم من حديث من حرج عن ابن الزبير
عن جابر ان النبي صلى يوم النحر بالمدينة فتقدم رجال فحروا وظنوا ان النبي
قد ذبح فامرهم ان يعيدوا قالوا واه حاد بن سلمه عن انه لم يبر عن جابر بلفظ ان
رجلا ذبح قبل ان يصل فيلزم ان يذبح احد قبل الصلوة وصحاح بن جابر وشهد
لذلك قوله في حديث البراء ان اول ما صنع ان يهدي بالصلوة ثم يرجع فنحس
فانه قال على ان وقت الذبح يدخل بعد فعل الصلوة ولا يشترط التأخير الى تحرك
الامام ويؤيد من طريق النظر ان الامام لو نحر قبل ان يصلي لم تجز نحره قبل
على ان الامام والناس في وقت الاضحية سواء قال ابن المهلب انه كره الذبح
قبل الامام ليلا يشغل الناس بالذبح عن الصلوة **مسألة** قال

تم عورت واخر وقتها قبل غروب شمس ثالث النحر اذ روي عن علي
عليه السلام قال ان يهران حتى في الشفا عن علي عليه السلام ان وقت الاضحية يوم النحر ويومان
بعده وفي الجامع عن نافع ان ابن عمر قال الاضحية يوما بعد يوم الاضحية وقال
مالك بن عيسى عن عيسى بن ابي طالب مثله اخرجه الموطا وروي الطفا ري عن حديث علي عن
زيد بن علي عن ابيه عن علي ايام النحر ثلاثة ايام يوم العاشر من ذي الحجة ويومان
بعد فدل على قصرها على الثلاث وهو اي ما قلناه على علم **توقف** لا مجال للاجتهاد
فيه وفيه ان لا مانع للاجتهاد في ذلك وامثاله كما سبقت الاشارة اليه الا ان يقال
قوله عليه السلام تقطيع الاجتهاد قال **شخص** لا نسلم قصره على ذلك بل اخر وقتها غروب

مسألة في وقت الاضحية

شمس الرابع لقوله كل ايام التشرية ذبح قال ابن خزيمة روي عن حزين
مطعم انه قال في كل ايام التشرية ذبح قال الطفا ري اخرجه الباقين قطيع وابرجان
والبيهقي عن جابر بن مطعم قال في كل ايام التشرية ذبح قال ابن ابي شيبة في التشرية
هي ثلاثة ايام عيد النحر سميت بذلك من تشرق اللحم وهو تقديس وبسطة في الشمس
لحاف لان الحور الاضحية كانت تشرق فيها منى وقيل سميت لان الهدي والضحايا
لا تنحر حتى تشرق الشمس اي تطلع وكان المشركون يقولون اشرك بغيركم كما نحر نذير
للنحر وذكر بعضهم ان ايام التشرية سميت بهذا ومن ذبح قبل التشرية فليعد اي قبل ان
يصل صلوة العبد وهو من تشرق الشمس لان ذلك وقتها فان كان اسما للثلاث من دون
الرابع كما هو ظاهر كلام ابن ابي شيبة فلا محبة في الخبر لهما وان كان اسما للاربعة
الايام فاحتجاجهم واضح **قلت** لا نسلم ذلك لانه لم يعمل به احد من الصحابة
فدل على نكح فلو كان ثابتا لعله ولما اهلوه كلام كان قريه والله على شئ
وفيه ان هذا نسخ بالاحتمال وسمى لا تصار اليه بحال فتركه كما يدل للاختلاف في
تلك الحال فلعلهم اثروا المبادره الى النسخة لمواساة الفقراء وصلوة الابرار الى
الماكان عليه سيد الانام عليه وعلى اله افضل الصلوة والسلام من المبادره الى الخروج
الى الصلوة ليعود سريعا لا يراكم ذلك المرام واذا كان الفعل لا ظاهرا في الاول
الترك **فزع** قال **هب ك** ويجزي الذبح في ليلة ايام النحر كرها
الليلة **الاول والرابع** لان ليلة الاول ليست من وقتها المضروب لها
لان اول وقتها عقب صلوة العبد واما ليلة الرابع فلا تفصل ايامها وتامها لغروب النجاش
قال **من** ليست الليالي كما لا يمار بل كره الذبح ليلا **لنحذر تقربها فيه**
اي في الليل لان الغالب عدم حصول الفقراء في تلك الحال **وحري** اضحية مع الكراهه
وقال **مدا** لا نسلم ذلك بل **لا حري** اضحية لذلك **قلت** لا وجه له وفيه ان ما دل على
الكراهه يدل على التحريم **فزع** فان كان في المصرا مام **لرحم** الاضحية
الا بعد انصرفه **من** **الصلوة** لما من من قوله في حديث البراء من صلا
صلواتنا واشتقبل قبلتنا فلا ندع حتى نصف وان لم يكن في المصرا مام **فبعد صلوة**
المضي فان كان معدوما عن الصلوة كالنفسا والحايض او كان منقرا عن الصلوة
فوجهان **نضح** بعد وضوح فجر يوم النحر اذ لا وجه لا نظاره مع تدرجه
عن الصلوة وعدم تعويله عليها قال **ي** **والاصح** انتظار مضي وقت الصلوة
اذ لم يضح **فرا** لا بعد ضو وقتها المضروب لها فتضحية قبل ذلك الوقت تضحية
قبل وقتها **قلت** لا قرب **للذبح** ان وقتها من لا يلزمه الصلوة كالحايض
من فجر النحر روايه يزيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام ايام
النحر ثلاثة ايام يوم النحر من ذي الحجة ويومان بعده وروي عن
تم **وتحرمه** **واني** وهو **وقفت** لا مجال للاجتهاد فيه وقد سبق روايته
عن الشفا وما في قوله توقيف واذا كان كذلك فالظاهر انه من اول النحر

من

Copy

كذلك ما وصفنا من نحرها قيامها سحرها كرم مع عظمها وقوتها حين تأخذوها
منقادها فتعقلونها وتجسسونها صافه قوايمها لعلكم تشكرون انعامنا عليكم
بالنعم والافاء خلاص **جعلها ثلاثا** له ثلث وللقنا ثلث وللمعتزل ثلث وفيه ان ليس
من لازم ذلك تساوي الاقسام فان الطاهر تراه واعطاه هذين منها لامساواة الجزاء
وفي جوان **كل جيبها** واختصاص المضي بأكلا **وجبات** قال في احدها وهو
اصحها لا يجوز اختصاصها اذا اختصاصه **سطل به القربة** وفي **المقصود** واخاره
الا ما هو بحسب عليم **وقيل** ليس من لازم ذلك بطلان القربة فيكون اكلها والقربة
تعلقت **باهر** **الدم** لا باعطا شي من اللحم فان **فعل** فاكلها جميعا **لم يضر شي**
عند الجميع اذ لا دليل بوجوب الضمان وان اثم عند القتيل بوجوب التصديق
قلت وفي كلام الامام في لظفر مع القول بانها **سنة** فان من لازم كونها
سنة ان لا يتفرع عليها واجب **مسألة** **ونذير** **ارهاق الشقة**
والا تعامل عليها ليسرع القطع لقوله **ص** **فاحسنوا الذبح** قال ابن
نصران تقدّر قال الظفاري اخرج اجد ومسلم وابودود عن عائشة انه قد امر بكسر
اقن يطي في سواد ويرك في سواد وينظر في سواد فاق به ليضي به فقال لها يا عائشة
هيل المديبه ثم قال اني اخذها على حجر ففعلت ثم اخذها واخذ الكرش فاضبعه
ثم دحكه ثم قال بسم الله اللهم تقبل من محمد وال محمد ثم ضجى واخرج اجد
والقرويني عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر ان يجذ الشفار
وان توارى عن البهايم وقال اذا ذبح اجدكم فليجهازى يسرع يقال اجهز على الخمر
اذا اسرع قتله وقوله هيل المديبه فاشحذها بالمشثه اي جديها وشنيها ويقال
بالدال قال في **ولا وجه لكتنها عن البهيمه** اذ **لم يرد فيه أثر ولا عقل**
لها بفرق بين المديبه وغيرها **قلت** الاثر موجود فانه صريح في اخذها
الخبر الذي خرجه اجد والقرويني كما ترى فالامر بمواساتها عن البهايم ولا مانع لادراكها
لذلك كما ذكرها معنى في الذيب **وبعقل الابل** **ومش من ابقه والعلم**
ثلاث قوايم **ومنى واحد** **لركضها لفصله** قال ابن هيران المذكور في
الابل عن جابر ان رسول الله ص واصحابه كانوا يخرجون الابل معقولة اي البشري
قايه عليها يق من قوايمها اخرجه ابودود وفي معناه اخذت اخر وفي غير
ما اشار اليه في الكتاب والله اعلم **ونذير** **نظيب النفس عند الذبح**
لقوله **ص** **صحو وطيبوا نفوسكم** **الخبر** قال ابن هيران روي عن النبي
انه قال صحو وطيبوا نفوسكم فانه ليس من مسلم يستقبل بذيجه الا كان ذكرا
وقرونها وصوفها حنات يوم القيمة وكذا رواه الظفاري والبريعم في الطاهر
اخرج الطبراني في المعجم عن عبد الله بن حسن بن حسين عن ابيه عن جده مرفوعا
من فمى طيبه بها نفسه بجنبها باصمته كانت له حجابا من النار وفيه ابودود في
كذاب والمرأة والرجل والمقيم والمتسافر سواي نذير منهم اذ لم يفتل

المبني

الدليل الدال على سنيتهما او وجوبها بين رجل وامراه والنساء شقائق الرجال
ومعنى شقائق الرجال اي نظايرهم وامثالهم في الاخلاق والطباع كما نحن
شققن منهم ولان جري خلقت من شق ادم وشقيق الرجل اخره لاييه وامه والجمع
على اشقا ومنه الحديث انتم اخواننا واشقاننا فالنساء صلات بالثكاليف الشرعية
والاحكام صلح الرجال للعقل والادراك التام ويدل على ذلك امر النبي ص
لادواجه بتولي ذبح صجها يا هن **فصل** **في تصير اضحية** **بالسرا** **بنيها** **كك** **لنقدا** **الصوم** **بالنيه** **وقال**
ص **لا تسلك ذلك بل** لا تصير اضحية الا **بالقول** عند شرائها **قال** يقول عند شرائها
هذه اضحية او غيره شريت للاضحية **اذ هو** اي جعلها اضحية **ان الله الملك** **الغني**
فيه النطق **كاوقف** والعق والجامع بينه وبينها كونه اخراج من ملك الى غيره مثلها
وكما اعتبر النطق فيما اعتبره قال **ص** **ليس كذلك بل** لا تصير اضحية الا **بالنيه**
والذبح معا **اذ قلدهم هديه** **واشعره** **ولم تكن اليه عن الاشعار** قال
الظفاري اخرج اجد والبخاري ومسلم عن عائشة **قلت** قلاديد بين رسول الله ص ثم شعر
وقلدها ثم بعث بها الى البيت فباعه عليه شي كان حلالا له وقد تقدم وعن ابن عباس
انه صلى الله عليه واله وسلم اخذها من ابيها فباعها في صفح ساهها الاين وثلت
الدم عنها وقلدها ثلثين ثم ركب راحلته فلما استوت على ابيها اهل بالبح فلا بد من
انصار فعل اليه اذ لو لم يكن كذلك لا كفتي بجره اليه **قلت** **لا تسلك ذلك** لانه
امر **ص** **حكيم** **من حرام** **بشر** **اضحية** قال الظفاري اخرج ابودود والترمذي عن حكيم
من خرام ان النبي ص بعث بدينار اشترى به اضحية فاشترى كبشا بدينار وباعه بدينار
فرجع اشترى اضحية بدينار فجاءها وبالدنان الذي استفضل من الاخرى فتصدق
رسول الله ص بالدنان ودها ان يبارك له في تجارته **ولم يقل عنه قول بعد**
الشرا **فلكان ذلك** لانما لمقلعه فدل على ان مجرد الشرا يوجب كونها اضحية
وفيها ان ذلك نفي والنفي محتمل وعله فعل ما يدل على ذلك ولم نقل لحقائه على بعض
وتساهل البعض الآخر **قالوا** **الشرا يوجب الملك** **كيف** **رحب** **خروجه** **وبصير**
اضحية **وهي** **انزاله** **ملك** **فتدبر** **ان يكون** **المدخل** **مخرجا** **قلنا** **لم نقرأ** **اضحية**
بالشراء **وانما** **صارت** **اضحية** **بالنيه** **مقرونة** **بالشراء** **لا بمجرد** **الشراء**
مسألة **قال** **حط** **واذا** **وجبت** **شاة** **معينه** **للاضحية** **فصنت**
اباها **الخبر** **لم يذبحها** **فما** **ذا** **اكون** **هل** **سقط** **ذبحها** **ولا يلزم** **ام يلزم** **وان**
خرجت **اياها** **فيه** **من** **هبان** **احدها** **ينسقط** **خرها** **وتصدق** **بها** **وان** **ذبحها**
تصدق **بها** **على** **اصلا** **وتصدق** **بمقد** **نقصانها** **بالذبح** **لقوله** **ص** **عليك** **ايام** **الخمر**
ثلاثة **وقد سبق** **الاش** **وخرجه** **فما** **ذبح** **بعدها** **فليس** **باضحية** **خروج** **ذبحها** **فقط**
سنة **ذبحها** **وعبادته** **موقته** **لا يتطوع** **بمثلها** **في** **غير وقتها** **فمنسقط** **بنوات**
الوقت **كالزبي** **والوقوف** **وصلوه** **الجمعة** **فما** **عدا** **وقت** **هذه** **لا يطع** **لها** **لنقص**

Copy

University

بالنسبة الى ذلك كالعبد قال **قص** لا سلم ذلك بل **حزى استخشا** وقد تقدم
بيان الاستخشا وانه العبد والافق ابدلين وان ماله عند التحقيق الى الترخ
بينها وانما كان الاستخشا اول من القياس هو عبد اجزاها وضامها اذا لم
لها في حكم المادون لا اعتبار المصحين عبد القولي للذبح **باب** انفسهم فصارت
الاضحية كالمنبذات والقطرات **الطريق** يلتقطها من مزبها فكذا هذه
يدفعها من وقت عليها لتعينها للاضحية وتعلق القربة بها **قلت** ولعلهم يكفون
باب انفسهم لها عند الشرا فاذا تعينت للاضحية اجزتها كلها ولا
ضمان على ذبحها لادراك العرض المقصود منها **قلت** لا سلم ما لا يخرج من اعتبار
المصحين عند ذبحها بانفسهم بل **الاكثر** من الناس **بعضي** يد او تدخ بخض
ومن لا يرم ذلك صدور الذبح عن اذنه **فبطل** متمسكهم ولهم ان يقولوا قد صارت
تعينها لذلك فبذولة له فمن ذبحها لم يخرجها عن ذلك التعين فصرف ثمن صرف اليه
الاضحية **قالوا** دمر الاضحية دمر مستحق الارقة **فلا يصح** من اراقه **كالمزبد**
لما كان دمه هبة غير محترمة لم يضمن من اراقه **قلت** لا سلم
استواها لان هذا مال ملك **فصحت** كضحية من الاموال وفيه ان ضمانه مع تعينه
للاراقه محل النزاع فلا يتم الجواب بذلك **مسئلة** **قال** طس واد او
شخص الضحية على نفسه بكعبش معين او نحوه **فصحت** لذلك الاضحية **بعول** وحو
من شارب العيوب **لم يخرج** بذلك العيب عن الاجزى والتعين **وقال** لا
سلم ذلك بل **لا يحزى** المبرر اذا الواجب الاضحية **الكاملة** فيجب عليه ابدالها
كلو كانت مبيعة من قبل الشرا **قلت** لا سلم ذلك لانه لا وجوب اليه ذلك
المعين ولا تعلق للوجوب بما عذاه **وقد** امتثل سذل ذلك المعين فلا شيء عليه بعد ذلك
قال لا سلم ذلك مطلقا بل اذا حدث عيب في الاضحية ابدالها اذا امرنا
باستشراؤها عينا واذا لا **المهدي** فلم يرم بذلك فحزى العيب اذ لم يرم في
بذلك **قلت** لا سلم ذلك لانه قال **له** **لخديري** وقد اصاب شاه او جهها
على نفسه **عور** **فصحت** **قال** ان كهران لم افاق على هذا الخبر لكن في التخصيص ما
لفظه حديث ابنه سعيد اشترت كعشا لا ضحية فعبد الذيب فاخذ منه اولى
فقات النبي فقال صح به احد من ما جه واليه من حديثه ومبارك على جابر
الجعفي وشيخه محمد بن فرطه غير معروف **وقال** انه لم يسمع من ابنه سعيد انتهى
قال الظفاري واخرج احد القزويني واليهبي وان جبان عنه اشترت كعشا
اضحية فعبد الذيب فاخذ اولى قال فقات النبي فقال صح به فصلى اجزاها
مع تعينها بذلك **وكلوا** **عور** **ها** **خطا** **عند** **الذبح** فان ذلك لا يعد عيبا يمنع من
اجزاها **والجامع** **المحدث** للعيب **بعد** **الوجوب** كما لا تأثر له هناك
لا تأثر له هنا **باب** **هبت** **فان** **ما** من يريدا للضحية بكعبش معين
او نحو ذبشراه **قلت** **ذبحت** **تلك** **الضحية** **بعده** **للاضحية** **الذي** **الزربة**
نفسه **قال** لا سلم ذلك لتعلق القربة **للعلة** **بنفسه** **وقد** **تعد** **لعله**

كغير

نظر

نظر **الوجوب** **لموته** **وصار** **الاضحية** **ميراثا** **قلت** لا سلم تغير القربة لموته
قال **وقت** **شيئا** **ما** **فان** **الوقت** **صحيح** **وفيه** **ان** **الوقت** **قد** **خرج** **من** **ملكه** **تخلت**
الاضحية فانما تعلق القربة بها اضحية له فيطرد تعلق الاضحية لها بموته **وقال**
هبت **فان** **تجزى** **الضحية** **بالله** **العطب** **اذ** **لا** **تعلق** **للذبح** **بها** **وقال**
هبت لا سلم ذلك بل لا يصح الذبح لها **اذ** **يصير** **الذبح** **بها** **عاصيا** **بنفس** **الطاعة**
والشرا واحد لا يكون متعلقا بالطاعة والمعصية **كالضحية** **في** **دار** **العطب** **فانها**
لا تصح لتعلق اكون الصلوة بحالها والضرر في محلها جازم غضب فلم يقيم الصلوة الا بعصيا
لغضب **قلت** لا سلم استواها **فالجملتان** **مختلفتان** **فاجزى** **الذبح** **لان** **وجه**
العطب اذ له وجهه الطاعة والضحية واذا اختلفت المتعلقان فلا مانع
من اجتماع الطاعة والمعصية مع عبد اتحاد متعلقها **تخلت** **الضحية** **فتعلقها** **تعلق**
الطاعة والمعصية متحد لانه لا قرار للطاعة الا باكون وحركات في الغضوب
واما الاشعريه فقد قالوا الاتحاد في الصلوة في الدار المغضوبه لان الصلوة غير
الغضب فصحت الصلوة في المغضوب مع التحريم وانما المتنع ما يتجدد حتمه حقيقة
كصور يوم العيد فانه لا ينفك عن الصوم ولا يتحقق فيه جهتان فلا يصح اتفاقا
وفيه **نظر** **فان** **الطاعة** **انما** **قامت** **هنا** **وتخصت** **بالله** **فهي** **قيام** **الصلوة** **وحصولها**
بالحل للمغضوب **مسئلة** **قال** **هبت** **ها** **وليس** **له** **اي** **من** **يريد** **للضحية**
بيع **ما** **عنه** **او** **اشتراه** **بنيها** **كل** **وقت** **او** **اقتن** **فانه** **لا** **يضر** **له** **فيه** **بعد** **ذلك**
بيع **ولا** **هبة** **فكذا** **هذا** **الجامع** **القربة** **قال** **ق** **هبت** **فان** **فعل** **بان** **باع** **او** **وهب**
العتق **ومك** **الثن** **وعوض** **الهبة** **الاصبر** **ذلك** **من** **اهله** **وصادف** **محلها**
فلا وجه لنقصه **قلت** **اما** **ما** **عنه** **لذلك** **فغير** **سلم** **بل** **يحرم** **بيعه** **وهبته**
كالوقت **لا** **غير** **الوجوب** **بعينه** **لنفا** **ملكه** **فله** **الضرر** **فيه** **قال** **طاح** **تعلق**
القربة به **فصحت** **البيع** **ويصدق** **بالنفس** **لذلك** **قلت** **لا** **وجه** **له** **قلت**
بل له وجه وهو تعلق القربة بعينه فتعلق الى بئله **وقال** **الملك** **لا** **يأبى** **تعلق**
القربة به **ولزوم** **الصدق** **بثمنه** **كما** **قلتم** **بين** **ملك** **شيئا** **من** **وجه** **محظور** **فصحت**
مسئلة **قال** **هبت** **ها** **واذا** **اذ** **عجز** **المضحي** **فله** **الا** **لنقاع** **بمسكها**
وضوحها **كماله** **الا** **لنقاع** **بمسكها** **وليس** **له** **ان** **يجعله** **اجز** **جازر** **ها**
اذ **امر** **عليه** **عليه** **ان** **لا** **يعطي** **الجزر** **شيئا** **من** **جلود** **هبا** **ياه** **وقد** **تقدم**
والج **قال** **الطفاي** **هنا** **عن** **عليه** **امر** **في** **رسول** **الله** **ص** **ان** **اقهر** **على** **يدنه**
وان **الصدق** **بلمومها** **وجلودها** **واجلها** **وان** **لا** **اعطي** **الجزر** **منها** **شيئا** **وقال** **يحن**
نعيه **من** **عنده** **نا** **وعرق** **دونه** **ان** **النبي** **صلى** **الله** **عليه** **واله** **وسلم** **قام**
فقال **اي** **كنت** **امر** **تكم** **ان** **لا** **تاكلوا** **الجور** **الا** **ضاحي** **فوق** **ثلاثة** **ايام** **ليس** **سكن** **واي** **اجله**
كم **فكروا** **اما** **شيت** **ولا** **ينفعوا** **الجور** **المهدي** **والاضاحي** **وكلا** **وقصد** **قوا** **استمعوا** **لجلود**
ولا **تبيعوها** **وان** **اطعمتم** **من** **لحمها** **شيئا** **فكروا** **انا** **شيت** **فكذا** **الاضحية** **لا** **يباع** **شيئا** **من** **جلودها**

لا منها من واحد قلت اخرج البخاري عن سلمه بن الاكوع قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى
منكم فلا يضح بعد ثلثه وفي يومه صلى فلا كان اعاما المقبل قالوا يا رسول الله
ان فعل كما فعلنا العام الماضي قال كلوا واضعوا واخرجوا فان ذلك العام كان بالناس
جهدا فادركت ان يصرف فيها قال ابن حجر قال القرطبي واختلف في اول الثلاث التي
كان الادخار فيها جائزا فقبل ولها يوم الخميس فمن صلى فيه جائز له ان يصوم يومين
ومن صلى بعده امسك ما بينه من الثلاث وقيل ولها يوم السبت ولو صلى في اخرها لم ينجز
جائز له ان يمسك ثلاثا بعدها ويحتمل ان يؤخذ من قوله بعد ثلاث ان لا يحسب
اليوم الذي تقع فيه الاخر من الثلاث ويعتبر الليلة التي تليها وما بعده ويؤيد
ما وقع في حديث جابر كذا لا ناكل من لحوم يومنا فوق ثلاث من كان ثلاث منى فتناول
ما بعد الاخر كذا هذا الخبر الثاني واخرج البخاري عن ابن عبيد بعد ان قال
انه شهد العيد مع عمر بن الخطاب ثم مع عثمان ثم قال شهدته مع علي بن ابي طالب رضي الله
عنه فقبل الخطبة ثم خطب الناس فقال ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
نهانا ان ناكل من لحوم يومنا فوق ثلاث واخرج عن عبد الله بن عمر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلوا من الاضاحي ثلاثا قال ابن حجر قال الشافعي ولعل
عليه السلام لم يبعه النسخة وقال غيره يحتمل ان يكون الوقت الذي قال فيه علي ذلك
كان بالناس حاجة كوقع في عيد النحر وبذلك جزم من جزم فقال انه خطب
على بالمدينة في الوقت الذي كان عثمان محصورا فيه وكان اهلا ابوابي قد
الجتهم الى المدينة فاصابهم الجهد فلذلك قال علي عليه السلام ما قال وانما حمل على ما ذكر
قال ابن حجر لما اخرج احمد والبخاري من طريق بخاري عن سليمان بن عيسى رفعه اني كنت
حينئذ من لحوم الاضاحي فاخرجوا ما بدا لكم وتجاب عما قيل ان عليا عليه السلام لم يبعه
الاضاحي فقالت كان النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت دخلت على عاتقه فسلطها عن حقوق
الحكم من ضحاياها فقال ولهم فيه عنه قالت انه قد رخص فيها فقدم علي من سفر فانتبه فاطبها
على الرخصة ومع ذلك خطب بالمنع وطريق الجمع ما ذكرته وقد جزم به الشافعي
في الرسالة قال الرازي الظاهر انه لا يجوز اليوم بحال وتبعه النووي في شرح
المهذب مع ان الصواب المعروف انه لا يجوز الا ادخار اليوم بحال وحكي في شرح
في شرح مسلم عن جهود العلماء انه من نسخ السنة بالسنة قال والصحيح انه نسخ النبي
مطلقا وانه لم يبق تحريم ولا كراهة في يوم الادخار فوق ثلاث والاكل
الى متى شاء انتهى وانما رجع ذلك ليلاد لمرا القول بالتحريم اذا دلت الدافعية بايجاب
الا طعام وقد قامت الدافعية الشافعية انه لا يجب في المال شي سوا الزكوة ونقل
بن عبد البر ما وافق ما نقله النووي فقال لا خلاف بين فقهاء المسلمين في ايجاز
اكل لحوم الاضاحي بعد ثلاث فان النبي صلى الله عليه وسلم كذا اطلق وليس يحيد
فقيه قال القرطبي حديث سلمه وعائشه نص على ان كان لعله فلما ارصدوا ان نفعت
ان تقع لا ارتفاع موجه فتعين الاخذ به ويعود الحكم يعود لعله فلو قدم على اهل

بديها

بلديها ناس محتاجون في زمن الاضاحي ولهم عند اهل ذلك البلد سعة يستبدون
لها فاقتم الاضاحي فتعين عليهم الا يدخروها فوق ثلاث والمقيد بالثلاث
واقعه حال فلوله يسد خلفهم الا تفريق الجميع لزومه قلت قالوا والجمع بين
الا حداديت بما ذكر سابقا من ان مبادي الترخيص على عدم الاحتياج ومبادي منعه
على الاحتياج وقال **مسألة** ليس كذلك بل **مسألة** ان يشتري بغيرها **مسألة**
غيرها من البيت لانه لو ابتاعها ولم يبعها وضربها كان تأملها ان يستعمل اليه
للبيت فاذا كان كذلك فلا مانع من جعل عوضها قايما مقامها **لا خلا او نحوه**
من المأكولات فليس له ان يبيعها وشريها ذلك لانه كاخراجها الى الجاز فان
باع بذهب او فضة تصدق به لتعلق القرية بالانتفاع وقال **مسألة**
ليس كذلك بل يصنع في جلد ما كذا يصنع في لحمها من الانتفاع به لنفسه
او للتصدق به لانه تابع للحرم فما جاز في المتبوع جرى في التابع قال **مسألة**
يبعه ولكن يجعله شفا وسما في البيت فيبقى نفعه له ولمن ورد عليه وقال
مسألة ليس له بيعه مطبقا سواء يباعه باله من الات البيت او طعنا ما او ذراعه
مسألة **وقد** **كون الكباش موجوا القرن**
املح لفعله **مسألة** وقد سبق قال الظفاري هنا اخرج القزويني من
عائشه وابي هريرة ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان اذا اراد ان يضي
اشترى كبشين عظيمين اقرنين ملحين موجوبين فدبح احدهما عن امته من شهيد
بالتوحيد وشهد له بالبلغ وذبح الاخر عن محمد وال محمد وعن عائشه رضي الله
عنه واله وسلم بكبشين شمين عظيمين اقرنين موجوبين ومعنى امح
انه ذوملاحة لانه ملح بياض وسواد وموجوا اي مخصيا **ولطبه وحسنه**
كان اول من فبره قال **مسألة** **الفضل الابيض** **مسألة** اخرج الحاكم
في المستدرک والبيهقي عن ابي هريرة مرفوعا درم عضر احب الى الله من درم
سوداوين وروى موقوفا على ابي هريرة وقال البخاري لا يصح روجه وعمر بن
عباس مرفوعا درم الشاه البيضاء عند الله خير من درم السوداوين فيه حسنة
التصميم قال بن عدي كان نضع الحديث العفرياض ليس بالناضح **مسألة**
والاسنن الاطيب **الفضل اجاعا لقوله تعالى ومن يعظم شعائر الله** ولا
شك ان انتخاب ما عظم من ذلك وكثر ثمنه لمنه من تعظيم شعائر الله مع المقصد
الصالح وتوخي اغاثته الفقرا واعطائهم من المحبوب المرغوب اليه لئلا لو البر
حتى تنفقوا ما يحبون **وما على نفاسه افضل ما رخص** ودلى لذاته
وتجوز الضحية في الجرا جاعا فلا قاييل عن ذلك فينا علناه **لنفقته**
مسألة في المديونة **مسألة** **الصدقة** فلا يذبح الا في الحرم **مسألة**
مسألة **الصدقة الى مكة** ولان القصد بالهدي سدد خلة فقراء مكة واما
الاضحية فالمراد منها سد خلة فقرا تلك الجملة

مسألة

باب العقيقة

هي في اللغة ما خلق من شعر المولود **باب امر القيس**
يا هنت لا تنكي بوجهه عليه عقيقته احسانا البرهة الاحق
 يريد انه من حقيقته يخلق شعر الذي ولد وهو عليه والاحب الشعر الاحق
 لضرب الى ابيض وسيت العرب ما يدع في **سابع المولود** عند خلق ذلك الشعر
 عقيقته **تسميه لها باسم سببها مجازا كتسميه المراه ضحيه** تسميه لها
 باسم **الحمل** لان الضحية هي الناقة التي تحمل المراه وكتسميه **الحمل راوية**
 تسميه له باسم ما حمله قال ابن حجر العقيقه بفتح العين المهملة لما يدع عن المولود
 واختلف في اشتقاقها فقال ابو عبيد والاصمعي اصلها الشعر الذي خرج على راس
 المولود وتبعه الزمخشري وغيره وسيت الشاه التي تدع عنه في تلك الحال عقيقه
 لانه خلق عنه ذلك الشعر عند النسخ ومن احبها ما خذ من العنق وهو الشئ
 والقطع ورجمه ابن عبد البر وطائفة وقال الخطاي العقيقه اسم الشاه المذبوحه
 عن الولد سميت بذلك لانها عنق هذا الحيوان اي شق ونقطع قال وقيل هو الشعر الذي
 يخلق قال من فارس الشاه التي تدع والشعر كل منهما سمي عقيقه يقال عنق بعنق اذا
 خلق عن ابنه عقيقه وذبح للمساكين شاه قال الفران اصل العنق الشق فكانها قيل
 لها عقيقه بعنق عقوقه وسمي شعر المولود عقيقه باسم ما يعنق عنه وقيل باسم
 المكان الذي يعنق عنه فيه ويقال اعقت الحامل نبت عقيقه ولربها في بطنها
 فلت وما ورد في تسميه الشاه عقيقه ما اخرجها البرار من طروق عظام من عظام
 يرضعه للغلام عقيقان والجارية عقيقه قال لعله لهذا اللفظ الا هذا
 الاسناد انتهى ووقع في عدة احاديث عن الغلام شاتان وعن الجارية شاه

مسئلة قالت **ة س ك ع ي و ي س نه لقوله قمر مرتين**

بعقيقته الخبر قال ابن هيران عن تميم بن حذيب ان رسول الله صلى الله عليه
 واله وسلم قال الغلام مرتين بعقيقته تدع عنه يوم السابع ويخلق راسه ويسمي
 هـ رواية الترمذي ولا يرد داود والنسائي نحو وفي رواية لا يرد داود ويسمي
 ببدل قوله ويسمي وقد تكلم فيه قال الطفاذي روى زيد بن علي عن ابيه عن
 علي عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال كل مولود مرتين بعقيقته فذكر آباء
 او تركاه واخرج حديث سمع بنحو اللفظ الاول ثم قال صحيح الترمذي والحاكم
 قوله كل غلام مرهون بعقيقته الرهينة الرهن والها للباغية كالتسميه والشم
 ثم استعلا بعنق المرهون وقيل هو رهن بكذا ورهنته بكذا ومعنى قوله مرهنته
 بعقيقته لا مرهنته لان العقيقه لا مرهنته لا بد منها شبهه في لزومها له وتعد
 انكاحه بالرهن في يد المهرين قال الخطاي وتكلم الناس في هذا واورد ما قيل
 فيه مذهب ابيه اجد بن خنبل قال هذا في الشفاعة يريد انه اذا لم يعنق عنه فمات

طفلا لم يشفع لوالديه وقيل معناه انه مرهون باده شعره واستبدلوا بقوله
 فاسقطوا عنه الخ اذا هو ما خلق عليه من دم الرحم كذا ذكره بن الاثير قال **ص**
 ولا سلم ذلك بل العقيقه **واجب لقوله عاقبه امرنا رسول الله قمر الخبر**
 قال ابن هيران لفظه في الجامع عن عاقبه ان رسول الله قمر امرهم عن الغلام
 شاتان مكافئتان وفي الجارية شاه اخرج الترمذي قال الطفاذي اخرج
 احمد والترمذي والنسائي وابن حبان والبيهقي عن عاقبه امرنا رسول الله قمر ان
 نعق عن الجارية شاه وعن الغلام شاتين وهو حديث صحيح فاصرفه بذلك **والا من**
للقوب ولا يلحق لصره عنه **قلت** وان قال قمر بذلك فقد قال من ولده **مولود**
فاجب ان ينسك الخبر قال ابن هيران عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال
 سئل رسول الله قمر عن العقيقه فقال لا ينسك الله العقيقه كانه كره الاسم وقال من
 ولده ولد فاجب ان ينسك عنه فلينسك عن الغلام شاتين وعن الجارية بشاه اخرج
 النسائي واخرجه ابو داود مع زياده قوله ان الله يكرم العقيقه قال الطفاذي اخرج
 احمد وابوداود والنسائي عن عمرو بن شعيب ثم ساق ال قوله فكانه كره الاسم فقالوا يا رسول
 الله انما نسك عن احده يولد له قال من احب منكم ان ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام
 شاتان مكافئتان قوله شاتان مكافئتان يعني مستويتين في السن لا يعنق عنه الا شاة
 واقفه ان يكون جذاعا كما يجزى في الضحايا وقيل متكا فبتان اي متساويتان او
 متقاربان واختار الخطاي الاول واللفظه متكا فبتان بكسر الفاء يقال كافاه
 يكافيه فهو مكافيه اي متساويه قال والمحدثون يقولون مكافئتان بالفتح واري الفتح
 اولى لا يريده شاتين قد سوى بينهما اي متساويتا بينهما واما بالكسر فمعناه انهما متساويتان
 فاحتاج الى ان يذكر اي شيء متساويا واما لوقالوا متكا فبتان لكان الكسر اولى قال
 الزمخشري بين المتكا فبتان والمكافئتان لان كل واحد اذا كافى اخاه فقد
 كوفيت فهي مكافيه ومكافاه او يكون معناه معادلان لما يجب في الزكوة والا ضحيه
 من الانسان ويحتل مع الفتح ان راى مذبحتان من كافا الرجلين بعين واحد
 هذا ثم هذا معا من غير تفرقة كانه يريد شاتين مذبحتين يذبحهما في وقت
 واحد كذا ذكر ابن الاثير **فانقص ذلك التوب** وصف ما في البديل الاول من الاسناد
 بالوجوب لان الامر انما هو ظاهر في الوجوب فاذا جات قريته صرفته عنه **ولقوله**
فاطمه عاقم عقم العقيقه سه ولا تخالف لهما في الصحابه مجرى الاجماع
 قال ابن حجر قال الشافعي ارض فيها رجلان قال احدهما في بدعه وقال الآخر
 واحبه اشار به الى الليث بن سعيد قال بالوجوب ولم يعرف امام الحرمين الوجوب
 الا عن داود فقال لعل الشافعي راى غير داود فان داود انما كان بعده ونعت انه
 ليس لعل هذا معنى بل هو امر متحقق فان الشافعي مات ولدا داود بن سنان وقد جازوا
 ايضا عن ابن الزناد وفي رواية عن احمد والذي نقل عنه انها بدعه ابو حنيفة قال
محدثات في الجاهلية وسطر الا سلام فتنسك بالاضحية ففعلها الان

غير متسان قلب الشيخ يحتاج الدليل يدل عليه او اماره ترشد اليه وهذا دليل
على الشيخ ولا اماره بالاحتمال رفض للدليل واهمال قال لا نسلم ذلك بل هي بدعيه
اذ هي جاحليه بجهاها الا بتلاوه وعفا اثارها لنا ما من من الادله البديهيه
على شينها واما قوله ان الله يكره العقوق فلم يرد لها وانما امراد
كراهه الاسم لما فيه وكان يكره الطير ويحب الفأل الحسن
قال بن حجر قال بن المذخر انكر اصحاب الراي ان يكون منه وخالفوا في ذلك الاثار
الثابته واستبدل بعضهم بما رواه ما كفي في الموطا عن زيد بن اسلم عن رجل من بني ضمره عن
ابيه سئل النبي صلى الله عليه واله وسلم عن العقيقه فقال لا أحب لعقوق كانه
كره الاسم وقال بن ولده ولد فاحب ان ينسك عنه فيفعل وفي رواية شعيب بن منصور
عن سفيان عن زيد بن اسلم عن رجل من بني ضمره عن عه سمعت رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم يسأل عن العقيقه وهو على المنبر بعرفه فكرهه وله شاهد من حديث
عمر بن شعيب عن ابيه عن جده اخرج ابو داود ويعقوب احمد الحديثين الاخرين
ابو عمرو ولا اعلم مرفوعا الا عن هذين قلوه قد اخرج البرار واخو السخري والعنبري
من حديث ابنه سعيد ولا حجه فيه لنفي شروعيها بل اخرج الحديث منه على ذلك وانما
قايته ان لوخذ منه ان الاول ان تسمى شيكه او ذبيحه وان لا تسمى عقيقه
وقد نقل ابن الاديم عن بعض اصحاب قال كان في نسبه العشاء عتمه وادعى محمد بن الحسن
نسبها لحديث شيخ الاضي كل ذبح اخرج البزار قطيع من حديث علي بن عليم وفي مسنده
ضعف وانما بنو عبد البرور وجه فنتعقب ولا نقدير انها كانت واجبه لم نسج
وجوبها فسق الاستحباب كانه نظيره في صور عاشوراء فلا تحجه فيها ايضا لمن نفي شروعيها
مسئله وهي شاه عن الانثى اجماعا قال في هب من وعن لذكر
شاه تان قال لا نسلم ذلك بل شاه واجدة اذ عن عن الحسنين
بشاه شاه قال ابن هجران عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
عن عن الحسن والحسين كبشا كبشا اخرج ابو داود وفي رواية النسائي
بكبشين كبشين وعن نافع ان عمر لم يكن يساله احدا هذه حقيقه الا اعطاه
وكان انما يعق عن ولده الا بشاه شاه عن الذكور والامهات وكذلك كان عمرو
بن الزبير يفعل قال مالك وبلغني ان علي بن ابي طالب كان يفعل ذلك **قالوا قالت**
عائشه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول عن الغلام شاتان متكافيتان وعن الجارية
شاه وفي رواية عن الغلام شاتان متثلان وعن الجارية شاه اخرج ابو داود وغيره
عن مكافيتان يروى بفتح الفاء وكسرها ومثناها مثلان كما جاء في رواية اخرى
وذكرنا لطفا في حديث بن عباس بلفظ عن الحسن والحسين كبشا كبشا وفي رواية اخرى
عبد الحق وعن جعفر بن محمد عن ابيه عن جده ان فاطمه بنت رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم ذبحت عن الحسن والحسين حين ولدتهما شاه وحلفت شعرها ثم تصدقت بوزنه

فضه واخرج الترمذي والحاكم في المستدرک والبيهقي عن محمد بن علي بن الحسين
عن ابيه عن علي بن عليم عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن علي بن الحسن شاه وقال
يا فاطمه احبب راسه وتصد في بزنه شعر فضه فوزناه فكان وزنه درهم او بعض
درهم قال الترمذي حسن غريب وليس متصل وقد قيل في روايته عن محمد بن علي
بن الحسين عن ابيه عن جده عن علي بن عليم ولا ادري المحفوظ ام لا قال بن حجر اخرج
حديث عائشه المتقدم الترمذي وصححه من روايه يوسف بن ماهل انهم دخلوا
على حفصه بنت عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق فسالوها عن العقيقه فاخبرتهم
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم عن الجارية وعن الجارية شاه واخرج اصحاب
السنن الاربعه من حديث امر كرام انها سالت النبي صلى الله عليه واله وسلم عن الغلام
شاتان وعن الجارية واحد ولا يصحكم ذكر امر انثى قال الترمذي صحيح واخرجه
ابو داود والنسائي من روايه عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده في انثى حديث يرفعه
قال من احب ان ينسك من ولد قبيص عن الغلام شاتان متكافيتان وعن الجارية
شاه قال داود بن قيس راويه عن عمرو بن اسلم عن زيد بن اسلم عن قبيص عن ابيه عن جده
مشبهتان بدكان معا لا يؤخر احدهما عن الاخر وحكي ابو داود عن احدا المتكافيتان
المتقاربتان قال الخطاي اي في السن وقد تقدم بحث ذلك مستوفيا وعند احمد
من حديث اسما بنت زيد العقيقه عن عن الغلام شاتان متكافيتان وعن الجارية شاه
وعن ابيه سعيد بن جريح عن عمرو بن شعيب اخرج ابو الشيخ وقد تقدم حديث ابن
عباس وهذه الاحاديث حجه الجمهور في التفرقة بين الغلام والجارية وهي قول **والقول**
اقوى من الفعل لان القول لا لاله ومعنى والفعل لا ظاهرا ولا معنى ثم اجمع على
الاحتجاج بالقول واختلف في الاحتجاج بالفعل **قلت** وان روي بك الاخبار فلها
معارض وهو قوله حين سيل عنها اذا كان يوم السابع يدح كبشا
الخبر قال ابن هجران حكى في الشفا عن زيد بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
مولود مرهون بعقيقته فكه ابواه او تركاه قيل وما به العقيقه قال اذا كان
يوم السابع يدح كبشا فيقطع اعضاءه ثم تطبخه بآء فصدق منه وكل ويحلى ثم يذبح
وتصدق بورنه ذهب او فضة انتهى وذكرنا لطفا في حديث زيد بن علي هذا اللفظ
ولم يعجز جعل العقيقه كبشا من غير فرق بين ذكر وانثى **قلت فيه نظر**
اذ هذا مطلق والمطلق حمل على المقيد لان في حمله عليه استعمال للبدنيتين
والاستعمال اولي من الالهال لان اهل دليل دل الشرح على ثبوته لا يجوز قال ابن حجر
وعن مالكهما سواء فلا فرق بين الذكر والانثى فيعق عن كل واحد منهما شاه واجته
له بما جاء ان النبي صلى الله عليه واله وسلم عن علي بن الحسن والحسين كبشا كبشا
اخرج ابو داود ولا حجه فيه فقد اخرج ابو الشيخ من وجه اخر من عكمه عن
بن عباس بلفظ كبشين كبشين واخرج ايضا من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
مثله وعلى تقدير ثبوت روايه ابيه داود فليس في الحديث ما يرد به الاحتجاج بالمتنزه

على النصيب من الثمنه للبلاد بل غايته ان يدل على جواز الاقصاء وهو كذلك فان
الحدود ليس شرط بل مستحب وذكر الجليلي ان الحكمه في كون الناس على النصف
من الذم ان المقصود استيعاء النفس فاشبهت البدية وقواه من القيم بالحديث الوارد
في ان من اعتق ذكرا اعتق كل عضو منه ومن اعتق جارية اعتق كل عضو منها وما ورد في محتمل
ان يكون في ذلك الوقت ما ليس من العبد واستدل باطلاق الشاه والشاتين
على عدم اشتراط ما يشترط في اله فيحييه وفيه وجهان للشافعيه احدهما يشترط ويذكر
الشاه والكشف على تعيين الغنم في العقيقه قال السويطي من الشافعيه لان الشافعيه
في ذلك وعند لا تحصى غيرها وعند الجمهور تحصى الاول والبقرة والغنم في حديث
عند الطبري وان الشافعي عن انس يرفع يده عن من الاول والبقرة والغنم ونصر احمد
على اشتراطها كامله وذكر الرازي انها كالاصحيه
مسئله **السابع** ويحسب يومه الولاده من السبع فان ولد ليلة فربما حجه
قال **قي فلا جري قبله ولا بعده اجاعا لفعليه** في عقيقه **الحسين**
فانه فعلها في اليوم السابع كما سبق **قلت** في دعوى **الاجاعا نظر** فان التواريخ
وغيره ذكرها الجري قبل السبع وبعدها ثم اختلف اصحاب الشافعي في فعلها
بعد بلوغ الصبي فقدره في ان النبي صلى الله عليه واله وسلم عن عن نفسه بعد النسن
وقد تمسك من قال ان العقيقه موقته باليوم السابع لقوله في الخبر المتقدم في اول
الباب الذي اخرج النساوي والترمذي وابوداود ويذكر عنه يوم السابع وان من
ذكر قبله لم يقع موقعه وانما نفوت بعد قال بن حجر وبه قال مالك وقال ان مات
قبل السابع سقطت عقيقته وقال بن وهب عن مالك ان لم يقع عنه في السابع الاول
عن عنه في السابع الثاني قال بن وهب ولا بأس بذلك في الثالث ونقل الترمذي عن
اهل العلم انهم يستحبون ان يدخ العقيقه في السابع فان تمها في يوم الرابع عشر فان لم
تمها في يوم حادي وعشرين قال بن حجر ولما روي هذا اصحها الا من روي عبد الله بن مسعود
ونقله صالح بن احمد عن ابيه وورد فيه حديث اخرج الطبري في من رواه اسعيل بن مسلم
عن عبد الله بن زيد عن ابيه واسعيل ضعيف فذكر الطبري انه تغذيه وعبد الجاهله
في اعتبار السابع بعد ذلك روايتان وعبد الشافعيه ان ذكر الاسابيع للاختيار للفقير
وذكر السابع في الخبر يعني انه لا يوزن اختيارا ثم قال والاختار ان لا يجرى عن
البلوغ فان اخرجت الى البلوغ سقطت عمره كان يريد ان يقع عنه لكن ان اراد ان يقع
عن نفسه فعل واخرج بن ابي شيبة عن محمد بن سيرين لرواه انه لم يقع على الحقيقة
عن نفسي وكانه يشترط ذلك الى ان الحديث ورد ان النبي صلى الله عليه واله وسلم عن نفسه بعد النبوة
ونقل عن الشافعي في البوطي ان لا يقع من كبير وكانه يشترط الى ان هذا الحديث
لم يثبت قال بن حجر وهو كذلك وقد اخرج عبد الله بن محمد عن قتادة عن انس
قال الرازي رحمه الله وهو ضعيف واخرجه ابو الشيخ من وجهين اخرين احدهما
من رواه ابراهيم بن مسلم عن قتاده واسعيل ضعيف ايضا وقد قال عبد الوهاب انهم تركوا
حديث عبد الله بن محمد من حل هذا الحديث فلعن اسعيل سرقه منه ثانيا من رواه
اي بكر المستمل من الهيثم بن جميل وداود بن محمد قال لا حد للشاه عبد الله بن الحسن عن ثمانية من الناس

وداود ضعيف كمن الهيثم ثمة وعبد الله بن رجال البخاري الحديث قوي الاستاد وقد
اخرجه محمد بن عبد الملك بن ابي عن ابراهيم بن سفيان السراج عن عمرو بن ابي رجب
الطبري في الاوسط عن احمد بن مسعود كلاهما عن الهيثم بن جميل وجده فلو لا ما في عبد الله
بن الحسن من المثال لكان هذا الحديث صحيحا لكنه قد قال بن معين ليس بشي وقال الشافعي
ليس بشي وقال ابا داود لا يخرج حديثه وقال الاسخ في ضعفه ولو لم يكن من اهل
الحديث وروى المساكين قال العقيلي لا يتابع على اكثر حديثه قال ابن حبان في الثقات
وربما اخطا وثقه العمل والترمذي وغيرهما من الشيوخ الذين اذا انفردوا اجددهم
في الحديث لم يكن حجه وقد مشا الحافظ الضياء على ظاهرا الاستاد فاخرج هذا الحديث
في الاحاديث المتشابهة مما ليس في الصحيحين ويحتمل ان صح هذا الخبر انه من خطا يسهل
كما قالوا في تفخيمه عن لم يرفع من امته **ويؤكد بعض ويصرف بعض ليس**
المولود ويحلق ويتصدق **عن ابن شعير ذهاب او فضة اذا مرت به ذلك**
كله قال بن حبان عن علي بن ابي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن الحسن بن شاه وقال يا فاطمة حلق
راسه وتصدق في بنة شعير فضة فوزناه فكان وزنه درهم او بعض درهم اخرج
الترمذي قال الطبري عن عمرو بن شعيب عن ابيه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر بتسمية المولود
يوم سابعه ووضع الاذاعته والعق قال الترمذي حسن غريب وعن عابدين عن
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن الحسن والحسين يوم السابع وسماههما
وامران بماط عن راسهما الاذي صححه الحاكم واخرج البخاري عن سلمان بن عامر
الصبي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول مع الغلام عقيقه فاهربقوا
عنه دما واميطوا عنه الاذي قال بن حجر اربوا دما ومعنى الاذي وقع عند
الذراع من طريق سعيد بن ابي عروبة ومن عوان عن محمد بن سيرين قال ان لم يكن ذى
خلق الراس والا فلا ذى ما هو واخرج الطبري من حديث يزيد بن ابراهيم عن محمد
بن سيرين قال لم اجد من يخبرني عن تقشير الاذي انتهى وقد جزم الاصحى بانه خلق
الرأس واخرج ابوداود مسند صحيح عن الحسن كذلك وقع في حديث عاتية عند
الحاكم وامران بماط من راسهما الاذي ولكن لا يعتبر ذلك في خلق الرأس فقد وقع في
حديث بن عباس عند الطبري في ويحلق راسه فعطف عليه فالاولى حل الاذي على ما هو
اعم من خلق الرأس ويؤيد ذلك ان في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب وبماط عنه
اقتداره رواه الشيخ **مسئله** **قال** **ويحلى عنها ما يجزى**
اصحيه من بدنه او بقره او شاه ويشترط فيها من الصفات ما يشترط في
صفها والجامع القرب الى الله بارا **فه البقر** وقد قدنا حديث الى الشيخ
عن انس يرفع يده عن من الاول والبقرة والغنم واما اشتراط الكمال فيقياس
على الاصحيه بجامع اشتراط الكمال في تلك القرية فليشترط في هذه الا فضل
بين قرية وقربة **قرب** **ان يقول اللهم منك واياك عقيقه فلان**
لامرهم بذلك قال ابن حبان كذا روى ويلدخ الضبي بالجلوى لغا ولا

مخلوق خلق المولود لا ينشأ من الحيوانات فلا يكون تغا ولا يسوء اخلاقه ونسب ان لا
تكثر عظامها بل يفرق لئلا تنزقها السباع قال ما كفي في نهاية المجتهد واستحيب
تكر عظامها لما كانا عليه في الجاهلية من تقطيعها من المفاسل ونسب ان لا يترك
من شعر راسه شيئا من النبي عن القنزع اذ هو جاهل وكان اهل الجاهلية يتحلقون
قطنه في ذمرا لعقيقه وتجعلونها على راس المولود فامرهم ص ان يحلقوا مكانه الجلودى رواه
بن اسكن في صحاحه وعن جعفر بن محمد عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في
العقيقه الى عقتها فاطمه عن الحسن والحسين ان يبعثوا الى القابله برجل وكلاوا اطعموا
ولا تكثر وامنهما عظماء رواه ابو داود في مسنده وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم نهى عن القنزع قيل وما القنزع فاشار عبيد الله بن عمر قال اذا حلق الصبي راسه ترك
ها هنا وها هنا واشار عبيد الله الى ناصيته وجانبى راسه قيل لعبيد الله والجارية قال
لا اجري وروى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى غلاما قد حلق بعض راسه فيها هم عن ذلك وقال اجعلوه
كله او ذرع كله والقنزع هو ان يحلق راس الصبي ويترك منه مواضع متفرقة غير متصلة
تشبهها بقنزع السحاب كذا ذكره في الاثر **مسألة** قال **علي بن ابي طالب**
يدح راسه بدم العقيقه لقوله لا يمس راسه بدم ويبدخ بالزعفران
في غير السابغ قال ابن بدران حكى في المشاف عن يزيد بن عبد الله المزني ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يعق عن المولود ولا يمس راسه بدم انتهى وفيه
الجامع عن يزيد قال كافي في الجاهلية اذ اولد لا حدنا غلام ذبح شاه ودمج راسه
بدمها فلا جاء الا سلام كما نذج شاه يوم السابغ ويحلق راسه ولبدخه بن عفران
اخرجه ابو داود وزاد بن ونسبه واخرجه الطفاري فهذا اللفظ عن جعفر بن ابي
داود ثم قال وهو حديث صحيح قال **ص** ده لا نسلم ذلك **بل يبدخ راسه بدمها**
على صوفة منها حتى يسيل ثم يغسل ثم يحلق ويدي قال ابن بدران وقع في رواية
ابو داود عن سعد بن عبد الله الذي مر قال وقال همام في روايته ويدي وكان قتادة
اذ اسئل عن الدم كيف يصنع به قال اذا حكت العقيقه اخذت منها صوفة واستقبلت بها
او داجها ثم توضع على يافوخ الصبي على راسه مثل الحبيط ثم يغسل راسه بعد ويحلق
قال ابو داود وهو من همام وجاء بتفسيره من قتادة وهو منسوخ قال ويسمى اصح
قلت وان روى ذلك فهو معارض بروايه **عنه** **قال** **ص** **ان روى عن ذلك وكان في الجاهلية**
وامر ان يجعل مكانه الخلف قال بن بدران روى عن عائشة ان الجاهلية
كانت تاخذ صوفة وتخصبها بدمها وتطلى به راس المولود فامر النبي ان يجعل مكانه
الخلف وقد تقدم خبره بده بان ذاك كان في الجاهلية وانه جعل عوضه في
الاسلام الزعفران قال بن حجر هذه الكلة وفي الاخير في الحديث وهي وليست قد
قد اختلف فيها اصحاب قتادة فقال اكثرهم سمي بالسين وقال همام من قتادة
يدي بالبدل قال ابو داود وخلف همام وهو وهم منه ولا وجدته وسمي اصح
ثم ذكره من روايه غير قتادة بلفظ ويسمى واستشكل ما قاله ابو داود ما في نفسه

روايه همام منده اثم سألوا قتاده عن الدم كيف يصنع به فاق بتلك الصفة التي ذكرناها
سابقا فكيف يقال مع ذلك الضبط ان هماما وهم عن قتادة لا ان يقال ان اصل
الحديث ويسمى وان قتاده ذكر الدم حاكيا عما كان عليه اهل الجاهلية
ومن ثم قال بن عبد البر ان كان هماما حفظه فهو منسوخ وقد روى حرم روايه همام
وحل بعض المتأخرين قوله ويسمى على التسمية عند الذبح لما اخرج بن ابي شيبة عن طريق
هشام عن قتاده قال ليسمى على لعقيقه كما ليسمى على الاضحية بسم الله عقيقه
فلان ومن طريق سعيد عن قتاده نحو واد الله منك واليد عقيقه فلان بسم
الله والله اكبر ثم يذبح وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ليسمى يوم القنق
عنه ثم يحلق وكان يقول يطلى راسه بالدم وقد ورد ما يدل على الشح في عبدة
منها ما اخرج من خان في صحاحه عن عائشة ان الجاهلية كانوا يفعلون ذلك فيفضوا
قطنه بدم العقيقه فاذا حلقوا راسه وضعوها عليه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اجعلوا مكان الدم خلوفا زادا ابو الشيخ ونهى ان يمس راس المولود بدم وخبر ابو برة
المزني المتقدم ذكره وهو مثل ولا يدي واراد والحاكم من حديث عبد الله بن برة
كنا في الجاهلية وذكر نحو حديث عائشة ولم يصرح بغيره فلا جاء الله بالسلام كنا
نذبح شاه ونحلق راسه ونبدخه بن عفران وهو شاهد لحديث عائشة ولهذا كره
الجمهور التدمية ونقل بن حزم استحبابها عن ابن عمر وعطا ولم ينقله بن المنذر الا عن الحسن
وقتاده بل عمن ان في شبيهه بشد صحيح عن الحسن كراهتها **مسألة**
ويحتمل الضبي يحلق الجنيكه ثم عم بتمرة الخبز قال ابن بدران قد روي
هذا وهو وهم اذ لم يرد ذلك في ابن عباس في الكتب المتبعة ثم انه ولد
بمكة قبل الهجرة وقبل اسلام ابويه وانما الذي ورد عنه انه قال صبي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الى صدره وقال اللهم عمله الكتاب وفي رواية الحكمة
وفي اخرى قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتي الخلا فوضعت له وضوا فلما
خرج قال من وضع هذا فاخبره فقال اللهم فقهه في الدين هكذا اخرج
البخاري وعند مسلم اللهم فقهه قال الحميدي وحكي ابو مسعود اللهم فقهه
الدير وعمله التاميل وفي ذلك روايات اخر قلت وانما الذي حنكه النبي صلى
عبيد الله بن الزبير فعن امه اسابت ابي بكر انها حملت بعبيد الله بن الزبير بمكة
قالت فخرجت وانا ممتة فاتيته المدينة فنزلت بقبا ثم اتيت به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوضعه
في حجره ثم دعا بتمر فوضعهما ثم تغل في فيه فكان اول شيء دخل جوفه ريق رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم حنكه بالتمر ثم دعا له وبركة عليه وكان اول مولود ولد في الاسلام
بالمدينة من المهاجرين زاد في روايه فخرها به في حاشية لا تحمقيل لهما ان
اليهود يحمركم فلا يولد لكم اخرج البخاري ومسلم قال الطفاري روى انه لما ولد
عبيد الله بن عباس لاك النبي صلى الله عليه وآله وسلم تمره واد حبا في فيه وقال اللهم
فقهم في الدين وعن عائشة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرضعهم بالبركة

Copy

وتخبركم به قال ابو جعفر في حديث بن النضر انه ولدته بقبأ ثقات به النبي ص
لم يرد انها احضرتة وانما حملته من قبأ الى المدينة وقد اخرج بن سعد في الطبقات
من روايه الاسود بن عبد الرحمن قال لما قدم المهاجرون المدينة فقاموا لا يولد لهم
ولم يولدوا حتى كثرت القتاله في ذلك فكان اول مولود في الهجرة
عبد الله بن النضر فذكر المسلمون تكبيره واحبة حتى ارجعت المدينة تكبيراه وقوله
وانا منهم بكسر التاء المشاه اي شارفت تمام الجمل وقوله فضل بشاه ثم قاي وبرك
بتشديد يدي دعاله بالبركه واخرج البخاري عن ابي موسى قال ولد لي غلام فاتيته به
النبي صلى الله عليه واله وسلم فتراه ابراهيم فحكه بتمر ودعاه بالبركه ودفعه
الي وكان اكبر ولد لي موسى واخرج البخاري عن انس قال قال رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم ابو طلحة فقال اعرضتم اليه قال نعم قال اللهم بارك لما قربت
فلما فقال لي ابو طلحة اخطفه حتى اتي به النبي فاتي به النبي وارسلت معه بتمرات
فاخذ النبي فقال امعه شي قالوا تترات فاخذها النبي فمضى بها فمضى بها
فجعلها في في السبي وحكه به وسماه عبد الله قال ابن حجر وفي هذا انه لم يرد
التسمية الى السابع من غير فرق بين من عي عليه ومن لم يعق فمضى البخاري يعارضها
الاحاديث الاخر على من لم يعق عنه فانه لم ينقل انه عي عن احدهما واحاديث تاخير
التسمية الى السابع لمن عي عنه قال وهو جمع لطيف لمراره لغيره **وتدب**
تسمية الوالد بخير شكرت الراهب وبورك في الموصوف بلغة مشددة
ترقت به لا يثبتك الفارس ويحوم اذا كنك المصري فقال فما اقول فقال بورك
الى اخر قال ابن جرير قلل النواوي في الاذكار ويستحب ان يحنأ بما جاء عن الحسين
رضي الله عنه انه علم انسانا التسمية فقال قد بارك الله لك في الوهب لك وشكرت
الواهب وبلغ اشده وترقت به ويستحب ان يرد على المني فيقول بارك الله لك وبارك
عليك او جزاك الله خيرا او رزقك مثله او اجزل الله ثوابك ونحو هذا انتهى وروى
ان اهل الجاهلية كانوا يقولون في التسمية بالاعلام ليبتك الفارس وفي التسمية
بالجاهلية ليبتك الناجح **ح** بالنون والفاء والحيم يريدون ما يات له من صوابها
اذ العرست لانه لضه اليه فينتج اي رضع وعظم وروى ان رجلاها اخذ
بذلك يخص الحسن فقال الحسن وما يديك الفارس هو ارجح **وتدب الاذان**
في اذنه اليسرى ويقيم في اليسرى لفعلة في الحسن قال ابن جرير
عن ابي مافع قال راي رسول الله ص اذن في اذن الحسن بعلي حين ولدته فاطمة اخرج
ابوداود والترمذي قال في التلخيص ورواه الطبراني وابو يعيم من حديثه بلفظ
اذن في اذن الحسن والحسين ومداره على عاصم بن عبد الله وهو ضعيف انتهى قال
الطبراني اخرج ابوداود لفظ الطبراني واحد والآخر في المستبرك من ابي مافع
رايت رسول الله ص اذن في اذن الحسين حين ولدته فاطمة بالصلوة وفي لفظ ابوداود
الحسن وفي لفظ للطبراني في اذن الحسن والحسين حين ولدته فاطمة بالصلوة وفي لفظ

ابوداود والترمذي الحسن وفي لفظ الطبراني في اذن الحسن والحسين بالصلوة
صححه الترمذي والمحاكم وروى زر بن من عن ابي مافع انه صلى الله عليه واله وسلم
اذن في اذن الحسن وقراء في اذنه سورة الاخلاص وحكه بتمر وشاه **ويقيم**
في اليسرى لعاصم بن عبد العزيز وروى عن عمر بن عبد العزيز انه كان
يؤذن في اذن المولود اليمنى ويقيم في اليسرى قال في التلخيص لمراره عنه مستند
وقد ذكر من المنذر عنه وقد روى مرفوعا اخرجه بن السني من حديث الحسن بن علي
بلفظ من ولد له مولود فاذن في اذنه اليمنى واقام في اليسرى لم تضر امر الصبيان
وامر الصبيان في التبعة من الجن انتهى وعن الحسن بن علي عليه السلام قال ص
من ولد له مولود فاذن في اذنه اليمنى واقام في اليسرى لم تضر امر الصبيان
من السني وما قاله الحسن وعمر بن عبد العزيز **هو توقيف** لا يحال للاختلاف فيه وفيه
ما عرفت سابقا **وتدب التسمية بعبد الله وعبد الرحمن قوله ص اذا**
سميت فعدوا قال ابن جرير ان لما فق على هذا اللفظ كمن في الجامع عن ابي
قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم احب الاسماء الى الله عبد الله وعبد الرحمن
اخرجه مسلم وابوداود والترمذي عن ابي هريرة وهب الحشبي قال قال رسول الله
ص سوا باسماء الانبياء واحب الاسماء الى الله عبد الله وعبد الرحمن واصدقها حارث وهام
واقبحها حرب ومرع اخرجه ابوداود والترمذي وعطف عليه حديث الحشبي وشاقه
بعض هذا اللفظ وقال بن وهب الحشبي الصحابي مرفوعا اخرج مسلم قال نهنا رسول الله
ص ان تسمي باربعه اسما افلح وبياض ونافع وفي رواية لا تسمي غلامك بشرا
ولا رباحا ولا حيا ولا افلح وفي رواية جابر قال اراد رسول الله ص ان يسمي ابنه
يعلى وبورك وبافلح وبياض وبنافع ونحو ذلك ثم رايته سكنت بعد عنها فلم يقل شيئا ثم قبض
رسول الله ص ولم يسمه عن ذلك ثم رايته عن ذلك ثم تركه وروى ابوداود
في سننه عن سفیان عن جابر قال قال فيه رسول الله ص ان عشت ان شأ الله انهي مني ان
يسموا ناعا والحق وبركة قال النواوي كره قال اصحابنا التسمية بهذه الاسماء المذكورة
في الحديث وما في معناها ولا تخص الكراهة بها وفي التنزيه وعلة الكراهة لان
في بعض روايات الحديث فانك تقول الله هو فتقول لا فكره بشاعة الجواب وربما وقع
بعض الناس في شيء من الطيرة واما انه اراد صلى الله عليه واله وسلم ان يسمي عن هذه
الاسماء فلم يفعل فالمراد بهي تحريم **وتدب** **تغير الاسم القبح للتسمية**
عن سميت عاصيه بحبيته وتسميته عبد الرحمن وكانت عبد العزى
قال ابن جرير عن عاصيه ان رسول الله ص كان يغير الاسم القبح اخرجه الترمذي
وعن ابي هريرة ان زبيب يعني بنت ابي سلمة كان اسمها برة فسلمت برك نفسها فسمها
رسول الله ص زبيب اخرجه البخاري ومسلم وعن اسماء بنت ابي بكر ان رجلا
كان اسمه اصم فحكان في فمها فقال له النبي ص ما اسمك قال اصم
قال بل انت زرعه اخرجه ابوداود وعن سعيد بن المسيب عن ابيه ان اياه جاء الى

النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما اسبغ قال جنك قال بل انت سهل قال لا غير
اسما سائيه ابي زياد في روايه قال من السبب فيما الت فينا الخنزير انه بعد هكذا في روايه
البحاري وفي روايه انه داود لا السهل نوطا ولفظين قال ابو داود وغيره رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم العاصي وعزير وعثله وسيطان والحكمه وعراب وجباب وشهاب
فسماه هشامه ونسبا جربا سبلا وسبى المضطجع المنبعث وارضضا شسقى عفرة سهاها
خضر وشعب الضلالة ساه شعب هديك وبني الذبنة ساهم بني الرشد وسبى بني
معوية بنى شيب قال ابو داود ويزك اسما يدها للاختصار وعن ابن عمر ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم غير اسم عائتيه وسماها جميله اخرج مسند ابو داود
والترمذي وفي ذلك حديث اخر قال الطفاري وعن ابن عمر ان ابنه لعمر كان اشهرها
عائتيه فسماها صلى الله عليه وآله وسلم جميله قال ابو داود وغيره رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ساق الحديث الى قوله بنى شيب بهذا اللفظ قوله ابنه لعمر كان
يقال لها عاصيه فسماها جميله وفي الحديث الاخر كانت جويريه اسمها برة
فحول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسمها جويريه فكان كرم ان يقال حرج من عذيره وذكر في بعض
الروايات ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير اسم برة بنت ابي سلمه وبه بنت حميش سماها زينب وزينب
فقال لا تزكوا أنفسكم والله اعلم بما هل البر منكم معنى هذه الأحاديث تغيير
الاسم القبيح والمكروه الى حسن وقد ثبتت احاديث تغيير اسماء جافه
كثيرين من الصحابه وقديين من العلم في النوعين وما في معناها وفي التزييه
وخوف الطيره ونديب ان **لُعْبًا الْقَابِلَ بِرَجُلٍ الشَّاهِدَ لَمْ يَرِ عَلَى عِلْمٍ بِذِكْرِ**
قال ابن برة ان روي عن علي بن عليم انه قال من عوق عن ولده فليعبط القابله رجل الشاه
وفي التخصيص ما لفظه روى الحكم من حديث علي بن عليم قال امر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فاطمة عليها السلام فقال في شعر الحسن وتصدق بوزنه فضه واعطى
القابله رجل العقيقه ورواه حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن ابيه مرسل وهو في
سنن ابي داود انتهى واخرج الطفاري حديث علي بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امر فاطمه ان
تدع وصحة الجاهك ونظروا عن جعفر بن محمد عن ابيه ان عليا اعطى القابله رجل
العقيقه فاما **ثلاث شعرات من منجر الشاه وخضها بالزعفران**
وتعليقها في عنقه فبذعه اذ لم يرد بها اثر وانما هي من عمل الجاهليه كلهم
راسه بدم العقيقه **قلت بل قد روى اصحابنا انه قد فعل ذلك في الحسن**
ونظروا من رواه من اصحابنا فان بعض المحققين قال واما ما يذكر من جعل الخوف
في ثلاث شعرات تنفق من منجر الذبيحه وتعليقها في عنق الولود فلا اصل له
كتاب الأبطعة
قال تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم كلوا من طيبات ما كتبنا لكم
من الطيبات واعلموا صالحا فاباح الله الطعام وما نه من ذلك القوام وكل الاطعمه

على سوا **عنه صلى الله عليه وآله وسلم ما مبدح طعاما ولا ذمه**
قال ابن برة ان الوارد في ذلك عن ابي هدير ما عاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قط ان اشتهاه اكله وان كرمه تركه اخرج البخاري وذكر الطفاري
لهذا اللفظ قال **ابي اراد ما مبدحه ولا ذمه في الضيافات ليلا يتغير**
قلب المضيف رفقا بالناس ونديبا الى حسن الاخلاق ولفظ ما اورد على المضيف
من ذلك بالبشر والثناء **وهو واما في غيرها غير الضيافات فلا خرج لعادة**
السلف والخلف بوصفه من جودة او رداءة قاله اشهر بينهم ان يقولوا
هذا خلق وهذا طيب وهذا حامض ونحو ذلك من المبدح والذم قال تعالى هذا
عذب فرات وهذا سلج اجاج في الشراب والطعام مثله **وقوله قد سيد**
الادام اللحم ونحوه قال ابن برة ان تقديمه ولفظه في الشفا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انه قال سيد الطعام في الدنيا والاخره اللحم وسيد الشراب في الدنيا والاخره الماء
وفيه ايضا عليكم باللحم فانه ينبت اللحم انتهى وعن ابي برة مرفوعا سيد
الادام في الدنيا والاخره اللحم وسيد الشراب في الدنيا والاخره الماء وسيد
الدنيا حين في الدنيا والاخره الناعيه فيه سيد من عتبه الفطان لم اعرفه والمفنيه
لغات وفي بعضهم كلام لا يضر وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل اهله الادام فقالوا ما
ما عندنا الا الخل فجعل ياكله ويقول نعم الادام الخل نعم الادام الخل نعم الادام
الخل **فصل في تعصن واصل كل ما يمكن**
اكله ويتلذذ به من الجواهر **الا باحه لقوله تعالى قل لا احد فيما**
اوحى الى محرم الاية قل لا احد فيما اوحى الى اي في القرآن او فيما اوحى الى
مطلقات وفيه تنبيه على ان التحريم انما يعلم بالوحي لا بالهوى محرما طعاما محرما على طعم
يطعمه الا ان يكون ميتة الا ان يكون الطعام ميتة او ما مسفوحا عطفت على ما في خبر
اي الا وجود ميتة او ما مسفوحا مصوبا كالدبر في العروق لا الكبد والطحال
او لحم خنزير فانه رجس فان الخنزير او لحمه قدر لعوده اكل النجاسة ونجس نجس
او فسقا عطفت على لحم خنزير وما بينهما اعتراض هل يعتبر الله به صفه من لحمه وانما
سسم ما اهل به لغير الله فسقا لتزعه فيه هه من اضطر من عتبه الضرورة الى تناول
شي من ذلك غير باغ على مضطر مثله ولا عا د قبح الضرورة فان ربك غفور رحيم لا يواخذ
فديلت الاية على حل ما عدى ما استثنى واخذ من هذا ان عدم المبدك مبدك فلا
تحرم شي غير ذلك الا بدليل والاية محكمة لاها تبدل على انه عليم لم يجد فيما اوحى
اليه الى تلك الغايه محرما غير هذه وذلك لا ما في ورود التحريم في شي فلا يصح الاستدلال
بها على نسخ الكتاب بخبر الواحد وقد استدل الفقهاء بوقف في الثرات بقوله تعالى
هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا عتبه الله تعالى بقوله كتبنا لكم ما كتبنا لكم
لا حيوة لها فاحياكم ثم خلق المرواح ونفخ فيكم ثم يميتكم عند انقضاء اجالكم
ثم يحييكم بالنشور يوم النسخ في الصور ثم اياه ترجعون بعد الحشر فيجازيكم بما عملكم

Copy

بين هذه الآية نعمة الاخرى منزلة على ما ذكر في الاول من الحكم وفي خلق ما يتوقف
عليه بقاؤهم وينبغي معاشهم ومعنى لكم لاجلكم وانتفاعكم في الدنيا بما يتصالح
ابدا نكرم نوسط او غير وسط ودينكم بالاستبدال والاعتبار والتعرف لما
يلازمها من لذات الاخر والا لا ما لا على وجه العرض والاية تقتضي ايا حة الاشياء
النافعة ولا يمنع اختصاص بعضها لبعض باسباب عارضة فانها تدرك على الكل للكل
فصار الاصل في كل مخلوق اهل سوا كان حيوانا او غيره لان الحيوان وان كان
صغيرا مستفيدا من القضايا المشروطة ولا سمع من نقل الشرح لها واذا ثبت
لها العرض لتلها ارتفع الاستقباح وصار ذبحها حراما **وقوله لنوح عليم جعلت**
كل دابة ما كلالك ولذاتك قال ابن عسكان هو كذا روى فقترنا لانه
فكان دابة على كل كلاله لا يخرج منه ذلك الا ما خص به دليل قال **قر 8** لا تسلم ذلك
بل الاصل للخطر علة بالحق ما المراد السمع فيها ورد به الشرع جلد
وما لا يقع على اصل التقدير **والاية الاولى ليست على عمومها لخرود كثير**
من المحرمات عنها واذا اخرج يتي منها ارتفعت حقيقة العموم والى احد المحرمات
وتردد فيما بقي وفي كل مرتبة منه مجازا فصار مجعلا لردده فلا يبقى حجة في شيء ورد
بانا لا نسلم ان الساقى متردد فيها بقي او مشكوك فيه وانما ذلك لو كانت المراتب
متساوية ولا دليل على عين احدها وليس كذلك بل الدليل على عين احدها قائم فاذا
قام على تعينه فلا وجه لاحاق ما عداه به لعدم تناوله له ولا علة تلحقه به فان الاجماع
من الصديق الاول على الاستبدال مع التخصيص شائع ذايح فان فاطمة عليها السلام
استبدلت على نوح مبراتها بقوله تعالى يصيحه كرام الله في اولادكم مع انه عموم مخصوص
بالقابل والكافر ولم ينكر عليها احد من الصحابة باحتجاجها مع ظهوره وشهرته
بل عبد ابو بكر الى الاحتجاج بقوله نحن معاشرا الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة وقوله
تعالى والسارق السارق فاقطعوا ايديهما عامر في كل من سرق قليلا او كثيرا
من حزن وغير حزن فقيما الدليل على اشتراط الجزم وقدر مخصوص من المال لا ينعان
العلم بوجوب قطع من سرق من حرز ذلك القدر كان المنع من قبل الذي والمعاهد
لا يمنع من قتل المشرك الذي لم يكن كذلك على انه لا كاد يوجد في ابد له الاحكام
عموم غير مخصوص فيها بطل حجة العموم المخصوص بطل حجة كل عام **واباحته**
لنوح خاصه في شرعه واذا اقتص بشرعه فلا يلزمنا **الدليل** ولا دليل
واجيب بان الدليل قايما بان الرسول صلى الله عليه واله وسلم متعبدا بما اتوا تركه
من شرع من قبله فثبت ذلك لامته استصحابا للبحال ولقوله تعالى كتبنا عليهم فيها ان
النفسا لنفس الابه واردة في بني اسرائيل فلو انه متعبد بشرع من قبله لما استدل بها
على وجوب القصاص وكما جاء في صحيح مسلم ان رسول الله ص قال اذا رقت ادمكم عن الصلوة
او غفل عنها فليصلها اذا ذكرها فان الله تعالى يقول اقم الصلوة لذكرك وفيه من قوله
لوشى عليهم وسيات كلامه عليه الصلوة والسلام يدل على الاستبدال بها

مسئلة **واصل التقريب لما نصح في الكتاب كاي الحية** وفي
قوله حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل به لغير الله اي رفع الضيق
به لغير الله كقولهم باسم الله اللات والعزى عند الذبح والخنقة التي مات بالخنق
والموقوذة الضرورية تختب او مجرد حتى توث والمتزدية من علوا في برفيات
والطبيعة التي تلحقها اخرى فماتت وهو ما اكل السبع اي اكل منه ومات الاما ذكيت
الاما ادر كنتم ذكاته وما ذبح على الصب واحدا انصاب وهي حجارة كانت منصوبة
حول البيت يدحكون عليها وقيل الاصنام وعلى بعض اللام وقد سقت الحية في الصيد
او نص في السنة كتهمة **عن الحسن الا هليه** قال ابن عسكان روى عن ابي اوفا
قال اصبتا يوم خيبر جمل خارج القرية فنادى منادي رسول الله ص ان رسول الله
ص قد جرم لحم الخنزير فاكفيا القدر وبما فيها فاكفانا هاهنا رواية النساء ي
ومن ابن عمر قال نهى رسول الله ص عن اكل الحمار الهيل وكان الناس اخذوا اليها اخرجه مسلم
وغيره بروايات عدة وفي ذلك احاديث كثيرة وعن انه نكبه الحشني ان رسول
الله ص نهى عن اكل كل ذي ناب من السباع وفي رواية عن كل ذي ناب من السباع
اخرجه البخاري وغيره وقياسه نحو قال في النهاية وفي تحريم الجوار الهليه قيل انها
جمولة الناس الجمولة بالفتح ما يحمل عليه الناس من الدواب سوا كانت الاحال عليها اولم
يكن كالركوب وقوله كل ذي ناب دال على تحريم ما كان له ناب على العموم وسياتي لما لك
حل كل حيوان ما عدى العاديه وفي الاستبدال والتقريب او كان التقدير بالانسان
كحريم الحري والماسر ما في والنسائس من حيوانات البحر فانما تحريمه بالقياس
على مشبهها من حيوان البر كما سبق تقريره في الصيد او كان التقدير بالامر بقتله
كالخمس قال ابن عسكان عن عايشة ان رسول الله ص قال خمس من الدواب فاسق
يقتلن في الحرم الغراب والحذاء والعقرب والفار والكلب العقور اخرجه البخاري
ومسلم وفي ذلك روايات اخر وكذا ذكره الطفاري عن عايشة ثم قال وفي رواية امر
رسول الله ص بقتل خمس فاسق في الجمل والحرم وعن ابيه هيرع بنحو وابدل الحية
مكان الغراب **وما ضر من غيرها مقتلها** فقتل لان الذي اباح قتلها هو الضرر
وهو موجود فيما شاركا فيه ولا يجوز اكلها لمشاركتها ما امر بقتله في علة قتله والامر
بقتله هو الذي لحررها كلة وفيه النهي عن القتل لا بظهر منه وفيه قربه الاكل الا ان يقال
دل ذلك على استحبابها وفيه نظرية **او النهي عن قتله كالهدهد والخطاف**
والنحلة والنمل والصرط قال ابن عسكان عن عباس بن موسى رسول الله ص عن قتله
اربع من الدواب النمل والنحلة والصرط والهدهد اخرجه ابو داود وكذا
ذكره الطفاري فلو كانت هذه الاشياء حلالا لحرمة عن قتلها ولحل ذبحها كالحرمية
منها **واستحبابات العرب اياه كالحفصا والضفدع والعضاية والذئ**
والحربا والجعلان وكالذباب والبعوض والذئبور والقتل والكنان
والنا مشرو البق والبرصوت ونحو ذلك من ذوات الاجنحة لقوله تعالى

Copy

ersity

وجحر عليهم الخائب وهي مستحبة عندهم والقرآن نزل بلغتهم فكان
استحبابهم طوق تحريم لان القرآن مع تحريم كل مستحبة وليس له ضابط
يرجع اليه الا عرفهم وما تبادول بينهم فان استحبة البعض اعتبارها لا كثر
والعبرة باستحبابه اهل البيت والشعة لا لذوي الفاقة والاعتبار
والجهد والاقان فلا تقبل على اعتبارهم لان الحاجة تلجهم الى استحبابه
ما ليس بطيب وما اخص ببلادهم من الحيوان الحق لشبهه في القرب
فان التمس شبهه فكل حرام لا فيه وجهان احدهما حرم اذ هو الاصل
ما التمس تحليله وتحريمه رجع اليه ولا يحرم بل يحل لعدم قوله تعالى قل لا اجد
فيما اوحى لي محرما على طاعم يطعمه الا به ذكوان الاصل في كل ما لم يحرمه الا به
الحل وقوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا قال في و هو اصح لقوله وما
سكت عنه فهو حلال بن نصران عن ابن عباس قال كان اهل الجاهلية ياكلون
اشيا وينزكون اشيا فقد اذا فبعث الله نبيه وانزل كتابه واجل حلاله وحرم حرامه
فما احل فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو وتلا هذه الآية قل لا اجد
فيما اوحى لي محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة الاية اخرج ابو داود قال
الطخاري روى عن عبد الرحمن بن عثمان انه سئل صلى الله عليه واله وسلم عن قتل
الضفدع ثم ذكر حديث بن عباس هذا كما ذكره موقفا او التحريم على الامم السالفة
فانه يحريم علينا مثلهم اذا اخذوا عن الرسول ص او اخذوا عن مسلم هذا الكتاب
اذ يلزمنا شرعهم ما لم ينسخ فما صح طريقته من ذلك كان اصلا يرجع اليه
و لا يلزمنا عند الاحتياج اليه قلت لا يلزم مطلقا وانما يلزمه ان قرره ص
في شرعه والا فله لم يلزمه وقد سبق ببيان ان النبي كان متعبدا لشرع قبل
البعثة والاصلاح و استصحابا للحال فصل
وحرم كل ذي ناب من السبع ومخلب من الطير لنصه ص في روايه
عم رة قال ابن بيران عن ابن عباس قال نهى رسول الله ص عن كل ذي ناب من
السباع وكل ذي مخلب من الطير اخرج مسند ابو داود والنسائي المخلب بكسر الميم
وفتح اللام قال اهل اللغة المخلب للطيور والناب للسباع وعن ابن هريرة ان النبي ص قال
كل ذي ناب من السباع فاكله حرام اخرج مسند ابو داود والترمذي والنسائي
اخرج الطخاري حديث ابن عباس هذا اللفظ عن تخرج احد ومسلم وابو داود
والنسائي والترمذي يعني نعم التحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير فلا يخرج
منها شي الا مخصص ولا مخصص وعن ك لا نسلم ذلك بل يحرم اكل كل حيوان الا
الاسيد والفتيد والنمر والذئب وعنه رواية اخرى وهي تحريم سباع
الوحوش عموما قال في نهايه المجتهد السباع ذوات الاربع روى ابو القاسم
عن مالك انها مكروهه وعلى هذا القول عول جمهور اصحابه وهو المنصور عندهم
وذكر مالك في موطنه ما يدل على انها محرمة لانه قال عقب حديث ابن هريرة عن النبي ص

انه قال اكل كل ذي ناب من السباع حرام وهذا الاصل هو المقول عندنا والى
تحريمها ذهب الشافعي واشتبك ابو حنيفة قالوا قال تعالى قل لا اجد فيها اوحى الى
محرما على طاعم يطعمه فذلك الاية على ان ما عدى ما ذكر ليس حراما ونهيه ص عن اكل
كل ذي ناب من السبع يحل على الكراهة لمعارضه الاية لوجله على التحريم قلنا لا نسلم
معارضه التحريم للاية لانها ادلت على نفي الوحدان الى تلك الغاية وليس من لازم ذلك
انتفاؤه من بعد وان سلنا حمل النبي على الكراهة فقد اتى ما هو اصرح منه وهو قوله
ص كل ذي ناب من السبع حرام وهو زيادة على ما حرمة الاية غير معارض لها لتعلقها
بما فيه وتعلق الزيادة بالمستقبل فلذلك قال عليه لنا الخبر والهر والسبع والضبع
سبع ذوات فدخل تحت العموم ولا يخص تحريمه من ذلك قال في لا نسلم ذلك
بل يحل الضبع والشعلب والدليل اختلف في حسن السباع المحرمة فقال ابو حنيفة
كل ما اكل اللحم فهو سبع حتى الفيل والضبع والبرصق والسنور وقال الشافعي
انما السبع المحرم ما يعبد او على الناس كالاسد والنمر والذئب فوكل الضبع والشعلب
ونحوهما ما لا يعبد وجهورهم على ان القرد لا يؤكل ولا ينتفع به وعند الشافعي
ان الكلب حرام لا ينتفع به لغرم النبي من شؤن نجاسة عينه الدليل عظم العقاب
والدليل الاضطراب وقد تدل على السحاب اي تحرك متديلا ومنه سميت بعله النبي
صلى الله عليه واله وسلم الى اهداها له المقوس والفرق بين الدليل والقنفذ
كما الفرق بين البقر والجواميس والحائى والعرب وهو كثير سبلاد الشام والغرات
وببلاد العرب في قديم الثعلب القلطي وعن الشيخ احدا الاشعبي ان الدليل كان السلاحف
قال في حيوة الحيوان هو غير مرضى بن الشافعي على حله لنا الخبر فانه عام لتحريم
كل ذي ناب مسئلة قالت ع ك في وحرموا خيل لقوله تعالى
لتركبوها وزيته وفي قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزيتهم اي لتركبوها
ولتزيينها زينة وقيل هي معطوفة على جعل لتركبوها وسعد النظم لان الزينة
تفعل الخالق والركوب ليس بفعله ولا ان المقصود من خلقها الركوب واما التزيين بها
فمخصص بالعرض وقري بغيرها فكون على لتركبوها قدل على حرمه لهما فتعين الغرض
المقصود لها والمراد بها فكل مقصود عليه الركوب لا يحاوره الى غيره ولو حل اكلها
لتمن الله به اذ لذته ابلغ قال في رة مدح لا نسلم ذلك بل يحل اكل
الخيل وليس في الاية ما يفتي ذلك اذ لا يلزم من تعليل الفعل بما يقصده غايتها ان لا
يقصده منه غيره اصلا سلطنا فلقول جابر ولهم منها عن الخيل الخبر قال ابن
بيران عن جابر قال حرم رسول الله ص يعني يوم خيبر لحوم الخيل لا نسيه والبغال
وكل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير هذه رواية الترمذي وفي رواية ابو داود
قال في تحت يوم خيبر الخيل والبغال والحمير وكنا قد اصابنا محصه فلما انزل رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم عن البغال والحمير ولم ينهنا عن الخيل وفي اخرى له والنسائي
قال كنا ناكل لحوم الخيل قلت والبغال قال لا وعن جابر قال اكلنا من خيبر الخيل والحمير

الوحش ونها نارسول الله ص عن الحمر الا هليته واذن في الخيل اخرج ابو داود والنسائي
وفي رواية الترمذي قال اطلعنا رسول الله ص لحوما خيل ونها ناعن لحوما الجحش
وعن اسما قالت خذنا على عهد رسول الله ص فرسا فاكلناه اخرج البخاري ومسلم
والنسائي قال واخرج الظفاري ما روى عن جابر عن خديج بن حبان والترمذي في حروا
الثانية قال وفي رواية لاجد البخاري ومسلم في رسول الله ص عن لحوما الجحش الا هليته
واذن في الخيل قوله بخبرنا فرسا على عهد رسول الله ص فاكلناه ن اذ عبد بن سليمان
وخرن بالمدينة وفي رواية الباقين فاكلناه نحن واهل بيت النبي ص واختلف في خبرنا
وذكرنا فقيلا وقع مرتين وقيل المراد بالخيل الخيل في التعدد نظر فان المخرج
مقتد ووجد من قوله ونحن في المدينة ان ذاك بعد فرض الجهاد فوجد استناد من منع
اكلها بعلة انها من آلات الجهاد وقوله نحن واهل بيت النبي ص فيه رد على من زعم ان
ذلك ليس باطلاع النبي ص على انه لو لم يرد لم يظن بال اى بكر انهم يقدمون على فعل
شيء من النبي ص الا وعندهم العلم بخوانه لشبهه اختلاطهم بالنبي ص وعدم مفارقه
له مع توفدوا على الصحابة الى سواله ص ومن ثمر كان الظاهر ان الصحابي اذا اقلد كنا فنقل
عنه رسول الله ص كان حكم المرفوع لان الظاهر اطلاع النبي ص على ذلك وفي احدى
روايات جابر اليه اخرجها البخاري في رسول الله ص يوم خيبر من لحوما الحمر ورضي
في لحوما الخيل قال بن حجر وفي رواية مسلم واذن بدل لخص وله في رواية بن جريج
اكلنا من خيبر الخيل وحمر الوحش ونها ناعن النبي ص عن الحمر الا هليته وفي حديث
ابن عباس عند الدارقطني امر يعني بذبحها او باكلها **قلت** وان روى ما ذكرتم من الترخيص
في اكلها فهو معارض برواية **خالد بن الوليد** **نها نارسول الله ص عن اكل لحم الخيل**
وخو قال بن هيران عن خالد بن الوليد ان رسول الله ص نهى عن اكل لحم الخيل
والبعال والحير ن اذ في رواية وكل ذي ناب من السباع اخرج ابو داود والنسائي
وفي مجمع الزوائد ما لفظه وعن جابر بن عبد الله قال لما كان يوم خيبر اصاب
الناس مجاعة فاخذوا الحمر الا هليته فذبحوها واعلوا منها القديور فبلغ ذلك النبي ص قال
جابر فامرنا رسول الله ص فكفانا القديور وهي تعلى قال فخر رسول الله ص لحوما
الحمر الا هليته وحوما الخيل والبعال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من
الطيور وحمر الحثمة والجلسة والنهبة قلت رواه الترمذي باختصار رواه
الطبراني في الاوسط والبرار باختصار ورجالها رجال الصحيح خلا الشيخ الطبراني
عن بن حفص السديسي هو ثقه انتهى قال الظفاري اخرج ابو داود والنسائي
والترمذي والدارقطني والبيهقي والحاكم في المستدرک عن خالد بن الوليد ان رسول
الله ص نهى عن اكل لحم الخيل والبعال والحير وكل ذي ناب من السباع وفي رواية
ان ذكروا خيبر وفي لفظ غزانا مع رسول الله ص قبل الله عليه واله وسلم عزوة خيبر
واسرع الناس في حصار يهود فامر رسول الله ص ان ينادى الصلوة جامعة وكان يدخل
الجنة المسلم قال ايها الناس انكم قد اسرعت في حصار يهود الا لا تاكل اموال

المعاهد

المعاهد بن الا يحقها وحرام عليكم لحم الحمر الا هليته وخيلها وبعالها وكل ذي ناب
من السباع وكل ذي مخلب من الطير قالوا والاحد حديث خالد بن بكر ابو بكر الترمذي
حديث اسما بنت ابى بكر خبرنا فرسا على عهد رسول الله ص صلى الله عليه واله وسلم في
المدينة فاكلنا متفق عليه مراد احد نحن واهل بيته وفي رواية عن جابر عبد الترمذي والنسائي
رجال الصحيح اطلعنا رسول الله ص لحوما الخيل ونها ناعن لحوما الحمر واصل متفق عليه
بالفاظ وله طرق كثيرة في السنن قال بن حجر تعقب حديث خالد بن بكر منكر
لان في سياقه انه شرب خيبر وهو خطا لانه لم يسلم الا بعد ما على الصحيح والذي جزم
به الاكثر ان اسلامه سنة الفتح واعل ايضا بان في السند روايات مجهولان لكن
اخرج الطبراني من طريق يحيى بن ابي كثير عن رجل من اهل حص كناع خالد فذكر
ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم حرم لحم الحمر الا هليته وخيلها وبعالها
واعل بنديس يحيى واهما الرجل وادعى ابو داود ان حديث خالد بن الوليد منسوخ ولم
يبين ناسخه وكذا النسائي قال الاحاديث في الا باحه اصح وهذا ان صح كان منسوخا
وكانه لما تعرض هذه الخبران ورأى في حديث خالد بن بكر وفي حديث جابر اذن حل له ذن
على نسخ الترخيم وفيه نظر لانه لا يلزم كون النبي ص سابقا على الاذن ان يكون اسلام خالد
سابقا على فتح خيبر والاكثر على خلافه والنسخ لا يثبت بالاحتمال وقد قرأ الحارثي النسخ
بعد ان ذكر حديثا وقال هو ناشئ من المخرج من غير وجه بما ورد في حديث جابر
من رخص واذن لانه يظهر ان المنع كان سابقا والاذن ناسخا يعين المصير اليه
قال ولولم ترد هذه اللفظة لكان دعوى النسخ مردودة لعدم معرفة السار مخ
انتهى وليس في لفظه حص واذن ما تعين المصير الى النسخ بل يظهر ان الحكم في البغال
والحمير على البراءة الا صليته فلما نهاهم الشارع يوم خيبر عن الحمر والبغال خشي ان
يظنوا ان الخيل كذلك لشبهها بها فاذن في اكلها دون الحمير والبغال ولو سلم
ان حديث خالد ثابت لمعارض حديث جابر لبال على الجواز وقد وثقه حديث اسما
وقد ضعف حديث خالد اجدوا البخاري ومسلم وموسى بن هرون والدارقطني
وبن عبد البر وعبد الحق واخرون قلنا حديث جابر ان على الترخيم لقوله رخص
لان الرخصة استباحة المحظور مع قيام المانع فدل على انه رخص لهم تسبب المحظور
الى اصابتهم فلا بد على الحل مطلقا قالوا اكثر الروايات جاء بلفظ الاذن وبعضها
بالامر فدل على ان المراد بقوله رخص لاذن لا خصوص الرخصة باستصلاح من تأخر
عن عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ولو كان الترخيص لاحل الرخصة
لكان الترخيص في الحمر الا هليته اولى لكثرة ما وعرق الخيل ونفعها في الجهاد والحمير
لا يفتق منها للقتال التفتاح الخيل فدل على ان الاذن في الخيل انما كان لا باجتها العامة
لا لخصوص الضرورة قلنا رواية مجموع الزوائد عن جابر حرم رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم لحم الحمر الا هليته ولحم الخيل والبعال بطل رواية جابر بن عبد الله بن جابر
وذكر الطحاوي وابو بكر الرازي ومحمد بن جرير عن طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن ابي كثير

Copy

وكتبر السباع والحشرات قال القاري أكثر العلماء من الصحابة ومن بعدهم على تحريم
الحمر الأهلية ولغيره وخلاف في ذلك لأن ابن عباس وعن مالك ثلث روايات قالوا
الكراهة وأما الحديث الذي أخرجه أبو داود عن غالب بن أخضر قالت أصابته سبعة فلم يكن
في ما به ما أطعم أهله إلا سنان جسر فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت أكل
حرمت لحوم الحمر الأهلية وقد أصابته سبعة قال أطعم اهك من سبعين جمرًا فأنجزتها
من أجل حوائ القربة بعن الحلاله وأسناده ضعيف والمتن شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة
ولا يعتمد عليه ولا ينظر إليه وأما الحديث الذي أخرجه الطبراني عن أنس بن مالك عن أبيه
أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحمر الأهلية فقال ليس ترعا الكلا وتاكل الشجر قال
نعم قال فاصب من لحومها وأخرج بن أبي شيبة عن طريق رجل من بني مرة قال سألت فذكر
نحوه في السنين مقال ولو ساء احتل أن يكون قبل التحريم ثم قال البطاوي لولا أن
الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتحريم الحمر الأهلية لكان النظر يقتضي حلالها لأن كل ما جرم
إلا أهله أجمع على تحريمه إذا كان وحشياً كالخنزير وقد أجمع على حلال الجوارح والوحش
فكان النظر يقتضي حلال الجوارح الأهلية قال ابن حجر وفيه نظر فإن كثيراً من الحمر
الأهلية تختلف في نظير من الحيوانات الوحشية كالحمر **وعن بعض تحليل الحمر**
الوحشية لأنه ليس تتبع لما أخرجه أحمد والدارقطني والحاكم والبيهقي عن حديث
أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعي إلى دار قوم فأجاب ودعي إلى
دار أخرى فلم يذهب فقتل له في ذلك فقال أن في دار فلان كلباً وفي دار فلان هرة
فقال المهر ليست بجنسها من الطوائف عليكم والطوائف وفي بعضها ليست شبع
قلت لا نسلم ذلك لأنه سبغ **ذو ناب** فحرمه **كالكلب** رد بانه أخرجه الدليل
من السبعة فينظر في وجه تحريمه **مسألة** **قال زرارة** قرأ في
الحمر الوحشية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تأكلوا مما أهدى لكم والحقنا قوله **حرم** والحق
نهران هو حديث الصعب بن حثامه الذي تقدم في الحج قال الطفاري عن
الصعب بن حثامه أنه أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جازاً وحشياً
وهو لا يوافق فيه فلما رأى ما في وجهه قال أنا لم نرد عليك إلا أن أجزم **فصل**
امتناعه بالاجرام لا بالتحريم فدل على حله قال البطاوي وقد أجمع على حله
قال **ما أصاب** لا نسلم ذلك بل لا يحل أكله **لقوله لنزكوها** والتحليل والفعال
والحمير لنزكوها فحل حلقها لكونها فكانت معينة له وفيه ما سبق من أنه ليس
من الأضداد فخلقها للركوب يعني حل أكلها سلباً فذاك شامل للوحشية والأهلية **قلت**
أن تقول أن ذاك **مخصص بالخبر** والاحتمال أن صح **مسألة** **قال**
هـ ص **البروع** البروع الحيوانات المعروفة وقيل هو نوع من الفئران والقوارض
واليازبان **والوبر** ابن عمر عن جلال **لطيها عند العرب** البر بالثكنين
دوبيه أصغر من الشنور بطيها اللون لأذن لها نعيم في البيوت وجمعها وبر ووبر
ووبر والآن وبه وقول الجوهري لا ذنب لها أي لا ذنب طويل ابن عمر كنيته

الحمر الوحشية

أول الحكم وأبو الوثاب وهو دابة تسمى الفارسية ويجمع على نبات عرس حلاه الأخص
والقزويني هو حيوان ذو منق يصاد الفارس يدخل في حرم ويخرجه ويصاد القشاح فإن
القشاح لا يزال مفتوح الفم وابن عمر يدخل فيه ويترك جوفه ويأكل أكله ويمزقها يخرج
ويصادي الحية فيقتلها فإذا مرض أكل بيض البجاج فيزول مرضه قال عبد المطلب البغدادي
والحنه الحيوان المسمى بالربق وإنما اختلف لونه وورع حسب البلاد وفي طبعه له يهرق
ما وجد من الذهب والفضة قالت **الحشيه** لا نسلم حلالها لأن **الأصل التحريم**
ال دليل خاص ولا دليل فقيت على التحريم **قلت** لا نسلم أن لا دليل بل الدليل
موجود وهو **عمر قل لا أجدر** فيها أوجي أن فحرمها الآية خلق لكم ما في الأرض
جميعاً **واستطابه العرب له لما مر** ونزل القرآن على لغتهم **مسألة** **قال**
قال **والقنفذ** القنفذ بالذال المعجمة وبضم القاف وقنفذ الفارس البري وكنيته
ابو سفيان وأبو الشوك والأناثي امرؤ دليل ويقال للقنفذ العنا عن كثرة ترددها
بالليل **مسألة** **فحرمه** **قال** لا نسلم استحبابه ولا تحريمه أكله **قال**
الشافعي يحل أكل القنفذ لأن العرب تستطبه قالوا سئل عن عمره فقراء قل لا أجدر
فيما أوجي إلى حرمها الآية فقال سمع عنده سمعت أبا هريرة يقول ذكر القنفذ
عند رسول الله صلى الله عليه وآله فقال جئت من الحبايث فقال بن عمر إن كان قال رسول الله صلى
هذا فهو كقال **قلت** رواه مجهولون قال البيهقي لم يروا إلا من وجه واحد ضعيف
وعن سعيد بن جبير قال جاءت امرؤ حفيد بقنفذ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوضعه بين يديه
فأخاه ولم يأكله هذا مرسل وقدره مسنداً وليس فيه ذكر القنفذ وقيل
أنه دابة خبيث الفعل دون الحمر لما فيه من احتقار أسفه عند التعرض له لجهته وأبداء
شوكه عند الخد وسئل مالك فقال لا أدري قال القفال إن صح الخبر فحرمه
والأرجحنا إلى استطابه العرب وعندها **قال** **والأقرب كراهته فقط**
كالضب الضب بفتح الصاد حيوان بري معروف من الحشرات يشبه الزمل
وكنيته أبو الحسن والجمع ضباب والضب مثل كفاف وكف والأناثي ضبه
يقول العرب لا فعله حتى يرد الضب لأن الضب لا يرد ماء قال ابن جالويه في أوائل
كتاب الضب لا يشرب الماء ويعيش سبعاً سنة فصاعداً ويقال أنه يبول
في كل أربعين يوم فطره ولا يستقط له سن ويقال أن سنيه قطعة وأجدر
وحكى أن لحمه يذهب العطش ولا يخرج من حرم في الشتاء سئل رسول الله صلى
عن الضب فقال لا أكله ولا أجزمه من طريق نافع بن عمر قال رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في روايه عن نافع أيضاً وهو على المنبر وهذا السائل إن كان حريمه من حرم
فقد أخرجه من حرمه عن حديثه قال قلت يا رسول الله ما تقول في الضب قال
لا أكله ولا أجزمه قال فأي أكل ما لم تجزمه وسند ضعيف وعند مسلم
والنسائي من حديث أبي سعيد قال رجل يا رسول الله أنا بأرض مضمضة فما تأمرنا
قال ذكركم إن الله من بني إسرائيل مستخف فلم يأمر ولم ينه **قوله** مضمضة بضم الميم

مسألة قال ابن جالويه

Copy University

البروع

وكثيرا المعجزة اي كثيرة الضباب وهذا يمكن ان يعسر بالخرج ابو داود والنسابة
من حديثه قال اصبحت ضبابا فشتيت منها ضبا ثم قال ان امه من بني اسرائيل فثبت
في الارض وانا لا ادري اي البواب هي فلم ياكل ولم يشرب وسند صحيح واخرج
البخاري عن خالد بن الوليد انه دخل مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بين يديه
فاني بصب بخنوخ فاهوى اليه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فبسط يده
فما يريد ان ياكل فقالوا هو ضب يا رسول الله فرفع يده فقلت احرام هو يا رسول الله
قال لا ولكن لم يكن بارض قومي فاجد في اعافه فاحذرته فاكلته ورسول الله صلى
بينظر ويصبره خاله خالد وخاله بن عباس واسم ام خالد لبانه الصغرى واسم ام بن عباس
لبانه الكبرى وكانت تكتفي بالفضل بابنها الفضل بن عباس وهما اخت ميمونة
والثلاث بنات الحارث الهلالي **تحتوي** بهله ساكنه ونون مضوميه واخره ذال معجمه
اي مشوي بلحاجه الجاه ووقع في رواية معمر بن مثنوي والجنود اخضه وفي
روايه يزيد بن الاصم هذا الجمل لم اكله قط قال بن العريفي فان اراد تكذيب
الخبر فقد كذب هو فانه ليس بارض الحجاز منها شي **قال** ان حرم ولا تحتاج
الى شي من هذا بل المراد بارض قومي فريشا فقط فيخص مكمه وما حولها ولا يتبع ان يكون
موجودا في سائر الحجاز ومعنى تجدي في اعافه بعين ميمله اي كرهه يقال عفت
الشي اعافه وفي روايه سعيد بن جابر فتركهن ثم ما كن على ما يدته ولهم يامر بالكلهن
ولو كان حراما ما اقرهن على اكله قوله ينظر في روايه ابي وفي الحديث
فوايد جواز اكل الضب وحكي عياض عن قوم تحريمه وعن ابيه حنيفه كراهته
قال النواوي ولا اظن ذلك يصح فان صح فهو محجوج بالنقص واجاع من قبله
قال ان حجر نمله من المند من عله عليم فاي اجاع مع مخالفته ونقل الترمذي
كراهته عن بعض اهل العلم **قال** البخاري في معان الآثار كره جماعة اكل
الضب منهم ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد قال واحج محمد بن حبيب عايشه ان النبي
اهدى له ضب فلم ياكله قالهم سائل فارادت عايشه ان تعطيه فقال لها رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم اكله **قال** البخاري ليس في هذا دليل على الكراهه
لا احتمال ان تكون عافته فاراد النبي صلى الله عليه واله وسلم ان لا يكون المتعرب به الى الله الا من خاف الطعام
كما ان تصدق بالتمرد في انتهى **وقد جاء** عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه نهى عن الضب اخرج
ابو داود بسند حسن فانه من روايه اسمعيل بن عياض عن ضمير بن زرعه عن سعد
بن عبيد عن ابي راشد الحرابي عن عبد الرحمن بن مشبل وحديث بن عياض عن الشاميين
قوي وهو لا شايون ثقات ولا يغتر بقول الخطاي ليس اساده بذلك وقولهم
فيه ضعفا وجهولون وقول البيهقي تغرد به اسمعيل بن عياض وليس بحجه اذ هو
اذ هو قول بن عباس الحرابي يصح في كل ذلك فلا يخفى فان روايه اسمعيل
عن الشاميين قريبه عند البخاري وقد صحح الترمذي بعضها وقد اخرج ابو داود من حديث
عبد الرحمن بن حسين نزلنا ارضا كثيرة الضباب الحديث وفيه انهم طعموا منها فقال النبي

اذله

ان امه من بني اسرائيل بل مسخت دواب في الارض فاختار كون هذه فالتقوا بها
اخرجه ابن حبان وصححه والطحاوي وسنده على شرط الشيخين الا الضحاك
فلم يخرج له وللطحاوي من وجه اخر عن يزيد بن وهب ووافقه الحرث بن مالك ويزيد
بن ابي زياد ووكيع في اخره فقيل له ان الناس قد اشتروها واكلوها فلم ياكل
ولم يشرب والا حديث الما ضيه وان دلت على الجمل نضرت بخاوتن بياضا وقتريرا
فاجمع بينهما من هذا يحمل النهي فيه على اول الحال عند تجويز ان يكون نسيخ وجنبا
امرا كقاء القدر ثم توقف فلم يامر ولم يشرب الا ان فيه على باقي الحال
حين علم ان المسوح لم يبال عنه ثم بعد ذلك كان يستقذر فلم ياكله ولم يشربه
فيكون النهي كراهة التنزيه في حق من يقتذر وتحميل احاديث الا باحه على لا
يستقذر ولا يلزم من ذلك كراهته مطلقا **وغراب الزرع محرر كالا بفتح**
اذ ابيض قتله وكما ابيض قتله فهو حرام **كالا بفتح** وقيد سبق ان السلاط
يحتاج الى دليل **قال** الصغير من الغراب فهو الحلال اذ لا يؤذي فلا
يقبل واذا لم يقتل حل لدخوله تحت قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا
مسئله وما قول بن مالك **والمحرم فاعبره بالامر**
لا بالاب **قال** ابن ابي شيبة من طيبه يحل وابن ابي شيبة من ذيب لا يحل **مسئله**
وتحريم السمور اذ هي مستحبه ضار **قال** ق ودود الحين والباقي
والتم حرام لا يحل اكله اذ كان ثم يعفش الترخيشه البرود **قال**
ابن كهران عن ابي اسحق قال اتى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بالترفيه البرود
فذكر معناه اخرجه ابو داود واما حرمه **لا شجانه** واستقذاره **ويحرم**
جبن الجوس لا تعقاده من لا نعه النعنه لانه يعقد شي في الكرش **وذا يحرم**
مسته وما ترتب به **المشرك جبن كالتين** وقد تقدم ان النعنه شي يخرج
من بطن الحدي الراضع اصغر فيعصر في صوفه فغلط كالجبن واذا اكل الحدي
فكرش وتفسير الحدي كرش بالانعه سهو وقد تقدم الخلاف في طهارة طوبه
المشرك وماله من الدليل وما عليه **قال** فاما قوله **لم يغسل صحاف**
بيت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم **المشركين فغوي** **قال** علي طهارته **فما من**
في الطهارة بسط الكلام **فصل** **روان خيشي التلث التناول**
من الميتة ونحوها ما يحرم عليه في السعه من شرب الدم واكل الكلب
والخنزير **لعنوه** **فما اضطر اليه** وفي قوله تعالى انهم اكلت لحم دينكم
بالنظر والاظهار على اديان كلها والتوقف على اصول الشرايع وقوايل الاجتهاد
وانتمت عليكم نعمتي بانه يابى والتوفيق والاكل الدين او بفتح مكمه وهم
منار الجاهليه ورضيت لكم السلام فاحترته كم دينا من بين الاديان
فما اضطر متصل بذكر المحرمات وما بينها اعتراض بما يوجب التجنب منها وهو ان
تناولها فسوق وحرمها من جملة الدين الكامل والنعمة التامة والسلام المرضي

في حديثه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه نهى عن الضب

لتطيب أجوانها **فزع** قال **هب ويكره أكل ما قلب جله** عن ابن عمر
قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جلالته لأجل أن يركب عليها أو يشرب
من ألبانها أخرجه أبو داود وللمزمذني بعناه وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم نهى عن أكل الجثث المصلية وعن أكل الجلالة وشرب لبنها هذه رواية لموطأ
وفي رواية للمزمذني والنسائي قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجثث
وعن ابن الجلالة وعن الشرب من الشفا وفي رواية أنه داود أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم نهى عن لبن الجلالة قال الطفاري أخرجه الباق طيبة والبيهقي والحاكم
في المستدرک عن عمرو بن العاص رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أكل الجلالة
أن لا ياكل لحمها ولا يشرب لبنها ولا يركبها الناس حتى تعفنت أربعين ليلة صححه الحاكم
قال البيهقي ليس بالقوي وذكر حديث بن عباس عن جريح أوى داود والقزويني ومستدرک
الحاكم بنحو هذا اللفظ أنه قال الجثث المصبون للعسل وقيل في آخره صححه المزمذني
والحاكم وأخرج حديث بن عمر بهذا اللفظ عن جريح أوى داود والمزمذني والقزويني
أو استوى هو وعلقه ولم يرد ما رواه أحمد على الأخر وأما **يكره قبل**
جثته قال **مدت يحرم الجلالة** لمخالطة لحمها للنجاسة **ولا وجه له**
أذ يمكن غسله وإن آله ما تعلق به منها للغسل **قلت** **فإن لم يحسن** بل ذبح قبل
ذلك **وجب غسل معاها** لزول ما تلبس به من النجاسة **ما لم يسجد ما فيه**
من ذلك **استحاله تامه** فإذا حصلت الاستحالة فلا موجب للغسل **فزع** قال
ي فان ظهر في لحمها ريح ملحت من النجاسات وصار كالملايش لها **فزع** الخابط
لحمها لا ينفك عنها **أوريج** ما شرب من خمر أو غيره من النجاسات **حرمت** لعدم
إمكان انفصال النجاسة عنها **ولا يظهر بالطبخ** **والقائل** **النوايل** وهي الخواص وأن
إزال الخواص **الريح** **أذ ليس** تلك الأجزاء باستحاله بل عطية مع كونه ذلك في اللحم
مسئلة **قالت** **تة ح ق** **وما استحالة من جثث إلى طاهر كالكلب**
استحالة **لمحا** **ظهر في** **فزع** استحاله وإدخاله في الطعام **لوزال** **الاضافات**
الموجبه **لتجنبه** **وكما** **استحاله** **الخمر** **ولا** **استحاله** **البدن** **لبن** **فانها** **مطهر**
من زيله لو جوب اجتنابه قال **س** **لا** **نسلم** **ذلك** **لان** **الاستحالة** **تربل** **الاضافات**
دون **البه** **وهي** **سبب** **النجاسة** **فلا** **تحل** **لبقاس** **سببها** **قلت** **الاستحالة**
بقاؤها بل **ذهب** **البه** **تبع** **للعين** **وفيه** **ان** **البه** **لا** **زمنه** **للمعان** **مهما**
كان ما يعا لم يذهب البه **وما** **ثبت** **على** **العذر** **جل** **كله** **ولا** **ثبت** **له** **حكم**
لا **استحالة** **عنها** **إلى** **عين** **أخرى** **فان** **يقع** **عليه** **عين** **غسلت** **مسئلة**
قالت **ة** **قتر** **وتحل** **بعضه** **الميتة** **كضو** **في** **تجامع** **كون** **كل** **منها** **منفصلا**
الحي **غير** **بأن** **عنه** **وغسل** **لحمها** **ورثها** **النجاسة** **قال** **ن** **ليس** **ذلك** **بل** **لكره**
البعض **لشبه** **بأعضه** **من** **الميتة** **قلت** **لا** **نسلم** **أنها** **كبعضه** **منها** **بل** **كان** **لثوق**
المنفصل **عنها** **سلكنا** **لزم** **الخبر** **لان** **البعضه** **جراما** **تافا** **فكذلك** **ما** **شاهدنا**

يكره

ويكره لأن الميتة لها ورثها النجاسة من طيبها **مسئلة**
قال **ق** **ولا يحرم ما وقعت فيه الخنثى** **ويجوزها** **من** **الذباب** **ما** **لا** **تفسد**
له **سائله** **لقوله** **ق** **لا يحرم** **شيا** **قال** **بن** **بهران** **يقدم** **في** **الطهارة** **قال** **الطفاري**
هنا **روى** **بن** **عمر** **عن** **علي** **بن** **إبراهيم** **عن** **جدة** **عن** **علي** **بن** **علي** **بن** **ان** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وآله** **وسلم**
أن **ي** **يخفنه** **قد** **أدبت** **فيها** **خنثى** **فوقى** **بالخنثى** **وقال** **سوا** **وكلوا** **فان** **هذا** **لا** **يحرّم** **شيا**
فان **ن** **يأجر** **لا** **استحالة** **وقد** **سبق** **لذلك** **بحث** **فصل**
الأرب **اجماع** **بين** **الأيمة** **وعلم** **الأمة** **وهو** **كره** **أمر** **لا** **حالة** **ة** **ويكره**
أدركها **ق** **حين** **راى** **في** **في** **جها** **دما** **وأمر** **بكلها** **قال** **بن** **بهران** **حكى** **ذلك** **في** **الشفاء**
عن **بن** **رسول** **عن** **علي** **بن** **إبراهيم** **عن** **جدة** **عن** **علي** **بن** **علي** **بن** **ان** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وآله** **وسلم** **راع**
وأهدى **له** **أربا** **مثنوية** **فطرا** **لها** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وآله** **وسلم** **فقال** **هديره**
أمر **صدقه** **فقال** **بل** **هديره** **فطر** **لها** **حياتها** **فكان** **مراى** **فيها** **دما** **فقال** **لصاحبها** **أخذها** **قال**
أكلها **قال** **نعم** **وكلوا** **نعمه** **فأكلوا** **لقوم** **انتهى** **وفي** **الجامع** **عن** **خالد** **بن** **الحويرث** **أن** **عبد** **الله**
بن **عمر** **كان** **بالصفاح** **مكان** **بمكة** **وأن** **رجلا** **جاء** **بأرب** **قد** **صادها** **فقال** **يا** **عبد** **الله**
بن **عمر** **ما** **تقول** **قال** **قد** **مرى** **بها** **الرسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وآله** **وسلم** **وأنا** **جالس** **معه** **فلم** **ياكلها**
ولم **يسه** **عن** **أكلها** **ورغم** **أنها** **يخض** **أخرجه** **أبو** **داود** **وعنه** **ابن** **الشافعي** **قال** **أفغنا** **أربا** **بما** **الطهران**
فتسعى **لقوم** **فلعوا** **وأدركتها** **فأخذتها** **وأثبت** **بها** **أبا** **طحمة** **فذا** **يخنها** **بمزرع** **فبعث** **معي** **بعضي** **بها**
وورثها **الرسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وآله** **وسلم** **فأكله** **فقبل** **له** **أكله** **قال** **قبله** **هذه**
رواية **الخاري** **وسلم** **فقبل** **نكره** **على** **الكراهه** **وحدث** **بن** **خرنه** **قلت** **يا** **رسول** **الله** **ما** **تقول**
في **الأرب** **قال** **لا** **أكله** **ولا** **أجره** **قلت** **فإن** **أكل** **ما** **لا** **يحرّمه** **ولم** **يا** **رسول** **الله** **قال** **نبت** **أنها**
تدعى **وسند** **ضعيف** **قال** **س** **لا** **نسلم** **كرهه** **أكلها** **أذ** **أمر** **صلى** **الله** **عليه** **وآله** **وسلم**
بأكلها **فلا** **كرهه** **أذ** **لو** **كانت** **مكرهه** **ما** **أمر** **بأكلها** **فإنه** **يكره** **لأنه** **ما** **كرهه**
لنفسه **وكرهه** **لنفسه** **لأنه** **عرض** **راه** **فأذ** **أزال** **السبب** **زالت** **الكراهه** **قلت** **وهو**
قوي **ما** **يفيه** **على** **كرهه** **ولم** **يعلم** **منه** **من** **السياق** **قلت** **قوله** **على** **ذلك** **الدم** **والعله**
فما **رى** **فيه** **ولقوله** **عمار** **فأطعن** **لفظه** **في** **الشفاء** **سئل** **عن** **الأرب** **فقال** **لا** **أقول** **فيها**
شيا **أخاف** **أن** **انقص** **منه** **أو** **أن** **يد** **فيه** **فأسند** **عن** **عمار** **بن** **ياسر** **وسأله** **قال** **كنت** **عند** **النبي**
صلى **الله** **عليه** **وآله** **وسلم** **فأهدى** **له** **أرب** **فأطعن** **منه** **ولم** **يقل** **أكل** **معنا** **انتهى** **وذكره**
الطفاري **عش** **هذا** **اللفظ** **ولم** **يعين** **قالوا** **الترك** **لا** **ظاهرا** **له** **كالقفل** **ولا** **يقاوم** **ما** **عند** **الجماعة**
من **حديث** **النبي** **صلى** **الله** **عليه** **وآله** **وسلم** **فقبلها** **وقد** **ذكر** **في** **ألمه** **من** **هذا** **الوجه** **قلت** **وأكل** **منه**
قالوا **أكل** **منه** **وللمزمذني** **من** **طريق** **أن** **يد** **أوى** **البيضاء** **فيه** **فأكله** **قلت** **أكله** **قال** **قبله**
وهذا **الزجد** **له** **شام** **بن** **زيد** **وقف** **على** **قوله** **فأكله** **فكانه** **توقف** **في** **الأكل** **وجزم**
بالقول **وقد** **أخرج** **البار** **قطر** **من** **حديث** **عائشه** **أهدى** **إلى** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وآله** **وسلم**
واله **وسلم** **أرب** **وأنا** **نايمه** **فخلى** **لي** **منها** **العجز** **فأضيت** **الطعم** **في** **هذا** **الوصف** **لا** **شعر**
بأنه **أكل** **منها** **ولكن** **سند** **ضعيف** **ووقع** **في** **الهداية** **للخفيّة** **أن** **النبي** **صلى** **الله** **عليه** **وآله** **وسلم**

١٢٩

Copy

ersity

مسألة قال في دواطين مباح أكله إذا هو طاهر بطهر كالأكل

ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم انتزاع ربيع القبيان أراد أنهم يتبعون به كنهم
الناس في أيام ربيع أو يحبونه كما يحب الناس ربيع الأكل من ربيع السنة وأرواحها
للنفوس وإذا ذهبها للنبوس فكان تناول منه مع ذلك ما نوتنا لهم **ويكره كثير**
لقوله ثم عايشه أياك وأكل الطين الخبر قال ابن نهران حكى في الشفاء
عن عائشة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا حبيب أياك وأكل الطين
فانه يعظم البطن ويعين على القتال انتهى قال الطفاري عن عائشة مرفوعاً يا حبيب
لا تأكل الطين فانه يضفر اللوت ويعظم البطن ويذهب بها الوجه ويعين على القتال ويورث
الباء وأخرج الطبراني في المعجم عن سلمان مرفوعاً من أكل الطين فكانا اعان على قتله
نفسه فيه تحبى بن يزيد الأوزاعي جملته والذبيحة والبقية رجال الصحيح وقد جمع
الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي عبد الله من مذهب جزي في أكل الطين أو رده فيه أخباراً كثيرة
لا يصح منها شيء منها عن أبي هريرة مرفوعاً من أكل الطين ساء أو صاباً قسى قلبه وقتل ودمه
وحدث معبدته وعن أنس بن مالك الطين حاسبه الله بما ذهب من فريته ولو أنه في رواية
من مات وفي قلبه مثقال من طين كبه الله في النار وفي رواية أكل الطين حرام على كل
مسلم وعن ابن عباس مرفوعاً أثم ربك عز وجل ليعدن أكل الطين كعذاب شارب الخمر
وعن علي وجابر مرفوعاً أن الله خلق آدم من طين وحرام أكل الطين على ربه وعن أنس بن مالك
الطين واعتل به وغير ذلك من الأحاديث التي لا أصل لها قال البيهقي وغيره لا يصح منها
شيء

مسألة ويكره ذوات الرواح الكريهة لمن حضر المسجد

لقوله ثم من أكل هذه البقلة الخبر قال ابن نهران عن أنس بن مالك ما شئت
من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الثور قال قال من أكل من هذه الشجر الجيئة
فلا يقرب من مسجدنا أخرجه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم من أكل من هذه الشجر فلا يقرب من مسجدنا ولا يؤذي ناس من المؤمنين
أخرجه مسلم وفيه حديث أخر قال الطفاري أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود
عن عمر مرفوعاً من أكل من هذه البقلة فلا يقرب حتى يذهب ريحها وأخرج البخاري
عن ابن شهاب حديثاً عن جابر بن عبد الله روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا أو يعتزل من أكله فدل على كراهته لمن حضر
المسجد أو حضر جمع في غير المسجد واختلف في جعته فم قيل كان محرم عليه والإجماع
انه مكروه لعدم قوله في جواب من سأل أكله هو قال لا ولكن أكرهه من أجل
ترجيحه فدل على حوان أكل الثور والبصل والكراث وكراهتها لمن حضر المسجد
أو جمع العلماء أو نحوهم وقد أحق به الفقهاء ما في معناه من القول أكرهها لأجل
كالجمل والحق به بعض الشافعية الشريفة الجوز ومن به جراحه تفورح لأجلها
واختلف في كراهة فالجمهور للتنزيه والظاهر للمكروه وأمر عاصم فمقل عن
عن الظاهرية تحريم تناول هذه الأشياء مطلقاً لأنها منع من حضور الجماعة فرض عين
ولكن صرح بن حزم بالجواز لم يحرم على من يتعاطا ذلك حضور المسجد وهو أعلم بذهب

مسألة من غيب وهدى الكراهة عند أصحابنا ليست إلا لمن حضر المساجد لا لمن لا يحضر لقوله

أبي لا كراهة للخبر قال ابن نهران حكى في الشفاء عن علي بن عيسى قال أمرني رسول الله
بأكل اللحم وقال لو أن الملك ينزل علي لأكلته انتهى وفي الجامع عن جابر أن رسول الله
قال من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا وليعتزل مسجدنا زاد في روايته وليعتزل بيته
وانه أتى بغيره فيه خضرات من يقول فوجد لها ريحاً فقال فإخبرها فيها من البقل فقال
قربها إلى بعض أصحابه فلما رآه كره أكلها قال كل فاني أنا جني من لا تنأجي أخرجه السنن
ألا الموطأ بروايات كثيرة وأخرج الطفاري حديث علي بن أبي داود والطبراني في الأوسط
شرفاً وفيه حديث بن جبر العريضة وثقة العجلي وضعفه غيره فنهى صلى الله عليه
وآله وسلم على غلة امتناعه منها بانه ينأجي من لا ينأجي الناس من المليك وانها تنأذي
مما ينأذي منه بنو آدم وانه كان يترك ذلك لأنه يتوقع من المليك والوحي كل ساء

فإن كان أكل ذلك لعذر جاز من حضر المسجد لقوله ثم للغيره أن لا

لعذر قال ابن نهران من الغيرة قال أكلت ثوماً فأتيت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وقد سبقت بركعه فلما دخلت المسجد وجد صلى الله عليه وآله وسلم يريح اللحم
فلما قضى صلاته قال من أكل من هذه الشجر فلا يقرب حتى يذهب ريحها أو ريحها فلا
تصلي الصلوة جئت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت لتعطيني يدك فأدخلت
يدك في كم قميصي إلى صدره فإذا أنا معصوب الصدر فقال ان كره عذراً أخرجه أبو داود
وذكر الطفاري حديث الغيرة بنحو هذا اللفظ ولم يعن فدل الخبر على أن صاحب العذر
يجوز له الحضور وإن تؤذي بحضوره وفيه أنها واقعة عين لا يحضرها التي من صريح الأخبار
فلا ولا ولي اجتناب المساجد وإن يصلي صاحب العذر في بيته **ولا يكره** لمن حضر المساجد
والجماعات أكل ما لا يريح له كالجمل والجوز أذله النبي كراهة الراية فان لم يكن

هنا كراهية فلا كراهة وقد تقدم في الفصل اعرفت ويكره مأكلة المجدوم

ونظر لقوله لا تدبوا النظر الخبر قال ابن نهران تقدم في النكاح قال
الطفاري هنا وعن علي بن عيسى مرفوعاً لا تدبوا النظر إلى المجدومين وإذا أكلتمهم فليكن
قيد ربح رواه عبد الله بن أحمد عن الحسن بن مشله وفيه المخرج بن فضالة وثقة أحمد
وضعه الشافعي والبقية ثقات وأخرج مسلم أنه كان في وفد ثقيف رجل مجنون
فأرسل إليه النبي أنا قديماً يعناك فأرجع قال التواوي وقد اختلفت الأمار عن النبي
في قصصه المجنون فثبت فيها الحديثان المذكوران في مسلم وعن جابر أن النبي أكل مع مجنون
وقال له كل ثمة بانه وثقلا عليه وعن عائشة قالت كان لنا مولى مجنون وكان يأكل في صحابي
ويشرب في قدامي وينام على رأسي قال وقد ذهب عمر وغيره من السلف إلى كل معه
ورواه أن لا أمر بأجتنابه منسوخ والصحيح الذي قاله الأكثرون ويتعين المصير إليه
انه لا يفتح بل يجب الجمع بين الحديثين وحل الأمر بأجتنابه والفرار منه على الاستحباب
والاحتياط لا الوجوب والأكل معه على يد الجوان

فصل

في من حضر من غير أن يحضر المسجد إذا وضعت موايل

قال يهران تمامه جفت بها المليك يعقودون الله ويسبحونه ويستغفرون لهم ولين اكل
سبحهم هكذا في اصول الاحكام والله اعلم واخرج هذا الخبر القاضي زبيد في الشرح
بروايه القسم عليم مرفوعا الى رسول الله ص ومعنى يحفون يا جفتم يطوفون ثم يبدون
خبرهم ونوب **اجابة المسلم واللقمة لقوله ص لودعت اخرا قال بن كمال**
عن ابي هدير ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لودعت الى ذراع او كراع لا جفت
ولو اهدى الى ذراع او كراع لقبلت اخرجها البخاري وذكره الطفايري عن خروج البخاري
هذا اللفظ وذكره صلى الله عليه واله وسلم بالعمه في التواضع والانبساط والاسطاف
للمسلم بالاجابة وان كان حقيقا وجمع بين النزاع والكراع لانها احقر اعضاء الشاه
وادونها **وليس من الولايه العرب والخز والاعذار لقوله ص لا وليه**
الا في ثلاث الخبر قال ابن يهران حكي في الشفاعة ان يدين علي بن ابي هدير السلام
انه قال لا وليه الا في ثلاث في عرب وخز واعذار ورواه الطفايري عن النبي صلى الله عليه
واله وسلم ولم يعز العرب وليمة الزواج وقد تقدمت كتمانها وما فيها من الوجوب او التذنب
في النكاح والاختلاف في الحقيقة كانت العرب تخرج يوم الولادة كانت عند ابي هدير
من بعد قال كذا في الجاهلية اذا ولد لاحدنا غلام ذبح شاة ولبخ راسه بيدهم فلما جاء
الاسلام كما تخرج يوم السابع والاعذار الختان يقال عند ذبحه واعذته فهو معذرة
قبل للطعام الذي لطعم في الختان اعذار في حديث سعد كنا اعذار يوم واحد اي
ختنا في عام واحد وكانوا يختولون بسواحد معلومه فيما بين عشرين سنين وخمسة عشر
والاعذار اكثر المصدا اعذر فتعوا به ومنه الحديث وليرسل الله ص معذرة
مستور اي محتونا مقطوع السر وقال **فليس يسر ذك الاندب بل حجب الولية**
للعرب لقوله ص اوله الولايه ولوبشاه والامر للوجوب قالت **الظاهرة**
ليس كذلك بل الولايه جميعها واجب **قلنا لا دليل** يدل على وجوبها واثنان ما
لا دليل عليه لا يجوز ويمكن ان يقال دليلهم قياسا لولايه علي وليمة العرب
مسئلة وتشتب المار وهي اسم لكل طعام نودب اليه اي يدعى لقوله ص **اطعوا الطعام والخبر وخوه**
قال ابن يهران عن عبد الله بن سلام قال اول ما قدم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
المدينة التحفل الناس اليه فكنتم فيمن جاءه فلا تاملت وجهه واستبينت عنت ان وجهه
ليس بوجه كذاب وكان اول ما سمعته من كلامه ان قال ايها الناس افشوا السلام واطعوا
الطعام واولوا بالليل والناس ينام تدخلوا الجنة بسلام رواه من ملحه والترمذي والحاكم
وعن ابي هدير عن النبي ص انه قال اطعموا الطعام وافشوا السلام وصلوا الارحام وصلوا
بالليل والناس ينام تدخلوا الجنة بسلام رواه احمد بن حنبل والحاكم في حديث
وعن عمرو بن العاص ان رجلا سال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اي الاسلام خير
قال تطعموا الطعام وتقرأوا السلام على من عرفت ومن لم تعرف رواه البخاري ومسلم
والنسائي وعن الحسن بن علي بن شريك عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال ان
الجنة غرة فابرك ظاهرها من باطنها وابطنها من طاهرها اعدها الله لمن اطعمها وافشوا السلام
وصلوا بالليل والناس ينام رواه ابن حنبل في صحيحه وفي هذا المعنى احاديث اخر ذكر الطفايري

تختون

حديث ابي هدير بنحو هذا وليرجع ثقله رجاله رجال الصحيح خلا ابا هدير وهو
ثقة قال واخرج الطبراني والبخاري عن المقدام بن شريح عن ابي هدير عن جده قلت يا رسول
الله حديثي يوجب الجنة قال بوجب الجنة اطعموا الطعام وافشوا السلام زاد في روايه
وحسن الكلام ورجاله ثقات وروى عنه صلى الله عليه واله وسلم من الجمع لقمة
اطعمه الله من ثمار الجنة ومن كفى ميثاقا كساه الله من سندس الجنة ومن سقى من ماء شقاه
الله من الرحيق المختوم قديت هذه الآثار على استحباب اطعام الطعام على العموم واستداد
هذه داخله تحت العموم لان فيها شأما يخص شيئا **وقوله ص لا وليه**
ليريد في الولايه على الاطلاق وحصرها في الثلاث وانما **الاولى** لا يוכלها الا الثلاث
اذا **الاولى** المشروعة **تسع للعرب** وهو طعام الزواج وهو بضم العين والراء وهو
ظاهر **والخز** بالحاء **معجمه** مضمومه **وشكون الراء** والسين ممله وهي الخ
الولادة وقد تقدمت تحقيقها **وقديتان بالصاد ممله** والاعذار بفتح الهمزة على وزن
الاعذار وهي **للختان** وقد تقدمت تحقيق ذلك ايضا **والوكيرة** وهي للشكوى
قال في النهاية هي الطعام على لبناء والتكبير الطعام **والنقعة** وهي التي تقدم
الغاب قال في النهاية النقعة هي طعام يتخذ القادم من السفر **والحقيقة**
وهي لسابع العورد وقد تقدمت تحقيقها **والمائة الموت** قال في النهاية
فاقاموا عليه مائة المائة في الاصل مجتمع الرجال والنساء في الفرح والغم
ثم خص باجتماع النساء للموت وقيل هو لسواب من النساء لا غيره **والمادبة**
قال ابن الاثير هي الطعام الذي يصنعه الرجل يدعوا اليه الناس قال عليم **وهي**
لجميع الاخوان قال **صش والحدائق** وهي عند جندقي الصبي بالكلام
كما يفعل عند ختم القران **ولفظ الولية مشتق من اولم الزوجان اذا اجتمعا**
ومنه سعى القيد ولما لجمعة الرجلين **وقوله ص** والولايه كلها مستقيمة
اتفاقا **اعن الصمري** فانه قال لا نسلم ذلك بل الولايه كلها فرض كتابية
بان يفعلها واحد في الناحية والقبيلة **قلنا لا نسلم ذلك** **لا دليل**
يدل على ذلك **الافقوله ص اطعوا الطعام وخوه** من الاخبار التي فيها الامر بتكبير
والاهتمام **وهي لفضي الذهب** اذ لا قيل بوجوبها فصرف الاجماع ظاهر الامر على **الخز**
وقيل لا نسلم ان التسع تشتب بل **استحب شوي الثلاث** العرب والخز والاعذار
واما باقية فلا دليل على تدبيرها وقد نكس في النقعة حديث ابو داود ان النبي ص
لما قدم المدينة يخرج رجلا او بقرة كن الفعل لا يدل على التذنب حتى يظهر فيه القرب
والوكيرة اقرب ما نكس به حديث النقعة لان المستنقع هو المفتر والمفتر هو الكبر
واما وليمة المائتين فليس لها عند العرب ولا في الشرع اصل الاحديث ان النبي ص
قال لا هله يوم قتل جعفر اضعوا لكل طعاما **واما المادبة** فهي اسم جامع لكل
طعام نودب اليه اي يدعى واسباب فعل الطعام كثيرة لا تدب ولارها ان على ذنب
شيء منها مخصوص **لنا ما من** من الدليل البان على تدبيرها وفيه ما عرفت ان لا

Copy

مثل ما صنعت قال نافع وكنت اذ ذاك صغيرا اخرجني ابو داود وذكر الظفاري حديث نافع
هذا بقوله اخلاقه وكنت اذ ذاك صغيرا فلو لم يكن جارا من غير قصد لاهم بسداذنه او بالحق
الى موضع لا يتسع **فاما ما شربها فقتلها** لما راى النبي صلى الله عليه واله
وسلم فعل ذلك وفيه ان فعل ان غير فعل صحيح لا يستدل به على ان الفعل محتاج الى بيان
والعرفه لو صدر من فعله محض هو الرسول صلى الله عليه واله وسلم فكيف به ممن لم يكن
فعله **قلت** وقد قيل **كان نافع جنيذ صغيرا** والصغير من فعله عنه العلم فلا
حجة في تقريره على ذلك قال **واذا ادى حضوره في الوليمة الى الاجتماع بالارواح**
الذين لا يحضر بها لهم الا فضل **فلهذا الامتناع للاعطاء** وقيل وضع منزله من اعصار
هيئته التي بها يدفع المنكر **فزع** قال **في اجابة دعوه النبي عبيد بن**
اجاز طعامه ثم **رد** استبرأه **فزع** قال **في الاصح** ان ذاك لا يستحب كراهه
طعامهم وان قيل يجوز ان كرهه لانه لا مانع من دخول الاجابة في العذر لا منع اكله وقد
جاز فيستحب **قلت** **ولا نفي الحضور** مع كراهه طعامهم **نوع تعظيم** لهم واليات
وتقريب وادنى لا تجدد قوما يومنون بالله واليوم الآخر يوادون من جاهد الله **فزع** وادنى
قال **البايعي الى الوليمة امر في فلان ادعوك** **فزع** **الاجابة** **ادعوا**
من لقيت **وخرج** كفوض اليه او قال ادع من شئت **والمرض** **والاشتغال** **واجب**
ان حفظ ما له عذر يرتفع معه استحباب الاجابة او وجوبها **لا الصيام** فليست بعذر
لقوله **وان كان صائما فليدع الخبر** قال بن بدران لفظه عن ابيه هزيمة
قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا دعي احدكم فليجب وان كان
صائما فليصل وان كان مفطرا فليطعم **في رواية** اذا دعي احدكم الى الطعام وهو
صائم فليقل في صايم اخرجته مسلم وابوداود والترمذي فدل على استحباب الاجابة
مع الصوم وليس من اكرهها الاكل فان المراد بالاناس وتطبيب النفوس وهو جازل بذكر **فان**
كان الصوم **فرضا** **اسك** **فعلن** **فزع** قال بن بدران تقديم لكن لا تخرج فيه
قال الظفاري عن ابن عمر انه دعي الى وليمة وهو صائم فلا حضر الطعام مديده فلما سجد
الاناس ابدىهم قال بسم الله كلوا فاني صائم فدل على ان للضائم ان يفعل كذلك سواء
كان فرضا او نفلا فليست فيه ما يدل على اختصاص ذلك بالمرضى كما اراده علم **والمنع**
مخيرين **الاحكام** **الامساك** **فزع** **والا فطرا** **اولي لقوله** **من وجبات**
المغفرة **ادخال السرور على اخيك** **لمسلم** قال بن بدران رواه الطبراني
عن الحسن بن علي بن فضال عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وعن عمر الخطاب قال سئل النبي
صلى الله عليه واله وسلم اي الاعمال افضل قال ادخال السرور على من اشتبهت
جوعته وكسوت عودته او قضيت له حاجة رواه الطبراني وغيره فدل على استحباب الفطر
وانما كان السرور به انتم والى ان يترتب اكل كانت المتابعة اليه افضل **وللمفطر**
بعد الحضور ترك الاكل لقوله **فان شا اكل وان شام لم ياكل** قال
بن بدران تقديم ما يتضمن معناه لكن **الاكل احب لقوله** **من كان مفطرا فلياكل**

كتاب
الطهارة

الخبر

الخبر قد تقدم ايضا ما بعد **فزع** **وتعدي الوليمة يومين بدعه لقوله** **فزع**
وفي الثالث ربا وسبعة قال بن بدران لفظه عن ابي عور الثقفي واسمه
زهير بن عثمان عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال الوليمة اول يوم حق والثاني
سنة وجعام اليوم الثالث شعبة ومن سمع سمع الله به اخرجته الترمذي واخرج الطفاوي
هذا الحديث من رواية ابن مسعود مرفوعا عن محمد بن الترمذي واخرج حديث زهير هذا
ولم يخرجه ثور قال وعن سعيد بن المسيب انه دعي مرتين فاجاب وكوفي في اليوم الثالث
لخصب الرسول قوله من سمع سمع الله به يقال سمعت بالرجل شبيعا وسمعت اذ شمرته
ونردت به وسامع اسم فاعل من سمع واسامع اسمع وهو جمع فله لسميع وسمع فلان عمله
اذا اظهره يسمع والحديث روي على وجهين فمن رواه سماع خلقه بالرفع جعله من
صفات الله اي سمع الله سماع خلقه به الناس ومن اراد ان يسمع الله ان الله يسمع به انما سمع
خلقته يوما لقيمة وقيل اراد من سمع الناس بعمله سمعه الله واراد ثوابه من غير ان يعطيه
وقيل من اراد بعمله الناس وتحمده عليه فان الله يسمع به ويظهر للناس عرضه وان عمله
لم يكن خالصا وقيل يريد من نسب الى نفسه عملا صالحا لم ينعلمه وادعى خيرا لم يصنعه
فان الله يفضحه ويظهر كبره ومنه الحديث انما فعله سمعه ورياء ليشتمه الناس ويذره
ويندب **في اليوم الاول** **والثاني** **لقوله** **في الاول سنة**
وفي الثاني معروف **لحديث** **الوليمة** **في اليوم الاول** **حق** **وفي اليوم الثاني**
معروف **وفي اليوم الثالث ربا وسبعة** وهو الحديث المتقدم وهو عند احمد والبارقي
والبرار وابوداود والنسائي من حديث رجل من ثقف قال البخاري لا يعلم له صحة وروى
ابو موسى المدني انه عبد الله بن عثمان الثقفي واما رواه عبد الله عن المهمل الا ان في الباب
عن ابن هريج عن سباحه وفيه عبد الملك بن حنين النخعي ضعيف وعن ابن مسعود عن
الترمذي استخر به قال البراء قطيع وتفرده ربا بن عبد الله وزيد مختلف في الاحتجاج
به وهو عن عطاء بعد اختلاط عطاء ايضا وعبد الله بن ابي حاتم والبراء قطيع في العمل
عن الشرايين فيه كبر من حش ضعيف ورجح رواه ارساله عن الحسن وعبد الطبراني في
الكبير عن عباس وعن وحشي عن ابيه عن جده واسنادها ضعيف الا ان المجموع
يدل على انه اصل في الجملة **واليوم الاول** **اكب** **من الثاني** **لقوله** **فان**
وتقدم السابق من البداية **الاول** **اقب** **من الثاني** **لقوله** **فان**
ثم اذا استويا فالاقرب بابا لقوله **اذا اجتمع داعيان الخبر** قال بن
بدران عن حميد بن عبد الرحمن عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه واله وسلم
عن النبي قال اذا اجتمع داعيان فاجب اقربهما بابا فان اقربهما بابا فاقربهما جوارا
فان سبق احدهما فاجب الذي سبق اخرجته ابوداود قال الظفاري عن حميد
بن عبد الرحمن الجهمري عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان رسول
الله قال اذا اجتمع داعيان وساق الحديث الى اخره ولم يخرجه **فان** **فان**
داعيا وبابا وقربه **فالقرعة** **انصافا** **اذ لا مزنة** **لا حدها** **على الاخر** **فزع**

19

واقل يا اولم به شاه لقوله **تم ولوشاه** وهو حديث عبد الرحمن المتقيد الذي
فيه واخذ منه انه الموصى لا ينقص عن شاه ونقل المتأخري لا جاع على انه لا يجد لقبها
المجدي بل باي شي اولم به من الطعام حصلت الولية **فان لم تحب شاه فدونها**
اذ اولم تم على صفته بتوبي وتز وقد سبق قال الطفاري هنا اخرج احمد
والبخاري ومسلم عن انس بن مالك رضي الله عنه قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على شي من نسائه ما اولم على
زبيب اولم بشاه وعنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل وليتها التزو الاقط والسمن وعن صفية
وترويه رواية انه صلى الله عليه وآله وسلم جعل وليتها التزو والسمن وعن صفية بنت النبي
صفية بنت شيبة قالت اولم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بعض نسائه بمدين من شعير وهو مثل فذل على
ان اي شي من مثل ذلك تقع به الولية والسنة وان التكلت ليس من شأنها ولا تقول عليه
في امرها من اقتدى فقد اهتدى ومن جاز اتبع الهوى **فصل**
ونذر الاكل من احد مكسب لقوله تم خيرا الطعام الخ
قال ابن جرير قد تقدم وما فيه وعن انس بن مالك رضي الله عنه قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال طلب الحلال واجب على كل مسلم رواه الطبراني في معجمه عن انس بن مالك رضي الله عنه قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال طلب الحلال فريضه بعد الفريضه رواه الطبراني في معجمه عن انس بن مالك رضي الله عنه قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
واختلف العلماء في افضل المكسب كما سبق فتم من قال افضلها الصنعة لقوله **تم**
الجوده اما من من الفقه ومنهم من قال خيارها ما اختاره **تم** لنفسه وهو التجارة
فانه كان تاجرا ياكل خديجه قبل البع ومنهم من قال افضلها الزراعة لقوله **تم** خير
المال سكة ما بوره او سكه ما مورق وقد سبق ذكر مشروطها فاما الا كتاب من غير ذلك
وطلب ما عني الناس فلا يحون قال **تم** لا تحل المسله الا لثلاثة رجل يخل بها حتى يصيبها
شعره ورجل اصابت حاجته اخاها ما له فحلت له المساله حتى يصيب قواما من عيش او قال
سدا من عيش ورجل اصابت فاقه حتى يقول ثلاثة من ذوي الحما من قومه لقد اصابت فلان فاقه
فحلت له المسله حتى يصيب قواما من عيش او قال سدا من عيش فاسواهن من المسله
ما قيصة سكت باكلها صاها سكتا اخرجه مسلم وابوداود والنسائي وقد سبق ذكره في الزكوة
واحاديث غيره والجماله هي بالفتح ما كمله الانسان عن عمره او عرانه مثل ان يقع جرب
بين فرقتين سفك فيه اليما فدخل بينهما رجل يخل بديار العقلا فصح ذات البين والخل
ان كملها عنهم على نفسه **ونذر غسل اليد قبل الاكل وبعد لقوله تم الوضوء**
الطعام الخ قال ابن جرير ان تامة سقى الفقه وبعد سقى اللحم كداري والله اعلم
والذي في الجامع عن سلمان قال قرأت في التوريه ان البركة في الطعام الوضوء قبله فذكرت
ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واخبرته بما قرأت في التوريه فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده اخرجه ابوداود
والترمذي واخرج الطفاري حديث سلمان عن تخرج ابوداود والترمذي وغيرهما
اللفظ والله ما يلزم من اثار الطعام **ونذر بسط الفراش على الارض**
اذ الوابعد والناخل والاسنان محدته وهو شي من الشجر يزال به اليرقان
ونذر ان يجلس على بطن القديمين وظلمها على الارض او ينصب

الناخل

الرجل اليمنى وينصب الخخذ اليسرى على الارض **للعلة تم** شيئا قريبا
ويؤى باكل الطعام النقي به على لطاعه **فيصير** بعد ان كان مباحا مندوبا
ونذر الاجتماع لقوله تم خيرا الطعام ما اجتمعت عليه ايدي
ونحوه قال ابن جرير قد تقدم قال الطفاري اخرج الموصلي والطبراني في المستط
عن جابر بن سمرة احب الطعام الى الله ما كثرت عليه الايدي فيه عبد الحميد بن ابي
داود ثقتة فيه ضعف **ونذر التسمية لعلة تم** قال ابن جرير عن جديته
قال كنا اذا حضرنا مع رسول الله **تم** طعاما لم نضع ايدينا حتى يبارك رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فيضع يده وانا حضرنا معه طعاما فجات جارية كانها
تدفع فذهبت لتضع يدها في الطعام فاخذ رسول الله **تم** يدها ثم جاء اعرابه
كانه تدفع فذهب ليضع يده في الطعام فاخذ يده فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم ان الشيطان ليستحل الطعام ان لا يبارك اسم الله عليه وانه جاء هذه
الجارية ليستحل بها فاخذت يدها فجاء هذه الاعرابي ليستحل به فاخذت يده
والذي نفسي بيده ان يده في يدي مع يدها زاد في روايه ثم ذكر اسم الله واكل
هذه روايه مسلم واخرجه ابوداود ورواه الزيادة وقال مع ايديها فلا كان
اسم الله يرفع الشيطان ويبعده وبركه يده ما حدثه كانه محرابا عليه
فحل لعبد الذكر **ولقوله تم فليذكر اسم الله** قال ابن جرير قد تقدم بعناه
في حديث وحسن حرم قال الطفاري روى انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قدم
اليه طعام برك وسقى **ونذر** باسم الله **ليذكر التسمية فان نسي في ابتداء اكله**
وليس في التسمية فيقول بسم الله في اوله وآخره للآثر في ذلك قال
ابن جرير ان عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اكل احدكم
طعاما فليقل بسم الله فان نسي في الاول فليقل في الاخر بسم الله في اوله واخره
اخرجه ابوداود والترمذي قال الطفاري اخرج ابوداود والترمذي
والقزويني عن عائشة مرفعا اذا اكل احدكم وساقه الى اخر ثم قال وصححه الترمذي
تم **تسميته الواحد تسقط عن الجماعة** وينظر من اراد ان ياكل فان ظاهر
الاثر تعلق الاستحباب بكل واحد **ونذر الاكل باليمين لعلة تم ايضا**
قال ابن جرير قد تقدم في الطهارة عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال اذا اكل احدكم قليلا كليمه واذا شرب فليشرب بيمينه فان الشيطان ياكل
بشماله ويشرب بشماله اخرجه مسلم والموطا وابوداود وان ياكل مما يليه **لقوله تم**
كل ما يليك عن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وكانت يدي يطيش الصنفه فقال لي يا غلام سم وكل بيمينك وكل بما يليك فانزلت تلك
طعمتي بعده يقال للضمي من حين ولد الى ان يبلغ غلام ويحضر الحاء الممله وتكون
الجديري في تربيته وتحت نظره ومعنى تطيش بالطاء الممله والشين المعجمه بوزن تطير
فتحرك فتشعل الى نواحي القصعة ولا تقصر عن موضع واحد قاله الطبراني وقال غيره معنى

128

تطير بحف وتشرق والصحة ما تسع خسة ونحوها وهي اكبر من القصعة فذكر
 على استحباب التسمية على الطعام قال النووي وهو اجماع العلماء قال بن حجر وفي
 نقل الاجماع على استحباب نظرها ان يريد بالاه استحباب انه لا يحل الفعل الا بعد
 ذهب جماعة الى وجوب ذلك ودل على استحباب الاكل باليمين وما يليه الاكل قال بن
 شرح المذهب حله اكثر الشافعية على اللذيق وبه جزم الغزالي ثم النووي لكن
 نص الشافعية في رسالته وفي موضع اخرين الامر على الوجوب قال بن حجر وكذا ذكر
 عند الصريح في شرح الرسالة ونقل ابو بطين في مختصره ان الاكل من اثنى الثريد والتمش
 على الطريق والتمش في التمر وغير ذلك ما ورد الامر بصد حراره ومثلا ليطاوي
 فيمنها جه للذيق لقوله صلى الله عليه واله وسلم كل مما يليك وبعقه تاج الدين
 السبكي في شرحه بان الشافعية نص في غير موضع ان من اكل مما لا يليه علما بالني كان عاصيا
 انا قال وقد جمع والدي نظائر هذه المسئلة في كتاب شاه كشف اللبس عن المسائل الخمس
 ونص القول بان الامر فيها للوجوب ويدل على وجوب الاكل باليمين الوعيد في الاكل
 بالليل في صحيح مسلم من حديث سلمه بن الاكوع ان النبي صلى الله عليه واله وسلم راى
 رجلا يأكل بشماله فقال له كل يمينك قال لا استطيع قال لا استطعت فارفعها الى فيه بعد
 واخرج الطبراني في من حديث سبعة الاسليه من حديث عقبه بن عامر ان النبي
 صلى الله عليه واله وسلم راى سبعة الاسليه تاكل بشمالها فقال اجدها ذاعره
 فقال ان بها وجه قال وان فرت بعيره فاضا بها طاعون فانت واخرجه مجاهد بن
 الحبري في مسند الصحابة الذين نزلوا مصر وسند حسن ثبت النبي عن الاكل بالليل
 من عمل الشيطان من حديث عمر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله وعبد الله بن
 مسعود عن النبي عن عائشة رفته من اكل بشماله اكل معه الشيطان الحديث ونقل الطبري
 ان معنى ان الشيطان يأكل بشماله اي يحمل اولياءه من الاكل على ذلك لضاد به عباد الله
 الصالحين وتحذره لا تاكلا بالليل فان فعلتم كتم من اولياء الشيطان يحمل اولياءه
 على ذلك قال بن حجر وفيه عدول عن الظاهر والاول حل الخبر على ظاهره وان الشيطان
 يأكل حقيقته لان العقل لا يحسن ولا يحسن ذلك وقويت الخبر فلا يحتاج الى تأويله
الا فانه فخير لفعلة قال بن حجر ان عن عبد الله بن عمر عن النبي عن جابر بن عبد الله وعبد الله بن
 عن ابيه قال بعثني يوم من يوم بصدقات امواهم الى رسول الله صلى الله عليه واله
 وسلم فقدمت المدينة فوجدته جالسا بين المهاجرين والانصار قال فاخذ بيدي فاطبق
 الى بيت امره فقال هل من طعام فاتيته بحفنة كثيرة الثريد والورد فاقبلنا ناكل
 منها فخطبت بيدي في نواحيها واكل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من بين يديه
 فقبض بيدي اليسرى اليمنى ثم قال يا عكر اش كل من موضع واحد فانه طعام واحد
 ثم اتينا بطبق فيه الوان التمر والربط شك عبيد الله فحصلت اكل من بين يدي وجات
 يد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في التطبيق فقال يا عكر اش كل من حيث شئت فانه غير لون واحد ثم اتينا
 بما في فضل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يدع ومنع يمينه ووجهه وذراعيه واثني
 وقال يا عكر اش هكذا الوضوء غيرت النار اخرج الترمذي واخرج الطبراني حديث

لا ياكل

لا ياكل احدهما بشماله المتفق من تخرج اجماعا ومسلم وابوداود والترمذي وحديث عمر بن
 اسلمه عن احمد والبخاري ومسلم بن قات عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 اذا اكل الطعام لا يقرب يد بين يمينه فيا بين يديه واذا اتى التمر جالت يد وهو
 ضعيف واخرج البخاري عن عبد الله بن ابي طلحة انه سمع انسا يقول ان خا طاب دعا
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لطعام صنعه قال انش قد هبت مع رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم فرائته يقتنع الدبا من حولي القصعة فلم ازل احب الدنيا
 من يومئذ قال بن حجر عارض البخاري بهذا الحديث الحديث الذي قبله في
 المنع من تنبج حوالي القصعة فجمع بينهما محل الحوان على ما اذا علم الرضى من ياكل
 معه ورمز بذلك الى تضعيف حديث عكر اش الذي اخرج الترمذي حيث اجماع
 التفصيل بين ما اذا كان لونا واحدا فلا يتعدى ما يليه واكثر من لون فيكون
 وقد حل بعض الشراح فعله صلى الله عليه واله وسلم على ذلك فقال كان الطعام مشتملا
 على مرق ودبا وقديد فكان يأكل مما يحبه وهو الدبا ويتزك ما لا يحبه وهو
 القديد وجملة الكرماء في كتاب البيع على ان الطعام كان للنبي صلى الله عليه
 واله وسلم وحده قال فلو كان له ولغيره لكان المستحب ان يأكل مما يليه قال بن حجر
 ان اراد بالوجه ان غيره لم يأكل معه فتردد لان الشراكل معه وان اراد انه المالك
 واذن لا شران يأكل معه فيلطر في كل ما له وما اذن احدا يوافقه عليه وقد نقل
 بن بطال عن مالك جريا لجمع الحوايين المذكورين فقال ان الموالا كل لا هله وخدومه يباح له
 ان يتبع شهوته حيث ارادها اذا علم ان ذلك لا يكره منه فاذا علم كراهتهم لذلك
 فلا يأكل الا مما يليه وقال ايضا انا جالت يد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في الطعام
 لا نه علم ان احدا لا يكره ذلك منه ولا يفرغه بل كانوا يتبركون بما يقرب من مواكله
 فجد ان يحول يد في الضحفة قال ابن البين اذا اكل المرء مع خادمه وكان في
 الطعام نوع مفرد جان له ان ينفرد به وقال في موضع اخر انما فعل ذلك لانه كان يأكل
 وحده ولكن لم يثبت ما ادعاه لان انسا اكل معه صلى الله عليه واله وسلم وتب ان
 ياكل من اسفل القصعة **لنبيه** قال بن حجر في رواية ابو داود قال
 قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم البركة تنزل وسط الطعم
 فكان من خافته ولا تاكلا من وسطه اخرج الترمذي وفي رواية ابو داود قال
 قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا اكل احدكم طعاما فلا يأكل من اعلى
 الضحفة ولكن ليا كل من اسفلها فان البركة تنزل من اعلاها وعن عبد الله بن بسر
 قال كان لرسول الله صلى الله عليه واله وسلم قصعة يقال لها الغراء يجلس اليه
 رجال فلما اصبحوا وسجدوا الضحفة التي تلك القصعة وقد ردت فيها والنواحيها فلما
 كثروا حشا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال له اعراني ما هذه الجلسة فقال
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان الله جعلني عبدا كريما ولم يجعلني جبارا عنيدا
 ثم قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان الله جعلني عبدا كريما ولم يجعلني جبارا عنيدا
 ثم قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان الله جعلني عبدا كريما ولم يجعلني جبارا عنيدا

١٢٩

كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 اذا اكل من الطعام
 لم يترك يد بين يمينه
 فيا بين يديه
 واذا اتى التمر
 جالت يد
 وهو ضعيف
 واخرج البخاري
 عن عبد الله بن ابي
 طلحة انه سمع
 انسا يقول
 ان خا طاب دعا
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 لطعام صنعه
 قال انش قد هبت
 مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 فرائته يقتنع
 الدبا من حولي
 القصعة فلم ازل
 احب الدنيا من
 يومئذ قال بن
 حجر عارض البخاري
 بهذا الحديث
 الحديث الذي قبله
 في المنع من تنبج
 حوالي القصعة
 فجمع بينهما
 محل الحوان على
 ما اذا علم الرضى
 من ياكل معه
 ورمز بذلك الى
 تضعيف حديث
 عكر اش الذي اخرج
 الترمذي حيث اجماع
 التفصيل بين ما
 اذا كان لونا
 واحدا فلا يتعدى
 ما يليه واكثر من
 لون فيكون وقد
 حل بعض الشراح
 فعله صلى الله عليه
 واله وسلم على ذلك
 فقال كان الطعام
 مشتملا على مرق
 ودبا وقديد فكان
 يأكل مما يحبه وهو
 الدبا ويتزك ما لا
 يحبه وهو القديد
 وجملة الكرماء في
 كتاب البيع على ان
 الطعام كان للنبي
 صلى الله عليه واله
 وسلم وحده قال
 فلو كان له ولغيره
 لكان المستحب ان
 يأكل مما يليه قال
 بن حجر ان اراد
 بالوجه ان غيره
 لم يأكل معه فتردد
 لان الشراكل معه
 وان اراد انه المالك
 واذن لا شران
 يأكل معه فيلطر في
 كل ما له وما اذن
 احدا يوافقه عليه
 وقد نقل بن بطال
 عن مالك جريا لجمع
 الحوايين المذكورين
 فقال ان الموالا كل
 لا هله وخدومه
 يباح له ان يتبع
 شهوته حيث ارادها
 اذا علم ان ذلك لا
 يكره منه فاذا علم
 كراهتهم لذلك
 فلا يأكل الا مما
 يليه وقال ايضا
 انا جالت يد رسول
 الله صلى الله عليه
 واله وسلم في الطعام
 لا نه علم ان احدا
 لا يكره ذلك منه
 ولا يفرغه بل كانوا
 يتبركون بما يقرب
 من مواكله فجد ان
 يحول يد في الضحفة
 قال ابن البين اذا
 اكل المرء مع خادمه
 وكان في الطعام
 نوع مفرد جان له
 ان ينفرد به وقال
 في موضع اخر انما
 فعل ذلك لانه كان
 يأكل وحده ولكن
 لم يثبت ما ادعاه
 لان انسا اكل معه
 صلى الله عليه واله
 وسلم وتب ان ياكل
 من اسفل القصعة
لنبيه قال بن حجر
 في رواية ابو داود
 قال قال رسول الله
 صلى الله عليه واله
 وسلم البركة تنزل
 وسط الطعم فكان
 من خافته ولا تاكلا
 من وسطه اخرج
 الترمذي وفي رواية
 ابو داود قال قال
 رسول الله صلى الله
 عليه واله وسلم اذا
 اكل احدكم طعاما
 فلا يأكل من اعلى
 الضحفة ولكن ليا
 كل من اسفلها فان
 البركة تنزل من
 اعلاها وعن عبد
 الله بن بسر قال
 كان لرسول الله صلى
 الله عليه واله وسلم
 قصعة يقال لها
 الغراء يجلس اليه
 رجال فلما اصبحوا
 وسجدوا الضحفة
 التي تلك القصعة
 وقد ردت فيها
 والنواحيها فلما
 كثروا حشا رسول
 الله صلى الله عليه
 واله وسلم فقال له
 اعراني ما هذه
 الجلسة فقال رسول
 الله صلى الله عليه
 واله وسلم ان الله
 جعلني عبدا كريما
 ولم يجعلني جبارا
 عنيدا ثم قال رسول
 الله صلى الله عليه
 واله وسلم ان الله
 جعلني عبدا كريما
 ولم يجعلني جبارا
 عنيدا ثم قال رسول
 الله صلى الله عليه
 واله وسلم ان الله
 جعلني عبدا كريما
 ولم يجعلني جبارا
 عنيدا

ولا يخبر
الخبر

وذروة الشئ علاه وهو مثل الدال فكره ان يعيد ال ذروة الطعام لما ذكر ولا في ذلك
من الشدة والحرص كما كره في جافيتها لذلك **وذهب ان يصغر لقوله ويطيل**
المضغ ولا يسميك ولا شفته بالخبر لقوله ثم اكرموا الخبر قال بن
نهران حكى في الشاعن ان الشرا اكرموا الخبر فانه من طيبات المرق ولولا الخبر
ما ذكر الله الى اخر ما ذكر قال الطقاري اخرج البراء والطبراني في المعجم الكبير
عن عبد الله بن حرام مرفوعا اكرموا الخبر فان الله تعالى انزله من تركوة السما وشجر برات
الارض ومن تتبع ما يسقط من السفر غفر له وعن ابي سكينه مرفوعا اكرموا الخبر
فان الله اكرمه فمن اكرموا الخبر اكرمه الله فان الله اكرمه فمن اكرموا الخبر
اكرمه الله وروى ابو سكينه لا صحبه له قاله بن تميم **ولا يجمع الطعام لهيبه**
ثم قال بن نهران روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه نهى عن نفع الطعام
وقال انكروا حتى يبرد فان الله لم يطعمنا نارا والله اعلم قال الطقاري اخرج
ابوداود عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم عن النخ في الطعام والشراب
فيه ذكر بان يحيى شيخ البراء لم اعرفه والبقية ثقات **ولا يجمع النوى والتمر**
والأبيض تشرينا للتمر ولان التمر تعاف ذلك وتفر عنه **وما كملما سقط**
لقوله ثم اذا سقطت لقمة احدكم قال بن نهران عن انس قال كان
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا اكل طعاما لعق اصابعه وقال اذا سقطت
لقمة احدكم فليطعها اذى وليا كلها ولا يدعها للشيطان وامرنا ان نسلق القصة
وقال انكم لا تدرون في اي الطعام البركة اخرجته سلم وابوداود والترمذي
وعن جابر ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال اذا وقعت لقمة احدكم فليأخذها
فليطعها ما كان بها من اذى وليا كلها ولا يدعها للشيطان ولا يمسح بها بالتمديد
حتى يلحق اصابعه فانه لا يدري في اي طعام البركة وفي رواية قال ان الشيطان
يحضر احدكم عند كل شئ من شأنه حتى يحضره عند طعامه فاذا سقطت لقمة احدكم
فليأخذها فليطعها ما كان بها من اذى وليا كلها ولا يدعها للشيطان فاذا فرغ
فليلقن اصابعه فانه لا يدري في اي طعام البركة اخرجته سلم وفي رواية ان
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم امر بلعق الاصابع والصحفة وقال انكم لا تدرون
في اي طعامكم البركة واخرج الطقاري حديث جابر بن عبد الله عن خروج مسلم
والترمذي واخرج حديث انس بن مالك عن خروج ابي داود
والترمذي **ثم بعد الفراغ لفعله ثم** قال بن نهران عن ابي سعيد
كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا اكل او شرب قال الحمد لله الذي اطعمنا
وسقانا وجعلنا مسلمين هذه رواية الترمذي وعبد الله داود كان اذا فرغ من طعامه
وذكر عن ابي ايوب كان النبي صلى الله عليه واله وسلم اذا اكل او شرب قال الحمد لله
الذي اطعم وسقنا وسقنا وجعلنا مسلمين واخرج ابو داود وفي ذلك احاديث اخذ
قال الطقاري اخرج احمد البخاري وابوداود والترمذي عن ابي امامة كان النبي

ادارفع

اذا رفع ما يديه قال الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه غير مكفي ولا مودع ولا مستغنى
عنه ربنا وفي لفظ البخاري كان اذا فرغ من طعام قال الحمد لله الذي كفانا وانا
غير مكفي ولا مكفود واخرج احمد وابوداود والترمذي والفرز وبني عن ابي سعيد كان
صلى الله عليه واله وسلم اذا اكل او شرب قال الحمد لله الذي اطعمنا وسقنا
وجعلنا مسلمين واخرج احمد والفرز وبني والترمذي عن معاوية بن انس مرفوعا من اكل طعاما
فقال الحمد لله الذي اطعمني وروى عنه من غير حول بينه ولا قوع غفر له ما تقدم
من ذنبه قال الترمذي حسن غريب **ثم** قوله اذا رفع ما يديه قال بن حجر قد
ذكر البخاري في الباب بلفظ اخر اذا فرغ من طعامه واخرجه الاسماعيلي عن طريق
وكيع عن ثور بلفظ اذا فرغ من طعامه من بين يديه وروى عنه ما يديه لجميع اللفظين
ومن وجه اخر عن ثور بلفظ اذا فرغ طعامه من بين يديه وفي رواية عامر بن حبيب
بسنده عن ابي امامة عن النبي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انزل عند فراغي
من الطعام ورفع المايد الحديث قال وقد سبق انه لم ياكل صلى الله عليه واله وسلم
على خوان قط وقد فسروا المايد بانها خوان عليه طعام وان بعضهم اجاب بان النساء
ما راي ذلك ومرواه غيره والمثبت مقدم على لنا في والمراد بالخوان صفة مخصوصة
والمايد تطلق على كل ما يوضع عليه الطعام لانها من ما يمد اذا تحرك او طعم
ولا يختص ذلك بصفة مخصوصة وقد يطلق المايد ويراد بها نفس الطعام او بقية
او انا وقد نقل عن البخاري انه قال اذا اكل الطعام على شئ ثم رفع يديه فليأخذ المايد
قوله غير مكفي بفتح الميم وسكون الكاف وكسر الفاء وتشديد التاء وفيه
بطلان يحتمل ان يكون من كفات الانا فالعنى غير مردود عليه النعمة ويحتمل
ان يكون من الكفاية اي ان الله غير مكفي من عباد له لانه لو لا تكفيهم احد غيره
قال العلاء معناه انا غير مكفي بنفسي من كفايته قال الرازي لم اكف من فضل
الله ونعمته قال ابن ابين معناه غير محتاج الى احد لكن هو الذي يطعم عباده ويكفيهم
هذا قول الخطاي وهو اول لان مفعولا بمعنى مفعيل فيه بعد وخروج عن الظاهر
هذا كله مع جعل الضمير لله ويحتمل ان يكون الضمير للمجد قال بن متمر الضمير
للطعام ومكنى بمعنى مقلوب من الاكفا وهو القلب غير انه لا يكتفى الا بالاستغناء عنه
وذكر بن الجوزي عن انه منصور الجواليقي ان الصواب غير مكفاه بالهبة
اي ان نعمه لا تكفى وقوله في الرواية الاخرى كفانا وارادنا يعود الضمير
الى الله تعالى لانه الكافي وكفانا من الكفاية وهي اعظم من الشيع والري وغيرها
وفي حديث مطور من حديث انه هرب الخبر المتقدم الذي اخره وجعله مخرجا
وراه عبد الفتاح من طريق عبد الرحمن بن حنبل المصنف انه حديث رجل خدم
النبي صلى الله عليه واله وسلم ثمان سنين انه كان يسمع النبي صلى الله عليه واله وسلم
اذا قرب اليه طعامه يقول بسم الله فاذا فرغ قال اللهم اطعم واسق واسق واسق
واقب واقب واقب واخيت وكذا الحمد على ما عطيته وسند صحيح ومعنى قوله

١٢٠

Copyrighted material

ولا مودة مع بعض البدال اي غير متروك ولا يحتل كثرها على انه حال من القابل اي غير
تارك ولا يتردد ولا يتردد اي محذور فضله ونعمته وهذا مما يقوى ان الضمير
لله تعالى ولا يستغنى عنه بفتح النون والتثنية ربنا بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
اي هو ربنا او على انه مبتدأ خبره متقديم ويجوز نصب على المديح او الاية خصا ص
او اضماد اعني صل ويجوز الجر على انه بدل عن الضمير في عنه او بدل من الاسم في قوله الحمد
قال بن الجوزي ربنا نصب على المديح مع حذف اداة النداء وينوب الحمد قبله الا انه
يسره قبله لئلا يوهى الفراع ويلحق اصابعه ويسجها بالمندبل لفعله
ايضا قال بن هجران الذي في الجامع عن كعب بن مالك قال رايت رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم ياكل ثلاث اصابع فاذا فرغ لعقها اخرجه سلف وعذابه داود ولا يسبح يدرة
حق يلعبها واخرج الطفاري حديث كعب عن خريج مسلم وداود اورد الى قوله لعقها
ثم قال وفي لفظ لانه داود ولا يسبح يده حق يلعبها واخرج الطبراني في المعجم من اية
بكن نهي صلى الله عليه واله وسلم ان يستح يده بثوب من لا يسبح قال بن حجر قيدا بخاري
لعق الاصابع بقوله قبل ان يستحها بالمندبل اشارة الى ما وقع في بعض طرق الحديث
كاخرجه مسلم فلا يسبح يده بالمندبل حتى يلحق اصابعه لكن حديث جابر المسدود
في الباب صريح في انه لم يكن مندبل ومفهومه لو كان مندبلا لم يستحها به وتحتل
الحديث النهي من وجه ولا مفهوم له بل الحكم كذلك لو استح بغير المندبل والمندبل
بالمندبل هنا المندبل العبد لانه لا يهيمه لا المندبل المندبل بعد الغسل وفي الحديث
رد عن كعب لعق الاصابع استغذرا نعم يحصل ذلك لوفعه في اثناء الاكل لانه
بعيد هاية الطعام وعلها اثر ريقه والمفوس تعاف ذلك وتنفر عنه قال الخطاي
عاب قمر افند عقولهم الترفه فرغموا ان لعق الاصابع مستقيم كانهم لم يعلموا
ان الطعام الذي لعق بالاصابع جرم اما اكلوه فاذا لم يكن ما يراجه مستغذرا
لم يكن الجزاء البشير منه مستغذرا وفي الحديث استحباب مسح اليد بعد الطعام
قال عاصي محله ما لم تخرج الى الغسل ما فيه لزوجه لانه هية الا الغسل
لما جاء في الحديث من التزقيب في الغسل والتجذير من تركه **ونذير ان يغسل**
يد لما من اليد على استحباب غسل اليد قبل الطعام وبعد ونذير تحلل
ويرمي بالخلاله ولا ياكلها لهية قال بن هجران في حديث اخرجه
ابوداود عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ما لفظه ومن كل
ما تحلل فليلفظ وما لاك بلسانه فليبتلع قال الطفاري اخرج احمد عن ابي ايوب
خرج علينا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال حينما المتخللون من اسمي
قال وما المتخللون يا رسول الله قال المتخللون بالوضوء المتخللون من الطعام
اما تحلل الوضوء فامضه والاستنشاق وبين الاصابع وما تحلل الطعام من الطعام
انه ليس اشد على المتكئين من ان يرا بين اسنان اصابعها طعاما وهو صلى فيه واصل
من السبب ضعيف **ونذير ان يقرأ سورة قيس والاخلاض بعده لما**

فيها

فيها من الشكر والرجاء لله عز وجل والقلم جدير بذلك وقد نذير
الشارع الى الحمد والثناء على الله جلته وخص بعض الناطة فيما نزل تلك الناطة
او كان ابلغ واكمل الحق بها مساويا او لا اول **ونذير** **تقديم الطعام**
النهي لقوله من لاذ اخاه بما يشتميه الخبير قال بن هجران الذي رواه الطبراني
 وغيره عن عمر بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من اطعم اخاه
حق يشبعه وسقاه من الماء حتى يرويه باعده الله من النار سبعه خنادق ما بين كل
خندقين مسيرة خمسمائة عام قال الطفاري بعد ان ذكر حديث ابي ايوب
المتقدم في التحلل وعنه صلى الله عليه واله وسلم من لاذ اخاه بما يشتميه كتب الله
له الف الف حسنة ورفع له الف الف درجة ومجاعة الف الف سنة واطعمه
من ثلاث جنايت من جنة الخلد ومن جنة الفردوس ومن جنة المأوى دل على
استحباب اطعام المحتاج والمباغية فيما قيل اليه النفوس بالاطعام ويعجبها بالوضع
وان في ذلك عظيم الاجر لانه المحبوب وحديث الجامع معناه ملحوظ من الشارع
فان الترغيب في اطعام الطعام على الاطلاق امرطاهر مشهور ودليله مشهور وفيه
سبب الخلة وقضى الحاجة ودفن الضرر **ونذير الاكل بالثلاث** للخبر النبوي
المتقدم **واذ في الزيادة حرص وشرة وفي النقص كبر والخبر** قال بن
هجران روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال الاكل باصبع واحد
مقت ربا صعيين كبر وبثلاث شنة وباربع شنة وخمس شنة انتهى ولا طرله
اصلا قال الطفاري اخرج الطبراني في المعجم الكبير عن ابن عباس دخل رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم حايطا لبعض الانصار وجعل يتناول من الرطب
وياكل ويشرب ما معه فالتفت اليه وقال يا ابن عباس لا تاكل ربا صعيين فانها اكلة
الشیطان وكلت ثلاث اصابع فيه من ليعبه حديثه حسن والبعية رجال الصحيح
ونذير ان يقدم كفاية الضيف وزيادته اذ دونه لوم ونقص في المزود
ومن كان اذا اطعم اشبع ونذير ان يقدمه الى الضيف من غير
موادنه لهم وان لا ينتظر الغائب اذا حضر الاكثر اذا لا انتظار
بوره الا صفرا لان النفوس بها تنزع الى الطعام عند حضوره وتشتميه
ولا تنفذ الشهوة اليه فيحصل يئيب رجوعها ذلك الباء **ونذير ان لا يخطا**
اللاحق الرقاب لقوله من يقعد احدكم حيث انتهى به المجلس قال
بن هجران تقديم نحو في صلح الجمع **ونذير تقديم النافكة** قال
الطعام اذ هي اسرع الخطا ما قلوا كذا الطعام قبلها علته لخطتها وثقله فيقول
من ذلك **ثم الجحيم ثم الشريد ثم الجوى وان لا يمشي لقوله من اصل**
كلدا الثروة قال بن هجران قلت هكذا وقع في نسخة الجرح الشرع بالثاء المشددة
وبعد الراء واو ولعله هكذا في الاصل تصادف الذي ذكره بن الاثير في البهائم ما لفظه
اصل كلدا البرده وهي التهمة ونقل الطعام على المعبد سبب بذلك لانه يبرء المعبد

فلا تستمرى الطعام انتهى ذكره في باب ابناء المرحوم مع الماء والا قرب ان الذي وقع فيه
 فنج العز وغيره تصيب من بعض النسخين والله اعلم ومن المقيدين من معدي كرب قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول ما ملأ الله ارضا شيئا من بطن حبيب
 ادر لقيات يقمن عليه فان كان لا يحاله فثلاث لطعامه وثلاث لشرايه وثلاث لنفسه
 اخرجه الترمذي وعن ابن عمر قال تحشاء رجل عبد النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال
 كف عنا جشاك فان اكثرهم شبعنا في الدنيا اكثرهم جوعا يوم القيمة اخرجه
 الترمذي وفي هذا المعنى حديث كثير واخرج الطفاري حديث المقيدين عن تخرج
 الترمذي وحديث ابن عمر عنه ايضا قال ابن حجر قال الطبري الشيع وان كان مباحا
 فله حد ينهي اليه وما زاد على ذلك فهو شرف والمطلق ما اعان الا كل على طاعه ربه ولم
 يشغله ثقله عن اداء ما وجب عليه قال القرطبي في المفهم قصة ابي الهيثم ذبح للنبي
 ولا صحابه اشاء فاكلوا حتى شبعوا فيه دليل على جواز الشيع وما جاء من النبي محمول
 على الشيع الذي يقتل العبد ويبيط صاحبه من القيام بالعبادة ونفط الى بطر والاشهر
 والنوم والكسل وقد انتهى كراهته الى التحريم بحسب ما يترتب عليه من المقتدر
 وذكر الكرماني في تعاليل الميراث الشيع المذكور محمول على شيعهم المعتاد وهو ان
 ثلث للطعام وثلث للشرب وثلث للنفس ويحتاج في دعوى ان تلك عادة تم الى نقل خاص
 وانما ورد في ذلك حديث حسن اخرجه الترمذي والنتاي وابن ماجه وصححه الحاكم من
 حديث المقيدين من معدي كرب الحديث المتقدم سمعت رسول الله صلى الله عليه واله
 واله وسلم يقول ما ملأ الله ارضا شيئا من بطن حبيب يقمن عليه فان ملأ
 نفسه ثلث للطعام وثلث للشرب وثلث للنفس قال القرطبي في شرح الاسماء لوسع بن زياد
 هذه القصة لتجبر هذه الحكمة قال الغزالي قبله في باب كسر الشهوتين من الاجام
 ذكر هذا الحديث لبعض الغلاة فقال ما سمعت كلاما في قله الا كل الاكل من
 من هذا ولا شك في ان اثر الحكمة في الحديث المذكور واضح وانما خص الثلاثة بالذكر
 لا يناسب جيرة الحيوان ولانه لا يدخل به البطر شواها وهى المراد بالثلاث التساوي
 على ظاهر الخبر او التقدير الى ثلاثة اقسام متقاربة مجمل اجتماع الاول والى **لكن**
لا رفع الاكل مع الحماة بده **حقير رفع النور للغير** قال ابن حجر ان لم اطلع على ذلك
 ولم يذكر الطفاري شيئا **وتدب ان يدعوا المضيق للمضيق لعله خير فطر**
عند شعب بن قباد قال ابن حجر ان الذي في الجامع عن ابي ان السجى صلى الله عليه واله
 جالى سعد بن عباد فحاة نخن ونزيت فاكل فطر قال افطر عندكم كما لصا يوت
 واكل طعامكم الا برار وصلت عليكم المليك اخرجه ابو داود وليفان النبي صلى
 الله عليه واله وسلم كان صائما فافطر عند ولانه سعد بن معاذ كما في بعض النسخ
 وقد ورد عنه صلى الله عليه واله وسلم في البراء للمضيف كلمات اخرى في الحديث
 اخر الكرماني جعني واسن من سقالي اللهم بارك لهم فيما رزقهم واغفر لهم واعلم
وتدب ان لا ترفع الما يدع حتى يرفع القوم لان في رفعها قبل رفعهم لؤم وتقص

في المروء وتدب مصا لما وعى اللبن وان لا يشرب بنفسه وا جده لعله
 قال ابن حجر ان عن ابي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان اذا شرب بنفسه
 ثلاثا اخرجه البخاري ومسلم والتزمذي وزاد في روايه ويقول اروي واري وامري
 وفي روايه انه داود ان النبي صلى الله عليه واله وسلم اذا شرب بنفسه ثلاثا وقال
 هو اهني وامري وامري قوله امرؤى من اري اي اكثر شربا وبراء وامرا مهمين
 والمعنى براء من المر العطش وقيل براء اي اسلم من داء ومرض يحصل بسبب الشرب
 في نفس واحد ومعنى امرؤى اي كل ساعا وقوله في اخر كان بنفسه في الاثناء او في الشرب
 في اثناء شربه من الاثناء او في اثناء شربه من الشرب والنبي عن النفس في الاثناء
 لانه ربما يحصل له تغير من النفس لما يكون المتغير كان متغير الغم بما كوله او بعد
 عهد به بالشراب والمضمضة او لان النفس تصعد بنهار العبد والنفس في هذه الاجول
 كلها اشبه من النفس **وتدب اذا اكتفى من الشرب ان يبا ول من عن يمينه لغير**
الغلام قال ابن حجر ان من سهل بن سعد ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 ان يشرب فشرب منه وعن يمينه غلام وفي روايه اصغر القوم وعن يساره الاشياخ
 فقال للغلام انا اذن لي ان اعطى حولا فقال الغلام لا والله يا رسول الله لا اوثر نصيبني
 منك ا جذا فقتله رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في يد واخرجه الطفاري عن
 تخرج اجدو البخاري ومسلم قال ابن حجر ظاهر في انه لو اذن له لا عطاهم ويؤخذ
 من جواز الايتار مثل ذلك وهو مشكل على ما اشتبه من انه لا ايتار بالقرب وعبارة امام
 الحرمين في هذا الاجوز الشرع في العبادات ويجوز في غيرها وقد يقال ان القرب
 اعم من العبادات وقداورد على هذه القاعدة تجبر جذب واجد من الصف الاول
 يصلي معه فخرج الحاذب عن كونه مضيا خلف الصف وجده لثبوت المرجح
 عن ذلك في مساعاة المجذب للحاذب اشار بقربه كانت له وفي فضيله الصلوة
 لتحصيل فضيله المجذب ويمكن الجواب بان لا ايتار اذ حقيقة الايتار اعطيا ما اشته
 لغيره وهذا لم يعط الحاذب شيئا وانما رجع مصلحته على مصلحته لان مساعاة
 المجذب على تحصيل مقصوده ليس فيه اعطاما كان يحصل للمجذب لو لم يوافقه وفيه
 انه يؤل نفوت مكانه في الصف الاول الى نفوت ثوابه قال الطفاري اخرج
 احمد والبخاري ومسلم وابوداود والتزمذي والقزويني عن ابي ان النبي صلى الله عليه
 واله وسلم ان يلبس قد شيب بآء وعن يمينه اعرانه وعن يساره ابوبكر فشرب ثم اعطا
 الاعراب ثم قال الامين فالامين **مسألة** **وافضل لكسب الزرع**
لقوله خير المال الخير قال ابن حجر ان تمامه مبره ماورد وسك ماورد ذكره
 في النهاية وذكر فيها ايضا خير عين شاهد لعين نامة ح معنى ماورد كثيرا الساج
 والسك ما يورد صف من الغنيل قد ابرت اي القوت والعين الشاهد على ما
 الى تجري ليللا ونهارا والعين النامية عين الانسان فكان هذا البرك والى واقوم
 بالهش وقيل الافضل الصنعة لقوله ص الحرفه اما ان من الفقر قال ابن حجر

بجوابه

Copy

rsity

قال الخطاي والبغوي في شرح السنه معنى الحديث لا يدخل الجنة لان الخمر
شراب اهل الجنة فاذا جرم شرابها دل على انه لا يدخلها قال بن عبد البر هذا وعيد
شديد يدين على جرمان دخول الجنة لان الله اخبر ان في الجنة انهار الخمر لذة
للتامرين وانهم لا يصدعون عنها ولا يفرقون فلو دخلها وقدم علم ان فيها خمر وانهم جرمها
عقوبه لزم وقوع الهم والحزن له والجنة لا هم فيها ولا حزن وان لم يعلم بوجودها
في الجنة ولا انها جرمها عقوبه لم يكن عليه في فقدها امر فلهذا قال بعض من تقدم
انه لا يدخل الجنة اصلا قال وهو مذهب غير مضمون وتجمل الحديث عند اهل السنه
انه لا يدخلها ولا يشرب الخمر فيها الا ان عفى الله عنه كما في بقيقه الكبار وهو في
المشيه جاز فعمل هذا معنى الحديث حراوه في الاخره ان يحرمها جرمان دخول
الجنة الا ان عفى الله عنه قال وجاز ان يدخل الجنة بالعفو ولا يشرب فيها خمر
ولا تشبهها نفسه وان علم بوجوده فيها ويؤيده حديث انه سيجد مرفوعا من ليل الخمر
في الدنيا لم يلبثه في الاخره وان دخل الجنة لبسته اهل الجنة ولم يلبسه قال ابن
الاعرابي ظاهر الحديث ان لا يشرب الخمر في الجنة ولا يلبس الخمر فيها وذلك انه استعمل
ما امرت به ووعده به فخرمه عند ميقاته كالوارث اذا قتل مورثه فانه يحرم ميراثه
لا يستعمله وهذا قال نفر من الصحابه ومن العلماء وهو موضع احتمال وموقف
اشكال والله اعلم كيف يكون الحال ونسب بعض المتأخرين من يشربها مستحلا فهو
الذي لا يشربها اصلا لانه لا يدخل الجنة اصلا وعيد المدخل يستلزم حرمانها
قلت وهذا كله على قواعدهم في حوان دخول صاحب كبيره الجنة امر قرا عبد
العبد له فضاحب الكبيره مقطوع بدخوله النار ويخلده فيها فالخير مؤكده لئلا يفتروا
مؤيد لها عروا د عليها كاد على قاعدتهم وتخريها معلوم من السنه المتواتره وكثير
على تخريها لا معنى له مع ذلك لتزلزل منزلته ما علم تخريه من ضرره الدين **والا خلاف**
الا عن قدامه من مضعون وعمر بن معدى كريب فانها حلالها لقوله تعالى
ليس على الذين امنوا الاية وعلموا الصالحات جناح فيها طبعوا اذا ما اتقوا وامنوا عملوا
الصالحات قال بن عمران وقد سبق ما روى عنها قلت ذكر بن عبد البر في
الاية استيعاب عن قدامه ولم يذكر عن عمر بن معدى في ترجمته شيئا من ذلك فقال
في ترجمه قدامه بن مطعون بن حبيب بن وهب بن قدامه بن جهم القريشي الجهمي يكنى ابا عمرو
وقيل ابا عمرو الاول اشهر واكثر وامه من بني جهم وهو خال عبد الله وحفصه
ابن عمر بن الخطاب وكانت تحت صفيه بنت الخطاب اخت عمر بن الخطاب هاجر
الى الحبشه مع اخوته عثمان بن مطعون وعبد الله بن مطعون فترشد بيدا وسانه بن
المشاهد واستعمله عمر بن الخطاب في ترويضه وولى عثمان بن اية العاص وكانت
سبب عزله ما رواه معمر بن بن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ان عمر بن الخطاب
استعمل قدامه بن مطعون على البحرين فقدم الجارود بن شبيب عبد القيس على عمر بن الخطاب
من البحرين فقال يا امير المؤمنين ان قدامه شرب فتكر داني رايت جد من جد ودد الله

جفائيل

جفائيل ان ارفعك اليك فقال ابو هريره فبعاه فقال بع تشهد قال لم اراه
ولكن اياته سكران يعني فقال عمر لقد تنطعت في الشهاده ثم كبت ال قدامه
ان يقدم اياه من البحرين فقدم فقال الجارود لعمر اقم على هذا كتاب الله فقال
عمر اخصا انت امر شبيب فقال شبيب قال ادبت شهادتك قال فصت الجارود ثوبا
على عمر فقال اقم على هذا حد الله فقال عمر ما اراك الا خصا وما شبيب معك الا رجل
واحد فقال الجارود اية ان شبيب قال الله فقال عمر لنسكن لسانك ولا توك فقال لا غير
ما والله اذا كبحك ان شبيب بن عكر الخمر وتسوي فقال ابو هريره ان كنت تشك في
شهادتنا فارسل الى ابنة الوليد فاسالها وهي امرأة قدامه فارسل عمر الى هند بنت
الوليد فتشدها فقامت الشهاده على زوجها فقال عمر لقدامه اية جادك فقال
لو شربت علمي تقولون ما كان لكم ان تجلدوني فقال عمر لم قال قدامه قال الله
عمر جل ليس على الذين امنوا وعملوا الصالحات الاية قال عمر خطبات التاديل انك اذا
انقبت الله اجنت ما حرم عليك ثم اقبل عمر على الناس فقال ما ترون في جلد قدامه
فقالوا لا نرى ان تجلد ما كان مريضا فكت اياما ثم اصبح يوما وقد عرم على جلده
وقال لاصحابه ما ترون في جلد قدامه قالوا لا نرى جلده ما كان وجعا فقال
عمر لان يلق تحت السياط احب الي من ان القاه وهو في عني ايتوني بسوط تلم
فامر عمر بقدامه فجلد فغاضب عمر قدامه وهجم فخرج عمر وهو معه معا ضببا
فلا قفلا من جهمها ونزل عمر بالسقيان فاما استيقض من نومه قال مجلوا علي بقدامه
فوالله لقد اتانا في ايت في مناجي فقال سلم قدامه فانه اخوك فجلدوا على به فلما اتوا ابا
ان ياي في قدامه عمر ان ابي ان يجبروا اليه فكله عمر واستغفر له وكان ذلك
اول ضربه قال بن جريح سمعت ابو ايوب بن اية اميه قال لم تجدد في الجدي اجد
من اهل بدر الا قدامه بن مطعون تز في سنة ست وثلاثين وهو ابن ثمان وستين سنة
ورجعا حين انكر الصحابه قدامه ورواها فيهما فكان ذلك منها على سبيل الهفوة
والخطا واداره نظره من غير تأمل ولا دراية وقد عرفت ان المذكور انما هو عن قدامه
وانه لم يرجع عن ذلك وانما عنت عليه وسلك معه مسلك من ارتكب كبيره كالزنا
واقدم عليه الحد كما كان بحق مثل ذلك ان لا يذكر الخلاف ولا يرجع عليه ولا ينظر
اليه فانه خلاف مقابل لقاطع ومن ثمران عمر زله منزلته من زمانا وما عمر بن معدى
كريب ولم يرو عنه ما ذكر وهو عمر بن معدى كريب بن عبد الله النسيدي المديجي اسلم
سنة تسع وقيل سنة ها وقيل يوم القادسية وقتل ما فيها
فوتاه بعضهم قال في قدامه در الكيان يوم حملوا
سحبا لاحاما ولا غير

واما الاية فمحمدا على اية الجلال وكانت الاية على طاهرها قيل
التحريم للشر فقيده دليل تخريها اطلاق الاية ولان حفظ العقل واجب
عقلا وليس من القضايا الشرطية التي يمكن نقلا بدليل الشرع

صلى الله عليه وآله وسلم عن كل مسكر ومعتراخرجه ابوداود وعن سعد بن ابى وقاص
انما كرم من قليل ما اسكر كثيره اخرجته النساى وعن عبد الحميد بن عيسى قال قلت يا رسول الله
انا بلد بادية ونعاج فيها علة شديدة وانا نجد شرابا من هذا القمح تنقى به على ايماننا وعلى
برد بلادنا قال هل يسكر قلت نعم قال فاجنبوه قلت ان الناس غير تاركيه قال ان لم
يتروك قال نعم اخرجته ابوداود ونحوه كثير وذكر الطفاى حديث ابي موسى ثروا
في اخره وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد اعطى جوامع الكلم حتى اتمه
فقال كل مسكر حرام ولم يذكر الحديث قال بن حجر في فتح الباري ومن جابن والبطون
من حديث عمرو بن سعد بن ابى وقاص عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انما كرم من قليل ما اسكر وكثيره واخرج البخارى في العار من طريق سعيد بن ابى بردة
عن ابيه عن ابي موسى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثه الى اليمن فساله عن شراب
يصنع بها فقال ما به قال البتع والمزرق فقال كل مسكر حرام قلت لا يرد ما البتع
قال بئذا القيل وهو عند مسلم من وجه اخر عن سعيد بن ابى بردة بلفظ قلت يا رسول الله
انما في شرابين كذا نصعهما باليمن البتع من العسل حتى يشد والمزرق من الشعير
واللذرة حتى يشد قال وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعطى جوامع الكلم
وخواتمه فقال انما كل مسكر في رواية ابى داود التصريح بان تفسير السع مرفوع
ولفظه سالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن شراب من العسل قال ذاك
البتع قلت ومن الشعير لذة قال ذاك المزرق قال اخبرنا كل مسكر حرام
وقد سألوا وهب الخشاش عن ثوبى ما سئل عنه ابو موسى فعندنا الشافعي وابى داود من
حديثه انه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن امرؤ فاحاب كل مسكر حرام وهذه
الرواية تصريح المراد بقوله في حديث عايته كل شراب اسكر وانه لم يرد
تخصيص التحريم بحاله الاسكار بل اراد اذا كان فيه صلاحية الاسكار جرم
تناوله ولو لم يتسكر المشاغل ويؤخذ من لفظ السؤال انه وقع عن حكم جنس
البتع لا على القدر المسكر منه لانه لو اراد اسكار ذلك لقال اخبرني عما يحل ويجرم
منه وهذا معهود من لسان العرب اذا سألوا عن الجنس قالوا هل هذا يقع او ضار
مثلا وفي الحديث ان النبي يحب السابا باعم مما سأل عنه اذا كان محتاجا اليه
وفيه تحريم كل مسكر سواء كان من عصيرا العنب او من غيره قال الماوردي
اجمعوا على ان عصيرا العنب قبل ان يشد حلال وعلى انه اذا قدف بالزبد جرم قليله
وكثيره ثم اذا تخلل بفضه حل اجاعا فلذا اختلف النظر في تبديل الاحكام عند
هذه التجددات فيشعر ذلك ارتباط بعضها ببعض ودل على ان علم التحريم الاسكار
فاقتضى ان كل شراب وجد فيه الاسكار حرم تناوله قليله وكثيره فقد ثبت نصا
في حديث ابى داود والنساى وصححه ابن حبان بن حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ما اسكر كثيره فقليله حرام الخبر المتقدم ونحوه وقد اعترفوا
الحنفية بهذه الأحاديث لكن قالوا اختلفوا في تناول الحديث فقال بعضهم اراد بجنس ما يسكر
وهك بعضهم اراد ما يقع السكر منه ويؤخذ ان القائل لا يستحق قاتلا حتى يقتل ويدل

حديث

حديث وعباس رفعه حرمت الخمر قليلها وكثيرها والمسكر من كل شراب قال بن حجر وهو
حديث اخرجته النساى وزجالة ثقات الا انه اختلف في وصله وانقطاعه وفي رفعه
روفعه وعلى تقدير صحته فقد رجع الامام احمد وغيره ان الرواية فيه بلفظ والمسكر
بضم الميم وسكون السين لا السكر بضم السين او بفتح السين وعلى تقدير ثبوتها في حديث
فرد ولفظه محتال فكيف يعارض عموم تلك الأحاديث مع صحتها وكثرتها وجا ايضا عن علي
عليه السلام عن ابي بصير عن ابي عبد الله الطبراني وعن خوات بن جبر عن ابي
قطيب والحاكم والطبراني ومن روى عن ثابت بن عبد الله الطبراني وفيه اسانيد هاهنا مقال
لكنها تزيد الاحاديث قبلها ثمة وشهرة قال ابو المظفر السمعاني وكان حنفيا
فقال شافعا ثبت الاخبار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تحريم المسكر ثم تفاق
كثير منها منها ثمة قالوا في ذلك كثير ولا مسامحة لا يجد في العبدول عنها فانها
حجج قاطعة قال وقد روى الكوفيون في هذا الباب احاديثا لا تعارض هذه الاخبار
بالحال ومن طعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شراب مسكرا فقد دخل في امر
عظيم وبأه باثر كبير واما الذي شربه كان خلوا ولم يكن مسكرا ثم قال وقد
روى تامة القشيري انه سأل عايته عن النبي فذكرت جارية حبشية فقالت سئلته
فانها كانت تنبذ للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت الحبشية كنت ابيد له في سقاء
من الليل واوكيه واعلته فاذا اصبح شرب منه اخرجته مسلم وروى الحسن البصري
عن امه عايته مثله ثم قال فقياس النبي على الخمر لعله الاسكار والاطراب من جلا
الاقيمتها واضحا والمفاسد التي توجد في الخمر توجد في النبيذ ومن ذلك ان علم الاسكار
الاسكار والخمر يكون قليله ندعوا لكثيره موجوده في النبيذ لان السكر يطلق على
العموم والنبيذ عندهم عند عدم الخمر يقوم مقام الخمر في حصول الفرح والطرب موجود
فيها وان كان في النبيذ غلظ وكدر وفي الخمر رقة وصفان لكن الطبع يحتمل ذلك
في النبيذ لحصول السكر كما يحتمل المرارة في الخمر لطلب السكر قالوا اخرج من اية
شبه من طريق علقمة اكلت مع ابن مسعود فالتينا بنبيذ شديد بفسق فشر بواسته
فلو كان حراما ما شربه بن مسعود فثبت ان بن مسعود تحرر المسكر قليله وكثيره
فاذا اختلف النقل منه كان المواقف قوله مع اخوانه من الصحابة مع موافقة الحديث
المرفوع اول سئلنا فيحتمل ان يكون المراد بالشدة شدة الخلوة او شدة الحمزة فلا
يحه فيه واستند ابو جعفر النحاس عن يحيى بن معين ان حديث عايته كل شراب مسكر
حرام اصح شئ في الباب وفيه رد على من نقل عن يحيى انه لا اصل له وقد ذكرنا في بعض
في تحريم الاحاديث الهداية وهو من اكثرهم اطلاعا انه لم يثبت في شئ من كتب الحديث
نقل هذا عن معين وكيف يثبت القول بضعفه مع وجود بخارجه الصريح مع كثرة
ارواه حتى قال احاديثا جات عن عشر صحابي قال صاحب الهداية الحنفية الخمس
ما اعتصم من ما لعب اذا اشتد وهو المعروف عند اهل اللغة واهل العلم والادب
وقيل هو اسم لكل مسكر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كل مسكر خمر وقوله الخمر
من هاتين التجريبتين ولان مخامرة العقل موجوده في كل مسكر قال ولنا الجاني اهل

Copy

اللغة على تخصيص الخمر بالعنب وهذا أشهر استعماله ولا يخبر به قطيع وما عدا
المخذ من العنب طين قال وانما سمي الخمر خمرًا لقصوره لا لمخامره العقل قال وكذا سمي
ذلك كون الاسم خاصًا كما في الخمر فانه مشق من الطهور ثم خص بالشراب فقلت ثبوت العقل
جوابا عما أورده أولا عن بعض أهل اللغة ان غير المخد من العنب ليس خمرًا قال الخطابي نعم
قوله ان العنب لا يعرف الخمر الا من العنب فيقال لهم ان الصحابة الذين سوا عندها المخد
من العنب خمر عرب فصحاء فلولهم كره هذا الاسم صحيحا لما اطلقوه عليه قال بن عبد البر قال
الكوفيون الخمر من العنب لقوله تعالى اعصر خمرا قال فدل على ان الخمر هو ما يعتصر لا يند
قال ولا دليل فيه على قال واهل المدينة وسائر الحجاز بين واهل الحديث كلهم
على ان كل مسكر خمر وحكمه حكم ما المخد من العنب ومن المحجة ان القرآن نزل بتجريم الخمر
فهم الصحابة انه كل ما يشجر اذا خلد في النبي فان اقوى المخد من التروا والطيب ولم يخصوا
ذلك بالمخذ من العنب وهم اهل اللسان سلفا فاذا ثبت تسميته كل مسكر خمر من الشرع
كان حقيقته شرعية وفي مقدمته على الحقيقة اللغوية وما أورده ثانيا بان اختلاف
المشترك في الحكم تحقيفا وغلطا لا يلزم منه افتراقها تسمية وايضا الاحكام الفرعية
لا شرط فيها الا دله القطعية فلا يلزم من القطع بتجريم المخد من العنب وعدم القطع
بتجريم المخد من غيره ان لا يكون حراما بل يحكم بتجريمه اذا ثبت بطريق ظني وكذا
تسميته خمر وما أورده ثالثا ثبوت النقل عن اهل الناحية ان العنب فانه ثبت قوله
عمر بن الخطاب الخمر ما خمر العقل وكان مستندا لقائل ما دعه من اتفاق
اهل اللغة فحمل قول عمر على الحجاز لكن لم يثبت عن اهل اللغة الاتفاق فقد اختلفوا
في سبب تسميتها خمر فقال ابو بكر بن ابي ناري ثبت الخمر خمر لانها تخمر العقل اي تحالط
قال ومنه خامت البدوي خالطته وقيل لانها تخمر العقل اي تشتره ومنه
الحديث خمر وانتم ومنه خمار المراه لانه يسترد جهها وهذا الخمر من التفسير
الاول وقيل سمي خمر لانها تخمر اي تدرك يقال خمرت العجين فتخمر تركه حتى يدرج
وقيل سمي خمر لانها تغلظ حتى تغل ومنه حديث المختار بن قيس قلت لانس الخمر
من العنب او من غيرها فقال ما خمرت من ذلك فهو الخمر اخرجه من انه شبهه بتسديد
صحيح ولا مانع من ثبوت هذه الاقوال لثبوتها عن اهل اللغة واهل المعرفة باللسان
قال بن عبد البر لا وجه كلها موجودة في الخمر كما تركت حتى ادرت وستكتب
فاذا شربت خالطت العقل حق غلبه وتعطيه قال الفرطوني الاحاديث الواردة عن انس
وبغيره على حقيقتها وكثرتها تبطل مذاهب الكوفيين القائلين بان الخمر لا يكون الا من العنب
وما كان من غيره لا يسمى خمر ولا يند ولا اسم الخمر وهو قول الخالف للفرطوني وللمسألة
الصحيحة وللصحابة **مسألة في التجريم للخمر ولزوم الحد كون الشراب**
مسألة ولا يفتق بن من المنكر لقول عمر سمعت رسول الله
الخمر قال بن برك لفظه في الجامع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم

قال

قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام ومن شبه الخمر في الدنيا ومات وهو يد منها
لم يذب منها لم يشربها في الاخره هذا احاديث وايضا حديث اخرجه السنه **وقوله**
الخمر ما خمر العقل قال بن برك ان هكذا مروى والذي في الجامع
عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال كل عجم من خمر وكل مسكر حرام
ومن شرب مسكرا لحقت صلوته اربعين صباحا فان تاب تاب الله عليه فان عاد
الاربعة كان حقا على الله ان يسقيه من طينه الخمر قيل وما طينه الخمر يا رسول
الله قال صديدا هل لنا ر اخرجه ابو داود قال الطقاري اخرج احدا البخاري
وابو داود والنسائي والترمذي عن ابن عمر ان عمر قال على من شرب رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم ايها الناس انه نزل تجريم الخمر وفيه من خمسه من العنب والتروا العقل
والخطه والشعير والخمر ما خمر العقل واخرج البخاري عن ابن عمر قال نزل تجريم
الخمر وان بالمدينة يومئذ خمسة اشربة ما فيها شراب العنب وروى عن ابن عمر
سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول نزل تجريم الخمر وهي يومئذ
من خمسه من التروا العنب والعسل والخطه والشعير فانه عن محض من الصحابة
ولم يكره احد منهم تجريم الجوز الاجماع على ان الخمر من هذه كلها وعلى ان الخمر ما خمر
العقل وهو اعم من ان يكون منها او من غيرها **والجوز غير عام لوجه الانتفاء** بها شابل
لجميع اطرافه وفيه ان هذا لفظ بقره حرمت عليكم الميتة وقد سبق انه لا عموم
في ذلك عند اهل التحقيق وانما يصرّف التجريم الى المتبادر المعروف المتكون والاذن
المالوف في الميتة كلها وفي الخمر شرابا وما عدا ذلك فبدليل خارجي كاجماع على نجاسة
الميتة **مسألة** **قالت به شخصك ولا يحل تحليل الخمر بعلاج لامر**
ص با هراق عن ابن عباس تقدم في الطهارة قال ابن بركان وعن ابن عمر ان رسول الله
سئل عن الخمر ان تحل خلا قال لا اخرجه مسلم والترمذي واخرج الطقاري حديث
اشهد هذا عن تخرج احد مسلم وابو داود والترمذي قال وعن ابن عباس ابا طلحة
سال النبي صلى الله عليه واله وسلم عن اتيامه وثراخرا فقال اهرقها قال فلا اجعلها
خلا قال لا وفي رواية ان بيتها كان في حجر ابي طلحة فاشترى له خمر فلا حرمت الخمر
سال النبي صلى الله عليه واله وسلم استخفها خلا قال لا واخرج احمد بن حنبل في سعيه قلنا
لسال النبي صلى الله عليه واله وسلم لما حرمت الخمر ان عندنا خمر لبيتم لنا فاهربا هراقها
لسال النبي صلى الله عليه واله وسلم لما حرمت الخمر ان عندنا خمر لبيتم لنا فاهربا هراقها
ولم يامر بتحليلها فلو كان جائزا لما امر با هراقها سيما والمال مال يتيم وفيه دله
على انه لا يجوز الانتفاع بها اذ لو كان لامرهم بذلك قال **حصره** لا نسلم ذلك بل يكون
علاجها لتحلل لان ذلك **كلو تحلل** بنفسها وتحللها بنفسها محل لها اتفاقا فكذلك
هذا وعلاجها ليس بالمال فلم يامر به في حق اليتيم فتكره لبيتم ايضا فاعلم
قلت وان لم يكن العلاج مالا فانه يؤل الى المال لان باستعماله صلاح المال وفيه
فاضا عته كاضاعته فلو كان جائزا لامر به **مسألة** **قالت به شخص**
فان فعل بان علاجها حتى ضارت خلا فصل بمرامه لا قالوا جرم خلا فلا يجوز شرابه ولا

من الجن حيث خشي تلفه او عضونه وقطع لحصول البر بذكر في العادة
التي جاز عليها الاطبا وجازت في المداواة عليها اذ هو جنين كمر غص بلغمه
فانه قد جاز له اجاعا بل لزمه استعمال ذلك لا شاعها فليحذر هنا كاجازها كاذلا فانه
وان لم يقطع لم يجز التدوي بشي من ذلك اذ الخبر يقتضي ان لا شغابه فيبطل
ظن حصوله **وع** فان لم يجز التلث وقطع بارفع الضربة
فصل يجوز كذا عند خشيته التلث امر لا قال عليهم فيه تردد الا في الجوان كما
يجوز ترك الواجب خشية الضرر فكذا يجوز دفع الضرر بما جاز به الشرع
وان لم يقطع بارفعه لم يجز لما مر من اقصا الخبر ان لا شغابه والاحتمال
الثاني ان ذلك لا يجوز لان فعل المحذور ليس كترك الواجب لان الواجب جلب مضلحه
والمحذور دفع مضره والشارع يدفع المفسد اهم منه جلب المضلح **فنع**
قال **ي** واذا حرم التباوي بها حرم على الاطبا من المسلمين شرح ما قبل
وتبين ما يدفع من الضرر بها وذكر خواصها ويجب عليهم امانته ذكرها وان لا يبيعوا
اشناسا ولا يرفعوا لها راسا ويجزى من لحم طبع بها ويجزى شارب مرقه لانه شرب
عينه لا اكل اللحم فلا يجزى اذ عينها غير بائنه ويجزى من اجملها حشفه وهي ما
يجعل من الدويه في الدرو ويحرم صبها في الاذن والا حيل لقوله ثم لعن الله الخمر
وجاملها ولا يجزى دخانها كدخان القذرة اذ لم يجعل به اجزاء من عينها
مسئلة قال **ه** ويجزى مع المتكر كثره ولو كان ذلك من
غير المتكرين التمر والزبيب قال **ح** لا تسلم ذلك بل يجوز مطلقا سوا كان من
التجرتين او من غيرهما قال **ه** ليس كذلك بل يجوز بيع الخمر الا خمر الغب والرب
والتمر والزبيب فلا يجوز بيعه لانه المجمع عليه المنصوص عليه وغيره انما سعه بالقياس
سلمان وروى قوله صلى الله عليه واله وسلم كل متكر حرام فليس المجمع على ما قد رآها
لنا القياس على الخمر فانه قد ورد المنع من بيعها لعن الله الخمر وجاملها والمجمل
اليه وباعها ومشتريها فكذا ما شاركها في علمه تخريبها جاز عليه حكرها ولم يذكر
الا ما رجمه لا يبيعه خيفه على جواز بيعها مطلقا وهذا الرد انما يصلح رجاء على ان يبيعه
ومحمد ولعل با خيفه انما قال يجوز ذلك لعدم صحة الخبر عنده او لان المراد من لعن
بائعها وشاربها البعده عنها والاهانه لها واما في شرح مختصر احسن مجازا بعد ادى
على مذهب ابي خنيفة فقد صرح عن ابي خنيفة بمنع البيع قال ولا يجوز بيع الخمر
لقوله صلى الله عليه واله وسلم ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه وقال في الخمر
لعن الله حاملها والمحمل اليه وباعها ومشتريها فينظر في رواية الكتاب عنه وفي
اصلها في الامتناع **مسئلة** **ق** ويجزى الخمر المستعمل في الخمر اجاعا
لقوله ثم حرم الخمر **ع** حل الخمر هو الذي يصنع من عصير العنب قال ابن بدران في
اصول الاحكام والشفاه **ح** حل الخمر هو الذي يصنع من عصير العنب قال الطفاوي
عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم سال اهله الا دام فقالوا ما عندنا

الا حلال

الا حلال فباعه وجعل يقول نعم الا دام الخمر نعم الا دام الخمر وروي ان امير
المؤمنين كان ياتيه به ذل على ابا حة الخمر وان كان اصله خمر ما لم يقصد ذلك
وبعد اليه **مسئلة** قال **ت** عليها السلام ويستحل في العادة
مضرا العصير خلا قبل مضيره خمر لانه لا يكون خلا حتى يتغير في واسطة بين
عصيره وعصره ومضيره خلا لا يبرئها قال **ي** واذا كان كذلك في وجوب علاجه
بما منع تخبره من وضعه او حل او طلاء الجاهية بخمر ذل و جهان اجدها
بجب واسار اليه **ق** عليهم وحكامه ط عن كثير من اصحابنا ولا يجب علاجه بشي
من ذلك وهو الاصح من الوجهين اذا استجالت بنفسها كالمضار لنا والاعتبار
المسلمين من غير تناكر بينهم فانهم يخلطون ولا يعلم انهم يجلون ولا ينظرون
في شي من العلاج وانما يتكلمون بها بعد الجمع بين الماء والربوب او نحو ذلك يجوزون انها قد صارت
خلا ويغلب ظنهم بذلك مع علمهم بانها لا بد من مضيرها خمر قبل ذلك فلو كان ذلك واجبا
ما اخلوا به خلفا عن سلف **فنع** قال **ه** مذهب فان عصر الخمر لا يراجه سواء
اطلع عليه بعد ذلك خمر كذا اراقه اذ هو منكر يجب انزاله كما
جب انزاله سائر المتكرات قال **ي** لم لا تسلم ذلك بل لا يجب اراقه اعتبارا
بالنيه عند العصر ولا اعتبار بما طرأ بعد ذلك من الرويه في حال اختار به
وكذا لو علم اختاره بعد عصره للخمر ولم نشأ هبه فانه لا يجب اراقه فكذا
هذا اذ لا فرق بين ما شاهده وما علم والمخرج في ذلك فانه يصعب الاحتراز
منه قلت ولا تسلم كونه منكرا بل الاطلاع عليه كالاطلاع على ما يع
خمس كان ذاك ليس بمتكر كذا هذا ليس بمتكر فاما عصره بنية الخمر
فمعصية لانه عزم على جعله خمر والعزم على المعصية معصية اجاعا وليس هكذا
وهو مخصوص بامر صم با راقته قد سبق فانه امر باراقه خمر ليتبين كذا
جعلت خمر او يريد الا تنفع بها شرابا بخلاف ما جعل خلا **مسئلة**
قال **ي** ولو عصر عنب او رطب او صب ما على زبيب او نحو او اشتري
عصيرا فوضعه في البدن بنية الخمر اثم وعصا لعزمه على جعله خمر
خمر او يجب عليه اراقه ما كان كذلك حتما ولو قبل تخبره او العبره
بنية الانتباه ولا تاثير لما بعد اذا لو كان لها تاثير لا ثبت في خمر ليتبين
فلم ترق فان اخرج البخاري عن انه ما كذا الا شعري قال سمع النبي صلى
الله عليه واله وسلم يقول ليكون من امية اقوام يستحلون الخمر والخمر والمخازف
وليتولن اقوام الى حب طم يروح عليهم سارحه لهم يايتهم لحاجة فيقولون ارجع اينا
غدا في الله ورضع العلم ويبيع اخر فردة وخاريرا ليوم القمه قال
من حرم قبا خرجه البخاري في التارخ من طريق ابراهيم بن عبد الحميد
عن اخيه عن ابي مالك او ابي عامر عن الشك قال وانما تعرف هذا عن انه ما كذا شعري
وقبا خرجه احمد بن ابي شيبه والبخاري في التارخ من طريق مالك بن ابي مريم

عن عبد الرحمن بن عوف عن مالك الاشجعي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس من
اناس من مئة الخمس يسمونها بغيا شربا بعدوا عليهم الفتيان وتروح عليهم المعازف
فظهر ان الشك فيه من عطية بن قيس لا يملك من ابيه مريم وهو ينفقه فيه عن شجرها
له شك في ابي مالك على ان التزدي في اسم الصباي لا يضر كما تقول في علوم الحديث
الجرح ضبطه بن ناصر بالحا المملة المتسورة والراء الخفيفة وهو الفرج وكذا هو
في معظم الروايات ولهم ذكره عياض واعرب بن لبيد فقال هو عنده البخاري بالمعنيين
وناب البخاري المعروف هو بالمعنيين تصحيف وانما ويناها بالمعنيين وهو الفرج
والعني يتحلون الزنا قال بن ابي بريد ان كتاب الفرج بغير حلة وان كان اهل
اللغة يذكروا هذه اللفظة بهذا المعنى ولكن لغاهم لتسعه بكسر الجاء كما في هذه
الرواية والمعارف بالعين المملة والزاي بعدها فاجمع معر ففتح الزاي وفي
من الامت الملاية ونقل المصنف عن الجوهري ان المعارف الغناء والذي في صحيحه
انها لغة للهور وروح عليهم هو الراعي بقربة المقام اذا سارحه لا بد لها من حافظ فحذف
الفاعل للقرينة وان كان مثله لا يجوز عند الجاه وقد ادعوا الاجماع على عدم
جوازه فمثل هذا يكون شاهدا عليه وقوله سارحه بهمعنيين السارحه التي تحدد
صباحا وتعود بالعشر فوله تبينهم الحاحه بحذف الفاعل ايضا قال الكوازي
التقدير لا في والراعي والحاج او الرجل وعنده السقاني ياتيم طالع حاحه
فمن بعض المقدرات قوله فبينهم اي تملكهم ليلا واليات هي العبد
قوله ونضع العلم بوقعه عليهم قال بن بطلان ان كان العلم جلا فذلكه عليهم
وان كان نيا فيهمه ونحو ذلك واعرب بن لبيد فشرحه على انه يكسر العين
وسكون اللام فقال وضع العلم اما بذهاب اهله كما في حديث عبد الله بن عمر
واما باذهاب اهله بتسليط الفجر عليهم وقوله ويستمع اخرين قرده يريد من لم
يملك في ايات المذكور ومن قره اخرين غير هؤلاء الذين يبتوا قال بن لبيد فحتم
الحقيقة كما وقع في الامم السالفة ويحتمل ان يكون كتابه عن تبديل اخلاقهم
قال بن حجر والاول ايق بالسياق في هذا الحديث وعيد شديد على من
يقتل في تحليل ما حرم بتغيير اسمه وان الحكم يرد مع العلم والعلة في تحريم
الخمر الاسكار فيها يوجد الاسكار بوجدها التحريم ولو لم يثبت التحريم
في ابن لبيد هو اصل في ان الاحكام المتعلق بها في الاسكار باللقاب
مسألة تجرم كل ما بيع وقعت فيه نجاسة لا جامد ولا
تجرم ما قعت فيه الا ما باشرته لقوله اذا وقع الحيوان في السن
الخبر قال بن بطلان لفظه في الحديث اذا وقعت النار كما تقدم قال
الطحاوي اخرج احمد والداود عن ابي هريرة سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن فاره وقعت في سن فمات فقال ان كان جامدا فخذوها وما حولها ثم كلوا ما بقي
وان كان ما يباع فلا تقربوا ارا اذا مات فيه ادا طاهر قال بن بطلان

الجامد

الجامد الصلب من السن سذب فقط اذا لم يربط مع الضلالة وقد سبق في البيع
في شرح قوله اذا وقع الحيوان في السن اربق المايح قال بن حجر اخذ الجمهور
بحديث معمر في التفرقة بين الجامد والذائب ونقل بن عبد البر ان الجامد اذا
وقعت فيه طرحت وما حولها اذا تحقق ان اجزاها لم تنصل الى غير ذلك واما المايح
فذهب الجمهور الى انه ينحس كله لملاقاة النجاسة وقتنا هناك وسياقه له مزيد
تحقيق اي مقول هنا اخرج البخاري عن معمر بن ان فاره وقعت في سن فمات
سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها فقال افقوها وما حولها وكلوه قيل
لسفيان فان معمر يتحدث عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال لما سئل
الزهري بقوله الا عن عبد الله عن ابن عباس عن معمر بن الزهري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولقد سمعته منه مرارا واخرج ايضا عن الزهري عن ابيه توت في الزيت والسن
وهو جامد او غير جامد الفاره او غيرها قال بن بطلان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
واله وسلم امر بان ماتت في سن فامر بما قرب منها فطرح ثم اكل واخرج ايضا عن
عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن معمر بن الزهري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن فاره سقطت في سن فقال افقوها وما حولها وكلوه قال بن حجر قوله عن الزهري
عن ابيه اي في حكمه ابيه توت في الزيت والسن الى اخره ظاهر في ان الزهري
لا يفرق بين الذائب وغيره ولا بين الجامد والذائب ثم استدل بالحديث في السن
واما غير السن فالحق به قياسا واما عدم الفرق بين الذائب والجامد فلم يذكره
في اللفظ الذي استدل به وهذا قدح فيمن من الزهري التفرقة بين الجامد
والذائب وهو مشهور من روايه معمر بن الزهري اخرجه ابو داود والنسائي
 وغيرهما وصححه ابن حبان وغيره على انه اختلف عن معمر فيه فخرجه بن ابي شيبة
عن عبد العلاء عن معمر بن زهير بن نفيل نعم وقع هذا الشاهد من روايه بن قاسم عن
مالك وصف السن في الحديث بانه جامد وكذا وقع عند احمد بن روايه الا وهو راوي
عن الزهري وكذا عند البيهقي من روايه حجاج بن منهال وكذا اخرجه ابو داود
الطبراني في مسنده عن سفيان وقد تقدم التنبيه على الزيادة التي وقعت في
روايه اسحق بن اهويرة عن سفيان وانه تغرد بالتفصيل عن سفيان دون حفاظ
اصحابه مثل احمد وحسين ومسلم وقد تقدم ان الصواب في هذا الاثر شاذ
انه موقوف فظهر لي ان القيد عن الزهري عن سالم عن ابيه والحد طلاق
في روايته مرفوعا فلو كان عنده مرفوعا ما سوى بين الجامد وغير الجامد
وليس للزهري من يقال في حقه انه نسي المتصلة المرفوعة لانه كان احفظ الناس
في عصره فخفا ذلك عليه في غاية البعد قال ابن حجر واستدل بحديث معمر
لاحدى الروايتين عن جده ان المايح اذا دخلت فيه النجاسة لا ينحس الا بالتحريم وهو اختيار
البخاري وقول بن نافع من المايح كونه ويحكي عن مالك وقد اخرج اسجد عن ربيعة
عن عمار بن ابي حفصه عن عكرمة ان ابن عباس سئل عن فاره ماتت في سن قال فخذ

مسألة

القارة وما حولها فقلت ان اثرها كان في السن كله قال انما كان وفي حيه وانما
 ماتت حيث وجدت ورجاله رجال الصبح واخرجه اجيد من وجه اخر قال فيه عن حريقه
 ذيت وقع فيها حرد والتبس حاله في الجر كله قال اما حال وفيه الروح ثم استخرجت
 وفرق الجمهور بين المايح والجامد علا بالتفصيل الذي جات به الزيادة فان صحت كان
 من حل المطلق على المعيد وفيه اعمال الدليلين والاعمال اول من الالهال
قال في مكره من ولا يجوز الا في تنقاع بالما المتخبر ونحوه من الحدة فان في شي
 من التنقاعات لقوله تعالى **والرحمن فاجر** والجر البعده عنه ومن لا يزم البعده
 استعماله وقوله **ثم امرق المايح الخبر المتقدم** انما فلوجان الاله تنقاع به لما امر
 بامتناعه قال **صلى لا نسلم ذلك بل يجوز** الاله تنقاع به **في الاستملاك حيث لا يفي**
له عين كسقي الزرع وبلى الطين لفعل السليم وقد سبق خلاف مالك والقنبري
 في البيع فانما قال يجوز الاستصحاب بالدهن ونحو ذلك من التنقاع قال النواوي في
 ذلك خلاف بين السلف الصالح الصبح من مذهبنا جواز الاستعمال في جميع ما عدا
 الاكل ونقله عياض عن مالك وكثير من اصحاب الشافعي والثوري اياه خفيفه واصحابه
 والليث بن سعيد قال وروي عن علي بن عليم والي موسى والعاسم بن محمد وسالم بن عبد الله
 بن عمر قال **حسبنا** لا نسلم ذلك مطلقا بل ان لم يتغير جاز **وسقى الطير الخلاف**
قلت لا نسلم ذلك اذ لا تعويل على الخلاف سلمنا فانما لم يتغير هنا **في الخلاف** فانه اذا
 كان الخلاف اثرهنا ككان هنا **قلت** **والحق انه ان صح الاجماع** فلا باس وكان
 مختصا لصوره الدليل **والا حرم لقوله تعالى والرحمن فاجر** فانه امر بغير
 والبعده عنه في استعمال وغيره وفيه اماعي لان الرجز مختلف في معناه ومجده
 سلمنا ان هناك كراهية فكيف ما اودن من الاجماع كيف وقد ورد في المايح من الحديث
 ما عرفت ما يحرم استعماله واكله والتخفيف في امره **مسئلة ونحوه**
الشرب في اية الذهب والفضة اجامعا اخذ رواية الاجماع من قوله
 في الاله نصار ولا خلاف في تحريمه قال بن حجر في فتح الباري وهذا قال
 الجمهور واعرب طائفة شدة فابا جت ذلك مطلقا ومنهم من قصر التحريم على الاكل
 والشرب ومنهم من قصر على الشرب لانه لم يثبت في الزيادة في الاكل وقال في شرح
 سلم انعقد الاجماع على تحريم الاكل والشرب وسائر الاعمال في انا الذهب
 والفضة الا ما يحكى عن داود وقول الشافعي القديم وهما مردودان بالنصوص
 والاجماع قال وهذا يحتاج اليه على قول من يعتقد بقوله داود في الاجماع والخلاف
 والا فالحقون يقولون لا يعتد به لخلاله بالقياس وهو احد شروط المجتهدين
 الذي يعتد به قلت وقد سبق ان الخلاف بالنظر في دليل لا يخل بالاجتهاد نظر
 ذلك المجتهد في سائر الاله قال واما قول الشافعي القديم فقال صاحب الترتيب
 ان كلام الشافعي في القديم يدل على انه اراد نفس الذهب والفضة الذي اخذ منه
 الا لا ليست حراما ولهذا لم يحرم الحبل على امره هذا كلام صاحب الترتيب وهو

من متقدي صحابنا وهذا تقديهم لنصوص الشافعي وكان الشافعي يرجع عن هذا
 القديم والصحيح عندها صحابنا وغيرهم من الاصوليين ان المجتهدين اذا قال قولهم يرجع
 عنه لا سقي قوله ولم يثبت اليه قالوا وانما ذكر القديم وينسب الى الشافعي مجازا
 باسم ما كان عليه لا انه قول له الا ان حصل ما ذكرناه ان الاجماع منعقد على تحريم
 استعمال انا الفضة في الاكل والشرب والطهارة والاكل بلعق من حدها
 والتجسس بجميع منها والبول في الاثام منها وجميع وجوه الاستعمال وفيه ان
 الاجماع بعيد خلاف داود على قول من يقول في القول كبقا قابله غير معتقد وقد
 اختاره جمع من المحققين منهم السيد العلامة بدر الدين محمد بن ابراهيم بن النواوي
 والسيد صارم الدين ابراهيم بن محمد بن النواوي وغيرهما والاول ان من يصطلي
 الدخول في الاله بخلاف من ياتي وقال بان الاجتهاد الاول بمنزلة الحكم جمع كثير
 وانه قول منعقد الاجماع معه ولا يمنع من اراد من المعتدين الاعتناء عليه والرجوع
 اليه وانما حرم لقوله صلى الله عليه واله وسلم **فانما يحجر جرا الخبر ونحوه**
 قال ابن تهران تقدم في الطهارة قال الظفاري اخرج احمد بن البخاري ومسلم
 عن امرئيه مرفوعا ان الذي يشرب في اية الذهب والفضة انما يحجر جري بطنه
 نار جهنم وفي لفظ مسلم ان الذي ياكل ويشرب في اية الذهب والفضة عن حذيفة
 مرفوعا لا تلبسوا الجبري ولا الديباج ولا تشربوا في اية الذهب والفضة ولا تاكلوا
 في حها فيها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة قال بن حجر قوله في بطنه نار
 جهنم وقع للاكثر نصب نار على ان الجرح بمحق الصب او التجرع فيكون نار انصبا
 على المفعوليه والنا على انما يصب اي يصب او يتجرع وجاء الرفع على ان الجرح اليه
 تصوت في البطن قال النواوي المصب اشهر ويبدو روايه عثمان بن محمد عن عبد مسلم
 بلفظ فانما يحجر جري بطنه نار جهنم واجاز الارادى النصب على ان الفعل تعدي
 عليه وراي السيد الرفع على انه خبران وما موصوله قال ومن نصب جعله اربع كاه
 لان من العمل كانا صنعوا كيد شاجر قري برفع كيد ونصبه ويرفعه انه لم يقع في شي
 من النسخ فصل ما وقوله ان النار تصوت في بطنه كما يصوت البعير
 بحارسه لان النار لا صوت لها وفيه نظر لا تخفى واخرج البخاري عن الرازي عن الرب
 قال امرنا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بشبع ونهانا عن سيع امرنا بعبادة الرحمن
 واتباع الجنان وتسميت العاطس واجابة الداعي افشا السلام ونصرا المظلوم وبران
 المقسم ونهانا عن خوانم الذهب وعن الشرب في الفضة او قال اية الفضة وعن الماش
 والفسى عن لبس الجبري والديباج والاستيق وحكا اخرجه مسلم قال في
 شرحه عبادة المريض سنة بالاجماع وسوا من تعرفه ومن لا تعرفه والترتيب والاحياء
 واتباع الجنان سنة بالاجماع وسوا من تعرفه ومن لا تعرفه والترتيب وغيره واما
 تسميت العاطس فهو ان يقول برحمتك الله يا ارحم الراحمين وبالعجمه لغتان مشهورتان
 قال بن النواوي يقال سنة وسنة عليه اذا دعوت له بخير وكل داع بالخير ستمت

١٤١

Copyrighted material

خاتمة الكتاب
الحشر

وهو سنة على كفايه وامر الله الفهم سنة مستحبة وانما يذنب اذا لم يكن فيه مضرة
او خوف ضرر فان كان لم يذنب اذا لم يكن فيه مضرة ولم يذنب انما يذنب
لما عبرا لثوابا يحصر النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال له النبي صلى الله عليه واله وسلم
بعض فقال اقمتم عليكم يا رسول الله لتخبرني فقال لا تقسم ولم يخبره واما نصره المظلم
فقد جازى به من باب الاخر بالمعروف والنهي عن المنكر بتوجه على من قدر عليه ولم يخف
ضررا واما اجابه الاديبي فالمراد اعي الولاية والنهي عن المنكر والطعام وقد سبق فيه كلام
واما افتا السلام فهو اساعته واكثره وبذلك لكل مسلم كما قال صلى الله عليه واله
وسلم ونفى السلام على من عرفه ولم تعرفه واما رده ففرض بالاجماع فان كان السلام
على واحد كان فرض عين وان كان على جماعة كان فرض كفايه واما انشا الضائقة
فمن قدر عليها وقد سبق واما خاتمة المذهب فهو حرام على الرجل بالاجماع وكذا لو كان
بعضه فضة وبعضه ذهبا او كان موهبا بذهب نستره فهو حرام لعوم الحديث
واما لبس الحرير والاستبرق والديباج والفتي وهو نوع من الحرير فكله حرام على الرجال
سواء لبسه للخيلا او غيرها الا ان يلبسه لحكمة جاز في السفر والحضر واما النساء
فيباح لهن لبس الحرير وجميع انواعه وخاتمة المذهب وشاير الخبيثات لوجه وشابة
ومجون وغنية وفقيرة هذا مذهب الجاهل من العلماء وحكى القاضى عن قوم ابا حنيفة
للرجال والنساء وعن ابن الزبير تحريم عليهما ثوبا نعتد الاجماع على ابا حنيفة للنساء تحريم
على الرجال واما الصبيان فقال اصحابنا يجوز لبسهم الحرير والخبيث في يوم العيد لانه لا يكتفى
عليهم وفيه جوان لبسهم في باقي السنة ثلاثة اوجه اصحها جوازها والشافعية تحريمها والثالث
تحريمه بعد سن النبي صلى الله عليه واله وسلم وعن المأثر في بالثا المشقة قبل الرداء جمع مائة بكسر
الميم وهي وطاء كانت النساء تضعه لانهما اجهن على التزوج وكان من مراكب العجم
وكون من الحرير والصفوف وغيره ويقل اغشيه للسروج يتخذ من الحرير ويقل سروج
من الديباج ويقل شي كالراش الصغير يتخذ من حرير يجشي بقطن او صوف يجعلها على
البصر تحتها وفوق الرجل والمأثر مهموز وهي مفعلة بكسر الميم من الوثرة يقال
وثر يظم الثاء وثاره بفتح الواو فهو ثير اي وطي لان اصله موثر فقلت الواو لكسرة
قبلها كايه ميران وسفات قال العلماء فان كانت من الحرير فهي حرام وان كانت
من غيره فهي مكروه واما القسي فهو بفتح القاف وكسرة السين المهملة المشددة
وما ذكرناه من فتح القاف هو الصحيح المشهور وبعض اهل الحديث بكسرها قال ابو
عبد اهل الحديث بكسرها واهل مصر يفتخرونها واختلف في تفسيره والصواب ما ذكره
مسلم في حديث التميمي في الوسطى واليها قال فاما القسي فثياب مضطربة
بها من مضروا الشار فيها سنة كذا هذا لفظه وفي رواية البخاري فيها حرير مثال الاح
قال اهل اللغة وغريب الحديث في ثياب مضطربة بالحرير تعجل بالقسي بفتح و هو موضع
من بلاد مصر وفي قرية على ساحل قريشه من تونس ويقل ثياب من كان مخطوطا بغير
واما الاستبرق فغليظ الديباج فهو بفتح الدال وكسرها جمع الديباج والديباج وهو

عجبي

عجبي معرب والديباج والاستبرق حرام لانها من الحرير قال مرط ونقاس
سائر الالات كالحمار والملاعق والمرس والسرور والمرفع ونحوه
لا حتما على اكله ولا فرق بين اكله واله فما امتنع في احدها امتنع في الاخر
قال **قي وكذا يحرم حمار المراه اذ ليس بحليه** وانما هو له بعلقته في الراس
له صوره فيها سلوس واقراط فيحرم استعماله لانه ليس من الحلي بل من الالات بخبر
كثير الالات **قلت فان اسكت مقنعها بغيره وغرزته للزينة بحرده**
فيه مسئلة قالت **ة من وكذا يحرم استعمال الاله**
المفضضة او المذهبه ان عمارا النقيض والذهيب لروايه عمر
بن شبيب في انيه من ذهب او فضة او فيه شيء من ذلك الخبر تمامه فانما
يحجر جاز في بطنه نار جهنم قال ابن يهران لفظه في الشفا عن عبد الله بن عمر
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال ثمر ساق الخبر الى اخره قال والله اعلم قوله
او فيه شيء من ذلك ان المفضضة والمذهب كذلك واما الاجماع ففيه ما عرفت في
الاصل **ولا نه حيث عمارا مستعمل للذهب والفضة** **فزع** **قال** **ة ترق**
وكذا يحرم استعمال المفضضة والمذهبه ولولمعه **الذهب والفضة**
لخبر فانه قال فيه او فيه شيء من ذلك وهو صريح فيها هناك **قال** **ح** **لا نسلم ذلك**
بل يجوز استعمال المفضضة والمذهب الذي لم يصبه ذلك ان لم يصح واه على الفضة
ونحوها وان عمارا اذا المقصود هو الا انها والحليه تابعه وليست
بمقصودة فلم يتعلق حكم التحريم بها **سائر الخبر** او فيه شيء من ذلك **قال** **قي** **فاما**
صبه الا انها فيكون اجماعا اذ كان في قد جازى صلى الله عليه واله وسلم ثلاث ضيات
من فضة قال ابن يهران حكي في الشفا وغيره عن انس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه واله وسلم
مكان الشفة ثلثه من فضة انتهى وانما يجوز ذلك ما لم يكن ثوبا اذ اكثر ويجوز
من ذلك المقيد فلا **مسئلة** **قال** **قرب قس واله اليافوت وجن**
من اللوز وما على من لا جوار يحجر استعمال اينها **كذلك** كتحريم اكله الذهب
والفضة **والجامع الخيلا** الذي حصل لمصلحة كاستعمال الذهب والفضة والفضة
قال **ح** **لا نسلم ذلك لانه انما ورد الاثر في الذهب والفضة فلا يتجاوز**
الى غيرها لانه ربما كان لهما خصوصية لا يوجد في غيرها والنجاسات انما تكون بصفة
جميعها **قلت** **لا نسلم ذلك لان الظاهر ان اكله الخيلا** وهي تحصل بما عدا من اله
الماقوت واللوز لانهما لهما بانية الذهب والفضة **قال** **ح** **من حرجوا**
في اكله فقلت انما يرجع الى عينها ويؤيد قوله في لاه في الدنيا والكم في الآخرة
ويقل كونها اثنان وقيم المتلفات فلا يصح استعمالها لجان القات الالات منها ففضي
الى قلتها نادري الناس فصح بهم وشمل الحكماء الذين بين الناس فان وضعتهم
النصف لاظهار العبد في الناس فلو منعوا لاجل ذلك بالعيد فكذا الخاذا الواو في من
المقيد محل بالنصف الذي به نفع الناس ويرد عليه جواز حلي النساء من النقدين

٤٤

University

وقيل له التحريم السرف والخيلا وكسر قلوب القمرا فيرد عليه جواز استعمال
 الاواني من الخواهر انفسه وغالبها انفسه من الذهب والفضة ولم ينهها
 الا من شدة وتقل من الصباغ اجماع على الجواز في الشامل وتبعه لما فيه ومن بعده
 لكن في رواية العمل في عصب الفروع بقتل وجهين وقيل العلة التشبه بالاعاجير
 وفيه نظر لثبوت الوعيد لفاعله ومجرد الشبه لا يصل الى ذلك **مسئلة**
قال هـ فلو كان اقتناؤها اذا المحرم الاستعمال وليست الهة فتأمنه
 في شيء **قال قس** لا نسلم ذلك لانه **لم يفصل الدليل** الدال على التحريم وهو **الخيلا**
 فانه لا يرمي لمجرد الاكل منها سوا كان لا استعمال او فيه **قال ابن حجر** واختلفت في
 اتخاذ الحد في دون استعاضها والا شرا المنع وهو قول الجمهور وخصص فيه طائفة
 وهو مبني على ان علة المنع الاستعمال **قلت** لا نسلم ذلك لان **خيلا** لا **استعمال** فربما
 وليس كخيلا المعنى فتعلق **الذي به** **مسئلة** **ولا يحرم ما على قدر**
لصنعة الجاهل **اذ لا يفسد** على تحريم ذلك لجودة صنعة وارتفاع قيمته وفيه
 انكم اذا قلتم بل هو قاتل الياقوت والجوهر بالفضة والذهب فذاك كعقوبة فيمكن هذا
 كذلك لمعنى فيه وكون احدها خليا والاخر صناعيا لا يعد فارقا **ولا تحريم في**
استعمال الله النحاس في نجو من الجسد والشبه **اجماعا اذا اصل الاباحه** ولا يضاد
 الى التحريم الا لدليل **مسئلة** **وتدب لمن شرب اي شراب**
واذا ان سقى اصحابه ان يبيد باليمن **الا بين لقوله** **قال ابن حجر**
قال ابن حجر ان روى عن ابن ابي عمير عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان
 قال فقلت له شاه فثبت لرسول الله صلى الله عليه واله وسلم من البر فاول القديح
 فشرى وعن يساره ابو بكر وعن يمينه اعرابي فاعطى الاعرابي ثرقا **الا بين** **قال ابن**
اخرجه البخاري ومسلم وفيه روايات اخرى وقد تقدم نحو **قال ابن حجر** ان النبي
 صلى الله عليه واله وسلم يستعذب له الماء وقد ورد في خصوص هذا اللفظ حديث
 عايشه كان النبي صلى الله عليه واله وسلم يستعذب له الماء من بيوت السقياء والسقياء هم الهمة
 وكون القواف بعد ما تحثا **قال قتبية** هي عين بينهما وبين المدينة يومان هكذا
 اخرج ابو داود عنه بعد سياق الحديث بسند جيد وصححه **الحاكم** **قال ابن بطال**
استعذاب الماء لا ينافي في الزهد ولا يدخل في الترفه المدسومة بخلاف تطيب الماء
 بالمسك ونحو فقد كرهه مالك لما فيه من الترف والاشرف **واما شرب الماء الجلو** وطلبه فباح
 قد فعله الصالحون وليس في شرب الماء المباح فضيلة **قال** وفيه دلاله على ان استعذبه
 الا طعمه جائز وان ذلك من فعل اهل الخير وقد ثبت ان قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تجلوا
 طبقات ما اكل الله لكم نزل في الذين ارادوا الاستماع من لذيذ المطامع ولو كان مما لا يربح
 تناول ما من على عباد الله بل فيه عن تحريمه دليل على ابدية تناوله منهم ليقابلوا بغيره
 بالشكر وان كان شكرهم لا يكا فيها **قال ابن ابي عمير** ان استعذاب الماء
 لا ينافي في الزهد والورع فواضح **واما الاستبدال** بذكر على لذيذ الاطعمه فمعيه **قال**

ابن المن وحديث البخاري ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان يدخل بيتان
 او طلبة ويشرب من ما يبرها الطيبة اصل في جواز الشرب من البستان بخير
كتاب اللباس
قال كثر من العلماء ويحرم لبس الحرير **الضرف** **قال ابن حجر**
لقوله **قال هـ** **ان يحرم لبس الحرير** **قال ابن حجر** ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 من ربه انه سمع علي بن ابي طالب يقول رايت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 اخذ حريرا فجعله في شماله ثم قال ان هذين حرمان على ذكورائتي اخرج ابو داود
 والنسائي وعن ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال حرمان لباس
 الذهب والحرير على ذكورائتي واجل لانهم اخرجوا الترمذي والنسائي وخبره
 وعن ابن عمر قال سمعت عمر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول انما يلبس الحرير من الاكل
 اخرج مسلم والنسائي وفي رواية للبخاري والنسائي انما يلبس الحرير في الدنيا
 من الاكل له في الاخر وعن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من لبس
 الحرير في الدنيا لم يلبسه في الاخر اخرج البخاري ومسلم والا حاد في ذلك في نحوه
 كثره واخرج الطبراني حديث علي بن عيسى عن محمد بن ابي داود والنسائي واخرج
 حديث ابي موسى عن محمد بن ابي داود والنسائي والتزمذي ثواب واخرج الطبراني
 في المعجم الكبير والوسط عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 في بيع قطعه من حرير وقطعه من ذهب وقال ان هذين حرمان على ذكورائتي وجلال لانهم
 واخرج الطبراني في الاوسط والبرار عن ابن حجر واخرج الطبراني في الاوسط
 عن ابيه امامه مرفوعا من كان يومئذ باليوم الاخر فلا يلبس حريرا ولا ذهابا وعن عثمان
 بن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن ابي بصير عن ابيه رجلا الصبيح واخرج احمد
 والبخاري ومسلم عن انس مرفوعا من لبس الحرير في الدنيا فليس يلبسه في الاخر واخرج
 احمد والبخاري ومسلم عن علي بن عيسى عن ابي داود والنسائي وفي لفظ الترمذي اهدي اليه
 سرا فبعث بها اليه فلبسها ففرقت الغضب في وجهه وقال اية لم يبعث بها اليك
 لتلبسها انما بعث بها اليك لتشققها خيرا بين النساء وفي لفظ الترمذي اهدي اليه
 قم حله مكفوفه بخبر ام سداها وامام حنبل فارسى بها اية فانيته فقلت يا رسول
 الله ما اصنع بها البسها قال لا ولكن اجعلها خيرا بين الفواطم وعن ابراهيم في اهديت
 للنبي صلى الله عليه واله وسلم حله سرا فارسى بها اية على فراح وفيه عليه تعالى
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا ارضى لنفسى اية لم اكسها لتلبسها انما كسوها لتجعلها
 خيرا بين الفواطم فيه يزيد بن ابي سرياد وثق على ضعفه واليقية ثقات فثبت
 الاخبار هذه على تحريمه على الرجال دون النساء وصحت بذلك وعليه جماهير
 العلماء **قال بن علي** لا نسلم ذلك بل يجوز لبسه كسائر الثياب **قال سارق**
كالنكاح لانها ثوبان لغيتان فكما ابيح احدهما ابيح الاخر والرجل **شخص مكلف**

١٤٢

وسعيد بن الحسن ان قبعة سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت من فضة
اخرجه ابو داود والنسائي وفي رواية النسائي عن ابي بكر بن عبد الله بن
صلى الله عليه وآله وسلم فضة وقبعة سيفه فضة وما بين ذلك خلق وفضة وفي ذلك
احاديث اخر نحو **ح** قبعة بفتح القاف وكسر الهمزة وسكون الهمزة المشاء من تحت
ثم عين مهملة واما ما ذكره بعض المصنفين من انه بضم القاف ثقفون شاكنة ثم باو جيم
مضمومة فتصغير فاحش وخطا ظاهرا واخرج الطقاري حديثا من غير خروج
ابي داود والنسائي والتمزي في بلفظ ان قبضة سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم كانت من فضة واخرج مسلم الحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاتما من الورق قال
النسائي وقد اجمع المسلمون على جواز خاتمة لفضة للرجال وكره بعض علماء الشام لبسته
لعنير ذي السلطان وروايت اثر او هذا شاذ مردود قال الخطاي وكره
للنساء خاتمة لفضة لانه من شعار الرجال فان لم تجد خاتمة ذهب فلتصغره
برعنان وشبهه وهذا ضعيف وباطل لا اصل له والضراب انه لا كراهة في لبسها
خاتمة لفضة **ورخص في حرمان البزج وفي تفضيل النجار واللب**
والنفراذ كان في انت بعير له صبرة من فضة قال ابن تيمية
قد تقدم في كتاب الحج انه كان في هدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعير
والنمرة من فضة وذكر في بعضها انه جعل جل كان لاني جعل ليفيظ به
المشركين فلما استعملها صلى الله عليه وآله وسلم في انت البعير دل على جواز ذلك
في الحرب وغيرها وفيه ان تلك فضة عينيه ولعله ما استعمل في الحرب اذ لم يزل
مترجعا اليها **وكرهه المفضل للحاجه** اي لوضع الحاجه لقيام غير الفضة
مقامها للحاجه اليها في نفسها **كثير وجده اي الكثير ان يكون حرامه فضة**
كاسفله وجيم الجرافه او جيتيه فان استقلت الفضه عليه حرم
وكره ضية القلم بالفضه لقلة الحاجه اليه اي لتضييبه **وتحرم**
بالكثير لغير حاجه كاعبة ظاهر البزج وكذا اقلامها والبزج
جميعها اذ اذا استعملت تام كجعل البزج منها قال في ويجوز حليه المصنف
بالفضه تعطي القدر واعلا لا مع لا بالذهب **اذ هو غلظ تحريا**
اذ لم يحل شربه يقال ان مستار الخاتم والقوية لحقارتهما ودخولهما مع غيرهما
واذ قل حليه المصنف على السيف ولربق شحليه الا بالفضه فصار
الحلي بالفضه اصل ولا اصل للحلي بالذهب **قلت الا قرب ان الجايز**
انما هو البشير من لفضه الذي يلحق بها جان من ذلك ما كان في سيف رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم على ان في الحلق المصنف به نظر فان السيف معبد
للقتل مؤهب للصواب والمصنف ليس كذلك واما بطق به ما يقرب الى الخضوع
والخشوع عند التلاوة والرجوع الى الله في تلك الحالة فلا قياس **قال في وجر**
نويه سقوف البيت وجدياته باهما فلا يجوز بذهب ولا فضة لقوله **ص**

بشر

بشر البيت الشوازي اي المنقوش قال ابن تيمية قلت لعل هذا كما في
الاه تصار وفيه نظر من حيث اللفظ والمعنى اما اللفظ فلانه يروى في البحر
بتشديد الواو والصواب تخفيفه واما المعنى فلتفسيره بالمنقوش واما الشوار
بفتح الشين المعجبه وتخفيف الواو وبعد الالف راء مهملة اثبات البيت ونحو قال
في النهاية ما لفظه وفي حديث ابن التيمي انه جاء شوار كثير هو بالفتح اثبات البيت
انتهى وفي صحاح الجوهري ما لفظه والشوار والشاره اللباس والهيئة قال في
مقرون تنباري لا شوار لها الا القطوع على الاجوان والورق **ح**
انتهى **ح** مقرون بضم الميم وسكون القاف وفتح الواو وتشديد الراء صفة
للابل الضامرة اللاعبة ومعنى تنباري تناسق ولا شوار لها اي لا لباس لها
ولا متاع فرقها والقطوع جمع قطع بالكسر وفي جنسه يجعلها المراكب تحته والاجوان
جمع جون بفتح الجيم وسكون الواو واخر زاي معجمة وهو وسط الشئ والورق
بضم الواو وضم الراء جمع ومراكب بضم الواو وفيه وساده او نحوها تجعل على
مقدم الرجل واذا كان كذلك فلا حرج في الخبز على المطاوع **قال في** لا نسلم
تحريم ذلك بل **يجوز ان ليس له مستعمله** والمنوع انما هو استعمال
ذلك **قلت الا قرب ان من عمل منع استعماله** والتحريم له بالخلا
منع ذلك لحصولها فيها هناك **والمذهب خلافة** فاذا كان كذلك كان كلام
ابن خنيفة موافقا للمذهب **قال في** ويجوز حليه المنطقه كمنطقته
قال ابن تيمية لعل اطلع على شيء في ذلك ويجوز ان يعتد من الحرص على الثوب
وحاشيته وقدره من التكه ورخص في اتخاذ الزرات القبيض وطوقه
من الجديز وان يستعمل الحمار الجبه واسغاها اذ كان له صرحه
مكفوقه الجيب والكين قال ابن تيمية عن عبد الله بن عباس قال رأت ابن
عمر في السوق فاستري ثوبا شاميا فيه خيط احمر فردته فالتفت اسابت اي بكسر
فقلت يا جارية نا وليني جبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخرجت عطيه
جبه طيبا لشيء مكفوفة الجيب والكين والفرجين بالبياج هذه رواه ابي داود
وسلم استعمل منها فدل اتخاذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك في جبه اباحه
ذلك **القدر في كل ملبوس** وانه في مثل تلك المواضع **قال في** لا نسلم
القبض فلا يجوز جعله من البياج ونحو **قال في** لا نسلم ذلك بل **يجوز** ذلك كما
جاز في الكفاف والكين **ويغتفر طرزان الثوب مستوحا او ملصقا اذ**
استعمله المسلمون بلا تنكير بخري بينهم مجرى الاجماع لفعل اهل الجبل العقد
له واطبا فم على تقدير **ورخص في صلب الشك بالحري** من البياج او استبرق
او نحو ذلك **ورخص في لبس الجديز الذي يروى لحكه او قبل لترخيصه** **قال في**
لعبد الرحمن عثمان تقدم الكلام في ذلك وقال ابن تيمية ولفظه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صلى الله عليه وآله وسلم للزبير وعبد الرحمن لحكة كانت بها وفي رواية قال شكري

80

الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم القل فخص بها في قصير الحربي في غزاة لها ولم اقل
في ذلك على ذكر عثمان والله اعلم وذكر الطقاري بنحو هذا في ترخيصه لعبد الرحمن والزمير
ولم يذكر عثمان في الحديث على جوان ذلك لمن به جكه لما فيه من البرودة وكذلك
القل وما في معنى ذلك وذل على جوان لبس الحرير للضرورة كان بخاف شخص من حرير بارد
او نحوها ولم يرد في الحكة بكسر الحاء وتشديد الكاف الحرب او نحو ثم الصحيح ان ذلك
جائز في خضر وسفر وقول بعضهم باختصاص ذلك بالشرع ضعيف **قلت ويعني**
في الايات مثل ما يعنى في اللباس فيجوز في اكل اس البراهم ونحوها ما يجوز في
اللبس الملبوس من الحرير **اذ يحرم في اي الايات** **مقيس على تحريمه فيقاس ما يحل**
سما على ما يحل منه لانه اذا حل ذلك القدر فمادل النص على تحريمه فما لا يبدل
على تحليل ذلك القدر فيما الحق تحريم جلته بالنصوص **وقد عني في اللباس من**
قدر ثلاث اصابع فيعني عن مثله في الاله فيكون ان يكون لثوب
والجبه ونظم المنجوه ووتر القوس ونحوه عرى اللباس بالحرير
مسئلة **وتحريم على الرجل خاترا الذهب لا عراضه** **قصة**
ختم به ونحوه قال بن عمر ان عن ابي سعيد ان رجلا قدم من البحرين الى رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم وعليه خاتم من ذهب فاعرض عنه رسول الله ثم وقال
انك جيتني وفي يدك جرم من نار وفي رواية اخرى قال اقبل رجل من البحرين الى النبي صلى الله
عليه واله وسلم فسلم عليه فلم يرد عليه وكان في يده خاتم من ذهب وعليه جبه حرير
فالتقاها ثم سلم فردد عليه السلام فقال يا رسول الله اتيك انفا فاعرضت عني فانه
كان في يدك جرم من نار قال لقد جيت اذا بحرس كثير قال اما جيت به ليس باخرا منك
من حجارة الحرم ولكن ساع الدنيا قال بما ذا الختم قال حلقه من حديد او وروى
اخرجه التتاي وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم رأى خاتما من
ذهب في يد رجل فنزعه وطرحه وقال بعد احدى كراهي من نار فيطرحها في
يد فقيل للرجل بعد ما ذهب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم خذ خاتمك انتقم
به قال لا والله لا اخذ ابدا وقد طرجه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
اخرجه مسلم وفي ذلك احاديث وذكر الطقاري حديث ابي هريرة في الرجل
الذي جاء من البحرين الى قوله فاعرض عنه فانطلق الرجل ولبس خاتما من ورق فاقره
النبي صلى الله عليه واله وسلم واقبل عليه واخرج الطبراني في الاوسط عن
الخديري اقبل رجل من البحرين الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فلم يرد عليه السلام
وكان في يده خاتم من ذهب وجهه حرير فانصرف الرجل محرونا فاشكى ذلك الى امراته
فقاتلته لعل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كره جثك وخاتمك فالتها وعلما
الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فردد عليه السلام فقال يا رسول الله اتيك انفا
فاعرضت عني فقال كان في يدك جرم من نار قال لقد جيت اذا بحرس كثير قال اما جيت
ليس عني عن حجارة الحرم ولكن ساع الحيرة الدنيا قال فما الختم به قال حلقه من ورق

او حديد

او حديد او صفه جاله ثقات قال واخرج احمد بن حنبل في مسند وابو داود والنسائي
والنسائي عن ابن عمر انه صلى الله عليه واله وسلم اصطنع خاتما من ذهب فكان
فضه في باطن كفه اذا لبسه فصنع الناس ثوبا على المنبر فزرعه وقال اني كنت
اليس هذا او احل فضه من داخل فرمى به ثوبا قال والله لا لبسه ابدا فبدا الناس خواتم
فدل على تحريم خاتم الذهب على الرجال قال الطقاري اخرج احمد بن حنبل وابو داود والنسائي
والنسائي عن علي بن ابي حمزة عن ابي سعيد عن ابي هريرة عن ابي بصير عن ابي
لبس القمي عن القمراه في الكوكع والسجود وعن لبس العصفه قال في شرح مسلم وقد
اجمع المسلمون على اباحة خاتم الذهب للنساء واجمعوا على تحريمه على الرجال الا ما
يخفى من ابي بكر بن محمد بن عثمان من ابا حنيفة وعن بعضهم انه مكروه لا حرام وهذا
الفتلان باطلان واما لم يمتحج بحدث الاحاديث مع اجماع من قبله على تحريمه
مع قوله صلى الله عليه واله وسلم في الذهب والحرير هذان محرمان على ذكر الامتي
قوله راى خاتما من ذهب في يد رجل فنزعه فطرحة فيه ازاله المنكر باليد
لمن قد ر عليها وفي قوله جرم من نار تصريح بالني عن تحريم خاتم الذهب وترك
الرجل الخاتم اباحه لمن اراد اخذ من الفقرا وغيرهم فخر اخذ حله ولو اخذ لجان
نصفه فيه لانه صلى الله عليه واله وسلم لم يحرم عليه الاخذ والتصرف فيه باي يمين
ولكن تورع عن اخذه واراد الصدقة به على من يحتاج اليه ومعنى اخرا منك ان لا
لك واتخذ في الجزا لما يقوم بشاك بدل عليه ما في الرواية الاخرى اعني عندك ذلك
الذهب نسبتة في نفعه لك عند الله وفي يدك سعة اجار الجرح وقوله كان يحل
فضه في باطن كفه بفتح الكاء وكسرهما وفي الخاتم اربع لغات فتح التاء وكسرها
وتخايم وخاتم وقوله والله لا لبسه ابدا فبدا الناس خواتم بيان لما كان عليه
الصحابه رضي الله عنهم من المبادىء الى امره ونهيه والا فبدا بافعاله وقوله
الخاتم صلى الله عليه واله وسلم خاتما من ورق والورق الموضه وقد اجمع الناس
على جواز خاتم الفضه للرجال وكره ذلك بعض علماء الشام لغير ذي السلطان وروايف
اشا وهو شاذا قال الخطاي ويكره للنساء خاتم الفضه لانه من شعائر الرجال قال
فان لم يجد خاتم ذهب فلتصفر بن عفران او نحو وقد سبق ضعفت ذلك قال
من حجر وقد جاء عن جماعة من الصحابة لبس خاتم الذهب من ذلك ما اخرج
من ان سبه من طريق محمد بن اسعيل انه راى ذلك على سعد بن ابى وقاص وطليحة
بن عبيد الله وصهيب وذكرته اوسبعة واخرج من له شبيهه ايضا عن حذيفة
وعن جابر بن شريح وعن عبد الله بن يزيد الخطمي نحو ومن طريق جرم بن ابي اسيد
نزعنا من يد ابي اسيد خاتما من ذهب واعرب ما ورد من ذلك ما جاء عن البراء
الذي روى النبي واخرج ابن ابي شيبة بسند صحيح عن ابي التمر قال رايت
على البراء خاتما من ذهب وعن شعبه عن ابي اسحق نحو واخرجه البغوي في الحقب
واخرج احمد بن حنبل عن طريق محمد بن مالك قال رايت على البراء خاتما من ذهب فقال قسم

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضا قال لبس ما كساك الله ورسوله
 قال الحارثي ساجده ليس بذلك ولو صح فهو منتوخ قلت لو ثبت المنتوخ عند البراء
 ما لبسته بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى حديث النبي المتفق على صحته
 عنه فاجمع بين روايته وفعله اما بان يكون حمل النبي على التنزيه او فهم الاختصاص من قوله
 البس ما كساك الله ورسوله وهذا اول من قول الحارثي لعل البراء لم يبلغه النبي
 ويؤيد الاحتمال الثاني انه وقع في رواية احمد كان الناس يقولون للبراء لم تختم
 بالذهب وقد روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر لهم هذا الحديث ثم قال لهم كيف تاملوني
 ان اضع ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البس ما كساك الله ورسوله
قلت ويجزم جمع خاتين في اصبع ولو من غير فضة اذ هو تشبيه
 بالنساء فانه انما ورد في التختيم تخاتير واحد فالتختيم بالاشنين والجمع بينهما
 في اصبع لم يصح فيبقى على اصل المنع **ويجوز عليه كالجواهر في المنقش**
 من الخواتم بالياقوت ونحوه ان يبرجد **تردد** ان يكون للرجال التختيم به اقرا
 ان قرب جوارحه ليعمل على علمه **وكثير من الصحابة** قال بن براء لم
 اطلع على ذلك ولم يذكره الطفاذي ايضا ولا هو في شيء مما اطلعنا عليه من كتب الحديث
وجوه ان الفصل ليس باله ولا لباس فاشبه الموضوع للتحمل فحان
وتجزم على الرجال والنساء لبس قيق بصف البعد لان ستر العورة
 باديه الا بين الزوجين او المملوك وسيدها لو جوب ستر العورة
 فيمن عباده واما الزوجان والمملوك مع سيدها فلا عورة بينهما فحان فبهم
 ما لا يجوز في غيرهم **مسئلة** وتجزم على الاوليا عليه
 الضبيان وتلبسهم الخنزير اذا ما خرم على المكلف ومنعه الشارع
 منه منع منه الصغر حتى كمال السنك لما منع منه الكبير منع منه
 الصغر لكونه مجرما على الكبير فكذا هنا فان فعلوا مع حقا لقوله صلى
 هذا ان حرام على كراهية والصغر ذكر فدخل في العموم **ولشق عمر**
فبيض صبي قال بن براء حكي في الشفا وغيره ان اسعيل بن عبد الرحمن
 بن عوف دخل مع عبد الرحمن بن عوف وعنه قبيص بن جبر وقلبان من ذهب فشق
 عمر القبيص ففك قلبيين وقال اذهب الى امك وقد تقدم **ح** القلب بضم القاف وسكون
 اللام ثم باموحده هو السوار **ولم يكر** على عمر ما فعله من ذلك فخرى تجزى
 الاجماع وفيه ان ترك الانكار انما كان لان المسئلة من مسايل الاجتهاد قال
محمد بن الحسن الشيباني لا نسلم ذلك بل يجوز للطغير ما لا يجوز للكبير من لبس
 الخلية والحرير لرفع القلم عنه قال **قي** لم يرد مجرا طلاق وانما اراد
ينكر ذلك اذا فعله الصبيان لانه يجوز للاوليا حلية الصبيان
 وتلبسهم **والا يرد** ذلك بل اراد الجواز للاوليا **خالف الاجماع على**
التجزم وفيه ان الاجماع انما هو عدم القول وليس عدم القول قولا بالعبارة

فليس من الاجماع في شيء على انه قد قال الثوري في شرح مسلم واما الصبيان فقال
 اصحابنا يجوز الباسهم الجدي والجلي في يوم العيد لانه لا تكليف وفي جواز الباسهم
 ذلك في باي السنة ثلاثة اوجه اصحابنا جوازها والباي تحريمه والثالث تحريمه بعد
 التمييز وقد سبق لذلك بحث والثوري كثر التسع للاجماع على ان عاينته ان من سبق له سبق
 اليه ومثل ذلك لا يتبعه من الخلاف اذ ليس من الاجماع في شيء كذا كرنا **مسئلة**
قلت **ه** جميعا **وتجزم** بلبس جلد الميتة لقوله **لا تتقعر من الميتة**
جلده ولا عصب قد تقدم الحديث في الطهارة قال بن حجر اخرجها الشافعي
 واحمد والاربعه وصححه ابن حبان وجسده الترمذي وفي رواية للشافعي ولا جد
 وايداد قتل موته بشعره قال الترمذي كان احمد يذهب اليه ويقول هذا
 اخر الامر تركه لما اضطربوا في اسناده **وكذا** قال الحلال نحو ورد
 بن حبان على من ادعى فيه الاضطراب قال اسعيل بن عكر سمعت الكتاب يقرأ
 وسعت مشايخ من حبيه فلا اضطراب واعله بعضهم بالانقطاع وهو مردود وبعضهم
 بان ابن ابي ليلى روى عن ابي عكيم وقال دخلوا فقعده على الباب فخرى فاجازها
 فهذا يقضي ان في السند من لم يسمه ولكن صرح عبد الرحمن بن شاعة بن ابن
 عكيم فلا اثر له في العلة قال **ح** لا نسلم ذلك بل يجوز اذا بغت
 لقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما حرم من الميتة اكلها بعد ان قالوا يا رسول
 الله انها ميتة لما قال لهم هلا انتفعتم باهاها قبل طهاره جلد الميتة فبهم لا
 الا جلد ابن ادم والخنزير قال **ح** **والكلب** جلد الكلب جلد الخنزير
 تجزم لبسته وقدمه الكلام عليه **وكذا** جلود السباع لا حقه بذلك
 فلاجل لبستها قال **ح** ليس كذلك بل يجوز لبسته ان لم يترطب به
 اي بالمسحة قال **ح** لا نسلم ذلك وانما يظهر بالذكاه المشروعة جلد
 ما عدا الكلب والخنزير ويجوز لبسته لانه لا مانع من ذلك الا نجاسته وقد
 طهرها بالذكاه **لعموم** قوله تعالى **الا ما ذكيتم** فانه عام في كل مذكا
 مما يوكل وما لا يوكل **ولم يفصل** الدليل الدال على تحريمها وفيه ان معني
 الا ما ذكيتم الا ما ادمر كترك ذكاته وهو يضطرب اضطراب المذبح
 ونسب او ذاجه فهو استثناء عما جرم وهو محلل لا كله ولا معنى لجعله استثناء
 من المتنجس اذ التنجيس انما هو كذا من لوازم الميتة ولا دليل في الآية عليه وانما دل
 عليه الاجماع **قلت** لا نسلم ذلك لان ما ذكيتم كذلك **ميتة** اذ لو لم يكن
 ميتة لجل كل لحمها **لا يجل** لحمها فاذا لم توش التذكية في جلحه لم توش
 في طهاره جلده **مسئلة** **وتجزم** بلبس العمل لما خود من بلاد
 الشرك اذا ذبا بغيره **ميتة** ولا يجوز استعمال جلدها وانما كانت
 ميتة لان ذبا بغيره لا يذكر عليها اسم الله للاجماع على تحريم ذبيحة الوثني
 والذي يفتقر عليه **مسئلة** **وتجزم** بلبس جلد الخنزير لانه حيوان

لا يوكل حمله في ناحية الترك قال في النهاية نهي عن ركوب الخنز والجلوس عليه الخنز
المعروف أو لا أو شاب نسج من صوف وبريشه ويه مباحه وقد لبسها الصباية
والثابعون فكان النبي فيها لأجل التشبه بالعمم المترفين وإن أريد بالخنز السور
الأخر وهو معروف الآن فهو حرام لأن كل معول من الأبرئيسم وعليه يحل حديث
قهر يستحقون الخنز والخنز وقال في القاموس الخنز من الشيا وبكره لبس جلد
السور وهو كالتور دابة يتخذ من جلودها فراء مثله ويحرم لبس **السور**
لأنها إما غير ما كوله فيحرم لبس جلدها لذلك **أو ذكاهها مشرك** فيحرم
لبس جلده **أو لا توجد إلا في جهنم** فتذكيها مقصوده عليهم **مسألة**
ويحرم تشبه الرجال بالنساء بلبس وغيره من مسمى ونحو العكس
وهو تشبه النساء بالرجال **لقوله قم لعن الله المتشبهين بالرجال** والفتن
تحدث عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن المتشبهين من
الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال أخرجه البخاري والترمذي
وابوداود وفي حديث أخرجه النسائي عن عمار قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ثلاث لا يطرأ الله إليهم يوم القيمة العاتق واللبية والمرأة المتجمل والبيث
وعن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تحب قد خضب يديه
ورجليه بالحناء قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بال هذا قالوا يتشبه بالنساء
فتن إلى بقيق فقبل يا رسول الله لا نقله قال أله تبيت أن تقتل المضلين أخرجه ابوداود
قال ابن حجر قال الطبري العن لا يجوز للرجال التشبه بالنساء في اللباس والزينة
التي تخص بالنساء ولا العكس قال بن جحر وكذا في الكلام والمشي فاما هيئة
اللباس فتختلف باختلاف عادة كل بلد فرب قوم لا يفرق بين مزي نساهم من رجالهم في
اللبس لكن يمتاز النساء بالحناء والاستنار واما ذم النساء بالكلام فمخصص بنوع ذلك
واما من كان ذلك من أصل خلقته فاما يوم من تكليف تركه والإيمان على ذلك
بالتدريج فان لم يفعل وتماذى الزم ولا سيما ان شع منه ما يدل على الرضا والخذ
هذا واضح من لفظ المتشبهين واما إطلاق من أطلق كالتوازي على ان المحث
الخلق لا يتجه عليه اللوم فمحمول على اذا لم يقدر على ترك اللبس والتكسب
المشي والكلام بعد تعاطيه المعالجة لتزك ذلك واما متى كان ترك ذلك ممكنا
ولولا التدريج فغير عذر لحقه اللوم واستدرك لذلك الطبري كونه صلى الله عليه
واله وسلم لم يسمع المحث من الدخول على النساء حتى سمع منه البدق في وصف
المرأة قبل ان لا ذم على ما كان من أصل خلقته قال ابن القيم المراد باللعن في
هذا الحديث من تشبه من الرجال بالنساء في المزي ومن تشبه من النساء بالرجال
كذلك فاما من انتهى في تشبهه من النساء بالرجال الى ان توفي في دبره وبالرجال
من النساء الى ان تعاطى السحق لغيرها من النساء فان هذين الوصفين من الذم
والعقوبة أشد ما لم يصل إلى ذلك قال واما امرنا باخراج من تعاطى ذلك من البيوت

بأنه

كما في حديث البخاري قلت وكامر من أخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الشخص
الى السبع لئلا يفسد الأمر باللبس بتعاطي ذلك الى تعاطي الأمر بالمنكر وقال الشيخ أبو محمد
في حقه ما حاصله ظاهر اللفظ الرجوع عن التشبه في كل شيء لكن عرف من الأدلة
الأخرى ان المراد التشبه في المزي وبعض الصفات والحركات ونحوها لا التشبه
في أمور الخير قال واللعن الصادق من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ضربين يرا به
الزجر عن السي الذي وقع الرجوع لتبنيه وهو تحوير فان اللعن من علامات الكبار
والزجر يقع في حال الخروج وذلك غير مخوف بل هو رحمة في حق من لعنه بشرط
ان لا يكون الذي لعنه مستحقا لذلك قال النووي قال العلماء المحث ضربان أحدهما
من خلق كذلك ولم تنكث التخلق باخلاق النساء ومن وكلامهن وحركاتهن
بل هو خلقه خلقه الله تعالى عليها هذا لا ذم عليه ولا اثر ولا عيب ولا عقوبة لأنه معذور
لا صنع له في ذلك ولهذا لم ينكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخوله على النساء
واما الآخر عليه بعد وصف النساء وفيه ما عرفت من الخ عراض شائقة الضرب
الناس في من المحث هو من لم يخلق الله كذلك بل تنكث اخلاق النساء وحركاتهن
وهياتهن وكلامهن ويتزبان بين فئدا هو المذموم الذي جات الا حاديه الصحيح
بلعنه وهو معنى الحديث الآخر لعن المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين بالنساء
من الرجال فاما الضرب الأول فيليس يلعون اذ لو كان ملعون لما اقرع صلى الله عليه وآله
وسلم **مسألة** قالت **روح ويكره للرجل لبس المشيع صفه او عمره**
في عمر الحرب لقوله على عليه نهي عن لبس القنص والمصفر الخنز ونحوه
قال ابن جحران عن علي عليه نهي عن لبس القنص والمصفر أخرجه ابوداود والترمذي
وعن عمر بن العاص قال لما رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي ثوبا مصفر
فقال امك امرك بهذا قلت اغسلها يا رسول الله قال بل اخرجتها ما دى في ثوباها ان هذه
من ثياب الكفار فلا تلبسها هذه رواية مسلم وفيه روايات اخرى وعن عمرو بن العاص
قال مر رجل وعليه ثوبان احمران على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يرد
عليه أخرجه ابوداود والترمذي وأخرج الطحاوي وحديث عمرو بن العاص قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
من خدرج مسلم وابيد داود والنسائي وأخرج مزيا من ثياب الكفار الى اخرها
عن خدرج احمد ومسلم والنسائي وحديث عمرو بن العاص عن خدرج انه داود والترمذي
قال **مسألة** لا نكح ذلك لانه قد عرض هذا الحديث حديث آخر فاقبح محل ذلك قال النووي
في شرح مسلم اختلف العلماء في الثياب المصفرة وفيه المصفره بعضه فاباحها
جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ورواه قال الشافعي وابو حنيفة
وما لك كن قال غيرها افضل منها قال جماعة من العلماء هو كونه كراهه تنزيه
وحملوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم على هذا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبس حرا وفيه العجابين
عن ابن عمر قال راي النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصعب بالصفرة وقال الخطابي النبي
منصرف الى ما صنع من الثياب بعد النسخ فاما ما صنع غزله ثم نسج فليس يدخل في النهي

وحل بعض العلماء هنا النبي على الجرح بالحج والعصر ليكون موافقا لحديث من عمر بن
الحجر ان يسير في تلبه ورس وعمران فاما البيهقي رحمه الله فاقول المسئلة
معرفه السنن قتال في الشافعي والنا رخصت في المزعفر لا في الجرح اجبا بحكي
عن النبي صلى الله عليه واله وسلم النبي عنه وانا قال على رضي الله عنه نه في فلا قولنا
قال البيهقي وقد جات احاديث تدل على ان النبي على العموم ثم ذكر حديث عمرو بن
عبد الله بن العاص هذا الذي ذكره مسلم ثم احاديث اخرى ثم قال ولولمعت هذه
الاحاديث الشافعي رحمه الله بها ان شاء الله ثم ذكر ما سنده ما صح عن الشافعي انه قال
اذا صح حديث النبي صلى الله عليه واله وسلم خلاف قولي فاعلموا بالحديث ودعوا قولي
وفي رواية فخر من يهيم وقوله صلى الله عليه واله وسلم امك امرتك لهذا معناه ان هذا
من لسان الشافعي ولا يشك في واما الامر بما رآها فتقبل هو عقوبه وتغليظ لزمه وزجر
غيره عن مثل هذا الفعل قال **ي ولا يكره الثوب المصبوغ بالفضه والبقم**
والزرقه اذ ليس بزيته ولا خيلا فيه فليكن بالمصفر ويجوز في الجرح
الا عتار بالحس او غيرها كفعل الجرح والى دجانه قال بن عمران
روى ان جرح بن عبد المطلب كان يعلم نفسه في الحرب بصوفه حمرا وقيل بريشه نعامه
ذكره في السيرة في ذكر غزوة احد ما لفظه وكان ابو جانه رجلا شجاعا وكان
يقتال عتار الحرب اذا كانت وكان اذا اعلم بعصاة حمرا فاعقب بها علم الناس
انه سيقا تل فلما اخذ السيف من يد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اخذ عصاته
تلك فقصب بها راسه ثم جعل يثبث بين الصفتين وقال رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم حين راي ابا دجانه يثبث ثبثا انها لمشيبه بعضهما الله الا في هذا الموطأ
وروي انه كان اذا اخرج تلك العصاة قال الناس اخرج ابا دجانه عصاة الموت
وذكر الظفاري ان حمرا علم نفسه يوما احد بريشه نعامه وكان لا يبي دجانه
عصاه حمرا يلبسها عند الحرب ولم يعين قلت اراد علم بهذا الاستدلال فلا دلاله
فيه لان الحرب يجوز في فيها ما لا يجوز في غيرها وان اراد ذكرها القايده فنعم ما اراد
ويكره بطول الثياب حتى يغطي الكعبين لقوله ثم فلاحق للكعبين
في ذلك ويجوز قال بن عمران عن حذيفة اخذ رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم بعظله ثوبا في اوتاقه فقال هذا موضع الانزار فان است فاسفل فان است
فلا للانزار في الكعبين اخرجهم الترمذي والنسائي قريب منه وعن ابي هريره
ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال ما اسفل من الكعبين من الانزار في النار
اخرجهم البخاري والنسائي وفيه روايات اخرى قوله ما اسفل من الكعبين من الانزار
في النار ما موصوله وبعض صلته مخذوف وهو كان واسفل خمره وهو منضم
ويجوز الرفع اي هو ما اسفل هو فعل تفضيل ويحتمل ان يكون فعلا ما ضيفا
فيكون ان يكون ما كرم موصوفه باسفل قال الخطاي يريد ان الموضع الذي تاله
الانزار من اسفل الكعبين في النار كفي بالثوب من بدن لاتبه ومعناه ان الذي

دون الكعبين من لتقدم بعذب عقوبه وهو من تشبيه النبي باسم ما جاوره او حل
فيه ويكون من بنايه ويحتمل ان يكون سببيه ويكون المراد الشخص نفسه او المعنى
ما اسفل من الكعبين من الذي سامت الانزار في النار والتقدير لا بأس ما اسفل
من الكعبين الى اخره او التقدير ان فعل ذلك محسوب في فعل اهل النار وفيه تعميم
وتأخير اي ما اسفل من الانزار من الكعبين في النار وكل ذلك باستبعاد لقول من
قال بوقوع الانزار في النار حقيقة واصله ما اخرج عبد الرزاق عن عبد العزيز
بن ابي رواد ان نافع سئل عن ذلك فقال وما ذنب الثياب بل هو من القدمين النبي
لكن اخرج الطبري عن جري عبد الله بن محمد بن عقيل عن عمر قال ما بي النبي صلى الله
عليه واله وسلم اسبلت فقال يا ابن عمر كل شي يسيل لارض من الثياب في النار واخرج
الطبري في سند حسن عن بن مشعود انه راي اعرابيا يصلي قد اسبل فقال المسلك
الصالح ليس في حرك لا حرام ومثل ذلك لا يفعله من طريق الراي فلا مانع من جملة
على ظاهره ويكون من تحقوله تعالى انكرو وما تعبدون من دون الله خصب
جهنم او يكون الوعيد لمن وقعت به المعصية اشاره الى ان الذي تعاطاها اولي
النتيجه قلت ولا مانع من الاجتهاد في معنى الحديث وكون ذاك لا يكون الا
توقيفا ممنوع واخرج الطبري في من حديث ابن عباس رفعه كل شي جاون الكعبين
من الانزار في النار وله من حديث عبد الله بن معقل رفعه انزلة المؤمن الى نصف
الساقين وليس عليه حرج فيما بينه وبين الكعبين وما اسفل من ذلك في النار قيل
يحمل ما ورد من الاطلاق في الوعيد على ما يقتضيه به الجبلا فانه متعلق الوعيد
اتقاها واما استبدال الانزار مطلقا كمن يسبل لضرره كجراجه بكعبه نؤذيه الذي
ان وقعت عليها ولا يجبد غيره فلا مانع من ذلك ولا وعيد يتعلق بها هناك واستدل
بابا حته لعبد الرحمن بن عوف بسقميص الجرح للحكمه والجامع بين ذاك
ان ذاك منهي عنه ايح للضرر وهذا منهي عنه فيباح لها كما ايح هناك وكما يجوز
كتفت العورة للتداوي وسيا في ان شاء الله تعالى ما يخرج النساء عن العموم **ويكره**
التختم بالجديد والنجاس الزجره ثم عن ذلك قال بن عمران عن برده
قال جازل الى النبي صلى الله عليه واله وسلم وعليه خاتم من جديد فقال
ما لي ارى عليك حليه اهل النار ثم جاءه وعليه خاتم من صفر فقال ما لي
اجد منك ربح الا صنم ثم جاءه وعليه خاتم من ذهب فقال ما لي ارى عليك حليه
اهل الجنة قال من اي شي اخذ قال من ورق ولائته مثقالا هذه روايه الترمذي
ولا يبي داود قريب منه واخرج الظفاري حديث برده هذا بهذا اللفظ عن جرح
ابي داود والنسائي وذكر البخاري في ترجمه باب حديث المرأة
التي جاءت الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فوهت نفسها الى ان قال فجاء رجل
فقال لا وجنها ان لم يكن كذا حاجه قال عندك شي تضدتها قال لا قال الظفاري
ثم رجع فقال لا والله ولا خاتما من جديد الى اخره قال بن جرح ذكر هذا وكان لم يثبت

وخاص فيخذ بالخاص فيأشأوله وبالعامة فيها عباد وفيما عبال للبدلين والاه عال
 أول من أكل هال وهذا ضروري وليست كائنه الذهب **مسألة** ٦٠ **ح**
نقطه سنة لم يكن له زواج كسنت ميت فكانه لا يجوز له أخذ من ميت وجعلها
 مكان سنة لا يجوز له إرجاع سنة الميت سقطت إذا لا فرق وقال **ف** لا نسلم ذلك بل يجوز
 ردها إلى مكانها **استحسان** ولا نسلم أنها بمنزلة ميت ميت وسرم في هذا الاستحسان
 أنه مفارق للقياس وأنه أخص منه ولا يظهر **مسألة** ٦١ **ق**
وحص ويجوز افتراش الجمر إذا هو موضع أهانه له وخط من قبره بخلاف اللبس
 فإن فيه تعظيم لشأنه ورفع لقدر فخار في حظه ما لا يجوز في روضه قال **ت** **قري**
 نسلم ذلك **لعموم الدليل** الدال على تحريمه فإنه لم يفرق بين لبس ولا فراش **لقول** **عبد**
سعد بن أبي وقاص **يجزى** قال بن بهران قلت أما عمر فأنما المأثورة رواية تحريم
 لبس الحرير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدم وأما أبو عبيدة فإنه قال افتراش
 الحرير كلبته ذكره مزين وأما ابن الأثير فإنه حكى عنه في أصول الأحكام أنه قال لا يظلم
 على جمر الغضا حب إلى من أن اضطلع على ما أتى من الجمر انتهى قلت قال في البخاري باب
 افتراش الحرير ثم قال عن جديفة منها ما النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن شرب في أهيه
 الفضة والذهب وأن تأكل فيها وعن لبس الحرير والديباج وأن تجلس عليه قال بن
 حجر وقد أخرج البخاري ومسلم حديث جديفة من عبده أوجه ليس فيها هذه الزيادة
 وهو قوله وأن تجلس عليه وفيه وجه قوي لم قال بنع الجوارس على الحرير وهو قول الجمهور
 خلا فلاس الماحثون والكوفيين وبعض الشافعية وأجاب بعض الحنفية بأن لفظ
 النبي ليس صريحا في التحريم وبعضهم باحتال أن النبي عن مجموع اللبس والجلوس على
 الجلوس مفرد وفيه رد لما قال بن بطلان من أن الحديث نص في تحريم الجلوس على
 الحرير وقد أخرج بن وهب في جامعه من حديث سعد بن أبي وقاص أن أفعدة على جمر
 الغضا أحب إلى من أن أفعدة على مجلس حرير وقد منع بعضهم افتراش النساء للحرير ولعل
 وجه قنات افتراشهن له على استعمالهن أئمة الذهب مع جوارس لبستن الجمل فكذلك يجوز
 لبس الحرير وينع من استعماله قال والذي منع من الجلوس عليه هو ما منع من لبسه
 وهو ما كان حريرا صرفا أو كان الحرير فيه ازبد من غيره **قلت** **س** وإن منعه أو ليك
 فتدبر **ق** **والش** فإن كان منع أو ليك حجه كان تجوز أو لا حجه وفيه أن أو ليك
 وأولاء مجتهدون لا حجه تقوم بغيرهم على غيرهم لكن النص النبوي قد دل على المنع
 من ذلك **وكالوسايد المحشوة** **ق** **ف** يجوز ألتكاه عليها والجلوس كما روى عن أنس
 ورساها جليسا على وسائد الحرير خلا أنه قال بن بهران لعرفت على رواية ذلك عن أنس
 وأذا **لا خلاف** فيها فما جاز فيها جاز في غيرها وفيه أن الحرير النبوي قد منع من
 الافتراش وروى عوى الجماع في أو شايين يحتاج إلى تحقيق والأفلا ما منع من قيارها
 في المنع على الفراش على أنه سكوت والحرير قد منع من الافتراش فيلحق الوشايين بذلك أن لم
 تدخل في عمومهم وسلم أنها ليست من الفراش **مسألة** ٦٢ **و** **تجوز تغيير الشيب**

بالرشد

بالرشد والحناء والكثرة في الرأس والجمه لقوله **ق** **فمن اراد أن يطفئ**
فليطفئ قال بن بهران أوله الشيب نور حكاة في الشفا وغيره **وتركه افضل**
لقوله **ق** **اكره أن اغير لباسا البشيه** الله قال بن بهران لفظه في أصول
 الأحكام أن عليا حين كثرت شيبه قيل له لو غيرت لحيك فقال أياك أكره أن اغير
 لباسا البشيه الله **ولا خلاف** في جواز **فقد خضب رسول الله**
شعراته **ق** **في صديق** قال بن بهران قلت هذا غير مشهور وإنما الذي
 أخرجه البخاري وغيره عن أنس ما لفظه في بعض الروايات قال ثابت سئل
 أنس عن خضاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لو شئت أن أعدد سمطات كن
 في رأسه فعلت قال ولم تخضب قال وفي رواية لم تخضب رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وأنا كان البياض في عنقه وفي السطعين وفي الرأس بن
 وفيه روايات أخر انتهى قال الظفاري أخرج أحمد والبخاري ومسلم عن بن مسير
 سئل أنس عن خضاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أنه لم يكن شاب
 ألا يستير لكن أبابكر وعمر خضا بعده بالحناء والكتم قال وأخرج أحمد
 عن أنس رثمه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخضب بالحناء والكتم
 وعن أنس الصقيل مثله وعن أنس وشعيب بن عمرو فأنخه بن عمرو وكان صلى الله
 عليه وآله وسلم يخضب وعن عمر كان **ق** يلبس الغال البشيه ويصفر لحيته
 بالورس وكان بن عمر يفعل **واستعمله الحسنان وأخوها محمد وغيرهم**
 قال بن بهران قال في الشفا وقد خضب الحسن والحسين ابتاء علي وأخوها
 محمد الحنفية ولم يذكر معهما يد علي والله أعلم قلت وقد وردت في الخضا
 أحاديث كثيرة متعارضة مذكورة في الجامع والمعتد وغيرهما قال الظفاري
 أخرج الطبراني في المعجم عن المستقيم بن عبد الملك ما يث الحسنين شابا
 وهما يخضبان وأخرج أيضا عن العرار بن حريث ما يثهما يخضبان بالحناء والكتم
 وأخرج أيضا عن محمد بن علي أنها خضبا بالتراب ويروي أنها خضبا بالوشم
 وأخرج أيضا عن أنس عثانه رأى عقبه بن عامر يخضب بالتراب ويقول
نسود أعلاها وتابى أصولها **و** **ليتر إلى نيل** **الشباب شيب**
 وأخرج مسلم قال أني باي تخافه يوم فرخ مكة ورأسه ولحيته كالشعامة
 بياضا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غيروا هذا البش واجتنبوا
 السواد وفي رواية أن اليهود والنصارى لا يصبغون في ألوههم **و** **التغامه**
 بشاء مثله مفتوحه ثمر غين مجحه مخففة قال أبو عبيد هونبت ابين
 الزهر والشيبه بياض الشيب قال بن الأعرابي شجر بياض كانا الخ والاب
 تخافه بضم القاف وتخففت الجاهلية واسمه عثمان وهو الذي بكر أسلم يوم الفتح
 دل الحديث على جواز الخضاب بل على استحبابه بالصفر والجمه وعلى كراهته أن ي
 يجزى بالتراب قال في شرح مسلم قال القاضي اختلفت السلف من الصحابة

نخبة

في الخضب وفي جنبه فقال بعضهم ترك الخضب افضل ورووا حديثا عن النبي صلى الله عليه واله وسلم في النبي عن تغيير الشيب ولا نه صلى الله عليه واله وسلم لم يغير شيبه روى هذا عن علي بن عيسى واما اخرين رضي الله عنهم وقالوا الخضب افضل وخضب جماعة من الصحابة والتابعين بعدهم للاحاديث التي ذكرها مسلم وغيره ثم اختلفت هؤلاء فقال اكثرهم بخضب بالصبر منهم عمر وابو هريرة واخرون وروى ذلك عن علي بن عيسى وخضب جماعة منهم بالجنا والكتف وبعضهم بالرجل والخصية بالتواجد روى ذلك عن عثمان والحسن والحسين ابني علي عليهم السلام وعقبة بن عامر وسهيل بن ابي بردة واهل بيت القاضي قال الطبري والصواب ان الخثار المروية عن النبي صلى الله عليه واله وسلم بتغيير الشيب وبالنهي عنه كلها صحيحة ليس فيها تناقض بل الامر بالتغيير لمن شابه كشيبة ابنه جعفر والنهي لمن لم يصط قال واختلفت السلف في فعل الامر بخضب اختلفوا في ذلك مع ان الامر والنهي في ذلك ليس للوجوب بالاجماع ولهذا لم ينكر بعضه على بعض خلافة في ذلك قال ولا يجوز ان يقال فيها تاسخ ومنتوخ قال القاضي وغيره هو على حالين فمن كان في موضع عبادة اهله الصبح او تركه فخروجه عن العادة شهر ومكرهه والثاني انه يختلف باختلاف نصفة الشيب فمن كان شيبه نقيلا لم يضعه ومن كان شيبه يستشع فالصنع اول قبل والظاهر والاشهر في السنة عن الاخبار والاثار وفعل السلف استحباب خضب الشيب للرجل والمرأة بالصبر او الحمر قال **الحاي والحرم على الرجل خضب غير الشيب بالجنا وغيره من الكتف والوشة ويجوز ذلك لئلا يتشبه بالنساء** والشيب من حرام على ما سبق من تفسيره وايضا امر قال **بعض اصحابنا** وهو الامير الحسين لا يسلم ذلك بل يجوز واما استدلال جمهور اصحابنا بما رواه ابو هريرة من ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اني تخنث قد خضب يديه ورجليه بالجنا فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما بال هذا قالوا يشبه بالنساء فامر به ففعل الى البقيع الحديث المتقدم فلا حجة فيه لان نفيه للتخنيث لا الجنا ثم وان سلمنا فهو معارض بما اخرج الترمذي وقال غريب من حديث ابن ابي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال الجنا والتقطير والسواك من سنن المرسلين **اجيب** بانه قال الذي هي من حديث ابى الشمال وهو مجهول ثم هو عند الدارقطني والطبراني واحمد بن منبه وابي نعيم ايجابا للحق بانه طبعه لاسند **اجيب** بان ذلك مجهول على خضب الشيب لثبوت امر النبي صلى الله عليه واله وسلم به عند الجماعة الا الموطا من حديث انه هزيع بلفظ ان اليهود والنصارى لا يصنعون فخا لنفوسهم الخيرا المتقدم وخبر ابن جعفر المتقدم قالوا لا يجل للمساكين ثم خضب الشيب من النساء **اجيب** بانه يقتصر على الخلو فثبت عند الجماعة الا الموطا من حديث ابن ابي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم اني يتزعجر الرجل **قوله ما لي ارى عليها اثر الخضب** قال ابن بدران روى ان امرأة ابراهيم ان تبايع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فخرجت يديها فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم يدي رجل اويدي امرأة فقال ما لي ارى عليها اثر

الخضب

الخضب هكذا في الشفا والذي في الجامع عن عائشة قالت او مات امرأه من وراء ستر يديها كتاب الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقبض النبي صلى الله عليه واله وسلم ما ادرى ايدي رجل ام يدي امرأة قالت بل يدي امرأة قال لو كنت امرأه لغيرت اظفارك يعني بالجنا اخرج ابو داود والنسائي وعن عائشة ان هند بنت عتبة قالت يا رسول الله يا يعني قال لا ابايوك حتى تغيري كفيك كأنها كانتا سبع اخرج ابو داود وعنه عائشة ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال اني لا بعض المرأة ان اراها من هاتين ذكوره من **ح** اني لا تكفيل ولست اتي لا تخضب بالجنا واخرج الطبراني حديث عائشة المذكور هنا عن روايه الجامع عن خديجة ابنة داود والنسائي فلو ان النبي صلى الله عليه واله وسلم على ترك الخضب **يقضي اختصاصه بالنساء** وانه امر لا يرفع من شعارهن لا يتجاوزهن الى غيرهن وفيه ان غاية الحرام ان يكون من اوليها باجته الزينة لمن واستحبا بها لمن لم يتحسن معاشرته او واجهن وليس في ذلك ما سقى حوازه لغيره فليس الا بجد كونه من الزينة وليس كل زينة محرمة على الرجال بل من حرم زينه الله التي اخرج لاجاده والبيبات من الرزق فاذا جاز من الزينة ما لم يفتقر ليل على نعمة جاز لها ليعلم البليل على نعمة **وندم اكرام الشعر بالدهن والشرج لقوله ثم فليكرمه** قال ابن بدران روى عن انه هزيع ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال من كان له شعر فليكرمه اخرج ابو داود وعنه قتادة انه قال لرسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان لي حمة افاحلها قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم نعم واكرمه فكان ابو قتادة رباها ههنا في اليوم مرتين من اجل قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم نعم واكرمه اخرج الموطا والنسائي نحو وعن عطاء بن ساد قال كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في المسجد فدخل رجل ثيابا راسا والحية فاساد اليه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يدي كانه يامر باصلاح شعره وحيته ففعل ثم رجع فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ايتس هذا خير من ان ياتي احدكم ثيابا راسا كانه شيطان اخرج الموطا وعن عبد الله بن معمر ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم نهى عن التزجيل الا غبا اخرج ابو داود والترمذي والنسائي وفي ذلك احاديث اخر قدب الى سوية الشعر ورسمه وبركه بالزينة بالسلطان كنيته عن سواك الخصال وانها من اقم الخلال **وتحريم هكيات النساء في اللبس وغيره كخضب الشعر الاسود** بالجنا **ويجوز ذلك لقوله ثم من تشته بقوم فهو منهم** قال ابن بدران عن عمر بن الخطاب رفعه من لبس ثوب شهر البسة الله اياه يوم القيمة ثم اذهب فيه النار ومن تشبه بقوم فهو منهم ذكره ترمذي وفي بعض الروايات من لبس ثوب شهر البسة الله ثوب مذلة الشهر ظهور التي في شعبة حتى يهزم النار والراد باللبس بالنساء ما سبق مما هو للزينة والوقوع في المنكر كما قرهنا بقا مستورا **مسألة ونوب** اعفا اللحية واحفا المشارب والفسكتين **لا يسلين كما روى عن عمر وغيره** قال ابن بدران قلت اما عمر فلما طلع على شي عنه في ذلك عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انكوا الشارب واعفوا المخار في روايه اخفوا

الشوارب وبغاية خالفوا المشركين وفروا الخلفاء وحفوا الشوارب وكان ابن عمر اذا حج
واعتمر قبض على لحيته فما فضل اخذه اخرجه البخاري ومسلم واخرج المارقون الاول
وعنه انه هدير قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم جزوا الشوارب واووا الخلفاء
خالفوا الجوس اخرجه مسلم وعن زيد بن ارمثم ان رسول الله صلى الله عليه واله قال من لم يخذ من شارب
فليس منا اخرجه الترمذي والنسائي وفي المعنى احاديث اخرجه ابن عمر عن العاصم بن رسول الله
ص كان يخذ من لحيته من عرضها ويطو لها اخرجه الترمذي قال الطقاري اخرج
احد البخاري ومسلم وابوداود والنسائي والترمذي عن عمر مرفوعا انكم لو اكلوا الشوارب
واعفوا الخلفاء واخرج احدهما البخاري ومسلم خالفوا المشركين وفروا واحفوا الشوارب
واخرج ابوداود عن ابنه هدير مرفوعا ان اهل الشرك يعفون لشواربهم ويحفظون
لجواهرهم فخالفوا هم فاعفوا الخلفاء واحفوا الشوارب فيه عمرو بن ابي سلمة وثقة يحيى وغيره
وضعفه شعبه وغيره والبقية ثقات لا احقا بالحق الممثلة والفا بالمالعة والاستقفا
في قضاه قال بن حجر في شرح الجديد في البخاري عن نافع عن مكي عن عمر واهلي
ان شيخه مكي بن ابراهيم حدثه عن حفص بن غوثين عن الجحفي عن نافع عن النبي صلى الله
عليه واله وسلم مرسل لا يذكر عمر في السند وحدث به غير البخاري موصولا بذكر عمر
وهو المراد بقول البخاري قال اصحابنا هذا هو المحدث وقد جزم شيخنا بن الملقن
كن قال ظهر لي انه موقوف على نافع بهذا الطريق وثلقا ذلك بن الحسبي فانه جزم
بذلك في الجميع وهو محتمل واما الكرماني فزعم ان ابراهيم التائيه منقطعه
لم يذكر فيها بين مكي بن عمر احدا فقال الهادي ان البخاري قال روى اصحابنا الحديث
منقطعا فقالوا حدثنا مكي بن عمر فطرحوا ذكر الراوي الذي بينهما قال وهو ظاهر
ما اورد البخاري لكن تبين انه موصول بين مكي بن عمر قال الزركشي هذا الموضع مما يجب
ان يعتنى به الناظر وهو ما اذا الذي اراد بقوله قال اصحابنا عن مكي بن عمر فانه محتمل
انه رواه عن شيخه مكي بن نافع مرسل ورواه عن اصحابه مرفوعا عن عمر وتحتل
ان بعضهم نسب الراوي عن عمر انه المكي انتهى التائيه كان طرقا المكيين عند العنقه
والسابقين تلتيه سبيل وسبيل جمع سبله وجه شعرا لشقه وقيل هما طرفا الفم وان
السابقين طرفا الشارب وفي القاموس لفنيك كالمير جمع لحيه او طرفها عند العنقه
وكون اخذ ما تحت القبضه من اللحيه ليعلم من عمر وغيره من الصحابه
ومن المتابعين كابن سيرين والشعبي وكرة ذلك الحسن البصري **ود** ص قتاده
وجامعه قالوا **الترك افضل** لقوله صلى الله عليه واله وسلم اعفوا الخلفاء وقدم سبق
عن البخاري ان عمر كان اذا حج واعتمر قبض على لحيته فما فضل اخذ **وشع**
الحاق ليس من اللحيه فيكون ان الله لان مفهوم قوله صلى الله عليه واله وسلم
اعفوا الخلفاء انزاله ما عداها **وندر** **تطبيب اللحيه** **وتجزم جعلها**
للبدنه كيف وقد قال صلى الله عليه واله وسلم اعفوا الخلفاء **وبكره عقدها**
لقوله ص من عقده لحيته او تقبله وترا او استنجا برجميع ذابه او عظم فان حجابا يرى منه

مكتبة المخطوطات
رقم 1000

قد سبق الخبر في باب قضا الحاجة ويكره تطويلها وتصغيرها **الخبر** عن كعب
يكون في اخر الزمان قوم يصفون لها هم كذب الحماة او يكذبون لخلقهم ولم
يذكر من خرج ويكره تبويضها **بالكبريت** **لاظهار السن** ويكره **تفت الشيب** **عن**
الخبر قال بن عمر ان عمر بن شبيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم لا تنتفوا الشيب فانه ما من مسلم شيب شيبه في الا سلام الا كانت له نورا
يوم القيامة اخرجه ابوداود وفي رواية الترمذي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم
نهى عن تفت الشيب وقال انه نور المسلم والنسائي انه نهى عن تفت الشيب قال الطقاري
اخرج الطبراني في الاوسط عن جابر ان النبي صلى الله عليه واله نهى عن جز السبال فيه المتباعد
بن داود ضعيف وعن عمر بن شبيب عن ابيه عن جده مرفوعا لا تنتفوا الشيب الى اخره
واخرج ابوداود في روايه لا تنتفوا الشيب فانه نور المسلم ما من مسلم شيب شيبه
في الا سلام الا كتب الله له بها حسنة ورفع بها درجة وحط عنه بها خطيئة **فصل**
وللنساء لبس الحليه على انواعها والجدير على انواعه والخبر معروف وهو
عنه وسنرى بذلك الخوصه يقال لكل خالص مجرور وحررت النبي خلصته من الا خلاط
بغيره وقيل هو فارس بن معمر **وعن قوم منعه من الجدير** قد سبق عن روايه ابن حجر
في فتح الباري انه قال قال بن بطان اختلف في الجدير فقال قوم يحرم لبسه في كل
حال حق على النساء نقل ذلك عن علي بن عيسى وعمر بن حفصه وابي موسى وابن الزبير ومن
التابعين عن الحسن بن سيرين وكان محتشم ما في الاخبار من الاطلاق نحو نهى رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم عن الجدير الا هكذا اشار باصبيه وقوله صلى الله عليه واله
وسلم لا لبس الجدير في الدنيا الا من لا يلبسه في الاخره وقوله صلى الله عليه واله وسلم
من لبس الجدير في الدنيا فلن يلبسه في الاخره انما يلبس الجدير في الدنيا من لا خلق له في الاخره
فاطلقت الاخبار ولم يقيد بخبر لبسه على الرجال والنساء وما قالوه **هو خلاص الاجماع**
بين الابه وعلما الامه قال القاضي بن عياض انعقد الاجماع بعد ابن الزبير ومن وافقه
على تحريم الجدير على الرجال واما حثه للنساء وما ثبت عن لبس الجدير عن جماعة من الصحابه
وغيرهم قال ابوداود لبسه عشرون نفس من الصحابه واكثر ورواه بن ابي شيبة
عن جمع منهم وعن طائفة من التابعين باسناد جيد واعلاما ورواه ما اخرجه ابوداود
والنسائي من طريق عبد الله بن سعد السدي عن ابيه قال رايت رجلا على بغلة وعليه
عامه خز سودا وهو يقول كما ينهار سوله الله صلى الله عليه واله وسلم فيقول على
لبسها اختلف بالخير وطلب عليه الا انه مع اطلاق اسم الجدير يحتاج الى تحقق انه من
المتلطف **لنا قوله ص حل لانا** قد تقدم قال بن حجر في شرح البخاري
باب الجدير للنساء اني بالاحاديث المبطنة كانه لم يثبت عند الحديثان المشهورين
في تخصيص النهي بالرجال ضريحا فاكتفى بما يدل على ذلك وقد اخرج احد اصحاب السنن
وصححه ابن حبان والحاكم من حديث علي بن عيسى ان النبي صلى الله عليه واله وسلم
اخذ حريرا وذها واداب هذا ان محرمان على ذكرهما من حل لانا ثم واخرج ابوداود والنسائي

Copy

وصحبه الترمذي والحاكم من حديث أبي موسى وأعله من حبان وغيره بالانقطاع وان رواه
سعيد بن ابي هند لم يسمع من ابي موسى واخرج احمد والحاوي وصحبه حديث سلم
بن مجمل انه قال لعنه بن عامر قديم حديث باسعة من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
قال سمعته يقول الذهب والحديد حران على ذكرا من حل لا فائده قال والذي يظهر انه
سبحانه وتعالى علم قلبه صبره عن التزين فطقت بهن في ابا حته ولا تزين غلبا
انا هو الذي راج وقد ورد ان حسن التعلل من الامه بان **أو من يتشاء في الحليكة**
وهو في الخصام غير مبين فاشارة الى النساء ان الحليكة لازمة لمن كان عذرا الامه
عند الخصام لازمة لمن **وكذلك** يكون لمن لبس الثياب **المشبهة بالاصباغ** من حر
وصفره وذكره **لقوله في المقتصر هلا شفقتك على بعض نساك** قال ابن هيران
لفظه في رواية ابي داود حديث عمر وابن العاص المتقدم قال راى رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم وعلى ثوب مصبوع بعضه مودق فقال ما هذا فانطلقت فاخرقه
فقال لي ما صنعت بثوبك قلت اخرقته فقال افلا كسوته بعض اهلك راى في رواية
اخرى فانه لا بأس به للنساء فدل على ابا حته للنساء كما ايج الحرام لمن وهو كثر خيلانه
ولهن ثقب الاذن للاقراط لان الزينة ليعولن ما حوزة عليهن فحان لمن ما لا يتم الا به
وتجوز لمن **افترار الحبر** كما يكون **لباسه** فان اللباس اخر واسر فاذا كان فيه جان
فيما دونه بالاول ويجوز لمن **وصل شعرهن بشعر الغنم** اذا كان مباح فيه منفعه فلا
وجه لتخريجه ويجوز لمن **جعل الحمار لغنم من جمل ومرض** او نفاس **وهيه**
م قال الظفاري اخرج احمد عن ابي هذيل مرفوعا من كان يومين بالله واليوم الآخر
من ذكرا مني فلا تدخل الحمام الا بيزن ومن كانت يومين بالله واليوم الآخر من اناث امي
فلا تدخل الحمام واخرج ابو داود والترمذي عن عيسى بن مرفوعا انها ستفتح لكم ارض العجم
وسجودون فيها يوتا يقال لها الحمامات فلا يدخلها الرجال الا بالازار وامنعوا النساء
الامر بوضه او نفاس فدل الحديث على جواز دخول الحمامات للرجال موثرين مطلقا والنساء
مع العذر والحديث الاخر مقيد بطلاق الاول فمن **ويجوز للمشيبة تسويد شعرها**
بالوشم والحناء والكنم ولو كانت اما لا زوج لها **مسئلة ونبدب**
لحن الخضاب لقوله في هند ما لي لا ارى عليها اثر الخضاب قد تقدم
من حديث هند و قال الظفاري هنا اخرج ابو داود عن عايشة ان هند بنت عتبة
قالت يا رسول الله يا عبي بن ابي ايكم حق تعيري كفك فاهما كفاسع فدل
على كراهه ترك الخضاب للنساء تشبههن بذلك وشبههن بالرجال **ونبدب في**
اي في الخضاب الغصه للفقير والطرفه للصبية **لقوله في الغصه خضاب**
العجائز والطرفه خضاب الصبا قال ابن هيران لعنه في الانتصار وكذا
نحو ما تقدم وسبق من الاخبار الغريبة قال الظفاري راى انه قال لعائشة
اختصبي تطاريق ونبدب لمن **تسويد الاطفار** **لقوله في اركان اطفار**
الحبر قال ابن هيران تمامه واخصين انا ملكن فانه الزين انتهى وهو كالذي قبله

ويذكر

ونبدب القلايد والخواتم والحلي لقوله صلى الله عليه واله وسلم
احسنت يا عايشة قال ابن هيران روي عن عايشة انها كانت فتحات من ورق
فقال لها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما هذه فتحات اصطنعتين ازينيك
يا رسول الله فقال احسنت يا عايشة هكذا روي وقد تقدم نحوه لكن ليس فيه احسنت
يا عايشة هكذا والله اعلم وذكره الظفاري بخبره **ونبدب التزين لقوله في**
ان الله يفيض المراء السلتا العجز احيان الخبر قال ابن هيران ولفظه ان رسول
الله صلى الله عليه واله قال في لابعض المراء ان اراها سلتا مرها وذكره الظفاري ثم قال
رواه ترمذي وقوله ايعجز احيان تمامه ان يكون لها ثوبان مخصصتان بسكا او عفران
او طيب هكذا روي ولفظه في النهاية ايعجز احيان ان يخذ ثوبين من فضة انتهى
قال المؤتمر مثله الدرع تساع من الفضه **ح** التزيم بصم النساء المشاه من فوق وتكون
الواو جميعها قوم بتكون الواو والشك يضم السين المهملة وتشديد الكاف فوع من الطيب
مضنوع وذكره الظفاري ولم يعز ونبدب لها **ارخاسن لها حق ستر قديها**
لقوله في تعالى يدنين عليهن الابه من جلايبهن **ونحوها** وقد تقدم النهي من
جرا الثوب وانه من الخيلا وانه لا ينظر اليه من فعله وظاهره العموم في الرجال
والنساء وان الوعيد شامل لهما قال ابن هيران وقد فتمت امره صلى الله عليه بها ذلك
فاخرج النسائي والترمذي وصحبه من طريق ابيوب عن ابن عمر متصلا بحديثه المذكور
في جرا الثوب فقالت امره صلى الله عليه كيف يصنع النساء بذيروهن قال برحس شرا قالت فاذا
انكشف اقدامهن فترخي ذراعا لا يزين عليهن لفظ الترمذي وقد عزي بعضهم
هذه الزيادة لمسلم فترخي ذراعا فانها ليست عنده وكان مسلما اعرض عنها للاختلاف
فيها على نافع فعدا اخرجها ابو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد الله بن عمر عنه
عن سليمان بن يسار عن امره صلى الله عليه واخرجه ابو داود من طريق ابن بكر بن نافع والنسائي
من طريق ابيوب بن يوسف ومحمد بن اسحق بلا شتم عن نافع عن صفية بنت ابي عبيد عن امره
واخرجه النسائي من روايه يحيى بن اسحق كثير عن نافع عن امره صلى الله عليه وفيه
اختلافات اخرى ومع ذلك فله شاهد من حديث عيسى بن مرفوعا اخرجها ابو داود من روايه
ابي الصديق عن عيسى بن مرفوعا قال رخص رسول الله صلى الله عليه واله وسلم شيئا فاستردته
فراى هن شيئا فكن يرسلن مدر عنهن ذراعا وافادة هذه الرواية قد مر النزاع
المأذون فيه وانه شبران شيئا ليد المعتدله ويؤخذ من هذا الغم العقب
على من قال ان الاحاديث المطلقة في الرجوع عن الاشياء بعيد بالحر يقضي ان التحريم
يختص بالخيلا ووجه العقب لو كان كذلك لما كان في استفسار امره صلى الله عليه
عن حكم النساء في جرد ثوبهن معنى بل فتمت اخرج عن الامه سبال مطلقا شيئا
كان من خيله او لا فسالت عن حكم النساء لا حيا جهن عن الامه سبال مطلقا لستر العورة
لان جميع قديها عورة فبين ان حكمهن في ذلك خارج عن حكم الرجال في هذا المعنى
فقط وقد نقل عياض الاجماع على ان المنع في حق الرجال في هذا المعنى مطلق دون النساء

ومراد من منع الاله سبال تقديس صلى الله عليه واله وسلم امره على فمها الا انه بين
 انه عام مختص بدين القدر الذي منع ما جرح في حقن كابين ذلك في حال جالب
 وهو ان يقصر بالانزال على نصف المساق **مسألة** ويكره تعطين
 من الخلية ولو عجزوا او ايا ويكره ان تصلي المرأة ولا قلادة في حلقها
 ولو خروا او زججا لان في ذلك تشبه بالرجال ويكره النخل لقوله
 لا تدخل الجنة من قبل من النساء قال ابن بدران حكا في اصول الاحكام والاشفا
 مع زيادة ومعنى النخلة المشبهة بالفجول واستعملت اذا صار كالمخل في خلقه وليس
 او نحو ذلك ما ظهر معه قلة الجاهل والقرص لكرهه كما سبق حتى يفضي الى ان يعمل الرجل
 من السحق والجحوق قال الطفاي اخرج الطبراني في المعجم الكبير والاصول في امالي
 بايعنا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فكان فيما اخذ علينا ان نحضب القميص ونحشبه
 بالفتل ولا نخل ايدينا من الحضاب وقالت امرنا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 اذا كانت احدا تقدر ان تتخذ في يديها مسكتين من فضة فان لم تقدر نصرت في
 يديها ولو سيرا وقال لا تشبهي بالرجال في سدين من لواعظه وعن ابن ابي مليكة قيل
 لعائشة هل يلبس المرأة النخل فقالت لعن رسول الله صلى الله عليه واله الرجل من النساء
 ويكره لها رفع الصوت لان ذاك مظنة الزينة ويكره لها وصل شعرها بشعر
 ابيها فيمنع من التغير في لون يديها **النهي** ان يتزوج بها فان ذلك يوهنها شعرها
 وانه من كمال جمالها ويكره النص لقوله **قال لعن الله النامصة والخبر** قال
 ابن بدران لفظه عن ابن عباس قال لعن الواصلة والمستوصلة والنامصة والمستوصلة
 والنامصة والواشمة والموثمة من غير ذاك اخرج ابو داود هكذا موقوفا قال
 الواصلة التي تصل الشعر بشعر النساء والمستوصلة المعول بها والنامصة التي تقص
 الحاجب حتى تروى والنامصة المعول بها والواشمة التي تجعل الخلل في الوجه
 تجعل او مداد هو الموثمة المعول بها قال الطفاي اخرج البخاري ومسلم
 وابوداود والترمذي والنسائي عن عمر لعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 الواصلة والمستوصلة والنامصة والواشمة والموثمة **مسألة**
وقوله قال لعن الله الواصلة والخبر قد نكح الواصلة اي لظهور
 الشعر بغيره **وقيل تصل بين الرجال والنساء** قال في النهاية لعن الواصلة
 والمستوصلة الواصلة التي تصل شعرها بشعر اخرن ووالنامصة التي تامة
 من فعلها ذلك روى عن عائشة انها قالت ليست الواصلة التي تعنون ولا بشاريان
 تعري المرأة عن الشعر فتصل قرنا من قرونها بضوف اشود وانما الواصلة التي تكون
 بغيا في شبيبتها فاذا استت كانت القياده قال ابن ابي حنبل من ذكره ذلك ما
 سمعت باخر من ذلك والواشمة عند امة اللغة اي تغرز الابرة في الوجه
 والكف والمساعد وتذقنه بالصداء لتسوده لونه وفي عرفنا والاشمة
 الخنك ايضا قال في النهاية لعن الواشمة والمستوصلة ويروى الموثمة والوشم
 ان يفرى الجبلد بابر ثم يخبش بخل ونبيل فترق اثره او يحضر وقد وثقت تشم

وشا وهي واشة والموثمة والموثمة الذي يفعلها ذلك **والنامصة المزيله**
الشعر من الوجه بالخاص وهو الملقاط قال في النهاية لعن النامصة والنامصة
 النامصة التي تنق الشعر من وجهها والنامصة تامة من فعلها ذلك وبعضهم يرويه
 النامصة بتقدير النون على التاء ومنه قيل للمقاشش **واما اسنره وهو التي**
تشر السن ليدق تشبها بالصغار قال ابن الاثير لعن الواشمة والموثمة
 والواشمة المرأة التي تجدد اسنانها وترفق اطرافها بفعله المرأة الكبيرة تشبه
 بالثواب والموثمة التي تامة من فعلها ذلك وكان من وشرت الخشب بالمشاير غير
 معروف لغة في اشريت **والملحمة التي تفرق ما بين الاسنان بالوشم** قال ابن الاثير
 الفج بالتحريك فرجة ما بين الشيا والارباعات والفرق فرجة بين الثنتين ومنه
 الحديث انه لعن الملحقات الحسن اي النساء اللاتي يفعلن ذلك باسنانهن رغبة في التحسين
فقيل يحرم ذلك مطلقا لمزوجه وغيرها **لظواهر الخبر** فانه مطلق غير مقيد
 والتقييد يحتاج الى دليل قال **في** ليس كذلك بل ذلك محرم **لغير المزوجات**
والاما الموطوات لانه قد اخذ على المزوجات التزين بالزينة من الطيب
 والباش والنضافة وازالة الشعور المكدر للذة وقد ورد الشرع بالترغيب
 في ذلك والحث عليه ومثل هذه الاشياء اذا كانت تزيد في الزينة وتقرب الى الزواج
 ويحب فكون مقبلا لذلك الاطلاق كما قيد قوله تعالى ولا يبدن زينتهن باده جوار
 ابدا الزينة للزواج بل يندب لمن ابدا الزينة واخذ عليهن المسارعة اليها فكذا
 هذا المطلق يطلق يعقيد بالقياس على ذلك **او يقال** ان ذاك **لذوات الزينة** مختص
 بهن لا يتجاوزهن الى غيرهن لما ذكرنا من **ندب التزين للزوج بالزينة** **الزينة**
لغزله تعالى وليصيرن كخمرهن على جبين ستر الا عناقن ولا يبدن زينتهن بيان
 لما جعل له الا باده او لا يحل **الا لبعولتهن** فانه مقصودون بالزينة مردون بها
 ولهم ان ينظروا الى جميع بدنهن حتى الفرج كره **وقوله قال حسنت يا عائشة**
 وقد تقدر لما اتخذت النكاحات فساها ما هذه فقالت اصطنعتها لا تزين لك بها
 يا رسول الله فقال احسنت يا عائشة فدل على ان الزينة مشيئة مرغوب فيها لذوات
 الزوجات على الاطلاق **ولترك اسلف النكير على نساكهم** خلفا في سلف
كتركهم الانكار في ثقب الاذن كونه موضع الزينة وفيه ان الخبر خصوص
 مع وعيد وغايه ما فيه ان مغاضبه عموم او ما هو في قوله فيسخذ بالخاص فساها وله
 وبالعامة فيما عداه ولا يبي للتاويل اذ عايشته انه حرر بعض ما فيه زينة على ذوات الزواج
 استقصا لمظنه ما لعن به الزينة واستكالا لها وذلك في الشرع غير عسير
وفصل **في حرم استعمال نكاح حيوان كمال مستعمل**
له حظر لقوله **قال لعن الله من نكح من الحيوان** قال ابن بدران لو نكح
 هذا اللفظ في روايات الجامع لكن فيه عن عمر ان رسول الله صلى الله عليه
 واله وسلم قال ان الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم

Copy

اجواما خلفتم وفي رواية انه اصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيمة الحديث
 اخرجه البخاري ومسلم والنسائي وعن عايشة قالت قد سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من شجرة قد شربت سمه لم يقدار فيه تماثيل فلما راه رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم هتكت وتلون وجهه وقال يا عايشة اشدي الناس عذابا يوم
 القيمة الذين يصاؤون هذه الصور هذا طرف من احاديث روايت حديث اخرجه البخاري ومسلم
 وغيرهما وعن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اشدي الناس
 عذابا يوم القيمة المصورون هذه رواية البخاري ومسلم وعن عيسى بن عيسى عن رسول الله
 قال من صور صور عذبه الله بها يوم القيمة حتى ينفخ فيها الروح وما هو بنا في هذا
 طرف من احاديث روايت حديث اخرجه البخاري وغيره والا حديث في ذلك كثيره
 واخرج الطبراني حديث بر عمر هذا مرفوعا عن الحسن بن احمد بن البخاري ومسلم والنسائي
 بلفظ الرواية الاولى قال واخرج الطبراني في المعجم الكبير والاوسط عن ابي ايوب
 مرفوعا ان اشدي الناس عذابا يوم القيمة المصورون واخرج حديث عايشة عن الحسن
 بن احمد بن البخاري ومسلم فظنه انها نصبت ستر او فيه تصاوير فدخل رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فزعه قالت فقطعته وشادتين كان يرفق عليهما وفي لفظ فقطعته مرتين
 فلقد رايتته متكيا على احداهما وفيها صور قوله فيقال لهم اجواما خلفتم روايه
 البخاري يقول من صور صور في الدنيا كلف يوم القيمة ان ينفخ فيها الروح وليس بنا في
 قال بن حجر ومن كلف ان ينفخ الروح وليس بنا في فقد ابعد من الرحمة قلت ومن ثم
 كان في اخر خبر اورده البخاري والعراق كل الربا وموكله والواشيه والمستوشيه والصو
 قوله فيه تماثيل بناءا مثلثة جمع تماثيل وهو الشيء المصور اعلم ان ان يكون شخصا
 او يكون نقشا او دهانا او نجا في ثوب وفي رواية بكبير الاسبح عن عبد الرحمن بن القاسم
 انها نصبت ستر في فيه تصاوير قوله هتكت اي نزعته وقد وقع في روايه فامر به
 ان نزعته فزعه وفي بعض الروايات فان الله يعذبه حتى ينفخ فيها الروح وليس
 بنا في ابدا واستعمال حتى هنا كاء استعمالها في قوله تعالى حتى ينفخ في الصور الجناح
 ولا فعله حتى يشيب الغراب قال الكرماني ظاهره انه من تكليف ما لا يطاق
 وليس كذلك وانما القصد طول تعذيبه واظهار عجزه عما كان يتعاطاه ومبالغة
 في تزيينه وبيان قبح فعله قال بن حجر وقد اشكل كون المصور اشدي عذابا مع قوله
 تعالى ادخلوا ال فرعون اشدي العذاب فانه يقتضي ان يكون المصور اشدي عذابا من
 ال فرعون واحاب الطبراني بان المراد هنا من يصور ما يعبد من دون الله وهو
 عارف بذلك فاصدقه فانه يكفر بذلك فلا يعبد ان يدخل مبدخل ال فرعون واما من
 يقصد ذلك فانه يكون عاصيا بتصوير فقط قال النواوي قال التوري تصوير صور
 الحيوان حرام شديدا والتحريم وهو من الكبار لا نه متوعد عليه بهذا التوريع الشديدا
 وسوا صنفه من عتته له اول غيره فصنعت حرام بكل حال وسوا كان في ثوب او بناء
 او درهم او دينار او انا او حايط او غيرها فاما تصوير ما ليس فيه صورة

حيوان فليس حرام وقد راد في روايه عند مسلم فيه الخيل ذوات الاجنحة فاستدل
 بهذا الحديث على جواز الصور اذا كانت لا تطل لها وهي مع ذلك توطأ وتبصر وتمس
 بالاه استعمال كما للحمار والوسايد قال النواوي وهو قول العلماء من اصحابه
 والتابعين وهو قول الثوري وما لك واني خيفة والتابعين ولا فرق في ذلك بين ما له
 ظل وما لا تطل له فان كان معلقا على حايط او ملبسا او عمامه او نحو ذلك ما لا يعبد
 ممتنا فهو حرام قال بن حجر وفيما نقله مواخذات منها ان ابن العربي المالك كنه
 نقل ان الصور اذا كان لها ظل حرام الا لاجتماع سوا كانت ما يمتن او لا والاجماع
 في غير الثياب وحكي لقرطبي في الصور التي تتخذ للاقتنا اظهرها المنع وقيل الحق ما
 يصنع من الجلود بالتمار ولبس الثياب جعل تامل وحيث ان الصور التي لا تطل
 لها اذا بقيت على هيئتها حرمت سوا كانت ما يمتن او لا ومنها ان امام الحرمين
 نقل ان الترخيص فيها لا تطل له فيها اذا كان على شتر او وسادة او اما على الجدار او الشقف
 فلا قال النواوي وذهب بعض السلف الى ان الممتنع ما كان له ظل فاما ما لا
 ظل له فلا بأس بالتحاذيه مطلقا وهو من ذهب باطل فان الاسترازي انكره التبري
 صلى الله عليه وآله وسلم كانت الصور فيه بلا ظل بلا شك ومع ذلك فامر بنزعها
 قال بن حجر ويؤيد التحريم فيها له ظل وفيها لا تطل له واحرجه احمد بن حنبل في طريق علي بن عيسى
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايكم ينطق الى المدينه فلا يدع فيها
 وثنا الاكسرة ولا صور الا لطلحها اي طمسها الحديث وفيه من عاد الى صنعة
 شي من هذا فقد كفر بما انزل على محمد قال الخطابي عظم عقوبة المصور لان
 الصور كانت تعذيب من دون الله ولان انظر لهما نقض والمراد بالصور هنا التماثيل
 التي لا روح فيها وقيل يميز بين العذاب والعقاب فبالعذاب يطلق على ما هو من فعل
 او قول كاللعن والاكسرة والعقاب يخص بالفعل فلا يلزم من كون المصور اشدي عذابا
 ان يكون اشدي الناس عقوبة هكذا ذكره الشريف المرتضى في الغرر والعقب بالايه
 المشتمل اليها وعليها ابتنا الاشكال ولعل من هو عجز عليها وهذا امر قبيح التفرد به
 واستدل به ابو علي الغاسقي في التذكرة على تكفير المشبهه فخل الحديث عليهم
 واحكم المراد بقوله المصورون اي الذين يعتقدون ان الله صور وعقب بما
 وحديث البخاري ان الذين يصنعون هذه الصور يعذبون ويحذرون ايضا عن
 عايشة ان اصحاب هذه الصور يعذبون وغير ذلك **وتحجب تغييره ويكفي**
قطع الراس لعنه صلى الله عليه وآله وسلم في التوريع قول جبريل عليه
فامر بقطع راسها الخبر قال ابن حجر ان قال في الشفا ورويان جبريل
 نزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ادخل فقال كيف ادخل وفي البيت
 ستر فيه تماثيل خيل ورجال فاما ان تقطع راسها واما ان تحطها باطلا فانه ثا
 معشر المذنبه لا يدخل بيتا فيه تماثيل انتهى ولفظه في الجامع عن ابي هريره
 قال قال رسول الله انا في جبريل فقال اني اتيك البارحة فلم ينعني ان اكون دخلت

كتاب

والنساء

او غيره ذلك فيفسر عليه او يتعذر فيحتمل الضرر وعلى تفسير الفقهاء بحرم الاشتغال
المذكور ان انكشف به بعض القواعد والا فيكره **وخرجوا لاجتباب في ثوب والفرقة**
مكتوبة في الثوب لثوبه حرم اجتناب ثوبه قال ابن هيران تمامه الا على امرالك
او ما ملكت يمينك وقد تقدم قال الطقاري لخرج احبوا بخاري مسلم ما ورد
والنساء عن ابن سبيد ان النبي نهى عن اشتغال الصبا والاحتباء في ثوب واحد
ليس على فرجه منه شيء قال في شرح مسلم الاجتناب بالماء هو ان يقع الماء في ثوب
على اليدين وينصب ثاقبه ويحتوى عليها بثوب او نحو او يد ويد هذه القعدة يقال لها
الجبون بضم الجاء وكثرها وكان هذا الاجتناب عادة العرب في مجالسهم فان انكشف
شي من عورتهم فهو حرام **وكذا يحرم اجتماع الاجبيين في ثوب واحد بلا شرط**
مع الماشية قال ابن هيران عن الخديري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبطر الرجل الى عورة
الرجل ولا المرأة الى المرأة ولا بعض الرجل الى الرجل ولا المرأة الى المرأة في الثوب الواحد
وفي رواية عريه بدل ثوبه اخرجه مسلم وابوداود والترمذي وفيه غيره ذلك واخرج
الطقاري في حديث الخديري مرفوعا بعد اللفظ ان يجمع ولم يذكر عريه من تخرجه احمد ومسلم
وابوداود والنسائي ليس بلاقص الا ببيان يحرم في نفسه ومطه في عورة العقبين
فصل في ثوب الجمل جيد الثياب المتأخيه
لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد واكلوا واشربوا ولا تسرفوا
ان الله يحب من عباده قال ابن هيران روي جعفر بن محمد عن ابيه عن جده
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله يحب من عبده اذا خرج الى اخوانه ان يترن لهم ويحمل
حكا في الشفا وعن ابيه الاجمعي عن ابيه قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعني ثوب ذو لون فقال
لي اكل مال قلت نعم قال من اكل المال قلت من كل المال قد اعطاني الله من الابل والبقرة
والغنم والخيل والرقيق قال فاذا اتاك الله مالا فليكثر اثر نعمته عليك **وكذا منته**
اخرجه النسائي وعمر بن شبيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله
يحب ان يراثر نعمته على عبده اخرج الترمذي واخرج الطقاري حديث ابن ابي عمير
عن محمد بن الطبراني في الصغير يلفظ انه قال النبي صلى الله عليه وسلم اشتقت اعرابي في هبة اعرابي
فقال له ما لك من المال وساق الحديث الى اخره ثم قال رجلا له رجال الصبيح قال واخرج
المصلي عن ابيه سعيد مرفوعا ان الله جميل يحب الجمال يحب ان يراثر نعمته على عبده
فيه عطية العوي ضعيف قال في عمن ان يوصي من مرفوعا من نعم الله عز وجل عليه نصه
فان الله يحب ان يراثر نعمته عليه رجلا له ثبات فذهب الى التزين لما فيه من الامر رتياخ
وسيل التزين لدا حكان كذا في حق العلماء والكبراء لانهم دعاة الى الله فاليتبعوا لهم
البعيد كل من يمشي الى كل مذهب ولذا روي عن عائشة اجتمع بياض رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه واله وسلم اقوام فرأيتهم يطعمون في الحب ليسوي لحيته ورأسه والياجرة الضعيف
وكان يفعل ذلك ليعظم في نفس امرائه بدعائهم وقد قيل يجب على كل عالم تصدب للدا الى
الله ان يبعد عن كل منكر والحمد لله في ذلك على صلاح انبه وجسن الطولية قال

عليه السلام

عليها السلام والمراد بالتوسط بين الطرفين المتطرفين في الثوب والاعمال المتطرفة في الدنيا
فيلبس باعتداله هذا الدين والسرور من الصالحين لا ما يلبسه من مال الى الدنيا وما فر
فيها وبلغ في كل محبوب من لباس وطعام ومركوب **فاما الزهد في الدنيا**
والملبسة في الآخرة ليس بالارزينة فيه كالمزقه وقيل ليس بالامير المؤمنين
عليه السلام وغيره من العلماء والفصلاء فانه قال عليه السلام والله لقد رقت عيني
هذه حتى استجيت من راقعها فقيل لي لا تنبذها فقال عند الصباح بخميد
القوم السري قال له العلاء اشكوا اليك اخي عاصم بن زياد يا امير المؤمنين قال
وما له قال ليس لعبا وتخلد من الدنيا قال له علي عليه السلام يا غدي نفسه لقد استهام
بك الخبيث اما رحمتاهلك وولدتك ان ترى الله جل كل الطيبات وهو يكره ان تاتى
انت اهون على الله من ذلك قال يا امير المؤمنين هذا انت في خشونة ملبستك
وجثوبه ما كل ك قال ويك اني لشك انت ان الله فرض على ائمة الحق ان يقدروا
انفسهم بضعفة الناس كيلا يتبجح بالفقر فقره العاجع عباة وهي الكفا
وعدي تصغير عدي وقدي يمكن ان يرا به التحقير والاستعظام لعداوته لها
ومعنى قوله انت اهون على الله من ذلك ان في الشاهد قد جعل الرجل منا صاحب
بفعل محابة ومراقبة له وهو يكره ان يفعله والشرا هو ان الله من ان يجعل
لهم ذلك محابة واستصلاحا للجان معهم وهو يكره منهم فعله ومعنى قوله هذا
انت فاما ان ترا كخشن الملبسات تنهي عن ثوبه وطعامك غليظ محسوب وهو
الذي لا ادم له ومعنى قوله ان يقدروا انفسهم بضعفة الناس اي يشبهوا ومثلوا بالبيع
الهيجان وفي الحديث عليكم بالحجامة لا يتبجح بالحكم اليم فيقتله وقيل اصل يتبجح
فقلبت كذب وجحد اي يجب على الامام العادل ان يشبه نفسه في لباسه بضعفة
الناس جمع ضعيف لئلا يفتر اذا راوا امامهم تلك الهيبة وذلك المظهر كان اذ غا
لهم الى السلوان عن لذات الدنيا والصبر على مشقات النفس قال ابن ابي عمير
ان عليا عليه السلام عاد الربيع لا يركب كان فيه فقال يا امير المؤمنين اشكوا اليك عاصم
بن زياد اخي الى اخر القصص قال والربيع بن زياد هو الذي افتتح خراسان وقال
فيه عسر دوني على رجل اذا كان في القوم اميرا فكانه ليس بامير واذا كان في القوم
ليس بامير فكانه امير وكان خيرا متواضعا وهو الذي تقشف واكل الخشب من الطعام
مع عمر لما حصر الحار فاقوه على عمله وصرفهم وهو الربيع بن زياد بن ابي نجران
بن قنبر واقى باجداه الى ما كان يراجه قال فاما العلاء بن زياد الذي ذكره الرضا
رحمه الله فلا عرفه قال ابن عبد البر في الاستيعاب ذكر عبد الرزاق عن الثوري
عن ابن جيان الهيمي عن ابيه قال رايت علي بن ابي طالب على المنبر يقول من يشترى
مني يتبجح هذا فلو كان عندي ثمن انما ما بعته فقام اليه رجل فقال انا اسئلك ثمن

Copyri

ersity

انما قال عبد الله بن عباس كان يدعى الدنيا كلها اما كان من الشام **مسألة** وروى عنه
 فيمنه وقلنسوس وتعلقان **واديته فيمنه وقلنسوس** وماذا فيمنه
مسألة وروى عنه **واديته فيمنه وقلنسوس** وماذا فيمنه
 جعل قدره **واديته فيمنه وقلنسوس** وماذا فيمنه
 بهران في حديث اخرجه البخاري وغيره ان النبي اخذ خاتما من فضة ونقشه
 رسول الله وفي رواية اخرى كان نقش الخاتم ثلاثا سطر محمد سطر رسول الله
 سطر والله سطر **مسألة** وروى عنه **واديته فيمنه وقلنسوس** وماذا فيمنه
 خاتمه الله الملك على عبد الله انتهى **واديته فيمنه وقلنسوس** وماذا فيمنه
 بن بهران في بعض روايات البخاري ومسلم من ان النبي لم يخرجه في يمينه
 فيه فخر جنتي كان يجعل فضة مما يلي كفه انتهى **مسألة** وروى عنه **واديته فيمنه وقلنسوس** وماذا فيمنه
واديته فيمنه وقلنسوس وماذا فيمنه
 الرجل الذي يراه النبي متخفيا بالذهب ثوبا جديدا ثوبا لثام فهاه عن ذلك فقال
 يا رسول الله فيما الختم فقال بالورق ليكن فذكرها ونصف وجبت يمينه
 في حجة الى رسول الله وفيه خاتم من فضة فقال ما لي اجدها الا صناما ثوبا عليه
 خاتم من ذهب فقال ما لي اري عليك حية اهل الجنة قال من ي شي خاتم قال من ورق
 ولا تته متقا لا قد سبق مستوجابا قال وعن عمر بن الخطاب رسول الله قال خاتما من ورق
 فكان في يده ثم كان في يده بكرة ثم في يده بكرة ثم في يده بكرة ثم في يده بكرة
 ثم ذكر حديث نقس خاتم علي عليه السلام باذكر سابقا ان رسول الله في يده بكرة
 وهو مصروف والجمهورية على جوار نقس الخاتم وعن ابن سيرين كراهة نقشه باسم الله
 وهو ضعيف لوجود الخبره قال العلماء وله ان نقش عليه اسم نفسه وان نقش عليه
 كلمة حكمة وان نقش ذلك مع ذكر الله تعالى ورسول الله قال انا اخذ الخاتم ونقش
 فيه ليختم به كنه الملوك لجم وغيرهم فلو نقش غيره مثله لدخلت المستبر
مسألة وروى عنه **واديته فيمنه وقلنسوس** وماذا فيمنه
 لزوال المانع قال **مسألة** وروى عنه **واديته فيمنه وقلنسوس** وماذا فيمنه
 لبقاء ذلك **مسألة** وروى عنه **واديته فيمنه وقلنسوس** وماذا فيمنه
 عن خنيس اجروا وادع عن ابنه هزير ان خوله بنت ثمار قالت يا رسول الله
 ليس لي الا ثوب واحد وانا اجيئ فيه قال فاذا طهرت فاغسل موضع الدم ثم صلي
 فيه قالت يا رسول الله ان لم يخرج اثره قال يكفيك الماء ولا يصرك اثره
مسألة وروى عنه **واديته فيمنه وقلنسوس** وماذا فيمنه
 الظفاري هنا عن خنيس اجروا وادع عن ابنه هزير ان خوله بنت ثمار قالت يا رسول الله
 تغتسله فان لم يذهب اثره فليغيره بغيره **مسألة** وروى عنه **واديته فيمنه وقلنسوس** وماذا فيمنه
 احدكم الخير قال ابن بهران روى عن النبي انه قال يطيب اجركم خيرا لثما واطفان

الحجاب

الحجاب الطير حكا في الانتصار وقد تقدم خبر الساء بالياء الموجه وهو الذي
 كذا قيل والله اعلم قال الطفاري اخرج اجروا الطيراني في الحجب من ابيه
 واصل لقيت ابا ايوب الانصاري فضا يفتي فرائ في اطفاري طولا فقتل قال
 رسول الله قد يسأل احدكم عن خبر الساء وهو يدعي اطفاره كاطفان الطير مجتمع
 فيه الجنان والخبيث والفت قال اجروا سبقة لسانه يعني وكيفا فقتل لقيت ابا ايوب
 الانصاري وانا هو لهك رجاله رجال الصالحين خلا في واصل وهو ثقة **مسألة** وروى عنه
 مشي الرجل في سراويل **مسألة** وروى عنه **واديته فيمنه وقلنسوس** وماذا فيمنه
 والبعد عن الاذنب الشرعي **مسألة** وروى عنه **واديته فيمنه وقلنسوس** وماذا فيمنه
اجاءا للرجال والنساء لقوله **مسألة** وروى عنه **واديته فيمنه وقلنسوس** وماذا فيمنه
 في الرضو قال الطفاري اخرج اليه من عمار بن ياسر من فروع عشرة من الفطرية
 المضطربة والاستنشاوق والسواك وقص الشارب وتقليم الاظفار وتنفذ الابط
 وجلول العانة وغسل البراجم والانتضاخ بالماء والختان قال **مسألة** وروى عنه
ويجب الختان لقوله تعالى ان اتع ملة ابراهيم خنيفا ومن ملته
 الختان وقد امارنا بتابع ملته قال الطفاري وعنه هزير عن فروق الختان
 ابراهيم خليل الرحمن بعد ان اتت عليه ثمانون سنة واختن بالقدوم **مسألة** وروى عنه
مسألة وروى عنه **واديته فيمنه وقلنسوس** وماذا فيمنه
 بالمدينة ادا احفظت فاشتهي ولا تنكح فانه امر للوجه واجطي عند الزوج
 سنة حسن وروى عنه **مسألة** وروى عنه **واديته فيمنه وقلنسوس** وماذا فيمنه
 وابو ايوب وان عمار وشاذان وسر وهو ضعيف وعنه حرج اخبر عن عثمان ابن
 كلب عن ابيه عن جده انه جاء الى النبي فقال قد اسكت قال انك عنك شعرا لكفر
 بقول اخن قال واخبرني اخرجه ان النبي قال لا خراف عنك شعرا لكفر
 واختن سكنت عنه ابرو اوج قال واخرج اجروا البخاري ومسلم خن من الفطرية
 الاستحباب والختان وقص الشارب وتنفذ الابط وتقليم الاظفار فدل ما في
 هذه من الامر على وجوبه لئلا امر ظاهرا في الوجوب قال لان ذلك بل **مسألة**
لقله **مسألة** وروى عنه **واديته فيمنه وقلنسوس** وماذا فيمنه
 ظاهرها غير الوجوب ثم قال **مسألة** وروى عنه **واديته فيمنه وقلنسوس** وماذا فيمنه
لنا من من كون الامر ظاهرا في الوجوب قالوا وان كان ظاهرا في الوجوب فقد
 صرف ظاهر بقوله سنة في الرجال مكروه في النساء قلنا فيه انقطاع لئلا
 اجروا اليه لم يصلا لساد وايضا هو من حديث الختان من الرباه وقد اضرب
 فيه ايضا تارة عن شاذان وتارة عن ابنه ايوب عن اجد والي حامد وهاج لا حجة
 به وان استقام فكيف اذا اضرب قالوا له شاهد وطريق اخرى غير طريق
 حجاج عبد الله بن النبي والطبراني في الكبير من حديث ابن عباس فروقا قلنا ضعفه
 البيهقي في السنن وقال في المعرفة لا يصح قال وهو من رواية الوليد بن ثوبان

ختن
 من الفطرية

وروى عنه **مسألة** وروى عنه **واديته فيمنه وقلنسوس** وماذا فيمنه

منه اذا فاضل بين المروية وقد سبق له بحث **مسألة** واذا خاف
 المحرم عليه شهوة بغيره جازم للنظر وجرم **مسألة** حفظ الفرج
 والمظنة كالمس في التحريم لتعويل الشارع عليها في كثير من المواضع
 وجرم كشف القعدة تحت ثيابها او غيره من مجامع الناس كمنع الغسل
 وصقط العذر له بفعل ذلك **مسألة** الحائض المني والزوج الى يحافظ عليها اهل الكيلان
 والرضا من المسلمين ويكره كشف القعدة في الخلوة لاحتساب المصلحة عليهم السلام
مسألة وتقبل شهادة القابلة على الولد اجماعا فلا قاء بل يعلم نفقته
 وقال لا بد من شهادة غيرها قال لا علم لها ان تنظر بطر الفرج قلت لا تملك ذلك
 بل لا بد من نظر محرمها لتصح الشهادة فان شهادتها متعلقة بخروج الولد من
 هذا الفرج ولا يتم ذلك الا بشهادة الفرج والولد **مسألة** وتقبل الكف
 جازم لفعل القابلة من غير تكبر قال ابن هيران فان المأثور عنهم انهم كان يقبل
 بعضهم يد بعض اذا قدم من سفر وحكى عن بعض العلماء انه قيل لابي مسلم صاحب الدولة
 فقيل له اتقبل يد ابي مسلم فقال قد قبل ابراهيم بن الجراح يد عمر بن الخطاب قيل
 له او جعلت ابا مسلم كعمى فقال او جعلتني كايه عبيد انتهى وفعلم لظاهر
 بينهم من غير تكبر **مسألة** المستحسن **مسألة** وفيه ان ذكر جرى من بعض
 في بعض لا بد من كيف وقع وعلى احواله اتفق ولا كيف كان وقوع ذلك الى الآخرين
 وكيف كان سكوتهم عنه **مسألة** التزناه اقر لمندوبه اخرى شلنا في جعل الاجتهاد فلا تقم
 حجة قال في وكفر بقصد القدر لما فيه من كبر للعظم بذلك فانه ربما ترفع من رتبة
 وجرم تكون مظنة للمكسر **مسألة** واذا لم يرد فيه ان كان بدعه قلت الا ان يكون
 للوالد او لامرأته ما يشاء ان شاء الله تعالى قال لا نسلم ذلك بل يكره التقبل
 لغیر الزوجين اذ هو نوع استمتاع والاستمتاع محرر في غيرها **مسألة** ما عرفت
 من اجماع الصحابة وانه شائع ذابح بينهم فخرى مجرى الاجماع وفيه ما عرفت
 قال في سرف وتجاوز التقبل في الجبهة والراس **مسألة** في جعفر قال
 ابن هيران عن الشعبي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم تلقا جعفر بن ابى طالب
 قال ليرمه وقبل ما بين عينيه اخرجته ابراهيم بن داود وعنه عايشة قديمه يدا جارية المدينة
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما رايته والله ما
 رايته عريا ناقلا ولا بعدها فاعتنقه وقبله اخرجته الترمذي وذكر الطفاري
 حديث جعفر بن يحيى هذا اللفظ وقال في اخره لا بد من ابائها استرا بغير جعفر ارفع
 خير وذكر بعد عن تخرج الطبراني في كبرى من عجاير تخرج مستدرك الحاكم
 قال بن حجر عوطا وسمن ابيه عن عياش قال لما قدم جعفر بن الحنفية ائتمته النبي
 الحديث قال الذهبي في الميزان هذه الحكاية باطله واسنادها مظلم قال ابن حجر
 والمحفوظ عن عيمته بغير هذا الاسناد اخرج سنن ابن عيمته في جامعهم من لا يخل
 عن الشعبي ان جعفر لما قدم تلقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل جعفر بين عيمته واخرج الطفاري

لا تقبل جعفر بن
 الحنفية
 والله اعلم
 وبالله التوفيق

في جعفر بن الحنفية من حديث عايشة لما قدم جعفر استقبله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل ما بين عينيه
 وسنده موصول لكن في سند محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير وهو ضعيف واخرج الترمذي
 عن عايشة قالت قدم زيد بن جارية المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي فخرج الباب فقام اليه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عريا ناقلا بخرقته فاعتنقه وقبله قال الترمذي حديث حسن واخرج قاسم
 بن ابيصع عن ابي الهيثم بن اليتهم ان النبي صلى الله عليه وسلم فاعتنقه وقبله وسنده ضعيف
مسألة قال في ومخطوطة التقبل في النكاح في غير الزوجين **مسألة** في تقبل
 لشبهه بالاستمتاع واذا لم يجر به عادة ولا دل عليه دليل ولا امان **مسألة** في تقبل
 الوالد لطفله نجاشي ان شاء الله تعالى **مسألة** في تقبل
 كالتقبل في اليد فانه جازم مستحب **مسألة** في تقبل
 من ان الاستدلال بفعلهم فيه فيه ضعف وتقبل مودة كالتقبل في الجبهة
 لغفره في جعفر وعرفت ما في سنده وتقبل راحة كتقبله الوالد للولد
 ولو في الخد والقدم قلت كفعله في سره الحسن ومن الحسن قال
 ابن هيران اما الحسن فتقدم ذكر ذلك في حديث ابيه هذير في كتاب الصلوة
 واما الحسنين فروى انه لما اتى براسه فوضع في طشت بين يدي يربط جعل يركب
 ثناياه بمحضرة يد فقال له ابو برزة ارفع قضيبك فوالله لربما رايته فاء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على فيه يلمته وفيها ويرضع فاه حيث تنكت بقضيبك او كما
 قال وقبلة شفقه كتقبل الوالد للولد في الراس **مسألة** في تقبل
 الصحابة قدمه في رجوعهم من مؤنة قال ابن هيران الذي في الجامع
 عن ابن عمر انه كان في شربة من سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فخاص الناس حصته
 فكننت في من خاص فلما نفرنا قلنا كيف يصنع وقد فرنا واولنا بالغضب فقلنا
 ندخل المدينة لئلا فلا يرانا احد قال فلما دخلنا المدينة قلنا لو عرضنا انفسنا
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان لنا ثوبه اقمنا وان كان غير ذلك ذهنا فجلشنا
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل صلوة الغداة فلما اخرج قمنا اليه فقلنا نحن الفراءون
 فقال بل انتم العكازون قال قد نونا فقبلنا يد فقال انا فيه المسلمين
 هذه رواية ابي داود معنى انتم العكازون لا الفراءون الكرامون الى الحرب
 العاطفون فحوها يقال للرجل يولي عن الحرب فربما اجعاليها عكروا عكروا
 واعتكروا عليه اذا جعلت قال الطفاري وعن زارع وكان في وفد عبد القيس
 قال جعلنا نذبا در من رواجلنا تقبل يد النبي صلى الله عليه وسلم واخرج الترمذي
 والنسائي والقرويني عن صفوان بن عسال المرادي قال قال يهودي لصاحبه
 اذهب بنا الى هذا النبي صلى الله عليه وسلم فاني اريد ان يمسك يدي ويصلي بي وسنده صحيح
 عن سبع آيات بينات فيقولوا ايدى ورجله وقال لا تشهد انك نبي وسنده صحيح
مسألة في تقبل الزوجين فانه جازم من كل ما بيننا **مسألة** في تقبله
 لزوجاته مشهور **مسألة** في تقبله **مسألة** في تقبله

Copyrighted material

ولعله كان الحجاب وهو صوره عينيه بمحتله لا تعارض اليه قالوا خاص بانواع النسخ
لانه انما شرع قطعا لذريعه وقوف اصحاب النبي في بيته فذلك كما في اودونه بذلك ونسب
نكاح نسبه بعد ذلك وهذا جرح من غير غيره ونزلت اليه في ذلك قلنا لو كان رسول الله
عنى الفضل بن العباس حين نظرا لوظاه وجه الخبيثة كما اخرج البخاري قال
رايت شابا وشابة فلم اسن عليهما من الشيطان وذلك ظاهرا في انه انما خاف ان يكون
النظر سببا للاجتماع قالوا لكم لا عليكم لان وجوب الحجاب لو كان عاما لما نظر
النبي اليها ولا امرها به واما قول المصنف علم لعلمه كان قبل الحجاب فحجب لان ذلك كان
في وجه الوداع والحجاب كان في نكاح غريب وابن احدى هاتين الاخر فالاول جواز ذلك
كما اخرج الفقيه مخفي للذهب الا ان يقارن شيوخه فيحرم لوقر المشايخ على سبب
باب الذرائع واما التبرير مطلقا فيعبد كيف وقد اوجب المفسرون على تفسير قوله
تعالى اما ظهر منها المتكبر عباس وعائشه لذلك بالوجه والكف من كانت عند التزمذي
وتفسير عباس عند الطبراني من وجه آخر **مسئلة** **وعلى المرأة غرض**
البصر عن اجنبى لقوله تعالى فاجنبوا ان ينظروا انما قال ابن هيران عن امرئ القيس قال كنت
عند رسول الله ص وعنده ميمونة بنت الحارث فاقبل من امرئ القيس وذاك بعد ان امسرا
بالحجاب فدخل علينا فقال اجتمعا منه فقلنا يا رسول الله اليس عني لا يبصرنا ولا يعرفنا
قال فاجنبوا ان ينظروا استأثر به اخرج الترمذي وابوداود واخرجه الطنطاري
عن الحسن بن احمد وابوداود والتزمذي ثم قال صح الترمذي قال في المرأة **لها النظر**
الى الوجه والكفين منه اي من الرجل كما له النظر منها الى ذلك **لما الخبر** وهو نص ولا
قياس مع النص **وقيل نظر منه الى ما لا ينظر من محرمها وهو ينظر الى ما له نظر**
منها الى ما ينظر اليه محرمها وقيل لها نظر ما عدا القود المخلصة وقد اخرج ذلك
بما روي البخاري عن عائشة قالت لقد رايت رسول الله ص يوما على باب محرق والجيشه
يلصقون في المسجد ورسول الله ص يستقي بيدها النظر الى اجسامهم وفي رواية يلصقون
بجدرانهم **ما لم يفرق بين شيوخهم** فاذا اقبلت بذلك شيوخهم جرحهم كذلك **لما من**
من نضج الخبر منع ذلك **مسئلة** **وعليها الستر من لا يعف عن الجوارح**
ومن جبي يشتمى فانه اذا كان كبتا فطنا سمع لذلك فلا يبر من منه موافقه المخطون
او يشتمى لجباله ونظارة فانه يجب التحريم منه والاستناده عنه **خبر الفتنة لا**
من لا يشتمى ولا يشتمى لقوله تعالى والطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء
لعدم تمييزهم من الظهور لعدم الاطلاع او لعدم بلوغهم جبا لشيوخهم من الظهور يعني الغلبه
والطفل جسد وضع موضع الجمع الكفا بدلاله الوصف **مسئلة** **وقالت**
به حصر من الجرحه ما لا يجزى لاجل له النظر اليها كما لا يجزى لاجنبى بدليل
صحته تزوجها انا بعد العلق وكل من ضحك رجلا لا يجزى النظر اليه قالت **عائشه** **فمن**
لا نسلم ذلك بل المولى مع شيبته **كما لا يحرم** وليس كما لاجنبى لقوله تعالى او ما ملكك اياها
فانه عام في الاما والعبود روي انه قال فاطمه عليها السلام عبيد وهبه لهما عليهما
ثوب اذا فتحت به راسها لم يبلغ رجلا واذا اعطيت رجلا لم يبلغ راسها فقال عليه السلام

انه ليس عليك باساره ابوك وغلامك اخرج ابو داود من حديث انس فاذا اخبر ذلك
اليه وصار عومها نصا قال ابن هيران قال في الكشاف وعن عائشه انها باحت نظر
اليها لعبد لها وقالت لذكوان انك اذا وضعتني في القبر وخرجت فانت حرة عن سعيد
بن المسيب مثله ثم رجع وقال لا تفرقكم اية النور فانما المراد بها الا ما انتهى بالنظر قلت
وفي كتيب الحديث عن عائشه ما يدل على انها كانت لا ترا الحجة عن مالك غيرهما ايضا
كما في حديث سالم سيلان وسالم بن يسار والله اعلم قد ذكر حديث فاطمه المذكور
على جامع من روايه انس وقال اخرج ابو داود **قلت** **لا نسلم ذلك لانه قد رجع**
عن ذلك وقال لا تفرقكم اية النور والمراد بها الاما وفيه ان ابن المسيب من اهل
الاجتهاد وحله العموم على الخصوص من سبب وجه ظهرت له لا تخرج العموم عن دلالة
ولا يلزم غيره ان يستلزم ذلك المستك كيف وقد ايدى اخيرا السوي واذا كان
المراد به النساء فاي فايده في ذكر اختصاصه بذلك **قلت** **او حصن بالذكر**
ولما التزمهم بها الفتن للخبر في قوله تعالى **ولنساء من ذليل الاما من شايهن**
ان الاطافه تقتضي ان المساء امثالهن من الجوارح الاما لانهن لسن مثلهن
وقد قالت ميسون لما وفيه في الخفي ان المشه لا تحل ما حرم الله بنت محمد
الكلايينه امر يزيد قال ابن هيران قلت في ميسون بنت محمد الكلايينه امر
امير يزيد بن معاوية حكى في الكشاف ان معاوية دخل عليها ومعه خفي فتفتحت
فقال هو خفي فتالت يا معاوية اتري ان المشه تحل ما حرم الله انتهى لكنه قال
الكلايينه وهو غلط وايضا فزواه بالمعنى والاصلا بسط من ذلك فلو كان يحل
النظر الى الملوكة لما استنكرت ذلك واستبدلت عليه وقل الاستدلال ثم شاع
ذلك ولم يعلم من احد انكار وفيه ان النزاع في ملوك الجرح هل يجوز له النظر
اليها امر لا وهذا ملوك دخل مع معاوية لا يعلم ملوكه او لغيره ولا شعاع بان ملوكها
سلمنا فلا حجة في قولها ولا في سكوت معاوية سلمنا انه بلغ الى غيره من اهل الجرح
والعقد فمسئله اجتهاديه لا ينكر على قائلها **قالوا** **اذا كان ح مكان**
احدا كن ذفاة فلتحجب عنه ويحجب قال الطنطاري اخرج احمد وابوداود والترمذي
عن امرئ القيس مرفوعا اذا كان لاحدا كن مكان مكاتب وكان عنده ما يؤذي
فلتحجب صح الترمذي فمفهومه انه ان لم يكن عنده ذفاة ايها لا تحجب عنه
ما اذا كان الا لئلا الملك مجوز لرفع الحجاب مبيع للملوك فالنظر الى سيدته **قلت**
ما ابدت من الام استبدال مفهوم والمفهوم لا يؤخذ به وفيه اننا لانسلم ان كل
مفهوم لا يؤخذ به انما اذا كان في مفهوم القاب اما مفهوم القصة كذا فمفهوم كذا اذا
مقرر في موضعه لكنه يقال مفهوم جرح القياس والقياس راجع منه لخطر قالوا وسلم
القياس كان معارضا للنص لا قياس مع النص فان حديث فاطمه عليها السلام
نص ايدى مفهوم قوي في خبر امرئ القيس **قلت** **فاطمه عليها السلام**
من حديث سالم بن يسار وقد روينه ابو زرعه قالوا وثقة الجاهل ولا تعويل

على ان نزرعه مع ذلك **مسألة** قال ابن القتيبي الحديث صحيح ولا يابا لا يتبين لو نزرعه
واما حديث امرسلة فرواه اهل هذا التقوا عليه قال **مسألة** الفقه والحق في
النسب من كونه لقوله تعالى ونسبهم بعض المومات فان الكافرات لا يخرج
عن وضعهن للرجال والنساء كلهن وقد اختلف ما المراد بالنساء فمن عبا س اراد
نساء قوم المومات فانه ليس للمومة ان تتبدي مواضع للمشرك ولا للكافية قال
المصنوع بالله الا الوجه قال في الترويض والغدير قال بعض العلماء وكذا ليس لها
ان تبدي للذوات وقبره وان الهادي عليه السلام كان يحب بناءة عن الذوات
وعلى بانها نصفها من جملة الرصف على النظر في لسان المحشي والطاهر عا
بنسبهن او ما ملكت ايمان من في صحتهن وخرجهن من الحريم والاماء والنساء كلهن
سواء في حال نظر بعضهن الى بعض قلنا ما ابدى من مفهوم **مسألة** لا يؤخذ به
وبنه ما عرفت خلافا هنا محتمل **مسألة** **والمتأخر** **مسألة** **والمتأخر**
معه قوله **مسألة** الاولى لك والثانية عليك ونحوه قال ابن هيران عن جرير
قال سالت رسول الله ص عن نظر النجاة فقال اصرف بصرك اخرجك **مسألة**
وذكره الطنطاوي عن جابر وروى عن النجاة بضم الناء وفتح الجيم والمد والفتح
القاء واسكان الجيم والقصر لعتان ومعنى نظري النجاة ان يقع بصره على
الاجنبية من غير قصد فلا اثر عليه وان استد امر النظر في الحديث فانه
ص امر ان يصرف بصره وقد قال تعالى قل للمؤمنين يبصروا من ابصارهم ويتوخون
من الحديث انه لا يجب على المرأة ان تستر وجهها في طريقها وانما ذلك سنة مستحبة
ويجب على الرجل قضا لبصره عن جميع الأحوال الا لغرض شرعي كالشهادة والمداواة
وارادة الخطبة وشرا الجارية والمعاملة بالبيع والشرا وتوخذك وانما يباح
من ذلك قدر الحاجة دون ما عداه **مسألة** **وعورة المرأة**
مع المرأة كرجل مع الرجل فيجوز للمرأة ان ترى من المرأة ما يجوز للرجل
وهو ما عدا ما تحت السرة الى ركبته والركبة وقيل المرأة ليس كذلك بل
عورة المرأة مع المرأة كعورة الرجل مع الرجل لا تستل ذلكا **مسألة**
يدل على ما هناك فان النساء جنس واحد كرجال فما ابيح لاحد الجنسين
ايح للآخر **مسألة** ويجوز النظر الى امر من الرجال ان لم تقارن
شهوة فان قارنت شهوة حرم النظر اليهم كالمشاة مطلقا وقوله **مسألة**
النظر في النساء قال ابن هيران قلت ما اظن هذا الحديث اصلا ان صح فالله
ص انقادك مع الشهور ويكره اجتماع الرجلين والمرأتين في ثوب واحد
لهن **مسألة** وقد تقدم في الباب ولفظه ان رسول الله ص قال لا ينظر الرجل الى
عورة الرجل ولا المرأة الى المرأة ولا ينظر الرجل الى رجل في ثوب واحد
ولا المرأة الى المرأة في الثوب الواحد **مسألة** **من زوج امته صلات**
عورتها كعورة الرجل فلا يجوز له ان ينظر **مسألة** **من تحت السرة الى الركبة**
لقوله **مسألة** اذا زوج احدكم امته الخير قال ابن هيران عن امرسلة

ان النسب

ان النبي ص قال اذا زوج احدكم امته عبده او اجيره فلا ينظر اليها دون السرة
ونور الركبة اخرجها ابو داود وقد تقدم **مسألة** **والحق في النظر**
على النظر لقوله تعالى او لا ينظر الذين لم يظهروا على عورات النساء لعدم تبيدهم
وقد تقدم تفسير الظهور وفي ظهورها على المراهق وجها **مسألة** **والحق في النظر**
تعالى **مسألة** **والحق في النظر** **مسألة** **والحق في النظر**
بلوغهم جدا المشهور من الظهور بمعنى الغلبه فمفهومه اهدا ابلغوا ذلك وظن ان
في قولهم ما هناك مجيب النساء عنهم ولا يحرم عليها الظهور لقوله تعالى **مسألة**
لا ينظر منكم الا بغيره فليست ذواتا اشتاد الذين من قبلهم فحذر
البلوغ الحلم موجبا للاستيذان فدل على ان ما قبله مباح الدخول من غير استيذان
لرفع الحجاب والصحيح الاول **مسألة** **والحق في النظر** **مسألة** **والحق في النظر**
والجنون والخسفي **مسألة** **والحق في النظر** **مسألة** **والحق في النظر**
عليكم الخبر قال ابن هيران عن عائشة قالت كان يدخل على امرأه النبي ص تحت وكانوا
يعبدونه من غير او الى الرية من الرجال فدخل رسول الله ص وهو عندهم نساء به
وهو نعت امرأه قال اذا اقلت اقلت باريح واذا ادرت ادرت بئاني فقال النبي ص
الا اراي هذا يعرف ما هنا لا يدخل عليكم فخرج اخرجهم سلم ولاي داود نحوه
مع زيادة وخرجها البخاري والموطا بسط من رواه امرسلة **مسألة** **والحق في النظر**
بكسر التوت وفتحها الذي يتشبه بالنساء في اخلاقه وكلامه وحركاته ويكون من
اصل الخلقة ويكون نكلا ومعنى انها تقبل باريح اليها اربع تقبل من كل ناحية ثلثان
ولكل واحد طرفان واذا ادرت صارت الاطراف ثمانية واما وجه اباحة دخوله عليهن
فقد بين وجه الحديث فلما علم انه من اول الرية منعه ص الدخول فدل على منع الخث من
الدخول على النساء ومنعهن من الظهور عليه وتبين ان حكم الرجال الغول وكذا حكم الخصى
والمجنون للرقة اربعه لهم في ذلك وقد تقدم ببط الكلام عليه **مسألة** **والحق في النظر**
والهم الكبير الذي لا حراك له **مسألة** **والحق في النظر** **مسألة** **والحق في النظر**
الحاجر الى النساء ولا شك ان الشيخ والمديف منهم قال في **مسألة** **والحق في النظر**
اذ غابته ما سونه لانها قد حست مادة الباعث على ذلك **مسألة** **والحق في النظر**
الضعف وعدم القدرة على الانعاص حاجز فليسا كما المستاضل اذ لا امان في ما ترا الب
العاض قلت لا تستل ذلك بل **مسألة** **والحق في النظر** **مسألة** **والحق في النظر**
فقد بر طبعه وذهب ما عده وقيل ان الله الذي يتبعون الناس لفضل طعامهم ولا يعرفون
شيئا من امور النساء ليسوا با هذا ربه **مسألة** **والحق في النظر** **مسألة** **والحق في النظر**
حفظ عورتهم من غير **مسألة** **والحق في النظر** **مسألة** **والحق في النظر**
واذا لم ينكر الفتى على ذوات الاطفال يرون شي من عورتهم لهم ولا عورة له اي للفتى
كذلك لعدم انكار السلف الاطلاع على عورتهم ولما كانت عورتهم لا تشتهى ولا يتعلق بها ربه
لم يقع الاطلاع عليها **مسألة** **والحق في النظر** **مسألة** **والحق في النظر**

Copy

ersity

من حراش قال جاء رجل من بني عامر فاستاذن على رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
وهو في بيت فقال له فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اخرج الى هذا فقل له
له قتل السلام عليكم اخرج فسمع ذلك الرجل من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال السلام عليكم
او قل فاذن له رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اخرج فخرج ابو داود وصاحبه ان صفوان بن ابي
بغشة الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بلين ولما وضع ابليس ورسول الله صلى الله عليه واله وسلم
عليه ولم استاذن ولم اسلم فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم ارجع فقل السلام عليكم او قل فاذن
بعدي ما اسلم صفوان اخرج فخرج الترمذي وعنده ابي داود وجدا يديه بدل ليا ويدل ليا
مكة ولم يفلح اذ دخل الصعابيس صغار القضا والجداه ولما طي فدل على شريحه
الثلاث وان الثالثة غايه ما يوتى مع الاذن فان وقع الاصل فقل السلام عليكم
ليست كذلك بل **من ذلك ومن قوله اذ دخل ثلاثا لما من** من اخبار الداله على تكرار
الاستيذان وهو المراد بكرر السلام اما هو زيادة فان شاء بها وان شاء ترك قال
لا نسلم ذلك بل **التفسير في قوله اذ دخل ثلاثا** فابن سعد بن زرار قال
ابن بهران له هذه هكذا في ان تصار وهو هو والاضراب بعد من عبادته ولفظه في
الجامع عن قيس بن سعد قال انما قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في منزلنا فقال السلام عليكم ورحمة الله
فردا في رواية اخبرنا فقال الاذن لرسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال فخره حتى
يكر من السلام علينا فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم السلام عليكم ورحمة الله فردد سعد
ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم السلام عليكم ورحمة الله ثم رجع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
فقال يا رسول الله اني كنت اسبح تسبيحك واريد عليك نداء خفيا لركب علينا من السلام
فانصرف معه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فامر له سعد بقتل فاعتزل ثوبا وله ملحفة مضبوغة برغفران
او درين فاستحل بها ثم رفع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وهو يقول اللهم اجعل صلواتك ورحمتك على
قال ثم اصاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من الطعام فلما اراد الانصراف قرب له سعد حمارا قد وطأ عليه
بقطيفه فقال سعد يا قيس اصحب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقصته فقال لي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
مع فاني فقل اما ان ترك واما ان نصرف اخرج ابو داود وقد تقدم وذكر الطفاري
عنا حديث قيس بن سعد بطوله ولم يعرض قبل على التسلية مراد مع الاستيذان وقد
استند الامام في الانتصار الى سعد بن زرار جاكيا له عن سيرة بن هشام في نظر
هل سعد بن زرار قصة اخرى **وقوله على عليم** قال الامام يحيى بن عليم في الانتصار
المختار ان الاذن بالسلام ثلاثا كاحكام الناصر من امير المؤمنين كرم الله وجهه
مسئلة **قال في واما الاستيذان على من قلت باب او في حقه**
لا على من في عروشه مكشوفة لقوله **قال في واما جعل الاستيذان من اجل النقص**
قال ابن بهران عن هزيل بن شرحبيل قال جاء رجل في رواية سعد بن فوقف على
باب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاستاذن فقال في رواية مستقبل الباب فقال
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم هكذا او هكذا فاما الامم استيذان من النظر اخرج
ابو داود مع رواية اخرى نحو هذا وخرجه الطفاري لهذا اللفظ عن حماد
ابو داود في رواية اخرى وجوب الامم استيذان وهو مظنة النظر والرواية الى ان
روايته ومن ثمرها ان نقف للاستيذان مقابلا للباب لا نه مظنة الرواية فان كان

فعرشه مكشوفة انتفت تلك المظنة **ويستاذن من غير بين الباب لقوله**
قال ابن بهران عن عبد الله بن مسعود قال كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا اتي باب قوم لم يستقبل
الباب من تلقاء وجهه ولكن من ركنه الا اليسر او اليمين ويقول السلام عليكم وذلك
ان الدور لم يكن عليها يومئذ ستورا اخرج ابو داود وخرجه الطفاري هذا الحديث عن
عبد الله بن مسعود في هذا اللفظ عن تخرج ابي داود **واذا لم يردن بعد ثلاث**
لقوله **قال في قوله** **تقدم في حديث ابو موسى** قال الطفاري هذا اخرج في المطاوعة
ابن موسى قال سمع الاستيذان ثلاث فان اذن لك فادخل والا فارجع قال واخرج
البخاري ومسلم وابو داود والترمذي والنسائي عن ابي سعيد وابي موسى عن عمار
اذا استاذن احدكم ثلاثا فلم يردن له فليرج **مسئلة** **في قوله**
من اجابات وخروفت الاجاب لقوله **قال في قوله** **من اجابات وخروفت**
فقلوا عليه فقلوا **قال ابن بهران** لفظه عن ابي هذيل ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
قال من اطلع على بيت قوم بغيرة بهم فقل لهم ان يفقوا عينه هذه اجابة في
البخاري ومسلم وفي رواية ابي داود من اطلع على قوم في بيت بغيرة بهم فقلوا عليه
فقلوا عليه عيبه وفي رواية النسائي فلا يده ولا قصاص وعن الشان رجلا
من بعض حذر النبي صلى الله عليه واله وسلم فقام اليه النبي صلى الله عليه واله وسلم فمشقشوا مشا قص فكا في النظر اليه كحل
الرجل ليطعنه اخرج البخاري ومسلم وابو داود وفي رواية الترمذي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم
كان في بيته فاطلع عليه رجل فاهوى اليه بمشقق فقاخ وفي رواية النسائي ان رجلا
اتي باب النبي صلى الله عليه واله وسلم فحاصه الباب فضربه النبي صلى الله عليه واله وسلم فتجاءد بحديد
او غود ليفقا عينه فلما بصره انقسع فقال له النبي صلى الله عليه واله وسلم اما انك لو ثبت فقات عيناك
وفي ذلك خاديت اخر وخرجه الطفاري حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم في الرواية مرعا
عن تخرج البخاري ومسلم والنسائي والموطا اخرج ابي داود عن تخرج اخر والنسائي
وابن حبان والبيهقي في قوله ففقوا عينه ثقل فلا يده ولا قصاص كما في الرواية الثانية
قال وفي لفظ لا يده او قد هدرت عينه وهو حديث صحيح قال وفي رواية البخاري
ومسلم اذا اطلع احديكم في بيتك ولم تاذن له خذ منه بحصاه ففقات عينه ما كان
عليك من جناح المشاقص جمع مشقق وهو نصل عريض السهم وخنقه بفتح اوله وكسر ثاء
اي براعه وبشفقته وقوله ليطعنه بضم العين وفتحها والضم اشهد لعل ان النظر
في بيت الرجل مسيح لرميه بالحصاة ونحو ذلك فاذا نقبت عينه او اصابه في غيرها لم يلزمه
الشر ولا قصاص وهل يجوز ذلك قبل انذار فيه وجهان احدهما يجب انذاره
والاخر لا يجب لظاهر الحديث وقوله لا يده ولا قصاص ففقات عينه هو
فققات واما خذ منه بالجمع المعجمة اي رمية من بين اصبعك **وقوله**
من اذ فعل فلا قصاص **قال في قوله** **من اذ فعل** **قال في قوله** **من اذ فعل**
مطلبا بل حيث لم يرد فعلا لا بالقول لا يمكن كذلك بل ما كان انذاره بغيرة
قصص من فعل ذلك قال في الا ان يكون له في تلك الدار التي تطلع من جدرانها

مجلس
في دار علم
من اهل البيت
عليهم السلام
في دار علم
من اهل البيت
عليهم السلام

Copyright

University

كتاب الدعاء

ثم قال سئله صحبه وقوله ابو حمزه

والمدة عا فيه هو الحق وقد يكون لله محصا كحد الزنا
الاستقام فيها لله كاشية فيها لغيبه وقد يكون مشبه بالحد الذي كذا في

و**يُحِبُّ** يَحِبُّ السَّرِقَةَ فَانْهَاهُمَا مَشُوبَانِ بِحَقِّ لَادِي فِي اللَّهِ ثَابِتٌ عَلَيْهِ بَعْضِيَانَهُ لَهُ وَمَحَالَّتُهُ
لَهُ وَأَقْبَامُهُ عَلَى مَا حَرَّمَ مِنْهَا وَيَحِبُّ الْعَبْدُ مَا نَقَصَ مِنْ عَرْضِهِ بِالْفُتُوفِ وَمِنْ مَا لَهُ بِالسَّرِقَةِ
وَقَدْ بَكَرَ **لَادِي يَحِبُّ** وَهُوَ الْعَالِبُ وَهُوَ **أَسْفَاطُ** حَقِّ كِبَرِ عَوَى **الْبَرَاءِ** عَلَى غَيْرِهِ أَوَانَهُ
قَدْ اسْتَوْفَاهُ مِنْهُ **أَوَائِبَاتُ لَعِينٍ** كَانَ يَدْعِي أَنَّهُ غَضِبَ دُونَهُ أَوْ أَمْرَاضِيهِ أَوْ عِيْبِهِ أَوْ جَوَاهِرِ
أَوْ لَائِهِ **أَوْ دِينَ ثَابِتٍ فِي الذِّمَّةِ حَقِيقَتُهُ كَثْرُ الْمَبِيعِ** وَ**يُحِبُّ** أَرْضَ حَنَابِيهِ جَاهَا الْمَدِينَةُ
عَلَيْهِ أَوْ كَانَ ثَوْتُهُ فِي الذِّمَّةِ **حَكَا** وَلَيْسَ حَقِيقَتُهُ **كَالَّذِي ثَبِتَ فِيهَا بِسَرِقَةٍ كِبَرِ عَوَى عَلَى**

جان خطا فتوته به ذمته مشروط بعدم العقاقله او نردها عن التسليم
و كناية العبد على بدن او مال فتوته به ذمه سيده ليس مطلقا و اما هو مشروط
باختيار اقدان اختياره لزمه و تعلق بذمه وان اختار تسليمه فلا ضمان
فيه المثل لا لزم مطلقا و اما لزمه مشروط بتعذر مثله و كالضمان بالمال
على من كفيل باحضار شخص فانه ليس يلزمه مطلقا و اما هو حيث تجوز عن تسليم
الوجه او اختار تسليمه **مسئله** و قد يكون المذيعا جفا محضا

كالشفقة والرد بالحيات فانها معنا تعلق بعين وقد يكون الحق شفقه
 كالأجارات فانها معنا تعلق بعين **مسألة** ومن غضب عليه عين فله
 انتزاعها من يد غاصبها ان لم يخش من انتزاعها تخييم فتنة فان خشي ذلك
 لم يكن له انتزاعها بفعاله لا كثر ضرر بالآقل **الأعضاء** فليس له ذلك **الحكم**
لخشيته ضرر الزيادة وفيه ان الحكم لا يبيح الزيادة فاي فرق بين الحكم
 وعديمه **قلت** وذلك فيما دون النفس فاما في النفس فيجوز من غير حكم

لا رصاع العله الوجهه لتوقف ذلك على الحكم ولا الدين الثابت له على عين
فليس له اخذه الا بامر الحاكم اذا لا يتعين دينه في مال المدين الا برضاه او امر
الحاكم واذا كان كذلك توقفت تسليمه على احبها قال في لان لم ذلك بل يجوز
اخذ من مال المدين من الجنس وغيره لقوله الله هبذ قال في ما يملكه قد
تقديم ومال الضفاري هنا اخرج احمد البخاري ومسلم والترمذي والنفري وبني
عن عايشه ان هبذ قالت يا رسول الله ان ابا سفيان رجل شحيح ولبين يعقطيني

ما يكفي في ووليها الا ما احذت منه وهو لا يعلم قال خذي مالا يكفيك ووليك بالعرف
 قد تقدم ان في الخبر ما يخبر به فانه قد قضا على الله عليه واله وسلم من غير منعه
 علم ذلك من حال ابيه سفيان وفيه جوان سماع كلامه لا يخبر به عنده الحكم والامانة
 وفيه ان القول قول الزوج في قبض النفقة وفيه وجوب نفقة المروجه وانها
 مقبوض بالكتاب فانه اذن طهران تقرب نفقها وعيا لها بالمعروف وفيه ان للمرأة
 مدخل في القيام على اولادها وكفايتهم والامانة عليهم وفيه اعتبار العرف في الامور
 التي لا يتجرب فيها من قبل الشرع وفيه جوان القضاء على الغائب وموضع الاستبدال
 هنا انه اجاز لها اخذ ذلك من غير اذنه ولا اطلاعه **مسألة** وان كان كذلك فامرهم
 بالحق فلا دليل فيه على اخذ من غير حكم ولا برضا وقد تقدمت المسئلة واستبدل
 الجوان بقوله تعالى وان عاقبتهم فاعاقبوا بمثل ما عاقبتهم به وجزاء سيئه سيئه مثلها فان الذين
 ويخونها مخصصات لقوله لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه **مسألة** فان
 ي فان خشي من الجاحك المجدد والخلف عليه ولا يبينه له **فصل** في تداعي النكاح **مسألة** قال صاحب
 الاختار اذ التقى ايمان الحق اليه وهذا فرع على صحة كلام الامام بحجتي
كش وبيع زوجيه امرأة وان لم يقبل المذمعي بزوجتها بولي وشاهد
عبد ولا في نكاح الامة ذكر العبد فاذا ادعاه زوجيه الامة لم يشرط
 لصحة دعواه ذكر ذلك ولا **يقدر الطول** بل يصح الدعوى وان لم يذكر شيئا
 من ذلك وقال **مد** لا نسلم ذلك بل يعتبر في دعوى الزوجية بالحق ذكر الولي والشاهد
 وفي الامة وتقدر الطول لا جتان وقومعه **بعضه لا يصححها الحاكم** فان العدا
 محتلفون في ذلك منهم من شرط الولي دون الشهود ومنهم من شرط الشهود دون الولي
 كما سبق فوجب ذكر الشرط الذي وقع العقد عليها مخافة ان يكون عقدا لنكاح وقع على
 وجه يعتد بالحكم باجتهاده بطلان ذلك **في** ليس ذلك مطلقا بل ان ادعاه العقد
 لنكاح فلا بد من ذكر شرطه اذ لا يصح العقد الا بها وان لم يدع العقد وانما
 ادعاه استدامة النكاح كقوله **في زوجتي** من غير ذكر للعقد كفي **الطلاق**
 اذ لا تعتبر الشروط في الاستدامة لان النكاح تقرب بالام ستمائة
 والعقد لا يثبت بها **قلت** لا نسلم ذلك بل لا يلزم ذكر ما زعمت كما لا يلزم ذكر
 كونها ايماء قبل النكاح او منقضية العدة او ليست بحجج من الامور التي
 يلزم معها صحة العقد فان الاجماع منعقد على عدم لزوم ذكرها فكذلك لا يلزم
 ذكر الولي والشاهد ونحو ذلك مما مع كون كل منها مانع من صحة العقد كما لم يلزم ذكر
 احدا من الموانع لم يلزم ذكر الاخر **قلت** **دعوى الشراء** فانه اذا ادعى شراءه
 لم يلزمه ان يقول شراها بعد الاستبراء **مسألة** **واذا ادعت**
امراة زوجها بجمع دعوى حق لها نابع للزوجية كجهنم ونفقة نفقة
دعواها اجماعا بين الامة وفتن الامة **كما** تستمع دعوى المال **مسألة** فكذا

نفس

تسمع دعواها له مناصا **وفي دعواها بحرية النكاح** من غير ان يضيف الى دعواه
 دعوى شيء من حقوقه هل تستمع امرأ **وجها** احدها **قال** **في** وهو **اصحها** **تسمع**
نفسها **دعوى الحقوق** من المهر والنفقة والتكسبي فدعوى المهر ودعوى
 لا زمة **في** **لا نسلم** ذلك **اذا النكاح** بحرية **حق الزوج** **دعواها** **اقراره**
 بذلك الحق **وهو** **اقراره** **منه** **مبني** **منه** **غير** **قابل** **له** **في** **وجه** **يلزم** **قوله** **قلت**
 تعلت دعواها بخرج النكاح فقد **نصت** **دعوى** **المال** **فصل** **في** **ادعت** **المال**
 مصرحه **قال** **في** **اذا** **اقتلنا** **بان** **دعواها** **بالنكاح** **مسموعة** **فيلزم** **بها** **ذكر** **شروط** **العقد**
 في الدعوى اذ لا امر يكون الامر فيه كما ذكرنا من الاحتمالات الثلاثة في دعوى
 الرجل لنكاح امرأة **قال** **عليه** **في** **ذكر** **الشروط** **في** **الخلاف** **المقتدر**
مسألة **قال** **في** **اذا** **ادعى** **الزوج** **طلاقا** **على** **عوض** **وقع** **الطلاق**
بين **بالعوض** **اذ** **اقر** **بني** **عليه** **وهو** **الطلاق** **فيلزم** **قوله** **ولزم** **حكمه** **وجوبه**
وهو **العوض** **في** **بين** **على** **ذلك** **والا** **بين** **الزوج** **على** **ما** **ادعاه** **من** **العوض** **فيمينها** **ولا** **يلزم**
 العوض **فيلزم** **ويكون** **الطلاق** **رجعيا** **في** **حقها** **لانكارها** **العوض** **بانيا** **في** **حقه** **لغيره**
له **فان** **نكحت** **عن** **اليمن** **لزمها** **العوض** **وكان** **بينا** **في** **حقها** **مسألة**
قال **عليه** **ولا** **تستمع** **دعوى** **المراة** **اقرار** **الزوج** **نفسه** **والنكاح** **الا**
ما **دعوى** **قوله** **ولم** **يعقد** **غيره** **صححها** **فاذا** **اقرت** **اقراره** **عقدا** **على** **عقدا**
 فاسد او لم يعقد بعد عقدا صحيحا فانها تقبل دعواها فان لم يقبل كذلك وانما
 قالت بانها عقد عقدا فاسدا فلا لا احتمال ذلك فانه يمكن ان يعقد بعقد ذلك
 الماسد عقد صحيحا **قال** **في** **اذا** **انكرت** **المراة** **الوطء** **بعد** **الخلو** **لتبطل**
الرجعة **فانقول** **لها** **اذا** **الاصل** **عدمه** **فعل** **بديعه** **اليمنه** **مسألة**
قال **في** **القول** **لنكر** **تسمية** **المهر** **اذا** **الاصل** **عدمها** **فانه** **ليس** **من** **لزم** **حجة**
 العقد تسمية المهر **وخلعت** **ورثة** **الزوج** **على** **العلم** **ما** **يعلمون** **ان** **مورثهم**
 ساه ولا قدره **وقال** **محسن** **والقول** **لها** **في** **متعة** **مثلها** **اذا** **المتعة** **لا** **زمة** **للعقد**
 فلها متعة مثلها وكان القول قولها في ذلك **فقد** **في** **الاكثر** **لان** **خلاف** **الظاهر**
مسألة **والقول** **لنكر** **لزيادة** **عن** **مهر** **المثل** **لان** **المتعارف** **به**
 فمن ادعاه فالظاهر معه ومن ادعاه اكثر منه فالظاهر خلافه فعليه البيان
والفتنة **فان** **القول** **منكر** **نقصانه** **لان** **نقصانه** **خلاف** **الظاهر** **فالقول** **لها**
بالا **خلاف** **قالت** **حس** **فان** **ادعت** **الزوج** **اكثر** **من** **مهر** **مثلها** **هو** **ادعاه** **اقرار**
 منه **فيما** **على** **مذمها** **حكم** **بالا** **اكثر** **علا** **اليمنه** **المأجور** **لانها** **اثبت** **ما** **فاه** **الاخر**
 ولا يلزم من نفيه عدم ثبوتها لن غاية الساقية انه لم يعلم الثبوت وليس له نفي العلم
 غيره **والا** **كن** **حكا** **بينه** **لكل** **منها** **فليبين** **منها** **ونحو** **ان** **كان** **نفي** **بين** **الا** **اجماع**
 بينه **فان** **لا** **يزم** **مهر** **المثل** **لغيره** **وجميعا** **عن** **الظاهر** **قال** **في** **هنا** **ليس**
والخيار **لها** **كم** **في** **البداية** **بتجديف** **ابها** **قال** **ليس** **لا** **نسلم** **ذلك** **بل** **يقدم** **الزوج**

Copyri

ersity

قال لست بزوجك بل بغيرك فبطل الزوج **مسألة** لا تستل ذلك
لاستواء حالها فلا وجه للرجوع من غير مرجع **مسألة** واذا ما اراد
وتراعا ورثتهما في الصداق وانكره رثته الروح التسمية بين ورثته الزوج
حيث ادعى انها موروثة اذا اصر عدم التسمية ومن ادعى خلاف لظاهر
فعليه البيان **فزع** وزم ما قاله كان لا يثبت على المشتري حكم هو
المطل كونه يرد على تسميته فاذا لم يرد مع انتفاء دعوى التسمية لم يرجع
بالاولى وقال الهادي في **حج** لا تستل ذلك بل لا يلزم شي ولا لزم لو ادعى
الرجوع الى غير مهر او كل مهر بنت على عياله كان يحكم لهم بذلك مع كونه المهر
والشهر ومهر من الاوصار واليد هو ان ذلك لا يترتب **قلت** لا سلم الاصل
وهو تزوج على امر كل مهر من مهر وفيه ان ذلك مشهور سلمنا فمثال فيمكن مرغه
والا يثبتان بشك وقدر ناول مرط للهادي عليهم السلام **فزع** لاح بان ذلك
حيث تقادم العهد به حتى التثبت صفا لها في النساء فلم يعرف مثله
فيمن فعين جليل المشتري لا متناع الطريق الى معرفه مهر المثل وطريقه
اي المشتري ليس الا البينة فان امكنت حكم بها وان عذبت فليس الا البينة
بخلاف ما لو قرب العبد فامكن معرفه المثل فانه يحكم به **قلت** الاصل انه
اذا جهل حالها لتقادمها ولم يمكن بالبحث معرفه صفاتها الى مرجعها
الى مهر المثل رجوع لتعذر ذلك الى اقل مهر من شبهها في منصبها ثم ان لم يكن
رداها الى ذلك مرجعها الى اقل مهر يصح تسميته لن المهر لا يزم للعقد فعين جليل
اقل ما يستحق مهرها في الرجوع الى مهر المثل ليس بغيره اذ هو اي الغرض
قيمة منافع البضع نفسه وانما يرجع الى قيمه المثل في نفسه لا الى قيمه
مشبه كسائر المنقولات فانه لو اتلف شخص على شخص عبيد او نحو مرجع الى قيمه
العبد لا الى قيمه مثله **والجوهالة** اللازمه من الرد الى ذلك **احكام الصفات**
والنسيات فيرد اليه من الاخوات والعات من المحضات بتلك المراه لا خلاف
جاءا وشكلا **فقط** مع البطلان وعدم التسمية ما يصح منها كعشره درهم
بعد تصديقهم على القول فيلزمهم الحكم بقبول ذلك مع اليقين انها لا تستحق
الكرامة **مسألة** والقول للرجوع قبل الدخول في قيمه المهر
فاذا طلق وقال نصف المهر كذا قبل قوله اذا القول قوله في بقى العبد
الكل لان الاصل عدمها **فكذا** القول قوله في البضع **فصل**
في تبايع العتق وتوابعه **مسألة** والقول لمنكر العتق باي وجه
فاذا ادعى عليه انه اعطاه لم يقبل قوله **حيث** الاصل الرد الى السابق
لانه يدعي خلاف الاصل فعليه البيان **مسألة** قال **مسألة** قال
السلام والقول لمنكر ان يرد على التسمية في دار الاسلام والرقبه طارئة ولا اعتبار
اذا اصر جريه مجبول التسمية في دار الاسلام والرقبه طارئة ولا اعتبار

مسألة
المثل

بالطاري الا ان يبين عليه قال الهادي عليه السلام في خبر بين المدعي هذا انه يملك
مجبول النسب **ولا يمين على المنكر وجهه** عليه السلام على غلط النسخ وان لم
يصدر ذلك من الهادي عليه السلام **وجه** لا سقاط اليمين لن اصوله تافه ذلك
والا ما من تحصى ولا يبعد ان يكون مخالفا للاجماع فان كل من وجبت عليه البينة
فطلب تحايل وجبها فان اليمين توجه بعد ذلك على المنكر ولا يعلم فابطل بخلاف
ذلك **فزع** قال **مسألة** اذا ثبت اليد على ذلك الشخص فالمشتري ان يشترط
مسألة باليد اذا الظاهر الملك مع عدم انكار العبد وشكونه
عند ذلك فاما لو انكر فلا صحة للبيع **ولا حكم** لا نكار الصغير فلرباع صغيرا
ثابته عليه فانكر وقال لست بعبد فلا يقبل انكاره بل يكفي ثبوت اليد فيه اذ هو
كالنسخه في ان القول قول من يجرى به في بيع قال **ص** ومضى بلع الصغير فادعاه الحريه
بني ونقض البيع اذ طريق صحته ثبوت اليد وقد ثبت اليد عليه وان لم يكن عبدا
قال **نقض** لا تستل ذلك بل لا تستمع بيته لتقدم الحكم عليها بالرقبه
وتعذر البيع لذلك **كما** لا تستمع الدعوى بعد الحكم بالبينة **قلت** لا تستل
استوا ههنا لان الحكم المستند الى اليد كالمشتري وطه لعدم البينة
فاذا وجبت البينة بطل الحكم لطلان شرط صحته **قلت** والتصرف
والنسخه وعدم المنازع في العبد الكبير يقتضي الملك فالقول قول السيد
اذا الظاهر معه فلا يقبل قول العبد الا بيينه جليل وكذا لو كان
هذا العبد الذي يدعي الحريه من امه او كانت تقدم منه اقرار له لسيد
بالرق قال قول قول السيد والبينه على العبد **مسألة** فالت
حسن واذا ادعى السيد على العبد العتق على عوض صح العتق وتعد وبقي
السيد بالعوض لان الاصل عدمه كالبطلان لو ادعاه رجل على امرأه بالعوض
فان البطلان يفتد وبين بالعوض واذا ادعاه العبد البائع رجلان واليد
لها فهو اي العبد لمن صدقه من ذينك فان صدقتهما معا او بينا على ملكه
فنصفان يكون العبد بينهما اذ لا يزميه لاحد ههنا على الاخر ولا حكم لتقديره
مع البينة فلو صدق احدهما دون الاخر مع بيته كل منهما فلا تغويل على
تقديره ولا حكم لتقديره الصغير **مسألة** واذا ادعاه العبد
الحريه بعد قبض المشتري له فالقول له اي للعبد لن اصل من هو في دار
الاسلام الحريه والرق طار فالقول قوله ما لم يقرب بالرق فاذا سبق منه
اقرار فالقول قول المشتري والبينه على العبد وفي الرجوع بالثمن بعد الحكم
بحريته **وجها** احدها قال **ق** وهو صحتها كقول المشتري العبد بعد بيعه
فان البيع يفتق ورجع المشتري على البائع بالثمن فكذا هذا **وقيل** لا يرجع
بالثمن على البائع اذا اشركا لا اقرار من المشتري للبائع بالرق فلو اراد اقرارا بالبيع
وثبت يدا البائع على العبد فلا يرجع عنه وان تعد العتق بدعوى العبد فذلك

Copyri

ersity

أمره فارجع إلى العتق لأنه لا يشتري لأنه مقر بثبوت اليد على العبد وصحة التصرف فيه ومن
لا يحرر ذلك حجة البيع عنده **مسألة** **قال** **هب ومن استقامه يكون**
وذلك كان يدعى على شخصه فأنكره وطبقت منه البيه فلم يجز إليها سبيلا بطلت
البيوت من المنكر فكل عنها فاحذوها واستولدها **نثر** **أقر بكذبه في دعواه**
وان الحاربه ملك للبراعه عليه لم يقبل قوله **كل** كانت في يد جاريه فاعتقها
نثر **أقر بأنها** ليست له وانما كانت في يد غصباً فان العتق ينفذ ولا سماع لتك
البرعي ولا تعويل عليها فكذا هنا لان الاله سبيلاد متضمن للعتق ولا يزم له **لكن**
بضمن قيمتها وقيمة أولادها حين امكن تعقيب كل واحد منهم لا قزاره بملك المدعي
عليه وحرره عليه وطوها لا قراره **نثر** **بها** وانما ليست بملك له وانما كذب
في دعواه **الان** ملكها من المدعي عليه **بوجه** هبة او صدقة **مسألة**
قالت **ه من** ولا يفسد الشهاده على العتق الصادر من السيد الى الاله مسدود
الى دعوى الاله اذ هي شهادة **جسبه** كان **الامسك** لان بقا وصا
منه وفي تصرفه مظنه وقوع المنكر **نثر** **لغيره** وطبها بعد خروجه من ملكه
يا لعتق **قال** **ح** **نخل** **العبد** فلا بد من تقديم دعواه قال **ش** لا نسلم ذلك
بل **لا فرق** لانه بقاؤه مظنه للمنكر اذ ربما باعه وهو **لنا** لا منكرهنا
والعبد بخلاف الحاربه اذ عايتة في العبد انه اذا لم يدع العتق انه اباخ
منافعه ولا يحدور في ذلك وفيه ما عرفت **مسألة** **قال** **ه** **القول**
لمنكر **العرض** في المنافع والعتق والطلاق **قال** **من** اصل العاقل فيها عدم
القبض **لا** **الاعيان** فليس كذلك بل اصل فيها الاعراض فانه كثير ما يخرج منها شي
بغير عرض **الان** يدعى ان خروجه من يد كان بعض **بعد** **التصادق** منها
على عقد **بيع** **بغير** **عرض** **من** **هبة** او **تليك** او **نذر** فاذا قال الواهب وهبته
بعض وانكر الموهوب له ذلك كان القول قول منكر العرض لفظ الهبة اتم طالب
فيها لا عرض فيه فكان ظاهراً فيه **لا بيع** او **نحو** **الكتاب** فان العرض لازم لها
واثر معها فالقول لمن ادعا العرض فيها **مسألة** **قال** **ط** **واذا قامت**
بينه **بيع** **الامة** **وتحقق** عند الحاكم بان شهيد رجلان من ذوي العدا له ان يشهدا
باعها وشهداخران انه اعتمها فبيته **العتق** مقدمه اذا وقعت **قبل** **القبض**
من المشتري للحاربه **لقوة** **نفوذ** **ه** **وجعل** **الشرا** على صدور **بعد** اي بعد
العتق اذا **الظاهر** **تقدمه** واما اذا كان المشتري قد قبض فالقول للبايع لان
القبض تقدم البيع على العتق ههنا حيث اطلقنا فان **ارختا** **عل** **بالتقدم**
سوا كانت على العتق او البيع ولا تعويل على المتأخر **قال** **ب** **لا** **اسم** **ذلك** **بل** **يحل**
ببينة **العتق** **ولو** وقعت بعد قبض **المشتري** **لقوة** **ه** **ونفذه** **ومن** **نشر**
الى ملكا **لغير** **قلت** لا نسلم ذلك **كل** **ارختا** **جميعا** **وعلم** **تقدم** **البيع** **فانه**
تتحكم بغير البيع ولا تعويل عليها فكذا هنا يحكم بغير البيع مع تقدم تاريخ الشهادة

عليه اذن من لا يملكها ان العتق صبر بعد خروجه من ملكه فخرجه كغيره **فصل**
قال **ط** **ه** **والقول** **لمنكر** **العين** **الرد** **وده** **من** **عاريه** **او** **بيع**
او **بيع** **رد** **عيب** لان اصل بعد ثبوت العين عند شخص غير الرد فمدعيه بيع
لخلاف اصل فعليه والقول لمنكر وعلى مدعيه البيه او رد **نثر** **بعد** **البيع** **ه**
ذلك كله فالقول لمنكر اذا يدعى **الرد** **اسقاط** **حق** **عنه** **بعد** **ثبوته** فلا يثبت
ذلك لا يبيته **قال** **ض** **زيد** **وابن** **جعفر** **ذلك** **سلم** **في** **بيع** **عيب** **وشن** **واما** **الرد** **هبة**
والعاريه فلا نسلم ان القول قول مدعي غير الرد **الا** **بعد** **صانه** **اياها** **بوجه**
من وجع الضمان اذ هما **اميان** **فقبل** **قوله** **لا** **بيته** **عليها** **مسألة**
ومن **تلف** **في** **يد** **مال** **غيره** **فادعاه** **الشخص** **الذي** **تلف** **عنده** **واصا** **وقال**
الملك **ليس** **كذلك** **بل** **ذلك** **الملك** **قرض** **لا** **قراض** **فالقول** **له** **اي** **للمالك** **اذ** **الاصل**
عنده **الولاية** فلا يثبت الا بيته لان هذا **كل** **ادعاه** **في** **مال** **اقره** **لشخص** **انه**
اجاره **او** **اعاره** **فان** **دعواه** **لا** **تسمع** **فكذا** **هنا** **لانه** **يدعي** **تصرفا** **في** **ملك** **الغير**
فعليه **البيان** **فان** **بين** **سعت** **دعواه** **ولو** **ادعاه** **البائع** **انه** **سلم** **البيع** **مع** **زيادة**
فيه **فليكن** **منه** **لم** **يردها** **ولم** **يقصد** **اليها** **من** **اذ** **الاصل** **عنده** **ولو** **اشترى**
شخص **عشرين** **رمانه** **فسلمها** **الى** **المشتري** **نثر** **قال** **بعد** **القبض** **نا** **قبضت**
سبع **عشر** **لبائع** **اذ** **الظاهر** **قضى** **الجميع** **فمن** **ادعاه** **خلافه** **فعليه** **البيان**
قلت **فيه** **نظر** **لان** **الاصل** **عدم** **القبض** **في** **الحزم** **كما** **ان** **الاصل** **عدم** **القبض**
في **الكدر** **مسألة** **واذا** **ادعاه** **رجلان** **ان** **اي** **يه** **يد** **شخص** **فاقر** **ذو**
البيد **لا** **احدهما** **دون** **الاخر** **بنصفها** **اشتركا** **فيه** **جميعا** **ان** **احدا** **فا**
يدعوى **ملكهما** **لها** **الى** **سبب** **يشتركان** **فيه** **كالارث** **من** **ايهما** **او** **غصبا**
عليها **او** **على** **ايهما** **وانما** **قلت** **يشتركان** **فيه** **لانه** **لا** **زم** **لا** **احدهما** **على** **الاخر** **مع** **الحاج**
سببهما **لا** **واضا** **قال** **التميز** **كارت** **وشرا** **كان** **يقول** **احدهما** **ورثتها** **من** **اي** **غصبا**
عليه **ويقول** **الاخر** **شرا** **تبا** **من** **ملكها** **نثر** **غصبا** **عليه** **فاقر** **احدهما** **بنصفها** **لا** **يضم** **منه**
مشاركه **الاخر** **في** **شرا** **فانه** **لا** **اختلاف** **السبب** **فان** **ايجل** **كان** **يقول** **المدعيان**
شرا **انها** **من** **ملكها** **صفقة** **واحدة** **نثر** **غصبا** **عليها** **فاقر** **احدهما** **بنصفها**
فصل **بشاركة** **الاخر** **في** **ذلك** **النصف** **املا** **فيه** **وجهان** **قال** **ي** **احدهما** **وهي**
اصحها **يشتركان** **فيما** **اقره** **اذ** **الصفقة** **وهي** **اشترآوها** **للدارهم** **واجر** **دليل**
اتحاد **السبب** **فوجب** **اشترآها** **في** **كل** **جزء** **من** **اجزاء** **الدار** **نصار** **كل** **قال** **ورثاها**
من **اينما** **وقيل** **وهو** **ثاني** **الوجهين** **لا** **نسلم** **ذلك** **لا** **اجتماع** **كونها** **شريكت** **من** **اثنين**
وشراؤها **منها** **بمثله** **البيع** **في** **صفتين** **فليس** **لازم** **ما** **اقره** **احدهما** **لا** **اشترآه** **فيه**
واذا **كانت** **دار** **في** **يد** **شخص** **ادعاه** **شخصان** **ان** **لكل** **منها** **نصفها** **فان** **لا** **يتم**
في **سبب** **يقضي** **لا** **يشتركا** **فيها** **واقر** **المدعي** **عليه** **لا** **احدهما** **كلها**
وقيل **احدهما** **اقر** **له** **كلها** **بعد** **دعواه** **النصف** **صحت** **له** **كلها** **اذ** **لثاني**

Copyright

يمنع الحقوق من غير المتحقق من الاستقلال واستعماله فخرى مجرى الالة عمان
لنا ان الحق متفقه العين ومنافع الاعيان تابعة لها في الملك فلا عتراض
لمتبع من دون التابع والمسلوب من دون اللاتزم غير معقول قالوا الاستمرار
عليه فبينه داله على ثبوته فكذلك بالبينه والفضل هناك المسلوب عن اللاتزم
وكذلك هنا الامناع من ذلك **مسئلة** ولا يوقف خصم على بينه عليه
غالبه الا لمصلحة وفي صدق المدعى بما داه كاطهار وجهه فيها ثبوت الحق وخط
السرور او يكون المدعى من اهل الفضل والصلاح وانما لم يوقف للاضرار بالمدعى
عنه قلت لكن كقولك في المال اقلبه عديم الضرر وشرايخ النكاح
وتوايحه لذلك وحسب ما يراه الحاكم من صلاح ودفن الضرر في ذلك القدر ووجه
وفوقه **مسئلة** هـ وجوب مضاد في الرسول للدين
وتحريم المصدق على التسليم لان من لازم تصديقه له اقراره بصدق وكالته
فيستلزم اليه كما يجب التسليم الى الوكيل قال من سلم ذلك بل لا يجوز
يسلم الرسول اذ المدفوع اليه من الدين ملك للدين واذا كان ملكا له
فالصدق من الوديع لا وجوب فيه حقا فهو مخير بين الاعطاء والترك
واذا لا يخرج بالتسليم عن الضمان الا مع البينة فكيف يجوز على تسليمه
وهو ضامن له قلت لان سلم ذلك لان يدعي بعد التصديق بد الملك لانه وكيل
والوكيل قاييم مقام الموكل فلا عذر عن تسليم الحق كوقامت البينة على ذلك قال
الطحاوي ولو ادعى شخص ان اباه مات وترك هذه الوديعه ميراثا ولو كان
له غيره فصدقه الوديع اجبر على تسليم هذه الوديعه اجماعا قلت ولا
يصديق مدعى الوضايه اجماعا اذ هو مدعى على الحاكم حيث هو
وحيث لا يموله في ذلك استقاط الحق الحاكم لان التصرف له بخلافات الدين
فانه ايجاب الحق التصرف للغير في ملك نفسه ولا يصير ملكا للغير والتمسك بالبعد
قبضا او خليفته له **فزع** فان اقر بانه مامون بالقبضه فلا
فصل بخبر على تسليمه ام لا قال عليه لم يجز ان امتنع اذ هو قرا على
الغير والاقرار على الغير لا يصح وعلى تقدير صحة الامر بذلك كالمزعم امام ما ذكر
فيه **مسئلة** واذا ادعى اعيان داه واحدها ملك والاخر اخذ
برماها ولا بينه لا جدوها في الدرك لانه المستقل بالتصرف فيها وفيه
ليس كذلك بل يتخالفان لا يتوايها في اليد ونقسم بينهما لان لكل منهما تصرف
فيها ولم يستقل بها احدهما ويغرد بالتصرف عن الآخر قلت وان سلم ان لكل منهما
فيها تصرف ثبتت له اليد في يد الركب في لا تنقاعه **فزع** فان كانا
ساكنين معا وعندهما شرج احدهما ولا بينه لا جدوها **فزع** فان كانا
الشرج مع بينه لان الطاهر انه لا يوضع شرجه الا على ملكه **مسئلة**
واذا ادعى اعيان ثوب في يدها فاليد لها سواء اذ لم يره لاحدهما على الاخر

فيها الفان خلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ونقسم بينهما نصفين ولو كان
اكثر مع احدهما فان الحكم فيه كذلك لانه كل واحد منهما مستقل فان كان
في يد ذراع وباقية على الاخر فادعاه عليه شخص فان القول قوله مع بينه لان
البينة له فكذلك هذا **مسئلة** ومن في يده قبضه صغيره
وادعاه وجبها ولا بينه له لم يقبل قوله انها من جته وينع منها ولا يقرب
عليها اذ لا بد من ثبوت على الجرح ولا على المناقح لتجديدها جارا في الاختلاف
الاعيان فشوت اليد عليها ممكن واما هذه فلا ومصادقه الصغيره لا تضع اذا بلغت
واقرت بالنكاح صحيحا جها وان انكرت خلفت **مسئلة** ومن
ادعاه انتقال عين اليه من شخص بعبه او بيع او ارث واذا عين ذلك الشخص
انعوت بها من ابيه وبيننا ذاك على انتقالها من ذلك الشخص اليه والابن على ارضا
قبضه الخادج وهو الشخص الذي انتقلت اليه من اب هذا الابن اول لما شاع
ان شاء الله تعالى من انها تضمنت انتقال الملك وبينه الابن تضمنت بقاؤه فهي
مستندك الى طاهر الحال وبينه الانتقال على حقيقته الحان **مسئلة**
قال لم يحضر الشيء المدعى فيه لبينه ان امكن لقصم الشهاده عليه
لغايته والحكم بها لا للتخفيف فلا يحتاج الى احضار **فزع** فان
تعد احضار اي ذلك المدعى فيه شهدوا بالصفه المبرمه له عما
يلتزم به وحكم بها فاذا ادعى من حكم عليه به انه قد ذهب او انه مظلوم
ولا شيء عنده فيجب خفي يغلب في الظن انه لو كان معه سلمه ثم بعد ذلك
تقبل منه القيمه **مسئلة** قالت قها ولو قال المدعى عليه
شي من العوض والحيوانات او غيرها ان شهد على فلان بما تدعيه فليس
صادق وفيه ريب به فشهد ذلك اللعان با داه المدعى لم يزمه الحق
بشهادته وحده اذ ليس باقرار وانما هو اقرار عن هذه الشاهد وقوله واما الحق
فلا ثبت به لان الشاهد الواحد لا يكفي في اثبات الحق قال قوط ولو شهد اثنان
غير عديلين ورضي الخصم بشهادتهما وقبلها وامر قضاها لم يجز للحاكم الحكم بها
بل يلزمه الحق باقراره ان اقر اقرارا صحيحا وحكم الحاكم مستندا الى اقراره
لا الى الشهادة **فصل** ومن ادعى قضا اوجراجه لزمه
تقصير الجراجه اجماعا لان هذه العقوبه اعظم العقوبات خطرا
فيجب التفصيل في دعواها للحكم فيها على تحقيق وثبات المومنات
وقا ثون عند الشهادت وكذا يجب تبين القتل او المشقة او غيره
للخطر في القضاص وعظم الامريه والخلاف في المشقة او غيره
ولا يكره مدعى الملك تفصيل شبه اجماعا بين العلماء بالادلة بين تعيين
المدعى فيه ويكفي في القيمي اتيه بينه ذكر جنسه وصفه وان لم
يضبطة الصفه كالخمر واللاي فلا بد من ذكر القيمه وكيف في دعوى

ده الثالث من ذلك ذكر القيمة واما المتك من الدراهم والدينار ولا بد في دعواه
 من ذكر الجنس والوزن والصفة ان اختلف فيها هذا اذا كان الاختلاف
 في القيمة واما المتك فلا بد من ذكر جنسه ووزنه وصفته ان اختلف فيه
 سواء كان باقيا ام تالفا ويعين المدعي الدار والارض بالاسم والحدود
 لشهد على متعين معروف وحكم به كذلك قالت وما قيل كلية الجنس انه
 كالنقد والقرار والوصية وعوض الخلع او غيرها كالمهر كذا دعواه كذلك
 ولا يحتاج في دعواه الى شيء من ذلك **فصل** في شرط الدعوى
 للملك المطلق ثبوت يدا المدعي عليه على الحق للمدعي **فصل** في ما بينه
 شهده بالملك او علم الحاكم انه ملك لذلك منصرف فيه لا لو كان ثبوت يد عليه
 باقراره لقولهم ان يتصادقا على ملك شخص حيله ليقتض الحكم به لمن ادعى عليه وكذا
 ما ثبت بالملك ورد اليه فانه يكون له حكم ما ثبت بالقرار **فصل** في ما بين
 بان البدل او عليها الحاكم حكم له بذلك المدعي نا جزا من غير شرط وان اقرتها
 اي بالبدل او ثبت بنحو من الاقرار او التناول فيحكم له **فصل** في ما بين
 والا نقول به ولا ثبت يد عليها باقراره ولا يكون **فصل** في ما بين
 منها على ملك الغير فان ذكر المدعي شيئا نحو غصب على او اعترفته
 وبين على دعواه او اقر خصمه حكم عليه بالمدعى فقط لا بالملك للمدعي
 لحواله انه عنده لغيره **فصل** في ما بين **فصل** في ما بين
 قال من ادعى على شخص حيوانا او عرضا في يد ولم يصفه بصفه تميزه
 فلا تسلم ذلك منه لا تحاد دعوى مجهولة لتعذر ابيته عليها لان الشهادة
 لا ثبوت لها الا مع التمييز والمعرفة لما شهد عليه فاذا التعذرت المعرفة تعذر
 الشهادة والحكم بها الا في المهر والكتابة والوصايا والنذر والخلع كما مر
 من قبولها لكية الجهالة فاذا ثبت ذلك صح الشهادة عليها والحكم بها كذلك قيل
 وهي تختلف في قبولها للجهالة فمنها ما يقبل كليتها كالقرار والنذر والوصية
 والخلع فيصح ان يدعى انه اقره بالمال او بشي فاذا ثبت رجع في تفسيره الى المدعي عليه
 مع بينه ومنها ما يقبل اقلها وهو المهر وعوض الكتابة والبدل فاذا ذكر جنس المدعى
 وقدره صح دعواه وان لم يذكر نوعه ولا صفته ولا قيمته **مسألة**
 ومن قال للمدعي بغير هذا القالب بعشرين درهما تجوز المناذري فلم يدر
 المالك باعه او اتلفه فقال المالك ادعى عليه ثوبا ان باعه او اتلفه فاني
 عليه عشرون وان كان باقيا فعينه لي فهل تصح دعواه ام لا فيه وجهان
 احدهما انه اذا قال ذلك صح دعواه ادلا جها به **فصل** في ما بين
 سلم والا حلف فان نكح عليه على الهادي عليه وسلم او حلف على الهادي بغير
 عليه وقيل وهو ثا في الرجعين لا تصح دعواه للتردد فيها فلا يمكن بها دعوى ذلك كل
 جزء منه منفردا عن الآخر لعلم وذهب التردد فيحكم به **مسألة**

في الدعوى واليمين

الجواز

واذا ادعى شخص على شخص ديناً مؤجلاً فهل تسمع دعواه ام لا فيه وجهان احدهما
 ما اراده عليه بقوله و تسمع دعوى الدين المؤجل ليعتبر الدين في ذمه من ادعى
 عليه وقيل وهو ثا في الرجعين لا تسلم ذلك بل لا تسمع دعواه او البينة على هذا
 الدين لا يصح تسليمه في الحال واذا كان كذلك فلا فائدة لشايعها قلت لا
 تسلم اتفاق القاييد بل تقيدها بشروطها على من ادعى عليه وثبوته فائدة في فائدة
مسألة في ما بين **مسألة** في ما بين **مسألة** في ما بين
 الدار وهو يملك والوجه ظاهر لانه ليس من لازم البيع الملك فقد يبيع ما لا يملك
 فان قال شريكنا من مالها لم يرض دعواه حتى يقول شريكنا ليعتق اذ قد
 يشترى لغيره فليس من لازم الشراء اختصاصه به بل قد يشترى لغيره بالولاية
 او الوكالة ولا يحتاج ان يقول واطيب رد ها بل يحكم له بها وهو بالخيار
 في طلب الرد ان شاء طلبه وان شاء تركه لانه حق له وقال لا تسلم ذلك
 بل بشرط صحة الدعوى طلب الرد لانه الباعث له على الدعوى قلت لا
 لا تسلم لزوم ذلك وكونه من البواعث لا يستلزم ان لا يصح الدعوى الا به لان لازم
 من الدعوى تقرير الملك وهو ثابت وان لم يطلب الرد فلا موجب له **مسألة**
 ولا تسمع دعوى الهبة المجهولة لما مر من ان من لازم الدعوى الشهادة ولا
 تكون الا على معلوم ولا تسمع دعوى ان الشاهد او الحاكم كاذب فيما قال
 اذ هو محل الخصام وبه قرار الحاكم وهو المضرع عند الجرح والادعوى بحكم
 فصح ذلك يؤدي الى استدباب الدعوى وانتشار النظام وله الجرح بغير
 ذلك كما شيا في ان شاء الله تعالى **مسألة** في ما بين **مسألة** في ما بين
 المشهود عليه ان طلبه اي الامهال ليدراها وقدرها الامهال ثلاث اشهر
 كما مر الشفع للرفع وقيل ليس كذلك وانما يمهل يوما فقط اذ في الزيادة
 اصرار بالمدعي ومن ثبت عليه الدين لشخص فطلب من الحاكم بين المدعي
 ما ابرى لزمت تلك اليمين له لا احتمال ان يكون ابرى وحجدا ابرى واذا لزم فهل
 يلزم قبل التسليم ابرى بعد قال عليه وفي تقديمها على التسليم وجهان
 في اي حدها وهو اصحهما يستوفي او لا ثم يحلف اذ دعواه للامبر
 خصومه حديد وقيل وهو ثا في الرجعين لا تسلم ذلك بل يحلف او لا ثم
 يستوفي اذ هو المدعى او لا **مسألة** في ما بين **مسألة** في ما بين
 العاقل على وجه يصح ثم يسمعها بعد ذلك وانما حسن منه امر باعادة
 الدعوى لانه منصب الامر شاد واما مرد فع الفساد وشانه الباب في صلاح العباد
 ولا تلقن اجد الخطين ما يصلح الدعوى ولا عوانه التلقين اذ لا تهمه تلقن باسم
 في ذلك **مسألة** قالت ه س ك والمدعي التوكيل في اي شيء اراد طلبه

Copyri

ersity

من المبدع عليه **ولم يحضر** فليس حضوره مانع من تركيله لغيره في الدعوى والمصداق
وقال **مرح** لا نسلم ذلك بل لا يقع من حاضر التوكيد لان الوكيل لا يفرض مقام
الموكل وينوب عنه عند غيبته للضرورة فاما مع حضوره فلا ضرورة **لنا ما ينبغي**
ان نشأ الله تعالى من الدليل على جواز ذلك فان عليا عليم كان يوكل من ينوب عنه في الحضور
مع حضوره **نوع** قال **لا قدس ولا تصح البيه المركبة** فبين مدعي الشرا
للدار او غيرها **انه شراء لنفسه** وانه شراء من مال كنه بينه **واحد**
قال **مرح** لا نسلم ذلك بل يقع الشهادة مركبة فلو شهد اثنان بالشرا وشهد
اثنان بان البائع كان يملكه في ذلك الوقت صحت سواء الخد وقت الشهادة
ام اختلف لتمام الشرا بها ومطنه حصول الفرض عندها فلا يقصر في تأديده المبدأ
عن البيه الواجب قلنا لا نسلم ذلك لانه لا يحصل تحقيق ما يحكم به **جنيش**
وفيه ان هذا الجواب يحل النزاع بل التحقيق حاصل حصول باليه الواجب ان لم يكن
اكمل **مسئله** قال **مرحب** فان ادعا شخص على شخص ما لا فقال
المبدع عليه لا اقر ذلك **ثمة** ما يثبت الحق عبارة لا تنص ان اقر البيه
على التوفير فضل بقل دعواه امر لا فيه اجتهاد لان احدها للويد بالله انه اذا كان
كذلك **سعت بيته** والشا في لا طرح لا تسمع اذ اذكر الذي قاله من انه لا
يعرفه فضلا ان يعرف ما قاله **يكذبها** واذ انقضى ما يكذبها لم تسمع قلنا
لا نسلم ان ذلك يكذبها وانما هو مباغته في الانكار وبعد اذن المحاكمه ومثل
ذلك كسر من المخاض عادة **وتحتمل** لا عرفك مستحقا لما مدعي **مسئله**
قالت **مرح** فان قال ما له على شي ولا اعرف ما يقوله فاني المدعي بالبيته على دعواه
وقرر ذلك المبدع عليه ثم اني المبدع عليه بيته الام يقاضى قبل ام لا فان علم السلام
صحت منه بيته الا ايضا اذ في بيته واقعه في جعلها كسائر البيئات **ولا تنافي**
بينها وبين ما تقدم منه من الانكار لصدوره مثل ذلك بين اهل الخصام **ولا احتمال**
ما عرف ما يقوله من ثبوت الحق فانه مع اعتقاده لا يقا به له لا شيء له عنده
قال **مرحب** حصص وكذا لو قال ما كان كد على شيء ثم اقام البيه على قنبر
ما يدعيه المدعي من ذلك اليه قال **بن شرمه** بل اذا ك غير مسلم لان هذا الكذب
بيته الا ايضا قلنا لا نسلم ذلك **لا تنافي** بينهما اذ قد يوفي صاحب المشرق
ما ليس عليه **تفاد** يا لخصام والمثل بين ايديكم **فصل**
ومن ادعا على رجل شيئا من ذلهم او دنا نير او ارض او نحو ذلك فقال
المبدع عليه نعم او صدقت كان اقرا منه بالمبدع اذ نعم للتصديق
لغة فهي مقترنه لما سبقها قال **بن** وكذا لو قال المبدع عليه انما مقربه ك
او انما لا انكر ما يقوله كان صرحا في الاقرار فان قال المدعي عليك في الب
المبدع عليه بل لم يكن اقرا اذ هو للتصديق **انني فقط** كما في قوله تعالى
الست بركم قالوا بل وفيه ان المثل ليس وزان الايه لان الايه استفهام انكار

كأنه قال

كأنه قال انكروا اني بركم فقالوا بل لا نشكر ذلك انت ربنا واما هذا فانا قال عندك
الف فقال بل اي الامر كما قلت **وكذا لو قال انما اقربه كد لم يكن اقرا اذ هو عند**
ما اقرار وكذا لو قال لعل او عسى او اظن او احسب او اظن او احوال او نحو ذلك لم يكن
اقرا اذ في الفاظ موضوعه للتخييل لا يحصل امر له ومن لزم التخييل **الشك** فلا
اقرار فان قال انما مقتر ولم يره كد قبل يكون اقرا ام لا فيه **وجها** احدهما
انه اقرار اذ هو جواب للدعوى فانصرفت اليها والوجه الثاني انه لا يكون اقرا
لا احتمال انما مقتر بطلان دعواك لانه مع حذف المفعول محتمل ان يقدر بذلك وغيره
واذا احتل فلا اقرا فان قال المدعي للمدعي عليه عليك بكذا فقال لفلان علي
اكثر مما لك فلا اقرار يثبت بذلك لانها لا احتمال **البر** والسخرية **وكذا لو قال**
ليخرج من هذه الدعوى لم يكن اقرا لانه في قوله لا حق كد على او قال المدعي
عليه لما قال له عليك بكذا **خدا** او **اتزل** لم يكن ذلك اقرا **الا احتمال** خذ من غيري
ويخرج خذ الجواب منه فان قال خذها او اترتها بعد قوله عليك بكذا في الب
يكون ذلك اقرا ام لا فيه **وجها** احدها هو انها ليست باقرار لان ذلك لا احتمال
رجوع ذلك الى المدعي لا الى اترتها وقيل وهو ثانيا في التخييل ليس كذلك بل يكون
اقرار الرجوع الكفايه الى الدعوى فان قال المشهود عليه بالمال المبدع **الشهر**
مدول لم يكن اقرا اذ هو عرض من الدعوى وانتقال الى امر اخر فان قال عني
لما اذ اجابته **القبلة** لم يكن اقرا **الماشي** في الاقرار **الشروط**
ان شاء الله تعالى **فصل** قال **بن** وان سكت المبدع عليه
عين او دين او قال لا اقر ولا انكر ولا او كذا احدا يستعيا حكم عليه **لتقصر**
بالتمرد لانه يلزمه الاجابه فورا فضع اها له للجواب وترده عنه يلزمه الحق
ويحكم عليه به وان شأ الحاكم **جسته** حتى يقرأ ويكر وقل لا نسلم ذلك
بل يلزمه الحق لسكونه اذا اجابته **جسته** عليه فورا **اذا سكت** عنها ولم يبال
بها كان سكوتها عنها **كذلك** عن اليقين بعد ان اقر الحاكم له بها قلنا
لا نسلم استوائها لان النكول الامتناع من اليقين وهذا اليقين كذلك فليس بالامتناع
عن تسليم الحق لانه لما ثبت وانما امتنع عن جواب الدعوى وفيه ان الامتناع عن
الجواب امتناع عن الحق كما نكول قال **بن** ليس كذلك بل **جسته** حتى يقرأ ويكر
قلنا لا نسلم الاحتياج الى جسته بعد ترده لان التردد كاف في جوان الحكم
اذ لما كوشع لفضل الشجار وادفع المضار وفعله ضار واي ضار
نوع قال **ط** وقوله لا اقر ولا انكر انكول هو الامتناع من اليقين وهذا
شاك عنها وعن الاقرار والانكار **قال** رجعتكم مع قول المبدع عليه
لا اقر ولا انكر **سبع** بينه الخصم ان كانت له بيته **ويحكم** به له فيما ادعاه
فان لم يكن له بيته **عرض** على الخصم اليقين فان سكت ولم يجب بغيره ولا اثبات

Copyright

University

خلافة وان البيته موجب لقسمته بينهما قلت ومبنى هذا القول
 ليس على تساقي البيتين بل على ان مدعى النصف تغلبت دعواه بالذي
 يدعي وهو النصف فقط فكانت بينه خصمه خارجة في ذلك اي في الكل
 واذا تغلبت الخارجة والداخله حكم بالحاجة كما سياتي ان شاء الله تعالى
 قال بن سرح وبن ابي هريرة عن بن لا نسم ذلك بل يقسم المدعى بين مدعي
 الكل ومدعي النصف نصين اذا تساقي البيتان بينهما النصف وبينه
 الكل لمعارضه صاحب النصف لصاحب الكل في نصف مدعاه فسقط النصف
 واذا سقط سقط النصف الاخر لانها بينه واجبه فاذا سقطت من جانب سقطت
 من الاخر ولا يصح سقوطها من جانب دون جانب واذا سقطت البيتان والبيد
 لهما على من قسم المدعى بينهما نصين قال بن عليم ليس كذلك بل يورث النصف
 المتنازع فيه كما مر من تساقي البيتين قلت لا نسم ذلك لانه لا تساقي
 لما مر من ان ذاك من تغلبت بينه الداخل والخارج لا من التساقي قلت
 اذ هناك تساقي لكن اذا النصف مقربان البيد لخصمه في نصف
 وخصمه من اربع في النصف الاخر اذا البيد لهما فيقسم النصف المتنازع
 فيه بينهما اذ لا مزية لاحدهما ولم يحلف الاخر او نكل خصمه بعد ثبوت
 اليقين عليه حكاه اي لمن بين وخلف او نكل خصمه قلت ههنا
 هذا ان كان المدعى ايدعيها فان كان في يد ثلث فقامر
 اعني لمدعي الكل ثلثه اربع ومدعي النصف ربع الخبر البعيد فانه
 امر صلى الله عليه واله وسلم بقسمته نصفين بين المدعين له بعد ان افامر
 كل منهما البيته عليه كله وكان ذلك اصلا في كل مدعى قامت على استيفائه
 بينه الخصمين وقال لا نسم ذلك بل لمدعي الكل ثلثان ولمدعي النصف
 ثلث كلوا جمع ابن وبنت فان للبنت النصف اذا انفردت
 عن الابن ولها الثلث مع الابن وله الارث كله اذا انفرد وله معها الثلثان
 فكذا هنا المدعي مع الام استقلال بالبيته على دعواه الكل ومع مشاركة
 في البيته الثلثان كما ان للابن مع الاشتراك الثلثان وخصمه ثلث
 كما للبنت ثلث قلت لا جامع بينهما ومن شرط القياس الجامع قال الميراث
 باختيار من الله وتقدير منه لحكمه يعلمها وليس هذا كذا كما في
 الموجب للتحقق انما هو البيته فيدبر الحكم معها **مسألة**
 واذا ادعا ثلثه اثنتان ما ليس في ايديهما ولا يدعيها فقامر
 على ان كل واحد منهما يستحق جميعا استعملنا فيقسم ذلك المدعى بينهما نصفين
 لفعله في رواية نعيم قال ابن مهران روى عن تميم الداري ان رجلين
 اختصا الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في شئ فاقام كل واحد

بيته انه في ملكه فجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين وادعاه علم وذكر الطفا ري
 ولم يعين فالتسليم لا نسم ذلك بل بيننا فقط لتعارضهما وعدم امكان
 استعمالهما اذ لا يصح كون كل الشئ لكل واحد منهما في وقت واحد بل ذلك
 محال قلت وعدم الامكان انما هو مع العلم لا مع الظن فيمكن الجمع بينهما
 فيجب تعارض الخبرين والقياسين فان الجمع بينهما ما امكن اولى لانها امان
 وعلاوة على الحكم ولا رجحان القطع به فكذا الشهادتان **مسألة**
 واذا ادعا ثلثه شيئا احدهم كله والآخر النصف والثلث لثله
 فينقسم جميعا قسمه ذلك الشئ المدعى بينهما من ثلثي عشر سهمان لمدعي
 الكل له ثلثا ربع فيها واحد من ذي النصف نصف ما يتنازعاه وهو
 ثلثه وياخذ من ذي الثلث كذلك اي ما تنانعه فاستوف سبعة
 لانها انضات ثلثه الاربعة المتقدمة فكان الجميع سبعة وذا النصف
 ثلثه ودوا الثلث اثنان لما مر مرانه نصف ما تنازعه قال بن عليم
 لا نسم ذلك بل واحد ذوا الكل نصف اذ لا منازع له فيه ثم يقسم هو
 وذا النصف سهمين اذ لا منازع لهما فيها ثم يقسمون الاربع
 اثلاثا قال بن عليم والاول اقوى من كلام البلغة لبريه على القياس وهو
 اعطى كل نصف ما في يده لان المدعى مقسوم بين مدعيه نصفين اذ لا مزية
 لاحد المدعين على الاخر ولان في هذا كسرا اذ سقا اربعة بر ثلثه
 فلا يقسم **فرع** قال بن عليم فان بين ذوا الكل وذا النصف كل منهما
 على مدعاه الا ذوا الثلث فلم بين على شئ والبيد لم يستحقاه بالبيته
 وقسم بينهما دونه اذ البيد وحدها لا يصيد مع البيته لان البيته
 ناقلة للبيد من يده لها ولذلي الكل سهمان لمدينا ربع فيها وقاسم ذوا الكل
 ذوا النصف فيه ثم قاسم ذوا الثلث في الثلث لما مر من دليل نقاسم
 المدعاه **مسألة** قال بن عليم ومن ادعا شيئا في يد رجلين وبينوا
 جميعا كل منهم على ملك ذلك الشئ كله فانه يحكم بالخارج وهو الذي لا يدره
 بالنصف اذ هو كل واحد منهما يستحقان ما في يد الاخر جميعا لرجحان
 بالنظر اليه فاستوفوا واستوفيا هما بغير بقا **مسألة** واذا
 ادعا ثلثه الكل من دارا وخوها والنصف والثلث فينقسم
 المدعى من اثني عشر سهمان فلذلي الكل ثمانية ولذلي النصف ثلاثة
 ولذلي الثلث سهمين لما مر من ان ذوا الكل يستقل بالامنازع له فيه وهو
 اربعة وياخذ من ذي النصف ثلثه ومن ذي الثلث واحد وذا النصف
 له نصف ما ادعاه وهو ثلثه ولذلي الثلث نصف ما ادعاه وهو اربعة
 قال بن عليم كذلك بل يقسم المدعى اثلاثا عملا بالبيد اذ هو فيها على
 سواء لا بالبيته لتعارضها قلت لا نسم ذلك لان اعطى ذوا الثلث

باطل لوجه له قال ي لو ادعا اربعة ما في ايديهم فادعا اربعة كلا والثاني
 ثلثين والثالث نصف والرابع ثلثا ولا يثبت اربعة اربعة كالحكم او اقتسم
 ذلك المدعي الذي بايديهم اربعة استوا اليد فيه فلا مزية لا حجة على الآخر
 وان اختلف النصف اذ التاثير لليد وهي لهم على سواء قلنا فان بينوا
 فالقياس على قول البلغة ان تقسم ذلك المبلغا من ستة وثلاثين سها فلدي
 الكل اثني عشر سها يستقل بها لانه لم يمارع فيها وما لا مزارع له فيه فهو له
 ثبوت يد عليه وهي ثلث ستة وثلاثين وله ثلثا وهي نصف الثلثين
 الذي لم يمارع فيه ذالثلثين الا ذوالكل وله سهران وهما ثلث
 السدس الذي لم يمارع فيه ذوالثلث وله ثلثة وهي ربع الثلث اذ
 يمارعه الاربعة فيه فكم له عشرون سها والذي النصف خمسة
 سهران ثلث السدس الذي بين النصف والثلث وثلثه ربع الثلث والذي
 الثلث ثلثه على التدرج الذي ذكرناه وانقسمها من ستة وثلاثين
 لانك ضربت مخرج النصف في مخرج الثلث فكان ستة ثم ضربته في مخرج
 السدس فصير ذلك ستة وثلاثين وعلى الطريقة الاولى وهي الصحيحة
 تكون قسمتها من ثمانية واربعين لانك ضربت المخرجين في عدد رؤس
 المقسمين في اربعة على جالين صار ذلك ثمانية واربعين والذي الكل ثمانية
 عشر وثلثان فكم له ثمانية عشر سها صاحب الثلثين ثلثة عشر وثلث والذي
 النصف تسعة وثلث والذي الثلث سبعة الا ثلثا لانهم بينوا معا واستقروا
 باعتبار اليد

فصل في الترجيح عند التعارض مسألة
 قالت ه حصص وزيادة العبد في الشهادة او زيادة العبد له غير
 مرجح لان زيادتهما بعد قيام لصاحبهما من شهادة اثنين ذوي عيال كما انكرنا
 لما ثبت وتقرر قال ع في ذلك لا نسلم ذلك بل اذا ادعا شخصان عيالا على
 شخص فاقام احدهما شهادة اثنين من ذوي العبدالة واقام الآخر اربعة من
 اهل العبدالة والبصيرة فانها ترجح شهادة الاربعة وتقسيم تلك العاين
 على عدد الشهود فلدي الاثنين ثلث والذي الاربعة ثلثان لقوة الظن
 بشهادة الاربعة ومن تدرج ما كثر روايته من الاخبار النبوية عند معارضة
 الاقل للاكثر قال ك ويعمل بشهادة الاعداء على حبس القوة للظن اذ في
 المقصود بالشهادة فما كان الظن معه اقوى كان بالحكم اول قلنا تلك القوة غير
 معتبرة ولا يمكن كذلك بل هي معتبرة جاز الحكم بشهادة الواحد ذي البصيرة
 والشك والتعبد حيث حصل بها مثل قوة الاثنين اذ لا فرق بين قوه وقوة
 ولا قابلية فلما كان كذلك كان المبدأ على اعتبار العبد الذي نص الشارع
 عليه من غير اعتبار زيادة ولا نقصان وفيه ان اكثره قوه لا يوجد مع الاجاد

سورة النور

ومعلوم ان لذلك
 ومنع الاجماع منه فلا جماع غير قاطع ولا مالمع من العباس بن في ذلك الفرد
 وحده ولا عوى خصوصية العبد لا قياس بل فادت شهادته طناد قوه من الاحاد
 قال ف من اجل ان مرجح من رجل وامرأتين اذ هما يدان وليس ليدك كالميدك
 لانه انما انصار الى اليد عند الضرورة قلنا لا نسلم ذلك اذ جعلها الله كالرجل
 في الحكم بشهادتهما ولم يعيد شهادتهما تحالفا للضرورة بل اطلق ذلك الحكم
 فكان شهادتهما كشهادة الرجل مع الرجل قالت ه من وكذا حكم الشاهد
 واليمين كحكم الشاهدين لا ارحميه لاحدهما على الآخر قال ع في وهو
 قول الشافعي في الجديد لا نسلم ذلك بل مرجح الشاهدان للاجماع عليهما
 وثبوتهما بالنص عليهما قرأنا وشهنة قلنا ان صح عمله قهرهما اي باليمين مع
 الشاهد فلا مزية للشاهدين لاستقارهما في صحة الحكم بها اذ وجب
 العمل بالظني قطعي كالحبر الاحادي والقياس والعموم ونحو ذلك من الاحكام
 فكذا هذان وان لم يكن دليله كدليل الشاهدين فقد اشتركا في وجوب
 العمل بهما قطعا فاستويا حكما فرع ب في الغزالي وترجع
 شهادة الخلفا الاربعة لفضلهم فرع ج وعلى درجتهم فليستوا كغيرهم
 من افنا الناس قلنا لا نسلم ذلك لانه لا عبرة بزيادة النسل كغيرهم
 الا من ثبتت عصمته كالرسول صلى الله عليه واله وسلم وفاطمة والحسين
 للتقطع تصدقه للعصمة قلنا في القطع نظر لجواز الصغيره من
 المعصومين مسألة ب في نصي حيدر طوع مد وترجع
 بينه الخارج اذ شرعت له اي الخارج وهو من لم يكن ذايدي وشرع
 للمكرمين واذ قوله قه البيئته على المدعي بقصته لمفهومه الا تصد
 بينه المنكر ولقول على علم فيبيته لا يعمل له شيئا الخبر قال
 بن بهران روى عن علي عليه السلام انه قال من كان في يد شي فبيته لا تقبل له شيئا
 والله اعلم وذكر الطفا ري ولم يعين قال ق اليد تقويه لبيته
 الداخل فتاوت قوه بينه الخارج واذا تساويا فلا ارحميه لاحدهما
 على الاخرى فانه تقسيم المبدأ بينهما كالحسين قلنا لا نسلم ذلك لانه
 لا فائدة لبيته ذي اليد لا تاسيسا ولا قوه وانما هي تحصيل خاصل الامر
 من قوله صلى الله عليه واله وسلم البيئته على المدعي بقصته عليه وقول على لا يعمل
 شيئا قال ح ليس كذلك بل مرجح بينه الخارج لا مطلقا حيث شهدت
 تلك مطلقا كالعبد البار او اضافت الى سبب يتكرر كالنص في حيث شهدت
 الذهب والفضة يسبك ويصاغ منه جنيه او نحوها وهو الذي سكت
 صنعتها حسب الحاجة وكثوب من حرم ما ينسج من ثيابا وثوب كتان
 بعض ثوبين اذ الاطلاق في نحو العبد يحقق كونه مبدعيا والمنكر انما

Copyri

ersity

في الصنعة ويجوز ثوب الخن بعد قوة فا اضيف في الدعوى الى تب لا تكون
 كتاج وصوف ويحرم الولادة والنزب الذي لا ينسج مرتين فينبه الداخل
 اولى لقوتها لليد وضعف الخارجة قلنا لا نسلم ذلك اذ لم يفصل الدليل
 بين مطلق وغير مطلق متكرر وغير متكرر ولما لا يتبع لا يصح فارقا ولا يخصا
 قال س ك ن سرح وفي الانتصار القاضي حتى تور والحكم لا نسلم ذلك بل
 بينة الداخل ارجح اذا ختم رجلان في دابة وبين كل منهما انها تحت عن
 فحكمه لذي اليد قال بن بهران كذا روي والله اعلم قال الطقاري
 اخرج القز وبني والطبراني في المعجم الكبير عن جابر بن رباحين ثوبا عبادة
 فاقام كل واحد منهما البيعة ان دابته انتجتها فقصي بها النبيه للذي هي في يد
 وفي لفظ للقرن وبني والطبراني في المعجم والبيهقي ان الرجلين اخمصا الى رسول الله
 ثم في ناقة فقال كل واحد تحت هذه الناقة عندي واقام بيعة فقصي بها رسول الله
 ثم للذي هي في يده وهو حديث ضعيف فلم يكن بينة الداخل اولى واكثر لما حكم
 به رسول الله ثم ولم يعمل على بيعة الخارج معها ولا غيرها معارضه لها قلنا
 ذلك محتمل وربما كانت في ايديها اذ في يد ثالث مقر لها وفيه ان المخرن صريح
 في الحكم لذي اليد والتاويل بعيد الا ان حجر قال في اسناده ضعف قالوا لو لم يصر
 بحرية نسبه واخره ملكه حكم بالحريه والظاهر معه اي مع من يدعيه
 فثبت اثر بيعة الداخل على بيعة الخارج قلنا انما اثرت هنا بغيره وهو قوله
 الحريه اذ لا يطر عليها فتخ وفيه ان المدعى اصله العبوديه لاضح الحريه
 قالوا من مات وله ولدان مسلم وكافر عمل بيعة المسلم انه مات على ملته
 وهو الظاهر فينبه بيعة داخل فعلمت بها وعلمت عن بيعة الخارج قلنا لا
 ذلك لان الاسلام طار فالظاهر عدمه فينبه خارجيه قالوا يعمل بيعة من
 وجد في دابة قتيلا اي الدابة لغيره لا بيعة وليا لمراتها لمن فيها
 وهو مخالف للظاهر فان الظاهر انها لمن هو فيها فقد حكمتم بالداخلية وعلمتم
 عن الخارجيه قلنا لا نسلم ذلك لان المكثري والمالك سواء في القسامه
 والدعوى لم تعلق بنفس الدابة وانما تعلقت باخره وهو توجه الايمان في القسامه
 وهو امر مخالف للظاهر وهو ما اراده عليم بقوله سلمنا فالظاهر هو لزوم
 القسامه وهو يريد اسقاطها فهو خارج واذا كان كذلك فكيف
 اؤيد بتمويله بغيره قالوا يعمل بيعة الشفع ان الشيب ملكه والبيعه
 فتدعي بيعة الداخل وعمل عن بيعة الخارج ماذا ان العن بها ارجح قلنا
 لا نسلم ذلك لان بيعة ليست لاثبات السب لفسه وانما يرد اثبات السب
 فهو خارج نوع فلو بين ذوا اليد انه اشترى هذا الشيء من فلان
 وهو يملكه وبين اخره يملكه حكم له اي لآخره اذ هو الخارج
 والناظر الى حكم الاصل ويرجع المشتري بالثمن على الباع لاستحقاق البيع باقامه

البيعه عليه **مسئله** قال س ومن في بيده عبد فادعاه اخر وبني الاخر
 فادعاه ذوا اليد ان له بيعة فليسه على انه اشتراه من فلان وهو يملكه
 فعمل بوقت بيعة الاخر حتى يحضر بيعة ام لا قال س عليم لم يوقت حتى يحضر
 البيعة بل يسلم العبد للمدعي اذ قد نقر له الملك ببيعته وبعد نقر ملكه لا يجوز
 تاخير تسليمه الى شيعه قلت ولو حضرت البيعة الاخرى لم يعمل بها لما من
 من انه لا يعول على بيعة الداخل مع بيعة الخارج **مسئله** قال ط ومن ولي
 ادعي رجل في يد بني دار او نحو هذا انه اشتراه من فلان وادعي ذلك الفلان
 انه اشتراه منه اي من المدعي فيينا كل واحد منهما على ما ادعاه **مسئله** قلنا
 ولم يحكم بهما ولا بايها لاستزايها وعدم المهرج **وحكم لذي اليد** كلوبينا باقرار
 كل واحد منهما لصاحبه لان اعتراف كل منهما بشرايه من الاقرار له بالملك واذا
 كان كذلك سقط البيعتان وتقرر ذلك لمن هو في يده كما اقام كل واحد منهما البيعة
 على اقرار خصمه صرحا ملكه فانه يحكم له لذي اليد فكذا اما هو في قوله الاقرار وقال
 مجر لا نسلم ذلك بل يستعملان ولا يسقطان لان استعمالهما ممكن فلهما امكن الاستعمال
 وجب فيحكم بتقدير شرائي اليد وسبقه على من لم يكن ذلك بيده وتأخر شرائي الاخر
 فياخذ الاخر لان بيعة ناقلة وبيعه خصمه مقره لليد قلنا لا نسلم امكان
 استعمال البيعتين اذا لم يطلعتين لم يؤثر تخالف علم بتدري احدهما على الاخرى فهما
 كالمتحد وقتها والمتحد لا يمكن استعماله لان كل واحد منهما سعى ما تبسه الاخرى
 قال س ليس كذلك بل نفهم بينهما لكان البيعة لكل منهما وتعدرا استقلال كل منهما بالمدعي
 للبيعه الاخرى فيقسم بينهما نصفين وقال بحق البيعتين كالحا مرجح عن ايديهما قلت
 ولا قرار كل باليد لصاحبه وهو اي القول باستعمالهما وقسم المدعي نصفين
 قوي للانصاف والوفاء بالعرضين **مسئله** ولو بين المارح انه اشترى
 من فلان وهو يملكها وبين ذوا اليد ان الباع اقر له بها فتدعيها حكم
 بيعة ذوا اليد وطرح بيعة الخارج لتقدم الاقرار على البيع لقوته بذكر
 الاكسار على نفسه بصيرة ولو القى مقادير واذ هي ابلغ تخفيفا او شهادة
 البيع وهو ملك مستند الى ظاهر التصرف فقط وهو من الاقرار والافعال
 ظاهرا لانه لما كان غالب الاحوال ان التصرف لا يقع الا في الاملاك حكمتا
 بالملك ظاهرا وهذه مستند الى الاقرار بالقول الصريح الذي لا احتمال فيه
 والاحتمال لا يغرض الصريح فكذلك اقوى من تلك البيعة المستند الى ما ليس بصريح
 ولا قريب منه **مسئله** ومن بين ان هذه الدابة ملكه متصرف
 فيها حكم عليها وبين الاخر انها ملكه تحت عنده على بيعة النتائج **مسئله** قلنا
 لانها مستند الى المعايير والمشاهد بخلاف بيعة الملك فانها في مستند الظاهر
 التصرف **مسئله** ومن ادعاه ان اياه حلف كذا جرها او دله او نحو
 ذلك وادعي اخر ان الاب اصدقته امه وخليفته امه له عمل بيعة من المرأة

Copyri

ersity

وحكم له بذلك المدعى اذ هو خارج وبينه ناقة لحكم الاصل وتلك مبيعة لم يمسها
والناقل اول من يملك لان تلك تستند الى الظاهر وهذه بحقق الانتقال عنه
مسئلة قال مروان امة في شيء ثابت في يد امة فلاننا وعبه اياه
واوعدا الفلان ببيع منه ولا يبيعه لهما قال لقول المدعى ببيع والظاهر
قلت اذ الاصل في الامانة الا غواض فمن ادعى ان العين صارت اليه من غير
عوض فهو مدعى خلاف الظاهر فان بيننا كل منها عليها ادعاء فينبغي البيع اول للقول
اذا تنفعا على نقل الملك ولا نزاع لهما فيه وانما اختلفا ابيعا امة هبة والاصل
براة الذمة من العوض واذا كان الاصل ان لا عوض فمدعى الشئ خارج وبينه
مدعى الهبة مقبره لحكم الاصل والخارج اول لنقله لحكم الاصل فان خلفا
كل واحد على مدعاه سقط الدعوى لك عدم المزني لا حباها على الاخرى وبقي المدعى
للمالك الرجوع الى الاصل فان نكلا عن ابيين وقيل ان النكول كالتحالف القابل
الفتية تحكي والفتية على وقيل يحكم على من سبق بنكوله والقابل بذلك الفتية
حسن وضابط الخفية وقيل يحكم بالثمن المدعى ببيع لنكول مدعى الهبة
وحكم بالملك للمدعى لنكول مدعى البيع والاول اصح لتعارضهما وادعاء
تساويا ورجع المدعى الى الملك للاتفاق على ملكه وانما ادعى مدعى الهبة انتقاله
والاصل عدم الامتثال **منع** ومن ادعى ان فلانا رهنه كذا
دار او فريش او نحو ذلك وادعى اخر انه باعه منه ولا يبيعه لهما حكم
لمن اقر له المالك ببيع او رهن فان بيننا جميعا فينبغي البيع اول الاستعمال
اذ هو الخارج به المحققه الناقلة لحكم الاصل ولا سماع للمدعى معها
فصل في ربه حص ويحكم لكل من ثابتي اليد الحكيمة
الثابت بالاستيلاء بما يليق به حيث لا يبيعه وذلك كالزوجين او ورثتهما
تداعيا الى البيت فيعطى الزوج انة الرجال وهي تعطا الى النساء ثبوت
ايديهما على ذلك على سوا ولا مزنيه لا جدتها على اخر فرج الى الزوج والاشك ان
يبدل على ما يليق به اقوى فحكم له به ويحكم للرجل بالتيق والسرجه والبراه ونحو
ذلك مما يختص بالرجال والمرأة بالخيار والمقنعة والحليقة ونحو ذلك مما يختص
بالنساء لان هذا كذا في السرج مع الردف فانه يحكم للراكب على السرج
به الردف ومقرهم الحكيمة ان اليد الحكيمة مخالفتها وانه لذي الحسيه
بما في يده وان كان لا يليق الا ان يكون ما الحسيه فيه اظهر كان يكون في بيت غيره
وفي يد من لا يملكه مثله عادة كسائر فانه يحكم لذي الحكيمة وهو صاحب
البيت قال من لا يملك ذلك بل لا يرجع بذلك فيقتسم ما ادعيه هناك بينهما على سوا
لا سوا اليد فيه فالقول باختصاص جدتها بشي دون الاخر يحكم فلانا ما ذكرنا
اولي لانه عمل بالقياس لان فيه استعمال لليد وعلى بالاحتشان لخطا لكل

ما يليق به

ما يليق به واليد على ما يليق به اقوى واخص ما لا يليق به فرج لانه كاعمال البليين
والاعمال ما استكن اول من الاهال قال من لم يمسك ذلك بل ما صلب الرجل من ذلك الذي
ادعيه فله يختص به لا تشارك المرأة فيه وما صلب لها فلزوج مختص به لقوة
يده على ما في بيته فالظاهر انه له وقال من لم يمسك ذلك بل من جملته الزوج
ما في بيت زوجته جملتها لو خرجت عروسا والباقي بعد جملتها للزوج
للعرف ان لها ذلك القدر بعد موته وعن من لم يمسك ذلك بل يحكم لكل
من الزوج والزوجه بما كان يملكه في حياته وعنه رويه اخرى وهي ان ما
صلى لهما فانه يقيم بينهما وادى لا نسلم ذلك بل يحكم للزوج حيث استناع
الزوجان لقوة يده وسلطانه على ما في بيته بخلاف ما لو كان المانع الوتر شه
فليس لهم تلك القوة ولا ذلك السلطان لنا ما من من استعمال القياس والاستحسان
منع فان بيننا حكم لكل بما يليق به اذ هو اي الحكم بما يليق به خارج
والخارج اقوى من المسمى على حكم الاصل كما سبق **مسئلة**
واذا ادعى الجدار فيبيد فانه يحكم لهما ويكون بينهما مطلقا سوا
استوى يابدا امر كانت يدا جدهما اضعف من الاخر لما من من وجوب استعمال
السن وقيل ليس كذلك بل يحكم لمن يد اضعف لانها لما اضعفت كان جدها
كالعدم فحكم ببيته لهما كالحاج **منع** قالت به فانه لا يبيعه
فلن نصل ببيته الجدار وهو لمن ابيه عصمته ثم لمن ليس اليه ترحيمه
البا لهما فزيه دالة على ثبوت ملكه ثم لذي التزين والخص لانه من القران
القوية الدالة على ثبوت الملك لان الغالب ان ذلك لا يفعل الا في الاملاك او لم يلب
القبض في بيت الجص وهو مساد خيوط الجص اذ هي امانة الملك في المرف
ولا جاز انه قد فضا حذيفه من ابيه عقرب القنط قال ابن بركات تروي
ان رجلين اختصا الى رسول الله ص في حص فبعث حذيفه لينظر بينهما فقضى به لمن اياه
القبض فاجاز ص حكمه في اصول الاحكام وذكر الطقاري ولم يجر
قال ح من لا نسلم ذلك الا من يده بذلك الا بالملوك المطوى شفقه بالحجارة
لا بالاشباب والامرج وهو لطافات الخرمه بالزجاج لتتور المنزل عند ان
تضرها الشمس او احواله وهي المشكاة اذ لا يوضع الا على الملك والاشك ان ذلك
قسم كان الظاهر ان الجدران والمك لنا ما من من ان ترك ليه عدد فاهما
قران يدل على الملك كالقران التي رعتها **مسئلة** قالت به كوضع
الجذوع اماره في الملك كوجه البنا ولو كان الموضوع على الجدار
جذعا واجبا قال لا نسلم ذلك الا اذا كان الموضوع جذعا من فضاء
لا نه رها يتسا هل في وضع الواحد على ملك الغير قال لا نسلم ذلك مطلقا سوا
كان جذعا او جذعا فلتا الوضع اماره ظاهره داله على ان الجدار
ملك للواضع والقول قوله **مسئلة** لو تداعيا دارا وهي في بيت

Copyright

University

فانها كثيرة الدوران والنقل قلت فان قالوا في شهادتهم شهداءها كانت في يد
او ملكها ولا نعلمها انتقلت صحت فيها قل فان لم يكن عليها يد رجل الداعي
صحت الشهادة على يد كائنات ومك كان وان لم يقولوا ولا نعلمها انتقلت
انتفاقا اذا لمنازع فيها ولا بد لاحد عليها فصلا استصحاب الحال في بقا
المسك واليد واستمرارها قال في اوجعها فان اقر في مجلته الحكم انها كانت
هذه الدار في يد المدعي امره بها بلا خلاف اذا اقراره كالحكم من حيث انه
حجب به الحق بنفسه من غير حجب بل الانسان على نفسه بصيرة وكذا لو بين المدعي
ان خصمه اقر انها كانت الدار في يده امره بها بلا خلاف لما مر من ان الاقرار
بالمدعى كالحكم بوجوب تسليمه **مسألة** قال في وجوبه
بشيء على الاطلاق غير مقيد بشيء ولا مشروط به لم تسمع الدعوى ممن
ادعاه بعد ولا يلتفت الى شهادته اذا الحكم لقطع الدعوى فلو اجيب الى
دعواه وقبول شهادته لم تنفذ الاحكام ولم يفضل خصام الا ان يدعي
انتقاله بعد الحكم بوجه من وجوه الانتقال من بيع او هبة او ذم او نحو ذلك
فصل في علم الامم والى ثمر عمر وعبد الرحمن وشرح
والشعبية وقفا المدينة من الماتعين ثمن به كسر ونحوكم
شاهد بين اذ قضى به في روايات عن عباس بن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وشاهد اخرجه مسلم وابوداود وعن ابنه هريث ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد الواحد اخرجه ابوداود والترمذي
وعن محمد بن علي بن النبي قضى باليمين مع الشاهد اخرجه الموطا والترمذي وقرا
وقضى هذا على حكم انتهى وفي المعنى غير ذلك واخرج الطبراني حديثا بن عباس
عن تخرج احدهم سلم والى داود والترمذي باختصار ثمره ولا حد في روايته
انما كان ذلك في الاموال واخرج حديث جعفر بن محمد عن احمد والدارقطني
وقال في اخره وقضى به علي بن في العراق قال واخرج احمد والترمذي والقزويني
عن جابر انه قضى باليمين مع الشاهد وهو حديث حسن وفي رواية البيهقي
انه قضى باليمين مع الشاهد الواحد وفي رواية البيهقي قال في انا في جبريل فامرني
ان اتص باليمين مع الشاهد وقال ان يوم الاحد يوم تجس مستقرا اخرجه
بن حبان في صحيحه وقال عن جبريل بن ربه عن رجل قال امرني ان اقضي الى اخي
وروي هذا الحديث وهو القضا بالشاهد واليمين نيف على عشرين من الصحابة
منهم عمر بن الخطاب والترمذي والترمذي والترمذي والترمذي والترمذي والترمذي
بن حبان وزيد بن ثابت في رواية الطبراني في الاوسط والحكم الكبير والترمذي
في الاوسط وسعد بن عباد في الصغير واخرج وشهد بن سعد بن روايه احمد وعمران
بن حزم والطبراني في المعجم والنس وشمس الدارقي وبلال بن الحارث في روايته

الطبراني

الطبراني في المعجم **وَقَضَى بِهِ عُمَرُ** قال بن برة قال في الشفا مروى ان ابا بكر
وعمر وعمر بن الخطاب كانوا يقضون باليمين مع الشاهد الواحد وهو في الفصل من ابي بن
كعب وشريح وعمر بن عبد العزيز ولم يحك خلافة من احدهم الصحابة انتهى فشايع
وذاع بينهم **والمرتكب** جري مجرى الاجماع قال **في امره** في **شهره** في **ي**
حسن لا سلم ذلك لانه قال تعالى **والشاهد** **والشاهد** **والشاهد** وهي واشهدوا
شهادتين اطلبوا شاهدين ان يشهدوا على اثنين من رجالكم رجال المسلمين
وهو دليل على اشتراط استلام الشهود فان لم يكونا رجلين فان لم يكونا شاهدين
رجلين فزجلوا امرتان فتشهدوا او فالشاهد رجل وامرأتان من ترضون
من الشهادته فانه تعالى قصر الشهادة على رجل وامرأتين **والمرتكب** **اليمين** ولو
كانت تقوم مقام الشاهد اهلها في مقام التعليم والزيادة اليه في الخبر
لا يقول عليها لانها نسخ للقرآن بخبر الواحد **وقال** **اليمين** **على المدعي** وعلى
المنكر اليمين وقال **لوا عطي** **الناس** **بذاتهم** لا دعاهم فقاموا فقاموا وامرهم
ولكن اليمين على المدعي واليمين على المنكر فحضر ذلك في اليمين ولم يجعل لليمين
مهاجرا ولا مشاركة **قلت** لا سلم ذلك لان الآية لم توضح **باب**
ما رواه من الاخبار والاخبار اقوى من المفهوم ان سلم الاخذ به قالوا قد
قام الدليل على الاخذ واذا كان كذلك قوله **والشاهد** **والشاهد** ومفهوم
قوله فان لم يكونا رجلين فزجلوا امرتان منع الحكم بالشاهد واليمين كما
غيرها والنص قد نفي العمل بالمفهوم فقد وقع النسخ لمفهوم ما دل عليه الآية
قلت دل على طلب الاشهاد لرجلين ما يمكن لرجل وامرأتين اذا انقضوا وان سلم
مفهومهما وان عزم غير مطلوب واما انه لا حكم بغيرها اذا حصل فلم يدل عليه
الآية بمنطوق ولا بمفهوم وضابط النسخ رفع الحكم الشرعي واما الخلاف في الجزئية
واذا توجه الخلاف الى الجزئية فقد نص اكثر اصحابنا على انه لا نسخ في زيادة
العشرين والتعريب في حد القاذف وهو مبني على بطلان مفهوم التعبد
فاما اذا ثبت فالمنع من الزيادة مستفاد من الشرع فاذا ثبت الزيادة
بدليل شرعي كان نسخا وكذا في الجواب الزكوة في المفهوم بعد نص السامية
وفي زيادة الحكم بشاهد ويمين بعد الاقتصار على رجلين وامرأتين
ونقيض المطلق وتخصيص العلم مع التراضي **فوجب الجمع** بين الآية والاخبار
لا مكانه فيقول دللت الآية على شهادة رجلين وامرأتين والحد على نفي الحكم
بغيرها عند حصوله ودلت الاخبار على الحكم بغيرها وهو الشاهد واليمين
فانك الجمع بين الآية والاخبار والجمع اول ما يمكن لانه اقامة الدليلين واستعمالهما
والاستعمال اول ما لا هال **ووقف** عليم لتعارض الادلة عنده ولم يردح
اخذها على الاخر ولم يقطعه على الخبر بشئ من ذلك والمجتهد متعدد بظنه في الادلة

Copyright

ersity

النظريه والامارات الشرعيه اليه لا بعد مقدمها لها للقطع قلنا لا موجب
للتوقف اذا ائجه الضعيفه اذا انضمت الى ائجه القويه على ما كان الامر
مع الرجل وفيه ان هذا ترجيح من المولى عليه والمؤيد بالله عليكم لم ينظر الى هذا
وانما نظرا الى تعارض الابه والاضداد وهل هو معارضه قطع لظني امر ظني لطفي فاقول
هو تعارض ظنيين امكن الجمع بينهما واستعمالهما كما ذكر الامام عليم والاستعمال
اول من الاهال **منع** ولا يحكم بذكر اي بالشاهد واليمين **لا يفي حق لادي**
محض كالا مواله **والنكاح** لا ضالم بين حق لادي محض بل كان الحق فيه
او مشوب بحق لله كالحد والقصاص **اجامعا** بين الابه وفقرها الابه **لقوله**
ثم ادبر والحدود بالشبهات فلا ثبت حد بشاهد ويمين **وكشاهد النساء**
فانه لا ثبت بشهادة رجل وامرأتين ولا قصاص ولا شك ان يمين المدعي اضعف من شهاده
امرأتين **ولا يحكم** بشاهد ويمين **في وقف وعق الا عن بعض** فانه اجاب
ذلك الخافق لما بالحق المالميه **قلنا** لا نسلم ذلك لان **فيما حق الله فاستبها**
الحبه فكما امتنع في الحد امتنع فيها بجمع كون كل منها حقا لله تعالى وفيه ان
ان ثبت ذلك في الحدود انما كان لتشد يد الشارع فيها واجده بالاقرى لما فيها
من العتق والايجاع والنتكال تخفف فيها حتى قال ادبر والحدود بالشبهات وليس
كذلك الوقف والعق فانها من الاموال لا تعلق لها بذكر نجال **قال** **ولا يعتد**
بيمين العايق مع شاهد لتساهله في الدين وتجريه على عصيان رب العالمين
قلنا لم يفضل **ايدل** بين فاسق ومسلم فوجب الحكم بالتعظيم **منع**
قالت **يه** **وحكم بذكر** اي بالشاهد واليمين **في الحقوق كالنكاح والطلاق**
والرجعه والوكاله والوصايه كما يحكم بذكر في الاموال **قال** **ولا يحكم**
بالشاهد واليمين الا في الاموال كالبيع والهبة والقرض **وقوابعها** كالابن
والكفاله والرد بالعيوب والرهن وقتل الخطا والجراعات **اذ لم يحكم بها**
الا في المال ولم يتجاوز حكمه **ثم** الى غير الاموال **والا** دليل ما الى عنه فلو جاز
ذلك حكم به **ثم** والله كاحكم في الاموال **قلنا** وان سلم انه **ثم** لم يحكم بذكر الا في
الاموال على بعد فان عدم الوجود لا يدل على عدم الوجود **في الحقوق مقبسه**
على الاموال **اذ لا فاصل** بينها وبين الاموال **نجال** **قلت** **ويجوز** الحكم
بشاهد ويمين **في علة الوقف** **اذ هو مالي** **منع** **قال** **ولا**
حكم بامرأتين ويمين في الاموال **اذ انضم** **ضعيف** **الضعيف** فكان جميعه
ضعيفا **كما لا يحكم** في ذلك **باربع** **نفيه** او **يمينين** بجمع كون كل منهما
انضمام ضعيف الى ضعيف **قال** **لا نسلم** ذلك بل **الامرأتين** **كالرجل**
لقياهما مقامه عند انضمامهما الى رجل فكذا تقوم اليمين معهما كما قامت مع الرجل
مقام شاهد **لنا ما مر** من ان ذلك انضمام ضعيف الى ضعيف فصاد الكل

ضعيفا بخلاف المرأة مع الرجل أو الرجل مع اليمين فإن انضمام ضعيف إلى قوي
فصار قويا **وكما لا تنفى المرأة في النكاح** ونزهر مقام الرجل لضعفها لم يقسم
اليمين معها مقام الرجل **مسألة** **واليمين شرعت لقطع الخصومة**
في الحال أجماعا بين الأئمة وفقهاء الأئمة فإذا حضر اثنان مجلس الحاكم فادعيا
أحدهما ما لا حقا على الآخر ولم تجد بينه في تلك الحال فحول له خصمه وينقطع
الانضمام ولا تكلفه الحاكم إلا إذا كان في ذلك المقام قالت **في شرعت**
لذلك لا تقطع الحق فقبل اليمين إذا اتى بها المدعى **بعدها** بعد اليمين
إذا اليمين العادلة أخت من اليمين الفاجرة قال ابن تهران لفظه
فأصول الأحكام والشفاع عن زيد بن علي عن أبيه عن علي بن عبيد السلام أنه قال
اليمين العادلة أولى من اليمين الفاجرة فدل على أن اليمين الأولى لفصل الخصام
وأما الحق فإذا اتى بما يشبه من اليمين أو التواثر فليست اليمين بقاطعة لذلك
ولا حايه بينه وبين ما هناك قال **لدي** لا نسلم ذلك بل اليمين وضعت
لقطع الحق وشبهاه وترك المطالبة به **لقوله** اليمين على المدعى **واليمين**
على المذكر تقطعته اليمين كما تقطعته **اليمين** لأنه صم جعلها على سواها
والقطع بها فلو كان لا حدها حزيه على أخرى لبيها **قلت** إذ سلم أن دلالة
كأزعمهم فهو **معارض للمأرويات** والجمع ممكن بما أدريناه وهو أول ما سكن
قال **ك** ليس كذلك بل إن حصرت اليمين مقام الحاكم لم ينقطع الحق
باليمين والأخصر بل غابت عنه **القطع** الحق بها إذا **أجاضرة** ليست كإغايه
لأنها كالناطقة **قبل التحليف** وإذا كانت كذلك فالخلف لم يقع موقعه
لأن الخلف مع اليمين لا شاع له **قلت** لا نسلم ذلك لأنه لم يفضل **للبليل**
بين الجاهل والغايه فلزم اتحاد الحكم وفيه أنه يزعم أن القياس
قد فصل **مسألة** **فاذا امتنع المدعى أن يخلف مع شاهدين**
الذي شهده له بثبوت الحق عند الحاكم **وبين أنه كان خصمه قد جعله**
لزمه إعادة باتفاق وفي نسخة **بلا خلاف بين القائلين** وإذا دعي
أنه كان قد حلفه **ولم يبين** على ما ادعاه من تخليفه فهل يلزمه الخلف أم لا
فيه **وجهان** أحدهما وهو **أصحهما** **يخلف** لأنه حتى لا يزم للردع عليه ولا
مستقطله فوجب **وقيل** لا يلزمه الخلف **لأنه** إلى أن يخلف كل ما جاب
وفي ذلك من المشقة عليه والأذية **له** ما لا يخفى **قلت** وفيه نظر لأنه
استقاط الحق لا يزم بغير وجه **وقيل** **واليمين على كل منكر**
لزمه إقراره حتى لا يدعي أما إذا كان الحق لله محضا كحد الزنا وشرب الخمر
لم يلزم اليمين على نفي سببه **قلت** ولو كانت اليمين **كفارة** **الطلب** **تخلف**
الوحي **ما يعلم أن الميت أبرا عما يطالب به** وسفح اليمين بخرب **اليمين**
في المجلس مجلس الخصام قال **هـ** **ف** لأنه غيره غير المجلس فلا يسقط بل يجوز

طلبها وقال **ممن سقط اليمن لوجودها** وجود البينة في البكر لا يمكن
طلبها بشهادة كالمجلس **قلت** لا نسلم ذلك لان له اخذ حقه باقرب ممكن **مسألة**
وتكرار المنكر في المعاضات المالية من بيع وهبة واجارة اجاعا لقوله
اليمن على المديعي واليمين على المنكر **وقال** ه س ك ه **وكان** المزمع
اليمن المنكر في غير المالية كالطلاق والظهار والرجعة والنكاح والايالة
والتي والولا والنسب والرق والامستبلا **لعموم الخبر** واليمين على المنكر
وهذا منكر فخر تحت العموم **قال** لا نسلم ذلك بل لا يمين في هذه كما لا علم
فيها بالنكول فانه لا يحكم في النكاح والطلاق والايالة والي والولا والنسب
والرق والامستبلا بالنكول فكذلك لا يحكم فيه باليمين لا متناع الحكم فيها بالنكول
وهو يدل منها وما ثبت للبدل ثبت للمبدل **قلت** لا نسلم مساواتها بالنكول
لان النكول مخصوص في بعضها بما يسيان سلبا لم يمكن ان لا يجري فيها
الاقرار اذ هو يدل من اليمن اذ سقط به اليمن وكما يجب لليمن الصادق
عند كرم في النكاح اذ لا فارق **فزع** **قال** مرط وحكامه ابن سليمان
الكنفي عن عليم في المنتخب انه لا يمين على المنكر غلط في روايه عن
الهادي عليه لفضي اصوله بها وجرى فتاويه بايجابها فيمكن ان يحل ذلك على ان
المديعي بعد انكار المدعى عليه استقطبها او لم يظنها بعد انكار **قلت** او اراد
الهادي عليم انه لا يخبر عليها بل يحكم عليه بالنكول **مسألة**
قال لا يجوز تخليف الائمة على ما في ايديهم من مال لغايب او يتيم
او مودع اذ هم امانة الله على الخلق وعلى الاحكام وهم الناظرون
في مصالح الانام فلا يتطرق الشك اليهم والانهام وادحيط من قدرهم
ويضع من مضيقهم وبذلك تضعف عنيتهم **والواجب** فعه لا مثاله
لا وامر الله وبزطهم النفوس لصلاح العباد ودفن الفساد والرداء الى التراب
وكذلك القضاء والحكام فعه عرفة الاسلام ونهم الصلاح والقوام فلا
يطلبون خصام في امر علق بالامام **قال** لا يمتهم ومضيقهم في الاحكام عرفت
وتجوز بعد الغزل مطالبتهم فيما ادى عن عليم لان الموجب لتزك المطالبة
فيما يتعلق بالامور العامة من ذلك ولايتهم وقيامهم بالامور العامة وتنفيذ
الاحكام فاذا ارتفعت الولاية زال الموجب لتزك المطالبة **ولا يخلف**
الشهود لقوله اكرموا الشهود **قال** ابن تهران تمامه ان الله يستخرج
لهما حقوق كذا مروى والله اعلم **قال** الطفاري عن ابن عباس مرفوعا اكرموا
الشهود فان الله عز وجل يستخرج لهما الحقوق ويدفع لهما الظلم وفي روايه
بدايع وهو حديث ضعيف غريب لم يثبت في السنة ولا في المشايخ بل قد روي
في مسانيد عن ابراهيم بن عبد الصمد عن علي بن عبد الله بن عباس عن ابيه عن جده وقدره

عن عبد الصمد بن موسى عن عمه ابراهيم بن محمد عن ابيه متصلا الى ابن عباس وقال
الصاغاني هو موضوع وهو حديث منكر وابراهيم بن عبد الصمد لا يفتح بها
واذ لا شره لها اي اليمن اذ لو اقر والبر بربه باقرارهم حتى وكان في ذلك
مع طريق الى اتهامهم وجعلهم كالمضوم وهم عدول وذلك من اعظم التوضوم
وتكرار الوصي والولي على صغير ومجنون فاذا ادى عن علي بن سبت ولا يمتهم عليه
شي ولم يقيم المديعي اليمنه خلفوا على العلم اذ هي على فعل الغير وهو الملتزم **فزع**
ولا يضمن الشاهد بكتبتها اي الشهادة ولا يضمن منكر الوثيقة **فزع**
في اليمن ويحتمل ما هو فيها اذ لا مرجع للضمان لان هذا كل عصب قطب
الرحا الذي لا يكن البطم عليها الا به لم يضمن منها فعه فكذلك هنا لا يضمن ما فات
بسبب كثرة الشهادة التي كانت توصل الى الحق لواطرها والوثيقة لو سلمها
لان كل منهما خارجي لا يعلق بدك تجزء ولا كل **مسألة** **ولا تخليف**
في حق الله محض كالتزنا والشرب للخسر اذ هذه اليمن لو طبلت لغير مدعى
ووضع الحدود على دورها فلا لشرع الوثائق فيها بالايان بحال **مسألة**
قال لا مرط شرف وتكرار اليمن في حد القذف اذ هو حق لله ولا يدي
قال لا نسلم ذلك بل لا تكرر اليمن في حد القذف كما لا تكرر في حد الزنا والشرب
اذ هو حق لله فلا يكرر كحد الشرب **قلت** لا نسلم استوائها لان حد القذف
مشوب بحق الادي وذا كحق محض لله فوجبت اليمن لاجله قالوا لو لم يكن
كثيرا لحدود لكان عقوا القاذف بعد دفعه مسقطا له وليس كذلك **قلت**
مشوب بحق الله فاسقاطه لقطعه لا يسقط حق الله وفيه انه مجرد دعوى وكل
قال شخص لا خراب يودي ونحوه يا نصرايه فانه لو انكر من ادعى عليه مثل ذلك
وجبت عليه اليمن وكان للمديعي طلبها فكذلك هذا وفيه ان ذاك حق محض الادي
لا حق فيه لله فافتقرت عليه وحكما **وجحد الشربة** حق لله محض فلا يطلب استأثر
باليمن وهذا جواب عن سوال مقديره وتقديره فله طلب المقدوق من القاذف
اليمن ولا يطلب من المسارق اليمن وفي كلامه حق لله ولا يدي فالفرق بينهما
تحكمه اجاب بان حد الشربة حق لله محض غير مشوب لما تيسر في انشا
الله تعالى **قال** الامام يحيى هذا اشتل حد الشربة على غل بين احدهما في
المال ويحق لادعي فيجب التخليف عليه فيقام عليه اليمنه ان كان باقيا ويجب
ردّه وان كان بالغيا فلا تقطع والاشا به حق لله محض فلا يجب فيه يمين وفيه
يمتنع ان مثل هذا لا يخرج عن كونه مشوبا **مسألة** **قال** ه **حص**
ويمن المنكر على القطع لا يمكن اذ لا يمكن ان يحيط بفعله فمين المنكر على
القطع الاعلى فعل غيره فعلى العلم اذ لا يمكن ان يحيط بفعله فمين المنكر على
لغيا ولا اشا تا فلا يخلف على ما لا يمكنه العلم به كانه من تكليف فلا يطابق
ولتخليفه **ثم** من انكر على القطع **قال** ابن تهران روى عن ابن عباس ان رسول الله

Copyri

ersity

قال رجل حلف بالله الذي لا اله الا هو ما له عندك شيء في المدي اخرجني اورد
وذكر الطقار في لم يعز شرفا وفي لفظ للنسائي جاء خصمان الى رسول الله
فاذعنا احدهما على الآخر فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم للمدعي اقم بينك فقال
بارسول الله ليس بينه وقال للاخر حلف بالله الذي لا اله الا هو ما له شيء عليك وفي
رواية للحاكم في المستدرک ان رجلا ادعى عند رجل حقا فاختصما الى رسول الله
فقال النبي فقال ما عندي بينه وقال للاخر حلف بخلف بالله فقال والله الذي
لا اله الا هو ما عندي له حق فقال بل هو عندك ادفع اليه حقه ثم قال له رسول الله
ثم شهدا ذلك بان لا اله الا الله كفاره ليمينك وفي لفظ لا يرد اورد بنحو وفي اخر
بل فعلت واحد **فمنه** فان رضى المستحقون بذلك الدعوى او غير
يدين واجبة فكل يكون كالفية في الحكم وفيه وجهان احدهما يصح الكفارة
بها اذا سقطوا حقهم فيما زاد عليها ولا يكتفي في الحكم بها اذا كان يستلزم
الحكم بحجة ناقصة كالرضى بشا هبة واحد او بشا هدين فاسقين وذاك
اخر عايدا الى الحاكم ونظر فيما يقوم به المحم و بالحق عنده واما نظر صاحب الحق
باسقاطه ببراءة او نحو الا ان يقال رضاه مثل ذلك جار مجراه **فمنه** فان اخذ
ذا الحق كذا او فزى والمستحق كزيد او عمرو وعبد المستحق **فمنه** كبر
وخالف وسالر بعدد ايمان ايضا فله كل من ادعى عليه ذلك الحق بين لا احتمال
علم احدهم ما جهله الاخر فليس من لازم العلم بالاتحاد بخلاف بينه فليس هناك
ما يوجب تعدد ما لا يفسد شهود على عين واحد لشخص فله بشاره تم تسليمها الى من
ادعاه وان كانت في يد جماعة **مسئلة** قال **مسئلة** وحش ولا
يلزم تعليقها اي اليمين لا يحل النزاع فمادى عليه قل وكذا من ادعى عليه
انه شر اما لا فيه شفعه ومن ادعى عليه انه استقرض ما لا فلا يحلف ما قل
ولا ما ابرى من الشفعه ولا ما اقترض ولا ما غضب ونحو لا احتمال انه
فعل ذلك وتخلص عنه بوجه شرعي فيكون الحلف ما يستحق المدعى ما يدعيه
ونحو فيحلف في القتل بالزعم به ولا قود ويحلف في الشفعه مباشرة وفي القرض
ما استقرض ونحو ذلك من تعلق اليمين بالمدعى **مسئلة** حش لا نسلم ذلك بل ان قال
ما قتل حلف على ذلك قلت لا نسلم انه يلزمه ذلك لانه يحتل ما من من انه
فعله وتخلص عنه بوجه شرعي **مسئلة** واليمين للمخالف على
حق باله التحليف به قال ابن هجران قلت وفي ليل ذلك حديث ابي هريرة
قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان اليمين على يمينه المستحلف وفي رواية يمينك على ما نصبتك
صايقك اخرج مسلم واخرج ابو داود الشافعي فلا يقع التزيم ولا يبرمها
والا نقل بذلك بل هو اثر التزيم ونحوها من الخذف والتقدير في الكلام بطل
المقصود بالتحليف اذا من لفظ الا ويمكن فيه ذلك قال **مسئلة** ولو قال الحالف
عقيب الحلف ان شاء الله الزمه الحاكم لا عاده قلت انما الزمه ذلك

على انها تقطع الكلام عن النزاع لا لتسرك باسم الله والطيب منه تعالى انما
فمنه وكذا العقيد لا يقع في ابطال الحق وعدم لزومه بنا على مذهب المعتد
ان الامر لك فان الحق ليس الا ما هناك فلا تنفع الشافعي اعتقاده انه
لا شفعه الجوار في جوار اليمين ان خصمه ما يستحقها لا اعتقاده بطلان مذهب
خصمه وان دعواه ليست في محله بل بالثمة ولا محل له ما حلف فيه اذا عبره مذهب
الحاكم واذا الزمه اليمين وجب بالزامة ولا سماع لا جهادة بل يجب عليه المضي
بما قاله الحاكم قال الغزالي لا نسلم ذلك مطلقا بل ان كان الحالف عابيا لزمه
مذهب الحاكم والمضي فيه اذا لا مذهب له وان كان محترقا لم يلزمه باطنا
فاذ حلف فلا اثر عليه قلت لا نسلم ذلك لان الحكم برفع الخلاف ظاهر
وباطنا لما سبق ان شاء الله تعالى **مسئلة** واذا اطلب المدعى
تاخير اليمين ان لم تجد بينه فيما ادعاه وطلب التكفيل بالحضور للمدعى
مضى ارا دخليه لم يلزم من المنكر ذلك اي تاخير اليمين اذ فرصة اليمين لا التكفيل
فليس يلزم له الا ان يستصلحه الحاكم فله الزامة بذلك اما لو طلب
التكفيل حتى يعدل شهوده لزم لانه لا تمام لشهادته الا بذلك فان ائتمنع
حبس للتكفيل لا الحق لوقف ثبوت الحق على صحة الشهادة وصحتها متوقفة على تعديله
مسئلة واذا ادعى على عبد جناية ولا بينه في جهان اخبر
خلف السيد اذ هو الذي لزم الزمة امرش الجناية كن يكون بينه على
العلم لانها على فعل الغير كيمين الوارث وقن وهو ثاب في الوجهين حلف
العبد اذ هو مكلف حاشا ملل لانه فان نكل لم يلزم الحق بكوله لان كوله
بمنزله اقراء وقراره على سيدك غير مقبول فليس مطلوب ما يغير اليمين فكذلك
قال عليم قلت لا شرع لا قراره ونكوله اذ لا يلزم السيد **مسئلة**
قال مذهب ويصح الا برام اليمين اذ هي حق للمدعى لقوله قد كذبته
وقوله ليس كذا اليمين تصنها خبر الحضري الذي تقبلم جعلها اي اليمين حقا له
فينظر طلبه لها ويصح ابرام منها والبر لا يسقط به الحق فسمع البيه
به اي بالحق اذا اتى بها بعد ابرامها واستقلال كل منهما فليس من لازم
وقوع ايها منع الاخر فان ابراه من الحق بشرط ان يحلف بربى بالخلف
الا ان بين على ثبوت الحق قبله اي قبل الحلف قلت فان قال ابراك على ان
تحلف بربى بالتبوك لذلك وله الرجوع ان ان يحلف **فمنه** قال
والا برام الدعوى ابرام من الحق فمن قال شخص مدعى عليه حقا ابراك
من هذه الدعوى فلا تسمع البيه بعد ذلك لسقوط الحق بسقوط الدعوى
قال مذهب لا نسلم ذلك بل الا برام المدعى كالا برام اليمين قلت لا نسلم
استواها لان الا برام المدعى يعلم كل طرفين اليها فلا يصح بعد ذلك اقامته
اليمين عليها لان الدعوى لا زمر من لوازمها واذا ارتفع المزمع ارتفع اللازم

مختلف اليمين فانها اخص وليس من لازم الاخص رفع الاعم ومن لازم الاعم رفع الاخص
وفيه ان اليمين لا يرام من لوازمها بل هو كانه البينة من لوازمها فثبت لا حجة فيها
ثبت للاخر **مسئلة** **نه** **وهو** **والقول لمنكم تلت المضمون** كالمغضوب
والمستروق والعارية المضمنة والادعى **غيبته** فالقول لهما لان الاصل بقا ذلك
المضمون قبل ادعائه خلافة فعلية البيان قال **قم** لانك ذلك **بل** القول **لمدعيها**
مدعى التلف والغيبة لاحتمال طروها والاصل برائة الالمة من لزوم للضمان
قلت لا نسلم ذلك بل **الاصل البقا** ومدعى التلف مبدع خلاف الظاهر **ومدعى**
غيبته مبدع استقام وجوب احضار الغيب في تلك الحال لانه طليته **والاصل**
وجوبه فيحس حق بغير انما لو كانت باقية سلمها **ويؤجل** احضار الغيب
حسب الحال التي نظر الحاكم وضوابط قدر من المدعى وحضورها بعدها **قال** **هـ**
س **ويشبهه** على القطع **استنادا الى الاصل** واستمرار عليه **قال** **هـ** **لا نسلم**
ذلك بل **بينة** على العلم لا تنفاه تنفنه **وصححه** **ابن جعفر** **مسئلة** **قال**
هـ **حس** **واليمين** حق المدعى اذا المنفع له بها **لكنكم** بالثبوت من المدعى عليه فيلزم
بعد ذلك تسليم الحق فظهر نفعها المدعى **قال** **م** **ري** **شخص** لانك ذلك **بل** اليمين
حق للمدعى عليه اذا **لا يحكم** عليه **بالثبوت** وليست بمثبتة للحق ولا مقرر له
بل **في واقعة** مانعة عنده عند المريد بالله عليه فيندفع الحق عن المدعى
عليه بالثبوت ولا يحكم بكونه **قلت** لا نسلم ذلك **بل** **هي** **مقرره** **لحق** **موجبه**
له ان نكل ولقول **نه** **ليس** **يك** **الا** **بينة** **لخبر** **الحضري** **المتقدم** **فجعلها** **حقا** **المدعى**
مختصة به **فصل** **والتخليف** **اما** **هو** **بالله** **لقوله** **صلم**
من حلف **فليخلف** **بالله** **او** **ليضمت** **تقديري** **في** **اليمان** **ونحوه** **قال** **الطفاي**
اخرج **القرطبي** **من** **عمر** **مروعا** **من** **حلف** **بالله** **فليصدق** **ومن** **حلف** **له** **بالله** **فليرض**
ومن **لمرض** **فليس** **من** **الله** **ويجوز** **تاكيد** **ها** **بصفة** **لنقص** **التعظيم**
كالعظيم **الذي** **لا** **اله** **الا** **هو** **او** **يحق** **كالذي** **خلق** **الانام** **وايدع** **في** **الضلع**
والاحكام **قال** **م** **عليه** **وتخلف** **اليهودي** **بالله** **الذي** **انزل** **التوراه** **على**
موسى **لفعله** **قال** **الطفاي** **روى** **انه** **قام** **حلف** **يهودي** **يا** **فقال** **له** **بالله** **الذي**
انزل **التوراه** **على** **موسى** **ماله** **عندك** **حق** **واخرج** **ابوداود** **عن** **عكرمة** **انه** **قام** **قال** **له**
يعني **بصور** **يا** **اذ** **كره** **بالله** **الذي** **بجأ** **كم** **من** **الفرعون** **واقطعكم** **البحر** **وظلل** **عليكم**
الغمر **وانزل** **عليكم** **المن** **والسلاوي** **وانزل** **التوراه** **على** **موسى** **التجدون** **في** **كتابكم**
الرجم **فقال** **ذكر** **تقني** **عظيم** **ولا** **استعني** **ان** **اكذبك** **الحديث** **فدل** **على** **ذكر** **ما** **هو**
اعظم **عند** **المخالف** **من** **تعظيم** **الله** **فلا** **كانت** **التوراه** **عند** **اليهود** **اعظم** **ما** **انزل**
الزما **التخليف** **بالذي** **انزلها** **والنصاراي** **تخلف** **بالله** **الذي** **انزل**
الانجيل **على** **عيسى** **قياسا** **على** **اليهودي** **لما** **خلف** **بالذي** **انزل** **اعظم** **كتاب** **عنده**

حلف **النصاري** **بالذي** **انزل** **اعظم** **كتاب** **عنده** **وتخلف** **المجوس** **بالله** **الذي** **خلقه** **او** **الذي**
خلق **الناس** **لتعظيم** **ههنا** **يا** **عظم** **مخاوف** **عندهم** **كأن** **اعظم** **كتاب**
عند **اليهود** **التوراة** **وعند** **النصارى** **الانجيل** **وتخلف** **الصا** **بالله** **الذي** **خلق**
القول **اذ** **يعبدون** **الا** **تؤامر** **ويعتقد** **وبها** **اعظم** **لامورا** **المخاوف** **وتخلف** **الوثني**
الذي **يعبد** **الا** **وان** **بالله** **لا** **عقاد** **هم** **ان** **الله** **الذي** **خلقه** **وانما** **يعبدون** **بها**
لتقرب **هم** **الى** **الله** **تعالى** **وتخلف** **كفار** **انتا** **وبل** **من** **المجوس** **والمشبهه** **عند**
من **يقول** **بغير** **هم** **كيمين** **المسلمين** **لا** **هم** **يديون** **بالثبوت** **ويقررون** **بالقرآن**
والقبلة **والشريعة** **والنبوة** **فلا** **كلام** **في** **صحة** **تخليفهم** **بايمان** **المسلمين**
ومفهوم **قوله** **انما** **التخليف** **بالله** **عند** **مروان** **التخليف** **بغير** **الله** **فلا** **يخلف** **بالطلاق**
والعتاق **والحج** **وصدقة** **المال** **والبراءة** **من** **الله** **خلقا** **للناس** **والمقصود** **عليها** **السلام**
وبسط **الكلام** **عليه** **قال** **هـ** **فمن** **وجري** **اليمن** **من** **دون** **تاكيد**
لوصف **الله** **تعالى** **قال** **لا** **نسلم** **ذلك** **بل** **لا** **يد** **من** **ان** **يقول** **والله** **الذي**
لا **اله** **الا** **هو** **لتخليفه** **قام** **مع** **ذكر** **الصفة** **فلزم** **ان** **يكون** **التخليف** **لتخليفه** **للزوم**
الا **قد** **دأ** **به** **لنا** **ما** **من** **من** **قوله** **قام** **من** **خلف** **فليخلف** **بالله** **او** **ليصمت** **وتحق** **فاطعن**
الحلف **بالله** **من** **غير** **تقييد** **بصفه** **والقول** **اقرى** **من** **الفعل** **وله** **ان** **يقول** **بين** **الفعل**
القول **مسئلة** **ولا** **تصح** **اليمن** **بغير** **امر** **الحاكم** **بل** **لا** **يبدل** **بطلانها**
الحاكم **او** **اعادة** **قام** **على** **مكانه** **ولم** **يكن** **تخليفه** **ابتداء** **تقدير** **حديث** **كلام**
في **الطلاق** **وغیره** **قال** **الطفاي** **هنا** **اخرج** **ابوداود** **والترمذي** **عن** **عبدالله**
بن **يبردين** **كان** **ه** **عن** **ابيه** **عن** **جده** **قال** **ايوب** **رسول** **الله** **ص** **فقلت** **يا** **رسول** **الله** **اني**
طلقت **امراتي** **التي** **ه** **فقال** **ما** **اردت** **بها** **فقلت** **واحد** **فقال** **الله** **فقلت** **الله** **قال** **هو**
ما **اردت** **وموضع** **الا** **ستد** **لال** **انه** **حلف** **اولا** **من** **غير** **طلب** **من** **الرسول** **ص** **والمراد** **بطلب**
ذلك **منه** **ولم** **يكف** **بسمه** **التي** **صدرت** **من** **غير** **طلب** **ولا** **ذكر** **لذلك** **في** **هذه** **الرواية**
وقد **افاد** **خبره** **جواز** **الا** **فصار** **على** **اسم** **الله** **تعالى** **فيرد** **به** **على** **ما** **كفي** **في** **الحجاب**
التاكيد **بإصفه** **وافاد** **حن** **ف** **حرف** **الضم** **وان** **التي** **يكون** **ثلاثا**
باليه **عند** **انشاء** **الطلاق** **وانها** **غير** **بدعية** **اللعين** **كام** **عليه** **وفي** **ترك**
الا **نكار** **تقرره** **على** **ذلك** **وتقريره** **قام** **عليه** **بعد** **علمه** **دليل** **على** **جواز** **لان** **التقريب**
دليل **كالفعل** **والقول** **وانه** **يصح** **الحلف** **بالطلاق** **اذا** **كان** **طلاقة** **بمعنا** **للتقريب**
قام **ذلك** **وصححه** **الرجوع** **بغير** **اشهاد** **عليها** **والا** **راض** **بين** **الزوج** **والزوجة**
كما **في** **ابتداء** **النكاح** **اذ** **لم** **كن** **شي** **منها** **من** **الاشهاد** **والا** **راض** **ولو** **كان** **ذلك**
واجبا **ما** **اهله** **قام** **اب** **في** **مقام** **التعليم** **مسئلة** **قال** **هـ** **فان** **حس**
والتخليف **في** **اليمن** **لا** **يظهر** **غير** **مستروع** **ولا** **دليل** **يدل** **عليه** **ولا** **امان**
ترشد **اليه** **واثبات** **ما** **لا** **يدل** **عليه** **لا** **خبر** **قال** **هـ** **ش** **لا** **نسلم** **ذلك** **بل** **التقليد**

191

مستروع لقوله ثم من خلف على منبري الخبر قال ابن بدران عن جابر بن عبد الله قال لا يحلف أحد على منبري هذا يميناً الله ولوعلى سواك اخضر الا تنوء مقعود من النار ووجبت له النار اخرجته ابو داود وفي رواية المطايع رسول الله ثم قال من خلف على منبري هذا يمين الله تنوء مقعود من النار وودكر الطفا ري حديث جابر بن عبد الله **والتعليق على عليم** قال ابن بدران روى عن علي بن عليم ان رجلاً طلق امرأته ثم انكر بعد ذلك خلقه على المنبر وذكر الطفا ري وروى عن وقال **ع من اراد التعليق عليه على المنبر** قال ابن بدران عن ابن عباس ان امرأه سودا سهرت انما ارضعت امرأة وروى جابر فامرها ان تحلف على المنبر والله اعلم وكذا ذكر الطفا ري وروى عن علي بن عليم ان رجلاً طلق امرأته ووجبت له النار ووجبت له النار باب من ابواب الشريعة وهو مناسبت لموضع اليمين فان موضعها من جرد الفاجر والنشد يد عليه وهذا موكد لذلك بالغ اي يبلغ فيها هناك **قلت الا قرب** ان ذاك ليس على الاطلاق **انه موضع اجتهاد** لاهل النظر والرشاد من الحكماء الذين بدلوا انفسهم لرفع الفساد وصلاخ العباد **في كل الى نظر الجاهل واستحسناته جنساً وندراً** **اكثر اثاره** **حيث قال استحسنته له ذلك** قال ابن بدران قال الشافعي راي بعض الحكماء بلفظ في الايمان فاستحسنته له ذلك قال الطفا ري وقال الشافعي هذا في حكم المالكين ومفتهم يعني التعليق بالمكان قال القاضي عبد الله بن الحسن البرقوقي رحمه الله الا قرب ان الحكماء تغليظ اليمين في الزمان والمكان وغيرها كان يحلف على كتاب الله العزيز يوم الجمعة وفي بعض الأماكن وان لم يحلف عليه ولكن بفعله حيث يرى مصلحة ويراه اقرب الى الامم شتطها في استيفاء الحقوق **فزع** واذا كان مشروعا فيها اذا يكون حكمه مستحب ام واجب قال عليم **في حكمه وجهان** احدهما وهو **اجمعي** **يستحب فقط** ولا يجب **اذا القصد التاكيد** بعد قيام الحق لمجرد اليمين **وقيل** وهو ثانياً الوجهين **يجب** لحصول التاكيد الا ان جاز به **ولا وجه له** لوقوع الانزجار باليمين مجردة وفيه ان قوله من خلف يميناً فاجر على منبري هذا لقي الله وهو عليه غضبان فدل على ان المكان شأن وان التعليق مثل ذلك لا يقي باليمين في الانزجار فلا وجه لقوله ثم لا وجه له بل وجه ظاهر وان لم يكن قويا قال **ابو علي من اصغر ويستحب** **في ليس ركناً** استحب في الكثير لقوله ثم ولوعلى سواك لا تنوء مقعود من النار **فما يوجب القطع** في الشريعة قال **ابو علي** **نصاب الزكوة فقط** وفي القصاص **النكاح** **وحد القاتل** لانكار عبد الرحمن بن علي من خلف عبد الرحمن فقال اعل عظيم من المال الخبر

قال ابن بدران روى ان عبد الرحمن بن عوف مر بقوم وهم يحلفون بين الركن والمقام فقال لهم اعل عظيم قالوا لا فقال اعل عظيم قالوا لا فقال لقد خشيت ان يتناول الناس بهذا المكان حتى يستحقوا بجرمته واخرجه الطفا ري عن الحسن البصري من رواية حكرمه ابن خالد الى قوله لقد خشيت ان يتناول الناس بهذا المكان فقال البصري بها الناس اي بالسوا به فذهب هيئته من قلوبهم وقبر روى يثها وان يدل بها ولسواقف على من خرجت فزوايه ان بدران ينهون وهي التي لم يخرج ورواية البصري بها كما ترى ومؤيد الجميع سوا لان المراد اذا حلف فيه على الكسيرة واليسيرة الخط مرتبة وطرحتها به وهو اي قول عبد الرحمن **توقيف** **واقل اعظم ما يجب فيه الزكوة قلت في جعله توقيف** نظر بل هو من المساء بل الاجتهاد به فلا ما لع من جعل ذلك اجتهاداً له فلا تقوم حجته على غيره وقد بينا في سابق ان ما من مثله من مشاء بل العبادات والمعاملات الا يمكن الاجتهاد فيها فضلاً عن هذه فانظر لها عليها **فزع** **والتعليق اما بتكثير اليمين كالقسامة** فان اليمين تكررها ان نقص العدد عن خمسين فانه ان لم يوجد الا عشر كبرت الايمان على كل واحد خمسة ايمان او بالزمان وهو بعد العصر لقوله تعالى **يحسبونها** **من بعد الصلوة** من بعد الصلوة فان اهل الكتاب يحسبونها او بعد صلوة ما او بعد صلواتهم فيقسمان بالله ان ارسلنا راي الى رتباً احد الوارثين لا يشترى به بالقسم ثمنا الجمله مقسم بها اي لا يستبدل به عرض من الدنيا اي لا يحلف كاذباً او **المكان لقوله ثم على منبري** الحديث المتقدم لا يحلف احد على منبري هذا يمين الله ولوعلى سواك اخضر الا تنوء مقعود من النار فدل على انه والخبر على اعتبار المكان وان التعليق به في الايمان شأن قال **ي** ويغلف بالتعليق في **المساجد لشرفها** كما غلف بالتعليق في ذلك الموضع لشرفه **ويحلف على المصاحف لحرمتها اعطاهما لها وتشرعاً** لتدبرها وبكره **اختصاصها من الجاهل اذا لا شرف لها ولا مزية لها على سائر الجاهلات بل فيه نسبة بالوثيقين كما يفعل الجاهل في التعليق في مؤخر جامع صنعاً عند الحجر الاخضر لا خبر ولا اثر ويغلف في مؤخر جبهه مع **خصتها بالصفات كما مر من نحو والله العظيم والله الذي لا اله الا هو والذي خلق الجنة وبراء السموم** **وقول علي عليم لا تخلف الفاجر الخبر** قال الطفا ري روى عن علي عليم انه قال لا تخلفوا الفاجر بل الله فانه يوجب الله في عيسته ولكن تخلفوا بالله برئ من الله فانه اذا جعلها فاجر فانه يعاجل فانه وان دل على ان عظيم الله بالتقريب ونحو من الصفات ساقى الرجز وان الاول في الرجز العبد ولعننه فهو **مستأول على انه اراد** انه برئ **من العيصه****

Copyri

ersity

لا من ادبه لانه يخالف الايمان الذي ورد فيها التعليل بتعظيم الله بصفاته
 العظمى في الايمان وفي تناوب بعد فالاولان مقام ائمين مقام نظر للحاكم
 فما كان اقرب الى الانحياز ورد في الفناء والاستظهار فهو الاول **مسألة**
قال الحق من حصر ولا تعليل بالعقود والطلاق ونحوها صدق المالك
فانما الحاكم ان فعل ذلك لان ذلك امر لا دليل عليه واثبات ما لا دليل عليه
 لا يحوز لان الدليل ورد في الخلف بالله فيقسمان بالله من خلف فيلحق بالله
 او ليثبت قال **ص لا نسلم ذلك بل** اي للحاكم ان يفعل ذلك **لصلحه**
فيذكر الخالف حكما لانه الامام ومذهبه تقع فصل الخصام **لنا ما من**
 من الامة والخبر قالوا الا انه في الامة على عدم جوان التحليف بغير الله قلنا
 وان لم يبدل الامة كان عتبه فاحذر من تخ في ذلك قالوا عليه النبي تعظيم غير الله
 ولا نزاع فيه انما النزاع في مثل الطلاق والعقود مما لا تعظيم فيه لغير الله فان
 موضوع العين لا استخراج الحق من العاقلها يخاف من عقوبة اجله او عاجله في نفسه
 او ماله وذلك حاصل في الخلف بغير الله بخلاف ان يكون كالحلف بالله **مسألة**
وتختلف الرعية من المنصب الشريف والمقام المنيف والمريض في دأه
لمشقه حضور ما مجلس الحاكم واذا سقط الواجب بالخرج اذا نكل
 النعال فقلوا في الرجال **المسألة** **والسؤال** **مسألة** **والسؤال**
وهو من اذا ردت اليمين على المدي لزمته لقوله تعالى او يحلفوا ان
تؤد ايمان على المدين بعد ايمانهم فيفتضحوا بظهور الجناية واليمين الكاذبه
ولا موضع ترد فيه اليمين الا على المدي وفيه ان الاستدلال بالايه مختل
 بل لا يظهر منه دليل على المتنازع فيه فان سبب نزول الايه ان رجلا من المسلمين
 مشافى معه رجلا من اهل الكتاب ومات بارض ليس بها مسلم فلما قدما بركة
 فقد واجبا من فضه مخوضا بالذهب فترا ففوا الى رسول الله ص فنزلت فاجلها
 بعد ضلوع العضر فحلفا على انهما ما اطلعا على الخاء ثم وجدا لا ناعدا من اشراره
 منها فقام رجلا من اوليائه فحلفا ان الا نالنا واخذنا من الرد المراد هنا
 من هذا اعلم انه قيل ان الايه منسوخة **ولقول الصحابة به** فانه شاع
 وذاع منهم ولم يكر فجرى مجرى الاجماع **قال ن حص لا نسلم ذلك بل**
 اذا ردت اليمين على المدي لزمته لانه **قال ص اليمين على المنكر** فحضر
 اليمين عليه وقصرها فيه **وفي الرد مخالفته** وما خولفت فيه الخبر النبوي
رد قلنا وان كان مفهوم ذلك كان عتبه فتد **قال م لعن من قال**
المقباد تخلف وياخذ لقب **انصفك الخبر ونحوه** **قال م** **مسألة** **والسؤال**
 الشعي ان المقباد استغفر من عشرين سبعة الاف فلما كان عتبه لفضاء جاء باربعة
 الاف فترا فعا الى عتبه فقال المقباد تخلف وياخذ فقال عتبه لفضاء فلما تخلف

كف

عنه

عثان فلما قام المقباد قال عثمان والله لعن استغفر من سبعة الاف هكذا
 في الشفاء وراى بعضهم فقال له عتبه فما لك لم تخلف له فقال خفت ان يوافق ذلك
 قضاء وقبرا فيقال هذه عتبه والله اعلم **ونحوه** **قال م** **مسألة** **والسؤال**
 ان رجلا من بني سعد اجري فرسا له فوطى اصبع رجل فمات فترا فعا الى عتبه فقال
 للمدين على المدي ولفظه في الجامع من عراك بن مالك وسليمان بن يسار ان رجلا
 من بني سعد بن لث اخرى فرسا فوطى اصبع رجل من عتبه فمات فترا فعا الى عتبه
 من الخطاب للمدين ادعى عليهم الخلفون بالله عتبه ما مات منها فابوا فقال للآخرين
 تخلفون انتم فابوا فقتلوا عتبه بنسبنا لدية على السعديين قال مالك وليس لعن
 على هذا اخرجه الموطا **وهو اي ما قاله عتبه وحكم به** **توقيف** لا مجال للاجتهاد فيه
فخص الخبر ورد في المقهور والبطلة لان المفهوم لا يعارض المنطوق قالوا عدم
 النكار من بعض الصحابة على بعض لا يدل على الاجماع لانهم انما نكروا ذلك لان المسئلة
 من مسائل الاجتهاد ولا انكار فيها وقول عتبه لا نسلم انه توقيف بل ذكر من مسائل
 الاجتهاد قلنا روى الدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث بن عمر
 ان النبي ص ردا ليمين على صاحب الحق قالوا فيه محمد بن مسروق لا يعرف واسحق
 مختلف فيه قلنا روى عبد الملك بن حبيب وابو ثمار في فوايد باسناد
 غريب فلفظ حديث عبد الملك في الواجبه عن سالم بن غيلان بلفظ ان رسول الله
 ص قال من كانت له طلبة عند احد فعليه البيعة والمطلوب اولى باليمين فان نكل
 حلف الطالب وجب قالوا الغريب والمرسل لا يعارضان مفهوم حصر الصحيح قلنا
 الايه اعظم دليل قالوا فيها اجمال في التركيب وفي المفرد اذا ترد بعقوبه قبول
 اليمين بدليل فان عتبه على انهما استحقا اثما **واذا هو حجه تعذر من لزمته**
وهو المنكر فلو لم يمت الخصم لزمها المطلوب **قال م** **مسألة** **والسؤال**
 المدي قالوا قياس في مقابلة النكاح والتعذر غير مسلم لانه انما انما انما انما
 عليه وليس كعتبه البيعة لعدم النكاح من تحصيلها **ولصريح** **بدها دعوى**
النكر للمدي ان المدي يعلم انه مطلق فلو لم يمت النكاح قالوا فتكون اصلية
 الطلبي وليست من المردودة في شيء **مسألة** **والسؤال**
وسرع على تحريمه واذا اطلب من المدي تاكيد بيعة لزمته
للعن على عتبه قال مهران قال 2 الشفاء روى زيد بن علي عن عتبه السلام
 انه كان يرى استخلاف الخصم مع بيعة اذا اطلب المدي عليه ذلك وهو مروي
 عن شيخ ولم يرو خلافة عن غيرهما من الصحابة وكان كاجماع في كونه حجة
 التمسك **ولم يكر** بعد شيعة وذبا عنه فجرى مجرى الاجماع وانه ان ترك النكار
 يكون المسئلة من مسائل الاجتهاد لا ان قوله عليه حجه تطلع الاجتهاد وفيه
 ذكرها **واذا طلبها دعوى لعنه باطلا** فيها ادعاء **فلزم اليمين**

مسألة

192

Copyright

University

لا نكارة وفيه ان هذه عين اصله ولا نزاع فيها قال **ي** من لا سلم ذلك لانه قال
المدينه على المدعي فلم يوجب عليه بينا فاداءه بالبينه وجب ان يحكم
له **كن يتجنب تغليب** قالوا يحيط في جانب البينه ويهيئ امرها وتحيط من قدرها
فيجب الحكم من غير زيادة عليها فان الاجماع منعقد على الحكم بها عند كل
شرائطها قلنا لا نسلم الاجماع وانما ذلك انه يتفق من بعض المجتهدين تركها ولا يخرج
عليه في اجتهاده قالوا اشتهر عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الحكم
بالبينه من دونها ولو كانت لازمة لامر بها قلنا لم يطلها من حضرة من المدعيين
قالوا لو كانت من شرعه لاشتهرت اشتها رسا وما شرع قلنا اشتهر قد يفتي
على كثير من الروايات مثلنا فامير المؤمنين عليه السلام اعرف الناس بالشرائع وقدره من
روى عنه انه كان يرى اختلاف الخصم مع بينته اذا طلب المديعي قالوا لا يحتمل انه كان
يرى ذلك استجبا بالاجوب **لنا ما من من قوله** علم ومن القياس تمام وفي ذلك ما عرفت
فرع وانما يجب ان طلبها الخصم عند الحاكم لا في غير مجلسه فلا يجب
في حق المدعي محض لا المشوب بحق الله قال **ي** وانما يجب ان طلبت من غير
وحي دول والبينه غير محققه اما لو كان من وحي او ولي او بينه محققه
فلا ادله لا شره لتكوله **حينئذ** فانه يلزم بالكون شي **قلت** ويجب اليقين
المؤكد مع الشاهد واليمين كما يجب مع الشاهدين بالاولى
فصل في النكول لغة التاخر عن لقاء العدو ويقال نكل
الرجل بفتح الكاف ينكل بالضم اذا تاخر عن لقاءه وشرعا التاخر عن
اليمين الواجبة **مسئله** قالت به **ح** مجرد عن الحكم
على التاخر عن اليمين بعد اتمام الحاكمة له **الفصل** **م** واي هو مقتضى
م على عمر بن كوله قال ابن عمر ان اما عمر ففعل الامر ما تقدم في حديث
المقباد وفي حديث السعديين واما عثمان فالمراد حكمه على عمر بترد الغلام
عليه حين امتنع من اليمين كما مر واما ابو موسى فلم اقف على شيء في ذلك والله اعلم
الطفا ري هنا روى ان ابن عمر باع غلاما من رجل اذ عا المشترى ان به ذاك
الى عثمان ففرض على عمر ان يحلف لقد باعه وما به داء يعلمه فتكلم عمر عن اليمين
فامر عثمان بترد الثمن وارتجاع الغلام وقال **م** لا يملكه **بمثل هذا**
الخبر قال ابن بزاز هو اشاره الى حديث المراتين اللتين انفذ الاشفا في كل
احديهما كما سيأتي لكن ليس في شيء من رواياته التي في الجامع قول من عباس لا يملكه
احكم بمثل هذا قال الطفا ري عن ابن عباس انه قال لا يملكه احكم
بمثل هذا في امرتين استبدعت احدهما على صاحبتها انها غررت فيها المشفا فانكرت
المراء ونكلت فقرا عليها ان الذين يشرون بعبد الله واما لهم ثمن قليل ولا يملك
بعد شيئا عنه وذبا عنه في الصحا به فلو كان منكرا ما سكتوا عليه ولا نكروه

وفيها ان سكتهم من مسايل الاجتهاد فلا حجة فيه قال **م** من عدك لا نسلم
ذلك بل لا يحكم على التاخر فيها ادعى عليه من المال ونحوه **مسئله** ما لا يحكم بذلك
في الجحد لقوله ص ادروا الحدود بالشبهات **وكذا** ادعى شيئا عند الحاكم بشر **نكت**
او قال لا اقروا لا نكر فانه لا يحكم عليه بشيئ عند امتناعه من الجواب قلنا هنا
لانه في حق عدم الجواب **قلت** لا نسلم استنواها لان الجحد يدور بالشبهة
فليس كغيره ولذا احتط فيه ما لا يحتاط في غيره من زيادة شهادته ونحوها **وقوله**
لا اقروا لا نكر ليس ينكول اذ لم يصرح بالامتناع من اليمين وفيه انه في قوته
لان كل من ذلك ومن النكول امتناع عن الحق واعراض عن الانقياد له **كن ان طاب**
م رده واستمر على الاقروا لا نكر او على التثبوت **حكم** عليه **لقرده** كما يحكم
على المتخوف من الحضور **مسئله** قالت به **د** من رفعه **م** وكذا كرهه في
المال والحق والقصاص في النفس والاطراف لما سبق من الدليل على ذلك
ح لا نسلم ذلك بل لا يحكم به في القصاص لان القصاص مغلط اذ لا يستوفي الا حكم
فاشبه الجحد بنجام مع التغليب **قلت** لا نسلم استنواها لان الجحد يدور بالشبهة
ولا يجب فيه اليمين فاخر قال لانه ثبت لداك من الخصوصيات ما لا يثبت
لدا فلا يصح القياس وفيه ان المدعي انه الحق اذا بداك للتغليب الجامع بينهما
ولم يقع الفرق فيه **وحصه الاجماع** من بين ساير الاحكام وفيه انه لا مانع من
القياس على الخاص لانه دليل من الادله وكذا دليل يصح القياس عليه قال **م** عليه
ولا ثبت به بالنكول النسب قلت ولا خلاف فيه روى الاجماع الفقيه في
عن الشرح **فرع** قال **ي** ومن جعل اللعان تمنا لم يجعل الحكم على المرأة
بالنكول عليها **مسئله** **ح** نكت وبا حرم على ايمان لذلك بل لان ايمان الزوج
كاشهاده عليها ما ادعى عليها **ولما ردها** اي الشهاده باليمين فاذا لم يقع الرد
حكم عليها بايمان الزوج اليه كاشهاده لا ينكول **مسئله** **هـ** قالت به
ن ولا نكول حكم به **ا** لا بعد طلب اليمين من زوجته عليه والزامه بها فلما امتنع
قبل طلبها لم يكن **ناكلا** فلا يحكم بالحق ويلزم تسليمه الا بعد طلب الحاكم بينه وامتناعه
عنها قال **س** لا يحكم به اي بالنكول بمجرد **كن بعد** اي بعدا لنكول **يخلف المدعي**
فحكم له اي المدعي بيمينه لا بمجرد تكون المدعى عليه لانه مجرد امتناع من اليمين
والامتناع لا يثبت حقا قال **ح** ليس كذلك بل لا يحكم به **م** كل ثلاث مرات
لضعفه واحتياط مرته عن البينه واليمين **قلت** لا نسلم ذلك بل **النكول**
م كاف لما مر من الصحابه **مسئله** **هـ** قال **ي** واذا ثبت الحكم
بالنكول فهل يكون بالاقرار بالحق امر كما بينه عليه قال عليه **والنكول**
كالاقرار بالحق او لو اذ رده رفعه **يخلف** **وقيل** ليس كالاقرار وانما هي كيمينه
المدعي بنجام انه وصل الى الحق كما وصلت البينه وقام مقامها **قلت** **الاول**
اقرب اذ لو اي النكول **كلار** من المدعي عليه الزمه الحق فكان كالاقرار

118

بجامع ان كل منهما كلاما منزها عن ادعى عليه **مسألة** لا يستقر الحق بحدوث النكول وانما يستقر بالحكم وفي اليمين **المردودة** هل يكون كما لا قرار امر كما بينه وجهان احدهما انها كما بينه لصدورها من المبدعي كما صدرت اليه من قبله والثاني من الوجهين انها كما لا قرار لصدورها من المبدعي من النكر قال في المختار **الاول** وسياتي له تفصيل انها كما لا قرار ان شاء الله تعالى فالامر في ذلك كله سهل لانه قد ثبت الحق بذلك سواء كان كما لا قرار امر كما بينه **مسألة** قالت به عك ونص اليمين بعد النكول عن اليمين والا متناع منها قبل الحكم بذلك الحق لا بعده اذ شرعت اليمين لقطع الخصومة ولا يقطع الخصومة الا بالحكم وقال من لا نسلم ذلك بل لا يمين بعد النكول الصريح بطلنا سواء كان قبل الحكم ام بعده اذ تكوله ابطال حقه لا لو شك او قال لا اقر ولا انكر فان يمينه تقبل بعد ذلك الا ان حكم بكونه نكولا فلا تقبل كما لا تقبل بعد النكول قال ج ليس كذلك بل ان حكم عليه بعد عرض اليمين عليه ثلاثا لم يسمع يمينه اذ حكم عليه الحاكم بعد ان اعذر ولا يمكن كذلك بل حكم عليه قبل العرض ثلاثا كان يعرض عليه مرة او مرتين سمعت وقلت منه لئلا ما من من فعل الصواب وفيه ما عرفت ولا دليل على اعتبار تكرير العرض كما قال ابو خنيفة ولا يصح قول اليمين من المنكر بعد الرد على المبدعي كما سياتي في القصاص ان شاء الله تعالى **مسألة** وهل يبرأ من وجه عليه بالرد اذ الحق له فان شاء خلاص ما يدعيه خلف لا يمين المنكر فيميل لها ما يراه الحاكم اذ الحق عليه **مسألة** ولا ترد المردودة للردم **التسلسل** البطل لفصل الخصام ولا ترد بين التهمة اذ وجبت لمؤخر شاك قاطع فري على خبايه معلوم وقوعها غير معلوم فاعلمها فالطالب لم يدع عليه صدور الخبايه من المطلوب حتى يخلف رد على صدورها منه فتزهر لغزاه ولا ترد اليمين الموكدة لتأديته اي ردّها الى ابطال اليمين واليمين ما في ردّها **التهمة** وهي التي تاتي بالمبدعي معها بشاهد واحد لئلا يثبتها عن شاهد ووجوها بالرد على من ردت اليه فزع وجوها على الرد وليست بواجبه عليه ولا نهاجز حجة ولا رد بين اللعان اذ هي بمنزلة الشهادة على المرأة ولا ردّها المراه اذ وضعت لبراء الجحد ثم وجبت على كل من الخصمين والرد انما يكون على من لا يمين عليه ولا رد بين القسامه كيمين التهمة وكان القياس ان لا تجعل قسما مستقلا لانها جزء من بين التهمة ولا ترد بين القذف اذ الرد لليمين كالنكول عنها **مسألة** ولا ترد بين المظنون والمصدق اليمين **المردودة** كان يدعي الرضى ما لا طيت ولم تجد يمينه بطلت من المبدعا عليه اليمين فرد اليمين عليه لم يبرأه الجلف

وكان تخليف المصدق وهراب المال يدعي المصدق ان المال يجب فيه الزكوة ونكر ضابط المال فاذا اطلب منه العامل ان يخلف فاني وردّها عليه لم يجب الا بحكم على القطع وهي هنا على فعل الغير ولا قطع بفعل الغير **فحكم بنكول المنكر ولا تقبل رده** قال في وان غاب الدعي وادعى انه اسلم قبل تمام النكول فسقطت الجزية عنه قبل لزومها فالقول له مع اليمين وليست له الرد على من بطله لها لان الرد عليه كما لا رد على المصدق قلت وهو بناء منه علم انها لا تسقط بالقوت وقد سبق لسط الكلام عليه وان مات من كوارث له فادعى الحاكم له ديناً على الغير فانكر ذلك الخبر ما ادعى عليه من المال ورد اليمين على الحاكم لو يسمع رده لانه لا يعلم ذلك فوجب الحكم بالنكول وكذا لو ادعى بعض الجند انه قد بلغ فطلب رده الذي لا يسلم اليه الامع بلوغه فالقول قوله مع يمينه وليس له الرد لليمين على الامام اذا انكر الامام بلوغه بل يحكم بنكوله فلا يجب تسليم رده على الامام لتكوله من اليمين لما مر من ان يمين الرد على العلم ولا علم للامام بذلك على انه قد تقدم ان الامام والحكام ومن قام بمصالح الامام لا يطلب منهم الا بمان كما يطلب من سائر اهل الخصام لما في ذلك من الخط لقدرهم والوضع لم يصبهم معودا لبعض على بعض الذي اورد به محرم

كتاب الاقرار

قلت الاقرار لغة وضع الشيء فرأاه وبحله وعرفا الاقرار اقرار بحق مالي او غيره كالدين والوديعة والغصب وغير مالي كالشفعة ورد المعص وسوا كان كادعي ووليه كزكوة وكفارة وذرية وما في مستجد **والاصل** فيه من الكتاب بل الانسان على نفسه بصيرة ونحوها بما لها الدن متوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولوعلى انفسكم والشهادة على النفس هي الاقرار وقال تعالى واخرون اعترفوا بذنوبهم وقال اقررتهم واخذتكم على ذلكم اصري قالوا اقررتنا وقوله تعالى الشئ بربكم قالوا بلى ومن الشئ **رجم من اقربا لونا ونحوه** قال الطفاري اخرج احمد عن جابر بن سمير ان ما عثر ارجاء فاقر عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم ارجع مرات فامر برجمه واخرج احمد وابوداود عن سهل بن سعد ان رجلا لحاة الى النبي فقال انه راني بامرأة شاة فامرسل النبي الى المرأة فشاها عا قال فانكرت فخرج وتزكها **الاجماع** منعقد بين العلماء على الحكم به والقياش لان الاقرار اكيد من الشهادة لانه يتم فيها اقربه على نفسه **مسألة** ولا يصح من غير ميمز ولا مرهق **الاجماع** لما مر من قوله رفع القلم عن ثلاثة عن النابير حتى يستيقض وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل قال

ي ولا يصح الاقرار من معتوه لضعف عقله والمعتوه من ليس بكامل العقل
مسئله قالت ع حصص وصي الاقرار من الميراث لا يكون فيما
اذن فيه كالباع لقوله تعالى واتوا اليكم اختبروه هم قبل البوع لسمع اموال
في صلاح الدين والتهدي الى ضبط المال وحسن التصرف **ولا يثبت الاقرار**
بالنصف فدل على انه من اهل الادراك والتمييز فصحه منه ما صح من المكلفين
من الاقرار ونحوه قال س لا نسلم ذلك لانه كالمجنون والنايم والمجنون
لا سماع لاقرارها ولا تعويل عليه **ولقوله ص ربع القلم** قال الطناري هنا
اخرج ابو داود والترمذي عن علي بن موهب عن ابي عبد الله عن ثلثة عن النعمان بن
حقي يستيفض ومن الصبر حتى تحتل وعن المجنون حتى يعقل فتوى بينهم
فدل على ان حكمهم واحد وانه لا يصح من احدهما ما يصح من الاخر
قلت لا نسلم دلاله الخبر على ما زعمتم لان قوله حتى يعقل هو ما اردناه
من اجراء الحكم في الميراث مجرى العقلاء المكلفين لعقله وادراكه
فهو داخل في العقلاء ذكرا واثنا وليس كالمجنون **لا يثبت للمجنون واراد**
في الخبر رفع الائم لا غير وفيه ما عرفت سابقا من ان الميراث مكلف بجميع الواجبات
فيما له لا فيما عليه **مسئله** واذا اقر مرهقين لغين ثم تشاجر فالغيب
لشكر البلوغ والاذن واليمينه على مدعيها **اذ لا اصل عدمها ولا يثبت عليه**
بحق بئع لانه لا يتحقق الزور الا مع البلوغ **مسئله** وجدا لأكراه
المبطل اي للاقرار ما يخرج به عن جحد الاختيار كوعيد اقلاد ونصيب
او جحد فان اقراره مع ذلك لا يحجه له والمجوس الذي لا يخلصه الا الاقرار
مكره اذ لا اختيار له **جنيدي** ولا تصرف فيما يرد وكما يرد **مسئله**
ولا يصح الاقرار من هائل وهو من علم ضرره **قال** ابو جعفر ويض
انه لم يقصد معنى الذي يظن به بل هائل لا يرد ولا يعول عليه
وانما هو مجرد لفظ بغير معنى فلا يثبت حكمه بحال اذ لا قرار اخبار
بزرور الحق والهرق ليس خبر وانما هو لفظ جرى على لسانه **سئل** ان له جحا
لزم ان يحصل التمسيد يد احرى كما علموا ما شئتم ولا قابل به **ولا يرد في**
الطلاق والعقاق ان يقال ان الهائل بهما لا يلزم حكمها **اذها الشافعي**
ان اللفظ موقع لها كما يقع الخبر للاقرار والفرق بينهما بان احدهما
خبر والاخر انشاء لا يعبد فارقا وانما يقال فرق بينهما الخبر ثلاث هره
جيد وقد سبق **مسئله** ولا يصح الاقرار بما علم كدبه **عقلا**
كان يقر يقتل رجل مات قبل مولده ونحوه كان يقر بما علم تلقه قبل
مولده **قلت** او علم كدبه شرعا كمن اقر بوليد مشهور النسب **غيره**
قال مرد عوى لو قيل يعينا لمن وكله ليس باقرار للموكل فاذا امك ذلك الشيء

لم يحكم عليه به لو كله اذ علم انه لم يقضيه وانما عرضه ان يدعى لو كله
ما امر به **مسئله** ولا يصح الاقرار من مجنون جرح عليه الميراث
او الحاكم للتقليد **لا بعد ر فعه** لان اقراره قبل ر فعه مضر بالعرفاء
مفقت عليهم بعض ما استحق من ماله او يكون اقراره في هذه الحال فيما
لا يضر بالمجرب له **كنا لقصاص** **مسئله** لانه لا ضرر على الغرماء بذلك
لتعلقه ببذنه دون ماله **مسئله** **قال** نعم عمر بن عبد القهرين
وابو عبيد ثور وش ويصح الاقرار في المرض بالخوف بطلت سواء كان لوارث
او لغير وارث **اذ هو اي الاقرار اخبار لا انشاء** واذا كان اخبارا فهو عينا
لغيره لمن اقر به له عنده سابقا **قال ك** مد فش لا نسلم ذلك بل يصح الاقرار
لغير الوارث **لا له** اي للوارث فلا يصح الاقرار له **كما لا تصح الوصية**
له بما مع كون كل منها مالا مستحق في المرض بالخوف **قلت** لا نسلم الاصل
الذي اقتسم عليه فاذا لم يسلم بطل الفرع وانما لم يسلم لان قوله ص لا وصيته
لوارث مراد به الوصية التي كانت واجبه قبل تبين الميراث يدك عليه قوله
ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه **سئل** اي الوصية **الانشاء** في تلك الحال ولا قرار
اخبارا سابقا **فافترا** ولا قياس مع الفارق وفيه انكم منعتم اقرار المجنون لا يدخل
النقص على الغرماء فكذلك هنا المنعور لا دخاله النقص على الورثة وان قلتم ماله
يتصرف فيه لها كيف شئت قلت وكذلك الوصية **مسئله** **قال** نعم
واقرار العبد يصح حا لا فيما لو اقر به سيده عليه لم يقبل كلقصاص
والطلاق فان السيد اذا اقر بالطلاق والقصاص في النفس والاطراف لم
يقبل اقراره على عبد يذ لك فاذا اقر به العبد قبل وقبل اقراره **بما تعلق به**
ابتدا **كما تعامل** لا عن اذن من سيده ولا قبل ليس منه او يعلق بها اي بدمية
العبد لا نكار سيده **كلوا قرو** ولو ما ذونا بغضب او اذلات وانكر
السيد فان اقرار العبد يصح بذلك وبطابق به اذا علق لا فيما لو صادف سيده
لزومه كالتكاح والدين فلا يصح اقرار العبد به **اذ يكون اقراره على السيد** واقراره
على السيد لا يصح **وق** واذا اقره ان اقرار العبد فيما يرجع الى ضرر نفسه
من غير ضرر لسيده **يصح** فقال **مرهب** **سوف** ولو اقر العبد بشرقه **فقطع**
ولا يلزم المال في الحال اذ اقراره يقبل فيما يضره ويختص ضرره به كلقصاص
وقد قيل انه ص جلد عبيد اباقراره وقطعه والقطع دابر مع الشفقة لو جد
وجودها وسقى بالتقيا بها وهذا قد وجد منه ذلك فوجب قطعه **قال ع**
محرر لا نسلم ذلك لان القطع فرع المال ولا يلزمه المال في الحال فاذا بطل
طلب المال بطل الشطع **قلت** ليس احد كماله لان الغنم مرفوعة في
الشطع لا المال فلو لم يقطع وان تاخر تسليم المال فاقراره متعلق بشئ واحد
المال واستحقاق القطع فنصدق في القطع لانه غير متمم ولا يصدق في المال

لوي

لانه منهم قال ج ليس كذلك بل يقطع ويرد المال في الحال قلت لا نسلم ذلك
لانه لا يرد له على المال وإنما السيد للسيد قال ج العبد لا يصح اقراره
بحال الا بالردة والرضا اذ هما امران يرجع حدهما الى ذاته ولا تعلق بهما
مال في الحال ولا في المال فالتمه باقرار با حدهما مرتفعه دائما **مسألة** ما مر
من الدليل على صحة اقراره فيها اذ عيناه **فزع** ونقل اقراره كتابه بوجوب
القصاص في اذون النفس فان اقر **فزع** لنقل عدهم للقصاص والقود
وقوله فمات له لا للمرق فلا يجب قبول اقراره ولا تسليمه لئلا يحال بذلك
للمخرج من يد سيده **فزع** قال ج وما تعلق بزمه العبد صح بطالب
به حال الرق لتقر **فزع** في تلك الحال بينه ان كانت موجودة او تكول
عن اليقين فثبت الحق او اقراره فلا يحتاج عند مطالبته بالتسليم عند عقده
الى حشمت خصام **فزع** قالت لاس ولا يطالب العبد بالتسليم بما يقر في زمة
باقراره او تكوله او يستعنه **فزع** عليه في الحال حتى يعقن واما حال الرق فلا يحل مطالبته
بتسليمه ذلك لعدم ملكه وتعلق منافعه لسيده قال ج لا نسلم ذلك بل نعزم
ما في يده ان كان في يده مال والا يكن في يده مال بيع لهما لا يرضى تلك الجاهية الى اقراره
قلت لا نسلم ذلك لانه لا يلزم السيد اقراره غيبه كما لا يلزمه اقراره لو اقر
برقبته لغيب سيده او اقر باقتضاض بغيره باصحه ان يخرج عن ملك
السيد وان يلزم السيد ذلك لا يرضى ما في يد اوسع به وذلك غير لازم انما قاله
وكذا المذبر واما الولد لا يطالب بان يما تعلق بزمته في حال رقبته وانما يطالب اذا
عقا واما المكاتب فيستعني لها حال الكتابه كما سياتي ان شاء الله تعالى
قال ج هـ فان رقب المكاتب وانكر السيد تلك الجاهية اذ اقر بها فزمته
يطالب بها اذا عتق كالقن قال ج من لم يترك ذلك بل ان حكم عليه بما تعقد
الكتاب به رقب لم يكن للسيد انكاره فاما فداه بتسليم رقبته او تسليمه
فيها لانه في تلك الحال ليس كالقن لا يختص بالمكاتب با حكام فكذا لم يكن للسيد
الانكار لانه في تلك الحال شبهه بالحر قلت وان سلم ذلك فاقراوه لا يلزم السيد
واذا لم يرض به بقا الارش في ذمته وفيه انه شبهه بحال النزاع **مسألة**
واقراو السكران كعقود وقدر من الخلاف قال ج الامام يحوي عليهم هنا
ان كان اقراره في اول شرب المسكر ومبادي النشاط والطرب والهنج كان
اقراره صحيحا لان عقله وافرسا لم يرض لنقصان ولا لغيره وان كان طامح العقل
قد استغرقه السكر لم يصح اقراره ولا بيعه ولا شراؤه ولا طلاقه لانه شبهه بالجنون
في اختلاطه وذهاب عقله وقدر سبق بسط الكلام عليه والفرق بين ما قاله الامام
بحجي وما قاله الجمهور **مسألة** قال ج هـ وبصح اقراره
من الاخرى المصمت بالاشارة المفهمه لما في الضمير لقيامه مقامه
النطق هنا كما قامت مقامه في عقوده لولا انها على ما في نفسه كماله النطق

عليه قلت الا بالايلا والنوعان والشهاده والاقرار بالانواع فلا
يقبل الاشارة فيها اذ يعتبر فيها لفظ مخصوص واللفظ متغير منهم قال ج لا
نسلم انها تقع الاشارة من المصمت لتغيره ولا لها على مراده قلت المصمت
كالأخرى فكما اذمت اشارته تقبل اشارته المصمت **مسألة**
ولا يصح الاقرار لمعين الا بمصاهرته ان ما اقر به له حق قال ج عليم
ومكن في مصادقته الشكوت فان رد ولم يصادق بطل الاقرار اذ شهدا به
على نفسه اول من اقرارا لغيره بذلك مع انكاره قال ج ابو مضر فان قيل
بعد الرد صح قبوله ما لم يصدق المقر له بذلك رده فان صدق رده
لم يصح قبوله قال ج وفي شرح الابانه وهو قول ابن ابي ليلا وباقى العلماء
قالوا لا يصح الاقرار بعد انكار كذا ذكره عبد الله بن حسن الدواري في
الديباج لا نسلم ذلك بل لا يقول بعد الرد بل يصير لميت المال لان كلا
من المقر والمقر له قد نفي ملكه وهو قري لما سياتي ان شاء الله تعالى
مسألة ولا يصح الاقرار من الوكيل في جدا وقضاض اجازة
ولا يصح اقراره في غير ما وكفه اجازة وانما الخلاف في صحة اقراره
فيما وكل فيه قالت ج هـ وبصح اقراره فيما وكل فيه اذ لو اقر بشئ لشخص وكل
بطلبه منه ثم صار له بعد ذلك لزمه تسليمه وكذا لو اقر باللف
على موكله لشخص ثم ورث عنه اي عن موكله لزمه تسليمه ان اقر له به
في حال الوكالة قبل ملكه وفيه ان ليس من لازم ان ما اقر به في حال الوكالة لزمه عند
ملكه له ان يلزم الموكل ذلك الاقرار لانه انما يلزمه عند ملكه له لانه مقتدر
ان الموكل طله فيه فلما صار اليه وجب عليه دفع الظلم الذي عليه واقر به
وتسليمه الى مالكه ثم هو متفرع على صحة اقرار الوكيل والخصم كالمسألة فيما
اقر به لزم الاصل كما لزمه لقيامه مقامه ورجع عليه ان سلم من مال
نفته قال ج هـ لا نسلم ذلك مطلقا بل لا يلزم الموكل الا حيث اقر الوكيل
في مجلس الحكم اذ في الاقرار في ذلك المقام قطع الخصومة فتعلق اقراره بمجلس
الحكم كما تعلقت اليمين به والجامع بينهما انقطاع الخصام بهما قلت لا نسلم
ذلك لانه لم يفصل كدليل البراءة على قيام الوكيل مقام الموكل بين مجلس
الخصام وغيره وما ابدى ثبوت عايدا الى الخصام لا الى الوكالة قال ج ص ي س
كفرعي لا نسلم ذلك بل لا يصح اقرار الوكيل على الموكل مطلقا لانه لا يمين عليه
اتفاقا فلو صح كان قايما مقام الموكل في كل شئ فيلزمه المدعي بانكاره
كما يلزم الموكل ولو صح منه الاقرار لزمته اليمين لان طلب الاقرار فايده انجاسها
فان فيه ضرها على الغير كما اقتضاض وجوه فلا يصح الا بادن خاص
قيل مع الاذن الخاص يصح وفاقا وفيه ان الشافعي يمنع من صحة التوكيل
بالاقرار كما سياتي ان شاء الله تعالى قلت وهو اي ما قاله الشافعي

Copyri

ersity

والمنصور وما روى عن الهادي وقال به الامام يحيى ومن معه من منع صحرا
الوكيل قوي لقوة دليله قالوا مفهوم قوله تعالى على نفسه مفهوم ضعه
على غيره وان صح على نفسه موثقا على غيره والمانع من تسليم ما اقر به
ومن صححه اي اقره او وكيله على موكله لم يفرق بين موكله وبين موكله
وكيل الاموات وقيل انما يقع من الوكيل المدايع فقط فان الفسخ
من جنس ومثله الخلاف حيث يكون الوكيل وكيل برفع الدعوى فاما الوكيل
بطلب امر من الامور فان اقر به لغير موكله لا يصح لان ذلك خلاف ما وكل به
واخير بان الادلة قاضيه بالتعيم قلنا لا نسلم ذلك لانه يمكن المطالبة بالحق
كما يمكن وكيل الاموات فيمكنه الاقرار كما يمكن الموكل **مسألة**
قالت به من لا يصح اقرار النبي في الرجاءات لقول ٢ لا يقر في الحب
الابيه قال ابن جبران حكى في الشفا عن عماره كتب الى امرائه ان لا يقر
الجميل الابيه وعن من المستحب قال ابي عمران بن موسى احد من الاعاجم
الا احدا ولدي في العرب اخبره الموطا وزاد بنين او امرائه جاءه حاملا فوالت
في العرب فهو يري ان مات ورثته ان مات ميراثه في كتاب الله والجميل الذي
وهو الذي يحمل سب انسان على غيره وقد يطلق الجميل على غير ذلك وهو ما
يحمل من بلاد الكفار قيل وهوها هنا صاحب لها فمن ادعى من النبي ان فلانا
ابنه او ابن اخو ذلك لم يقبل الابيه لقول عمر هذا **ولم يترك خبري**
بحري الاجماع وفيه ما عرفت من ان تركه الانكار في مسائل الاجتهاد
لا يصير المسئلة اجاعته **وهو توقيف** لا مجال للاجتهاد فيه وفيه ما عرفت
غيره من ان مثل هذا من مسائل الاجتهاد وان قول الصحابي فيها لا يقوم على
غيره من مجتهدي العباد **ولتا ديتة الى كسر الصبي المذنب** فان النبي
اذا كان صغيرا او اقر شخص من الكفار انه ابنه فانه يحكم عليه بالكفر
الحاقا له بابيه وان لم يقبل اقراره كان مسلما للدار ولتا ديتة
الى اسقاط حق ذي الولاية في حال فان تعقته يستحق معتقه ولاه ويقول
اقرار من يدعي انه ابنه سقط الولاية لثابت قال **رون مرح** لا نسلم ذلك
بل يصح الاقرار بالولد والوالد والزوج والام لا غير فلا يصح الاقرار
بالاح والاب والابن والعم والابن العم والخال والابن الخال كما يصح الاقرار بالاب
مع الاب والابن وان سقط حقهم من التعصيب فكذا انما يصح الاقرار
وان سقط به حق الولاية لان تعصيب النسب اقوى من تعصيب الولاية قلنا
لا نسلم ذلك لانه مغاير لما من الدليل وهو قوي اذ هو نصوص لا قياس
مع النص وفيه ما عرفت من انه اجتهاد لا يكون الشكوت عليه اجاعا وان سلم
فالقياس الصحيح اقوى من الاجماع السكوتي ولا نسلم خروج ٢ اعلم امره

من طلب البينة في ميراث الجميل كما ادعوا اذا شتمه عنه الامر بذلك في
الامصار وكتب به الى الاقطار وفيه ما عرفت فيصح حينئذ قياسهم لعدم المعارض
مسألة ومن اقر بين علي مورثه لم يفرق بين الميراثين المشار اليه
له في الميراث اجاعا بين العلماء قال **نصره** ويحكى **مسألة** في صح اقر له
ولزمه حصته من الدين في حصته من التركة اذا اقر **مسألة**
متوجه الى جميع التركة كل من شخص دين على مورثه فانه يتوجه جميعا
الى التركة ولا يخص حصه وارث دون وارث بل يوحى قضاؤه من جميعها
فيصير النقص في كذا هذا اقرار متوجه الى التركة فاما ان تصادقوا
فليس لهم ذلك على سواء واما ان تصادقوا لزمه بقدر حصته من التركة
وقال **ح** من لا نسلم ذلك بل لزمه باقرار كل الدين الى قدر نصيبه **كل**
لم يكن ثم وارث غيره لقوله تعالى من بعد وصيته يوصي وصون بها او دين ولو
على عيلم لا وصيته ولا ميراث الا بعد قضا الدين قلنا لا نسلم استنواها
لانه ان لم يكن وارث يتواه **يصير اليه كل التركة حينئذ**
فاذا اقر بذلك تغلق الدين بالتركة جميعا الاقرار به ولا شريك له فيها وجب
عليه تسليم جميعه وليس كذلك حاله مع غيره فانه اقر بين الميراثين
متعلقا بتركة فيلزمه من ذلك ما يتعلق بنصيبه **فا فرق** ولا قياس مع الفارق
وفيه انه مقرب ذلك التقدير والدين مقدم على الميراث فلا يحمل له فيها شي الا
بعد وفائه **مسألة** ولا يعتبر قبول المقر المقلد اذ ليس
بعقد لكن بطل الاقرار بالرد لما من لان شهادته على نفسه اول من شأده
الغير عليه واذا رد قلنا ان يكون ما اقر به **مسألة** لا يقر بين ابين ابين
ويكون المقر به لبيت المال لان كلا منها قد نفى ملكه وكل ملك لملك
له فهو لبيت المال قال **ح** من لا نسلم ذلك بل يكون لذي اليد لبطان الاقرار
واذا بطل الاقرار كان الظاهر من ملك ذلك لذي اليد قلنا انما بطل
في حق المقر له وليس من لزمه بطلا في حق غيره فذلك قال عليه **لا هو**
اي المقر كل من ملكه **مسألة** ولا يصح الاقرار
بشيء لم يسمه وخوها ما لا يمكن كقولنا عتدي للفرس الفلاني كذا
من لداهم او للدار الفلانية لان الاقرار لا يصح الا لمن يتك وما اقر
به للعبد فليس له سوا كان العبد ما ذنونا ام غير ما ذنونا ان لم
يرد العبد فان رد بطل الاقرار ولو رد السيد لما من في الهبة **مسألة**
مسألة قال **ه** محمد بن يحيى الاقرار بالخمر وان اطلق
ولم يقيد كان يقول عتدي له الف درهم فانه يصح **كل** اضاف السب
صحيح كان يقول عتدي له الف من ارث او وصية لانه اذا صلح وتأصل

١٩٨

انكره كان اقراره الان هذه الالفاظ موضوعه للتصديق ولو كان الاقرار بالجملة
 فانه يصح كما يصح بالتعريف والقول للعربي في انه لم يفهم الجملة لانها تخالف
 للسانه فالظاهر منه والعكس القول للعربي في انه لم يفهم العربية لذلك ولو قال
فلان على كذا في علي كان اقرارا له بما عينه وقدره كالف درهم وكذا
 يكون اقرارا نعم في جواب من قال اعطني عني هذا او قال نعم لم قال
 اسرح دابة هذه او نحو اعطني ثوبي هذا اذ كانه قال هو عبدك
 او داسك او ثوبك لان نعم مفرقة لما سبقها **مسئلة** قال هب ح ولو
 قال انقض الالف الذي عليك فقال عبدك كان اقرارا لان من لازم الوعد
 بالتسليم اثبات المسلم قال الطبري من اصحش لا نسلم ذلك لان قوله
 غدا مرغوب حوبا للدعوى فكانه قال غدا احيب فلنا لا نسلم ذلك لان الظاهر
 الاعتراف وفيه انه جواب بحمل النزاع فكذا الخلاف في اجبر فلانا
 ان عليك الف فقال نعم فقال الطبري لا يكون اقرارا وقال هب ح
 يكون اقرارا لان الظاهر الاعتراف بذلك وفيه نظر لانه اذا اذن في الخبر
 والخبر محتمل للتصديق والكذب فلا يكون اقرارا ولو قال شخص لشخص اقرضك
 كذا فقال لا والله ما اقترضت منك شيئا وقال كرمه على كان اقرارا
 لانه صرح بسوئه وانه لا يعرض سواه وبانه لا يزال معه عليه ويذكره فلا
 يعود اليه فكانه قال نعم اقترضت منك ذلك قلت فيه نظر قلت لا يظهر
 وجه انظر فان هذه العبارة ليست كما الاولى ومن انفق عليه الشفعة
 واخفيه في نظر **مسئلة** قال هب ولو كنت شخص فلان
 على كذا من الدراهم او الدنانير او نحو ذلك او قال اشهد واعني بآيه كان
 اقرارا كما انطق قال صشر لا نسلم ذلك اذ ليس بنطق ولا كما انطق
 لا حتم لان يكون كنهه ولم يردده قلنا وان لم يكن لفظا فهو جار مجراه
مسئلة والاقرار لا يصح تقصيد بشرط محض كل على الف
 درهم ان شاء فلان اذ هو اي الاقرار اخبار عن ماض ولا يصح ماض
 لمستقبل لا خذ فيه وتوقفه عليه وهو محال ويصح تقصيد بالوقت كقول
 له كذا من الدراهم او نحوها يوم الجمعة لا حتم انه وقت محض لا خذ
 فهو قد حلول الاجل لا لزومه لزوم المقربة قال ي والعربي فلو قال علي
 الف درهم بعبري اذ جاء من الشتر ثبت الاقرار باول الجملة
 ولا يقصد الشرط من بعد بل قد ثبت الاقرار لاحتمال كونه اي الشرط
 توقيتا لحلوله بعد ان ثبت لا اصله فان قدما الشرط فقال اذا جاء
 تراسل الشتر فله على الف درهم بطرا لا قرار بالتعليق اذ هو خبر
 عما مضى فلم يصح تعليقه به قال ابو الطيب فيه نظرا لانه لا فرق بين تقدير

الشرط

الشرط وتاخير قلت وهو الاصح لانه قيد ولا فرق في القيد بين تقديره وتاخير
مسئلة قال هب فان قال علي كذا من الدراهم او نحوها
 فلان ان مت كان اقرارا قال سلا نسلم ذلك لانه اقرارا كالمشروط
 بل مشروط صرح فان تعليقه بوثقه كتعليقه بقدره زيد والاقرار المشروط
 لا يصح قلت لا نسلم ذلك بل يصح كالمشروط كذا في الاصل نصار وفيه ان
 الوصية يدخلها التعليق المحض لا الاقرار فلا يصح قياسه عليها لانها امر يتعلق مستقبل
مسئلة فان قال صاحبني من ميراثك كان هذا اقرارا فاذا
 صح اقراره فلا سمع دعواه ان ائمت وهب له ومن لم يدعي لعين من دار
 او فري او نحو ذلك نخذها لم يكن اقرارا لانه يحتمل خذ الجواب من غيري
 او خذها ان كنت تقدر على اخذها تحديدا فان قال بوجهه عليك فاقرار
 لان المردود عليه عرفا ما كان عنده وله فان قال شخص لا خرا برفي
 من مائة درهم فاقرار له بثبوتهما الا ان يقول احتياطا فلا لزوم وكذا
 لو قال شخص لشخص استبر من فلان عن مائة درهم او نحو ذلك فانه يكون اقرارا
 فان قال شخص لمن ادعاه عينا عندك انك امرت ببيعها لم يكن ذلك مجرده
 اقرارا لما ان يقول واشتريتها لانه قد اقر بثبوت ملكه وادعاه شراها
 فصح الاقرار وعليه البيان بالشراء فان قال لمن ادعاه عليه شيئا اعطيتني
 كذا ان يحكم الحاكم فليس اقرارا لان في قوله ملكته بوجه شترني
 ان ان يقول اخذته بالحكم لانه يفيد اخذته بالحكم ظاهرا وهو كذا في
 الباطن قال مرو لو اقر شخص انه وصي لزيد ثم رجع عن الاقرار في المحالين
 لم يقبل رجوعه لتعلق حق الغريم به فرجوعه مفوت لغرضه مبطل لمقتضى
 قال ابو جعفر لا نسلم ذلك بل يصح رجوعه اذ لا يقبل قوله انه وصي لا
 بينه قلت وهو قوي لانه رجوع عن دعوى **مسئلة** ولو قال
 شخص لآخر لعبدك كذا من الدراهم او نحوها فقال الشخص لا خذ
 قد قضيتك كان اقرارا اذ القضا فرع الميثاق لما ادعاه ولا لزوم
 من لوازمه والاقرار باللازم اقرارا بالملزوم لا استحالة وجود اللازم بدونه
 وجود الملزوم الا ان يقول فذكر ان قضيتك قبل ان تشق هذا القول
 ويقول به فلا يكون اقرارا وفيه انه متضمن لثبوت ما ادعاه فلا فرق بين كان
 قد قضيته وبين قضيته فالجواب ان يقال كما قال القاضي يدر في الشرح
 انه كان علي شي فقد قضيته لان الاقرار مقيد بالشرط وليس بطلق فلم يصح
 ولو قالت امرأة لرجل قد طلقني او طلقني كان اقرارا بالنكاح
 لان الطلاق لا يكون الا بعد ثبوت النكاح وتقهره فدعواه اقرارا بالنكاح
 وكذا لو قال الزوج لزوجته قد طلقك كان اقرارا به بالنكاح وبالطلاق
 وكذا لو قال عبد لمن يدعي انه سيده اعطيتني فانه اقرارا بالرق لان الرق

لا يكون الامع الرقعة قال **مرعيل** ولو قال رجل لاخر ان قلت فلانا فقال كان
قتله كان خطا كان اقرا منه بالقتل وبين بالخط لان الطاهر العبدية
قال **الاستاذ** لا نسلم فيه ذلك بل نقبل قوله لانه اقرب بالقتل مقبدا بكونه
خطا والقيد ما خرد فيما يقيد به فلم يقرأ بالخطا قلنا لا نسلم ذلك لان الطاهر
في فضل العاقل العبد فمرد عاقله فقلبه البيان وفيه انه جواب محل النزاع
على انه وان سلم ذلك فاقرا من مقيد فلم يقع الا على الخطا ولو قال اخذت على
كذا اظنا فقال **لما** اخذت ظنا كان عمت **بل** بالحكم كان اقرا وبين بالحكم
عليها ادعاء فان قال ان كنت اخذته فقدا اخذته بالحكم لم يكن اقرا وبقييد
الاقرا بالشرط **فصل** ومن قال انا اقرب بديع في غير
الاقرا لانه فعل مشتق من كذا او لا شخص من يدعيه مالا لا انكر
ما قبله اذ لم يبين ما لا ينكر وانما اطلق ذلك المفعول يصح ايقاعه على ما
اراد من اقول خضه ففيه غايه الاجال وكذا لو قال شخص اخر عذرك في
كذا من المال فقال **لعل او عسى او احسب او اظن او اخال او قال في خروج**
من هذه الدعوى لم يكن اقرا لانه لا تصرح بذلك ولا تضمن له ولو ادعى
عليه المناقاة خذا واتزن لم يكن اقرا اذ لا تصرح بالاجتهال خذ
الجواب من اوتزن من غيري ان كانت عليه وقاب **مش** لا نسلم ذلك بل
يكون اقرا **واستضعفه** لم يعلم قلت والذي في بيان المعراي على الشافعي
في هذه المسئلة ليس الا قولا واحدا ينبغي الصحة ثم قال وان قال المدعى عليه
خذها واتزنها ففيه وجهان احدهما يكون اقرا لان الكفاية ترجع لما تقدم
من الدعوى والشافعي وهو قول اكثر اصحابنا لا يكون اقرا **فان قال**
اقعد لانه عليك فاقر لا تصرح به بل انزعه وهو يدل تسليمه ولو قال
علي الف او لا فلا اقرار لاجل التردد في ذلك والشك فيه وعدمه القاطع
به ولو قال ان شاء الله لم يصح لاجل التعليق وكذا ان شاء الله وكذا
ان قلت اقراي وان شهد لك فلان وفلان ليقيد كل من ذلك بما يستقبل
والاقرار اخبار عن الماضي فتقيد بالمستقبل **فصل**
ومن ادعى على غيره الف درهم فقال المدعى عليه وهي صحاح فصل
يكون اقرا بها امر لا فيه وجهان قال **في** احدها وهو اصحها لا يكون
اقرا اذ لا تصرح لان الصفة صفة للمدعى ولم يقر به والشافعي من
الوجهين يكون اقرا امنه بصفة المدعى عليه والاقرار بالصفة اقرا
بالموصوف لانها لازمة والملازمة من دون الملزوم محال قال الاقرار باللام
اقرا بالملزوم هذان الوجهان لا صاحب الشافعي ذكرهما القماني **ولو قال**
المدعى عليه **لحم ما اكثر ما تقاضاني او لقد اهتممني او ليست اليوم خاض**
او والله لا تقضي لك فصل يكون اقرا امر لا فيه وجهان احدهما قال **في**

وهو اصحها يكون اقرا **كقول ح** وبعض اصحاب الشافعي اذ هو جواب الدعوى
فكانه مسلم لثبوتها عليه وانما يتحد منه من كثره نقاضيه او لعدمه جزم
ما يدعيه او تردا عن قضائه **وقيل** وهو ثاب في الوجهين وهو بعض اصحاب الشافعي
لا يكون اقرا **لاحتما له** لانه لم يقيد بثبوتها بشي من الفاظ الاقرار فلا لزوم
وان قال المدعى انا مقرف وجهان احدهما قال **في** وهو اصحها يكون اقرا
اذ هو جواب المدعى فكانه قال انا مقرف بما ادعت اذ المحذوف كما المذكور
وقيل لا يكون اقرا اذ لا تصرح بما الرتبة فانتمنا الاقرار للاحتمال
ولو قال المدعى اعطني الذي علي فقال غدا ففي كونه اقرا وجهان
احدهما قال **في** وهو اصحها قول ح يكون اقرا **مش** لا يكون اقرا
والثاني بذلك الطبري من اصحاب الشافعي ولم يرو للشافعي الا قولا واحدا وهو
انه لا يكون اقرا اذ هو وعد لجواب الدعوى فكانه قال غدا اجب قلنا
الاول اقرب لان الظاهر انه اقرب لظهوره في ان المراد غدا اعطيتك ما ادعت
ولو قال رجل اخبر بافلان ان عليك كذا من الدرهم او لانا نيرا ونحو ذلك
فقال نعم وعبارة العمر في في بيان وان قال لرجل اخبر فلانا ان له عليك
الف درهم فقال المشارك نعم ففي كونه اقرا وجهان احدهما قال **في**
وهو اصحها قول ح يكون اقرا اذ نعم للتصديق كانه قال اخبره ان علي
له ذلك وقال الطبري من اصحابنا لا يكون اقرا اذ هذا اذن منه
بحر حتم الصدق الكذب فليس من الاقر في شي وكذا الخلاف
في الخبر ان علي له الف فقال الطبري لا يكون اقرا لانه منع من الاخبار
والمنع من الاخبار ليس باقرار كقولنا ليس علي فلان شي لا يخبر به وعند
الحنيفة يكون اقرا لانه يفهم من امر له كنتم ذلك ثبوته عنده **فصل**
ولو قال غضبت فلانا شيئا ثم لما طلب بتفسيره فسره انه غضبه
نفسه لم يقبل تفسيره بقوله شيئا بذلك فيفسره ثانيا فان قال
ففسره عشرين ولم يذكر جنتها استفسر فما فسره به الزم اذ لا يعلم
الا من جنته فان تعدد تفسيره فعشره اعداد من اذ في مال ستر
بذلك الاقرار قال عندي له كذا استفسر فان فسره احد منه ما فسره
فان تعدد التفسير فانه يثبت بذلك الاقرار اقل ما ثبت في الزم
مسئلة قالت به مجروح عوف ومن قال علي له مال كثير
او عظيم او نفيس او جدير او عظيم عظيم فهل يقبل تفسيره بما يقع عليه اسم
المال من قليل وكثير ام لا بد من اعتبار الصفة في اعظم والنفاضة
قال هو كذا اذا قال ذلك لم يقبل تفسيره ما قل من نصاب لطايف الصفة
لانها قيد في الموصوف ما خذ في فيه او اقرار بالوصف بصفة لا يتحد
ما يستحق ما لا لم يقبل كذلك بل يقبل تفسيره بعشر درهم لان فيها شي

Copyri

ersity

من اعظم الادوية لقرحة عن ذلك قلت لا نسلم ذلك لان العشر ليست
ما لا عظميا وقد وقع الاقرار وقال لا قرحة من ذلك لا نسلم ذلك بل نقبل تفسيره
بما يشي بما لا يكون له بالاعظم وحلف ليتصدق بالاعظم فانه
يقى باقل مال ويبريه قلت لا نسلم الا اصل الذي اقسم عليه نقول
والندم واليمين كذلك سئلنا فليس النذر واليمين كسئلنا لان النذر
والندم واليمين لله تخفف فيه ما لم تخفف في حق الادبي لا في حق الله
اشم العزم واكرم الكرمات كليس كذلك بل نقبل تفسيره بكتاب
السيرة كرم دينار اذا لا عظمه وارتفاع قدره وكونه نفسا لما حاز
القطع قلنا لا نسلم ذلك لان على القطع ليس عظمه وانما القطع لهناك
الجزء والاقرار عليه قال لا بر سعيدي ليرك ذلك بل لا نقبل تفسيره بل
امين وشيعين دينان القوة تعالى في مواضع كثيرة لقد نكر الله في
مواضع كثيرة وكانت غزواته اثنتين وسبعين غزوة فمن اقر بكثير
او عظيم او نفيس كان اقراره بذلك نقدر قلنا لا نسلم ذلك لان ذلك ليس
لا اقل اكثر قالوا الكثرة والقلة امر نسبي فما من مال الا وما دونه اقل
منه قلنا الوصف بالاعظم والنفاضة يرجع به الى المقارن بين الناس
فما عظم ونفس فيعلق الاقرار بذلك **مسئلة** فان قال عند
مال عظيم مع تفسيره بالعرض ولا يخص بالنقد الاحتمال الوجيه
تخلاف ما لو قال على مال عظيم فلا نقبل تفسيره بالعرض وانما يفسر بالنقد
اذ هو تفسير لما في الذمة وثبت العرض فيها نادى والاحكام لا يتفق
بالنوازل **مسئلة** قال لا نسلم ذلك بل اقل الجمع اثنان ثبت اطلاق ذلك
عن هذا اللغة قال لا نسلم ذلك لان المعبر ان الفرق بين
رجلين ورجال في اللغة ظاهر مشهور **مسئلة** قال لا نسلم ذلك
كالحج فان قال على له درهم كثره لم يفسر بدون عشر اذ هو جمع
وصف بالكثرة جمعا والاقل من الجمع ثلاثة واقل الكثرة عشر فاذا فسر
فسر الكثرة باقل من عشر لم يقبل منه **تخلاف** قال كثر مال كثره
نسبي ولم يطق على العشر غرقا فلم يلحق في تفسير الكثرة كما لحظت
في تفسير العشر قال لا نسلم ذلك بل درهم كثره بالنصاب كان
كثيرا وصفه الكثرة مشتركه بينهما قال لا كصن بل كثره
لثلاثة اذ هي اقل الجمع والاصل البراءة من الزايد فلا يتعلق به الاقرار
ولا يلزم المقر **مسئلة** في ذلك كله والاصل البراءة من الزايد
العرف فما فسر بما اعتد عليه ولم تسلمه **مسئلة** فان قال

على فلان كذا درهمها فقل ما يفسر به درهم ولا لزوم لما مراد قال
عنه ومثله كذا كذا درهمها كذا درهمها فلا يلزم الا درهم واحد قال
ج لا نسلم ذلك بل يلزم احد عشر درهمها اذ المكر كتابه اوسط العبد
واقفه احد عشر قال لا يسلك ذلك بل لا يلزم الا درهم واحد اذ هو
المنطوق والاصل البراءة من الزايد قلت وهو قريب من المذهب
وقول ج يعضيه الغريبه **وق** وكذا الخلاف فيما قال على له
كذا وكذا درهمها الا ان **ح** يجعله لا جدر وعشرين اذ هو كتابه
المعطوف كما قال في كتابه غير المعطوف انه احد عشر ومن عم ان العريضة
نقضي ذلك وتدل عليه فان قال المقر عني له كذا درهمها بالنصاب
فيعشرون درهمها يلزم المقر ان اقل ما غير ندرها هذا القدر وان قال
على له كذا درهمها بالجر فذلك للاقرار بما به اذ هو اقل ما يحل الكتابه
عليه فلا ريب في لزومه **وق** فان قال المقر على له كذا درهمها بالرفع
لزومه درهم واحد ومع التكرار نحو على له كذا كذا درهمها
ولو بالاعطف ككذا وكذا درهمها فان قال على له
كذا وكذا درهمها فثلاثة اذ الرفع في ذلك كله نقضي انه غير تمييز
وبيان لقدره ذلك بل صفة لما قبله وفي جله صفة تجوز لان تقديره
على شيء درهم فهو يدل او عطف بيان ولا فصل بينهما عند المحققين
مسئلة قال فان قال على فلان اكثر مما في يد فلان
فانه يرجع في تفسيره اليه وان فسر باني تفسير ولو باقل مال قبله
سواء فسر بمثل مال ذلك الفلان او باقل منه وسواء علم مبلغ ما له او لم يعلمه
لا حائل امراته اكثر منه **تخلاف** لكونه خلافا او لكونه في الذمة **الا ان**
نقول على له اكثر من مال فلان عددا فان علم قدره مال ذلك الفلان
واقر به لزومه ذلك القدر وان جعل قدره مال ذلك الفلان فالقول له
في كميته **وتخلاف** ما يعلم قدره ماله فسلم من القدر ما اقر به فان بين المقر
بأكثر مما اقر به منه المقر من القدر **مسئلة** وسلم ما ودعت البيت
عليه وقيل لا يلزمه الا ما اقر به لانه يمكن ان يكون قدره مال فلان
ثم اعتقد بعد ذلك انه قد ذهب بعضه ولا يبرى كذا كذا البعض ومن
اقر بشيء فانما يلزمه ما يحقق اقراره فيه ويرجع في المحتمل اليه وهذا محتمل
والقول فيه ما قاله **مسئلة** قالت ج كبر صر ونفسير
المعطوف تفسير المعطوف عليه حيث اشترك في العبد
نحو عند له الف وما به درهم او في الثبوت في الذمة فاءت
المعطوف يفسر المعطوف عليه بحوله على الف درهم او فيهما
في القدر وفي الثبوت في الذمة بحوله على الف وثلاثة درهم فيكون

بذلك او بغيره من العقود ولعل ذلك كان لازماً له بالادعاء فربما قال عليه قال فان
قال عليه قلت من هذا الذي لم يلزمه تسليمه الا بتسليم الدار او غير
كالشروط بتسليمها فربما سمعته على التسليم فلا لزوم قبله قال ولا تسليم ذلك
بل يلزمه الاقرار وان لم تسلموا الدار لان هذا كقول عدي بن كلف من من
دار ولم يقبلها اذا المراد الاقرار بالالف وبعضها له في ثمن الدار امر يزيد على ذلك
فلا فرق بين ان يعين الدار ام لا قلت وان سلم ذلك لا نه قد ادعاهما نقض
تسليم البيع واذا تعدى تسليم البيع فلا يلزمه الثمن وهو يخرج عن الاقرار ولا
يفعل خلاف المعينة اخذ الامام عليه السلام من شرح الفاضل زبيد واختصر
كل الاختصار والمسئلة فيه ما لفظه قال ابو العباس اذا اقر الرجل بان عليه رجل الف
درهم من ثمن هذه الدار اية تلزمه تسليمها اليه ثبت اقراره بالمال ولا يصدق فيما
يدعيه انها من ثمن تلك الدار التي يريد المقر له في السيد ابو طالب الاول ان تكون
المسئلة محمولة على ان الاقرار مشروط بنحو دار تسليمها اليه من غير تعيين الدار وانما
قلت ان الاول ان يكون الدار غير معينة لانه قال عند ذكر هذه المسئلة ان قول
ان حيفه مثل قولنا وعند انه حيفه اذا قال لعلي فلان الف درهم من ثمن
عبد بانه يبيع من ثمن العبد والعبد في يد المقر له وصله بقوله من ثمن هذا العبد
فالقول قوله في انه لم يقبضه ولا يلزمه المال حتى ثبت قبضه قال من ثمن عبد
ولم يعين لزمه الف ولا يصدق فيما ادعاه والمقران يحلفه واذا صادقه المقر له
انه في يد من ثمن العبد الذي يدعيه فالقول قوله المقر له انه لم يقبض العبد وان
قال المقر له هذه الف في عليه ثابتة وليست من ثمن عبد بعت منه فالقول قوله
وله ان يطالبه باقره من الدارهم والمقران يحلفه على ما انكره ما ادعاه هذا
هو المذكور في الجاوي وشرحه قال الفاضل زبيد وطاهر ما اطلقه ابو العباس
انه لا فرق بين ان يقول علي له من هذه الدار بعينها وبين ان يقول من دار بعينها
فانه لا يصدق ويلزمه الف ومثله ذكر المويدي عليه فانه قال لو ان رجلاً
اقر لشخص عشرة دراهم من ثمن ثوب في يد ذلك الشخص فلا يبعد ان الاقرار بالقبض
ثبت بوجه الثوب لوان كان العشرة لزمته من ثمن ذلك الثوب او كان قبض الثوب
شراً الى البائع واليه اشار يحيى عليه السلام في العيون ووجه ما قاله السيد ابو طالب
قوله فلان علي الف يفتحي ثوبه في ذمته وقوله من ثمن دار لم يعينها رجوع عن الاقرار
فاذا كان كذلك كان كانه قال علي له الف ثمر قال ليس له علي شي ولا يلزمه اذا اقر
بثمن دار بعينها لوان ان يلزمه وليس في اقراره ما يوجب سقوطه لانه علقه على شرط
تسليم العقود تبينه فصح انتهى باختصار واخذ بالمعنى في بعض الالفاظ قلت
وخلاف قوله كعلي من ثمن دار لم يرجع بعد استقراره كما يرجع بعد استقراره
الدار لتعيقه هنا بما لا يصح وهو ثمن الدار فصل بعض استثناء
بعض استثناء الكفر فمثل الاستثناء فقط لا المستثنى منه لان الاستثناء

خبرين كالرجوع عن الاقرار والرجوع عنه لا يصح **مسئلة** **والجواب**
استثناء الاقرار اجماعاً وهل يصح استثناء الاكثر ام لا قال عليه ويصح الاستثناء
للاكثر عند الجمهور من العلماء لقوله في ما روي عن الله تعالى فيما اخرجه مسلم
وغيره من حديث ان رسول الله عنه يا عادي كلكم جايع الا من اجبته
فاستطعوني اطعمكم فلو لم يجز استثناء الاكثر لما صدر عن رسول الله ص
والسائل باطل والمقدم مثله اما الملازمة فلا تصح فصح العرب واحاطلان اللازم
فلحديث المذكور ولا شك ان من اطعمه الله اكثر ولا جاع على الاضمار في جميع
الاغصان على ان من قال على له عشرة الا تسعه لم يلزمه الا واحد فلو كان استثناء
الاكثر ظاهرياً وضع اللغة لا تمنع الاتفاق عليه عادة ولصار يوم وليلة الى
انها يلزمه العشرة لكون الام استثناء لغوياً قال **مدس درستي** النوي والنجاشي
ونقله من السمعاني وغيره عن الاشعري لا تسلم صحة استثناء الاكثر لان
الاستثناء خلاف الاصل فانه بمنزلة التكاليف بعد الاقرار لكن خولف هذا
الاصل في الاقل وجوز استبدراكه بالام استثناء لان الاقل قد سبق فيستدرك
وهذا المعنى مفقود في المساوي والاكثر قلت لا تسلم ما رويتم لان معنى
الاستثناء حاصل فيه وهو اخراج بعض من كل فلا فرق بين اخراج الاقل
ام الاكثر وفيه انهم لا يستلزمون ان ذلك من لازم الام استثناء وانما يقولون يصح
الاخراج بشرط ان لا يخرج الاكثر فهو جواب بحل النزاع خلافاً لما يجب
عليهم في حجتهم التي اوردناها بان يقال لا تسلم ما زعمتم من فتديات
علة الصحة في استثناء الاكثر فانه قد ينشأ الاكثر كما اذا كان على السان
الف درهم وقد قضى من ذلك تسعاً وتسعة وتسعين ونحوه قضى ذلك فذكر
في الحال القضا فاستدرك بالام استثناء وان كان الاصل الاقل نسيان الاقل
سلماناً فلو كان ما زعمتم صحيحاً لما صدر من الرسول ص واجمع عليه علماء
المصادر **فرع** **ويصح الاستثناء من الاستثناء** لعدم المانع من ذلك
كعلي له عشرة الا تسعه الاستثناء فيلزمه سبعة لان الاستثناء
من كل ثبات نفى ومن النفي اثبات **مسئلة** **قلت** **مسئلة** **قلت**
يصح الاستثناء من الجنس لان حقيقة المشتبها هو ما لو سكت عنه لدخل
في المشتبها منه ولا يكون كذلك الا اذا كان من جنس واحد فاذا كان كذلك
فيكون تفسيره فاذا قال له علي الف الدارها جمل ذلك علي الف درهم
لوجوب الجمل على الحقيقة لانها المتبادر الى الذهن ولا يجوز الجمل على خلافاً
الا لتقريبه **والجواب** لا تسلم ذلك بل يصح استثناء المكمل من الموزون
والعكس وهو استثناء الموزون من المكمل لا استثناء قبي من مثله **والجواب**
استثناء مثلي من قبي اذا التقدير اني بجميعها المكمل والموزون كالجنس والخاص
فيكون استثناء بعضها من بعض كما يجوز ذلك في الجنس الواحد وان اختلفت

اجناسها فذلك مغتفر لمصيرها كالجنس الواحد بجامع التقدير لا القيمات
 فلا يصح استثناء بعضها من بعض فان اتفقا فيها في القيمة لا يصيرها كالجنس
 الواحد لعظم التفاوت فيما بينهما **قلت لا تشك** ذلك لان المستثنى مستخرج
 من المستثنى منه والا مستخرج لا يكون الا بعدا الدخول ولا دخول قال
 س ليس كذلك بل يصح الاستثناء من غير الجنس واذا كان كذلك لم يصح
 ان يكون المستثنى مفسرا للمستثنى منه **فیرجع** حينئذ في تفسير الالف اليه في قوله
له عن الف الا دينار الجواز كونه اي المقتررا اربابا جنسا اخر غير الدينار
قلت لا تشك ذلك فان الاستثناء اذا اطلق حقيقة لم يطلق الا على ما قلناه وانما
 الجواز ان يكون كذا غير محار لا حقيقة والاصل في الاستعمال الحقيقة ولا يستعمل
 الجواز الا لعارض عنها ولا صارف **مسئلة** قال **ي هـ** س فان
 قال شخص فلان على الف درهم الالف مائة درهم وعشرون دينارا
 فبراطا لزمه تسعماية درهم وعشرون دينارا فبراطا لزمه تسعماية درهم وعشرون
 الدينار عليه فخرج من الف مائة ومن العشرين فبراطا وقال لا تشك ذلك بل يلزمه
 اذا قال كذلك تسعماية درهم وفبراطا الالف مائة وعشرون وهو الثاني من قول
 الثاني لانه اقر له بالث درهم واستثنى منها مائة درهم وعطفت على المائة
 عشرون دينارا فكانت قيمتها مستثناة مع المائة ثم استثنى من الدينار فبراطا
 ما يقابلها لان الالف مستثناة من الف اثبات **قلت لا تشك** ذلك لانه بناء على صحة
 الاستثناء وان اختلف الجنس في المكيل والموزون وقدا بطلناه
 فما نقرر على اصل باطل فهو باطل **مسئلة** قال **ي هـ** فان قال
 شخص فلان على الف درهم الالف مائة درهم وعشرون دينارا كانت
 الدرهم مستثناة من الدرهم المستثناه من الدينار والدينار المقطوفة
 على المستثنى مستثناة من الدينار بطلا بالحقيقة وهو الاستثناء من الجنس
 لان الظاهر في استثناء كل جنس انه من جنسه والعبدول به عن جنسه عذول
 عن الظاهر وقال س في احد قوله والاحرم مع الاولين بل الاستثناء عوده الى ما
 يليه **قلت مراعاة العبد بالحقيقة** وهو عود كل جنس الى جنسه اول من مراعاة
 التاليف للكلام ونظم له لان العبدول عن الحقيقة الى انما اخرج لها معناها
 الحقيقي وليس في عدم مراعاة التاليف شي من ذلك **مسئلة** واذا قال شخص
 هو لا العبد فلان الواحد احم الاقرار لقبوله الجهالة واليه
 اي الى المقر تعين الواجب الذي اخرج به الام استثناء ونكفي في تعينه
 ليس هذا له او هو لا التسعة له فان يصح على التسعة تعين العاشر المستثنى
 فان انكر المقر له التعين المقر **مسئلة** فان قال شخص فلان
 درهم درهم لزمه درهم واحد لا احتمال التاكيد والاصل في الالف
 من الزايد عليه فان قال على له درهم درهم درهم فانه يلزمه درهمان

شيا لا تنفك النسب وثبوتها فرع عليه ولا ثبوت للفرع من دون ثبوت اصله
 والاصح على اصله استحقاقها كما استحق على اصله الميراث اذ هي جزء
 منه فكما استحق الميراث وان لم يرجع النسب استحقوا نصيبهم من الشعابيه
 وان لم يثبت النسب **فرع** قال **هـ** عليه السلام فان مات احد
 العبيد فليلبا قين من القيد ربع ثلث ماله والباقي للثلاثة
 البنين فاذا ترك ستة دنانير كان للبنين ثلثها وهو ديناران والثلثان
 الباقيان وهما اربعة دنانير يقسمان نصفين للبنين ثلثان والنصف الباقي
 وهو اثنان يقسم بين بني المقر لثلاثة وبين العبد بين الباقيين اربعا فصح
 للعبد نصف دينار لكل واحد منهم ربع دينار فجملة الحاصل له ثلث ربع التركة
 فان مات احد الباقيين عن ابنيه واخوته الاحرار واخيه العبد
 فلا يثبت النصف ولا اخيه العبد الربع وهو ربع الثلث الذي اخذ
 البنون والبنين الباقية فلون ترك هذا الميت ثمانية واربعين دينارا فليلبت
 النصف وهو اربعة وعشرون وللبنين ثلاثة وهي ثلث الباقي بالبرغوه
 والباقي هو ثمانية والباقي كله ستة عشر يستحقونها نصفها بالنسب
 فانه وهو اي حال الاستحقاق اذا اقبلها ان الميت الثاني هو الابن
 المبدع ونقيت ثمانية يستحقون نصفها ايضا لجواز ان المبدع
 هو الميت الاول واذا كان كذلك فلا شك في استحقاقهم لها
 ويجوز ان الباقي هو الولد المبدع وان الميت عبد فيستحقونها بالول
 فاعطوا النصف وبقي اربعة بين الاحرار والعبيد اربعا فحصل له
 ربع ربع الثلث من المال **مسئلة** قال **ي هـ** ومن ادعى
 اخوة رجل بعد موت الاب فير المبدع على ذلك ثبت نفسه من يبه
 والا يبين خلف الاخ لان القول قوله مع يمينه فاذا حلف انضمت
 عنه الدعوى فان نكل ثبت الميراث عنده من يحكم بالنكول وهو الهادي
 عليهم ومن معه واذا حكم بالنكول وثبت الميراث به فثبت النسب
 امره قال عليهم وفي ثبوت النسب وجهان احدهما يثبت اذ
 النكول كالبينة واذا قامت البينة على ذلك ثبت النسب والميراث
 فكذا ما قام مقامها ولا يثبت النسب اد هو اي النكول كالأقرار
 لم يصح اقرار الاخ لانه فيه جهل بالنسب على الميت وقد تقدم الامح
 من الاقرار **فصل** ويصح الاقرار بالنكاح اجاعا
 كما يصح الاقرار في الحقوق فان اذلة الاقرار لم تفرق بين حق ونكاح
 بل الانسان على نفسه بصير واذا هو اقوى من البينة لان البينة

ربما تعلقت بها التهمة والاقرار قبل ان تعلق به التهمة ونذر وكان اقرب
واظهر **مسئلة** قال الهادي عليه السلام في **الاجكام** واذا صاح الاقرار
في النكاح **فقبل تصديق رجل وامرأة ما لزوجيه** لان اقرار كل منهما
بزوجيته الاقرار صدر من هاهنا في محله وتأول **قوله** الهادي عليه
في **خب** **يفيان على** انه انما قال ذلك علم بناء **على ان ثم منار غاها**
سواء كان المنازع **زوجا او وليا** فاقرارها وان كان مقبولا لكنه
مع عروض هذه الدعوى غير مقبول وقال **ليس كذلك بل** قبل
الهادي عليه السلام في المنتخب على ان ذلك **حيث ادعى العقد في الحال** ولا يجرى
اذا **الشهاد شرط فلو كان** صديقه في **المحله لم تحف** على هاهنا **الحال**
تصادقها بنكاح متقادر هذه **او في موضع نازح** فنقل لا مكان
حقا به على هاهنا **المحله** قال الامام مرتضى رحمه الله وكلاهما يدلان لاغبار
عليه خلا ان ما قاله ابو العباس اظهر واجلا على القول بجدلان الدعوى يجب
ظهور البينات **وكذا الواد عيا غيبة الشهود او موته** قبل قولها
بذلك **جلا** لها على السلامة **فان انكشف ما نزع** من صحة الاقرار والتصادق
منها على الزوجية **ككونها معتبر من رجل او من وجه غيره** بطل التصديق
لوجود المانع **قوله** **فان** الزوجين **تصادقا على وقوعه** اي النكاح
بلا ولي ولا شهود **جلا** منها لبطالة وقساده في مذهبهما **لم يعترض**
ما لم يترفع اي الترافع **فان جاك** **فاحكم بينهم** او اعرض
عنهم تخيير لرسول الله ص اذا تجاكموا اليه بين الحكم والاعراض فدل
اليه على ان الكتابين اذا تجاكما الى قاض لم يحب عليه الحكم وقيل
ان الاية ليست في اهل الذمة والمشهور عند الجمهور انها مختصة بهم
واختلفوا اباي حكمها امر منشوخ فقال ابن عباس والحسن ومجاهد
وعكرمة منشوخ وقال عطاء والشعبي وقتادة وابوبكر الاصم وابو مسلم
منشوخ قال ابن عباس لم ينسخ من المائدة الا بقاء قوله تعالى لا تحلوا شعائر الله
لتخشا قوله اقلوا المشركين فان جاك فاحكم بينهم او اعرض عنهم
لتخشا قوله وان احكم بينهم بما انزل الله **فرب الحكم على الترافع**
فان لم يرفع ترفع تركوا وشأنهم والاية كما ترى مختصة باهل الكتاب
ولعله علم اجري حكم هؤلاء من المسلمين حكمهم بجماع ان كل منهما مقر
على حاله فاوليك صولوا على ملتهم وهؤلاء من المسلمين لما كانت المسئلة
اجتهادية لم يجب الا اعراض عنهم بل ان ترفعوا حكم الحاكم باجتهاده
والا فليس عليه ان يردهم الى اجتهاده قبل الترافع اليه **قلت وفيه نظر**
فان هذا النكاح مخالف للاجماع فلا يجوز تفرعهم عليه سواء ارفعوا ام لا قلت

330

بن ابي وقاص وهو اخو سعد بن ابي وقاص مختلف في صحبته فذكره العسكري
في الصحابة وذكر انه اصاب دما بمكة في قريش فانتقل الى المدينة فلما مات
اوصى الى سعد فذكر من منبه في الصحابة ولم يذكر مستند الا قول فانكر
ابو نعير ذلك وذكر انه الذي شج وجه رسول الله ص باجده وما عليه السلام
بل قد روى عبد الرزاق من طريق عثمان الخنزي عن مقسم ان النبي ص دعا بلان
لا يحول على عتبه المحول حتى يموت كافرا فمات قبل المحول وهذا امر سهل
وجزير الطيما حتى ومن البين بانه مات كافرا وقوله عهدا لي اخي
اي اوصى الى اخيه سعد بن ابي وقاص عند موته والوليده فعيه من
الولادة قال الجوهري هي الضيعة والامه ودمعه بفتح الزاي
وسكون الميم وقد تجر ك قال النواوي التمكن اشرف قال النول
القرشي بالتحريك وهو الصواب وهو قيس بن عبد شمس وابو شجرة زوج
النبي ص فلما كان عام الفتح اخذ سعد بن ابي وقاص نعرته بالشبه وقال
يا اخي ورب الكعبة فقامر عبد بن زمعه وعبد هذا بغير اضافته الى شيء قيل
وقع في مختصر الحاجب عبد الله ورد عليه بانه غلط لان عبد الله بن زمعه
غيره وشبه عليه البطاوي فقال عبد الله بن زمعه هو ابن الاسود بن عبد
المطلب بن عبد العزى وقد وقع لابن منبه فيه خبط في ترجمه عبد الرحمن بن زمعه
ونعم انه الاسود وليس كذلك بل عبد الله بن زمعه هو ابن الاسود بن عبد
وقوله اخي وابن وليرة الخ اي ابن امته وقوله هو كذا بن عبد بن زمعه حكم له
بأحد وكانت لزمنه امة وكان يلزمها فظهر بها جل وزعم عتبه بن ابي وقاص
انه منه وعهدا الى اخيه سعد ان يستخفه فخاص فيه عبد بن زمعه فقال سعد
هو ابن اخي على ما كان في الجاهلية من الغور بالاماء وقال عبيد هو اخي على
ما استقر عليه الحكم في الاسلام فبطل النبي ص حكم الجاهلية والحكم بن زمعه
لعله الولد للفراش ولم يذكر اشتراط الوط بل اثبت نسبه باقرار مولاه قوله
وللعاهر الخراي للزاني الخيبة والحرمان والعهر ففتمت الزنا ومعنى الخيبة
والحرمان الذي يبعيه وعاده العرب ان يقول لمن خاب له الحمر وبفيه الحذر
والتراب قيل المراد بالحذر هنا الرحم قال النواوي وهو ضعيف لان الرحم مختص
بالمحصن قوله ثم قال لسوء بنت زمعه اي زوج النبي ص اجتبي منه اي من ابن
الوليده المبرعا تورعا واجتباطا لشبهه بعتبه بن ابي وقاص **قلت في الاجتهاد**
نظر لا جتال انه **قضى به** لعبد بن زمعه **لا جد الفرائض** لانها امته وقيل جتال
بحكمه لم يعل ان احدا من الصحابة والمابعين انكر ذلك وفيه ان غاية ذلك
عدم الوجود ولا يدل على عدم الوجود فليس من الاجماع في ثبوت **فصل**
ويصح اقرار الرجل بولده او ابدا جاعا بين من اثبت النسب بالاقرار **بغير**

فصل

Copyrighted material

مصادقه البائع للمقرب ذلك بشرط عدم شهور نسب آخر كلوا
يدين لشخص او عين فان من شرط ذلك المصادقة من اقر له بذلك وشرط عدم
الواسطه بين المقر والمقرب فلا يصح الاقرار بالولد او ولد الزوج او مولى
عقار او مولاة دون الاقرار باخ او عم او مولى مولى **عنه** ما اشار الى خلاف
من ياتي ان شاء الله تعالى **فروع** واذا اقر بالضعيف فهو في تلك الحال كالصديق
فاذا بلغ وانكسر بطل الاقرار **قال** **بعض** لا يستلزم ذلك بل لا يبطل ان كان
الصغير اذ بلغ والمجنون اذا عقل لانه قد ثبت من المقر فلا يبطل بان كان كل واحد
مك صغير في يد وهو مجهول الحرية ثم بلغ الصغير وانكر لرق فانه لا يقبل
انكازه **قلت** لا يستلزم ذلك لان اقراره به **كواقر له** بما في حال صغر او جنونه
فان له ان يردّه اذا بلغ او عقل فكذلك ان يرد الاقرار بنسبه وقد يعارض
قياسا وقياسهم وقياسهم ارجح لانه يتعلق بزاته فاذا ثبت ملكه بذلك ثبت
نسبه بالاحرار الا ان يقال الاصل غير مسلم **مسئله** **قلت** **بعض**
ويصح من امراه الاقرار بنسب شخص كما يصح الاقرار من الرجل اذا ما منع من
ذلك في حقها كالرجل وقال **ح** **نس** لا يستلزم ذلك مطلقا **وانما يصح** الاقرار من المرأة
بأن لا ولد لها **بالتضمنه** اي الاقرار بالولد **حمله على الزوج** واذا خاله في نسبه
قال **نس** ليس كذلك بل ان كانت المرأة ايماء لا فراش عليها لرجل صح اقرارها
والاكن كذلك بل كانت تحت زوج فلا يصح اقرارها **للا يلزم الزوج** الولد
و**قال** **اما بخوله** اي اقرار الزوج **حيث لا يستلزم ذلك** الاقرار **لجور** المقر
بالزوج **وذلك حيث لا يولد** الذي اقرت به **على فراشه** اما اذا ولدته على فراشه
فلا **مسئله** **واذا اقر احد اخوين باخ** ثالث وانكر لآخر اخي الثالث
لم يثبت نسبه الى الذي اقر به وينبغي عن الذي لم يقربه اجماعا اذا لم ينقض
نسبه فيقتل من حيث اقرار اخيه الاخرين وينبغي لغيره **قال** **هـ** **مروكدا**
لوصديق الاخر باخوته فان نسبه لا يثبت **لاجل** **الواسطه** **قال** **مس** **كي**
لا يستلزم ذلك **بل ثبت النسب** بالاقرار مع الواسطه كما ثبت مع انتقائها اذ هو اقرار
صدر من اهله في محله سرا غدمت الواسطه امر وجبت **قلت** لا يستلزم ذلك لمن مقله
لا يجوز قطعها وبطلان الاقرار لها على الغير لا يمنع من صحة الاقرار بها على النفس
قال **مس** **عليه** لا يثبت النسب الا ان يكون له **عند ولا** كان يقر اخوان لو ثلاثة
من ذوي الغداله بثالث او رابع فانه يثبت النسب باقرارهم **كما ثبت بالنسبه**
فروع **قال** **ح** **ك** **والعراقيون** من مشركي لكن يشارك المقر من اقرب
فروع **الحديث** لا في النسب اذا اقر باخ او بغيره يرجع الى ثبوت النسب والآخر
الى المال المتخبر به بطل احدها وهو النسب **بل يلد** وهو حمل النسب على الميت
فبقى الاخر لرجوعه الى مال المقر ولا امر يتعلق فيه بغيره **قال** **مس** لا يستلزم ذلك
بل قد بطل النسب فيبطل الارث لان الارث لازم للنسب فاذا بطل المقر

بطل

بطل اللزوم **كل كان** اقراره **بصحة** **النسب** لغيره فانه يبطل هناك اقراره
ولا يثبت نسب ولا ميراث **قلت** لا تستلزم استقارها لانه كذب به الشرع هافا تنفي
الاقرار واذا انفي **بعض** **النسب** **لغيره** **وهناك** كذبه انكاره الاخر فقط ولم يكذب به
الشرع ثبت فيما يتعلق به وانفي فيما كان مشتركاً بينه وبين غيره **فاذا فرق** ولا قياس
مع الفارق **قالوا** نسب واحد فاذا انفي النسب انفي النسب اوجب منع اتحاد النسب
لان الاعتراف صحتي بسبب اخر كما في الاقرار بغير الثبوت وفيه ان الاقرار بغير
الثبوت انما يستلزم اصله لان الاقرار بالشرع صحيح وليس كذلك الاقرار بالنسب
لانه فاسد والفا سب لا يستلزم الصحيح **فروع** **له** **وفي لزوم المقر اشراكه**
له **فليس له في الباطن** **وجها** **قال** **ي** **وهو** **اصحها** **لزم** **لصحة** **عنده**
واذا صح النسب عنده لزمه لغيره وهو الميراث **وقيل** لا يلزمه الميراث وان صح عنده
نسبه **لنفي الشرع** **نسبه** **فروع** **قال** **هـ** **ك** **وليس** **ي** **المقر** **بنسبه** **الثالث**
من الميراث المشترك بينهم **الثالث** فلا يشترط ما في يد الا الثالث **كل من** على
نسبه فانه لا يشترط الا الثالث فكذلك اذا اقر بين الاقرار والبينه **وقال** **ح** **و**
احد قول الشافعي لا يستلزم ذلك **بل يشترط النصف** ما في يد من اقر بنسبه لا تقاها على ان
المنكر اخذ الذي اخذ وهو لا يستحقه فصار كالمصاحب له فاذا اتفقا على ذلك جاز
على المقر ان يتم نصف ما في يد **قلت** **لا وجه له** وفيه ان وجهه ما ذكرناه وهو يعارض
للوجه في القول الاول ومن ثم جعلها الشافعي وجهين ولم يرجح احدهما على الآخر **قالوا**
واصل الوجهين القولان في احداشين اقرارا احدهما يد من عليه وكذبه الآخر وقد
حكى وجه اخرهما للشافعي حكاه ابن اللسان انه يدفع اليه ثلث ما في يده ويضرب له تسعين
ما في يداخيه لان يد قد ثبتت على جميع التركة وسلم الاخيه ذلك فلو كان الحاكم حكم
عليه بالقسمه او اقرع بينه وبين اخيه لم يلزمه ضمان ذلك **فروع** **قال** **ي** **هـ**
ح **فان اقر عبدان من الورثه** بنسب ثالث ثبت النسب **لكل** **الشهادة**
كما لو شهد غيرها **قال** **ص** **ورواه** **العصم** **في** **عن** **اصحاب** **الشافعي** **لا** **يستلزم** **ذلك** **بل**
لا يثبت النسب باقرار العبد من الورثه اذ هو اقرار بعض مع انكار بعض فلا
صح **ولا** **يثبت** **به** **نسب** **المقرب** **كلوكا** **فاستقين** **ولا** **يها** **لو** **كانت** **سبه** **لا** **اعتبر** **فيها**
لفظ الشهاده **قلت** لا تستلزم ذلك لان **الفق** **ما** **من** **تصديق** **قوله** **والجافه**
بالشهادة فليس هل العبد له كما لنفسه في صدق مقاهله ويجزئهم في دينهم
فاذا فرق **قال** **قياس** **مع** **الفارق** **قلت** **اما** **اذا** **كانت** **الورثه** **بلفظ** **الشهادة** **مع** **اشترط**
لفظها وانه لا صحه لها الا به فلا وجه لثبوت النسب **عنده** **ايضا** **فروع**
له **من** **ذلك** **ايضا** **فارق** **باخ** **ثبت** **نسبه** **ان** **صدق** **فان** **اقر** **باخ** **ثالث** **فروع**
وجه **فان** **المقر** **ولا** **يثبت** **نسبه** **اذا** **اقر** **بقربه** **الورثه** **جميعا** **ثبت** **نسبه** **فبغير**
اليه من الميراث كما جدهم فاذا انكر الثالث **المقر** **اولا** **فهل** **يقع** **انكاره**
امر لا فيه **وجها** **ان** **احدها** **وهو** **اصحها** **يقبل** **انكاره** **فيبطل** **حيث** **نسب**
الشافعي اذ لم يقربه الورثه جميعا وانما اقربه بعضهم ولا يثبت للنسب

Copy

versity

نينا القرآن
باصواتكم

الا باقرارهم جميعا كما سبق تقريره ويعبرون عنها بمسئلة اذ خلقه اخرجك
 وقيل لا قبل انكاره فلا يبطر نسب القرية اولا لئلا يبطر الاصل بالقرية
فروع لهم فان اقربا خوين معا ثبت نسبهما ان صدقاه فيما اقر به من
 ثبوت نسبهما او صدقهما اخدهما دون الاخر وهما قورم والا لكونا قورما
 ببطر اقرار المكذب منها فلما اقرار احد التزمين وبكذب الاخر فلا تأثير
 لتكذيبه في نسبهما لانها لا يفترقان نسبيا **مسئلة** وثبت النسب
 بينه مدعيه اجاعا كالحقوق المأثمة وغيرها ويثبت النسب بالمدروسة
 كما ثبت المال بها عندكم **مسئلة** لا بالانكاح كالحجج الا الميراث عندكم
 عليه لا عندكم كما مر بسطح كلامه ووجهه **مسئلة** ولو خرجت رويته
 الى دار الاسلام بولد فاقرب به مسلم صح اقراره وثبت نسبته وان انكره لم
 لا مكان دخوله امض المردم ولم تعلم المرأة بصفة شخصه فوطيها بنكاح
 او شبهه او خرجت الى دار الاسلام فوقع عليها بنكاح او شبهه فان علمت
 الوطيان لم يعرب الرجل من داره او عاب مده وصول الرجل فيها الى تلك الجهة
 ولا علمه جلتها **فروع** عن دارها الى وقت الدعوى لم يلق ذلك الولد الذي اقرب به
 لعدم امكان الوطيان **فروع** واذا الحق به ثبت فراشها له وان انكرت لم قبل
 قوطها ولم يلفق اليها **فروع** لقوله ثم الولد للفراس ولم يقيد بربها ولا انكارها
مسئلة ولا استمع دعوى شخص ابني وارث فلان حتى يحقق النسب
 لخوان ان يدلى الى الميراث بما لا يستحقه عند الحاكم ككونه حليفا او ميراث
 ذوي الارحام فان حقق النسب بينه او بجرها ولا وارث سواء بين بذلك
 وبكفي قول الشهود ولا يعلم وارثا سواء حيث ظهر خبره باليت وقال
 بعض هو ابو علي بن الهادي لا سلم ذلك بل لا ثبت الحق حتى يقولوا وارث له سواء
 غيره على وجه القطع بالنفي لانهم اذا لم يعلموا ان وارث له سواء لم يسموا غير ان يكون
 له وارث غير موجود لا يعلمونه **قلت** لا نسلم ذلك وقد قال بعض محققى اصحاب الشافعي
 هذا خطأ لانه لا شيد اليه لان الدخاطبه بالنفي متعذر **لاحتال ان ينفي**
شرا فروع قال فان قطع بطلت قياسا لانها كذا لا استسنادا لاشهاد
 الى الظاهر **فروع** قال نسلم ذلك لتعريف قطعها استنادا الى الظاهر لانها اذا
 صحها زما لا طويلا وعرفا جاله جاز ذلك مجرا القطع فلا ينسب الى المكذب بل يقال
 لها خطأ **فروع** قال الشافعي رحمه الله يثبتها من ذلك فان قال لا اعلم له وارثا
 غيره كان كالمصرح به وان قال لا تدري قطعها ويقتينا قبلها قد اخطأنا اذا شيد
 الى القطع لخوان ان يكون له وارثا لا يعلمه ولا تدري شهادتهما بذلك **فروع** قال
 لم يقل الشهود ذلك اي لم يقولوا ولا وارث له سواء فعل سلم اليه **فروع** قال
 امره لا فيه وجها لاجدها **فروع** قال انه لا وارث سواء ولا يحتاج الى القول
 ذلك الشهود اذ هو الظاهر اذ لو كان ثروا يرث مظهره ويستحب ان يؤخذ منه
 كفيلا بالمال لو قدر مظهره وارث سواء اولا مستقط له وهذا ما ياتي الوجهين وانما

النسب

المجلس الشريف
بجامعة الزيتونة
تحت إشراف
الشيخ العلامة
الفاضل
الشيخ
الشيخ

لنقله ثم نينا القرآن باصواتكم قال الطفا ري اخرج اجدوا وان
 والنساي عن ابراهيم بن عازب نينا القرآن باصواتكم واخرج الحاكم في المستدرک والطبرانی
 في المعجم من قرأ نينا القرآن باصواتكم قال العبد في روى ابو هريز ان النبي
 قال ما اذن الله لنبي كاذنه لنبي حسن التزم بالقرآن ومعنى اذن اسع اذنت لربها
 وحقت اي استعت قال فيها القلب بعد ذلك ان هي في السما وادن وروى
 عبد الله بن عمران النبي قال ليس من امن لم يتغن بالقرآن فقال ابو عبيد اراد به الا
 بالقرآن وقال الشافعي اراد به تحسين الصوت بالقرآن ولو اراد الاستغناء لقال لم
 يتعانا قلت وهو محتمل وكذا مر في عبيد اقرب **وبدب التزويد**
 للامربه لقوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا قال ابن الصباغ وينبغي ان لا
 يشيع الحركات فتولد جر ووا ويحرم قرأته على لحن الشعر وتاديبه
 الى تطييب يولد جر ووا والترك الادغام لمخالفة قانونه وللشافعي
 قولان قول تجوز وقول لا يجوز قال بعض اصحابه ليس هناك قولان وانما قال
 لا يكره اذا لم يطرب ويعرب في المد ولم يدغم حرفا في حرف وحيث قال يكره
 اراد اذا افرب في المد وادخل حرفا في حرف واستقط بعض الحروف ذكره
 المسئلة استطرطا لذكر الغناء فاعلمنا بتوهم من ان مثل هذا يلحق به والا
 فلا مساس له بهذا الموضع **مسئلة** ولا يخرج الواعل وهو
 الداخل على الطعام من غير اذن اهله والواعل الذي يحجم على الشرب ليشرب
 معهم وليس منهم فلا يزال مدفعا بينهم اذ يتساع به الا ان يكرر
فخرج لقوله لا كله الحرام وشقوة المسرور فمن ثبت انه نفسي
 اذ يعق بغير دعاء بلا ضرر وتكليف ولا يستعمل من صاحب الطعام فيه ويتابع
 في ذلك ويكره فيه ردت شهادته لا كله الحرام واعتبر لتكرره لانه
 قد يكون له شبهة حيث لم يبعه صاحب الطعام فاذا انكر سقطت مرقته
 وانما يحط مرتبته ولا كلام ولا جرح بالنهاية **فروع** لا باجته
 قال الشافعي رحمه الله وانما اكره ذلك ولا يخرج بالسؤال مع الحاجة
لقوله او فقير مدقع قال ابن يهران فقير مدقع او ذي غرم مفضع او ذي دم موم
 ان المسئلة لا تجل الا لثلاثة لذي فقر مدقع او ذي غرم مفضع او ذي دم موم
 الغرم المفضع هو الشديدا الشنيع قد افضع ففوض مفضع وفضع
 الامر ففوض والموضع الذي اوجع صاحبه وشغل قلبه مطالبة الغرامة
 ومع الغنا يخرج به اي بالسؤال وتزد شهادته مرتبة **لتجريمه** ولا يخرج
 ياخذ ما اعطى من غير سؤال ولو غنيا الا ان يكون ما اعطى عن واجب
فخرج لعنه بجره عليه الا ان يكون اخذ له مع جملة بجره عليه
فخرج فليس تجريمه بخرج ولا ترد شهادته **مسئلة** قال ي وادب

Copyrighted material

ترك السفر لقوله **ق** لا يكون المرء سباعا الا في ثلاث الخبز قال ابن
تمامه مرمه لعاش او تزودا للعاد اوله في غير محرم هكذا يروى ولم يحضر
اصله **ق** مرمه بفتح الميم والراء المهملة وتشديد الميم الثانيه ومعناها
الاصلاح وعن ابي هريره ان رسول الله **ق** قال السفر قطعه من العذاب
يمنع اجدكم طعامه وشربه ونومه فاذا قضى اجدكم نهمته من سفره فليقبل الى
هله اخرجه البخاري ومسلم والموطا **قلت** **وقوله ق** عن **نيسابور**
قال ابن نهران هذا غريب والله اعلم ولم يذكر الظفاري **مسئله**
قالت ه **من وقيل شهادة ولد الزنا كغيره** اذا كان عبدا مرسما
قال ك **لا نسلم ذلك بل يقبل ولد الزنا في شهادة الزنا** لانه مظنه ان يشهد
الزور في ذلك ليوافق حال ولد الزنا حاله لما رى عليه من الغضاضة في الحاده
بتلك المردليه **قلت** **لا نسلم ذلك** لعموم الادله الباليه على قبول شهادته
عموما سلمنا **فاذا قبلت في القتل** فقبولها في **الزنا اول** لان القتل اعظم
من الزنا لانه اقر بعود الى النفس بكمالها وهذا يعود الى عارض فيها **مسئله**
قالت ه **من والمجدود بالزنا او القذف او الشرب اذا صار عبدا** **قلت**
شهادته كمن لم يفعل شيئا من ذلك لان مدار قبول الشهادة على العدالة لاها
ظنه صدق الشاهد فاذا وجدت وجد القبول واذا انتفت انتفاء **قال**
ك **لا نسلم ذلك بل لا يقبل فيما لا جله** **جد** لانه مظنه لمتته فيه **قلت** **لا نسلم**
ذلك اذ لم يفصل الدليل البال على قول شهادته وفيه انه زعم ان القاتل
فصل في ولد الزنا وفي المجدود فيما لا جله جد لمظنه الارتياب فيها وان
كان ظاهرها العدا له كما قال جل من العلماء ان شهادة الولد لا تقبل شهادته
لبيه ولا شهادته ابنته له وان كان عبدا لمظنه الجاهل **مسئله**
والبيعي والاغراب بين الحيوان جرح التحريم **قال** ابن نهران من عباس
بن رسول الله **ق** عن التحريم بين البهايم اخرجه ابو داود والترمذي صفته
الاغراب بين الحيوان من اتخذ عادة الاغراب بين الفحول من الخيل ودين الومك
وتحذ ذلك فانه يدل على البدانة **ومخالفة المروءة الا النادر** **قال** **لا نسلم ذلك**
فلا يخرج به **مسئله** **وتقبل شهادة القروي** على القروي
مطلقات على يدوي وقرى **اجماع** بين العلماء **قال** **كثير من العلماء** **وكذا القتل**
شهادة البدوي مطلقة **وقال ك** **لا نسلم ذلك بل لا يقبل على قروي** **الاجماع**
القتل والجراح لان الجراح يظهر امرها فيعجل لظن بصدق شهادته فيها
وليس كذلك حال ما عداها **لنا قبل** **شهادة الاعرابي على الشاهد**
وعملها **قال** ابن نهران تقدر ونحو **قال** الظفاري عن رعي حر اش
عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اختلف الناس في اخير يوم من

[illegible]

فصل

ترتيب كتاب

فطاعته وشهادة الزور جرح كذلك ويكون فسقا فتزد شهادة من تكلم
وتحيط مرتبته لقوله قد عدلت شهادة الزور لا لشرك بالله وبني
بن بهران عن ابي بن حرم ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قام خطيبا فقال
ايها الناس عدلت شهادة الزور اشركا بالله ثم قرأ رسول الله ص فاجتنبوا
الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور هكذا رواه الترمذي وخرجه
ابوداود عن جرير بن فاثل قال صلى رسول الله ص الصبح فلا الضرف قام قائما فقال
عدلت شهادة الزور بالاشراك بالله ثلاث مرات ثم قرأ آية الله في قوله غير
مشركين به وعن ابي بكر قال كنا عند رسول الله ص فقال الا انيكم باكر
الكبار ثلاثا لا شراك بالله وعقوبة الوالد لا وشهادة الزور وقول الزور وكان
متكيا فجلس فانه لا يكون لها حتى قلنا ليته شكت اخرجنا البخاري وسئل
والترمذي واخرج الطفاذي حديث جرير بن فاثل عن احمد والادوية والزهري
لهذا اللفظ او نحو الا انه استكمل آية واخرج حديث ابي بكر عن تخرج
احد البخاري ومسلم قال واخرج القوي عن ابن عمر عن قول النبي صلى الله عليه واله
شاهد الزور حتى يوجب الله له النار فبدل على عظم حرمه وكره عصيانه والله
ولكن ان الاقدام عظيم وان جزاؤه موجه للاعذاب اليمروا ما انفسق فيه سابق
وانما ثبت شاهد الزور باقراره او باليقين كان يشهد على شخصه قتل فلانا في وقت
كذا والمشهود عليه في ذلك الوقت عند الحاكم فاما لو شهد بشي ثم قال الخطأ
او شهد غيره بنقص ذلك كان يشهد بمك عين الشخص ويشهد اخر بمكها لآخر لو يكن
ذلك في ذلك لا لا لا لان يكون عزمها له ولم يشعر بانها عينه وليس من لازم عدم
علمه بانها عينه غيره **مسألة** قالت **وبعنه شاهد الزور**
شاهد الزور قاله في **الذكر والناسق باقية الخبر** قال بن بهران تمامه كل ما
الناس هكذا روي والله اعلم ولم يذكر الطفاذي فاباح ذكره بما روي به والنسب
وفيه ان الحديث وايضا السند على انه وان كان صحيحا لا يدل على ذلك فانه
امرا باجه لانه كان قبل ارتكاب ذلك محتررا العرف قال **حس** لا سلم ذلك لان
التعزير موقوف على البديل والادليل يدل على ذلك ولا امان ترشدا الى ما هناك
قلت لا سلم ذلك لان **الخبر** الذي روينا به دل على ذلك وفيه ما عرفت **والقياس**
دال على حوان تعزير كتاب **المقاضي** فان الاعضيان ان لم يوجب جذا او جذا
فرع وهو اي التعزير ضرب **دون حد لقوله** **شاهد الزور عليه اربعون**
سوطا قال بن بهران لا اعرف له عن النبي ص اصلا ولا شاهدا والله اعلم
قال الامام يحيى بن حماد عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال شاهد الزور
عليه اربعون سوطا **وهو قتيق** لا مجال للاجتهاد فيه وفيه ما عرفت غير ذلك
انه من مسايل الاجتهاد التي تحكم فيها من له ايمان ورشاد او يؤدب بحسن

وقيل لصعيف لا يحتل الضرب والا فالضرب أولى قلت والاولى ان ذاك
المراد الحاكم والامام فان رأى ضربه اربعين ضربه وان رأى اقل فقل
وان رأى خمسة حبسه فيحب الى ما هو ارفع في ردهه واقرى في ردهه واشهر
في ظهوره لمكون نكاحا لمن بعد **فرع** قال **هـ** **شخص وشاهد**
امر في قبيلة والقل هو جماعة من ابناء متفرقين وان كان
داعلم وشترام في **اهل العلم** والحديث او كان **مليدا** وشهرامه
في **المساجد** واشهره بان يامره الحاكم مع رجل ثقة الى الجماعة الى يريد
اشهره فهم فيقول السلام عليكم ان التاجي فلا تيقروا السلام ويقول لكم ان هذا
شاهد الزور فاعرفوه وقدر انكم هذا المحصية العظيمة فاحذروا خان الله
وما رايته فانزلوه ونحو ذلك مما يراه الحاكم مما يشهر بين العباد ويكون شيلا
الى قطع الفساد **او كان صاعا في شهرامه في ذوي صناعته** قال **ابن**
سرخ **يركب حمارا وينادي بنفسه هذا جزء من شهداء الزور** او **ابن**
المسكين **يعلا** ليس كذلك بل **يخلق نصف راسه** **ويشود وجهه**
ويطاف به الشوق هذا عبد المكاب يعلا قاضي البصرة امر بشهود الزور
ان يخلق وشتم وسخم وجوهم ويطاف بهم في الاسواق وقال **ليس كذلك**
بل تجلب اربعين سوطا وسخم وجهه ويخلق ويطاف به ويطلب جبهه **قال**
بن ابي هريرة ان كان من ذوي **جسه** **ليربدي عليه لقوله** **ما اقبلوا**
ذوي الهيات **عثر احمدا** **في الجرد** قال بن بهران اخرجته
ابوداود من روايه عايشه قال الطفاذي اخرجته ابوداود والنسائي
من روايه عايشه ولم يقل الا الجرد **قوله** **ما اقبلوا** **ذوي الهيات** الهيات
عثر احمدهم الذين لا يعرفون بالشرف فيل اجد هم انزل الهية ضويرة
الشرو شكله وجالته ويربده ذوي الهيات الحسنه الذين يلزمون هية
واحده وتتمت واحدا ولا تختلف جالا فتم بالثقل من هية الى هية فليس
من ندرت منه المعصية وشذت كمن عاودها ولم يبال بارتكابها مرة بعد
اخرى فان من وقع فيها على شيل الشذوذ يقع في امر عظيم من جرح الضمير
وضيق الجاه وتغير البالي فلذا امر الرسول ص باقاله عثرته **قلت** لا سلم
ذلك وانتم قد سلمتم في الجرد **والتعزير كالحد** **بجامع العصيان**
والعدول عن الحق والطغيان **قال** **ي** **العزير هو موضع اجتهاد الحاكم**
فينظر فيه فان الحال تختلف في ذلك باختلاف الاشخاص المتقدمين على
ما هناك فما كان اقرب بحق الله وارعى المصالح وابعد عن المفاسد فعليه
بعد الاجتهاد وامعان النظر في طريق الرشاد **قلت** **وهو قتيق** لما ذكرناه
ولا شهادة لهمم **بالاقتناع** **بما لقوله** **لا تقبل شهادة خصم**

ولا ظنين ولا ذي احنة قال بن بيران لفظه في الشفاعة روى ان النبي ص
انه قال لا تقبل شهادة ذي الظنة ولا شهادة العدو على عدوه ولا شهادة
الغنى على احميه صوابه ذي الغنى انتهى ونسبه في التخصيص الى النبي والى
داود في المراسيل بلفظ لا يجوز شهادة ذي الظنة والحنة يعني الذي بينك
وبينه عداوة انتهى قال الطفاري عن جابر بن فرج لا يجوز شهادة منكم
ولا ظنين رواه بن عدي واخرج البيهقي عن عبد الرحمن الاعرج لا يجوز شهادة
ذي الظنة والحنة والحنة الجنون والحنة الذي يكون بينك وبينه عداوة
واخرج ابو داود عن طلحة بن عبد الله بن عوف انه صرحت منا داودا حتى انتهى
الى التنية انه لا يجوز شهادة خصم ولا ظنين قد تقدم تفسير الظنين وهو الظاهر
المتهم في دينه فعيل بمعنى مفعول من الظنة وهي التهمة **مسألة**
ولا تصح شهادة من عبد لسيد كما نسيان ولا من السيد لمكاتبه اد
يعود له اي للسيد ما شهد به لغيره **لجنة** عن اداء مال المكاتب فكان
كاشاهد لنفسه ولا تصح شهادة الموكل لو كلفه فيما وكفه ولا العكس
الوكيل لو كلفه اذ في تقرير لقوله ولا تقبل شهادة الوصي لبيته اذ يدعي نفسه
تضررا ولا تقبل شهادة غريم لشخص مغلوبين له لانه مظنه ان يشهد له
بالدين لو في دينه **مسألة** ولا تقبل شهادة من يدفع عنه ضررا
لغيره قال بن بيران روي عن زيد بن علي عن ابيه عن علي بن عيسى انه قال لا تقبل شهادة
من يجادل نفسه نفعا ولا من يدفع عن نفسه ضررا احكامه في الشفاعة وغيره
فلا تقبل شهادة العاقله على فسق شهود الخطا لا تهم بدفعون عن انفسهم
ضررا فاذا امتعت عن انفسهم اسعوا لزوم من الدينه فاي دفع اعظم من هذا ولا تقبل
شهادة المشتري بان البايع باع وهو يكاد يجرا الى نفسه نفعا وهو يثبت
ملكه المتفرع على ثبوت ملك المشتري ولا تقبل شهادة الزوج لزوجته لملكها
ما اظهرها لا يجرا اليه نفعا بتفرق تصرفه فان بطلان تصرفه غوب المهر
عليه وكذا لا تقبل شهادة البايع للمشتري بالملك لانه تقرير لقوله فيه
ولا تقبل شهادة عتيق لما كلفه غير معتقه فاذا اكان عتقه من شخص ظاهر
مشهور وشهد ان معتقه فلان او شهد ان فلانا شريك في عتقه اذ يستلزم
عنه بعض الحق في الولا فيدفع عن نفسه ثبوت الولا لمن اعتقه في الظاهر وكذا
لا تقبل شهادة المستاجر بان العين التي في يده مؤجره لغير مؤجره اذ يستلزم
من نفسه حق الرد ونحو ذلك **مسألة** ولا تقبل شهادة
الفقر الوقت ارض على جملة الفقرا اذ لا يتعين ذلك الوقت للفقير فلا
يتحقق جرمه للنفع لا لنفسه فلا مانع من قبول شهادتهم وكذا تصح شهادتهم

بوقت على المسلمين اذ ليس متعين لهم وان دخلوا في جملة المسلمين وكذا
تقبل الشهادة لو شهد الشان بحق على شخص لا شان وشهد الاثنان بحق
لديك الذين شهدا لها ص شهادة كل منها للاخر قال الفضالي
راويا عن بعضهما لا تسلم ذلك للتمه المتعلقة بهم فان الاثنان شهدا للاثنان
بحق وشهد الاثنان الاخران لها بحق فكل منهم مظنه لنفع الاخر قلت لا تسلم
ذلك لانه لا نفع هناك ولا دفع واذا لم يتعلق بالشهادة نفع ولا دفع
فلا مانع من قبولها وفيه ان انتفاء مظنه النفع غير مسلم قال لا تسلم ذلك بل
لا شهادة لغيره وظاهر هذا في صلاحيته للشهادة على الاطلاق لان
الفقر مظنه ان يحط بالحاجة فيشهد وهذا بعيد والا فرب انه امر او انها
لا تقبل شهادته فيها عم الفقرا من وقت او وصيته لاسبه الا هليه وب
ك لا تقبل الشهادة من الفقرا السؤال الذين يكثرون السؤال في الفتور
من الاوقات لا القليل فلا تزد شهادتهم فان السؤال في الكثير من الاوقات
فيه دناه وسقوط مروه قلت لا تسلم ذلك لانه لا تمه مع العبد له وفيه
ان التمه قد تعلقت مع العبد له في الوكيل لو كلفه وذو الجهد ونحوه
فالمظنه مقبول بها عندكم وان وجدت العبد له معها وحيث السؤال
محظور فخرج للعبد له تزد به شهادة من تركه كما تزد بسائر العتاصي
مسألة قالت من كسب ولا تصح الشهادة من تقرير فعله
كشهادة البايع يعلم الشفيع البيع وشهادته بترايحه عن الشفيع
بعد علمه بالبيع لان ذلك تقرير لفعله ولا تقبل شهادة العاقد بقدر المهر
لغير عقدها ولا شهادة القسام بالانصاف للتركه اليه باشرقتنها قال
لا تسلم ذلك لانه لا نفع ولا دفع هناك فلا مانع من قبولها قلت لا تسلم
ان لا مانع من قبولها بل هناك مانعا وهو حجة امضا فعليه فهو مظنه
للتهم بذلك وفيه ان التمه تبعد في مثل هذا استيما مع العبد له ولا تقبل
شهادة الحاكم بعبد عوله ما كان حكم به قبل عزله قال حص لا تسلم ذلك
لانه لا دفع ولا نفع هناك فلا مانع من قبول شهادته على حكمه كيف
وقد كان عبدا للمسلمين قلت لا تسلم ذلك لانه شهادة على امضا فعليه
قلت الاول ان عزله ان كان لم يدرج من ظهور الارشاش واتباع الهواله
تقبل ولا فلا قال ط من يريد تقبل الشهادة من القسام بالانصاف اذا كان
غير ارجح لا تنفأ التمه قلت لا وجه للفرق وفيه ان وجه الفرق انه محتمل
اذا كان غير ارجح فليس يتم بغير نفع ويبعد عن التمه به لا امضا فعليه
مع عدالتهم وجوده **مسألة** ولا تقبل الشهادة من الرخص
عن الميت وله الميت ما لا يتعلق بتصرفه قلت وهو حيث ذاك لا يتعلق
به قبض ولا افاض ليس من تركه الموحي بل ذلك كشهادته باقرار الميت

الأخيار

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينجس المؤمن حتى ينجس قلبه

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينجس المؤمن حتى ينجس قلبه

تعين لغیر الیه مع کون الیه کما ان یجوز ذک کون المیت غیر
غیر موضعاً من ماله لشیء او لمادة طریق اذا لا موجب لردھا ولا مانع من قبولھا
قال لا یسلم ذک بل یصح شہادة الوجہ علی المیت فیما علیہ اذ لا ینتم فیہ لا فی
لہ لتعلق الیہ بہ قلت لا یسلم لتعلق الیہ بہ مطلقاً بل حیث لا یصلح لہ
لا یصلحہ لتعلق بہ قال لا یسلم کذا بل یسلم شہادۃ فی غیر الدیون
الیہ لیت لا فیما للیہم قلت لا یسلم کذا بل لیت لا فیما للیہم فی غیر الدیون
فیطلت شہادۃ بہ لانه کمن یشہد لنفسہ **مسئله** قالت بعض
کمد ولا یقبل شہادۃ عدو علی عدو لقولہ ص لا یقبل شہادۃ ذی
الظنہ الخیر المقدر انما لان فیہ ولا ذی اجنہ والا جنہ فی العداوۃ قال
مرح لا یسلم ذک بل یصح شہادۃ العدو علی عدو اذ العداۃ تنفع الیہم واذا
کانت العداۃ لہ مانعہ من تعلقھا بالشخص فلا مانع من قبول شہادۃ وکما
یقبل شہادۃ المسلم علی الکافر مع ما بینہما من العداوۃ والشقاق کالم کل العداوۃ
ما نفع من قبول الشہادۃ هنا کہ لہ کمن ما نفع من قبولھا هنا قلت لا یسلم ذک
لانه قد منع الخیر وهو قوله ص لا تجوز شہادۃ ذی الظنہ والجنہ ونسب
بانه الذی یكون بیک وبینہ عداوۃ فض علی ذک ولا یتعارض مع النص فان شہد
یحییٰ لعدوہ صحت شہادۃ اجماعاً فلا یعلم قایل قال بمنعها **مسئله**
وعلی المسلمین التواد والافہ لقولہ ص المؤمن کا یفیان ولا یجوز
قال ابن کثیر عن ابن عباس عن رسول اللہ ص قال المؤمن للمؤمن کالبیان یشہد
بعضہ بعضاً وشیک بین صاحبہ اخرجہ البخاری ومسلم وکذا الترمذی
القولہ بعضاً وعن النعمان بن بشیر قال رسول اللہ ص مثل المؤمنین فی توادهم
وتراحمهم وتعاونهم مثل الجسد اذا اشتک منه عضو تداعی لہ سائر الجسد
بالسکھر والحسنى اخرجہ البخاری ومسلم وعن عمر بن رسول اللہ ص قال
المسلم اخو المسلم لا یظلمہ ولا یتسله ومن کان فی حاجۃ اخیه کان اللہ فی
حاجتہ ومن فرج عن مسلم کربہ فرج اللہ عنہ کربہ من کرب یوم القیمہ
ومن ستر مسلماً ستر اللہ یوم القیمہ اخرجہ البخاری ومسلم والترمذی قال
الظفاری اخرج مسلم عن ابن ہریرہ لا تجاسدوا ولا تناحسوا ولا تباغضوا
ولا تباہروا ولا یبع احدکم علی بعض بعض وکونوا عباد اللہ اخوانا المسلم الغنی
لا یظلمہ ولا یخذلہ ولا یحقرہ التقویٰ ههنا وشیرا لصبر ثلاث مرات
فحسب المؤمن من اشران یحقر اخاه کل المسلم علی المسلم جرم دمہ وماله
وعرضہ واخرج ابو داود عن ابن ہریرہ مرفوعاً المؤمن مرآة المؤمن والمؤمن
اخو المؤمن کف عنہ طعنہ ونحو طبعہ من ورايہ قوله لا تباغضوا ولا تقاطعوا
من النجس وهوان یدبح السلعة لینفقها ویروحها ویزید فی ثمنها وهو لا یرید

شراھا

شہادۃ من صدیق لصدیقہ لیدخلھا تحت العیور قال لا یسلم ذک مطلقاً
بل لا یقبل شہادۃ الصدیق لصدیقہ انھا ذیہا للیہم المتعلقہ بہا ومع ضیہا
مظنہ للیہم یرتفع شرط القبول ویرد المانع قلت لا یسلم ذک لانه لا یقبل
الدلیل بین متحابین وغیرہم ان یقولوا فصل القیاس **مسئله**
ولا یصح الشہادۃ من الشریک فی المعاملۃ لشریکہ فیما هو شریک فیہا
فلا یعلم قایل قال ہذا اذ هو ای الشریک جار الیہ نفسہ نفقاً فانه اذا کان
بینہما عین مشترکۃ فیما من جزاء الا وهو مشارک فیہ فلو قبلت شہادۃ للزم ان یقبل
شہادۃ من ادعایا لنفسہ وتصح شہادۃ الشریک فی غیرہا هو مشارک
فیہ اذ لا مانع من شہادۃ **مسئله** ولا یصح شہادۃ من العبد
لنیک اجماعاً لقوة الیہم ملک منافعہ ورفقہ لجلالہ لنفسہ بشہادۃ نفقاً
ورع وھذا یصح شہادۃ العبد لغير شیک ام لا قال ابن کثیر مدحی مدحی
ھذا یصح شہادۃ العبد لغيرہ لغير شیک لعموم قوله تعالیٰ
واشہدوا ذی عدل والعبد من ھذا العداۃ فدخل تحت ذک الرصف فصاح
للشہادۃ کالحرق قال من عمم لم یصح طاً ھذا سرخ نور من کعبی عن
شر لا یسلم ذک بل لا یقبل شہادۃ العبد لان منزلتہ دنیہ والشہادۃ رفیعہ
ولذا اشترط فیہا العداۃ وحفظ المروۃ والبعد عن مظان الیہم والعبد
غالب حالہ دناۃ الیہم وسقوط المروۃ فلم یصح الشہادۃ منه کساقط المروۃ
قلت لا یسلم استواءھا لان ساقط المروۃ مظنہ الیہم لانھا تضعیف
الثقہ بالورع منه فلا یزعم سقوط المروۃ تلك المظنہ لا الرق فلیتدرک لایہ
عبد الوثوق لان الملوک مکلف جامل اللامانہ وان کان دینی المنصب فلیس منہم
ذک سقوط مروۃ وضعف الثقہ بخبر وشہادۃ فافترقا ولا یقاس مع الفارق
وفیہ ان دعویٰ انہ مظنہ کما ان ذک فی ساقط المروۃ مظنہ لانه لازم ہنا
ولا هنا قال علی علیہم البقی بعد تحقی عدلہ لیس کذا بل یقبل شہادۃ العبد
علی العبد لا علی الجرح لسقوط مرتبتہ والخطا بمرتبہ کما ان شہادۃ
الکافر علی المسلم لا یقبل لا لخطا بمرتبہ کذا ہنا لا یقبل شہادۃ العبد
علی الجرح لخطا بمرتبہ عنہ قلت لا یسلم استواءھا لان العبد شاکر کفی
الاسلام فصار قیاس الکافر وکان لہ خیرہ علیہ وفیہ ان الجامع الذی یدبر
الخطا بمرتبہ العبد عن الجرح وعبر استواءھا فی التاہل للامانہ بالحو
فی الاسلام عدوا مع فی محلہ قال حقی لشعبی لا یسلم ذک بل یقبل
شہادۃ العبد فی القتل لا فی الاکثر لسقوط مرتبتہ عن مرتبہ الجرح
قوله تعالیٰ ان اکرمکم الاہ ان اکرمکم عند اللہ اتقاکم فحصل
ان یدارہ الاحکام متعلقہ بالتقویٰ وایع معها سواکانت فی حراو عبد
العبد صہیب ونحوہ قال ابن ہریرہ تمامہ لولم یجف لمریضہ انہی

Copy

انه من كلامه عن كذا في الكشف ولا دلالة في هذا الخبر على المطلوب اذ لم يكن صريحاً
مطوكاً يومئذ وانما ذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم العبد خالده بالعبادة ويخرج **فزع**
تقبل العبد الشهادة باذن شيعته لم يخرج الى اذنه **فالتأويل** في قوله
عند طلبها منه **كما لا يلزم** لا يحتاج الى اذن شيعته في تأويلها بجامع كون
كل منهما واجباً واذا رجع العبد عن الشهادة **بعد الحكم** بشهادة كان الضمان
في دمه بطالب به اذا عتق **مسئلة** ونصح الشهادة من الاجير المشترك
فما لا يستحق عليه اجرة اتفاقاً اذ لا مانع يمنع شهادته لان نسبته الى هذا
الشخص وغيره على سري وقال **هنا** من يصح شهادة الاجير المشترك لا الاجير
الخاص لا يستغرق منافقته وقصرها على المشترك فكان **كالمعبد** لا يصح شهادته
للمستاجر كما لا يصح شهادة العبد لسيده بجامع ملك المنافع **وجعل اطلاق**
العنبري ان الاجير لا يصح شهادته **عليه** على الخاص دون المشترك لان لم يعلم
ان اجراً منع شهادة الاجير المشترك قال في شرح الاية بانه قياس قول المناظر
ان شهادة الاجير الخاص وبه قال **هنا** الا فيما سمي عليه الاجارة فاذا كان
الخلاص في الخاص فكيف بالمشارك على ان شبه الخاص بالعبد بعيد الا انه يقال الاول
سسه بالمانع على ما سبق من ان الاول له على ظاهره على ان الناحية لهص وانتم
اكثر تعلقاً به من الاجير قال **هنا** من يصح الشهادة من الولي **الاعلاء** لولاه
الذي اعتقه ونصح الشهادة من مولى **ادنى** لولاه الذي اعتقه وقال في شرح
لا يصح شهادة من الولي **الاعلاء** للادنى **قلت** لا نسلم ذلك لانه قال **له**
عليه السلام في اي كتاب الله وجرت في العنبري روى عن علي عليه السلام
انه قال لشرح في اي كتاب الله وجرت ان شهادة المعتق لا تقبل لمعتقه
فلو كان له حجة على ذلك لا يرونها **مسئلة** **والعبرة** في الصلابة
للمشاهدة **بخال الادنى اذ هو العتق** لانه يقع الحكم عند اطلاق الحمل
فلا اعتبار به **مسئلة** **قالت** **هنا** **وتصح** الشهادة من القاذف
ان تاب عن معصيته بالقذف لا ارتفاع المانع قال **رح** لا نسلم ذلك
بل لا تقبل شهادة القاذف لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا
باربعة شهداء فاجلدوهم ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً واولئك هم الفاسقون
الا الذين تابوا فعاذ الامم استثناء الى اخيره من الجمل وبقي ما عداها على الاطلاق
فحيلة قوله ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً ما عدا ما عداها **قلت** لا نسلم ذلك لان قوله
الا الذين تابوا عايد الى حيلة الامة لا الى ما يليه **فقط** لان الاستثناء
بالا كما استثناء بالمشبه والشرط لا اتحاد المعنى فيها لان الاستثناء
شرط في المعنى فلا فرق بينه وبين ما صرح فيه بغير الشرط ولا خلاف
انما صرح فيه بالشرط او الامم استثناء بالمشبه راجع الى الجميع فكما ما هو في

معناه **ولقولهم** **لقد ندم المعيرة** **فوقوا** **تقبل شهادتهم** قال ابن مهران
هكذا في الشفاء وادقنا ان اشارت فقبلت شهادتهما اولهيت ابو بكره
فلم تقبل شهادته وخودك قال الظفاري عن سعيد بن المسيب ان عيسى
قال لم ساقه الى قوله او بكسر فكان عمر لا يقبل شهادته **ولم ينكر** على عمر ذلك
فجرى مجرى الاجماع وفيه ما عرفت من انها من مساميل الاجتهاد فتزكوا بها
لذلك **ووافقنا** في قبولها قبول الشهادة من الذي اذا قذف **تجدد**
باب وصار عدلاً قال لان اهل الامة مشهورون بعداوه المسلمين ورميهم
بالباطل فلا يلحق المسلم بقذف الذي من الشين ما لم يحقه نقذف مسلم مثله فشد
على القاذف من المسلمين رجلاً وكفاً ورجلاً عما يلحق المسلم بذلك من الشين
والخطا المريب عند اهل الدين قال ابو جعفر **وتقبل** شهادة من لم يكن **عبد**
جلده اجاعاً لان عدم قبول الشهادة متفرع على تمامه لان الله تعالى **والفاجلة**
ثلاثين جلده ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً وفيه ان الواو لا يقضي الترتيب وانما الجمع
والجمع لا يفيد ذلك والاجماع غايته عدم القبول وليس من هذا الاجماع في شيء **قال**
ولما نذر القاذف ثم تاب قبلت شهادته **الا عند** فلا تقبل لقوله ولا
تقبلوا لهم شهادة ابداً **ولوحد** **غير القذف** **ثم تاب قبلت** شهادته **الا**
عن ولعله يقبل المحدود في غير القذف على المحدود في القذف وقد
سبق الجواب على انه حقيقه بما استدلنا به على عود الامم استثناء الى الجمل
جميعاً واذا بطل اصله بطل القياس **فزع** **وتقبل** شهادته اي القاذف
حتى يظلم عجزه **عن البيه** على من ماه بالرواية على ما رماه به وعن القول
الى اقرار **المقذوف** ومتى عجز ولم يصل الى اقرار المقذوف **لم تقبل** شهادته
قال **رح** ليس كذلك بل **حتى يظلم** عجزه فلا ترد شهادته الا بعد كماله قال
رح لا نسلم ذلك بل **تقبل** شهادته **بغير** القذف لانه العلم الموجه لردّها
فان تاب او اقام البيه او اقرار المقذوف قبلت **مسئلة** **ولا تصح**
الشهادة من **الاعشى** فيما يقتضي ان لرويه عبد الادنى اجاعاً
بين العلماء قال **رح** **في** **نوع** **ط** **في** **نوع** شهادته في غيره غير ما لا يقتصر
الى الرويه وقال **رح** **في** **نوع** **ط** **في** **نوع** شهادته **مطلقاً** لان فيه
ما نفع من صحتها فكان **الفا** **في** **نوع** **ط** **في** **نوع** شهادته **مطلقاً** لان فيه
مطلقاً فكذلك هذا **في** **نوع** **ط** **في** **نوع** شهادته **في** **نوع** **ط** **في** **نوع**
اذ لم يبرط بقبه **الادراك** بالرويه **قلت** **وكذا** **تقبل** شهادته **فيما**
اشبه مما يمكن ادراكه بغير الرويه كما يدرك بالسمع والعقل
كما يدرك بالامم استثناء من التكاثر قال **ظا** **هرك** ليس كذلك بل **تقبل**
شهادته **في** **نوع** **ط** **في** **نوع** من بيع او هبة او نحو ذلك **ادع** **معرفة**
الصوت **كاف** فان من خالف جماعه زماناً طويلاً عرف اصولهم وبير بعضهما

114

من بعض كمال تبيين قلنا لا نسلم ذلك لكثرة الاشتباه والالتباس فيما
هذا كذا قال من لا يصح فيها طريقته الرويية وإنما يصح فيها طريقته الالهية مستفاد
كالنكاح والنسب والموت **أوجبت** تثبت بالمكشوف على عقد أو إقراره
وذلك كان على رجل إلى رجل أعني فيقول له في أذنه على فلان كذا أو بعت
منه كذا أو نحو ذلك من العقود فيثبت الأعمى ويتعلق بيده وبأذنه وربته
حتى إذا **الشهادة** عند الحاكم فإن شهادته على هذه الكيفية مقبولة **أوجبت**
نحو أن يباليه الحاكم عن معنى كلام رجل **المعنى** تكلم به بذلك الكلام
في حضور الحاكم فإذا قال معنى كلامه كذا وكذا فإن الحاكم يجعل يقبضه
لاستناده إلى اليقين **فزع** قال مرط هب ولا تقبل شهادة
الأعمى في المنقول **لوجوب** رويته عند الأدا للفق الشهاده عليه
ولا يمكن رويته فامتنعت لذلك قيل إلا أن يكون ما في يد قبل ذهاب بصره
وتصح شهادته فيما طريقته الشهيرة كالنسب والموت والنكاح
ولو حكمها بعد عماه لأن إدراك مثل هذه بالسمع والعقل فلا يحتاج إلى رؤية
العين والإدراك بها وتصح شهادته فيما كان اثبتة قبل العما ولا تقبل
شهادته إلى الرويه عند الأدا كالدين لشخص على شخص والأقرار والرضيه
وكذا ما ميز بالجد ود كالدرا وخوها لا غير ذلك **لفقد اليقين**
فيه ولا شهادته إلا عن يقين **مسئله** قال هب ثم عرض
ولا تقبل شهادة من آخر من ألفظها شرط في صحتها ولا يمكنه اللفظ
فلما امتنع شرطها امتنع قال **من سرح الوافي** لا نسلم ذلك بل تقبل
شهادته بالاختاره كما صحت عقوده وهي نقل مال ونحو فكذا هذا
شهادته على اثبات مال أو نحو فكذا جازت هناك جازت هنا قلنا لا نسلم
ذلك لأن اللفظ شرط لما شايء أن شاء الله تعالى **فزع** قال هب
ولو حرس الشاهد بعد إدايه للشهادة بلفظها لم يبطل شهادته قال
ج لا نسلم ذلك بل لا حكم بها **جنيب** لأنه لم يقع الحكم الا وقد تقدم
منه الأدا قلنا لا نسلم ذلك لأن أداؤها قد وقع على وجه الرضى فكان
كأداها ثم مات فإنه يحكم بها ولا يشترط بقاء جنى حكم فكذا لا يشترط
هنا بقاء نصيبا بعد إدايتها على وجهها **مسئله** قال **في وجوب**
شهادة المحتجب إذا عاقل **الاعن** كذا فإنه منعها لأنه ربما التمس
عليه الجال ولم يدرك إدراك المكشوف رواه عن مالك في الزهري والبرهان
وأما في الانتصار فقد روي أنه ما خلا خلاف فيه بين الأئمة والفتا قلنا
لا نسلم ذلك إذا لا مانع كما المكشوف والمضنه إدراك إدراك المكشوف
ولم يفته شي قيل وصورة أنه ان يكون لرجل على رجل حق يقر به سرا وتجوز علائجه

يغض من له الحق من يسمع أقراره فيشهد عليه والشاهد براه والمشهد عليه
أمره قال **من روي** ادعائها لنفسه ثم شهد به لغيره لم تقبل شهادته
لأنه إذا شهد به لنفسه لم يقبل شهادته **مسئله** قال **في كون** جازا إلى نفسه ففقد روى في الش
وكل من جازا لنفسه نفعاً أو دفع عنها ضرراً لم يقبل شهادته فيما تضمن
ذلك **مسئله** قال **ولا تصح** الشهادة من الوديع أن فلانا **سرح**
الوديعه من جرته ومحران حفظه أذله نفع وهو القطع للوديع
لمشك جرت حزن الوديع قلنا **الاولى** التعليل بالتميم للوديع المتعلقه
به لدفع الضمان لعدم العدل النصاب ودون النصاب **مسئله**
قال هب ولا يصح في الشهاده تبعضها فلو شهد اثنان أن هذا الشيء
لهما وفلان أو شهدا أن فلانا أيرانا نحن وفلان من كذا وكذا
وكان ضواب اعرابه وفلانا بالضبط عطفنا على المفعول فإذا شهد كذلك
لم يثبت لا يجر جن إذا الشهاده شي واحد فلا يبطل بعضها دون بعض
بل من لازم بطلان بعضها بطلان البعض الآخر قال **من سرح** لا نسلم ذلك بل يصح
تبعضها فصح فيما لغيرهم ولا تصح فيما هو لهم لأنه وقع المانع فيهم ولم يقع
في غيرهم قلنا لا نسلم ذلك لأن الشهاده جملته واحدة ولا يكون كاذبه
صادقه لأن الاتصاف بالضدين في حال واحد محال وفيه أن لا كذب
لأن العدا له سفيه وانما صحت لغيرهم لأنها شهاده من أهلها في محلكها
وامتنعت لأنفسهم لجرهم النفع اليها لا كذبهم **فزع** قال **مدون**
الشهادة من كل من الشريكين **للاخري في المشترك** **فزع** قال **كان** يغضب
غاصب على اثنين **مسا** مشتركه بينهما فيشترى كل واحد منها
بما يشترقه صاحبه فيها وإذا شهد كل منهما لصاحبه بما يشترقه قال
عليه قلت ولا بد أن يكون كل واحد منهما **مسئله** قال
المسئله كالأولى لأن كل منهما يشهد لنفسه ولصاحبه **مسئله**
قال هب وتصح الشهاده بان هذا الشخص هو الوارث لفلان
ولا وارث سواء استناد إلى الظاهر **للعرف** ولا يحتاج إلى العلم اليقيني
بان لا وارث له سواء لأنه لا يمكن إلا جابطه بالتبع عما قال **صحيح** الشهاده
بان هذا وارث فلان ولا يصح إلا من قول فيما أعلم ويصرح بذلك وتبلغ
قلنا لا نسلم إلا جتياح إلى تلفظ به لأنه كالمطوق **مسئله**
قال **ط بعض** وتصح الشهاده على الملك لظاهر اليد فيقول الشهود
لشهادته ملك فلان استناداً إلى ثبوت يد عليه قال بعض لا نسلم ذلك
لأنه ليس من لازم اليد الملك وقد يكون يد عاربه أو غصب قلت ذاك تجوز

بعيد واليد امان **ظاهر على الملك** فدلالة على الملك كالدلالة على
النسب فرع وانما ثبت اليد بالتصرف التام والنسب للنسب الى من
يحتويه **وقدم المنازع** فان لم يكن هناك تصرف ولا نسب او هناك منازع
لم تثبت اليد **قيل** وانما **شدد بالملك** مستند الى اليد حيث استقرت
ثلاث سنين فضا عددا اربع او خمس ومن ثم كره **المهادي** عليه باخير
الوقت **قيل** ما قير ثلاث سنين فلا يلتزم الوقف بالملك **جيب** وقيل
ليس ذلك بلازم بل لها وبدونها ولا يصح قولان احدهما بها والاخر يدونها
والخفية وانما كان كذلك قلت ولا يكفي في صحة الشهادة **ظاهر**
اليد حيث غلب في الظن للشاهد كونه غير ضارحي لان استناده الى الظن
اكثر مما بعينه ظنا انه له فاذا عارضه ظن غالب بانه ليس له دفع ذلك الظن
ولم يجد له ان يشهد **مسئلة** قالت **ه من ك ولا تصح الشهادة**
من ذي على وصية مسلم ولو في شفع لما من من لدليل على منع شهادة
الكافر على المسلم قال ابو موسى **نشر شرح لي وعي** لا نسلم ذلك بل يصح شهادة
الذي على وصية المسلم لقوله او اخوان من غيركم **الاية** بانها البراءة
شهادة بينكم كما اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان
ذو عدل منكم من المسلمين او من اقراركم وهما صفتان لا شين او اخوان من غيركم
من غير المسلمين ان اتهم ضربتم في الارض فدل على صحة شهادة الذين عند
فقد غيرهم في سفر او نحو لنا قوله **لا تقبل شهادة** **مسئلة** على من اخبر
قال ابن نهران تمامه الامة لا سلام فالحاجون على الملل كلها يحاكم في الشفا
وهو في التخصيص معناه ومنسوب الى البيهقي قال الطفاري اخرج البيهقي
عن ابنه صديق مرفوعا لا توارث اهل ملتين شاة ولا تجوز شهادة من مله الامة
محمد فانها تجوز على غيرهم وفي رواية لم يثبت من مله ولا تجوز سباده من مله
الشهادة المسلمين فانها تجوز على جميع الملل وفي رواية البيهقي لا يفتي قائلها
تجوز شهادة قهر على من سواهم ومبارهم على عمر ومن مرشد الجني وهو ضعيف
فصرح بنفي شهادة قهر واطراحها وعبر قتلها من فصل بين سمر ولا يخصص
ولعداوتهم للمسلمين واشتهار ما بها وظهورها فيهم **قلت والاية**
محتملة لما ذكرنا وان المراد غير الضاربين في الارض او غير قرابتكم
ومع الاحتال لا استبدال **مسئلة** قالت **ه من وقع** الشهادة
من ذوي المهن الدنية كالتجار والباعة والبدلاء والكنائس الميراث
للقنونات ومن تخدج البوائع والسرقين والجمامي فصح ان لا مانع من
صحة شهادتهم مع العبد له اذ لم يفصل الدليل واشهد **ادوي** قد نسلم

وهو من اهل العبد له قال **صن** لا نسلم ذلك بل **في تسقط المروءة** وتخط المنزل
وبلغ صاحبها الرذالة فصير بذلك مظنه عدم تجمل الامانة **وله في الحاكم**
قيل ان اجدهما لا تصح شهادتهما كونهما والشاة تصح لغيرهم عن هؤلاء **لنا**
واشهدوا ذوي عدل منكم ولم يفصل بل كل عدل داخل تحت هذا
والمهدية لا تقبل لقوله **الحر فيه امان من القدر** قال ابن نهران
تقديم وعنه ثم خيرا اعمال الرجال الا برار الخياطه وخيرا اعمال النساء الصوايح
المغزل **ولا نه** **قد تجرور** في وعينه من الانبياء عليهم السلام
قال ابن نهران اما حديث تجارته فقد تقدم واما حديث رعيه الغنم فعرجا
قال لقدر رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يرا الظهران تحت الكمان
وهو شرا المراك و هو يقول عليكم بالاسود منه فانه اطيب فقلت كنت ترعى
الغنم قال وهل من بني امرعها اخبرجه البخاري وسلم وعنه ثم ما من بني الاوقد
لرعى قالوا وانت يا رسول الله قال وانا فلو كانت الحرف تسقط المروءة وتقررت
البراءة لما جرض عليها ولما اشار اليها قلت والاولى ان يقال انها تختلف باختلاف
البلدان والاختصاص والازمان فبعضها في بعض الأماكن والبلدان لا تسقط
مروءة من تعلق بها وفي غيرها تختلف ذلك فهو محل نظر للحاكم **فصل**
وتصح الشهادة على الشهادة اجاعا بين الائمة وعلا الامة والشاهد
على الاشهاد **والارعا** ولا يخالف فيه الا ما يروى **مسئلة** الظاهري ومن لم يهين
الظاهري **لنا عموم** واشهدوا **ادوي** وفيه ان ليس من الفاظ
العموم فان قيل هو مطلق في قوة العام قيل المطلق في الثبات لا عموم له
مسئلة قالت **ه حصر** **ولا يصح** الارعا في الشهادة اليه ثبت **الحج**
لنديب ستره ودرية بالشبهات فاذا جرض الشافع على ستره
و درية فلا ثبت **بالضعف** قال **كوالاستغرابي** لا نسلم ذلك بل يصح
الارعا في كل شيء لعموم الدليل **لنا ما من** دليل الخصم **مسئلة**
قالت **ه حص** ولا شهادة في القصاص وحده **القذف** لقول **علي** عليه السلام لا يقبل
شهادته على شهادة في حبه ولا قصاص **قال ابن نهران** يحاكم في الشفا وهو
توقيف لا مجال للاجتهاد فيه وفيه ما عرفت سابقا من انه من محال الاجتهاد
قال ك في من لا نسلم ذلك بل يصح الارعا في ذلك كما صح في غيره وهو حق
المخلوق فصح كسائر حقوقه **قلت** لا نسلم ذلك بل له شبه بالحج باتفاق
ان شاء الله تعالى **مسئلة** **ولا تصح مع حضور الأصول اجاعا**
ادوي بدل كالتيمم ولا تعويل على البدي مع وجود المبدك وتصح الشهادة
عن شهادة الميت اجاعا لغدر سماع شهادة الاصل فحان الاعتداد على الفرع

وكذا تصح الشهادة على شهادة الغائب والمعدوم لم يرضوا ان
تخاف نياية طلبة لان الاوى واجب على اصل كالجهاه والجمعه وقد
عذر ذلك عن الحضور لها فكذا يجزى هنا بجامع كون كل منها واجبا او عذر
حسب او خوف من الحضور ولو على قليل من ماله فان ذلك يبيح له الاستماع
في الشهادة ولا خلاف في ذلك الا عن الشعبي فانه يمنع الارعا والنيابة في
الشهادة في غير الميت لتعذر التناوب فيه وامكانها من غيره قلنا
لا نسلم ان التعذر في كل حال شرط في ذلك بل تعذر المبدل عند الحاجة
فصل المبدل وقام مقام المبدل في التيسر فرع حم لله في حرج وجد
الغيبه التي يجوز الارعا معها مشافه الفروع وكل في قدرها على اصله
وقد سبق بيان ذلك قال مرفوع عن كذا بل مشافه فرب يوم قال
سري لا نسلم ذلك بل مشافه بلحق المشقة بقطعها لقوله تعالى ولا يقار
كانت ولا شهيد قال نصيب ليس كذا بل فوق الميل قال لا نسلم ذلك
بل الغيبه عن مجلس الحكم كافي في ذلك وان كان الاصل في المبدل
قلنا ليس كذا بل التقدير مشافه الفصل اصبغ مما ذكره ابن المشقة
لا تنصيب كذا ما فوق الميل غير منضبط وغيبته عن مجلس الحكم لا يبيح ذلك
لان من في البلد كالحاضر ولا تصح الاستنا به مع الحضور لاجاها كاشيق
مسئلة ولا شهيد الفرع الا حيث الاصل قاطع بما شهد به
متيقن له لا متردد فيه ولا بد من ثلاثة الفاظ هي اشهاد على شهادتي
اني اشهد بكذا وقال لا نسلم ذلك بل اللفظان الاولان كافيان وهما
اشهد ا على شهادتي بكذا لان الامر بالشهادة والمشهد به قد خلا
فلا فائدة فيما راد عليهما قال مرفوع اشهدا على اية اشهد بكذا قلت
قريب لمصطلح المقصود مسئلة قال ه حص ولا بد ان يامر
الاصل الفرع بها اي بالشهادة والا يامر بها واما شعها لوتصم اذا
اي الفرع نائب عن الاصل ولا نيابة الا بالامر قال بعضنا لا نسلم ذلك بل
لا تقتصر الى امر في صور وفي حيث سمع من شهد بلحق مضيقا الى تب
اذ ذكر الشئ بوضع الوجوب للحق والثبت له او سمع من شهد عند
حاكم او محكم لرجل بحق على اخر فيجوز لهما ان يشهدا على شهادته وان لم يرضف في
الحق الى شئ ادلا لوجدي عندهما عند الحاكم والمحكم الا بحق او تسمع من
مرفوع على شهادته كان يسمع رجلان يقول لرجلين اشهدا على شهادتي فلان
بكذا فانه يجوز له ان يشهد بها وان لم يشترعه اذا استرعا العير كالأرعا
للتامع لان الاسترعا لا يكون الا على واجب بخلافه ان يشهد كل واحد على
يتبايعا فله ان يشهد عليها وان لم يشهد به لنا ما من من انما نيابة ولا بد من الاستماع

في الامور التي لا يشهد بها

والامر بالامر واجب بالمنع بل كما للشهادة على ما راي اوسع مسئلة
فالسع ولقول الفرع اشهد ان فلانا اشهد في او امر في ان اشهد
انه يشهد بكذا قلنا او تقول اشهد في فلانة او امر في ان اشهد
على شهادته انه يشهد بكذا او افلا اشهد به قال مرفوع لا يحتاج الى ذلك
كله بل يكفي ثلاثة الفاظ وفي اشهد فلانا على شهادته بكذا او نحن
نشهد به لمصطلح المقصود به والافادة له على كمال وجهه
مسئلة ولا بد ان يعرف الفرع الاصل اسما ونسبا وان لم يعرف
الفرع اسم الاصل ونسبه لم يقم الارعا لانه نيابة عن من لا يعرف
والجهول لا تقبل شهادته ولا خبره مسئلة قال ه ح ولو قال
الاصل اشهدا في اشهد فلانا بكذا لم يقم الحق بقول اشهد
على شهادتي فذكر المفعول المتعلق بامر وببره قال لا نسلم ذلك بل يكفي
ان يقول اشهدا في اشهد بكذا وقد افاد معنى ذلك لان المفعول مقدر وان
جذفت قلنا لا نسلم ذلك اذ لم يخبرها انه يشهد بذلك قلنا لا نسلم
ذلك اذ لم يخبرها انه يشهد وبه انه قد اخبرها انه يشهد وانما خفف
متعلق الامر وهو معلوم وان لم يذكر فقبلا فاد اكل افاده مسئلة
واذا حضر الاصل والفرع او فسق الاصل او جمع عن الشهادة
قبل تاديه الفرع لها بطرد الارعا لبطلان اصله فصل
ولا يصح ارعا واحد على اثنين اجمعا اذ هي شهادة ونضا بها اثنان
مسئلة قالت ع الشعبي ثمة من ولا يقم ان يرعا اثنان
كل فرد على فرد اذ القصد الشهادة على لفظ الاصل فلا يكفي
واحد كمالا يكفي شهادة واحد على عقوده منفردا عن الآخر بل لا بد من
شاهدين قال مرفوع في شيرمة البني العنبري مدح في لا نسلم ذلك
بل يكفيان فيشهد كل منهما واحد ويعمل شهادتهما كما لا صلين قلنا
لا نسلم ذلك لان الاصل يشهدان بالحق وليس المرعان كذا فان المرعان
يشهدان باللفظ فلا يكفي في شهادتهما عليه الا اثنان وفي ح الاثنان
مسئلة قال ع ح كس وسمع شهادة الاثنين على كل من الاصلين
فيشهدان على شهادة احدى شاهدي الاصل ثم يشهد اجمعيا على شهادة الاصل
الشافي فان شهادتهما عليها مقبولة كسنادهما على اقرار رجلين مرفوع
لا نسلم ذلك لان ذلك امرت به احدى طرفي الشهادة فلا يثبت به
الطرف الاخر كرمي يشهد على شهادة شخص مع شاهدا اصل انهما معا
ارعا احدى الصلين وشخصا اخر الاصل الاخر فكما انه لا يقبل ارعا الاصل
مع فرع لا يصح ارعا اثنين على كل من الاصلين قلنا لا نسلم استوائهما لان

Copyrighted material

انما احد الاصلين لا يصح ان يعيد تقرير قوله كانه شاهد على صحة شهادته
 وليست كد شهادته الا شئ على كل من الاصلين لا استقلال كل منهما بشهادته
 لا يصح فيها لقوله ولا فعله **فا فرق** ولا قياس مع الفارق **قاري والخلاف**
مبني على كون الحق يثبت بشهادة الفروع كما يثبت بشهادة الاصول
 فاذا كان كذلك لزم ما ذكره الخصم من اعتبار اربعة لان لا بد ان يثبت
 شاهدان في الفروع مقام كل من شاهدي الاصل امر يثبت الحكم **بشهادة**
الاصول والفروع انما هم مضمون لشهادتهم لها شهادته الاصول
صح ما ذكرنا من الشهادة على كل واحد من شهود الاصل فيكون الشهود اربعة
 على شاهدي الاصل واثان ان يثبت على شهادة شاهدي الاصل شاهدان كما
 سبق تقريره **مسئلة** قال **ط هـ حصص ويصح اربعة**
وامرأتين كشهادة الاصل اذ كل منهما شهادة فيما اعتبر في احدهما اعتبر في
 الاخر فالسليم ذلك بل لا يصح **الفروع الارجلان** لان الفروع ليست كالاصول
 ولذا اشترط ان يتوب عن كل من يشاهد من اثنان لا خطا بطريقته على الاصل
 فلا بد من رجلين في النيابة ولو على امرأة **لنا عموم** قوله تعالى **فان لم يكونا رجلين**
الامه فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فاقام امرأتين مقام الرجل في شهادة الاصل
 فليقما مقامه في شهادة الفروع لعدم الفارق **مسئلة** **ويصح عدله**
الفروع اجماعا فلا يعلم قائل بل قال بعد ما اعتبرها بل لا بد من تعديلهم كالاصول
 وللشروع **تعديل الاصول** قال **ي اجماعا** اذ لا تحصى تعلق بهم فتمنع من تعديلهم
مسئلة قالت **هـ مرجك ولا بد من تنمية الاصول** باسماء يحسم
 وتميزهم عند الحاكم **ولا يكفي قولهم** قول الاربعين **شاهد على شهادة**
عدين شهدا لفلان بكذا **لا يحتمل انهما غير عدين** عند الحاكم لا امر عليه
 فيها ولم يعلمه قال **ن جري** لا نسلم ذلك بل **يكفي** نصريح الاربعين بعد الله
 الاصول **لنا ما مر** من انه ليس من كثر من كثر كقولهم عدين عدا لهم عند غيرهم
 فلهذا عند الحاكم ليستوا بعدون **مسئلة** قالت **هـ ح سرفان لم يعدلوا**
 اي الفروع **اقولهم** شفعها الحاكم وبحث عن عدله **الاصل** وسأل من
 يعرف احوالهم قال **ن سرح البقيث** فر لا نسلم ذلك بل **لا يصح** الحاكم شهادتهم
 ان لم يعدلوا اذ لو لم يكن مبادر صحة الشهادة على عدالتهم قلنا **شهادة الفروع**
كشهادة الاصل وقد ثبت انها **تسمع** **لترى بحث عن عدله** فما ثبت للاصل
 ثبت للفروع اذ كل منهما شهادة **مسئلة** قال **ط هـ ح سرفان لم يعدلوا**
 الاربعين **مذي على مسلم ولو كان** الاربعين للذي على المسلم **لذي على**
يثبت على مسلم حق بشهادة كافر و **الشهادة حق** فلا يصح اربعة اذ يثبت
 على شهادة مسلم فان كان الاصل شاهدا على مسلم فظاهر واما لو كان شاهدا
 لذي على فكان القياس صحته كما لو لم يتوسط المسلم لان شهادة الذي المسلم
 انما منعت لئلا يكون له سبيل وسلطان على المسلم فشهادة تهم على شهادة مسلم كما يثبت

شهادته عليه **مسئلة** **ولا يصح موت الاصل ومرضه وجنبه**
وجنونه ليجعل الفروع لها تحملا على وجهه فيرد بها كالتجملها ويحكم بها بل يصح
فنتقنه ون جوعه قبل الحكم فبطل شهادة الفروع لبطان اصلها ولا يحكم
 بها لا فتقنه ورجوعه بعده بعد الحكم فلا اثر له لانبراه الحكم
فصل **في اختلاف الشاهدين في زمن الاقرار** فاذا قال
 الشاهدان فلانا اقر فلان بكذا في جهادي وقال الاخر اقر له في رجب او مكانه
 كاقوله بكذا في صغرا وقال الاخر في صغرك فان ذلك **لا يصح قلت ولو اقر**
بزنا لا يحتمل تكرار اللفظ من دون الفعل قال **هـ** لا نسلم ذلك بل اختلاف الشاهدين
 في زمن الاقرار او مكانه مضر بمحل بالشهادة فيبطلها كما يبطل الشهادة على الفعل
 قانه لو شهدا احدهما انه فعل كذا في زمن كذا وشهد الاخر بان فعله في زمن
 اخر فان الشهادة تبطل فكذا على الاقرار اذ لا فرق بين شهادة وشهادة **قلت**
 لا نسلم استواءهما لان **الاقرار مستند الى امر واحد** وانما هو تكرير لفظ فقط
خلاف الفصل فان الشهادة فيه مستند الى فعلين ومن لا زعمها التساوي
 فبطلت لذلك **فوق** **ط ح والاشاكا لا قرار** فلا يصح اختلاف
 الشهود عليه في زمان ولا مكان قال **س** لا نسلم ذلك بل **الاشاكا لا قرار**
 تبطل الشهادة عليه للاختلاف في زمانه او مكانه **قلت** لا نسلم ان الانشاء
 كالاقرار لان **الانشاء لفظ الاقرار فاشبهه** فاجرى حكمه عليه وفيه ان
 الانشاء لفظ دال على فعل يقضي فاذا شهد احدا الشهود انه اوقع البيع في زمن
 كذا والاخر في زمن كذا كان وغير واحد لشخص واحد فهو كذا وان لم يكن
 كذلك لم يكن حكم الاجراء واما اختلاف الشاهدين في **غير المقربة والدين**
فيصح ما انعق عليه لفظا ومعنى كشهادة **احبهما بان** لزيد على عمرو
الف وشهادة **الاخرمان** له عليه **الف** و **بشهادته** **فصح** الشهادة فيها
 انفق عليه وهو **الف** **فوق** **ط هـ** **قال هـ** فان شهدا **المدعي** **ياكثر**
ما بدعي لم يصح شهادته **لا كذا** به اياهما فان حش لا نسلم ذلك
 ذلك بل **نصح** شهادتهما لجواز ان يدعي بعض حقه واذا انكر ذلك فلا كذا
 لشهادتهما فصح وسلم اليه مدعاه **قلت** لا نسلم ذلك لان **الظاهر خلافه**
 وفيه ان الظاهر لا يمنع الامكان ومع الامكان لا كذاب فلا يمنع
 من قبول الشهادة **فوق** **ط ح** **قال ح** **افضل** **قال ح** **افضل** **قال ح** **افضل**
او عقيد نكاح كعقد فلان لفلان او كات فلان عبده او خالف فلان
 امراته بالث وقال الاخر بالث **وختمها به** بطلت الشهادة **لا يحتمل**
شهادة احدهما على عقد والاخر على عقد **آخر قلت** هذا ان شهد
 من شهد عليه بذلك **العقد** **والا** **تحب** **العقد** **ثبت** **هذه** **الامور** **بالاقرار**
 ان ادعا **الاكثر** **وعليه** **حمل** **اطلاق** **قر** **لذلك** **حيث** **قال** **واذا** **ادعى** **نكاح**

Copyr versity

امرة تشهد له احدها انه تزوجها بالعين وشهد الاخر انه تزوجها بالسمع الكفا
وقيل الشهادة قال القاضي زيد وهذا لا يخالف ما ذكره ابو العباس اذا جعلناه
على التماثل في المال دون العقد والموت عليه السلام نزل على ما تروى **منع** اذا حكمها اذا اختلفا في زمان او مكان
او مقدار او اما اذا اختلفا **في صفة العقد فكل واحد** فيشهدا احدهما
ان البيع كان به ويشهد الاخر انه بغير خيار **ويحرم** ان يشهدا احدهما بالتأجيل
والاخر انه غير موجب او **صفة المدعى** فيقول احدهما هو فرس محاري ونقول
الاخر هيمن او **نوعه** كان يقول احدهما انه فرس والاخر انه جبل او **جنسه**
كان يقول احدهما شعير وقال الاخر بل بر لم يكل الشهادة **والوجها** ان
ان من لا يراه لا يختلف في ذلك عدم بعضه **مسألة** قالت بهن
حصر فان اتفقا معني لا لفظا كشهادة احدهما للشخص بالعار شهادة
بالتماثل بطلت **والاخر** تشهد لذلك الشخص بالعين او بالتماثل بطلت
الشهادة **اذ يعتد بلفظها** فكل ما اعتبر لفظ **المشهود به** ولم يتحقق اللفظ
الالف ونحوه بطلت وقال **مروك** **فهو لا يثبت** في الاستم ذلك لثبوت
منه **رجح تحت الالفين** والطلقة تحت الطلقين **فلزم** **الالف** والطلقة
لا تنافيا عليه **كلو قال** **الاخر الف وخمسين** او **الف** **والف** **قلت** **او**
قوي **اذ العبرة بالمعنى** والاعتناء عليه وليس من لازم اعتبار لفظ الشهادة
اعتبار لفظ المشهود به فان اعتبار لفظ الشهادة انما هو لتقويتها والمشهد
الحكم فيه دابر على المعنى فان ترقا ولا يماثل مع القارى **وكو** **شهدا احدهما**
بالعربية **والاخر بالعجمية** فاحصا قد اختلفا لفظا واتفقا معني فاعتد
على المعنى فكذا هنا **واذا** كان كذلك **فتبقى** **الزيادة** **موقوفه** على
التكميل **بشاهد او بين قلتا** لا نسلم اتفقا معني لن معنى **الالفين**
مخالفة **لمعنى الالف** **بمخالفة العجمي والعربي** فان معناه متجدد فيه ان
المراد بالاختلاف في الالف اندراجها تحت الالفين فمن لازم الشهادة بها الشهادة
بها وقد وقعت من كل منها فهو كعبارة العربي والعجمي خلافا لفظا واتفقا معني
مسألة **قال** **طرس** **فان اختلف الشاهدان في سبب المدعى**
نحو ان يشهدا احدهما انه **وهب له** او قال اقربه او قال **او صولة** لا خلاف
الموجبين للبيع والهبة وبالاقرار والوصية من حيث صحة الرجوع في الهبة ونفاذ
الوصية بالموت ونحو ذلك **واما لو قال** **احدهما** **الدين عليه** **عن غضب** وقال الاخر
عن قرض **لم يكل** **الشهادة** **فكسر** **المدعى** **المطلق** **لدعواه** **بشاهد او بين**
والا **بكل** **بطلت** **الشهادة** **قلت** **الا ان يتحد معنى التيب** **نحو** **اشهد**
احدهما **انها عن كماله** **والاخر** **يشهد عن خواله** او **كاله** او **شاله** فان
الشهادة تصح بذلك لا بخلاف سببها وان اختلفت باعتبار ما وقعت عليه من كماله

ونحوها **مسألة** **قالت** **ه** **حس** **فش** **واذا تعا رض البيعتان**
وارختا **كل واحد** **منها** **بوقت** **كثرت** **اعني** **اثنين** **شرا دارا** **وهو**
يك **تلك** **الدار** **فاذ** **ع** **ك** **من** **الاشين** **شراها** **واقام** **احدهما** **الشهادة** **على**
شراها **في** **رجب** **والاخر** **على** **شراها** **في** **شعبان** **عمل** **بالتا** **بقته** **قال** **فش** **ليس**
كذلك **بل** **يستويان** **ولا** **ار** **حجيه** **لا** **احدهما** **على** **الاخرى** **قلت** **لا** **نسلم** **ذلك** **بل**
سبق **الاول** **الى** **الشرا** **بطل** **ملك** **الاخر** **منع** **قال** **من** **زيد** **من** **ط فان**
ان **خت** **احدا** **اصدا** **دون** **الاخرى** **حكم** **بالور** **منع** **لان** **ضابطها** **بما** **وست** **به**
واو **حكم** **للمطلقة** **باقرب** **وقت** **اذ** **لا** **وقت** **اولى** **من** **وقت** **واذا** **كان** **كذلك**
فلا **من** **تعليقها** **بوقت** **كان** **الا** **قرب** **اولى** **قال** **محمد** **وابو** **جعفر** **عن** **ط** **لم** **نسلم** **ذلك**
بل **حكم** **للمطلقة** **لا** **احتمال** **تقدمها** **على** **المور** **خه** **ك** **ما** **من** **في** **الدعوى** **ومن**
م **ليس** **كذلك** **بل** **يتسا** **قطان** **اذ** **لا** **ار** **حجيه** **لا** **احدا** **هما** **على** **الاخرى** **ويحكم** **به**
لدي **الي** **د** **ومع** **ليس** **كذلك** **بل** **نقسم** **بينها** **لا** **استواء** **البيعتين** **لنا** **ما** **من**
من **الدليل** **على** **ار** **حجية** **المور** **خه** **على** **المطلقة** **لان** **المطلقة** **يحكم** **لها** **باقرب** **وقت** **اذ** **لا**
اولويه **لما** **قبله** **وقد** **اجيب** **ان** **عدم** **المولويه** **مشارك** **بين** **القرب**
والا **بعد** **فلا** **مرج** **للاقرب** **والا** **مطلق** **ظاهر** **في** **جميع** **الازمنة** **والمقدم** **على** **نهيان**
المور **خه** **ما** **هو** **ظاهر** **فيه** **منع** **بالحكم** **لنفسه** **واذا** **بطل** **العقد** **وجب**
بما **نسلم** **من** **الثن** **اذ** **بطل** **عقد** **منع** **بالحكم** **لنفسه** **واذا** **بطل** **العقد** **وجب**
رج **الثن** **ولا** **يقال** **هو** **مقر** **لن** **باع** **منه** **اذ** **لم** **يقرا** **لا** **استناد** **الى** **الظاهر**
وقد **بطل** **الظاهر** **بالحكم** **فان** **اقرب** **له** **بعد** **الحكم** **لم** **يرج** **عليه** **بالثن**
كما **لوا** **قرب** **بعض** **ملاكه** **مسألة** **قالت** **ه** **س** **واذا** **اختلف**
الشاهدان **في** **مكان** **الفعل** **فقال** **احدهما** **فعل** **ذلك** **في** **البصر** **وقال** **الاخر**
في **الكوفة** **بطلت** **الشهادة** **فلو** **اختلفا** **في** **زوايا** **المنزل** **كان** **الفاحش**
كان **يشهد** **اربعة** **على** **رجل** **انه** **زنا** **بامرة** **في** **بيت** **فشهد** **كل واحد** **انه** **زنا** **بها**
في **زاوية** **غير** **الزاوية** **التي** **شهد** **الاخر** **انه** **زنا** **بها** **فيها** **او** **شهد** **اثنان** **انه** **زنا**
لها **في** **زاوية** **وشهد** **الاخر** **انه** **زنا** **بها** **في** **زاوية** **اخرى** **فلا** **جد** **على** **المشهد**
عليه **وهل** **يجب** **جد** **الغذف** **على** **المشهد** **فيه** **قولان** **الح** **لا** **نسلم** **ذلك** **بل** **يجب**
استحسانا **لكمال** **الشهادة** **واختلاف** **الزوايا** **لا** **اثر** **له** **قلت** **لا** **نسلم** **ذلك** **لان**
الاختلاف **في** **المكان** **كالزمان** **فلا** **يجب** **الجحد** **لان** **الشهادة** **لم** **تتر** **على** **فعل**
واحد **كل** **وشهد** **اثنان** **انه** **زنا** **بها** **في** **الغياه** **وشهد** **الاخر** **انه** **زنا** **بها** **في** **العشي**
قد **تأول** **لا** **في** **حقيقه** **اصحابه** **بان** **البيت** **صغير** **يحتل** **الرحله** **اي**
زوايا **ه** **جال** **الفعل** **فهو** **شهادة** **على** **فعل** **في** **محل** **واحد** **منع** **قلت** **ه**
س **واذا** **بطلت** **الشهادة** **للاختلاف** **في** **المكان** **لم** **يكل** **الشهود**
للقذف **قال** **فش** **لا** **نسلم** **ذلك** **بل** **يجب** **الجحد** **للقذف** **لان** **من** **لا** **يهر** **بطلان** **الشهادة**

مضربهم قذفه لنا ما سبانية ان شاء الله تعالى في جدار القدر **مسألة**
 واذا اختلفوا اي الشهود في كونها مكرهه على العا حشده او مختاره لها راضيه
 لها فلا يجد عليها بلا خلاف قال **ي ه ح** وسرخ ولزم حد الرجل او الشهود
 قدا تنقوا على انه فاعل مختار فلا وجه لاشقاط حد من سرف لاسلم ذلك لا حكم
 لم يكن البينة منهم على فعل واحد لا اختلاف الصفه لان ترنا بها مطاوعه
 غير ناهيا مكرهه والحدود تدبر بالشبهات وكالاختلاف في
 النكاح فكان كانه لو شهد اثنان انه زنا في بيت وشهد اثنان انه زنا به في
 بيت اخر قلنا لا نسلم ذلك لان البينة قد كملت في حقه وكونه اوقع الفعل
 على صفته الاكراه او على صفته المطاوعه لا تأثير له في الشهادة لان فعله قد تم على البين
 الوجه ولم يلزم الحد ولا وجه بداء عنه به الحد **مسألة** **ق ا ي و**
 اختلفا في وقت سرقته فقال احدهما سرق من هذا البيت كيسا فلان
 بكره وقال الاخر عشيته اذ هي شهادة على الفعل فكانا سرقا من مختلفتان
 لانه لا يمكن ان يسرق كيسا واحدا بالغداه وبالعشي ولم تكمل الشهادة كل منهما
 فلا قطع قالت **ي ه س** وحكم بالمال ان كمل احدهما شاهد على الاكس
 بشا هداويين ولو شهد رجلا ان فلانا سرق الكيس الفلاني البين
 او الاسود في الغداه واخران قال لا بل نشهد انه سرقه في العشي فلا يحكم
 للشهود له بشي لان الشهادتين نسا قطعا لتعارض المحتين ولا راحة لاجلها
 على اخرى بخلاف المسئلة الاولى قال شاهد الواحد ليس بحجة فلا
 تعارض فلو قال احدهما انه سرق كيسا في الغداه وهـ الاخر انه سرق
 كيسا بالعشي او قال سرق بالغداه كيسا ابين وقال الاخر سرق بالعشي كيسا
 اسود لم تكمل الشهادة لانهما شهدا بكيتين فلم تتم البينة على كل كيت
 فان كملها المشهود له مع كل منهما سرقا ستمت الكيتين ولا قطع على المشهود
 عليه لعدم تمام البينة فان شهد اثنان على شخص بسرقة كيس بالغداه
 ولم يصفاه وشهد اثنان على سرقه كيس كذلك بالعشي او شهد اثنان
 انه سرق كيسا ابين بالغداه وشهد اثنان انه سرق كيسا اسود بالعشي لانهما
 في الاول والثانية ولزم القطع فيها والوجه ظاهر فان البينة تمت على
 السرقين فلزم القطع وجب لعزم **مسألة** **ق ا ي و**
 ولو شهد اثنان بقرض او قرض يدعي ثم شهد احدهما بالقضام المال
 لان شهادتهما به صحيحة كاملة وشهادة احدهما بالقضام غير كاملة فوجب
 بحكمه ما اتفقا عليه من الشهادة بالمال قال **س فر ع** لا نسلم ذلك بل يصح
 المال لا عتراه اي الشاهد الاخر بكذب شاهد القضا قلنا لا نسلم ذلك
 لانه لم يكذب به فيما ادعى لانها قد اتفقا على ما شهدا به ودعواه للقضا
 امر خارج عما نضاد قاض عليه قلنا وتكذيبه اياه في غيره اي في غير ما ادعاه

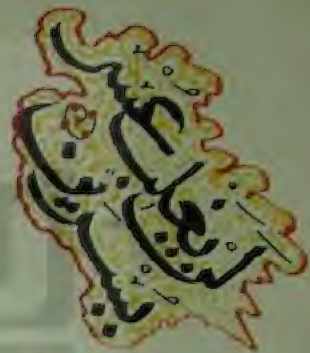
لا يقتضي الجرح اذ هو اي الجرح الجرح الجرح لا اليه **ق ا ي و** فان شهدا
 ان عليه كذا من المال لزيد ولم يدركا شيئا ثم شهد احدهما بالقضام نص
 الشهادة بالكذب شا هدا نصا لنفسه وصاحبه فبطلت الشهادة وبطلت
 هذه كالاولى لتبين السبب هناك واهاله هناك لانه يقع هناك ما اثبت فلزم منه
 تكذيب نفسه وصاحبه وهناك ليس كذلك لانه يمكن اتفقا على القرض
 والبيرو كذا احدهما للبقا فلا يلزم اكذاب نفسه ولا صاحبه **مسألة** **ق ا ي و**
ي ه س ولو تعارض شهادتان كالمثلان في قيمة التالف فاذا اتلف رجل
 ثوبا او جرح على شخص وشهد شاهدان من ذوي المعرفة بالتفصيل ان قيمته بالفا عشر
 وشهد اثنان قيمته ثمانية فانه يحكم بالاقول وهو الثمانية لانها قضا عليه على
 الاقل والاصل البراه من الزايد وقال **ص ح** لا نسلم ذلك بل يحكم بالاكتر
 وهو العشر قلنا وهو اقرب للمذهب لان الحكم بالزايد كالحكم
 بعينه الخارج والحكم بما مقدم على بینه الداخل لانها اكبر حيث انها
 ثبتت ما لا يشك به الداخل فهي اكثر تحقيرا فكذا ههنا المقوم بالزايد اكبر
 تحقيرا واجماعهم على ان الخبرين اذا اختلفا اجدها على ياديه لم يكن في الخبر
 انه يوجد ما لزياده ويعتمد عليها فكذا هذا **مسألة** **ق ا ي و**
 شهد اثنان احدهما قبل او نحوه كخرج او ضرب بالسيف والاخر شهد على انه
 اقرب ذلك بطلت الشهادة لعدم الاتفاق على ما شهدا به **ق ا ي و** في كل المدي
 المطابق لدعواه بشا هداويين قال ط لله من **س م** وكذا اذا قال احدهما
 باع او طبق او وكرو قال الاخر اقراذ الا انشا كالفعل فلا تصح الشهادة
 لعدم اتفاقهما لفظا على المشهود به قال **م ح** لا نسلم ذلك بل تصح الشهادة اذ
 الانشا كالاقرار فكانا شهدا على الاقرار جميعا فلا مانع من قبولهما قلنا
 لا نسلم ان الخاء نشاء كالاقرار معنى وانما هو كالاقرار لفظا لا معنى والمعنى
 هو الاعتبار فاشبهما الفعل والاقرار ولم يبق ما شهدا به واشبهما القدر
 بالعربية والفارسية فانه لو شهد احدهما بان فلانا قذف فلانا بالعربية
 وشهد الاخر انه قذفه بالعجمية لم تجز القاذف لعدم اتفاقهما فيما شهدا به
 فكذا هذا **مسألة** **ق ا ي و** ولو شهد احدهما انه فعل وهب
 او تصدق او وصى او اقر وهو عاقل وشهد الاخر انه فعل ذلك وهو زائل
 العقل لم تكمل الشهادة ان الحد الوقت كان يقول احدهما انه
 فعل ذلك في يوم كذا وكذا وشهد الاخر انه في ذلك اليوم زائل العقل واذا
 بطلت الشهادة عمل بالاصل من العقل ان كان مت عقلة قبل ذلك
 او غيره ان لم يثبت له فيما سبق فان تعارض البينتان الكاملتان
 فينبه البخاري وهي التي ثبتت خلاف الاصل مقدمه على ما عارضها لانها كالحاكم
 مع بینه الداخل يحكم مع كون كل منهما اكثر تحقيرا ما لم يتكاد باللائق

اجدها

٢١٩

الى وقت واحد كان يشهد احدها ان فلانا فعل كذا او هو
صحيح العقل ويشهد الاخر بان في ذلك الوقت كان زاييل العقل فيصير
بالاصل وهو ثبوت العقل فان التمسك لاصل فانه يحكم بالصدق عندنا
لانه يحتمل انه فعل ذلك في وقتين كان في احدهما ثابت العقل وفي الآخر
كان زاييل العقل فيحكم بالذي وقع مع ثبوت العقل سواء تقدم ام تاخر
وقال ابو بصير يحكم بالبينه اليه شهادت بخلاف الظاهر فان كان
ظاهر العقل حكم بينة زوال العقل وان ظاهرا من زوال العقل حكم بينة العقل
مسئلة قال يولو قال احدهما اشهد انه سرق على فلان ثوبا
صفتة كذا وقيمته ربع النصاب وشهد الاخر انه سرق ذلك الثوب
بعينه وان قيمته ثمن النصاب حكم لسرقه الثوب وبالنسبة اذا اتفقت
على سرقته بعينه ولم يختلفا فيه وانما اختلفا في التوقيت وفيه
ان مقتضى الحكم بينة الخارج ان يحكم بربع النصاب فان قيل
ذاك اعتماد على واحد وهذا اعتماد عليهما لا تفاديهما على الثمن قيل هو في الحقيقة
اعتماد على شي يشهد بالثمن واحدكم بشهادة دي الرجب انما هو لباقي ولو صلحت
المعنى مع بينه الربع واحد كان اول **مسئلة** ولو قال احدهما
اشهد ان فلانا قد فقه بالعربية وقال الاخر اشهد انه قد فقه بالعربية
او اختلفا في وقت وقته القذف فقال احدهما اشهد انه قد فقه يوم
الخميس وقال الاخر اشهد انه قد فقه يوم الجمعة لم تكمل الشهادة اذ شهد
بقدرتين مختلفتين ولم يتفقا على المشهود به فلا جود فان شهدا بالاقراء
بالقذف فقال احدهما اقر بانه قد فقه بالعربية وقال الاخر اقر بانه قد فقه
بالفارسية او قال احدهما اقر انه قد فقه يوم الخميس وقال الاخر اقر انه قد فقه
يوم الجمعة كملت الشهادة فيعمل بها وتجد وان اختلفا في اللفظ والبراهين
فلا اثر لهما في اختلاف اذ المعتر به هنا واحد فاجب ما شهدا به **مسئلة** قال كنان
ولو قال احدهما اشهد انه قد فقه بالعربية وقال الاخر اشهد انه قد فقه بالعربية
او شهدا به **مسئلة** كملت الشهادة لا تجد المعنى فيها شهدا به اما
فقط وكذا لو قال احدهما اشهد انه وهبه الدين وقال الاخر اشهد
انه ابراه فان الشهادة تكمل بذلك لا تجد المعنى فيها شهدا به اما لو قال
احدهما اشهد انه اعطاه وقال الاخر اشهد انه وهبه نفسه فلا تكمل
الشهادة ولا يقبل بها لاختلاف المعنى لان الحق لا يفتقر الى قبول والهبة تفتقر
الى القبول **مسئلة** وتصح الشهادة لغير مدعى حصة على عتق الامه
وذلك كان يعلم جاعه او اثنان من المسلمين ان فلانا قد اعتق مملوكه والمعا
لا بدعى لعن وسيدها منكر لذلك فلم الاحتساب اذ قامت الشهادة عند الحاكم
بمن لا يه وعلما الامة بفرق بينهما وبينه الجاحك وبعثها واما لو علم بعن
العتق فالاحتساب واقامه الشهادة على عتقه ليس بمقتضى عليه بل على

الخلاف وقدم من خذ هب الامه وايه خيفته ان شهادته لا تصح لانها
شهادته في حق من حقوق الله الادميين فلا يقبل لغير مدعى كالمشاهدة على البيع
ونحوه ومن ذهب الى يوسف ومحمد ان العبد حر فلهما الاحتساب لان الحق
له في ان لا يشترق الجرقلة وكذا الشهادة حصة في كل حق لله بحض بلا خلاف
او مستوجب على الخلاف **فصل** ومن ادعى ما ليس بضميمة الى شبيهين
ومن على كل من المالبين بينه كماله وذلك بان تشهد احدي البتتين انه قد
من فلان ما لا يقرب كذا وشهد الاخرى انه وهب له فلانا ما لا يقرب كذا
سماحيهما لا خلاف الشب **مسئلة** قال الهادي عليه السلام في خبر
ع وجب ولو ادعى شخص على شخص عشرين دينارا وشهد اثنان انه اقر
بعشره في مكان كذا وشهد الاخران انه اقر بعشره منكره
غير معترفه في غير ذلك المكان او شهد بان اقر بعشره في مكانين
وان اتحد المجلس لزم الكل قسوا اتفق المكان ام اختلف اذ تكرار المنكره
يوجب تكرار المعنى لقوله من غلب عشرين يمين قال ابن بدران قال في الشفا
برواه الحسن وقتاده انتهى وقدرى من طرق كثيرة فجعلها يسرين شمرها
تكررين ولان في ذلك تأسيس واقاده والافادة خير من الاعادة قال الهادي
عليه السلام في الفتوى يسرك من ان شبرمه على لا نسلم ذلك بل لا نكره الاعادة
فقط لاحتماله التاكيد والمكرر الاول والاصل البراءة من الرايد
قلت وهو قري والا نكن كذلك بل كان غر الاول لزم لو كره ذلك
في مجلس واحد ان يكرر العشر في فرع والمكرر في الضميمة الواحد
مع التكرير كان لقوله عشر في صك وعشر اخرى في صك
اكد من الشهادته على الاقرار بعشرين في صك في اقصا التعبد
اذ تعبد بهما مع التكرير بينه دالة على ان الذي في احدهما
غير الذي في الاخر **مسئلة** ولو اقر بالف والف
لزم الحان لا قضا العطف التغير فلو ان يكون الثاني غير الاول
قال ط فان اقر بالف في المجلس مرتين فما زال واحد لما من احتمال
التكرير والاصل البراءة ما زاد قال ابو بكر الرازي لا نسلم ذلك بل
ما لان لما من من ان الظاهر لتأسيس والافادة لتسا من
من احتمال التاكيد وان الاصل البراءة قالوا جمل الكلام
على معنى اول من تعبطه من المعنى واخلاه عنه قلت لا نسلم ذلك
لان الاصل البراءة مع كثر استعمال التاكيد في الكلام
وناهيك انه باب من ابوابه في العربية وقوله من يدين عرف
ذلك من غير اللفظ قال جارا الله فان قلت ما معنى قول ابن عباس



ومن مسعود رضي الله عنهما لن يغلب عشرين وقبره ويحرفوا ان رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم خرج ذات يوم وهو ضحك ويقول لن يغلب عشرين
 يسرين قلت هذا عمل على الظاهر وبناء على قوة الرجاء وان
 من عبد الله عز وجل لا يحمل الا على وفي ما يحتمله اللفظ وبلغه والقرآن
 فيه يحتمل ان يكون الجملة الثانية تكرار للاول كما جاء في بعض الجمل
 وفي المفرد نحو جاء زيد زيد وان يكون الاول عد بان العشر مردون يستز
 لا تحاله والثانية عد مستأنفة بان العشر متبوع بيسر فما لسان على
 تقدير الاستئناف وانما كان العشر واحدا لانه لا يخلو انما ان يكون يعرفه
 للعهد وهو العسر الذي كاتوا فيه او الجنس الذي يجعله كل احد فهو ايضا
 واحد وانما اليسر فنكر متناول لبعض الجمل فاذا كان الكلام مستأنفا
 غير مكرر فقد تناول بعضا غير البعض الاول بغير اشكال

مسألة
 قال عليه السلام فان اختلف عدد المقر به كذا شهد انما اقر
 بعشره وكأخبر شهد عليه انه اقر بخمسة عشر درهمها فلك ما لان يحكم
 بهما له لتمام البيعة واستكمالها ولو كان ذلك الاقرار في مجلس واحد
 اذا اختلف اللفظ يقتضي اختلاف المعنى لان اللفظ قواكس المعنى
 فلا بد لكل لفظ من معنى والا كان مهلا وقال شافعي رحمه الله
 ذلك بل لا يلزم الا مال واحد وهو الاكثر ليدخل الاقل فيه وتكمله
 فكان كالمعين للمراد والاصل البراءة مما زاد لنا ما من اختلاف
 اللفظ موجب لاختلاف المعنى وفيه انه جواب محل النزاع الا انه يقال اصل
 في كل لفظ الاقادة فمادعا ان فيه شي من العادة فعليه الدليل فان قيل البراءة
 اعظم ولي قلنا اللفظ ناقل لها قلت وصاحب المذهب في دعوى المالكين
 انها اذا اختلفت سببا فقتل عشر وعرض وعاش عشرة عن هبة او جنتا كان يقول
 عشر درهم وعشر دنانير على عمره او نكاحا كان يقول انها ثمر يري ويشهد اخرها
 صيحا في ضا لان مطلقا سوا كاتايه او في مجلس او مجلسين مع كل
 البيعة على كل واحد منها وكذا اذا اختلفت عدد اركان بقر بعد دين
 مختلفين او اختلفت صدكا فكان كل واحد منها مكتوبا في صك مستقل
 او كاتايه صدك واحد لكن كل واحد منها مستقل برحمة وشهادة ان لم
 يتحدد السبب اي لم يتركيب لزوم المال او لم يظهر التجاذه ولا تعدده
 او اختلفا محلا ولم يتحد عددا وضحا ولا شيئا فلم يجتمع اتحاد
 العبد والفتك اذ لو اجتمع لهما لم يثبتا لما من ان كل لفظ لفظ كذا بله من افاده
 والاختلفت للمالان سببا ولا جنسا ولا نكاحا ولا صدكا ولا عدا ولا جنتا فما
 واحد ويدخل الاقل في الاكثر بلا خلاف حيث اضا فالسبب واحد

فصل

في كبر واذا رجع الشهود قبل الحكم
 بالشهادة لم يحكم بها **مطلقا** سوا كانت في امر في حق للشك في
 صحتها **حسد** والارتياب في امرها ولا يخالف في ذلك الا ثور كفاختها
 قال لا تستلم ذلك بل لا تبطل الشهادة برجوع الشهود لانها قد حصلت على
 وجهها فلا تبطل قالوا رجعوا عن الاقرار او رجعوا بعد الحكم بشروطهم
 فانه لا تعويل على رجوعهم عن الاقرار ولا عن الشهادة بعد الحكم فكذا
 هنا لا حكم لرجوعهم قلنا لا تستلم اشتواها لان في الرجوع عن الاقرار استنطاق
 حق قبل ان يسمع وصح عليهم وليس رجوعهم عن الشهادة قبل الحكم كرجوعهم
 بعد الحكم لان ابطال شهادة للشك فيها والحكم بعد نفوذ لا ينقض
 بالشك لما سبق ان شاء الله تعالى فاقرقا ولا يقاسر مع الفارق **رفع**
 قال ي قان قالوا بعد ان شهدوا للحاكم بوقت الحكم حتى **رفع**
 نسبت شهادة تنا شرعا واليه فقالوا قد ثبتت شهادة تنا فهل للحاكم
 ان يحكم بها ام لا فيه وجهان اخدها سطر شهادة تهم لترديد هم
 فيها والترديد يورث الارتياب فيها قال ي وهو ثاب في الوجهين لا صاحب الشافعي
 لا تبطل شهادة تهم اذ لم يرجعوا عنها وجلا لهم على السلام والجل عليها
 اول ما يمكن **رفع** قال ابو جعفر ولا يحكم للرجوع الا حيث
 قد شهدوا **رفع** عند حاكم عدل لم يرجعوا عنه او عند
 مثله لا يجد الخلاف خلاف انه ثور وما لك لان الحاكم يقطع
 الخلاف وفيه ان يقطع الخلاف لحكم الحاكم بصحة الرجوع لا
 بمجرد كونه عنده فلا وجه لاشتراطه وعلى اراجح من الشهود قبل
 الحكم ان يعلم الحاكم ليلايحكم بشهادته وقد رجع عنها لا بعد
 الحكم فلا يخبره لقوله من قبله **رفع** فليست بشهادة الله قد تقدم في كتاب
 الدعوي قال صلى الله عليه واله وسلم ايها الناس قد ان لكم ان تنتهوا
 عن حيد و الله من صاب من هذه القاذورات شيئا فليست بشهادة الله فان
 هو ابداء لنا صفحته نعيم عليه كتاب الله فامر بالاعتذار وكفه الرجوع
 الى الله والاعتراف عن الكسوف والاظهار خلا انه يقال اذا كان الاستناد
 اليه والتعويل في نفاذ ذلك الحكم عليه فملازم بطلانه بطلان مستند
 الحكم واذا بطل الدليل بطل المدلول **رفع** فاما لرجوع الشهود بعد
 الحكم وقبل التفتيد فانها تبطل الحكم ايضا في الحدود
 اجماعا الا عسر بعض اصحاب ك والقابل بذلك من اصحابنا في
 المسعودي حاكيا له عن الشافعي فانه قال يستوفي لانه حق لا يدي والشهود
 عن الشافعي مثل قولنا قلنا ليس الحدود كغيرها لان الواجب درأها



Copyrighted material

بالشبهة ورجوعهم اعظم شبهة **لا في الاموال** فلا تبطل الحكم ولا ينقض
اذ لا ينقض الحكم بالشك والارتياب وقال **عصم** لا نسلم ذلك بل
ينقض الحكم برجوعهم عن الشهادة في الاموال **ما لم يقبض المتهود له**
اذ الحكم غير مستقر حتى يقبض وقدرى هذا المذهب العمري في
 عن من السبب والا وانه **قلت لا نسلم** ذلك لاننا قلنا منقضه في الجدل لا
 الجحد وقد تدبرنا بالشبهات بخلاف المال **اذ لا بد من الشبهة** ولين
 الشهود يكون صدقهم في الشهادة وكذبهم في الرجوع وكذبهم في
 الشهادة وصدقهم في الرجوع وليس جدهما باولى من الاخر ولا نقض باخر محتمل
فان نقض الحاكم بعد رجوعهم ما قد حكم به فانه
منه بضم ما يرفع عليه من ماله **فوع** قال **كثير فاما بعد**
الحكم والتنفيذ فلا ينقض حكمه بل قد نفذ فلا يجب على من شهد به
 بذلك مرد ما حكم به ولا ضامه **فوع** **سعي** والهادي عليم في **فوع** لا نسلم
 ذلك بل **ينقض الحكم والغرم في بيت المال** **وسدرك** المال الذي حكم
 به وانما كان الغرم من بيت المال لان هذا **خطا الحاكم قلنا** لا نسلم
 ذلك لانه **لا وجه لنقضه** نقض الحكم لانه قطعي فلا ينقض القطعي ومع عدم
 القطع صدقهم في الرجوع **لا احتساب الكذب** في رجوعهم والصدق
 في الشهادة والكذب فيها والصدق فيه ومع الاحتساب لنقض كما قلنا في
 المسئلة **الاول** قال **حادخ** ان كانوا اي الشهود **اعيد عند الرجوع**
نقض الحكم **ولا يكونوا احسن** جلا عند الرجوع **فلاننا** ما مررنا به
 نقض قطعي محتمل قالوا الحكم مسبب عن الشهادة واذ ابطال السبب بطل
 المسبب **اجيب** يمنع ظهور لبطالان لما ذكرنا من احتمال **فان صدقهم المتهود**
نقض الحكم اتفاقا بين اهلنا قلنا انما كان ذلك **عملا باقراره** بالحق **قلنا**
ولا ينقض في العتق والوقف اجماعا ولو قبل التنفيذ قال الدوراني في
 التقرير قال صاحب الكافي ولا خلاف بين الجميع ان الشهود بالعتق اذا رجعوا
 بعد فصل الحكم ان الضمان للقبية على الشهود ولا ينقض الحكم لان العتق
 لا يلحقه الفسخ قال وكاه لمواه ولا ينقض الوقت عند من قال بجمته وبقي على
 اشارة انه طالب انه ينقض على القول بان الرجوع عن الشهادة يبرئ من الحكم
مسئلة **قالت** **من سبوا عن النبي مدحهم** **وينقض**
منهم اي من الشهود **ان تعيدوا** الشهادة على القتل فقل لها او تقطع وجب
 عليهم القتل والقطع **لقول علي عليم** **فوع** من يحول عن الشبهة ان رجلين شهدا
 على رجل انه سرق فقطعه على عليم ثم رجعا وجاءا باخر وقالوا الخطا الاول
 فابطل على عليم السلام شهادتهما واخر منها دير الاول وقال لو علمت انكما تعيدانما لقطعكما اخرجهما في جدياب

وروى عن ابي بكر نحو ذلك حيث قال لمن قتل بشهادته انسان ثم رجع لي
 علمت انك تعيدت لقتلتك به حتى ذلك في الشفاء وذكر الطقاري
 حديث الشعبي هذا بنحو هذا اللفظ الا انه قال وفي روايه واخطانا
 على الاول فاغرم على عليم الشاهدين فيه المقطوع الاول وقال لو علم انكما
 تعيدتما لقطعتم ايديكما ولم تقطع الثانيه فالأدك **ولو جاز لنا**
 خبري مجرى الاجماع وفيه ما سبق **فوع** **سعي** لا نسلم ذلك بل الشهود
سب ولا مباحثه منهم **فلا قضاي** عليهم **كجاء البير** قال من
 جفر يرا فوقع فيه انسان هلك ولا ضمان فكذا هذا من قبل شهادته
 لا ضمان لا جتماعها في السببية **قلت** اذا سلم الا انه **خض هذا**
قول الصنحابة واجماعهم عليه وفيه ما عرفت سلمنا فخلق الاسباب
 به قياسا اذ لا فرق بين سبب وسبب **فوع** **سعي** **هبح** **كوش**
وتبارش منهم **ان ادعوا الخطا فيك** شهدوا به اذا لا يرش لا يرش
 لجنايه الخطا لروم القود لجناية العمد **فوع** لا نسلم ذلك بل لا يرش
 لما هناك **قلت** جنايتهم كغيرها من الجنايات فلا موجب لاستقاط ارشها
 ولا يقال لا حكم لنا على السبب مع المباسر اذ الشهود **محضون للحاكم**
وما من الى ذلك فقد صار كالا له لهم **فوع** **سعي** **هبح** **وعلى** **عاقله**
 ارش الخطا وديته **قلنا** انما تجمله ان صدقته **فوع** **سعي** **هبح** **وعلى** **عاقله**
 اعترافا وقيل وان لم تصدقه اذ هو اعتراف بصفه الجنايه
 بعد ثبوتها **غير اعتراف** والذي لا تجمله العاقله انما هو الاعتراف
 بثبوتها **قلت** **والاول** اقرب **لظاهر الخبر** وهو قوله لا تعقل العاقله
 عبدا وسبياته ان شاء الله تعالى عن عمر العاقلة العبد والعبد والصالح والاعترا
 لا تعقله العاقلة ومثله عن ابن عباس فظاهر الخبر ان ما كان ثبوتها بالاعتراف
 لا تجمله العاقلة وهذا وان كان بصفه الجنايه فلو لا اعترافهم بخطايهم
 فيها لما لزمت شي من ارشها **فوع** **سعي** **هبح** **وعلى** **عاقله**
 فاذا شهدوا على شخص محض بالزنا فليدعوا ارش الجلد في القصاص
 بالرجم **ولا في الديه** **لا اختلاف** **الموجب** لكل منها **فوع** **سعي** **هبح** **وعلى** **عاقله**
يدخل كما يدخل ارش الجرح في القتل اذ القتل وقت اذها بقتل جانيه
 واحد فدخل الصغرى تحت الكبرى **فوع** **سعي** **هبح** **وعلى** **عاقله**
 يكونه **نقض** او رجح **بشهادتهم** **فوع** **سعي** **هبح** **وعلى** **عاقله** **كان** **خطا** **ان** **احتمل** **جاءه**

Copy

versity

حالهم لذلك بعد ما علموا عن المغفرة والكل الظاهر خلاف ذلك ومما ظنهم لاهل القدر ان ذلك يكون خطا لم يعلموا
جمله وانما جعل الخطي لنفسه وانما جعل العاقلة لا تفرق بينه وبين غيره فان لم يعلموا ذلك لم يكن لهم حجة على الله تعالى
لما علموا انهم لا يفرقون بينه وبين غيره فان لم يعلموا ذلك لم يكن لهم حجة على الله تعالى
منه لا يفرقون بينه وبين غيره فان لم يعلموا ذلك لم يكن لهم حجة على الله تعالى
اشنان منهم تعمدنا كتماننا وقال الاخران تعمدنا نحن واخطا الاولان
انفسهم من اولين لا يفرقون بينه وبين غيره فان لم يعلموا ذلك لم يكن لهم حجة على الله تعالى
انفسهم بذلك وفي لزوم القود على الاخرين وجهان احدهما ان
وهو اصحهما لا يفرقون بينه وبين غيره فان لم يعلموا ذلك لم يكن لهم حجة على الله تعالى
الخطي لها لا يجب القود ويلزمها نصف دية معطية في مواليها وقول ليس
كذلك بل يجب القود للاقرار بالعمد وادعاء الخطا الى من اعترف على نفسه
بالعمد فكان كالمعترف اجمعين بالعمد وهذا الثاني من الوجهين وكلامهما
لا يصح ابدا الشافعي فان اقر كل من الشهود بعمد نفسه وخطا صاحبه
فقال اشنان منهم تعمدنا الشهادة عليه ليقتل واخطا هذان وقال الاخران
بل تعمدنا نحن الشهادة عليه ليقتل واخطا هذان فهل يجب عليهم القود
ام لا فيه قولان حكاهما الشيخ ابو اسحاق احمد هاهنا اشار اليه عليه السلام
بقوله ولا قود على الجميع لمشاركه كل منهما الخطي فلا قود وانما يحكم عليها نصف
ديه مغلظة وعلى الثاني وهو الذي اشار اليه بقوله في الاصح يجب القود لا عتوان
كل منهما بالعمدية فان اقر بعمده وجهل جاد اصحابه فقال تعمدت
الشهادة عليه ليقتل ولا ادري تعمد اصحابي ام اخطاوا فعمل بقولهم في العمد
والخطا فان قالوا تعمدنا وجب عليهم القود كلهم وان اقروا بالخطا او احدى
بالخطا وباقيهم بالعمد لم يجب على احدى منهم القود لان العابد بشر يخطئ
للمخطئ ويجب على من اقر بالعمد بقتله من الدية المغلظة في ماله وعلى من اقر
بالخطا قسطه من الدية المخفضة من حلة في ماله **مسألة**
قال طي وادله مرد الشهود على تصاب الشهادة كان يشهد
على الزنا اربعة وعلى القتل اشنان ثم رجعوا جميعا او بعضهم كان ما لم
بالرجوع على الروس اجماعا لا يفضل احد اجماعا ولا شيء على من لم
يرجع **مسألة** قال طي حص والمسدودي والاسفرايني
والجدا والاعراقيون من اصحابنا اذا رجع الشهود او احدى منهم وانتم
نصابها واما اذا كان الراجع لا يشتم نصابها فان الشهادة تامة وقولها
ولا شيء على الراجع مما يقع نصابا كما لا اذا خذل رجوعه لتام
الحجة مردونه وقال هر في المروزي وعشر لا نسلم ذلك بل عزروا ويؤيده
حصته فلو شهد شاهد خمسة بالزنا وثلاثة بالقتل ورجع واحد

فيها الزنا

فيها الزنا في الاول خس وفي الثاني ثلث اذا اقر بجزء من المشهود به
وكل من اقر بثلث شيء لزمه ضمانه **مسألة** قال طي حص
المروزي فان رجع مع الزايد على نصابها غيره كثلثة من منه في
الزنا كان الضمان على الروس لا قرار كل منهم بثلث جزء ومن اقر
بثلث شيء ضمنه فيضمنون النصف مستوفين فيه قال الجدا والاسفرايني
ومثله عن اصحاب ابي حنيفة لا نسلم ذلك بل يضمنون حسب ما انتقص
من النصاب المعتبر في الشهادة فيلزمهم الربع فقط قلت وهو
الصحيح للمذهب كما مر من ان مدار ذلك على نصابها فرجع من زاد عليه لا اخلاص
به ولا نقول عليه **مسألة** قال طي حصان ثم رجعوا جميعا عن الشهادة واعترفوا بالخطا فعلى شا هدي الا حصان
ثلث الدية اذ لشهادتهما تأثير في الجحد فعلى شهود الزنا ثلثان وعلى
شا هدي الا حصان ثلث فكان الضمان على عدي الروس قلت وعليه على شهود
الا حصان الثلثان ان كان من الاربعة ثلث لاجل الشهادة بالزنا قال
رجح لا نسلم ذلك لان الشهادة بالاحصان لا يوجب القتل لانها انما تشهد
نصفه للفاعل وتلك النصف لا يوجب القتل وانما يوجب الزنا فلا شيء عليهما
لان شهادتهما لم يقع على الفعل قلت لا نسلم ذلك لانها وان لم يقع على الفعل فقد
وقعت عليهما هو شرط فيه وعلة في كاله فالحكم مركب من الشهادة على الزنا والشهادة
على الاحصان فلو انفصلت شهادة الاحصان عنه لم يكن فينتفي الجحد فكان
الاحصان كالسبب الموجب لذلك قال فرج ليس كذلك بل عليهما على
شا هدي الا حصان النصف اذ رجعوا مجموع الامر فيتنصف الضمان
ثم رجعوا الزنا نصف وشهود الاحصان نصف الاخر كل واحد رجلان على رجل
بالقتل ثم رجعوا فان الضمان ينصف بينهما فكذلك هنا قلت لا نسلم ذلك لان
السبب الواحد والعلة المركبة من جزئين فكان الضمان على الروس اذ لزمه
لا حدهم على الاخر قال ثور لا نسلم ذلك بل عليهما على شا هدي الا حصان
الكل من الضمان اذ الرجوع حصل بشهادتهما ولو لاها ما وقع وعابه الامس
ان لوجب شهادة الزنا مع غير شهادة الاحصان الجحد فقط فلا شيء على
شهود الزنا لا استقلال شهود الاحصان بالتأثير كما مر من ان علة الرجوع
مركبة من شهود الزنا والاحصان وفيه انه جواب بقتل المبتدئ **مسألة**
فاذا شهد بالزنا اربعة وجهل الحاكم فظهر ان اولئك الشهود كفار او فساق
فهل يجب الضمان على المزمكين ام لا فيه مذاهبان المذهب الاول قالت طي
ولا شيء على المزمكين اذ هي اي التركيبة خبر لا شهادة واذا كانت خبرا لم
تعلق به بالخبر جناية لان الخبر ليس كالشهادة فانه انما الخبر بما عرفت
من حال الشهود قال طي لا نسلم ذلك بل الضمان على المزمكين هنا الموجب

٢٩٢

الحكم فله فانه لو اياه لما ثبتت شهادتهم فهو المسمى بالحكم المسمى بالقبول فمعلق
به الضمان كما تعلق بشهود المأه حصان **قلت** لا نسلم ذلك لان **التعديل**
خبر لا شهادة وفيه ان كون خبرا لا يخرج عن كون موثرا او لمدا على التاثير على
خبر او شهادة **ثم** لا نسلم ما وانه لا يه حصان لان **الاحصان شرط للعلم فكان**
كالجزء منها ولا يثبت للعلم الا مع حصول خبرها **تخالف التزكية** فانها مستقلة
وليت تخبر من العلة وانما هي اخبار بخال الشهود وفيه ان تاثيرها جزء العلة
فانها لو اياه لما حكم الحاكم بذلك ولا عرج على ما هنا **قلت** **لو لم يرد**
الحاكم بعدا لهما عنده ان يضمن الحاكم اذا رجعا قبل اعل عناه ان الحاكم
اذا حكم بان المدينين عدول ثم رجعا عن تعديل الشهود لزم على قول الخالف ان
يضمن الحاكم لانه لو لا الحكم بتعديلهما لما ثبت الحق **ولا قابلية** وفيه ان الحكم بعد التهم
كالحكم بشهادة الشهود فكذا لا يستلزم هذا احصان الحاكم لا يستلزم ذلك قيل ويجوز
انه لو حكم بعينه له الشاهدين كان ضامنا لانه من ذلكهما فيكون حكم حكم
المزكي فاذا رجعا انما هذان ضمن لانه الموجب للحكم بتزكيته كما قال العسلي على اصل الشايع
في سالتاهن في المزكية الموجب للحكم ولا قابلية بان الحاكم يضمن وفيه ان الحاكم ان كان
جاهلا لعبدانهم فحكمهم قبل ان يثبت عنها ضامن وان حكم بعين البحث ووضو المزكين
اليه فلا ضمان عليه فانهم قد قالوا اذا شهدا رجعه بالزنا عينا الحاكم فجهل عدالتهم فزكاهم
اشان فقبل الحاكم بتزكيته ورجم المشهود عليه ثم بان الشهود فسقه او كفره
فان الحاكم يضمن والولي مخير بين طلب الحاكم او المزكين كاد الجوا الحاكم الى قبله فانه
طلب الحاكم رجوع على المزكين لانها غراه وان طلب المزكين لم يرجع على غيرها لانه لم يلزمها احد
الى التزكية فليس تعلق الضمان بالحكم بتعديلهما
فصل **ولو شهدا**
بعتي ثم رجعا عنهما القيمة لشيدا العبد الذي شهدا باعقائه **ولو كانا**
مخطئين اذا استمدا كاه وهو مال والمال مضمون سواء جنا عليه عبدا او خطا
فان شهدا انه اعتقه على ما يه درهم وقيمة العبد ما يتان فله العبد
الما يه ثم حكم الحاكم بعقته ثم ان الشاهدين رجعا عن شهادتهما غرما تمام القيمة
وهو ما يه درهم لضمن رجوعهما لا قرارهما با تلاف نصف قيمة العبد وان شهدا
لامه باستيلا لهما من شيدا هما **ثم رجعا** عما شهدا به من ذلك ومات السيد
عققت الجارية وغرما قيمتها لورثته وقبل موته يغرم ان له للسيد ما بين
قيمتها امواله وورثته ويمكن ان يقال قبل موت السيد ليس بعبد فان العتق
هناك قد نفذ وهنا ما قد سبق كدبها فلا اثر فرقها باقي لما بطل الدليل بطل الدلول ولا
يقال هو بعد موت السيد لذلك لان العتق **مسألة** **فان هب حو**
رجع شاهد اطلاق قبل الدخول بعد الحكم بضمنا نصف المستحق
و لا نسلم ذلك بل يضمن جميعه جميع المستحق اذا لزوج البضع قيمة وتملكه

المستحق
فيما كان له
من المهر

له قبل الدخول كله بعد لانه مملوك لتأرضه عليه قبل الدخول كما يملكها بعده
فاذا ثبت انها اذا استمدا عليه بعد الدخول وجب عليهما مهر مثلها فكذا قبل الدخول
وعنه عن الشايع يلزم **المتعة قلت** لا نسلم ذلك لانه **لا قيمة لخروجه** كل
او تبت المرأة او قبلها اجنبي او بطلتها في مرضه الخوف فان جلاها لا يعتبر في نفوذه
كونه من الثلث ولو لم يكن كذلك لضمن النضع من فوته ولكان الطلاق في المثل الخوف
من الثلث وللشايع قول ثان انه يرجع على الشهود بنصف مهر مثلها وهو اختيار القاضي
او الطبيب لان الفقرة اذا حصلت قبل الدخول فالزوج مالمك لنصف البضع لانه لا يلزمه
الا نصف المهر كما انها لم يتلفا عليه الا نصف البضع فلم يلزمها اكثر من قيمة نصف
بضعها ولم يكره العسلي في لزوم المتعة عن الشايع والمراد لها عته القاضي بدرجته الله
فلو رجعا بعد الدخول بالمرأة **اذ قد استوفى غرضه** و لا نسلم ذلك
بل يرجع الزوج عليها **مهر المثل** لا تحملا لتلفا عليه بضعها فوجب عليهما مهر
مثلها كلو كان قبل الدخول **قلت** لا نسلم ذلك لان البضع لا قيمة لخروجه
لانه لو كان لخروجه قيمة لا طرد ذلك عند تعديته باي مغيث **فان رجعا**
بعد موت الزوج ضمنا النصف ايضا لا تحملا فواتا بشهادتهما عليها نصف
المستحق **ولا ميراث لهما اذا بات في الحياة** قيل وهذا على حكم الخفية
لان الحكم في الطاهر حكمهم في الباطن اما على قولنا فيضنا الميراث ايضا لانكشاف
انه مات وهي زوجة له وقد بطل مستند كونها زوجة فلا وجه لاجرامها الميراث **فان**
شهدا بالطلاق بعد الموت ثم رجعا ضمنا لهما نصف المهر والميراث لانهما
فوتاه عليهما بشهادتهما وما بطلت شهادتهما بطل ما كان مستندا اليها **فان**
رجعا عن شهادة بيع او نكاح باكثر من المثل او اقل منه **فان**
لن غرما ما شهدا بهما ما زاد على ذلك او نقصا عما هناك **فصل**
قلت **هك حص ولو شهدا بالنكاح** لامراه ادعت ذلك على زوجها انزاعها
ثم رجعا قبل الدخول عن تلك الشهادة غرما للزوج نصف المهر
اللازم للمرأة بشهادتهما بالنكاح ان كان سق وشهدا بالانتمية او المتعة
ان لم يكن سق لا لرجعا بعد الدخول **فلا يبي** للزوج المهر بالمهر بالدخول
واذا خرج البضع لا قيمة له كلو قلت المرأة او ارتفعت او فوتت على زوجها
باي مغيث فانه لا يلزم لبضعها قيمة نسلم اليه فكذا هنا لا شيء له **واذ قد استوفى غرضه**
بالوجه وبعد استيفاء حقه بالوجه لا يستحق شيئا و لا **تعتبر** لا نسلم ذلك بل له
قيمة اي لخروجه كما ان **الدخول** قيمة كما ضمنا قبل الدخول يضمنان بعد
فيضمنان مهر المثل بعد الدخول لا تلافهما بضعها فضنا جميع ما تعلق به
فاما قبله قبل الدخول **فقلان** و لا **اشفر** بين يضمنان كما كان المهر
لغيرتهما بشهادتهما على الزوج البضع **وتملك الزوج** انصرف فيه
بالطلاق واخذ الغرض ملكه لهما بعد الدخول قال القاضي ابو الطبيب لا نسلم

لا يبي

على اشخاص معينين ولا ضرره بالناس لا تساع المعاملات **مسألة**
قال لان طي حص ويكفي قول المعدل هو عدل وان لم يقل في وعلى
لقوله من صلى الختم من الصلوات الخبر قال ابن بصران من صلى الصلوات
 الختم في جماعة فجزاها شهادته وظنوا به خيرا هكذا روى والله اعلم قلت
 الخبر ان صح بول على ان من كان كذلك قبل وجعل على السلامه من غير تفويض
 لا على البديعي من قول المعدل هو عدل الا ان يقال له ذلك مستند الى ظاهر هذا
قال **مسألة** لا نسلم ذلك بل لا بد ان يعتبر ذلك فيقول في وعلى اذ التزم العبد
 عبادة فلا يصح تعديله حتى يعرف انه يقبله لنفسه وعليها قلت لا نسلم
 احتياجه الى ذلك لانه قد تضمنه قوله هو عدل **مسألة** قالت به
 ان عليهم السلام ولا تختلف العبد له في كل شهادة على اي حق بل لا
 بد من اعتبارها على حد واحد **قال** مر عليم لا نسلم ذلك بل يستقصى في المال
 اكثر من العقود فان الناس بها الكسب وفيها ارجب فمحتاج فيها ما لا يحتاج في غيرها
لنا واشهدوا وذوي عدي منكم فاطلق اعتبارا لعبد له ولم يفصل
 ولم يقيده ذلك بخلاف دون حق فاعتبار العبد له في اي حق وقوله من يترضون من الشهادته
 وقوله فان لم يكونا رجلين فرجل واحد فاطلقت الايات حكم الشهادة ولم يعتبر
 في شهادته ما لم يعتبر في اخرى فكان اعتبار العبد له مشترك بينهما على سوي قالوا
 لا نسلم ذلك لان هذه الايات نزلت في المداينة فلا تشمل عقود الاموال
قلت وان سلم ذلك فالعلم لا يقصر على السبب لا اعتبار بالسلف من الصحابة
 ومن بعدهم العموم مع البناء على سبب خاصه من غير تكثير من احدهم فلو كان
 السبب مستقيا للقوم لكان اجاع الحصة على التعيم على خلاف الدليل وهو باطل قلت
 الظاهر ان التوיד بالله عليم لا يخالف في ان العموم اذا ورد على سبب خاص لا يمنع
 عمومته وانما رجع ذلك لان المراد من اشتراط العبد له الشهادة في الظن بالشهادة
 ولما كان الناس ارجب في الاموال ناسب ان يشترط فيها من القوم ما لا يشترط في غيرها
 كاشتراط زيادة الشهادة في الجدي **مسألة** **قال** **مسألة**
يجب والتعديل شهادة على التزكية **كاشهادة** على الحق لتعلق الحكم به بالتعديل
في في الشهادة فيعتبر عديها **قال** **مسألة** لا نسلم ذلك بل التعديل خبر
 لا شهادته بدليل عدم اعتبار لفظها فيكون واجد **مسألة**
بالكفاية والرسالة **وفي غير وجه الخصم** واللوازم باطله اما
 واذا بطل اعتبار لوازم الشهادة بعد كونه خبرا قلت وهو قوي ان سئلنا
الاصل وهو ان تلك اللوازم معتبرة في الشهادة والله لا بد منها فانه قد خالف في
 اعتبار اللفظ من صح شهادة الاخرى وهو ملك وصح كفاية الحكم الى اخره الشهادة

وصحة الادعاء وهو رساله وصحة الشهادة في غيره وجه الخصم اذا غاب او ترد
 وانما يقع النزاع في اعتبار العبد واعتباره في الشهادة اجاع وقد قال به في
 الخبر جماعة من علماء الاصول فاستوى عندهم الشهادة والخبر **مسألة**
قالت **مسألة** **وصح** التعديل من النساء **كاشهادة** لا فضل بين خبر وخبر
قال لا نسلم ذلك بل لا يصح تعديل النساء للشهود **لافتقاره** اي التعديل
 الى الخبر اذ لا يعرف العبد له الا بها **لا خبره** **لن** ولا اطلاع لارام الشارع
 لمن يترجم ويترجم وقرن في يوتن ولا يترجم تخرج الجاهلية الاولى واذا ثبت صحة
 تعديلهن فتكفي عديله عديم كما تكفي في الخبر لانه خبر عديله فلا فصل بين
 خبر وخبر لا عند عديله فلا تكفي الا رجل وامرأتان كاشهادة لان التعديل
 شهادة عند **مسألة** **ولا يعتبر ذكر سبب العبد له لتعلقه**
بالباطن والقاهر فلم يكن ضبطه لعدم مكان الاطلاع عليه **فان**
قال المزي لا اعلم فيه الا خبرا لم يكف عديله لان في ذلك حال وجعل على
 السلامه في تلك الحال **قال** لا نسلم ذلك بل تكفي فانه قال بظاهر على العبد له
قلت لا نسلم ذلك لانه لم يصحح بالعبادة فلا يكون تعديلا كلو قال اعلم فيه
 خيرا وفيه ان ليس من لازم علم الخبر فيه الخصم عليه بخلاف قوله لا اعلم فيه الا خبرا
 فانه قصره عليه **مسألة** **ولا يصح** التعديل **الا من ذي خبر طويله**
 من المزي للمزكي **لقول** **للعبد** **اكت** معهما في السفر الخبر **قال** ان يهات
 روى ان رجلا ادعى على رجل حقا عند عمر فانكر فشهد له شاهدان فقال عمر
 اني لا اعرفكما ولا بضركما الى لا اعرفكما فاني في بن يعرفكما فاني به رجل فقال له اعرضا
قال نعم فقال ائت معهما في السفر فالذي يتبين به جواهر الرجال فقال لا فقال
 هل عرفت صباحا ومساءها قال لا قال هل عاملتهما في الدارهم والديار الى قطع
 الرحم قال لا فقال له يا بن اخي ما تعرفهما ايتيا في بن يعرفكما والله اعلم **قال** **الظن**
 عن خراشه بن الجرح قال شهد رجل عند عمر الخطاب شهادة فقال له لست اعرفك
 ولا بضرك ان لا اعرفك ايت بن يعرفك فقال له رجل من القوم انا اعرفه قال باي شيء
 تعرفه قال بالعبد له والفصل قال فهو جارك الا في الذي تعرف ليله ونهاره
 ومداخله ومخرجه قال لا قال فمعامك بالديار والديارهم اللذان يستدل بهما على الورع
 قال لا قال فرقيقك في السفر الذي يستدل به على محاسن الاخلاق قال لا **الست**
 تعرفه ثم قال للرجل ايت بن يعرفك قال ذلك عمر في مقام اهل الحل والعقد والهدى
 والرشد **ولم يخالف** فكان اجاعا وفيه ما سبق غير محقق من ان ترك النكار
 الما كان لان المسئلة من مسأله بل الاجتهاد **يعتبر** **عبد** **المعد** **اجماعا**
 فلا قابل قال بانها غير معتبرة فيها لعلم **وعلى** **الحاكم** **البث** **عنها** كما يبيح عن
 عباده **الشاهد** **وكذا** عليه البث عن عباده المزي ما تدرج اذا نفا في
 مستندك لا دل ترك ذلك **قال** **يعتبر** **معرفة** **اي** **المزي** **التعديل**

Copy

ersity

وصفاته تعرف ما ثبت به العبد له وما ينتفي به حرم بالشهود مطعنا على العالم
لكنه الشهادة على ذلك وفي تعديل الوالد ولده والعكس الولد والده
 ما عرف في الشهادة فعندنا لا مانع من ذلك مع كمال العبد له وعند الشافعي المنع
 هنا كالتع في الشهادة وقد تقدم ذلك بدليله وسد المخالف والرد عليه
مسئلة قال قولا لا يعدل احد الشاهدين صاحبه وان علمت
 عبد الله اذ فيه تقرير لقوله وقد سبق منع شهادة من مقره فعله بشهادته
 قال ج ف لا نسلم ذلك بل يجوز تعديل احد الشاهدين للآخر ويكفي ولا حاجة
 معه الى غيره قال مجيب ليس كذلك بل يجوز تركيته مع شخص اخر لنا مانع
 من ادليل الدال على منع ذلك في الشهادة **مسئلة** ومن عدل عبد الحاكم
 وحكم بشهادته لم يجز الى تعديل من بعد ان قصرت المدة بل التعديل
 الاول كانت فقتل شهادته وتحكم بها ومع طولها اي المدة **وجمان**
 احدها قال الامام في وهو اصحها لا يحتاج الى تعديله بل التعديل الاول
 كاف اذ الطاهر التسليمه وتا هله لحمل الامانة وقيل لا نسلم ذلك بل
 يحتاج الى تعديل اخر لا جمان التغير مع طول المدة وهذا في الوجهين
 وتقدير المدة موضع اجتهاد للحاكم وقيل ليس كذلك بل قدرها
 شتم اشهر لانه قلما يخفى عليه حاله في تلك المدة **قلت** لا نسلم ذلك لانه
 لا دليل يدل على تقديرها فحملها موضع اجتهاد للحاكم **مسئلة**
 ولا يخفى خط الحاكم الى حاكم مثله بالتعديل للشهود قال الاصطخري
 لا نسلم ذلك بل يكف فاذا كتب حاكم الى حاكم بان فلان عبدك واشهد على خطبه
 شاهدين كفي ذلك في التعديل قال في وهو قريب من المذهب **فصل**
في العبد القوي والمروء وقيل العبد لغة التوسيط
 في الامر من غير ارباط او طر في الزيادة والنقصان واصطلاحا ملكة في النفس
 منعها عن اقتراف الكبائر والردايل والملكة الهية الراسخة والكبيرة
 قد ضبطت في مجملها والردايل مشاربها الى المحافظة على المروء وهي ان يترسب
 انشاله في زمانه ومكانه فيشمل صغيرا وخسها والمراد بالكبائر كل كبيرة
 وبالردايل كل رذيلة كاهوشان الجمع المحلل باللام **والجرح اختلاف**
 ايما اختلاف التقوى او المروء فاذا اختلفت بينهما كان جارا نزديقه
 وكل فعلا وترك مجرمين في اعتقاد الفاعل تحريمها للدليل الذي
 دل عليه عند الله مجتهدا او اخذ عن امامه ان كان مقبلا او اعتقاد السارق
 لا يتسامح بثلمها وقع جرامة وفي قوله جرامة عليه عن قوله لا يتسامح فعدم
 الجرامة شامل لما يتسامح فيه للخطا او نسيان او تاويل فاذا جمع التقوى
 المذكورة **فخرج** وان لم يجعها بان لا يجزئ ولا يكون معقدا عن اجتهاد
 او تقليد فليس بجرح كالعوام فانهم لا يجرحون عن العبد له اليها خالف ضرره

الشرع فعلا او تركا **مسئلة** ولا يخرج الشاهد بكفرنا ويلد فتقه
 اذ لم يقدم اجراة بل لشبهه فلا يرد من شهود من المجرة والمشببه الذين لهم
 يثبتوا الاعضاء والجوارح لا تخفى مقترون بالله وبصفاته مضد قون بالقران
 والشرعية متشكون بعزايها ليدن ورخصه قولا وهذا مبني على ان شهادته
 وخبره مقبولان للقطع بخبره الكفر والفسق ما ويلا في اخر ايام الصحابة
 ولم ينقل رد خبرهم وشهادتهم فكان اجماعا على قبول خبر المتأول وقيل
 سبق تحشيه مرارا **مسئلة** ومن ثبت انه خان مسلما او غشيه
 فخرج لقوله قمر ملعون من خان مسلما او غشيه قال ابن جبران المعروف
 في الرواية ملعون من ضار مؤمنا او مكدره كما تقدم وقوله قمر ليس منا غشنا
 الغش ضد النصح من الغشش وهو الشرب الكدر وليس منا اي ليس من خلافتنا
 ولا على سنتنا قال قمر ومنه سكوت الشهود على بيع وهو يحلون البيع ملكا
 لغير البائع ظاهر عندهم ذلك فذلك عرش جرح به العبد له ويرد الشهادة **قلت**
 ان ان يتكفوا لتقيمه وخوف فليس ينكروهم بخارج وقيل قولهم ان سكوهم
 لذلك **مسئلة** وترك النكار منكر مع اجتماع الشرع **فخرج**
 لقوله قمر اذا لم ينكر القلب النكار الخبر تمامه نكس جعل علاه اسفله
 قال ابن بهران هكذا روى والله اعلم ونحو قوله قمر لا ترون بالمعروف
 ولتنهين عن المنكر وليدعوا خيرا ركم فلا يشجب لهم وترك الواجب
 الغوري عن من قال بغوريته اجتهادا او تقليدا لغير عذر جرح في العبد له
 مبطل للشهادة ومنه الحسن في الصلوة في واجب القراء مع امكان التعلم فانما
 مع عدم امكانه فلا يل فعل ما يمكن لان تكليفه فوق ذلك تكليف بالاطلاق
 وترك النكار شتر ما يجب اجماعا شتره جرح في العبد له وفيه ما سبق
 من ان العوام لا سكر عليهم الا فيما خالف ضرور الدين وجوب ستر العورة ظني
 لخلاف مالك وقوت وقت الصلوة ولما اتصل جرح في العبد له الا ان يكون
 ذلك نادورا العذر فليس بجرح اذ لا جرامة **مسئلة** ولا حرج
 الا بمضاف الى روية جواريته نانا او شرب خمر او سماع اقرار فقوله
 اقرى بالله نانا او سرق او شرب خمر او قرائن فيشهد بالتزوير نانا او سرقته
 للشاهد والمحاكم **مسئلة** قال جرح ولا يصح الجرح بعد الحكم
 الامع ذكر شبهه فلا يكف هو مجروح او فائق بل لا بد ان يقال فسق بالزنا
 او جرح لكذا ولا يعلم بخلاف في ذلك الرواية في ذلك في القول بانه مجروح
 او فاسق **قلت** لا نسلم ذلك لانه ليس كل جرح جمع عليه **فصل**
 الجاح المجروح به **لمظرفيه الحاكم** امفسق امرا فان النفس لا يذنب
 من دليل قطعي ومنه حكاية الشافعي شهدت من تعرف بالصلاح الى اخس
 قال ابن بهران روى عن الشافعي انه قال في كلامه ولقد ريت من يعرف بالصلاح

وهو يخرج رجلا فصرح بجره فتبيل به بمرجعه فقال انه لا يخفى على ما يخرج
به الشهود فأتى عليه في بيان ذلك فقال رايته يقول قاء بما فقبل له وما في ذلك
فقال انه يتضح عليه البول وعلى ثيابه فيصير ولا يغسله فقبل له رايته يصير قبل ان
يغسله فقال امره يفعل ذلك انتهى وذكر الطفاري هكذا قبل على اشتراط ذكر
السبب وفيه ان فعل الاجارة وان كانوا من اهل الرشاد لا يتبدل به لانه عن اجتماع سلتنا
ولا بد من قبل الحكم امره فظالمهم الامم بلاق **مسألة** والجرح بالزنا
لا يكون قاذفا اذا هو اصف لما وقع واذ كان كذلك لم يكن قاذفا **لثبوت**
تأدية النفع من ذلك الى ان لا يكون الجرح وهو باب من ابواب الشريعة معتقد
في الشهادة والاخبار لما دل عليه من الآثار **وان كان الجرح مفضلا مجمعا عليه**
كما لو شرب الخمر والشرقة **نقض به الحكم حيث يقفه الحاكم مشاهدة**
منه لذلك **او تواتر بما اليه لقوله تعالى** فان جاءكم فاستمعوا له **فتبينوا** ان
تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين فاستمعوا للبين والتأني والنظر
فيما تحصل به الوثوق بذلك **ولا جرح على رده شهادة الناس** فانه لا يعلم
ان احدا قال بقبولها **قالت ه حص مش وان لم يتواتر ذلك**
ولا امره الحاكم لنقض الحكم **الا حيث يشهد به بالذم يرمى به من**
ذلك عدلان قلت فان خرج الشهود بالزنا فلا بد من شهادة اربعة
وفي السرقة جلان وفيها لا توجب جدا يكفي جلان او رجل وامرأتان
فينقض الحكم قولا واحدا **لا يكون شهادة مجمعا عليها** فاقش لا نسلم ذلك لان
الطريق عدالة الجرح وفيه مظهره **والحكم لا ينقض بالنظر** اذ لو نقض
بالنظر لما استقر حكم **قلت** لا نسلم ذلك فليس العمل في نقضه بمظنون بل العمل
بشهادة اثنين **قبطي** فقد نقض ما كان قطعا بقطعي وفيه انه وان كان
دليل العمل بالشهادة قطعي فلا يستلزم القطع بها كما ان دليل الخبر الاجادي والقبلي
قطعي ولا يستلزم القطع بها بل هما مظنونان فكذلك الشهادة هنا ظنية فلا ينقض
القطعي **مسألة** **قال هب مري فان وقع الجرح قبل الحكم**
الجرح مجرأ هو فاسق او كاذب **قلت** **قال هب ش** لا انه يصح بهو
مخرج او عاص او مروج **الشهادة لسعة احتماله** فربما جرحه باليس كجرح
عند الحاكم ثم لا سلم ذلك بل يصح جرحه بخو هو مروج **قلت** لا نسلم ذلك
لجوان ان يجازي نظن **نظر الحاكم بخلاف هو فاسق اذا صدر**
من عدل مبرين عارف بدليل الفسق فانه صريح وليس بمحتمل قال هب عليم وقبل
في الجرح خبرا لو اجد لوصول الشك في شهادته المخرج **قبل قطع الحكم**
لظن **مسألة** **قال هب** **قروا اذا قال مشلون كذب في هذه**
الشهادة لم يقبل المكذب لها الا برهان قلت اراد ان الكذب

فانظر

في نفس الشهادة لا يكون الا برهان وهو ان يخرج الشهود بجرح ظاهر
بغير هذه الشهادة **لا ان يخرجهم بجرحها فهو من باب تعارض**
البينات اذ شهادتهم على الحق تقتضي صحة ما شهدوا به وخبر هو لا يقتضي عدم
صحتها وصحتها محل النزاع فليس الجرحين ردها الا برهان خارج عن البرعوى و
هذا اول ما قاله علي خليل انه اراد المويدي بالله اذ كان القابل واحدا فانه
لا يقبل جرحه بالفصيل الا ما عدل اخر وان كان على وجه الاجمال قبل فيه خبر
الواحد قال المذاكر **لا فرق** بين الاجمال والتفصيل عند المويدي بالله في قبول
خبر الواحد بل العلة محال من سليمان لكن لا يقبل قوله في اكداهم لا فهم
لم يقولوا بعد الكذب وقال الفقيه احسن ليس كذلك بل مراده عليم انه لا يسمع
قول الشاهد الا برهان يدفع عن نفسه ما جرح به **وقيل** انما لم يقبل قوله
اكذبوه هم فيما شهدوا به لانه نفس المتنازع فيه فلا يكون جرحا الا اذا اضافوا
الكذب الى غير ما شهدوا به **مسألة** **قلت** **وتعبر في تفصيل**
الجرح فاذا قال هو مخرج لانه زنا او شرب خمر فلا بد من ان يشهد عدلان
حيث الشاهد ذلك او اقرب اذ على الاصلاح وفيه نظر لانه اذا انكر او ادعى
الاصلاح وكان في تلك الحال صالحا لم يعد لان ذلك لا يكون جرحا **وقيل**
كان من عدل اثنان وجرحه واحد فالنقض اول جرحا
على السلامة ولا تعارض مع زيادة الواحد **قال هب** لا سلم ذلك بل الجرح اول
اذا هو بالغ كحقيقا **لما لفته الظاهر** فان الجرح زيادة لم يطعم عليه كما
المعد فيجب العمل بها لانها لا تنفي مقضى التعديل في غير صور التبيين اذ غاية قول
العدل انه لم يعلم فسقا ولم يظنه اذ العلم بالعدم لا يتصور والجرح نقول اننا
انما علمت فسقه فلو حكمنا بعدم فسقه كان الجرح كاذبا ولو حكمنا بفسقه
كانا صادقين فيما اخبرنا به والجمع اول ما امكن **لنا قوله** **وهو زنا وشهادة**
الخبر المتقدم من صلي الصلوات الخمس في جماعة تجوزوا شهادته وظنوا به خيرا وقوله
الا المشلون فاحكم عدول على انفسهم وعلى غيرهم **ولم يفضل** بين من جرح
ومن لم يجرح قبل على عموم الحكم **قلت** **فيه نظر** اذ غاية الامر ان ذلك
حكمه ظاهرا **فجعل على من لم يجرح بشي** لانه من جرح فقد رفع جرحه ذلك
الظاهر فيكون الجرح على ذلك جمعا بين الادلة اما لو تعارض بينا الجرح والتعديل
فالتعديل اولي **انما قال نحو ان يخرج يقتل شخص في جهة كفي صنعا في وقت**
معين يوم الجمعة من شهر كذا فيشهد شخص اخر انه كان في ذلك الوقت في
غير ذلك الموضع بل في صغره وليس في صنعا فالتعديل اولي للتقدم على الجرح
قلت وليس كما قال عليم من الاما على تقدير مرسه التعديل مع التعارض بل ان كان
ذلك مع الاطلاق والخلاف في ان التعديل مقدم على الجرح او الجرح مقدم على التعديل
مشهور **قال** عصب الدين اذا تعارض الجرح والتعديل فالجرح مقدم على التعديل

٢٢٩

وتقبل التعديل مقدم لنا ان تعديل الجرح جمع بين الجرح والتعديل فان غاية
قول المحدث انه لم يعم فتقا ولم يظنه فظن عبد الله اذا علم بالعدم لا يضي
والجرح يقول انا علمت فسقه فلو حكمنا بعدم فسقه كان الجرح كاذبا
ولو حكمنا بفسقه كانا صادقين والجمع اول ما امكن فهدا اذا اطلقا واما اذا
عز الجرح السب ونفاه المحدث بطريق يقيني كان يقول الجرح قتل فلان يوم
كذا وقال المحدث هو حي وانا رايت بعد ذلك اليوم فيقع بينهما التعارض لعدم
امكان الجمع المذكور وحينئذ يضار الى الترجيح **مسألة** قال
واذا جرح رجلان شاهدين باي جرح **وعلم** من الشاهدين صدقهما
في الشهادة **فإنهما** بعد بطلان شهادة الشاهدين جرحهما **ان** شهيدا
للمدعي بالحق عند الحاكم لئلا يضيع حقه حق المدعي لبطلان الشهادة
وقد قال **تم حرمه** التمس كرمه فمن لازم اجترامه ان يوصله الى
مرامه **وقال تعالى** وانتم انتم الشهادة لله **فصل** في
غير مدع اجاعا لان الشهادة انما هي وصلة الى الحكم بالمدعى واذا
المدعى اتى بما يتوصل به اليه **ولا تصح** الشهادة **الحاكم** للمدعى اذا اقام
بها الحكم **ولا تصح** لغير ما ادعاه هذا اذا كان في حق ادعي يخص
اما اذا كانت في حق الله **المحض كبد الشرب والزنا** **تصح** الشهادة لغير
مدع **جسبة** فاذا قامت عند الحاكم وجب عليه العمل بمقتضاها **وفي الحق**
خلاف هل تصح جسبة امر لا قد من هناك وبسط الكلام عليه **وتصح** الشهادة
جسبة في المشوب لمن المشوب **كالخمر في ذلك** والمشوب كبد القذف
والا قرب انها لا تصح الشهادة عليه **لنحو** الحق قبل المرافعة
لانه قبل المرافعة حق ادعي محض **فيكون** الجحد بشهادة الخصم قبل المرافعة
ظلم لان الجحد انما يتعلق بالامام او الحاكم بعد المرافعة **مسألة**
قال انا محمد واحمد عليهما السلام **ويكفر** الشك بالدين **فإذا**
شهدا اثنان ان هذا من عثم والدي مات وانه وارثه ولم يعرف نفسه لم تصح
شهادتهما **لا** فهم لم يذكروا ان الميت فلان ابن فلان والمشهود له فلان ابن فلان
فلا بد ان يشهدوا ان هذا زيد بن عمرو **وان** **تجمعهم** اب واحد **والا**
تكن الشهادة كذلك **لم تصح** **لا** **اجتأرا** كان يشهدوا الله برغم فلان ولم
يبرجوا فان ذلك محتمل للقرين والبعيد والا بعد لا يرث مع وجود الاقرب
قال الفقيه بخبري هذا اذا كان له وارث معروف والا حجتا الشهادة وان لم
يبرجوا **وتصح** الشهادة على البيع وعلى الهبة والوقف **والوصية** **فعل**
لها اولها ما **كان** او **دايد** عند من منع من البيت **الركبة** **كامر** وقبيل
ذكر المانع ومجته وبسط الكلام هناك **قلت** **وتكلم** **كان** له ادني

بلا اعلم **المقتل** ان كان عليه يد في الحال لغير المدعي **كامر** تفصيله
مسألة **ولا تصح** الشهادة على من كان يدين **لا** **حق** **فلا**
على فلان **ويجوز** **الا** **حيث** **يكن** **اليقين** **كان** **يشهد** **على** **شخص** **بالتقرب**
بني كان يقربا به لا يستحق على يد شيئا **او** **انه** **لم** **يكن** **محضرا** **جل** **ولا** **آخر**
قال الامام بخبري عليه السلام ان النفي قد يعلم ضرر كقولنا بان ليس يد يدنا
قل ولا جبل شامخ وانا لسنا في نجر وقد يعلم بالنظر كاخيار السج فان قلنا
لاحق له على فلان مما علم نفيه بالنظر وما عدا هذا من الامور لا يكون معلوما
انتهى **قلت** **ولا تصح** الشهادة به لان الشهادة عدم ما كلف وعبر العلم به لسرعا
بعدمه **ولا تصح** الشهادة على البيع الامع ذكر الثمن او ذكر قبضه **اذ** **لا** **تصح** **البيع**
من **دون** **من** **دون** **ذكر** **او** **قبضه** **لان** **ما** **هيته** **العقد** **مركبة** **من** **ذلك** **لا** **تصح** **الشهادة**
على **القرار** **به** **با** **بيع** **فيصح** **وان** **لم** **يذكر** **الثمن** **ولا** **قبضه** **ا** **حيث** **ادعى** **الشفيع**
شفيعه امض فانكر المشتري فاقام الشفيع على المشتري البيه فانها تصح
الشهادة على البيع **وان** **لم** **يذكر** **الثمن** **اجاعا** **بين** **العلم** **لحصول** **عنه** **بمجرد**
العقد **فمقر** **الشفيعه** **بذلك** **ثم** **يبدأ** **عيان** **الثمن** **ومقابلة** **قلت** **لان**
جهل **الثمن** **قبل** **القبض** **للمبيع** **فصح** **العقد** **لا** **يعاد** **بعد** **قبض** **المبيع** **وانما** **تصح**
لانه تعدد تسليم المبيع لان للبايع حبيسه حتى يستوفي الثمن وهو مجهول ولا
يلزمه ان يفضي كل من ثمنه وليس كذلك جهل الثمن بعد قبض المشتري
للمبيع لان القول قول المشتري في قبال الثمن وقد سبق تحقيق ذلك في البيع **مسألة**
ولا تصح الشهادة **على** **زمنة** **التياب** **فلو** **شهد** **رجلان**
على شخص انه قبض فلانا زمنة من ثياب لم يجرم بشك الشهادة **الامع**
ذكر **الجسور** **والعبد** **للثياب** **وذكر** **الطول** **والعرض** **والرقعة** **والغلف**
في كل واحد منها **وقيل** **لا** **تصح** **ذلك** **بل** **تصح** **الشهادة** **بوجود** **المشهور**
عليه **بالتمسك** **بجده** **ثبوتها** **عليه** **بالبيه** **قلت** **وهو** **قوي** **لا** **مكان**
ببيته بعد ثبوته **ولا تصح** الشهادة لشخص بالارث من الجد **الا**
بواسطة **الاب** **فاذا** **شهدا** **اثنان** **بان** **هذه** **الدار** **كانت** **لجد** **فلان**
وقد **تركها** **ميراثا** **لم** **يصح** **الا** **ان** **يشهدوا** **ان** **اباه** **مات** **وتركها** **ميراثا** **لالاه**
هذا **ان** **لم** **يتقدم** **موته** **موت** **الاب** **على** **موت** **الجدة** **فاما** **اذا** **تقدم** **فان**
المك **ينقل** **اليه** **بموت** **جده** **من** **غير** **واسطة** **مسألة** **قال**
صب **ولا** **يجوز** **الشهادة** **على** **المك** **المطلق** **نظا** **هرا** **اليه** **فاذا** **ارى**
رجلا يتصرف في دار مبن مبنه دخولا وخروجا تغلقا وفتحاً لم تجزأ لشهيد
له بالمك **ع** **ع** **لا** **تصح** **ذلك** **بل** **يجوز** **ان** **يشهد** **له** **بالمك** **لان** **الظاهر** **في**
مثل ذلك التصرف لا يكون الا من مك **قلت** **لا** **تصح** **ذلك** **لانه** **ليس** **من** **لازم**
ثبوت اليد المك **وقد** **ثبت** **اليه** **لغير** **المالك** **بغصب** **او** **غاربه**

٢٤

هو الذي يتصرف لغيره لغير موكله **والاصل فيها من الكتاب** قوله تعالى **فانفق**
احدكم بقرآنكم هذه الى المدينة والبرق الفضة مضمومة كانت او غيرها
فدل على الاستئابة ودل على ان التزود برأي المتكلمين وقوله تعالى **اجعل على**
خزائن الارض وليس خزائنها والارض ارض مصر في حفيظ لها من لا يستحقها علم جرح
التصرف فيها ولعله علم لما رأى انه يستعمله في امر لا يحاله اثر ما تم فأيده وحل
عوايده وفيه دليل على وجوب طلب الرأيه واظهاره انه سيستعملها وعلى جواز التولي
من يد الكافر اذا علم انه لا شئيل الى اقامة الحق شيئا من الخلق الا بالاهل ستظهر به
وعز هذا ان الملك اسلم على يديه **ونحوها** قوله تعالى في قصه سليمان اذهب بكتابه
هذا فالفقه اليهم فقلت على شرعيه الاله ستنا به لان شرع من قبلنا اذا قرره
شرعنا دليل لنا **وقوله ثم اذا وجدت وكيل الخير** قال ابن بدران عن جابر قال روت
الخروج الى خيبر فاتي رسول الله ص فسلت عليه وقت الى امر يد الخرج الى خيبر
فقال اذا اتيت وكيل فخدمته خمسة عشر وسقا فان ابتغى منك به فضع يديك
على ترقوته اخرج به ابوداود الترمذي تجميع على النزاهة وهي العظم الذي بين
عظم الخمر والفاق وهما ترقوتان من الجانبيين ومنهما فعلق بالفتح كانه قد جعل
ذلك امامه لا ذعان وكيله للتسلية وعلامه للتصديق جابر فيها قاله **وقوله**
ثم في نكاح ميمونة وقد سبق **وذكره جكي في شرائع** قال ابن بدران
عن حكيم بن خزام عن رسول الله ص بعث معي بدينا را شترى له به اضحية فاشترى
كسبا بدينا فباعه بدينا من فرج فاشترى اضحية بدينا فباعه به وبالدنيا
الذي استفضل من الاخرى فتصدق رسول الله ص بالدنيا ودعا له ان يبارك
له في تجارته اخرج ابوداود وللتزمذي نحوه وقال له ضم بالشاه وصديق بالدنيا
وعن شبيب بن عوف قال سمعت اهل الحجاز يتحدثون عن عمرو صاحب رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم ان رسول الله ص اعطاه دينارا يشتري به شاه فاشترى
له شاتين فباع احدى بهما بدينا وجاه بدينا وشاه فدعا له بالبركة في بيعه
فكان لو اشترى التراب ربح فيه اخرج ابوداود وللتزمذي نحوه فدل ذلك
على شياع التوكيل من الرسول ص وظهور عنه وقد تزجر البخاري الباب بخبر
ان النبي ص اشرك عليا في هديه ثمر امره بقسمتها وهو حديث عبد الرحمن بن ابي ليلى
عن علي عليه السلام قال امرني رسول الله ص ان اتصدق بخلال البدن التي تحرق بخلوها
ويحدث عقبه من عامر ان النبي ص اعطاه غنما يفتقها في عقد فذكر للنبي
فقال ضم به انت فاستنا به في قسمتها وجعله ناياعه في ثمرتها فدل على
ثبوت الركالة في ان بطلان وكالة الشريك جاز كما تجوز شركة الوكيل
ولا اعلم فيه خلافا واستدل الداودي حديث علي ع جاز تفويض الامر الى راي

الشريك

الشريك ويعقبه من الدين باحتيال ان يكون عين له من عطية والعقود
بفتح المهملة وضم المشناه وسكون الواو الصغير من المعن اذا قرى وقيل
اذا اتى عليه حرك وقيل اذا قدر على السقار **والاجماع على كونها مشروعة**
ولا يعلم ان احدا من علماء الاسلام نفي شرعية **وفي كونها ناياعه او لا**
وجها ان احدها انها ناياعه عن الموكل وقايم مقامه فيها تنافى وله الركالة
بدليل تجديدها المخالفة للموكل ولزوم الموافقة له والاهل متشال الامر فاذا
وكله ببيع لم يبع بدون ثمن المثل ولا ببيع الا بالنقد ولا ببيع بالعرض ولا بالنسيئة
وبخود ذلك **وقيل** ليس كذلك بل الركالة **ولا يه لجوان المخالفة** من الركالة
للموكل **الى الاصح** كالباع **بمعجل** وقدم **بوجيل** لما راي في ذلك من المصلحة
ونحو ان يامر بعشر فباع بعشرين لان مبادر الولايه على النظر في المصلحة وتوخي
ما هو اول **مسئلة** **وتصح** الركالة **مطلقه** غير مقيدة بوقت كان
يامر بالبيع والشري والاجاز **ومقيدة بوقت** كان يقول بع هذا يوم
الجمعة او غيره غير الوقت كان يقول بع من فلان او بع بنقد مخصوص
من البراهمة والدنا نير **فيجب** **الامثال** اطلاقا وتقييدا **مسئلة**
قال في تروا الركالة **صححها ما يتناول** معلوما من المعامضات والافان
والعكس ما لا يتناول معلوما فان الركالة اذا كانت كذلك **فاسيده**
نحو ان يوكله في كل شيء وفي كثير وقليل **فيتضمن** الركالة **صرا**
كتطبيق وجاته **ومقتضى** **نحوها** التصديق بجميع ماله والاقر عليه
بما ليس عين من الغرامات وقد روي رسول الله ص عن الضمر والغير بقوله لا ضرر
ولا ضرار في الاله سلام فاقضى بطلانها وفسادها **قلت** **الاقرب للذهب**
ان لا فساد مع التعميم **لجوان** تعليقها **بالجهول** كما تيا في ان شاء الله تعالى
وبفعل ما عرف **ان** الركالة **تناوله** وغاية الامر انه عموم اراد به الخصوص
وذلك ظاهر كثير وشايخ غير عزيز **فزع** **قال** **في قول** **شخص** **لاخذ**
وكذلك في مالي كان **وكيلا** في حفظه **لا** في بيعه **اذ** **يجمل** **المطلق** في
الركالة **على** **الاقل** **المفط** **وقال** **مرو** **لو** **قال** **شخص** **لشخص** **اجرت** **ذلك**
في **ما** **يتناول** **ذلك** **كل** **تصرف** **في** **ماله** **ولو** **كان** **هيبه** **وعتقا** **لا** **البيع**
فلا يتناول **للعرف** **بعدم** تناول ذلك اللفظ **قال** **ثم** **بل** **والبيع** **كأنه**
داخل تحت اجاز الحكم شامل له شمول ساير التصرفات **فان** **فوضه** **الموكل**
او **قال** **وكذلك** **لما** **يضرني** **ويمنعني** **مع** **التوكيل** **في** **كل** **تصرف** **العرف**
يتضمن **تخلافه** خلاف العموم فانه يخصه **فصل** **والوكالة**
ان **كانها** **الضبيعة** **والموكل** **فيه** **والموكل** **في** **الوكالة** **وهذا**
لفها وسياتي ايضا جها في الشرا ان شاء الله تعالى **مسئلة** **وانما**
تتقيد الركالة باليجاب **بلفظها** **كوكلك** **او** **لفظ** **الامر** **كافعل** **كذا**

وقول من الوكيل عقيب الايجاب فان الوكالة تصح بذلك اجماعا بين العلماء قال
 هب عس او الامثال فانه مفعول عن القبول اذ هي اباجه فعل فكي في قبولها
 الاخذ في الفعل عس ليس كذلك بل الوكالة عقيد فلا يقبل الوكيل الا بلفظ
 كسائر العقود وعنه لفظ التوكيد عقيد لا امر اباجه فاذا ادى بلفظ الوكالة
 فلا بد من الايجاب باللفظ قلنا اذا انعقدت الوكالة بلفظ الامر فظاهر
 الا بابه لان من لازم لفظ الفعل عدم اللزوم لانه ليس من العقد في شيء **مسألة**
 ويصح القبول في اجماعا بين العلماء وفي جواز التراضي وجها واحدا
 قال في وهو اصحهما يصح التراضي عن القبول ما لم يرد التوكيد وقيل ذلك لا يصح
 تراضي القبول والوكالة كما لا يصح في البيع والابحان بجامع لزوم العقد
 ومن لازم له لزوم لوازمه قلنا لا تسلم ذلك لان الوكالة لا تساوي البيع والابحان
 اذ هي وقف على الشرط وتعلق بالمجهول فصح التراضي عن قبولها **مسألة**
 عن قبول الوضعية بجامع كون كل منهما نيا به عن الغير **مسألة**
 قال في حصص الوكالة مشروطة مستقبل لفظ له ثم لسواه مؤنة
 ان قيل اسما ثم جعفر الخبر قال ابن بهران صوابه ان قيل زيد جعفر
 ولفظ الحديث عن عمر قال امر رسول الله ص في هزقة مؤنة زيد بن جارية
 فقال ان قتل زيد جعفر فان قتل جعفر فعبدا لله اياه هذ اطرف من جريته
 اخرج به البخاري وكذا ذكره الطفاوي فجعل ولا يه جعفر مشروطة بغير زيد
 وولا يه عبدا لله مشروطة بموت جعفر قال في كثر صراحة سلم ذلك اذ هي تملك
 التصرف فيما وكل به فلا يدر خلاها الشرط كما لا يدخل البيع بجامع التصرف
 قلنا لا تسلم انها تملك بل اباجه التصرف كان دخلت استاني فكل
 منه من اي فأكتم شيت وكذا الامان فان الامر بها اباجه تصرف والوضعية
 كذلك فاصح فيها صح في الوكالة بجامع كل نيا به عن الغير قال بعض
 تعليقا بالشرط مطلقا بل يصح تعليقها بالمقطوع فقط كما اذا طلعت الشمس
 فقبذ وكلك بشرا هذه الدار وحوذك اذ لا غرر فيما قطع به لك اما من
 من البليل البدل على جواز ذلك مطلقا قال بعض يصح تعليق العمل الموكل به
 لا تعليق الوكالة يجوز كذلك لان بشر كذا وبيعه ولا تصرف فيه الا
 ما سئل لشهر لان التعليق ليس في العقد بل فيما وكل به ونيه انه يبيع الشيء والمنع
 من التصرف فيه فاذا امكن تعليق العقد به امتنع ذلك في الموكل به بخلاف
 وكلك ما سئل لشهر لتعيين الوكالة نفسها لذلك الوقت فلا يصح كل قول بعثك
 ما سئل لشهر ما من البليل البدل على جواز ذلك مطلقا **مسألة**
 في بيع الوكالة بالوكالة بالوكالة فاذا اكتب شخص الى اخذ
 بالبيع وقبذ وكلك بشرا كذا وبيعه او نحو ذلك من تصرفات وقيل في الجائز

عبد الوكيل كغيرها من العقود ونحوها وتصح الوكالة بمجتهه عندهم اجماعا
 بلفظها بشرط او وقت نحو قولك عنك صرت وكذا فلا ينعزل بعد ذلك
 الا بلفظ مثله ككما صرت وكذا فقبذ عنك وصق لا تعضي التكرار
 في الاصح من القولين وقدم الخلاف فيها وشق الكلام على التخصيص ايضا
 فما قيل هنا كقيل هنا **مسألة** قال في هب ولفظها لفظ
 الوكالة غير شرط فصح به كوكلك بكذا او باذنتك في التصرف في
 كذا او امرت او افعل كذا او انت وكيلي في كذا او كذا اذا قصد
 المعنى فاي لفظ اياه صح التوكيد به **مسألة** ويصح التوكيد
 في النكاح اجماعا لا يعلم فيه خلاف الا عن ابن ثور جكاه عنه في النكاحية
 لعلمه في ميمونه وامر حبيبه قال الطفاوي اخرج ماكد في الموطا
 عن سليمان بن قيس ان النبي ص بعث ابا رافع مولاه ورجلا من الانصار فزوجاه
 ميمونه بنت الحارث وهو بالمدينة قبل ان يخرج وانه وكل السوق عمرو بن امية
 ان يقبل له نكاح امر حبيبه ويصح التوكيد في الخصومة لتوكيد علي عليه السلام عقيل
 في خصومه عبد الله بن جعفر في خصومه عند
 عمن قال ابن بهران روي ان عليا وكل عقيل لخصوماته ولما كبر وكل عبد الله
 بن جعفر وقال ما قضى له فيل وما قضى عليه فعلى حكا في الشفا ونحو في اصول
 الاحكام وروي في غيرهما عن علي ان طلحه بن عبيد الله نازعه في ثوب احدثه
 في ارضه في خلافة عثمان فوكل عبدا لله بن جعفر في محاكمته وقال ان هذه الخصومات
 يحق يقضيها الشيطان فاجب ان يقوم فيها مقامي غيري انتهى قال الطفاوي وروي
 ان عليا عليه السلام وكل عقيل في خصومه الى بكر وعمر وكل عبد الله بن جعفر في خصومه
 الى عثمان وقال ان هذه الخصومات يحق يقضيها الشيطان فاجب ان يقوم فيها
 مقامي غيري ولم ينكس ذلك بل شاع وذاع ولما بدفعه احد بحري مجري
 الاجماع وتصح الوكالة في البيع والشرا كقوله جكاه وعمر
 الخبر المتقدمين وذكرها الطفاوي ههنا بنحو ذلك اللفظ المقدم فليرجع
 اليه ولا حاجة الى اغاذه وتصح الوكالة في كل تصرف يجوز للموكل التصرف فيه
 الا ما منعه من التصرف فيه **فصل** ولا تصح الوكالة في قربة بدينه من صلوة وصيام
 وحج الحج لعبد لا مطلقا فلا تصح النيابة فيه كغيره من الطاعات البدنية
 ودخل فيه ركعتا الطواف تنعما فان من استوجبه على الحج وناب عن المعذور
 فيه بعينه وان كان لا تصح النيابة في الصلوة بحال لما لزما بالنتيجة لا بالذات
 وفي صحة الصوم عن الميت الخلاف الذي سبق في الصوم قال في ولا يصح
 التوكيد في الذم اذ هو عبادة وكل عبادة لا يصح التوكيد فيها الحج والصوم
 والاعتكاف على الخلاف ولا يجوز التوكيد في محظورات كالعقب فان فعل

٢٢

Copy

ersity

كان الغائب هو الوكيل لان فعل المحرم لا يدخله النيابة قلت ومنه الطلاق والطلاق المبدئي حصريا وكل يحظر ولا يصح التوكيل فيه ولا يصح التوكيل في رين لتعلقها بذات الجاني ولا في تعان وشهادة الا الارعا كما سبق لوجوب استيفاء جميعا عن يقين ولا يقين للتوكيل ولا يصح التوكيل في اثبات جود وصفا واستيفاء وهما لما يشاء ان شاء الله تعالى وسياتي للمذاهب صحة التوكيل في القضاء ولا يصح التوكيل فيما ليس للاصل توليه في الجاهل كما المحرم لكل من يعقل له نكاحا ونحو ذلك غالبا اجتران عن جواز عتق عبدك عن كفاريته وتوكيل الجاني من يطوف عنها والمرأة من زوجها فانه يصح التوكيل في هذه وان لم يصح من الاصل توليه **مسئلة** قال يتي من ولا تصح الوكالة من شخص شخص فيا عظمت جهالة كوكلائك في كل قليل وكثير وصامت وناطق ونفق وغيره لما من ان ذلك مقتضى للخرق والضرب وقد نهى رسول الله ص عنها قال لا تصح ذلك بل تصح الوكالة كذا قلت وهو قريب لهذا **مسئلة** قال لا يصح ذلك بل يصح ولا يفعل كما مر ويتناول الجفلة لان المطلق يجعل على الاقل وقد سبق كلام المويدي بالله في ذلك الا حيث عين العبد كوكلائك ببيع كل قليل وكثير من مالي ويجمع جميع ما املك فان الوكالة بذلك تصح لا ارتفاع الجهالة وعن بعض النافعية ان ذلك لا يجوز ولا يصح الوكالة معه بل كابدان بعين الا ملاك كبيع جميع عبيدا وانقص جميع ديواني وديايع ورد بان لا مانع من ذلك الا الجهالة وقد ارتفعت **مسئلة** قال فان قال شخص اخر عتق جميع عبيدي او اقبض جميع ديواني او اقبض جميع مالي صحت الوكالة اذ لا جهالة اذ اعرف ماله ودينه وانقص ما نقص وعين واصفى ما عتق وقال بعضنا لا نسلم ذلك بل لا يصح الوكالة حتى بعين الموكل به ولا سكتي التعميم قلت لا نسلم ذلك اذ لا مانع الا الجهالة وقد ارتفعت **مسئلة** قال فان قال بع ما شئت من مالي او اقبض ما شئت من ديني صحت الوكالة لا ارتفاع الجهالة قال ابن الصاع لا نسلم ذلك بل يصح التوكيل اذ قال بع ما تری من عبيدي لا لو قال بع ما تری من مالي قال العمراني ولم يذكر له وجهما قلت لا مانع الا الجهالة فاذا عرف ماله عرف ما يبيع فلا جهالة **مسئلة** قال هاج ولو قال شخص اخر اقبض كل ديني عليه تناول ذلك **مسئلة** قال لا يصح التوكيل لصحة التوكيل في المبدئي قلت لا العتق والطلاق فلا يتناول التوكيل متق من لم يكن في ملكه وان ملكه من بعد ولا طلاق من لم تكن تحتها وان تزوجها من بعد **مسئلة** قال الطفاري عن مسور بن مخرمه مر فوعا لا طلاق قبل النكاح ولا عتق قبل الملك وقد سبق قال لا نسلم ذلك بل لا يصح الوكالة على فضة دين وان لم يكن غلة وان لم يكن لانه كلوكه في المصلحة **مسئلة** قال لا يصح ذلك لان المصلحة معاوضة فكانت كالمصلحة لا يصح على معبود كما لا يصح بيع معبود فافترقا ولا فيما سمي الفارق **مسئلة**

قال هاج ولو وكله بشرا جيران لم يصح لعظم الجهالة لان الجيران يقع على انواع كثيرة **مسئلة** قال هاج من سدرج فان عن الجنس ونحوه انواع ككذلك ان تشتري لي ثوبا او عبدا لم يصح الا مع ذكر النوع لان الثياب والعباد انواع كثيرة فلا بد من ذكر النوع او الثمن كعبد تزيي بتبين نوعه او ثمنه كاشترى لي عبدا بكذا ما يتيه درهم او نحو ذلك لعلة الجهالة حينئذ قلت **مسئلة** ما يتيه بالاصل ويناسبه وقال لا نسلم ذلك فلو قال امرت ان تشتري لي عبدا تركيا او جنسيا او ثوبا هرويا او مرويا ولم تقبل الثمن فان ذلك لا يصح للجهالة فلا بد ان يصف العبد بصفاته المقصودة ويذكر طول الثوب وعرضه وصفاته او رقبته لصير معلوما **مسئلة** العتق فانه لا بد من ذلك فكذلك هذا لانه حكم فلا بد ان يكون على معلوم ولا لا يصح للجهالة والخرق لك ما من من ان ذكر النوع بقلل الغرر ويحمل على علائق وكذلك ذكر الثمن بقلل الجهالة ولا مانع من الصحة نسواها قال لا نسلم ذلك بل تصح الوكالة مطلقا سواء عين الجنس مع ذكر النوع او الثمن امره واشترى الوكيل ما يتيه بالموكل قلت لا نسلم ذلك لان مدار الوكالة على المثال ما امره الموكل ومطابقة عرضه وعظم الجهالة تعين معه الامثال **مسئلة** قال لو وكله ان يتزوج له امرأة مطلقا ولم يعين المرأة لم يصح التوكيل لاختلاف الاعراض بالنساء فلا يجوز حتى يصفها قلت فيه نظر لعدم اذنه فصيح وتناول اي امرأة تلقى به قال ي فان امره يتزوج له من قبيله كان يامر ان يتزوج له من قبيلة فتزوج من غيرها لم يصح قل فلو امر ان يتزوج له من العرب فتزوج له من قبيلة صح فلو قال له يتزوج له امراه انصاريه تعين الاخر **مسئلة** فان قال امراه من الاوس فتزوج من الخدرج لم يصح ولا يصح توكيل المرأة في النكاح لما من من ان المرأة لا توفى ذلك في حق نفسها فالاول ان لا تولاه في حق غيرها فقد شلت اهلية ذلك ولا يصح توكيل المجنون والاضبي غير المميز اذ لا يصح تصرفها ومدار الوكالة على التصرف فاذا امتنع الملتزم امتنع للامره **مسئلة** قال لا يصح ان يوكل المسلم ذميا بشرا خمر اذا اشتراه الذي لم يصح اشترائه المسلم قال لا نسلم ذلك بل يجوز ويصح ذلك للمسلم قلت لا نسلم لان كل ما لا يجوز ان يعقد المسلم عليه لنفسه لا يجوز ان يوكل فيه **مسئلة** قال لا يعقد على الجوسية فان العقد عليها لا يصح لغيرها على المسلم فكذلك التوكيل بالعقد على الخمر لا يصح لغيرها على المسلم **مسئلة** ولا يصح توكيل كافر كان يوكل المسلم ذميا بقبول له نكاح مسئلة فان ذلك لا يصح لان ما لا يصح لنفسه لا يصح توكيله به ولا يصح العتق وهو توكيل كافر مسئلة فقل له نكاح كنان اذ لا نسلم قوله لنفسه وكذا لا يصح قبوله لغيره ولا يصح توكيل الذي في نكاح الذي منه المسلم عند من اجاره لا ارتفاع المانع لان ذلك عنده صالح للاصل وللوكيل **مسئلة** قال هاج

٢٢٤

Copyrighted material

ويصح جعل المحرم لغيره فلا فلاس وكلا اذ لم يتجر الى ماله وقيل لا يصح توكيله
الا حيث لا يتحقق به الحقوق وكذا يصح توكيل المحرم لنفسه عندنا لا عند ش فلا
تصح توكيله في المال بل يصح في الطلاق ونحوه النكاح والخلع ويجاب عن الشافعي
بانه لا مانع من توكيله في ذلك لانه يصح منه لنفسه وما صح منه لنفسه صح منه لغيره
والمانع الذي عارض من تصرفه في ماله لا يستلزم اهل بيته فانيته انه يكون كالقيد
يجوز تصرفه بالاذن **مسئلة** ويصح توكيل المسلم للنكاح في غير
النكاح ولو كان جريما اذ يصح تصرفه لنفسه في المال فكذا يصح تصرفه
لغيره بالنكاح **مسئلة** ويصح توكيل الفاسق في كل شيء من البيع والشرا
والاجارة الا في شيء من النكاح **اجابا** او قبوله قال العيني يجوز ان يقبل
الفاسق النكاح لنفسه وهل يصح ان يتوكل لغيره في قبوله فيه وجهان حكاهما
بر الصباغ احدهما ولم يذكر في المذهب غير انه يصح كما يصح في حق الفاسق
نفسه والشايعي ولم يذكره الشيخ ابو حامد في التعليق والمجمل غير انه لا يصح
ولم يذكر له وجهها وهل يصح ان يتوكل الفاسق في اجاب النكاح اذ قلنا انه
ليس بولي فيه والثاني انه يصح لانه ليس بولي وانما الولي الموكل وهو عبد **مسئلة**
صح النكاح لنفسه لغيره **اجابا** او قبوله **مسئلة** ويصح
توكيل العبد مطلقا في نكاح وغيره قال **مسئلة** صح توكيله
الا في النكاح فلا يصح توكيله بعقد عن غيره وفي صحة قبوله النكاح
لغيره **قوان** قال العيني يجوز للعبد ان يقبل النكاح لنفسه باذن سيده
ولا يجوز ان يقبل النكاح لغيره باذن سيده وجهان احدهما وهل يصح ان يتوكل لغيره
في قبول النكاح باذن سيده فيه وجهان احدهما يصح كما يصح ذلك في حق نفسه
والثاني لا يصح لانه انما جاز قبوله لحاجته الى ذلك ولا حاجة به الى قبول النكاح
لغيره والذي يقتضي المذهب انه لا يصح ان يتوكل في اجاب النكاح وان كان
باذن السيد وجهها واحدا لانه ليس من اهل اجاب النكاح بحال من الاحوال
ولو قيل انه كتوكيل الفاسق في الام اجاب كان محتملا **قلت** العبد ليس بولي
اهليه التصرف لانه عاقل مكلف اهل حمل الامانة فلا مانع من توكيله لذلك
ما لم ينظر فيه **مسئلة** كمالا مانع من تصرفه بالوكالة في البيع والاجارة ما لم ينظر
محدد والجامع بينهما كون كل منهما تبا به عن الغير **مسئلة** ويصح توكيله
المسراة في طلاق نفسها ولا كلام في ذلك وهل يصح توكيلها بطلاق
غيرها قالت **مسئلة** ويصح توكيلها في طلاق غيرها قال **مسئلة** تستد ذلك لا يصح
توكيلها بطلاق غيرها كما لا يصح توكيلها بالنكاح ولانه انما يصح توكيلها
بطلاق نفسها للحاجة اليه ولا حاجة الى توكيلها في طلاق غيرها **قلت** لا تستد
ذلك بل يصح توكيلها بطلاق غيرها كما صح توكيلها بطلاق نفسها فضلا عما
لذلك لنفسها صحت لغيرها وليس كالنكاح لانها لما سلت اهليته لنفسها سلت
اهليته لغيرها وكونها اخرج اليه لنفسها لا يعد فارقا **مسئلة**

فان روي

قال هب وصدق شهادة رجل وامرأتين بالوكالة قال س لا تستد ذلك بل لا تقبل
شهادة النساء فيها في الوكالة لان ذلك ليس بالمال ولا المقصود منه المال وبطلان
عليه الرجال كما تقع في شأير الحقوق وكونها ليست مالا ولا المقصود بها المال لا يعد
فان قال لان ذلك صفة للشهادة من حيث كونها شهادة **فرع** قال في قولنا احضر
شخصين فشهد احدهما بالوكالة وشهد الاخر **فرع** وبالفرض بطلت الوكالة
للمرجع وفيه ان الرجوع انما هو بقول الشاهد الاخر فلو لم يرد له دون الاول يحكم
فاذا كان يعدل بطلان بانه لم يبق الا شاهد واحد ولا يحكم به الا بعد الحكم
بها فاذا حكم بها ثم قال احدهما قد عزله او كان قد عزله لم يحكم بطلان الوكالة
لان ذلك **مسئلة** كالرجوع عن الشهادة ولا يقبل الرجوع عنها بعد الحكم **قلت** وهذا
قولنا وهو القياس لكن ذكر اصحابنا ان الوكالة لا تبطل اذ قد ثبتت
بالشهادة اذ كل منهما قد شهد بها ولم تكن شهادة العزل لافراد الاخرين
وهذا فيه نظرا اذ الشهادة فكانه لم يشهد بالوكالة الا واحد فشهادة الوكالة
لم تكن الا انه روي **مسئلة** وبما قالوه بعد الحكم لا قبله **مسئلة** لانه مرجع عن
الشهادة والمرجع بعد الحكم وان كان ذلك ابتداء شهادة بالعزل
بعد الوكالة لم يقبل لان العزل لا يثبت بشهادة واحد وان قال عزله بعد
الحكم فان كان ذلك مرجوعا لم يقبل وان كان ابتداء شهادة بالعزل
قبلت شهادتهما لان العزل يثبت بشهادتين **فرع** فان قال احدهما
احدا الشاهدين وكله بالعريية **مسئلة** **فرع** الاخر ليس كذلك بل
بالفارسية بطلت الوكالة وكذا لو اختلفت اثاره بينهما فشهد
احدهما انه وكله يوم الخميس وشهد الاخر انه وكله يوم الجمعة فانها
تبطل اذ هي على فعلين والشهادة لا بد فيها من اتحاد المشهود به وتحقيقه
تحققا يرفع اللبس اليك فيه فلذا قال عليم لم تكمل شهادة ايهما فان شهدا
بالاقرار واختلفا في ذلك فقال احدهما اقرب يوم الخميس انه وكله وقال الاخر
انه اقرب يوم الجمعة انه وكله او قال احدهما بالعريية وقال الاخر
بالفارسية **مسئلة** الوكالة اذ الاقرار اخبار عن عقد واحد فان شهد
احدهما بانه قال وكله وشهد الاخر انه قال اذنت لك ما تنصرف
لم تصح اذ هما فعلا ومن لازم الشهادة اتحاد المشهود به فان شهد
احدهما بانه وكله وشهد الاخر انه اذنت له صحت الوكالة اذ الشاهد
لم يحكما هنا لفظ الموكل بل المعنى وهو واحد وانما غيرا عن التوكيل
بالفظا ولا اثر لاختلاف لفظها اذ اتفق معناها **مسئلة** **فرع** الاول فانها
حكيا لفظها وفيه انه اذا كان التعويل على المعنى هنا فلم لا يكون التعويل
على المعنى هناك فان وكلت واذنت لك في التصرف معناها واحد فاذا
كان الاثر لا يتناق المعنى فلا اثر لحكاية اللفظ وتركها **مسئلة**

٢٢٥

واذا شهد اثنان بتوكيل غائب لحاضر لم يصح ان اكد بهما الحاضر فان قال
 لا اعلم انه وكلني وكني افعلا واطلب الحق صح التوكيل لانه ثبت بالبينه
 وقوله لا اعلم اي ما سمعت وقوله اطلب الحق قبول الوكالة **فان قال لا اعلم**
 فقط وسكت بعد ذلك قال ابو العباس ومن سرح قيل له قد شهد بك بالوكالة
 اثنان اصدقك امر كذبت فان صدقتهما ثبتت وكالته وان كذبا
 لم يثبت وهو معنى قوله عليه وسلم **وعمل بحسب جوابه مسألة** وليس
 للتوكيل ان يحل الا ان ياذن له به فاذا وكله في تصرف واذن له ان يوكل
 للاذن في ذلك فان عينه بخصا تعين للوكالة ولو كان غير أمين لانه
 قطع اجتهاده بالتعيين والاعين من يوكله فلا يوكل الا من قطع لانه
 لا نظر للموكل في توكيله غير الامين وعلى الوكيل بوضوح المصلحة ولا مصلحة
 في توكيله قال ابو جعفر لا نسلم ذلك بل له التوكيل ان الوكيل الثاني
 ففعل بخصه الاول اذ الثاني معبر عن الاول قال في يجوز ان حضر او غاب
 مرضا وسفر وان لم ياذن الموكل بذلك اذ العرف قاض بذلك **قلت** لا نسلم ذلك
 لانه ليس بالمستحب ان يبيع بغير اذن **فزع** قال في حشر فان لم يصح
 بالاذن بل قال اصنع ما شئت قلت او فوضه **فزع** فهل يجوز له التوكيل ام لا
 لا عليه جاز له التوكيل للعموم قال **مسألة** لا نسلم ذلك بل لا يوكل اذ ظاهر
 التعويض في التصرف في المال فقط ويحتل ما شئت من التوكيل ولا يجوز التوكيل
 بامر يحتل بدليل انه لا يملك ان يهبه لغيره **قلت** لا نسلم ذلك لان قوله اصنع
 ما شئت عام في كل التوكيل تحتها والاحتمال بعيد لا يمنع الظاهر هذا
 ان كان مما يتولا بنفسه فان كان مما يتولا بنفسه كعمل لا يحسنه او عمل
 يترفع عنه فله او يوكل فيه لان توكيله في ذلك اذن فالنوكيل عرفا هذا الكلام
 البغدادي من اصحاب الشافعي وقال الخراسانيون اذا وكله فيما لا يتولا
 بنفسه فهل يوكل ام لا فيه وجهان

فصل في تصرف الوكيل فيه

والمسلم من المستلم
 والمسئله والفاسق والفاسقة والكافر والكافرة والماكر لا يصح تصرفه لنفسه
 فلا يصح توكيله كالصبي والمجنون والمعتوه **والخلاف في توكيل المهرج المراهق**
كالخلاف في الاذن له وقدم وقرئ الكلام هناك ان المراهق له حكم
 المكلفين اذا ادرك منافعه ومضار فمكن من النظر فيما يعود عليه بالنفع وما
 يعود عليه بالضرر فانه يقدر عليه ما قام على سائر العقلاء من الحجج ولزمه ما لزم
 ولا يلزم عليه قبول الشهادة منه واقامه الحد عليه ونحوها قبل ظهوره في العقل
 الباطن لانها احكام تتعلق بغيره ولا تثبت الا بعد العلم بلوغه بالعقل ولا
 علم الاصل ما رأت خلاف ما يتعلق به من احكام فانه يحتاج به اذا عمل عقله وان لم
 يعلم الكمال **مسألة** قالت به ح خا البردي من صح وملك الوكيل
 الحقوق المتعلقة بعقد البيع والاجاره والصنع بالماله لا غير ذلك من التملكات

والعقود مما لا يصح فيه نقل استحقاق الى غير مستحقه اذ لا دليل يدل على
 ذلك ولا اماره ترشد الى ما هناك **فان صا بطله** صا بطل ما يتعلق بالحقوق
 فيه بالموكل ان كل من وكل في شيء يصح نقل استحقاقه الى غير مستحقه كالبيع والاجاره
 والصنع ملك الوكيل **حقوقه** ولا يجوز للموكل التصرف في شيء من ذلك ولا توكيل
 غيره به **لا النكاح والطلاق والعقود والصنع عن دم العبد والخلع والكتابة**
 فلا يتعلق بالوكيل شيء منها وانما هي متعلقة بالموكل وقال ن شص وبعضهم لا نسلم ذلك
 بل يتعلق حقوق البيع والاجاره والصنع بالمال بالموكل اذ لا يدخل هذه
 في ملك الوكيل كوكيل النكاح والخلع **وجا حكمه** باع عن يمينه فانه اذا قال
 الموكل اعقد لي بالنكاح او اعقد عني عقدا خلع والحاكم اذا قال بعت منك مال فلان
 الميسر لا تنتقل الحقوق اليهم بذلك فكذا هذا اذ لا فرق بين عقد وعقد
قلت لا نسلم ذلك لان **للكوكل المطالبه بالبيع** وبالثلث اتفاقا فلا فاه بل
 يعلم قال بان ذلك ليس اليه فاستلزم ذلك **تعلق الحقوق به** خاصه بالتأثير
 على تعلق المطالبه بالبيع والثلث به اذ هما جتان فلا فرق بين حق وجن **خلاف**
وكيل النكاح والكتابة ونحوها من الطلاق والعقود والصنع عن دم العبد
 والخلع والكتابة **سئل** استواها كمان عتق لزمان لا يجزي تقاض الوكيلين
 في الضرف في غيبة الاصلين ونحوه من اليه القبض **كلا** يجوز ذلك من الزوجين
 مع غيبة المرسلين لان القبض في المجلس من لازم عقدا صرف فلما تعلق بهما دون
 الاصلين دل على تعلق الحقوق بالوكيل دون الموكل ولا نسلم مساواة الوكيل للمالك
 فيما تولا من بيع مال ابيته لانه انما له ملكا لهما **الحقوق لا تسترهما** ان يصير
 خصا للمشتري فاذا صار خصا فلا يجوز حكمه **كلا** لا يجوز للمالك ان يحكم
 لنفسه **فان قرا** ولا قياس مع الفارق **فزع** قالت به ح وتعلق الحقوق
 بالوكيل يقتضي دخول المشتري ونحو ما تعلقت به الحقوق فيه في ملكه
 لحظه بعد عقدا البيع ولذا وقع الاتفاق على استحقاقه لمطالبة قبض الغرض
 ثم ينتقل المبيع الى ملك الاصل بعقد الوكالة والمخالف يمنع انتقاله ولا يسله
 بل لا ينتقل **كلا** اذ لا فرق بين عقد وعقد **قلت** لا نسلم مساواته
النكاح لان النكاح ثبت بالعقد للاصل باضافته اليه فلا ينتقل بعقد
 ثبوته **فان قرا** ولا قياس مع الفارق قالوا انما استحق المطالبه بالقبض لانه من
 مفهوم البيع ونحوه ولذا اشترط القبض في استحقاق الوكيل تلك الحقوق واذ لا يتم
 البيع الا بالقبض سواء كان صحيحا او باطلا فهو جزء من مفهومه قبل وعلى هذا
 التنزيل لا تقوم عليهم ما قل من انه لزمهم ان لا يجزي تقاض الوكيلين في الضرف
 عند غيبة الموكلين واجيب **وان** مساواته البيع للنكاح وذلك وانه
 لم يدخل العقود عليه في ملك الوكيل الذي لم يصف لزمان **جب** الاضافه **فان**

يحكم

٢٢٦

كالحجب في النكاح واللازم باطل بالاتفاق قالوا انما وجبت الاضافة في النكاح
 لوجوب بقاء النكاح والقبول في كل من الزوجين لانها كالعقود في البيع فلا بد
 من تطابقها ايحيا بقبولها والابطال **فروع** وتحت تعلق به الحقوق لا تفتقر
 الوكيل الى الاضافة الى الموكل لدخوله في ملكه لحظه ثم ينقل الى الموكل
 وحيث لا تعلق به كما في النكاح ونحوه يجب الاضافة لعدم دخوله في ملكه
 واذا لم يدخل في ملكه فلا معنى للموكل الا بها قال من اراد ان يبيع بغير قبض
 الوكيل من يبيع عليه لا على الموكل عتق عليه لدخوله في ملك الوكيل لحظه ودخوله
 نفذ عتقه **فروع** قيل وانما يملك الموقوف حيث قبض المبيع ولم يثبت العقد
 الى الاضافة اما لو اضافه او لم يقبض فلا يملك وهو قوي اذ ملكه ضعيف
 فيعتبر فيه القبض كما يعتبر في البيع العاقل والمضيق للعقد الى الاصل
 لا يملك ما عقد عليه فكذلك لا يملك حقوق العقد **فصل** في بيع
 العقد اذ هو الاصل واليه التمسك لبيع اذ البيع يقضيه واليه قبض
 الثمن ايضا عند القبض اذ هو اي قبض الثمن من موجب العقد ولازمة كتمسك
 المبيع قال من سلم ذلك بل لا يجوز قبض الثمن الا برضا الاصل وان جنى العقد
 فليس من لازم الرضا به الرضا بقبض الثمن قلنا لا نسلم ذلك اذ هو عرض المبيع
 واليه قبضه كتمسكه بغيره ولا نسلم المبيع حتى يقبض الثمن اذ قد تقبل
 المبيع فلم يثبت الثمن اذ هما بديلان متقابلان فيما زمره جدهما لزم للآخر **مسئلة**
 قال ع طح محم وله اخط للوكيل من الثمن قبل قبضه
 اذ اليه استيفاء فاليه استقاطه قبل قبضه لا بعد القبض كغيره لا يقبض
 الثمن قال من سلم ذلك اذ الامر بالبيع يقضي بقبض الثمن لا استقاطه فالا سقاط
 مخالف لما امر به كقولهم يقبض من فابرا بجامع كون كل منهما استقاط فكما
 ان ذاك متمنع امتنع اذا سلم استواهما لان وكيل البيع ما كان
 الاستيفاء لا وكيل الدين فلا يمكن له في ذلك وانما هو وكيل قبض
 قلنا ويغير ما يحيط من الثمن لا بطلاله حتى الاصل وليس له ذلك **فروع**
مسئلة قال قلت به مرسد فقه وينقلب الوكيل فضوليا بالغبين
 الفا حش فيما وكل بشرا به او نحوه كذا بالغبن المعتاد وهو ما يتقارب الناس
 بمثل من نصف العشر ونحوه قال لا نسلم انه يتقلب بذلك فضوليا بل
 ينفذ بيعه وان غير فوق المعتاد كما ينفذ بيع الاصل اذ الوكيل نايب عنه
 قلنا لا نسلم مساواته للاصل لان الاصل متصرف في ماله وليس الوكيل
 كما اصل لانه مأمور بالمصلحة ويتوخاها وهذه جناية منه على مال غيره فيلزم
 ضمانها كسائر الجنايات فلا يبيع ولا ينفذ لانه كقولهم ما امر ببيعته
 او ابراعها امر بقبضه هذا حكم بيقه اما لو اشترى غيبا بغير فاحش او باع
 بوجه بغير فاحش ضار فضوليا اتقا فاما بخلافه في الاول والعقل في خلافه
 المصلحة في الثاني لان مبادر تصرف الراي على المصلحة فاذا اناها تصرفه فلا نفاذ له

وحاشا
 له

وكذا الوبايع الوكيل بائنه ما عين له فلا نفاذ لذلك لخالفه واتقاء المضيق
 في ذلك **مسئلة** قال قلت به من ثور ولا يصح بيعه بالتأجيل مع الاطلاق
 عن التعقيب بالنسبة الاطلا لانه النسبة هنا متعنه كما متنا عنها في البيع المطلق
 الصادر من الاصل فاذا باع الاصل عينيا من غير تعقيب بالتأجيل عينيا تسلم الثمن حالا
 فكذلك الوكيل اذا باع مع الاطلاق تعين ان يكون الثمن حالا اذ هو قائم مقامه وثايب
 عنه عيار العمل بالي وان وكل ان يبيع سلعة بثلثي ثمن لانها خالف ما امر به
 وكله ببيعها واطلق لم يجز ان يبيعها بثلثي ثمن باعها بثلثي ثمن لان الاطلاق يقتضي
 الحول كقولك بعثك هذه السلعة بدينار فان الثمن يكون حالا قال **فروع**
 لا نسلم ذلك بل يجوز له التأجيل مع الاطلاق لان التأجيل معتاد في المعاملات فيجوز
 ولا يجزى فيه لان المحذور من الوكيل انما هو بالخالفه ولا يخالفه فيها هو
 دابر بين التجار مستعمل في اكثر الامصار وان كانت الوكالة مطلقة فالعرف
 مقتيد لها قال يجوز التأجيل مع الاطلاق ولو ان ثلثا به سنة قلنا لا نسلم
 ان ذلك مطلق بل يقتيد بالبيع والشرا البازر بين التجار لا ببيع الصادر من الله لان
 والوكيل كما لا بد ان يجمع كون كل منهما نايبا عن المالك في البيع **فروع**
 قال من قال نهى الموكل الوكيل عن التنازل لم يصح تأخيره المطالبة
 يوما او يومين او ثلاثا اذ ليس بمشأوه تقديم تسليم البيع على تسليم الثمن
 للعادة المستمرة بذلك الا ان ينهى الموكل الوكيل عن ذلك او يكون تسليم البيع
 الى داعر فلا يجوز له ذلك وبعد مخالفه لان غالب حال الداعر عدم الوفا **مسئلة**
 قال طي هل واذا امر ببيع عين فاستغنى الثمن اذ فعل ما امر به واذا خيرا
 وقيل لا نسلم ذلك بل لا يجوز ذلك ولا يصح لحوار عرض له في التنازل بان يكون في ذمه
 ميل الوقت اذ لا يجل لا حتما جه اليه في ذلك الوقت لانه اذا حصل قبله ربا النقص
مسئلة قال قلت به من ثور ولا يصح بيعه بالتأجيل مع الاطلاق
 بتقدير مع الاطلاق فاذا امر بالبيع ولم يعين عرضا ولا نقدا تعين النقدين
 اذ هو المعتاد قال من سلم ذلك بل يجوز بالعرض مع الاطلاق لا تحاشا
 تعتاد المعايضة بالعرض كما تعتاد بالنقد فاذا اطلق الموكل كان
 الوكيل مخيرا بينهما قلنا لا نسلم ان العرف جار بذلك مطلقا بل لا يكون ذلك
 الا بالنقل في دون الزوم قلنا وفي جهاتنا البيع بالذهب كالعرض
 لا يكون الا مع التراضي اذ لو تعتد المبيع به **مسئلة** قال هل
 من ماله ولو باع الوكيل بعض ما وكل ببيع جملته لم يصح البيع قال لا نسلم
 ذلك بل يصح لان بيع الجزء داخل تحت الامر ببيع الكل قلنا لا نسلم ذلك لان
 في التنازل مضمون والوكيل ما خذ عليه ثمن المصلحة دفع المضيق فان عين الوكيل
 الوكيل للكل ما امر ببيع به فباع به البعض صح البيع اذا المصلحة عرفا رضي
 الموكل بذلك فان من رضي ببيع عبد بما به رضي ببيع بعضه بما به لا يثبت عتق

Copy

ersity

اشترى كان يقول بعه من فلان بما به فباع بعضه منه بما به فلا يصح لأن
الموكل قد خص المشتري المعين بجميع العبد بالثمن المقتدر فلا يجوز مخالفته **مسألة**
فمنه بانه **بيع** اما لو اشترى الوكيل بعض ما اشترى بعه كله كان بعه
بشراء عييد معين موصوف فاشترى بعضه لم يصح **مسألة** ان
على الموكل شراء في الشركة في العبد فان اشترى البعوض حيث امر بشرا كله
او اسع سعة مشرا الباقي وسعه صح **مسألة** ما لم يرد الاصل البعوض
لزوالم مخالفة بشراء كله بعد ان كان شرا بعضه فقد حضر ما لم يكن
وعرضه وان لشراء دفعه واحده **مسألة** واذا عييل لا يملك البيع
وقت تعيين فلو وكله ببيع عبده يوم الجمعة لم يملك بيعه يوم الخميس ولا يوم السبت
لان اذ نه في ذلك لا شئ اول ما قبله ولا ما بعده وحكى بن ابي اسحاق ان المدار في من الصل
قال لو امر وكيله بالطلاق يوم الجمعة صح بعده لا قبله اذ فيها مطلق
قبله لا بعده قلت لا نسلم ذلك بل لا يصح بعده كما لا يصح قبله سلمنا ان يملك ذلك
فالوكيل يعرض بعد الوقت فالتبايع فيه كالتبايع من ليس بوكيل فان قيل يصح
هذه العينين فلان العين بيعها منه لا جملته في تعيينه وان عين لبيعها
شوقا تعين الا ان مخالفت الى سوق ابلغ في الاستئذان او اوجد تقبلا في وقتها
في السوق المشاوي للسوق المعين ثناء وتقبلا وجهان احدهما قال الامام
في علم وهو اصحهما الجواز لحصول المقصود فيها **مسألة** في البيع
لا يصح لانه نص في عليه دل على عرض قصد من بين وغيرهما فلم يخالفه **مسألة**
واذا مات الوكيل قبل التمس قبضه وصيه او وارثه قبل ان له وارث
فالا مام والحاكم ثم الموكل وبوت ذلك لوصيه او وارثه اذ حقوق العقد
ملكه فتبرث عنه كما يورث املاكه وليس للاصل تولي شي منها الا باذن
الوكيل **مسألة** قالت به من فله واذا امر الموكل وكيله
بعتد فاشترى له ملك الوكيل ان يبيع بعهما صحيحا مخالفته لما امر به
كلاهما ان يبيع بعهما وخبر ببيع بعه بعتد وقد وافق ابو حنيفة في منع هذا
فلوافق فيما منعناه لشمول المخالفة لكل منهما قال ح **مسألة** لا نسلم ذلك بل
بعتد الوكيل عقدا صحيحا لحصول المصلحة بذلك وانتفاء المضر عنه **مسألة**
لا نسلم ذلك لان الوكيل ما مور فعليه ان يتشمل ما امر به والصحيح له يومه وفي
الفاسد بعتد الموكل وهو التعريض للمضار وفي الصحيح لا تسبيل الى ذلك قال
قرئ ب **مسألة** لو وكله با يبيع من نفسه لم يصح الوكالة بخلاف لو وكله
ببعية نفسه ونحوها النكاح والطلاق والامرا ما يصح ان يتولى طريقه
واحد فان ذلك يصح ولا مانع منه قال **مسألة** من البديل على الفرق بين النكاح
والبيع ونحو **مسألة** ولو قال الموكل للوكيل بعه هذا العبد بالثمن
بالعين صح اذ فعل ما امر به وزاد خيرا ما امر به عن الزيادة فان نوى عا
بأي مخالفة لم تصح فان باع بالثمن وقب لم تصح الوكالة لجعله بعض الثمن
معرضا قال لا نسلم ذلك بل يصح اذ فعل ما امر به وزاد خيرا **مسألة**

فالت

قالت **مسألة** قن ولا يضمن الوكيل ان يجد المشتري البيع والبيع اذ هو اي الوكيل
امين اذا كان بغير اجره وترك الا شهادة على البيع والبيع ليس بتعريض **مسألة**
هر فاعدهم التعويل على الا شهادة في الحمل والافراد **مسألة** وما روي عليه
على الوكيل بحكم لم يبعه من وكل بيعه ولا ثانيا اذ قد انكرت بالتعويل فيه ولا
ولا مقتضى التمس في صعه الوكالة الا ان تبدل القربة الخارجية على الردة
التكره فله ذلك ولا يضمن الوكيل الثمن ان هب بغير تعريض منه ولا جنايه
عليه **مسألة** واذا باع الوكيل ثوبا بغير فاجش لا يحاد التعارض مثله
فقطعه المشتري بعد الشراء ضمن المالك انهما شاءا والقرار في الضمان
على المشتري ان علم قبل الشراء او بعده **مسألة** وما روي الوكيل
فعل الاصل لانه أمين ولا جنايه ولا تعريض منه هذا ان كان بغير اجره
واما جث هو باجره فانه يضمن ضمان الاجير المشترك وقد سبق تقريره في الاجاز
مسألة واذا عين الاصل اجلا لم يجز الزيادة على ما عساه الا صل من
الاجل **مسألة** ولو قال الاصل للوكيل بعه مولا ولم يبين قدره فثبت الوكالة
للموكل اليه من لازمها الغهر **مسألة** لا نسلم ذلك بل يصح الوكالة ويوجب الوكيل
بالثمن اجل مثله في العرف وقيل ليس كذلك بل يوجب الى اي وقت شاء
لعموم الاوقات لان مع الاطلاق لا وقت اخص من وقت فكان ظاهرا في لكل
ليلا يكون ترجحا لا مرجح وقيل لا نسلم ذلك بل يوجب بذلك الى سنة كالحريية
فرجع عند الاطلاق الى تقييدات الشرع للاجل **مسألة** وليس له
للوكيل شرط الخيار فيما امر ببيعه للمشتري الا باذن من الاصل خاص
اذ لا يقضيه الاطلاق في الوكالة ولا شيئا اليه وان وكله في الشراء
لم يجز له ان يشترط الخيار للبائع لان الاطلاق يقتضي العقد من غير شرط
الخيار وفي اشراطه اي الوكيل للموكل او لنفسه وجهان احدهما لا يصح
لان الاطلاق انما يقتضي العقد من غير شرط خيار والثاني يصح لان فيه
اختياطا ولذا قال عليه **مسألة** قلت اصحهما الجواز اذ فعل ما امر به وزاد
خيرا **مسألة** ولو وكله ببيع عبده ثم باعه الموكل قبل بيعه
الوكيل او اغتصبه بطلت الوكالة لتعذر تصرف الوكيل جيفتي
واذا دفع الموكل الى الوكيل ثوبا او دابة لبيعهما فاستعملها وكل بيعه
من ذلك ضمن للتعدي بالتلاف المنافع من غير اذن وفي بطلان الوكالة
بذلك التعدي وجهان قال ي اجدتها وهو اصحهما بطلت بذلك الوكالة
اذ هي عقد امانة فبطلت بالجناية كالوديعة وقيل لا نسلم ذلك بل
لا تبطل الوكالة بذلك لان الوكالة متضمنة للتبعية في التصرف فاذا بطلت
الامانة لعرض اختياره بغير التصرف كالوهن بطل الامانة وتبقى التوقيت
كما هي قلت لا نسلم استوائهما لان الوهن واليه في الدين لا ينشأ عن يد
المريض لا يتسليم ما وثق فيه والوكالة تجزأ اما في التصرف فان قن ولا قياس

عن

Copy

ersity

مع الفارق **فصل** ويصح التوكيل بالشراء كما يصح التوكيل بالبيع
اجماعا من العلماء على عدم الفرق بينهما **مسئلة** واذا عين الموكل
للمشتري ثمن فاشترى الوكيل ثمن الى الذمة ولم يشتر يدرك المعين لم يصح
الوكالة لخالفه العزم وهو يوم تسليم المبيع بتسليم المعين من الثمن
ولا يلزم بدله اذا كان معينا بخلاف ما في الذمة فانه يلزم ابداله قلت
وهذا على المذهب انما هو حيث المعين غير بقدر فاما هو فلا يتعين عندنا وان
عين ما سبق في البيع ولو امره امر الموكل الوكيل بالشراء الى الذمة والرقع من
معين فاشترى بالمعين ولم يشتر الى الذمة فوجهان قال الامام فيهما
يبطل الشراء اذا امره الموكل بغيره مستمرا مع بقا الثمن وتلفه ففعله
الوكيل لا يملك مع البقاء فقط ومع التلف بنفسه الثاني من الوجهين ان يصح
الشراء للموكل لانه اقل غررا من ان يتبع له ثمن في الذمة لانه لا يلزمه الثمن
الا مع بقاء المال المعين ولا يلزمه مع تلفه قبل القبض وان امره بشراء شيء
فاعطاه الثمن ولم يقبل اشتره بهذا بعينه فعمل يتعين ذلك بان يكون ثمنه
فيه وجهان احدهما قال الامام في وهو احدهما يتعين ذلك لان يكون
ثمنه اذ هو الظاهر لا عطائه اياه عندهما بالشراء وقيل وهو الثاني
الوجهين لا يتعين ذلك لان يكون ثمنه للاطلاق في اللفظ وان اعطاه اياه ففعله
الامر بالشراء لانه فعل وان فعل محتمل ولا طاهر له **مسئلة** وان وكل
بشراء شيء الى الذمة ولم ير دفع ثمنه فعمل يتعلق الثمن بذهمه الوكيل امر به
الاصل قال عليه في معلق الثمن قال احدها تتعلق بذهمه الموكل اذا قيل
المسح الى ملكه واذا انتقل لزمه الثمن كقولنا في العقد فانه يتعلق به
ولا كلام لا تنقله الى ملكه فكذا هذا والوكيل ضامن اذا طالبه
اليه فليبايع مطابقة ايهما شاء ويرجع الوكيل على الاصل الذي وكله
اذ لزمه ما ضمنه باذنه فان ابرا الاصل برأ جميعا وان ابرا الوكيل برأ
وجد وقيل يتعلق الثمن بذهمه الوكيل اذ هو القابل فقط لا غير واذا
كان القابل لم يتعلق الا به ويلزم الاصل له مثل ما لزمه اذ لزمه باذنه
وعن رايه فله مطالبته بالذمة وان لم يطالبه البائع بذلك اذ متعلق بالثمن
اذ نه بذلك وامر به قال في نجهه عليه لا نسلم ذلك بل في ذمه الوكيل
لمباشرة العقد فلزمه الثمن كقولنا عقد لنفسه ولا يبي في ذمه الاصل
له للوكيل ولا للبائع لكن اذا نسلم الوكيل ما لزمه بالعقد رجع على الاصل
للمرئيه باذنه وعن رايه وان ابرى الوكيل لم يرجع على الاصل بشي
وليس للبائع مطابقة الاصل بشي يتعلق الثمن لمباشرة العقد وهو الوكيل
قلت وهو المذهب **مسئلة** ومن وكل شخصاً بالشراء
له عبداً بشي حال ولم يقدره بل وكله الى نظره فاشترى بوجله لم يصح الشراء
للموكل لا احتمال الزيادة لا جمل الاجل لانه ما من ثمن يمكنه ان يشترى

ذلك للعقد به نقداً الا ويمكن ان يشترى او نحو به الى اجل اكثر منه واذا كان كذلك
فقد شرى اكثر من الثمن المأذون فيه فلا يصح للمخالفه فان قدر له الثمن في الشراء
اذ فعل ما امر به من الشراء بالثمن المقدر و زاد خيراً للاجل ولا يشترط للبائع الخيار ولا
تأجيل الوكيل فيما امره بشراء به للبائع الخيار لانه ما مور بالعقد وموضوعه
على الاطلاق فليس له ذلك بل له شرط الخيار للاصل ان شاء فله ان شرط الخيار
له جاز لان فيه احتياطاً وان اشترى الوكيل باكثر مما قدر له المركز من الثمن
فقد يصح شراؤه امره فيه وجهان قال في احدهما وهو اصحهما يصح العقد
ويلزم الشراء واذا اريد على ما قدر من الثمن سلم من مال الوكيل ففعله ما لم
يأذن به الموكل وقيل لا نسلم ذلك بل لا يصح العقد كقولنا كالموكل لو وكيل له امر
بالشراء فان اه باكثر من ثمن مثله فانه لا ينعقد الشراء للمخالفه مع الاطلاق
في الاول ان لا ينعقد مع التفتيد ثمن فحولت قلت وهو الاقرب للمذهب
ولو قدر الاصل للوكيل ثمناً واشترى الوكيل ما قدر له مما قدر له مع الشراء
اذ فعل ما امر به و زاد خيراً فان اشترى الوكيل باكثر مما قدر له الاصل لم يصح
الشراء ولو كان ما شره به ثمن مثله للمخالفه الغرض ولا نفاذ لفعل الوكيل
ولا صحه ولا انعقاد مع مخالفه الموكل فان لم يصف الوكيل ان الموكل يلفظا وبنيته
لزمه الشراء و قد فع الثمن من ماله لمباشرة العقد وعدم الا سناد الى غيره
فلا يتعلق بغيره به لانه لنفسه وقدر الامر بالشراء من الغير لا اثر له **مسئلة**
ولو دفع شخص الى شخص ديناراً ليشتري به شاه فاشترى الوكيل به
بالدينار ثم شاتين لم يصح الشراء للمخالفه عرفاً وللفظاً ان كان كل واحد
منها لا تساوي ديناراً كان من رضي شاه بدينار لم يررض بما دونهما قال في عليه
الا ان يكون فيه كل شاه ديناراً المقريه ففعل عروه الباري وقديسني
ان الرسول لم يدفع الى عروه الباري ديناراً وامر ان يشترى له شاه اضيقه
فاشترى له شاتين فلفقه رجل فاشترى منه شاه بدينار فاني النبي فم بشاة
و دينار فقال بارك الله في صفته يمينك فكان لو اشترى ثوباً لرخ فيه فلم
يكن جائزاً ما اقره عليه ولا نه ما ذون عرفاً لان من رضي شاه لتساوي ديناراً بدينار
رضي بشاتين لتساوي كل واحدة ديناراً بدينار قلت والا قرب انه لا يلزم الموكل
الزيادة في البيع التي رادها الوكيل بل ماخذ شاه بنصف دينار للقطع
بانه من رضي بها بالدينار رضي بها بنصفه واما تقريره ففعل عروه فليس
بدليل على لزوم زيادة الوكيل في البيع للموكل لان ذاك منه قد اطرد لما فعله
عروه الا جاز له فعله بالوكالة لانه لو لم يكن عروه قد ملك احدهما لما صح بيعه
لان النبي صلى الله عليه واله وسلم قد ملكها فلا يصح بيعه لاحدهما من دون اذنه
ولان الموكل ان له في ابتياع شاه فملكها ولم ياذن له بابتياع اخرى فلم يملكها
فان كان احد الشاتين تساوي ديناراً والاخرى لا تساوي فيه وجهان حكاهما في الباع

٢٢٩

Copyright

ersity

احدهما لا يصح الشراء في حق الموكل في واحد منها لانه اذا نزل في شراء شاة تساوي ديناراً فلم يقع اذنه على غيرها والشاة يصح له ان يبيعها وهو لا يقرب من بيعها
 يذكر في المجموع والعروض غير هذا لانه قد وجد الماذون فيه زيادة فان قلنا
 انها للموكل فباع الوكيل التي تساوي ديناراً لم يبيع قولا واحداً لانه لم يحصل عرض الموكل
 فان باع التي تساوي ديناراً قبل بيعه فيه وجهان احدهما يصح للموكل ان يبيعها
 عرض الموكل والشاة لا يصح لانه تصرف في مال الموكل من غير اذنه وان قلنا
 للوكيل اخذها كان له التي تساوي ديناراً ان يخصصها من الدينار والوكيل الحيوان
 في اخذها وان ابتاع الشاة التي تساوي كل واحد منهن ديناراً فغير بيان
 الموكل وان قلنا ان الجميع للموكل يصح البيع فيها له والجميع ما سبق وان قلنا
 الملك في اجزائها للوكيل يصح البيع في اجزائها وبطل في الاخرى لانه لا يجوز له الاتيان
 لغير ماله **مسئلة** ويشترى الوكيل حيث امر بشرائه او جاريه او
 نحوها ما يليق **لا فصل** من لم يبين له النوع ان عين له الجنس كان يقول
 اشترى عبداً او جاريه ولم يقل حبشياً ولا رومياً وعين الثمن فقال بما يه درهم
 والاعين الجنس والثن بل الجنس من دون الثمن او الثمن دون الجنس **لا فصل** لغيره
 الكليه **وبعني عن ذكر النوع ذكر الثمن والعكس** يعني ذكر الثمن من دون النوع كان
 يقول حيث ذكر الثمن اشترى عبداً بكذا بما يه درهم او اشترى عبداً حبشياً
 ولم يذكر القيمة فذكر النوع معناه **لا فصل** ذلك بل يعني اشترى عبداً او اشترى
 ما يليق به قلنا لا نسلم ذلك مطلقاً فان فوض ففوض ولا يفوض فلا يصح الشراء
لا فصل الا انه لانه لم يذكر قلنا وقد تقدم في الفضل الثاني ما تقدم هذا العباد
مسئلة وان خالف الوكيل الموكل في جنس الثمن لم يبيع كانه ان شاء
 الله تعالى وكذا لو اعطاه ما يه درهم ونهاه عن الشراء باقل من الما يه
 فشرى باقل منها لم يبيع بشرائه **لما قلنا** المنطوق قلنا اعطاه ما يه ونهاه عن
 الشراء فاشترى بفوقه فوق الخمسين وكون الما يه مع الشراء
 وفي شرايه باقل من الخمسين وجهان احدهما قال الامام في وهو احدهما
 يصح الشراء اذ فعل ما امر به وراي خيرا ولم يخالف فعله منطوقاً من الاصل
 وقيل لا نسلم ذلك بل لا يصح الشراء **لما قلنا** الخمسين في العدة وهي العدة
 فانه اذا امتنع في الخمسين امتنع فيما دونها بالاولى **فصل** ويبيع
 الموكيل في الكساح كما من وسبق هناك البديل عليه من توكيل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في قبول تكاح ميمونه وتوكيل ابي رافع في تكاح امر
 جبيهه واذا وكل رجل رجلاً يعقد بن له ولا يه عليه وعقد بها رجل واستمر تكاحه
 اياماً ثم طلقها فصل له ان يعقد ثانياً لا خرام لا قال عليه **يعزل الوكيل بالعقد**
 الاول **لا فصل** عقداً ثانياً **لا فصل** لا يملك له **لا فصل** لا يملك له **لا فصل** لا يملك له
 لان الوكالة الاولى مقصورة على الزوج وقد حصل فاما الوكالة العامة فمجرد

وكذلك يترتب عليها اي وقت وبأي شخص فله العقد ثانياً وثالثاً او يقول كل ما طلقت
 فقلت وكلك بزوجها **مسئلة** ولو قال ان تزوجت فلانة **وكتبت**
بطلانها لم يصح التوكيل كالبطلان فانه لا يصح قبل التزوج لقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق
 قبل النكاح فاذ لم يصح طلاق الاصل لم يصح طلاق الوكيل بالاولى لان تصرف الوكيل
 مقصور على ما جاز للموكل التصرف فيه **مسئلة** وبطلان التوكيل بالطلاق
لا فصل عن غير موطن فليس للوكيل ان يطلق زواجرها عليها ولا ان يطلق على موطن اذا الطلاق
 المنعقد **لا فصل** من المقتضى فلا يتعدى الى المعباه الا باذن خاص فان وكله بزوج
 وقصره فطلق ثلاثاً او العكس وكله بثلاث فطلق وقعت واجبة فله وكله
 ان يطلق على ان يشهد وطلق ولم يشهد لم يقع الطلاق **والوجه** ظاهر فانه قيد
 الطلاق بالامانة لا بالشهاد ولم يقع فالتقيد بالامانة لا بالشهاد **فصل**
ويصح التوكيل في الخصومة ليعمل على عليم وقيد سبق انه وكل عقيداً فيما تعلق به
 من الخصومات وكل عبداً لله لم يجز عقيلاً وقال ما قضى لي فهو وما قضى
 علي فعلي وقال ان ههنا الخصومات كبح يفتقها الشيطان فاحب ان يقوم فيها غيره
 مقامي **لا فصل** عليه عليم ذلك فخرى محرمى الاجماع وفيه ما عرفت غيرهم الا
 ان يقال كما قال بعض الامية قوله حجه بقطع الاجتهاد لما جاء عن سيد العباد صلى
 الله عليه وآله كانه اذا من قوله صلى الله عليه وسلم مع الحق والحق مع علي اللهم ادر الحق حيث دار
 ولا يملك من وكل بالخصومة **لما قلنا** الا بالاذن خاص **لا فصل** وبطلانها
 لانها خارجة عن الخصومة ولا دلالة فيها عليها فاما امران اجنبيان عنها **لا فصل**
مسئلة قالت به حصو له قبض المدعى اذا سلمه الخصم بعد الحكم
 او سلمه طوعاً بعد الدعوى **لا فصل** من الخصومات الا به سبقاً وكما له
 تحليف الخصم اذا انكر ما ادعى عليه كذا له قبض المدعى بجامع كون كل منهما
 استيفاء ما له من **لا فصل** الوكيل عن ذلك فان نهاه عن القبض **لا فصل** القبض
 بخلاف وكيل البيع الذي انهى من الاصل عن قبض الثمن فانه لا يحرم لانه من موضوع
 الوكالة الماخوذ فيها ولذا ثبت لوكيل البيع قبض الثمن بالاجماع **فان استثناء استثناء**
 الاصل في الوكالة قبض الثمن لغى **لا فصل** استثناء وجاز له القبض **فصل**
وله للوكيل تعديل بينه وبينه **لا فصل** اذ لا منافاة بينهما وبين الوكالة ويجزى مثل
 ذلك لعماليه وله الاقرار بما تولى اتيانه لمن وكله **فصل** فيمنه الى من اقر له به
 متى صار الى ملكه **فصل** قال كثر من لعباء وبصدق الوكيل في القبض
 والضياع فاذا اصاب شخص شخصاً خرافتض ما لا يه على فلان فقال الوكيل قد قبضته
 وضاع فانه يصدق في ذلك كماله **لا فصل** ويرى القبر **لا فصل** لا نسلم ذلك بل لا يصح
 الوكيل في ذلك ولا يبرى الغريم **لا فصل** والا فالمل باق عليه **لا فصل** **لا فصل**
 في هذا قوله اخضع به ما لك **لا فصل** لا يملك به احد غيره **لا فصل** ذلك مسلم حيث هو
 عين فانه بعد الوكالة امين فاذا اتى قد قبضت كان مضرباً ويري الغريم فان لم
 يكن اميناً وذلك حيث تكون الوكالة بجعل كان يقول وكلك ببيع هذه السلعة وتكدرام

نعم علي عليه السلام

لا يبرهن من جهة الراهن لا من جهة المبرهن وفي لزوم التمسك بخلاف شيئا في ان شاء الله تعالى
فصل في الوكيل العزل اجماعا فلا يعلم قايلا منع ذلك اذ في
 حق ذلك للوكيل فله ان يشاء ويكره في البيع عا اباح فان له الرجوع
 متى شاء وكذا هذا لان الوكيل له ابا حجة **مسئلة** في الرجوع
 ولا يعزل نفسه الا في وجه الاصل اذ في معاملة بينهما بين الاصل والوكيل
 فلا ينقض الا بجموعها الموكل والموكل كالبائع لا ينقض الا باجماع البائع
 والمشتري قال قى قم من كاسم ذلك بل يصح من الوكيل ان يعزل نفسه متى شاء
 اجتمع بالاصل ولا حضرا الاصل كالموكل فان له عزل الوكيل
 حضرا الوكيل ام لا نعم ان الوكيل له استقراطية حق بالعزل فلا يفتقر الى حق كالاتفاق
 لا يفتقر الى حق ولا حضور فكذا هذا اجماع كون كل منها حقا فلا لا نسلم
 متساوية لها لانه خضما الاجماع دون غيرها فهو باق تحت حكم المعاملة
 وفيه ان الاجماع دليل يصح القياس عليه كغيره من الأدلة فلا مانع من الخلق
 الوكيل بها قياسا قالوا قياسا على بيع مبرور فيه فان البيع الناجز
 لا ينفسخ باجماعها احدا المتعاقدين وان حضر الاخر بل ابدان يقتضاه معا فلا
 اثر لفتحه بمجرد اجتماعها والبيع الذي خالف فيه الخلاف فالاصل الذي
 اقتسم عليه مختلف فيه فلا تقدر حجة قياسا على قسما على
 البيع الناجز البيع المفسوخ براض قلنا لا بد من حضورهما في فتحة واجتماعهما
 عليه كما في الناجز وكون مجرد الاجتماع في الناجز من دون ان يحصل فسخ
 من كل منهما لا بصرا **مسئلة** ولا انعزال الوكيل بعد افعه
 طلبه الخضم لها او نصب لها حضرة كحضرة الخضم او لا تكون طلبه لها ولا
 نصب حضرة ولكنه قد خاضع الا في وجه الخضم فلا يعزل نفسه ولا يعزل الوكيل
 الا بحضر خضمه اذ قد تعلق له به حق الخاصه وعزله بصرة في الخاصه
 والام خضار وتقرير الحق والتسليم فلا كانت هذه تبطل مع العزل مع العزل
 ولنا دية اي العزل الى ان لا يستقر خضم **مسئلة** ويلغو ما فعل
 الوكيل بعد العزل والعلم به اجماعا فلا يعلم قايلا فان بقا تصرف بعد ذلك
فوع قال ع هب قش وكذا يلغو ما فعل بعد العزل وقبل العلم
 الا فيما تعلق به بالوكيل جفته كالبائع والشارع الاجازة بعد تصرفه
 وبلزوم حكمه لئلا يحصل الاضطرار في التعامل فانه لو بطل تصرفه بالعزل اضر
 بمن كان باع منه او اشترى او اجره قال ع قش لا نسلم ذلك بل ينقض للوكيل
 كل تصرف فيما وكل به حتى يعلم العزل كوا مرنا الله شيئا لم نعلم
 النبي فاننا لا نتعبد بالشيء حتى يعلم به لان تكليف بما لا يعلم قبيح كجور على البارئ
 فعله فاذا امتنع هناك امتنع هنا قلنا لا نسلم وقوع الاصل وهو ان ياتى
 بشيء عن شيء ولا يبلغنا النبي فان من لزوم التكليف العلم ولا تكليف قبل العلم فلو نزل

امكان

امكان وجوده فوجه الدليل قبل العلم به وعدمه على شأ من ثم لا يجوز تاخير
 البيان عن وقت الحاجة الا عند من يقول بتكليف ما لا يطاق وقال قش ليس كذلك
 بل يجوز ان لا يتصرف في اي تصرف اذ تصرفه على كماله وقدره بطل لا حكمة قطع عقد
 فلا يفتقر الى رضا الغير فاذا لم يفتقر الى رضاه لم يفتقر الى علمه كالطلاق ولا العزل
 معنى بفتح الوكيل اذ اعلم الوكيل فوجب ان يفسخ وان لم يعلم الوكيل يكون الموكل
 لنا ما من من ان عزله فيما تعلق به من الحقوق محض بالتعامل وقد لزوم التعامل
 عن وجه شرعي فلزوم ما تعلق به لا حق به **فوع** قال ع هب قش
 البائع له ما ابيع له من العين او المنفعة قبل العلم به رجوع البائع لذات
 لم يضمن قلت انما امتنع ضمنا ثم لا يحصل بالضمن الضرر في التعامل
 كما في الوكيل اذ اعزل وقد تعلق به حتى قال ابو جعفر وكذا الوكيل المودع الذي
 عن المساك لها ولم يعلم الرجوع به من امساكها حتى تلفت لم يضمن
 الرجوع لما من ان تضمن مثله يحصل به ضرر في المعاملات ولا ضرر الا في
 العلم سلام **فوع** فان باع المالك ما كان وكل غيره ببيعه وباعه الوكيل
 قبل علمه ببيع الموكل والنبي اي السبعين السابق قسم المبيع بين المشتريين
 وغيره اذت والجفوق لكل واحد منهما مع من علمه فتعلق جفته من
 باع من الاصل به ومن باع من الوكيل به **مسئلة** قال ع حص ولا يضمن
 تصرفه اي الوكيل قبل العلم بالوكالة اذ لا حكم للام قبل العلم به فيما تصرف فيه
 مستندنا الى تكليفه لوكاله فلا نفاد له بل هو مردود عليه وقال في بعض الجوابي
 هذا للمهادي وانه خفيه واحد قولي المويدي بالله وخالفه ابو يوسف واجد قولي
 المويدي بالله وروى في الشرح ان تصرفه مردود عليه على الشرحين قال ع هب
 التصرف من الوكيل قبل العلم بالوصاية بخلاف الوكيل اذ تصرفه اي الوكيل بالوكالة
 كبا لنيابه فصار الوكيل كمن باع عبدا ظنه لغيره فاكتشف له فان بيعه
 نافذ فكذا هذا الصرف وهو مستحق للتصرف وحمله به لا يثبت ما انا اهل له
 من التصرف قلت وكذا اي كذا قال ابو حنيفة هب ان تصرف الوكيل
 بالوكالة كتصرف المالك كما ذكرنا من ان تصرفه ينفذ وان لم يعلم الا بعد التصرف
 قيل وفيه ان الوصاية لا تثبت الا بقبولها كوكاله وكلاهما لا ثبات له
 قبل العلم به اذ القبول فرع العلم بالمقبول **مسئلة** قال ع هب قش
 خبر الواحد بالعزل للوكيل كما يكفي في غسل النجاسة وكما يكفي
 المودع في الاخبار بدخول الوقت بجامع كون كل منهما حكما شرعيا فما عمل
 به في احدهما عمل به في الاخر قال ع لا نسلم ان ذلك مطلق بل يكفي خبر الواحد
 ان حصل الظن بغيره والا حصل بخبره فلا لان المدار في التحليل والتحريم
 على ما يرى الظن بصرفه قال ع لا نسلم ذلك بل ان كانت الشهادة على عزله
 نفذ والا نكل فلا كسائر الدعاوي وكلامه انما انتصار ان اباحه قال يكفي بالعبء

يكفي

Copy

او الضعة وهي عبارة عن الخبر قلنا لا نسلم ذلك بانه لا دليل على اعتبار العبد
 ولا اعتبار صفة الشهادة واذا انتفى الدليل انتفى المدلول والخبر هنا جعل به
 وان لم يقدظنا اذا انكسرت في منع الاباحه وفيه ان رفع حكم ثبت بالعقل
 او الظن بالثبوت بعيد فالوجه ان يكون الوجود والوجود والوجود والوجود
 اتفاقا **مسئله** قالت قن ونعزل الوكيل موت الاصل قلنا
 لا نسلم ذلك مطلقا بل ان علم بوقته والاعلم فلا قلنا لا نسلم ذلك لان بطلان
 بل انتقل الملك الى الورثة فيبطل الاذن بطلان الملك كقولنا في الاصل ولم يعلم
 الوكيل فانه يبطل تصرفه فكذا هذا **مسئله** ولا تبطل الوكالة بوقته او بغيره
 وخبره عن السلام اذ يصح توكيل الموقد ابتداء اذا ابتداء الوكالة فلا يشترط
 عليها بالاولى وفي وجه الاصل هل تبطل الوكالة امرلا فيه وجهان متفرعان
 على نوال ملكه بالورده فمن قال ان ملكه يزول قال لا تبطل لبقاء المال في ملكه
 في اي احواله ان الورده كالموت فتبطل به الوكالة لا تنتقل المال ومن قال ان ملكه
 لم يزول قال لا تبطل لبقاء المال في ملكه **مسئله** لا نسلم ذلك بل بوقت تصرف الوكيل
 حينئذ كما لو وقت تصرف الاصل فان رجع الى امره سلام نفذ تصرفه في الاصل
 والوكيل والا فلا **مسئله** وبضمن الوكيل بالترجي عن الورده لما في
 يده بعد الطلب من الاصل له الا ان يكون تراخيه لعذر كضيق ولو لم يتضيق
 وقتها او تراخى لاشتغال ببيع وشراء في السوق فقال امسين حتى ارجع الى البيت
 او طوبى برده في وقت النوم او في حال فوخر حتى يفرغ او كان مشغولا بخط
 مال يتخلى ضياعه او ملازمه غريم يتخلى فوائده او كان في صندوق فاخر لضياح
 المفتاح فلا يلزم بفساد القفل للمبادر بل يفرغ حتى يجد المفتاح او يصح
 غير لانه غير مفرط فان اخر ارجد لعذر غرض او نزال العذر ولم يشغل بالورده ضمن
 لانه مفرط فان ادعى الوكيل بعد الضمان انها كانت تلفت قبل انجب
 لم يسمع دعواه لانه قد كذب نفسه فصار صامتا في الظاهر فان اقام اليه
 علة قد قبلت لسمع بينته امرلا فيه وجهان احدهما لا تسمع وهو اختيار القاضي
 انه الطيب وهو ما عناه عليه بقوله ولوبين لا كذابه بينته والثاني
 تسمع كقولنا في الموكل هل ذلك ورد بان ذلك الحالف ذاك لان تصديق الموكل له اقراة
 بمراته فلا يستحق مطالبته **مسئله** قال هب وتبطل الوكالة بمجهول
 الوكيل والاصل واعاها اذ حرجا بذلك عن كونها من اهل التصرف وسلام ذلك
 المعنى والتحقيق بان الجوانات قال لا نسلم ذلك مطلقا بل يبطل التوكيل باليقين
 فقط لا بالاعتق فلا يبطل به كما لا يبطل بالظن بجامع عروض نوال العقل بل
 منها قلنا لا غنى هو بالحقون اشبه بالحق به قال الوافي ويعود التوكيل
 بعد العقل لان زواله هو مانع من استمرار التوكيل فاذا زال المانع عاد حكم
 الاصل قلنا وفيه فطر اذ الولاية المستفاد من الامر او الحاكم لا يعود
 بعد زوالها الا بتجديد واذ كانت الولاية لا تعود الا بتجديد فبالاولى لا

تعود الوكالة لانها ضعف **مسئله** وجعل الاصل بطل التوكيل
 بالتصرف في المال لا التوكيل في الطلاق والنكاح والشراء الى الذمة
 فلا يبطل التوكيل لما سيبا في ان شاء الله تعالى **مسئله** ويصح التوكيل
 لاجير باجر اجيرا خاصا او مشتركا فالخاضع يستاجر باجر معلومه ان
 مدع معلومه من غير ان يذكر العمل نفسه بما امره بالبيع والشراء في اعمال والمشتري
 ان يستاجر باجر معلومه على عمل معلوم وليس ذكر المدع المعلومه شرط فان ذكرها كان
 وله حصه ما فعل في الاجاره الغائبة وله اجره ما فعل من المقصود في الصبي
 لما في الاجارة **مسئله** قالت قن ولو فسخ عليه على الوكيل المبيع حكمه تسقط
 اجرة اذ هي اجرة الجاهل على عقد وقدر وقع العقد فلو لم يجره واذا اقر الوكيل
 الخصومة بالمدة لحضه فصل تسقط اجرة لجنائته على الموكل امرلا قال عليه
 لم تسقط ايضا اذ لا وجه لتسقوطها لا يستحقها اياها بفعلها استوجب
مسئله قالت قن وكف واذا وكل شخص شخصا بشرا عبد فاشترى
 الوكيل عبدا اعنى او قطع لم يصح الشراء قال لا نسلم ذلك بل يصح اذ هو
 عبد والمأمور به شراء عبد فقد حصل ما امر به قلنا لا نسلم ذلك لان القصد
 في العادة الخدمه المأمور به عند كل من الخدمه وهي ناقصة منه اي من هو
 كذلك فقد خالف غرضه بشراء من هو كذلك في الظاهر **مسئله**
 قالت قن وهو ويصح التوكيل بالخصومة وان حضر الاصل فليس حضوره مانع
 من صحته اذ لم يفصل الدليل الدال على صحته قال لا نسلم صحته مطلقا
 بل لا يصح الا لعذر مانع من قولي الاصل لها كما ان الشهادة على الشهادة
 لا تصح الا مع العذر عن حضور الاصل فكما امتنع هناك امتنع هنا بما كوت
 كل منهما طريقا الى ثبوت الحق او تقريره **مسئله** قلنا على صحة ذلك مطلقا فعل على علم
 وقبسيق روى عن امير المؤمنين عليه السلام ان بطيخه ابن عبيد الله في فقيرا حدثه في ارضه
 فوكل عبد الله رجعه في خاصته وذلك في خلافة عثمان والفقير البيرقانه
 فعلة ذلك عليه وشاع وذاع ولم ينكر جري مجرى الاجماع وفيه ما عرفت
 وذلك مطلق غير مقيد فصح في حضور الاصل وغيبته قال ليس من التسوية
 ان يحضر احد الخصمين دون الاخر وقد امر الحاكم باي بالتسوية واكتفى
 في امرها بالتوكيل مع حضور الاصل مخالف لذلك قلنا لا نسلم ذلك لان القصد
 بالتسوية بينهما ان لا يميل الحاكم الى احدهما دون الاخر والوكيل قايما مقام الاصل
 فيستوي الحاكم بين الخصم وبينه قال قال تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله
 الامر به واذ دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فرقي منهم معرضون فذم الله من
 عرض عن ذلك والامر ليس الا على ترك واجب او فعل محظور ومن دعي الى مجلس الحكم
 فوكل غيره فقد اعرض قلنا لا نسلم ذلك بل من وكل فقد اجاب واذا ن
 بقرص **مسئله** قالت قن وهو ومن بين علي له وكيل ضمت وكالته ونفذ تصرفه

قال ح لا نسلم ذلك بل لا تصح وكالتة حتى يحضر الأصل فيكونه قلنا اشتراط
حضور الأصل لا دليل عليه ولا اماره ترشديه فلا وجه له ولم يعقل به غيره
مسئله قالت ع م ك ف ه ويصح التوكيد في الخصومه وان
الحق لم يرضى لا بحضور الأصل فان رضاء ليس بشرط وصحتها قال ح لا نسلم
ذلك بل لا يصح التوكيد الا برضاء الخصم والارضى حضور الأصل على صحة
ذلك **توكيد** على عبد الله بن جعفر ومخاضه طليحه من غير رضاء فلو كان
ذلك شرط لما مضى على خلافه وقد مضى فيه ومضى عليه ولم يجر ولا ترد
عليه **مسئله** قال ه ب حص من من وكل بشرأ مرق فاشترى
الوكيل من يعق عليه او من يعق على الأصل المطلق في توكيده ولم يقيد بشرأ
معين اذ يدكه الوكيل فذلك عتق عليه من شري من رحمه الذي يعق عليه
ثم يتقل المكل الى الأصل كما امر بتبيين ذلك وفيه ما عرفت فليس عتق على
الأصل من شري من رحمه فان قال الأصل للوكيل اشتراؤه اطاهها
او ابيعها او استخبرها فمقيد هذه الامور ونحوها فشرأ من يعق على الأصل
لم يلزم الأصل ما شرأه بل يملكها الوكيل لنفسه ان لم يرضف الشرأ
قال ح لا نسلم ذلك بل ان لم يعلم الوكيل لزمت الأصل وعتقت عليه قلنا
خالف ما امر به فنفذ تصرفه لا وجه له **مسئله** واذا اخالف الوكيل
ما امر به المولى انقلب فضوليا اذ لم يردن فيما خالف اليه وانما فعله من عند
نفسه فلا اثر له ولا تعول عليه **مسئله** ه ب م واذا فوى الوكيل
نفسه في مشري او نحو عينه الأصل وامره بشرأيه فهل يكون للأصل
ام للوكيل قال عليم جا كيا عن سبق فللاصل ما لم يخالف الفرع فيما امر به
او يتعدا او يتجاوز ما عير له وان لم يخالف كان المشتري للأصل حكمه وكله
يباع في ذباع ذلك الشيء عن نفسه فانه ينفذ بيعه عن الأصل فكذا الشرا ينفذ
ويكون للأصل اذ لا فرق بين عقد وعقد ه ب م لا نسلم ذلك بل ما نواه الوكيل
لنفسه من مشرا او نحو فانه يملكه اذ صدر من اهله وضادف محله
فلا مانع من صحته لنفسه وكما لو وكل بالانكاح فزاه لنفسه فانه يلزمه
فكذا هذا اذ لا فرق بين عقد وعقد قلنا لا نسلم ذلك لين قياس الشرا على البيع
ارجح من قياسه على النكاح اذ هو اى بيع اجد طرفيه نثر هو يدخل في ملكه
والنكاح لا يدخل في ذلك الوكيل فافق قلنا ولا قياس مع الفارق **مسئله**
ه ب ه ج ف ه فرأ اذ اخالف في جش الش كان يامر بان يشري له شيأ
بدرهم فاشترأه بدرا نيرا نعلز وصار فضوليا وقال الحسن بن زياد لو امر
المولى الوكيل ان يشترى له شيأ بدرا نيرا فاشترى بقدر قيمته او دونها
دون قيمتها صح الشرا ولو لم ير الأصل للشرا عرفا بمثل ذلك وحصول العرف وكذا
في كل ما يكاد ولو لم يكن كان يامر ان يشترى بدرهم فاشترى بالحظوة او الشعير
او غيرها مما يكاد او بالسن او السليط ما يوزن قلنا لا نسلم صحة ذلك لانه خالف
ما امر به فانقلب فضوليا **مسئله** وان عين الأصل للوكيل الشرا

الوكيل

بدرهم

بدرهم فاشترى بغير من جنسها ولم يشتر بالعينه نفسها فهل يصح الشرا ويلزم
الأصل ام لا فيه وجهان احدهما وهو ان يملكه المولى كذا اشترى الوكيل
بما به بدرهم الى ذمته فانه يصح فكذا هذا ه ب م لا نسلم ذلك بل لا يملكه الأصل
لان الوكيل يصير فضوليا قلنا لانه قلت ذلك بنا منها على ان لا يتبين وقد
مرا بطاله وعرفت ما فيه وهذا ان امره بالشرا بدرهم معينه ولم يره عن غيرها
فان خالفه عن اشرا بغيرها صار فضوليا اتفاقا بين العلماء ولو امر المولى
الوكيل بشرا عبد بن صغفه فاجبه فاشترأها فتنقذين فضوليا قلنا لانه
لما امر به **مسئله** ه ب ه ج م واذا كان للوكيل بوجه من الوجوه
ملك الوكيل حقوق العتق والكيل القبض كوكيل العتق في نوحه خيار
الردية اليه اذ القبض من حق العبد ولازمه فكان مثله قال ح لا نسلم ذلك بل
بالحكم لو ثبت رويه الوكيل فصرح من المولى على القبض امام من ان الحق متعلق
بالوكيل والقبض حكم من احكام العتق فكان مثله **فصل** في قول المولى
اي عديها وانكارها هو الأصل فلا يثبت خلافه الا ببينه والقول في قول المولى
المولى فاذا قال وكلني في بيع العبد وقال الوكيل وكلني في بيع الجارية فالقول قول المولى
هنا كما ان القول قوله في اصلها **مسئله** ه ب ه ج م والطريق من
اصح والقول في ايقاع الفعل للملكة ايقاعه فكان القول له فيقبل اقراره
بدك كما قبل اقراره ب نكاحه ابنته الصغيرة بجامع مكل منها للايقاع
ه ب م لا نسلم ذلك بل لا يقبل قول الوكيل اذ الأصل عدمه عدم ايقاع الفعل
قلت ليس كذلك مطلقا بل ايقاعا لان القول لمن سبق في الوكالة المطلقة
والموقته في الوقت اذ دعوى الفعل من الوكيل كالنكاح وانكاره من المولى
عزل وبعد الوقت القول للناس اذ هو الأصل ولا بعدل عنه الا بدليل ه ب م
مسئله ولو ادعى الأصل انه اي الوكيل اشترى باقرا ما امر به
بين اذا الظاهر خلافه وهوانه شري بما امر به فبذعي خلاف ذلك يحتاج
الى البيان ه ب م ليس كذلك بل ان كان الشرا الى الذمته فالقول للوكيل
اذ هو الغارم والا ركن الى الذمته فالقول للأصل اذ هو الغارم جيتي
اذ يطالب بالزاد قلنا لا نسلم ذلك لان الوكيل يملك الشرا فيكون الاقراران
يكفيته لان من مكل الأصل مكل الكيفية والقول للأصل في قدير القول الذي
اذن به كما ان القول قوله في اصل الاذن ه ب م واذا ادعى الوكيل تلف
الشي الذي امره بالتصرف فيه بامر ظاهري كخرق او قهرين على ذلك لا مكانه مكان
البيان عليه وان ادعى تلفه بامر خفي قبلت يمينه لتعدد البيه والقول
للوكيل في رد العين كما ان القول قول المودع في رد الوديعه
بجامع كون كل منهما امينا الا حيث يكون الوكيل اجيرا فوجهان
احدهما يقبل قوله في ردها كما يقبل قوله في العين المستأجر والوجه الثاني

Copyright

University

انه يبين كما بين على رد العين المشتاجر عليها

كتاب الحوالة

هو مشتق من تحويل الشيء الى آخر فحولت الشيء من موضع الى موضع
اذا نقلته الى غيره في البيع نقل من ذمة ادم الى ذمة ب
ثم اذا جعل احدكم الخبير قال من يبرأ ان لفظه عن ابي هريرة ان رسول الله
ص قال مطلق الخبي ظلم واذا انتع احدكم على بلي فليبتع اخرجه الستة واخرجه الظفاري
عن احمد والاربعة من روايه ابي هريرة ثم قال وفي لفظ من اجل على بلي فليبتع قال
واخرج القوي عن عمر بن قيس مطلق الخبي ظلم واذا اجلت على بلي فابتع المثل
بالهبة هو الستة والعين وقد ملو فخر مبي بين الملاء والملاء باله وقد اوج الناس
فيه بترك الهبة ولشد يد اليها والاجماع من علماء المسلمين على جوازها
فصل وانما تصح الحوالة بلفظها لفظا ومعناه وقبول
المحال ولو غابا وقال داود لا يشترط لقوله صلو له فليبتع قلت معاوضة
فيشترط فيها القبول وصح بما هو كفايتها خزان يضمن الزعيم بشرط مراة الاصل
فاذا ضمن المحال عليه للحوال كذا كذا صحت الحوالة وان لم يلفظ بها **مسئلة**
قال في الحوالة في عقد البيع فاق لا عقد بيع لقوله ثم اذا احتال احدكم على بلي فليبتع
فدوب اليها والبيع انما هو مباح لا مندوب فدل على ان البعث عليها لما فيها
من الرقوع واللفظ بالتعالمين وقيل ليس كذلك بل عقد الحوالة عقد بيع لاقتضاها
اي الحوالة تلك الحوالة ما استعمل الله من المال في ذمة المحال عليه في العبارة
اختصارا ولا سيما ان يقال لا ينفصل التملك كاي بيع لان التملك يملك المحال اليه
في ذمة المحال عليه الا انها اختلفت في الاسم ليعرف به المطلوب من كل واحد منهما
قلت في لزوم ركعات بيعا كما عرفت **وخول** الرجوع والغيب فيها وان كان
بالدين وليس **مسئلة** فدل عدم ثبوت هذه الوازعة على انها عقد رفاق كالسلم
فانه عقد رفاق في بيع المعبروم والحوالة عقد رفاق في نقل ما في ذمة الذمة اخرى
وفيه اكلهم قد قالوا ان البيع ضرمان بلفظ البيع فدخله الرجوع والفضل والغايه
وضرب بعينه لفظه المقصود منه الرجوع ولا يدخله الفضل لغايته **مسئلة**
ويعتبر رضى المحال اجزاء بين العلماء ويعتبر ملكه للمحال به ليصح
ملكه لان صحة ملكه متفرعة على ملكه ويعتبر رضى المحال بدينه
قال لا نسلم ذلك بل لا يعتبر رضاه بل تنفيذ الحوالة رضاه **القول** ثم من اجل
على بلي فليبتع فامر بذلك والامر يقضي الرجوع وسواء رضاه للموراد لا
ان الحوالة تملك فاعتبر فيه رضاه رضى المحال كما اعتبر رضى المشتري
بملك البيع كما اعتبر رضاه هناك اعتبر هنا بجامع كون كل منهما تملكه ولا نه
حق نقل ذمة المحال فليس له ان ينقله الى ذمة اخرى الا برضى المحال والاخر في حق
للشرب لان الفياس ضرره عن الرجوع **مسئلة** كانت **مسئلة** لا يعتبر

رضا المحال عليه لقوله ثم واذا انتع احدكم على بلي فليبتع ولم يفصل بين ان يرضى
المحال عليه او لا فدل على عدم اعتبار قال **حسن** قول الاصطفي لا نسلم ذلك بل يعتبر
رضى المحال عليه لانه احد من يرضى به الحوالة فاعتبر رضاه كما اعتبر رضى المحال عليه
قلت لا نسلم استواءها بل لا وجه لاعتبار رضاه لان المحال كالتوكيل الجليل في قبض
مال عند شخص كما ان مخرج تلك الشخص الوكالة في القبض غير معتبر كذا رضى المحال عليه
ليس معتبرا ولا فصل بينهما **مسئلة** وانما تصح الحوالة بدين مستقيم
سواء كان من الدين او لا او لم يرضه او المكيلة او الموردة او اي شيء من الحيوانات ما يمكن
ثبوته في الذمة ما يجوز ان يتصرف فيه قبل قبضه كما لا يجوز التصرف فيه قبل
قبضه كالسلم فيه والصف وتزايح خيار لما شيا في من الدليل على منع ذلك
فصل فاذا كان كذلك فلا محال يبيع في مدة الخيار لعدم استقراره ولا
حواله الا بمشترط ولا محال يبيع لقوله فليبتع قبل قبضه ولا محال يدين
سواء اذا يتصرف فيه قبل قبضه لقوله من اسلم في شيء فلا يضره الى غيره
رواه ابو سعيد ولا محال بال اكتسابه ليجوز التبعين من العبد عن التسليم واذا اخبر
ذلك فلا استقرار له بدينه ولا محال يدين قبيح لا مشكك اذ هو غير معلوم والحوالة
هي كالمعوضه لا يصح الا بمعلوم وفيه ان المحال اذا كان وكيل بالقبض
ذهبت الاسكالات كلها سلمنا تخديت الحوالة مخصص عن بيع ما لم يقبض كما خصص النبي
عن بيع الكاكي بالكاكي **فصل** وقال كثر من العلماء ويعتبر
المحل بالاجاله وقال لا نسلم ذلك بل للغيرين ان يطالب ايها شاة
كماله ان يطالب الصامن والمضون عليه **قلت** لا نسلم استواءها لاث
استقفا فيما من تحويل يفتنيه يقضي تحويل الحق من ذمة المحال الى ذمة المحال
عليه وليس كذلك الضمان لانه مشتق من ضم ذمة الى ذمة فعبث كل لفظ ما يقضيه
مسئلة قال علي عليه السلام ثمرة علم سر كل مد ولا يرجع الى ذمة
المجمل ان اقلل المحال عليه او مات او حجب بعد اقراره ولا يثبت نظام
عليه او غلب عن الحضور لها **القول** ثم اذا انتع احدكم على بلي فليبتع
ولم يفصل بين ان يبيع بذلك ولا ان الشارع نذر المحتال الى اساع المحال عليه بشرط
ان يكون مليا فعلم ان الحق قد تحول عن المجمل الى ذمة المحال عليه قال لا نسلم
ذلك بل ان مات المحال عليه مطلقا او انكروا لا يثبت نظام عليه وخلف
رجع الغريم عليه لذلك قال في حال بال بينهما عليه السلام بقوله او يك
الحاكم بافلاسه وخبر عليه رجوع الغريم على المجمل والا يحكم عليه فلا
تسا على اخرناه اطلاق اطلاق قوله بيع فانه دال على التتابع مطلقا وقول
علي عليه السلام من حاله واراد الرجوع بعد موت المحال عليه اخبرنا عننا عننا
قال ان يبرأت لفظه في الشفا روى ان جبر سعيد الشيب كان له على حق قتاله
ان تحول له على رجل كان له عليه حق عليه ففعل ولم يرضل الى حقه فجاء الى علي عليه

يقضيه

Copy

ersity

فأخبر بذلك فقال علي اخترت علينا غيرنا ابعيدك الله وذلك في أيام رسول الله
ص انتهى ولفظه في غير الشفا ان جسد سعيد بن المسيب كان له حق على امير
المؤمنين فساله ان يحيله على رجل فاحاله عليه فمات المجال عليه فعاد جسد سعيد
فقال علي جثته فقال علي علم اخترت علينا غيرنا ابعيدك الله وذلك بحضور
الصحابه ولم يكره **فوق** الاستحالة كالتقصير ولا شيء من فضل الغرم كونه
فكر لا شيء على الجمل **فوق** سماع والهادي عليه في الغنم
ص كذا اذا كان مليا عنيدا لا يستحاله منقادا غير متغلب اما
لو كان متغلبا عند الاحالة او متغلبا عند الرجوع لقوله ص مرا حشاش
ذلك ولم يعرف في تلك الحال واما علمه بعد فله الرجوع لقوله ص مرا حشاش
على اني فليجمل معنومه ان من لم يكن مليا فليس على المجال ان يقبل الاحالة وقوله
علي عليم اذا قلنا المجال عليه الخبر قال بن بران لفظه عن زيد بن علي عليم
عن علي عليم السلام انه قال لا نقاء على مال مسلم اذا افسر المجال عليه رجع بطلب
الحق على الذي حاله انتهى **فوق** التواء بالمشاء من فوق الهلاك قاله عليه
من الناس ولم يكره عليه ولو لم يكن شرعا لا زك عليه وكيف ينكر عليه
وهو امام العلماء الاعلام وهو المرجع في جمل الاشكال والاهتمام خلا ان
ان المسلم من مشاييل الاجتهاد وفيها ما عرفت عن الشافعي النقاد قال في روي نسخة
قال ي وظاهر اطلاق الحكم ان لا يرجع المجال على الجمل وان جمل ذلك
المجال عند الاحالة قلنا لا نسلم ذلك لان جهله في تلك الحال **فوق** الغرم في التلويح
والغرم فيها مقص لا رجاءها فكذا هذا يقتضي رد الجواله وابطالها **مسألة**
ويشترط اتفاق الدينين في الجلس فلا حال من له درهم على غيره فانه
اذا اختلفا في مستلزم اعتبار رضى المجال عليه وهو غير معتبر واعتبر رضاء اذ لا
يلزمه تسليم ما عليه واختلفا في مستلزم لذلك وكذا لو اختلفا
المؤمنان **فوق** يهتس واختلف الاجلان فان الجواله لا تصح مع ذلك
لانه لا يلزم المجال له عليه التسليم قبل تمام اجله **فوق** ان تكون مدة
المجال عليه اقل لا ارتفاع العلم لما نعه من ذلك وفي احالة الدين الموجل
على ذي الدين الحال وجهان احدهما يصح اجالته على ذي الحال كلو جمل له
الموجل وثانيهما لا يصح اجالته على ذي الحال اذ هي كزيادة على ماله لا جمل
الاستحالة فكانت الزيادة هذه كزيادة الية لا لاجل وهي ممنوعة فكذا
هذه قلنا لا نسلم ان احالة الموجل على ذي الحال كزيادة لاجل النساء وانما
في تفصيل واستان كتحليل تسليم قضا الدين قبل لزوم تسليمه واجل الاجله
مسألة قال **فوق** اذا افسر المجال على من ليس عليه حق الجمل عليه
فقبل المجال عليه ص ذلك ويرى الجمل اذ قبوله للاجالة كقوله لغريم شخص ابره
عن زيدك وعلى عوضه فادامه المستحيل بالانلاف مال على عوضه وانما خلاف
مال على عوضه لا لاف قال ي س كذا صحابه لا نسلم ذلك اذا الاحالة معاقضه

فوق هذا اذا مال على المستحيل ولا حق عند الجمل **فوق** كذا شاه جثته ميتة
فكلا لا يصح هذا لبطلان البعض لا يصح ذاك لبطلان عوضه قلنا هذا منهم بناء على
انها عقد معاوضة لا عقبة فاق **فوق** هذا بطلنا وهذا احد قولي الشافعي والثاني
مثل قولنا وظاهر كلامهما الكتاب ان ليس للشافعي الا قول واحد وليس كذلك فانه صرح القم
بالثاني ونسب الاول الى اكثر اصحابه **فوق** قال ي والعرفي واذا قلنا
لهذا **فوق** والغريم مطابقه الجمل بتخليصه **فوق** ك ما يطالب الضامن المضمون
فنه فان سلم المجال عليه ذلك الحق بغير اذن الجمل بئري الجمل **فوق** لا يرجع
المجال عليه الا حيث سلم بامر اي الجمل قلت وهو قوي اذ هو كالتضامن
المستبرع لهما اي بالضامنة فكما لا يلزم المضمون عليه ما سلم الضامن لا يلزم
الجمل ما سلم المجال عليه لتبرعه **مسألة** وللمجال عليه ان يحيل بما
استحال به على شخص اخر **فوق** كذا لك المستحيل لثاني ان يحيل على ثالث فلا مانع
من التعدد اتفاقا بين العلماء **مسألة** **فوق** مروى بغير المجلس في قبول
الاجالة اذ ليست عقدا كعقد البيع وانما عقده فاق **مسألة**
رد مشترا اشتراه بروية او خيار عيب بحكم او رضاء على بايع قد احال غريبا له
بالثمن وقبض الثمن لم يرجع به بالثمن الا عليه على البايع لا على الغريم لوقوع الاجل
من البايع لغريمه والقبض منه صحيحين فكذا القبض للثمن ويرجع على البايع
للتسليمه الى غريمه المجال بامره قبل وفيه ان صحة الجواله فرع استحفاظ الدين
والمردود بروية او حكم غير مستقيم **فوق** المشتري كما سمع خياره واما من لا يشترط
استقرار الدين فله ان يقول هنا الامر بالتسليم كما لم يشترط ثبوت ما على المشتري
من الثمن ولا ثبوت له واذا الميثبت لم تصح الجواله واذا الموصح كان المشتري كالمستبرع
بامتنال الجواله **فوق** وكذا لو احال البايع غريبا له بالثمن ثم استحوذ البايع او انكر
البايع البيع بعد ما بعد اچالته بالثمن وقبض المجال له ما يحيل به على المشتري
او انشع النكاح قبل الدخول بالمرأة وقد احال غريبا لها بالمهر وقبض
ذلك الغريم ما يحيل به من الزوج وان الجواله لا تبطل بذلك بل يرجع الزوج ما سلم
على الزوجه فاما لو انفسخ نكاحها قبل القبض فبطل الجواله في الرضخ لان ذلك
كثف المبيع قبل القبض واذا انكف المبيع قبل القبض فلا لزوم للثمن فكذا
هذا اذا طلقت قبل الدخول فان المهر غير مستقيم واذا تضادقا الجمل والمجال
عليه على الدين وانكر المجال لم تبطل الجواله بانكارها للدين اذ هو
تضادق على بطلان حق الغير ولا يصح التضادق على انكار حق لا تغلق لها به
وفي رجوع المجال عليه على الجمل جيلين باسالم الى المحتال وجهان احدهما
قال ي وهو اصحهما لا يرجع الا قراه نظم المحتال ومع اقراره بذلك لا يجوز
له الرجوع والثاني ان له ان يرجع بما قد سلم حكم ظاهرا للشرع له بذلك
فصل في القول لمنكر الجواله اذا الاصل عدمها فبغير غيبها
يحتاج الى التثبت والقول للجمل في قدر الثمن والقول له في قدر المجال به
الاصل البراءة من الزايد والاصل عدم الاجالة **فوق** طهوب والقول للجمل

في انه اريد بها بالاجاله التي كثر قيل ليس ذلك مطلقا وانما ذاك ان انكسر
الدين والا يكره فالقول اني ظاهرا بلفظ معناه من اجله او توكلت
وقول قولي لان الظاهر مع ثبوت الدين والاسان بلفظ الجواله انها جواله ومبني
خلاف ذلك يحتاج الى البيان

كتاب الكفالة

والضمان الكفا بالوجه والكفالة

ضم دمه الكفيل الاصل في المطالبة وقيل في ضم دمه الزمته للاستيفان
في المطالبة بالدين او في احضار المديعي عليه متى طلب **والضمان بالمال** قال الشيخ
له حصص مدش العنبري وهما مشروران وفي نسخة مشروران
وهذا هو المصطلح لشيء في اكثر كتبه وقال الشافعي في احد قوله قال
العمراني قال في الدعوى والبيئات **كفالة الوجه** عندي ضعيفة
واختلف اصحابنا فيه فقبيل اداها ضعيفه من جهة القياس وهي
صحيحة في الاثر وقال لي وابن اسحق ليس كذلك بل الكفالة غير صحيحة
في احد قوله كالكفالة بالزوجه وبدن الشاهدين واذ في ضمان عين
في الذمة معينه بعقد فلم تضع كلوا سلم في ثمره معينه احتراز بضمان
عين عن ضمان الدين فانه يصح وبقوله في الذمة عن البايع فانه يضمن العين لبيعه في
بيع لا في ذمته ولو تلفت قبل القبض لم يضمنها في ذمته وبقوله عقد عن الغائب
فانه يضمن العين المضمومة وشوا كانت في بيع او في ذمته قال في النهاية وهذا
القول هو الجدير وبه قال داود لقوله تعالى معاذ الله ان تأخذ الامر وجها
متنا عناء عتيد ولا يها كفالة بنفس فاشبهت الكفالة بالحدود **قلت**
اما السلم فهو بيع والبيع **بشبهة الجهالة** والكفالة لا مانع من
من الجهالة **فافرقا** ولا قياس مع الفارق وفيه اهتم قد قاسوا الكفالة على
السلم واتوا بالجامع فالجواب بان السلم بيع في غير محله اذا لم ينع كونه بيعا
من حقوق ما شاع به سلمنا فقد خالف فاعده البيع في كونه بيع معهود فان قيل
هو مخالف للقياس فلا يقاس عليه قلت غير مسلم منع القياس على ما خالف القياس
لان ادله القياس لم يفرق بين موافق ومخالفة **مسئله** ويجوز ان
طلبها ان طلبها من له حق من عليه حق **توفيقي** في حقها لما سأل الله

باب كفالة الزوج

والاصل فيها من الكتاب قوله تعالى **انكحوا**
بدله فان اباه لكان على اخيه الهاك مستانسه ان انزاع من المحبين اليها
فانهم احسانا وما تعبدت من الله حسان فلا تغير عا ذلك **وهذه كفالة**
بوجوب وشرع من قبلنا يلزم منا ما لم ينسخ شيئا وقد فرغ شرعنا وفيه انه قال
تعالى بعد ذلك جاحكيا عنهم قال معاذ الله ان نأخذ الامن وجربنا متاعنا عنده

شراها لسمع غيره والاصل فيه تنفير الزوج من مكان الى مكان ومعنى
تدبروا لا يعقب كل منكم اخاه بما يتوهم **مسئله** **والضمان**
لاجل الدين لا تمنع صحة الشهادة **كشهادة العبد على لقبري والعكس**
شهادة القدرى على العبد والعداوة **لاجل الدين لا تمنع** من صحة الشهادة **لما**
من قوله **ولا ذي** اجته فمنع من قبول الشهادة **كشهادة المقذوف**
على القاذف **وحسن** شخص بينه وبين اخر حقد بحيث يشتره ماسا صاحبه
ويشتر صاحبه ماستره **ولا** يقبل شهادة **لذي** خصومه في ارض او غيره
لقوله **ولا** لا يحار شهادة **خصم** الخبر بقديم قال الطفاذي اخرج اخيه
عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا لا تجوز شهادة خائن ولا خائنه ولا
دى عمر على اخيه ولا تجوز شهادة القانع لا هلا البيت والقانع الذي يبيع
عليه اهل البيت وفي لفظ لا يبي داود انه صم رد شهادة الخائن والخائنه وذي
الغمر على اخيه ورد شهادة القانع لا هلا البيت واجازها لغيرهم وفي لفظ
البيهقي بمثله قوله الغمر على اخيه هو كسائر الغير الحنة والبغضا وبقيتها
الما الغامر لما منع فيه والعمر بضم الغين الجاهل الذي لم يحضر الامور والمزاد
هنا كسائر الغير وهو العدم وفيه ورد شهادة القانع لا هلا البيت يبيع التابع
واجازهم على غيرهم فصرح برب شهادة الخصم على خصمه وتفاوتها
قال **مرفوع** لا سلم ذلك بل **يقبل** شهادة الخصم على خصمه **للقدر** لان الغدالة
نفى التهمة **قلت** لا سلم ذلك لان **الخبر** وهو قوله ولا ذي اجته **سطل القياس**
الذي يرمع العباله لان الصرم مقدم على القياس قالوا لا سلم ان المراد ما دعم
واما المراد لا يقبل شهادته فيما خاص فيه لانها دعوى لا شهادة قلت لا تأويل
بعيد لا يصاد اليه ولا يعرج عليه قالوا مفروض العباله تنفي التهمة قلت
انتفا المينة لا يوجب المظنة قالوا لا مظنة مع صحة العباله والمراد بالعداوة
هنا التي لا تنتفي معها العدا له كان يعاديه لمعصية محتله للتاويل ولما
العداوة التي لا تجوز ولا يمكن للتاويل فيها فلا يقبل الشهادة معها للعصية
وقوله **لا يقبل شهادة القانع** **الخبر** المتقدم **محمول** على **الخاضع**
في المسئلة قال الفراء القانع الذي يسالك ويرضى باعطيته والقنوع
هو الخضوع في المسئلة والمثل فيها **وقيل** القانع محمول على **شهادة الوكيل**
للكل وعلى كل المعين فالشهادة ترد لذلك وقد سبق ان القانع لا هلا
البيت الحادهم لهم والتابع ورد شهادته للتهمة لجلب النفع الى نفسه لانه قد
ضار كالبعض منهم **مسئله** **ولا تمنع** شهادة **من ذي** شهوة كثير
وعضله لقوله **ولا** يقبل شهادة **طنين** قال ابن خنران قد سبق لكه
بان الكتاب على انه بكسر الظاء وتشديد النون بمعنى كثير الظن والاهام
والمعروف انه بفتح الظاء وتخفيف النون بمعنى متهمة وقد سبق انه قيل

بغنى مفعول من الظنه وهي التهمة فعناه لا تقبل شهادة ظنين اي منهم وما في الكتاب
من حمله على من كثر سهو وغفلة ونسبنا له صرح به في الا تصاد في التاويل له
بالمتم لا ما خذ فيه هنا فيستدل على ذلك بان من كثر سهو وراى على يقينه
الارتياح في شهادته وحره فيعذر الطن بصحتها فلا يحول عليها قال في التاويل شهادته
مطلقا بل شهادته موضع اجتهاد الحاكم فان ظهر له من الغراين ما يفي سهو وغفلة
عملها والارادها قلت وهو قوي لان مدار ذلك على نظر الحاكم وظنه
مسئلة قال **وسرخ وعمر بن عبد العزيز دق قور**
من السدر ونصحه الشهادة من الولد لولد والعم من الولد لولد
قوله تعالى واستشهدوا ذوي عدل وها من ذوي العدا له ولا يخرج لها من العموم
فلا مانع من قبول شهادتهما وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين لله شهدا
بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم او الوالدين والا قربين فالمراد بك يقضي
بأهلها لما هناك واما الشهادة للنفس فخصها الاجماع قال **صريح في ذلك من**
لا نسلم ذلك بل لا تقبل شهادة والولد لولد والعم لولد **الخبر** قال الامام يحيى
مرجع علم في الاسرار واما العمري عن عايشة ان النبي قال لا تقبل شهادة الولد
لولد ولا الولد لولد فخص في البيان على ردها وعدم قبولها **قلت** لا نسلم ذلك لانه
لا نصريح في الخبر ولعله اراد المتهم بحد في العدا له او نفع او دفع واذا
احتل فعد بطرف الله الحلف فلا استدلال وفيه ان الخبر مصرح بذلك بنصه وتاويله
بعيد لا يلجى اليه ولا اماره ترشد اليه وكونها من ذوي العدا له لا يوجب لها قبول الشهادة
دائما فقد خصصت من اهلها جماعة وردم ساداتهم فخصصوا كاختصاصه هناك في التخصيص
جمع من الولد لولد والجمع اولها امكن قال **مدر** ليس كذلك بل **تقبل** شهادة اجدها
على الاخر في غير المال **كالطلاق والنكاح** عن حميد ثلاث روايات احدها لا تقبل
مطلقا الثانية تقبل مطلقا الثالثة تقبل شهادة بعضهم لبعض ان لم يكن هناك
تهمة كشهادته له بالنكاح والطلاق واما المال فان كان مستغنيا عنه قلت والا
مكن كذلك بل كان فقيرا لم يقبل **قلت** لم يفصل البالد البالد على قبول
الشهادة بين المال وغيره **وقوله علي عليه السلام لا تقبل شهادة والولد لولد** **الخبر**
قال ابن كثران الذي في الشفا وروى عن علي عليه السلام رواية اخرى وهي القول انه
لا تقبل شهادة والولد لولد الا الحسن والحسين فان النبي صلى الله عليه وسلم شهد بها بالجنة
انتهى وفي غير الشفا في قصة البرع الذي ضيعه علي عليه السلام ثرا له لا خاص
اليهودي الذي هو معه الى شرح جاءه بولاة وقبر وبولده الحسن فشهد له بالبرع
فقال شرح اما شهادة مولاك فقد اجرناها واما شهادته انك كذا فلا يحجزها
فقال علي عليه السلام تلك امك اما سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
والحسن سيد شباب اهل الجنة فقال اللهم نعم قال افلا تجيز سيد شباب اهل
الجنة القصة مشهورة **قلت** قال ابن كثران في الحديث رحمه الله واقر علي عليه السلام شرح على

قصة البرع

شريعة

القضا

القضا مع مخالفته له في كثير من مسائل الفقه المذكورة في كتب الفقهاء قال ويختص
علي عليه السلام في طرده عن الكوفة ولم يعزل عن القضاء وامر بالمقام بينا يقبلا
وكانت قرية قريبة من الكوفة اكثر سكانها اليهود فاقام بها حتى رجع عنه واعاد
الى الكوفة قال في مختصر العاين وسبب ذلك ان عليا عليه السلام رأى رجعا عن يهوديا
فقال له يا يهودي هذه دري سقطت بين يديك وكذا فقال اليهودي ما
ادري ما تقول دري في يدي بيني وبينك فاضي المسلمين فانطلقا الى شريح فلما رااه
شريح قام له من مجلسه فجلس مع شريح في مجلسه فقال ان خصي لو كان مسلما لجلست
معه بين يديك ولكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تساووهم في المجلس ولا تقروا
مرضاهم ولا تشيعوا جنايتهم وها وضطرهم في اضيق طريق فان سئوكم فاضربوهم
وان ضربوكم فاقتلوهم ثم قال دري عرفتها مع هذا اليهودي فقال اليهودي فقال
ما تقول فقال دري في يدي قال شريح صدقت والله يا امير المؤمنين هي درعك
لكن لا بد لك من شاهدين فبدا قترا فشهد له ودعا الحسين بن علي فشهد له فقال
اما شهادة مولاك فقد قبلتها واما شهادة ابنك كذا فلا فقال علي عليه السلام سمعت
من الخطاب رحمه الله يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحسن والحسين سيدا شباب
اهل الجنة قال نعم قال افلا تجيز سيد شباب اهل الجنة والله لخير مني الى متى نقضي
بين اهلها اربعين يوما ثم سلم البرع الى اليهودي ثم قال اليهودي امير المؤمنين يشي
معي الى قاضيه فعصى عليه ورجوه صدقت والله انها لبرعك سقطت منك يوم كذا
وكذا وكانت على جمل كذا ورفقوا بشهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله
فقال علي عليه السلام البرع كذا وهذه الفرس وفرض له سبعاية فلم يزل معه حتى قل بصفين
في هذا اعظم دلاله على ان مذهب شريح نفي قبول شهادة الولد لولد بخلاف ما في
الكتاب **قلت** اراد علي عليه السلام لا تقبل شهادة الولد لولد **الشهادة بالنجاة**
من العذاب بدليل اخر الخبر وهو قوله الحسن والحسين فانه قد شهد بها
بالجنة يؤيد ذلك ما في هذه الرواية من دفعه لقول شريح بعديم القبول خلا
انه يوخد من قصه شريح هذه ان الامام ينقض حكم الحاكم فيا قضيه من
اجتهاده وان خالف اجتهاد الامام سلمنا ان ذاك لما كان القضاء عليه فانظر
الى ما ذكره ابن كثران في الحديث من كثير مخالفته له في مسائل حقه وهذا هو المطابق
الاصول فان الواجب ان يحكم المجتهد باجتهاده ولا يجوز له العود الى اجتهاد
المجتهد اخر من امام او غيره وان كان مقلدا على القول بصحة قضائه فمن هب امامه
قال لا نسلم ذلك مطلقا بل **تقبل** شهادة والولد لولد والوالد لولد **الا الولد على**
الوالد تحب او قصاص فلا تقبل شهادته لان الاب لا يلزمه الجدة بقذف ولده
ولا القصاص بخبايته عليه فلم يلزمه ذلك **قلت** لا نسلم ذلك لانه **لم يفصل البالد**
بين جد ولا غيره ولان التهمة لا تتحقق بذلك ولا يمنع ان لا يلزمه ذلك بفعله ولزمه
بقوله ان نرى ان الا نسا لو قذف نفسه او قطع عضو من اعضاء نفسه لم يلزمه

Copyright

جدد ولا قصاص ولا اقر على نفسه بما يوجب ذلك **مسئلة** قالت **من وفتير**
 الشهادة **من لا قارب بعضهم لبعض** لعموم قوله واستبدوا ذوي عدل قال **ع**
 لا نسلم ذلك بل لا تصح شهادته من ذي رحم محرر من النسب وقال **ك** ليس كذلك بل
 لا نسلم الا في حاله في النسب وتقبل شهادته في غيره في غير النسب قلنا
 لا نسلم ذلك لانه لم يقصد البذل على قول الشهادة من اولي العدا له بين قارب
 ولا بعيد قالوا لا نسلم ذلك لانه قال **م** وابنه لا تقبل شهادة الاخ لا خيه
 قال **ع** امراني وروى عن عمر وابنه انها قال لا تقبل شهادة الاخ لا خيه **ولم يخالفنا**
 فذكر عجرى الاجماع **قلت** لا نسلم ذلك لانه **اجتهاد** والاجتهاد لا يقيم حجة
 ولا **اسلم انتشاره فيهم** وظهور ظهوراً يمنع منه ان يسكت احد منهم وهو مخالف
 في ذلك **فلا يلزمنا** سلطنا انتشار وظهور فترهم لا تكار ليس الا يكون المسئلة
 من متايل الاجتهاد فلا حجة فيه **مسئلة** قال **م** نور من نصيب
 الشهادة **من الزوج للزوجه والعكس** من الزوج للزوج لعموم الحديث
 واستبدوا ذوي عدل منكم فان كل عدل صالح للشهادة من غير فصل بين ان
 يكون زوجا او زوجة قال **ع** **ك** عسل لا نسلم ذلك اذ كل منهما ينسب في مال
 صاحبه ويتصرف فيه كصفت المالك **بدليل** قوله تعالى **وقرآن في بيوتكم فاصبر**
 البيوت اليهن **وهي للزوج في الغلب** فشهادته لنفسه قلنا لا نسلم ذلك
 واما اضافته البيوت اليهن **فهي اذ لسكنها فيه** فلا يقتضي ما زعم وفيه اثم
 انما قالوا بان انبساط كل منهما في مال الآخر مظنة التهمة كما منعت قبول الشهادة
 في مظنه فامنعوها فيما شاعها واما الاية فانما هي قرينة قال **ح** **ح** **ح**
منه لها للزوجه لا منها له للزوج لاضافتها اليه لا العكس وهذا للزوج
 فانه لا يضاف الى الزوج فلا حجة تعلق به قلنا لا نسلم ذلك لانه **لم يقصد**
البذل بين الزوجه وزوج ولهم ان يقولوا تعلق التهمة بموضع ولم يعلق في اخذ
 فدار الفصل بينهما **وقد قلنا** **شهادة الزوج لزوجته التي قبلها**
اليهودي سمع دابتهما قال ابن بدران روي ان امرأة خرجت من المدينة
 على انه فحسها يهودي فوقع المرأة فشهد زوجها وأخوها على اليهودي
 فقبل عمر شهادته هكذا روي انه قتل اليهودي وصلبه والله اعلم قال
 الظفاري روي سويد بن غفلة ان يهوديا كان يسوق بامره على جمار فحسها
 فرمت بالامراة فوقع عنها الامراة فبانت فشهد عليه اخوها وزوجها فقتله
 عمر وصلبه فكان اول مضروب بالشام ولم يكر عليه فخرى مجرى الاجماع
 وفيه ما عرفت غير مرمه والشيخ **الدفن** والجرم ومنه حديث انه نسخ بغيره
 ببحر ومنه الحديث ما من مولود الا يبعثه الشيطان الامير وانها وشهد
 لقبول شهادة الزوج على الزوجه والزوجه على الزوج ان كلامها لو ملكا لآخر
 لم يعق عليه فقبلت شهادته كيني الغم **مسئلة** قالت **ه** **من نصم**

امرأة

شهادة

في العدا له ليس على ظاهره وانما هو محمول على التقادها لتابعه على جهه العدا
 لا تجزئ التقادها ولعبد جري هذا الكلام على ظاهره جملة الامام يحيى على هذا
وتحريم استئثار جهه واقتضاؤها لاكل اولادها وللتجارة كغيرها
 ما يتك **مسئلة** **وتحريم شرب عذير النمر والزبيب** لثلاثة
 ايام **اجماعا** بين العلماء **فانما** **كل له اربع ليال** كره اذ هو شدة ولا يحرم
 شربه اذ كان **م** **يطعمه الجبال والخطاب والراعي** قال ابن بدران قلت
 لا اظن لذلك أصلا قال الظفاري اخرج احمد ومسلم وابوداود والنسائي عن ابن
 عباس كان ينفع لرسول الله **م** الزبيب اليوم والغدا ويغدا لغدا الى مشاء لثلاثة
 شراير فيسقي الخدم ويحرق فلو كان جرما ما امر بالطعامه ايام **ومحرم** شربه **بشبع**
 ليال **لشده عليه** وقدرته **بالزبيب** ونسق عاصره **وان لم يشرب**
لقوله **م** **لعن الله عاصرها** الخبر المتقدم لعن ابنه الخمر وعاصرها ومغفرها
 واللعن الطرد والبعاد ولا تكون الا للفقاق اهل لعناد قال **ه** **سفر** ابني
 لا لا نسلم ذلك فليس يقتضي **كنه** **حرج** **قلت** وهو قوي ان لم يثبت
 الخبر فان الظاهر انه احادي ولا تكفي ولا تقتضي بالاحادي **مسئلة**
قال **ه** **ك** **وشرب قبل الامر بالمشكر** **حرج** في العدا له **مسئلة**
 وكل من ارتكب محرما فهو محرر لا تقبل شهادته ولا يقول عليها **مسئلة** نسلم
 ذلك بل ليس بحرج سواء اعتقد تحليله او تحريمه **وعن** **عصم** حكي ذلك القاضي
 في المحرر انه **ان اعتقد تحريمه فخرج** ترد به شهادته والحد يعقد تحريمه
 فلا لانه مختلف في ابايته ومن قدم على مختلف فيه لم ترد شهادته **لنا** **م**
فقبله جرم قال ابن بدران تقدر بعناه **والخشيشه** **والمرشع** **حرام**
لقوله **م** **كل مغتر حرام** **وهي** **يفتران** **العقل** **فرض** على ان كل مغتر
 جرم فمن يشرب شيئا من ذلك ردت شهادته لا من كان به الجرم واما خبط العنب
 والنمر ونحوها المخلطان من البسر والربط **فتحرمة** **رفع** **امكان** **من شرب**
 مسكره فتقوت ردت شهادته لانه عاص بالاجماع **ويكره** شرب المنصهر
 والمخلطين من النمر والربط والعنب والزبيب لئيمه **م** **من المتصفين** من الخيطين
 والمقاربة الاشديد **مسئلة** **واما الغنا يكسر الغني من المال**
مقصود **من التبريد** وهو التطريب بالصوت وغرد الطائر اذا اطرب بصوته
مبذوب **منع** **قال** **ح** **والغناء بالاجان** **فمنع** **لقوله** **م** **الغناء**
رقبه الزنا **ونحوه** **قال** ابن بدران كذا روي والله اعلم والاصح انه كلام
 الفضيل بن عياض لامن كلام النبي **م** **وروي** عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه
 قال ان ابلس اول من ناح واول من تغنى وحكى في السباع النبي **م** **انه** **قال** **م**
 والغناء فانه يثبت النفاق في القلب كما ثبت لما الشجر ونسبه في التلخيص الى
 ابو داود بدون التشبيه والله اعلم والاصح انه من كلام من مسعود وفيه

الشا

زنا بالامكان
 منع من شرب
 مسكره

Copyr ersity

احاديث اخر لكنها موقوفه في الاصح قال الطقاري اخرج البيهقي عن مسعود بن
الغناي بنيت النفاق في القلب كما بنيت الماء البقل وروى عنه من استمع الى قينه
او مغنيه صب الله في اذنه الاك يوم القيه والاك هو الرضا لا يضر وقيل
الاستود وقيل الخالص لم يحل على فعل واحد غير هذا اذ اشد فمختلف فيه واحد
او جمع وقيل يحتمل ان يكون الاك فاعلا لا فعل وهو ايضا شاذ فذلك هو
الاخبار على خبريه وابعاد فاعله وثانيه قال **هرا العنبري** لا نعلم ذلك
بل الغنا **مباح لقوله** **دعها فانها في ايام عيد الحزن** قال ابن بهران
عن عائشه ان ابا بكر دخل عليها وعندها جاريتان في ايام منابر فان وبصر بان
والنبي ثم متغش بثوبه فانتهرهما ابوبكر فكشف النبي عن وجهه وقال دعها
يا ابا بكر فانها ايام عيد وفي رواية قالت دخل علي رسول الله ثم وعندي جاريتان
يغنيان بغنا بعات فاضطجع على الفراش وجعل وجهه ودخل ابوبكر فانتهرني وقال
هذه الشيطان عند النبي فاقبل عليه رسول الله فقال دعها فلما عطف ثوبها
فخرجت هاتان الروايتان من رواية البخاري ومسلم **ح** الغنا بكسر الغين والميم
والغنا الذي هو نفس مقصود وبعثت بضم الباء الموحدة ثم عين ممله وبعد
الالف ثابته اسم مكان كانت فيه وقعه بين الاوس والخزرج في الجاهليه
وذكر الطقاري الروايه الاولى عن عائشه بنحو هذا اللفظ ولم يعرفها وذكر الروايه
الاخرى عن خنيس بن خنيس البخاري ومسلم بنحو هذا اللفظ الا انه قال في اخر الخبر ان لكل
قوم عيد وهذا عيدنا فلو كان مجزئاً لما اقر الرسول فعله ولما قال ابوبكر دعها
فانما في ايام عيد قبل ذلك على الجوان وانه كساير المباحات **والفعل** قال ابن بهران
حكي في الشفا ان عثمان كان يسمع الغناال وقت السحر ثم يقول هذا
وقت الاستغفار وفي التلخيص باللفظه حديث عثمان انه كان له جاربه تغني
فاذا جاء وقت السحر قال امسك ففعلت الاستغفار لم اجد موصلاً قال
الطقاري وروي انه كان لعثمان جاربه وفي لفظ جاريتان تغنيان فاذا
جاء وقت السحر قال امسك ففعلت الاستغفار رواه الماوردي والرازي
وقوله الغنا اذ الراك قال ابن بهران حكي في الشفا وفي التلخيص
ما لفظه قوله اي الراعي روى عن عمر انه كان اذا دخل في بيته ترنم بالبيت
والبيتين ذكر المبرد في الكامل في قصه وذكر البيهقي في المعرفه عن غيره
ورواه المعافا النهرواني في كتاب الجليس والانيس ومن منبه في الخبره
فلو كان جرماً ما سعه عثمان ولا اقره عمر وقال ما نه زباد الراك ولم
تخالف في ذلك ولم يراعها اجد فيها هناك قال **س** كذا في
والله بضاعه **وعشيه المعينون** الى منزله يستعونه او يستدعونه
المنارة لهم يستعونه **فخرج** ترد به شهادته لان ذلك سغه واطراح المراء **والا** يكن

كذلك **جان تغنيه لنفسه** خاصه ولا يعني الناس لو ترد شهادته لان مزونه
لا تذهب بذلك **او يتخذ قينه** او غلاماً يغنيانه فان كان ذلك بيعوا الناس
الى ساعه ردت شهادته لما في ذلك من السفه واطراح المراء والجاريه اشهد
كراهة من الغلام **لنا قوله هو الحديث وقوله من الحفيه في**
تفسير واقتبوا قول الزور هو الغنا قال ابن بهران حكى عن ابن عباس
وغيره من المفسرين في قوله تعالى ومن الناس من يشري هواه الحديث الاية ان
المراد بذلك هو الغنا والله اعلم وروى عن ابن مسعود في تفسيره انه قال هو الغنا
والاء سماع اليه وروى عن محمد بن المنكدر انه قال بلغني ان الله تعالى يقول
يوم القيه ابن الذين كانوا يترهبون اشاعهم عن الله وروى عن امير الشيطان اسحق
جمدي والخبر وهو ان لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وروى ان انساناً
سال القسم من حجر عن الغنا فقال انها كونه واحكمه كك فقال اجرام هو قال
انظر يا بني الى ذا ميز الله الحق والباطل فيهما فجعل الغنا قال الطقاري
اخرج الحاكم في المستدرک والبيهقي عن مسعود بن في قوله تعالى ومن الناس
من يشري هواه الحديث قال هو الغنا صححه الحاكم واخرج البيهقي عن ابن عباس
هو الغنا واشباهه وبشله عن مجاهد وعكرمة والنخعي **ولم يمه** **عن شر**
المغنيات ونحوه قال ابن بهران عن ابى امامه ان رسول الله ص قال لا تبغوا
المغنيات ولا تشتروهن ولا تعلموهن ولا خير في تجار فيهن ومنهن
جرار وفي مثل هذا انزل الله ومن الناس من يشري هواه الحديث اخرج الترمذي
وذكر الطقاري عن خنيس بن خنيس الترمذي من روايه او امامه الى قوله ومن الناس من
يشري هواه الحديث ثم قال ليضل عن سبيله الى اخر الحديث قال وفي روايه ولا يخل
ثم المغنيه ولا يبعها ولا يشرها ولا الاستماع اليها رواه الحميدي دل ما في الايه
من الوعيد عليه وفي الاخبار من الزجر عنه والامر بالبعد منه على تجريمه
وعلى عصيان مرتكبه وثانيه **وخرع** واقعه عن لا يدري على اي صفة وقعت
سلبنا **فمجرد على تشييد الاعراب لا على الايجان المطربه قلت فاما**
التفصيل به كما ذكر الامام يحيى حمويه عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير
نظر لان هذه اخبار احاد ظنيه ودلاله الايه على ذلك ظنيه ولا تكفي
ولا تفصيل الا بدليل قاطع **مسئله** **وسماعه كفعله في التجر**
لا يفتقر الحال بينهما قال **س** لا نعلم ذلك بل **جور** سماعه **خفيه لا محاوره**
لان سماع الخفيه لا يسقط المراء قلنا لا نسلم ذلك لانه **لم يفتقر** البديل
البال على تجريمه بين فعله وسماعه وفيه ان الشافعي قد علق التجر بما من
خارجي عن ذاته مما يقرن به واذا كان كذلك لم يسلم ان البديل
شامل لما هناك **مسئله** **وجور تشييد الاعراب وسماعه**
اذ لا بدليل على تجريمه **حيث لا تجز ولا هجر ولا كذب** وهذا امر لا يرجح

الذاتة وانما فحش وقبح لذواتها فان لزمته فتح لقبها بالذاتة **اذا استشهد**
م شعرا من ان الصلوات من رديعه وهو يوافق بعد كل بيت ونحو
ذلك قال ابن بدران حكى في المشافعة عن عمرو بن الشريد قال اردت فتي رسول
الله ثم وراة قتال لمعك من شعرا من الصلوات شي قلت نعم فاستدته بيتا
فقال ايه فاستدته بيتا اخر فقال ايه فاستدته الى ان بلغ ما به بيت انتهى
وذكر الظناري بهذا اللفظ او نحو عن نخرج مسلم قال واخرج الترمذي
عن جابر بن سمرة جالس النبي صلى الله عليه وسلم فكان اصحابه يتناشدون
الشعار ويتذكرون اشيا من امرا لجاهليه وهوساكت فربما يتسموا وخرج
الترمذي عن عائشة قيل لها هذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتنشد بيتا من الشعر
قال كان يتنشد بشعر ابن رواحة ويقول وما يتك بالخبار من لم تزوده
واخرج البيهقي في قول طلب النبي صلى الله عليه وسلم لا تشاد وشاعره له على جواره وعنده
تخبر به ومفارقة الغناء في تائمه **وحكم مع الفحش لقوله وقبحه**
كقبح الكلام الخبر قال ابن بدران حكى في المشافعة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
الشعر منزلة الكلام حسنه كحسن الكلام وقبحه كقبح الكلام انتهى
والاقرب انه من كلام بعض العلماء وفي التلخيص انه من كلام الشافعي
ثم قال الدار قطني وروى عن عائشة مرفوعا وفيه عهد الحبيب وضعيف
وذكر العسمراني مسند الى النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ قيل على ان لا يفتح فيه بذله
وانما يفتح لما نصح به كتابا لكلام **وقوله صلى الله عليه واله وسلم**
انه انما النبي لا كذب نه انا ابر عبد المطلب
كلام واق الشعر وليس شعر وقيل شعر قلت يعني من قال الشعر
انه قليل شاذ نادر **ولا خيرة بالقليل** لان الله تعالى يقول وما علمناه الشعر
اي وما علمناه تعليم القرآن الشعر قال جاد الله على معني ان القرآن ليس
بشعر وما هو من الشعر في شي والشعر انما هو كلام موزون مقفى يدل على
معنى فاين الوزن واين التقفية واين المعاني التي تتجها الشعر عن مغايبه
واين نظم كلامهم عن نظمه واساليبه فاذن لا مناسبه بينه وبين
الشعر اللهم الا ان لفظه هذا عري كما ان ذاك كذلك وما ينبغي له وما
يصح له ولا يتطلب لطلبه اي جعلناه بحيث لو ارد قرص الشعر لم يثبت له
ولم يتيسر كما جعلناه اميا لا يهتدي للخط ولا يحسنه لتكون الحجية
اثبت والشبهة ارجح قال الخليل كان الشعراء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
من كثير من الكلام ولكن لا يثاق له فان قلت **قوله انا النبي لا كذب**
انا ابن عبد المطلب وقوله **هل انت الا اصع دميت** وفي سبيل الله ما لقيت
قلت ما هو الا كلام من حسن كلامه الذي كان يرى به على السليقة

فيه نظر فانه قد تقدم في باب العبد ان الواجب في العبد لا يجد عند من جم الوحي
علم تخريبه امر لم يعلم قال المصنف في كذا كذا خلاص ولي وشهد
فان من تزوج امرأة بغير ولي ولا شهود ووطبها لا يجد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجد
بالشهاد ولا شبهة اعظم من اختلاف العلماء في المسئلة فمن قائل بالاماحة وقابل
بالتحريم فصرح بان مسئلة خلوا النكاح عن الولي والشهود مسئلة خلاف فلا اجاع
جديد **فان ترا فاعا الى الحاكم وحكم بالنفوذ او حكم بالفتح** **لزم** ما
حكم به **للاجماع على تحريم مخالفة الحاكم** لان المسئلة كانت
ظنية فعادت بعد الحكم قطعية **قلت فيه** نظر لان الحاكم اذا وقع
حكمه مخالفا للاجماع لم ينعقد لمخالفته القاطع وفيه ان هذا مترتب على
الاجماع الاول وفيه ما عرفت فحصل ذلك ومخلصه انما ان تصادقا على نكاح
باطل بالاجماع لم يضر عليه اذ لا يضر الحاكم الا على يختلف فيه وقد سبق فيه كلام
واما فقهيها على الغاشية فحما هيروا العلماء على عدم اعترافها سواء كانا مجتمعين
او متفادين او جاهلين اما على قول المصنفه فالامر ظاهر واما على قول المحققين فلا يرت
الخطي من المختلفين غير معين اتفاقا فالحال عليها اخذ الا قول غير مستند الى دليل
لان نسبتها اليهم على سواء **مسئلة** قال **في واقار المروجه**
بروحيه رجل اخر باطل لا تسمع منها ولا يعرج على مقالها **ولا يكون** ذلك النكاح
موقفا على بينة لهما من هي تحتها اذا قرأ اخبار عامض فلا يصح
وقوفه على المستقبل بخلاف **العقود** فيها اشياء فصحة فصح وان تعلق بالمستقبل
فاما وقت اقرار العبد بالطلاق مال على غيبه فصح وان تعلق بالمستقبل
لصحة تعلق المال بالذمة **لا النكاح** فلا يصح تعلقه بالذمة فلم يصح
الاقرار به موقفا على بينة **قلت** **والاقر** **للمذهب** **وقوله** اي قرار
الزوجة بزواج غير الزوج الذي هي تحتها **على بينة لهما** ممن هي تحتها ولو كان
الاقرار **خبرا** اذ لا مانع من صحته **والخبر ليس بموقوف** بل اخبار بذلك
من ماض وانما الموقوف احكاما وزوجيه بينهما فانه لا يجوز
المضيير اليها في الحال **المحصول** **المانع** في الحال لتعلق احكام الزوج الاخر
بها وليس تعارضها معارض قطعيين لجوان حكم الشرع بالزوجة الاخرى
ظاهرا او محكما في الحقيقة للزوجة الاولى **قلت** **فلا يحق لها قبل**
البيونة على الزوج الذي صادفته **ورب** **الخارج** **لاقراره** **بزوجيتها**
وربها الداخل **لثبوت يده** عليها **مسئلة** **ولو قال** **الزوج**
لازوجة ادعت انها زوجة ايهام **كت** **زوجته** **ولا تعلم بناء النكاح**
الى موته **فلا ظاهرا ببقاء** **لنكاحه** **وانه مات** وهي زوجته فالقول

قوله مع بينها وبينه عليهم ان ادعوا ببنوتها بعد ذلك **وان قالوا لامرأة هذا**
اسمك ولا تعلم البتة **ام يسميه لم يكن ذلك اقرارا** منهم بالنكاح
للإحتمال والاصل عدمه وبرائة الذمة ما تعلق به **مسألة** قال
 س واذا اقر رجل ببنوة صغير ثبت نسبه وميراثه **لم يكن اقرارا** بزوجيه
 امه فانه ليس من لازم ولادته زوجتها **كلو كانت مملوكة** للغير غير مشهور بالبر
 فانه ليس من لازم اقراره لولدها ثبت الزوجية لكون ملكها سابقا وخارجا
 من يد بيع او هبة على قوله به وقال ح لا نسلم ذلك بل **الكنوية** فرع الزوجية
 فاذا ثبتت في الجمع ثبت الزوجية لتلازمهما **الا لامة للاحتمال** فيها قلنا
 والجره كذلك لانه **يحتل كونه من شبهة** **مسألة** قال هب
 فله ويقبل قول الوكيل قد تزوجت **اذ هو أمين** ومن لازم امانته
 قبول قوله كالوكيل وقال ح لا نسلم ذلك بل لا تقبل قوله **الا بالبيعه** اذ هو
 هو اقرار في ملك لغيره **فلا يصح به وجوب** بل لا بد من شهادة على النكاح
 تامه بخلاف البيع فيقبل قوله لصحته به **وجوب** من غير اشارة لنا ما من
 من انه وكيل والوكيل أمين ومن لازم ذلك قبول قوله **مسألة** قال هب
 وبصدق من النساء من كامن نزع لها في وقوع الطلاق وانقضاء
 عدتها اذ لا سلطان للزوج عليها حينئذ **فلا مانع** من تصديقها لانه
 في يد نفسها فاذا ارادت الزوج حشد لم تمنع منه **الا لو اقرت في العدة**
بقا سلطانها عليها **مسألة** ومن اقر ببنوته امرأته بحيث
 لا رجوع له عليها ثم اراد ان يراجعها **لم يكن له مراجعتها** بعد فان فعل
 فرق بينهما اذ لا يصح عن الاقرار كما لا يصح رجوعه عن الاقرار بالمال بل
 الا لسان على نفسه بغيره **مسألة** قالت نة ومن اقر برأصة
 رجل فارادت ان تنكحه فهل يجوز تنكيتها من ذلك ام لا قال عليه السلام
 من التامع من بعد الاقرار اذ لا رجوع عنه **هنا** كغيره من الاقرارات وقال
 ج ح لا نسلم ذلك بل يصح الرجوع عن الاقرار فلا يمنع من النكاح **لاحتمال**
 كونه ايا الرضاع في غير الحولين او غير اصل الجوف وشرطه ان يكون
 يكون واضحا لا احتمالا فيه ومع الاحتمال لا صحة له ولا كمال **قلنا** لا نسلم ذلك
 لان الظاهر خلافه وفيه الجواب شبهة بحمل النزاع **فصل**
 ويصح الاقرار بالولاة عتقا او مولاة الاعلا بالادنى او العكس الادنى
 بالاعلا فيصح اقرار السيد بولاه من اعتقه واقرار المعتق بولاه السيد لانه اقرار
 صريح اصله في محله فلا مانع من صحته **كالأقرار بالنسب** اذ لا فارق
 بينهما الا لوجه كلفة النسب لا يباع ولا يهرب **مسألة** قال كثر العلماء

ولا يورث

ولا يورث عبيد من جملتهم ومن لازم رقي انتفاء الميراث لان العبد لا يملك ولانه
 لا نسب بينه وبين سيد يقضي ارثه منه وقال و لا نسلم ذلك بل يورث العبد
 من مولاة قلنا انعقد الاجماع على ان العبد لا يورث **والنقض خلافه**
 فلا يعول على قوله ولا ينفك اليه لمخالفة الاجماع وفيه ان بقاء القول
 كبقاء قابله فان من مضى ظاهرا لدخول في الذمة فلا اجماع مع خلافه
فصل **والبرههم** لما يتعامل به في البلد من افضه فراق
 بان عليه لئلا يكون لهم سلم اليه من نقد البلد ولو كان زائدا فان
 اختلف الضرب ولا غالب منها استفسر المقر فان وصف المقر
 البرههم بصغرا وكبر حمل الاقرار عليه ان كان في البلد **فرع**
 قال ج فان فسروا بغير سكة البلد قبل تفسيره قال في لا
 يقبل لانه مخالف للظاهر **قلنا** لا نسلم انه يقبل مطلقا ولا يرد مطلقا بل
 يقبل في الاعلى من نقد البلد لا في دونه **مسألة** قال ج و لو
 قال عدي له درهم من ثمن ثوب و درهم فانه يلزمه واحد للاحتمال
 في الاخران سريده الاول والاصل برائة الذمة من الزايد **قلت** فيه نظر
 قيل لعل وجه النظر انه لا يتألف في درهم الا رفع ومع الرفع الظاهر العطف ومع
 العطف لا تأكيد فلا يراى به الاول وفيه ان الرفع لا يورث شواكا كان تأكيدا
 البرههم الاول امر عطف عليه وانما اذا كالا متناع التأكيد مع حرفي العطف
 والظاهر مع التأسيس لما ظاهرا لزوم درهمين قال **مر لوقال شخص سفت او قلت**
او غصبت انا و فلان بقره فلان لزمه الجميع اذ قوله سقت وهدت الى اخره
 اقرار تام وقوله و فلان رجوع عن الاقرار ولا يصح الرجوع عنه **بخلاف لو قال**
عليك ثلاثة نفر فلان لزمه الا حصته من الالف قال مر او قال اكلت
 انا و فلان طعام فلان لزمه الا حصته **للتبعية** قال الامام ج عليه السلام
 فيه نظر فانه اذا سلم احتماله للتبعية لم يصح لانه اقرار على الغير منفصلا
 بالواو كما لو قال الالف الذي يدعيه علي وعلى فلان **مسألة** ومن
 باع شيئا ثم اراد عا ا انه غاصب له قبل قبض الثمن لم يفسد البيع ولم ينفك
 الى اقراره اذ هو اقرار على الغير وبعد اقراره بذلك المبيع لغيره لا نسلم اليه
 الثمن الا يحكم اقراره بالتعدي والجرأة على غصبه فان اكد به
 المقر له ونفى مقال له **فاليمن لبيت المال** اذ لا مال له متعين وكل مال لا مال له
 له فهو لبيت المال **مسألة** ورجع الى المقر اقراره اجمالا في سنين
 ما اجمله لان الاجمال لا ينافي صحة الاقرار فان مات قبله فانه يرجع في
 تفسيره الى الورثة لا انتقال المال اليهم فان كان لا ورثة له حل ما اقر به
 على الأقل فيسلم اليه **والتركة لبيت المال** ومن ادعاه او احد من عشرة

٢٥٢

الجوان كما يجوز اخذ الاجرة على كتب الوثيقة وقيل لا يجوز اخذها وان لم
يتعين ادائها للتمهه اللازمه للاخذ قلت الا قرب للذهب تحريها على فقر
الادبى مطلبنا سواتعين لادى امر لا لوجوبه في كل حال وجوانها حيث بطلت
قطع منها في مثلها اجره كما جاز اخذ اجرة الرصد والرفيق على قوتهم
في الطريق لذبح النصوص وسير الرفيق مع القافله للحفظ والحاكم اذا طلب
الخروج الى موضع مثله اجره فانه يجوز له اخذ الاجرة على قدير المسافة
لا ما زاد فجاباه لا يجوز **مسئلة** والشهادة كرهه عرضا حيث يعلم
المشهود له بكونه ايا العارض **مسئلة** ويندب حيث جهل لقوله
ص خيركم قرنا الذي بعثت فيه الخبر قال ابن بجران عن عمران بن حصين
ان النبي ص قال خير الناس قرني ثرا الذين يلوهم ثرا الذين يلوهم ثرا الذين يلوهم ثرا
ادري ذكر بعد قرنه قرنين او ثلاثة ثرا ان بعدهم قرنا يشهدون ولا
يستشهدون ولا يوثقون ولا يوثقون وينذرون ولا يفون ويظهر فيهم
الشنزاد في روايه وتكفون ولا يستخفون اخرج البخاري ومسلم والترمذي
وفيه روايات اخرى في معناه اجماعا وذكرا الطفاري حديث عمران
عن تخرج احمد والبخاري ومسلم وذكروا به عن ابو داود والبخاري اختصر
منها قوله لا ادري الى قوله يشهدون عدم على بدل الشهادة قبل طلبها فلو لم يكن
مكروها ما دمه **واما قوله اخبركم بخبر المشهود الذي ياتي بالشهادة**
قبل ان يسألا قال ابن بجران عن زيد بن خالد ان رسول الله ص قال الا خبركم
بخبر المشهداء الذي ياتي بشهادته قبل ان يسألا اخرج مسلم والموطا
والترمذي وابوداود وزاد او خبر بشهادته ثم شك راويه ايها قال وقال مالك
هو الذي خبر بالشهادة التي لا يعلم بها الذي له ياتي الى الامام فيقضي بهالة
واخرج الطفاري عن تخرج احمد ومسلم وابوداود والترمذي الى قوله قبل ان
يسألا ثرا قال وفي لفظ لا جدا الذين سئلوا او اشهادهم من غير ان يسألا عنها
فهو مجمل على حال المشهود له جمع بين الخبرين فالجمع اولى ما يمكن فان فيه
اعمال الدليلين والاعمال اولى من الالهال وفيه ان الاقرب جعل الاولى على من لا يثق
وساوى الى شهادته من غير ثبوت في امرها لعارض من خواص الدنيا والمراد بالآخر
من سأل في سماع المشهود له وبدل له ما يوصله الى ما له مع التثبت والتحري في القصد
الصالح لسمع الاخوان فذاك من اعظم المقاصد التي بها الوسيعة الى رضا الرحمن
قال كى فان فعل بان عرض الشهادة وبذلك قبل ان يستشهد **لرجح به**
وان اسألا لان النبي انا دل على الكلفة لاعلى التحريم **ويندب** **ان لا**
يشهد بما يوجب جدا وبعد عن ذلك ويتجاف عما هناك **لقوله ص هلا**

شترت

شترت بشرك يا هزال قال ابن بجران هو في حديث ما عن وسباني في
الحديث ان شاء الله تعالى قال الطفاري اخرج مالك في الموطا وابوداود عن
ابن المسيب قال بلغني ان رسول الله ص قال لرجل من سلم يقال له هزال وقد
جاء يشكو رجلا باقيا قبل ان ينزل والذين يرمون المحصنات ثرا لمراتوا باربع
شهادا فاجلدوهم يا هزال لو سترته برءاءيك كان خيرا لك **مسئلة**
والشهادة يشترط لفظها **قربا** قيل والاجماع مدفع بما ياتي
ان شاء الله تعالى عن مالك وابن شريح وصاحب الوافي من صحة شهادة الاخرى
ويشترط حسن الادب والمراد به الاتيان بها بصفه الامانة نشاء نحو الشهيد
بكذا او على كذا الا بصيغه الاخبار نحو شهدت بكذا **والا** بحسن الادب
فلا تكف انا شاهد بكذا **وعندي شهادة بكذا** **وشترط لظن الحاكم** **عبداله**
الشاهد باي سبب حصل له الظن وهذا شرط للحاكم لا للشهادة وفيه
جعل له الشهادة تسامح **والا** بظن الحاكم عبداله المشهود **لقرين** حكمه **وان**
رضي الخصم لما شئت ان شاء الله تعالى **وشترط حضور المشهود عليه**
لسماع الشهادة او حضور نايبه **ليمكنه رد** ها ودفعها فمع الغيبة
لا يمكن رد ولا دفع **مسئلة** **وحرم** الشهادة **الا** عن علم لقوله
تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم اي لا تقف ما لم تسمع ولم تری ولم
تعلم فمضى عن اتباع الظن وقوله **تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون**
فمضى من شهد بما علم واثنى عليه فدل على ان العلم شرط وقال ان يتبعوا الا
الظن فمضى باتباع الظن والى والى والى والى ليل الجريمة وقال تعالى وما شهدنا
الا بما علينا حاكما من اولاد يعقوب وقر حكايتهم لذلك فدل على اعتبار
العلم وقوله **ص على مثلها** **فاشهد** وقد سبق الخبر وناهيك ضرب الشمس مثلا
للمشهود به **قالب** **ووجه** عن الحسن بن علي لاطروس عليها السلام **وجوز**
للحاكم تخليفهم **للمتمه** **قال** **رحم** **عن** **ابن** **سليم** **جوان** **تخليفهم** **لقوله**
تعالى من ترضون من الشهداء ان تضل احدا منها فذكر احداها الاخرى **والمتم**
غير من فليس باهل للشهادة فمع ارتضاهم لا تخليف ومع عدم الارتضا لا شهادة
لنا **فيقتضيان** **بالله** **اي** **ان** **تضل** **احدا** **منها** **فذكر** **احدا** **منها** **الاخرى** **والمتم**
شهادتهما **فمنسوخ** **لان** **ما** **فليس** **بسم** **شهادة** **الذي** **لا** **يقضي** **سبح** **التخليف** **لان** **مكان**
اسعاله **بالحكم** **سليما** **فقد** **ثبت** **على** **مير** **المؤمنين** **عليهم** **انه** **كان** **يستخلف** **الراوي** **ولم**
يذكر **والشهادة** **احك** **وفيه** **ان** **غيره** **انكار** **في** **الا** **جتهاد** **يات** **لا** **يستلزم**
الاجماع **وقد** **قبل** **ان** **تخليف** **المشهود** **لا** **يشر** **له** **ولا** **طائل** **بحته** **لانه** **ان** **الترديد** **باطال**
شهادتهم **ان** **نكلوا** **عن** **اليمين** **مع** **كامل** **شروطها** **فمنسوخ** **ارمع** **عدها** **كالم** **فلا**
للمين **في** **تصحيحها** **على** **انه** **لا** **يظهر** **دليل** **على** **وجوبها** **فدفع** **وله** **اي** **الحاكم** **تفرق** **فيهم**
بشئت **اقوالهم** **الا** **في** **شهادة** **الزنا** **فليس** **له** **تفرق** **فيهم** **ليلا** **يكونوا**

Copy

ersity



تذوقه عند بعض العلماء قيل ولا معنى له لان القذف عبان عن انفراد
القذف برويه ما قذف به لا انفراده في مكان الرويه ورواها **فصل**
ومستند الشهادة في الفعل الرويه والافعال
كالقتل والغضب واتلاف المال والزنا والسرقة والولادة فمن شاهد هذه
شهادتها بما رأى منها ولا يكفى الظن والشهرة اجماعا بين الامة وقفتها الامة **وقيل**
الشهادة على الزنا وكفه فرج المرأة في حال الولادة وثبت بها حال الاجماع فيهم
الصبي **مفاجاه اجماعا** من قصدا الى الرويه واعتمادها **فان تعذر الفصل**
تسمع شهادتهم امر لا وبه **وجوه** اجدها **بحون** سماعها **اذ سمع غير الشهادة**
على المعيرة مع تعذرهم قال ابن هجران روي ان المعيرة من شعبه وابا بكر
بن عبيد كانا متجاوزين بالبصرة بينهما طريق وكانا في مسرتين متقابلين في
دارهما وكل واحد منهما كره مقابلة للآخر الاخرى فاجتمع الى ان يكره فخرت
في مسرتيه فثبت الريح ففتحت باب كوة المعيرة فبصر ابو بكر بالمعيرة وهو بين
رجلي امراه فقال لتفترقوا فانا نظروا فقاموا فنظروا ثم قال استبدوا
قالوا ومن هذه قال امر جميل بنت الا فقم فقالوا انما نرى العمار ولا ندرى
ما الوجه ثم انهم ضموا حين قامت فلما خرج المعيرة الى الصلوة حال ابو بكر
بيته وبين الصلوة وقال لا تقتل لنا فكتبوا الى عمر بذلك فبعث ابا موسى امير
وكتب معه الى المعيرة اما بعد فانه بلغني عنك بناء عظيم فبعث ابا موسى
امير فسلم اليه ما في يديك والعجل فارجل المعيرة وابو بكر واوبك انفردهم
الخ فافزع وزياد وشبل من عبد الجلي حتى قدوا على عمر فجمع ما بينهما وبين المعيرة
ليدا عمر بال بكر فشهد عليه انه راها بين رجل امر جميل وهو يدخله ويخرجه
كالمل في المكحلة قال كيف رايتها قال مستند برها قال كيف استبنت راسها قال
تجملت ففرد عا شبل فشهد مثل ذلك قال استند برها واستقبلتها قال استقبلتها
وشهدنا فاع مثل شهادته الى كره ولم يشهد زياد بشل شهادتهم قال رايتها
جالسا بين رجل امرأة فرايت قد مينا محصوتين كحمان واستين مكشوفتين
وسعت حفرا ناشد يدا قال امرأت كالمل في المكحلة قال لا قال فصل تعرف
المرأة قال لا ولكن اشبهها قال صبح واحمر بالثلاثة فجلبوا الجدة وقراء فان لم
بالوا ماربعه شهداء فالكملك عندها هم الكاذبون فقال المعيرة اشفني من الاعيد
فقال انك اسكت الله ما منك اما والله لو تمت الشهادة لرجعتك با حمارك هذا
حاصل ما ذكره الطبري في تاريخه لبعض روايه هذه القصة وفيها روايات كثيرة
له ولغيره ضمن زيادات فسمعها عمر مع تظلمهم للرويه ومبا لغتهم فيها
ولم يكره على عمر ذلك لجرى اجماع وفيه ما سبق من انه من مسائل الاجتهاد
وترك الكاذب لذكره وليس باجماع على ما هناك **وقيل** لا يجوز سماع شهادتهم
مع تعذرهم **لتجريم نظر العيون** واقدامهم عليها جرح ترد به شهادتهم

وهذا ثاني الوجوه **وقيل** يجوز سماع شهادتهم في شهادة الزنا **للعلم**
لاني الولادة والرضاع والعيب في المرأة **لا دليل** يجوز ذلك واشيات
ما لا دليل عليه لا يجوز **مسئلة** قالت ه **من مد وكفى في النسب**
والموت شهر مستفيض ان فلانا منتسب الي بني فلان لا يكره وان فلان
قدمات وظهر اذ لا طريق الى التحقيق في النسب لكرور الزمان
وتنقل الاوان ويشق التحقيق في الموت وان امكن اذ قد يموت في سفر
فخفي ولا يظهر كذا الظهور **ولشبهه بالنسب** ومع التباسه بها
يشق التحقيق **مسئلة** قالت ه **من مد وكفى في الشهادة في الولا كالت**
لقوله **كل حكمة النسب** قد سبق قال ج **من لا سلم ذلك بل لا كفى الشهادة**
في الولا فلا نصح الشهادة عليها **ولوقت** في ذلك ولهم حكم بني ولا بايات
لنا القياس للولا على النسب وقد نهى عن ذلك بقوله الولا لحمة كلمة النسب
مسئلة قالت ه **من مد وكفى في الشهادة في النكاح**
لاصال الشهادة الى العلم اذ هو تواتر العلم كالمشاهدة **قيل** مسلم
ذلك **الاقبال** لا يجوز فلا تكفى الشهادة في صحة الشهادة وهو قوي لا ك
ظهور قبل الدخول ليس كظهور بعده **مسئلة** قال ه **وكذا**
الشهادة على الوقف **والوصية** فانها تكفى فيها الشهور والى وذلك
متفق عليه فيها لا روايه خلاف **الا عن في فانه خالف فيها** وقال لا يشهد
فيها على الشهر بل لا بد من التحقيق **قلت** لا نسلم ذلك لانه **يشق التحقيق فيها**
قلت الشهر فيها كما كفت في غيرها ما شق فيه التحقيق **وقيل** لا
وكذا تكفى الشهر في الشهادة على مضرهما لذلك **وقيل** لا نسلم ذلك بل لا
بد من التحقيق كالمشاهدة على مضرهما لانها كالمشاهدة على الملك لتصرف المضر
فيه تصرف المالك **قلت** لا نسلم الاصل من انه لا بد في الشهادة على الملك
من التحقيق **لما يشاء** ان شاء الله تعالى من الدليل البال على ان الشهادة كافي
مسئلة قالت ه **من مد وكفى في الشهادة كونه قاضيا كافي** **فجوز**
الشهادة على حكمه وعلى العمل بكتابه الى قاض اخر اذا الشهر كالتواتر
والتواتر مفيد للعالم **قلت** فيه نظرا اذ قد يثبت كونه قاضيا مع عدم
تواتر العتد له من الامام او من الخصة فالاولى **التعليق** لجواز الشهادة
على الشهر **بمشقة اليقين** كما عدل بذلك في الموت والنسب **مسئلة**
ولا يجوز الشهادة على لفظ الا عن مشاهدة وسامع اذ لا يمين الا
عنها وما عداها محتمل ولا شهادة مع الاحتمال **قلت** عن مشاهدة وسامع
او تعريف **عبد الله** او عبد اثنين مشاهدين فمعرفان بالاسم والنسب
بحيث لا يثبت من عرف به غيره ولا يعتد بكالم الشهادة اذا التعريف
خبر لا شهادته وكان القياس ان لا يعتد فيه القيد وانما اعتدنا القيد

اجتبا لا يثبت الشهادة عليه اي على التعريف فاجتبط فيه انما اجتبا
 المعريين مقام المشاهدين المقيدين **مسئلة** قال **وهب**
ولا يجوز الشهادة بالملك واليد من شهادته اذ هي شهادة بالانسان
 الشهادة على الدين وكما وقع الاتفاق على ان الشهادة بالدين لا يثبت بالشهادة
 الحق بها الشهادة على الملك قياسا بما كونه كل منهما مالا قال **مسئلة** لا يثبت
بل يجوز الشهادة على الشئ **فيما حكم** كما جاز عندكم في غيرهما مشقة التحقيق ولا
 نسلم انما كالمدين لا يمكن الاطلاع على الدين وتحقيقه قال **مسئلة** لا يثبت
 مطلقا بل **يجوز** الشهادة على الشئ في الشئ **في الابداد في اثبات نصف الملك**
 فجاز فيها ما لا يجوز في الملك لان غاية ما يطلع عليه من ذلك ظهور اليد والاشهاد
 والاطلاع على الحقيقة شاق او متعذر في الاغلب **قلت القوي قوله**
لنعدد نيقن الملك فجاز هنا الشهادة على الشئ **كما جاز** الشهادة عليها
 في **النسب** فان قيل النيقن شرط وقد قال المريد بالله لا نسلم ذلك في التعريف
 بالنسب بل لا بد من العلم بحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في التعريف
 ترى الشمس فقال نعم فقال على شئها فاشهد او فروع الحديث المتقدم بحري
 ونداء على العقيل وادى نعيم في الحلية وسعدي واليهي وهم حفاظ قلنا
 والمحاكم فيه محرمين سلين من شمول ضعفه النسبي قالوا انما اذاعا دونه
 في السعة في الرجال لانه من حبان قد خرجا له قلنا قال اليه في لوسد
 من وجه يعتد عليه قالوا تبع ذلك انسا ي قلنا نقاد حفاظ لا يذكرون
 الا ما صح سلنا فظا لم يحدث مهور للاجاء على الشهادة عن الظن في بعض
 المواد واذا دخل ذلك في المناط صح القياس عليه **مسئلة** قال **مسئلة**
في الاحكام من ولا يجوز شهادته لمعرفته خطبه بها من دون ان يذكر
 ذلك ويتيقنه اذ لا يقضي معرفته خطبه **اليقين لاحتمال التزوير مع الاجتهاد**
اليقين والشهادة لا يجوز الا يقين قال **مسئلة** لا نسلم ذلك بل **يجوز** شهادته
 لمعرفته خطبه لان معرفته خطبه يفيد العلم بان هذا خطبه لا يختلف عليه
 الحال فيه واحتمال التزوير احتمال بعيد فادر لا يقول عليه **قلت** تعالى
ولا تقف الا به ما ليس لك به علم **ونحوها** الا من شهد بالحق وهم يعلمون وقوله
 ص للشاهد ان عرفت مثل هذه الشمس والذات ترك وفيه ان ظاهر الآية علم
 لكل ما يفيد العلم من الاخبار والشهادة وقد خص ظاهرها بالاجماع على الاخذ في
 الاحكام باخبار الاجاد فيمكن قياس الشهادة عليها سلنا ان باب الشهادة
 اضيق من باب الرواية لا اعتبار بالحري والذكور والعبد ولفظ الشاهد دون
 اعلم لقد اخرجتم الشهادة على الظن على انما يدعي ان مثل ذلك مفيد للعلم **مسئلة**
ع وقول الهادي عليم في خبر من انه اذا عرف خطبه يشهد بان نسي الشهادة

خبر

محمول على حصول العلم الضروري فانه لما ادى خطبه اضطر اليقينة
 بالقران حتى علم انه خطبه فشهد لذلك لا مجرد انه خطبه **قلت** في خبر
المعصية **محمول العلم** فاذا حصل العلم بانه خطبه جاز له ان يشهد **في خبر**
الطلاق بيننا وبين ماكد **فزع** قال **مسئلة** **فمن ولو عرف شخص خطبه غيره**
يا قران حتى الشخص اخر لم **يشهد به** فان شهد فلا سماع لها ولا تعويل
 عليها وقال **مسئلة** لا نسلم ذلك بل يجوز شهادته بذلك ان يقين بالقران انه خطبه
 ذلك الشخص وغلب ظنه به **قلت** لا نسلم ذلك لانه **يجوز** التزوير ولا يقين
 مع الاحتمال ولا شهادته الا على يقين **مسئلة** قال الهادي عليم **مسئلة**
ولا يجوز الشهادة على كلامه امراه متحليه او ورا حجاب بل لا بد ان
 يعرفها معرفته صحيحة بوجهها قال الهادي عليم في خبر **مسئلة** لا نسلم ذلك بل
يجوز الشهادة على امراه بوجهها او صوتها **قلت** **الغيره باليقين**
فان تيقن انه صوتها وان لا غيرها جاز ان يشهد فاما مجرد الصوت
 فلا لا شتبا الاضوات **مسئلة** قال **مسئلة** **ويستند الارعا وهو**
 الشهادة على الشهادة **الظن قلت** **لعله اراد عليم حيث يقول الفرع**
وانا اشهد به وهو لا يعلم وهذه اللفظة انما تقولها من علم ذلك فاستنداه
 فيها انما هو الى الظن بصدق من شهد عنه **مسئلة** **كاشياني** ذلك مفضلا ان شاء الله تعالى
مسئلة قال **مسئلة** **ويستند من عرفه العبد ان امراه وتبينها**
 وفي نسخة **باسم المرأة الظن** اذ لا يفيد خبرا بعدلين في الاغلب الى الظن
 قال **لا تكفي بالتعريف للمرأة** في ثبوت الحق عليها بل **شاهد ما التا حد**
تأمل فيها ونظر الى وجهها بحيث لا يلتبس عليه بغيرها وذلك لا يزم له **عبد**
القبول والادى لوجوب اليقين ولا يقين الا بذلك **ولو عرف رجلا ان**
رجلين ان هذا خط القاضى جاز للآخرين الشهادة بما عرفاها به الاولان
 وان استندت شهادتهما الى الظن **ولما كرم العمل بها** لان الظن معتد به
 فان شهادته الاضلين غايتهما ان يفيد ذلك **فان عبر عريان عدلان عن**
عجبي جاز الشهادة عليه بما عبرا عليه وان استندت الى الظن
 وجاز للحاكم ان يحكم بها وان يعتد عليها لئلا كل شهادة استندت
 الى الوساطة لا يفيد الا الظن وقد جاز الامرعا ولا يفيد الا الظن للشهود
 فكذا **قلت** **ان لم يكن على وجه الارعا فيه نظر** في المستلزم معا
مسئلة خط القاضى **ومسئلة** **العجبي** لان الشهادة على العجبي شهادته منها على
 اقراره بعد علمها بمقاله فليست مستندة الى الظن واما المسئلة الاولى فلا نسلم
 ان مجرد ذكر شخصين اخرين مفيد لامرهما بالشهادة كما لا رعا لان الدليل
 القارء بجواز الامرعا بشرطه وفيه ان كلاما منها شهادته على شهادته فكما
 جاز احدهما مستند الى الظن جازت الاخرى **مسئلة** **ولو عرفك**

262

عبدان قلت اوعدت ان ينسب رجل مجهول في جهة من الجهات
 او اقليم من الاقاليم جازت الشهادة عليه بحق من الحقوق لغيره باسمه
ونسبه لاجل المعروف به من بعد ليدل او بعد ليدل ومستند تلك الشهادة
 الظن لان كل شهادة بواسطه شائها كذلك **فصل**
في شهود الزنا اربعة رجال لقوله تعالى اربعة منكم واللاقى يا تن الفاحشه
 من نساء يكرم قاسمها واعين ابعه منكم فشاها فاحشه واشترط لثبوتها
 شهادة اربعة **وجوهها** والذين يرمون المحصنات ثلثا لثبوتها اربعة شهيد
 فاجلدهم وهم ثمانين جلده فدل على ثبوت حكم الزنا بشهادة اربعة
 فينبغي عن الشهود القذف فان نقض عن ذلك كان الشاهد قاذفا ولا ثبوت
 للزنا **ونسخ الاء مساك** في البيوت لا يستلزم نسخ العبد في الشهود اذا الشهود
 اثبات كونه انيا وتخفيف بشي من عقابه لا منافاه بينه وبين اثباته **واذ هو اي**
 الزنا **فعد من نفسين نصار** كالتعدين المحتاج كل منهما الى شاهدين **مسألة**
والكفر من العلم ولا يقبل فيه شهادة النساء **للايه** اربعة منكم
 مفهومة من رجالكم قال **ما حاربه** لا نسلم ذلك بل **حري** في الزنا ان يشهد ثلاثة
 رجال وامرأتان لقيا المرأتين مقام الرجل في الشهادة بالحقوق **قلت** لا نسلم
 ذلك لان **الاية تقتضي** فالوا مفهوم عارض القياس وهو قومي منه قلنا وان قلنا
لقول الزهري مضت السنة الخبر فالابن مهران تمامه من رسول الله
 والخليفين جده ان لا تقبل شهادة النساء في الحدود والقصاص حكا في الشفا
 ونسبه في التخييص الى ابن ابي شيبة وغيره ولو يذكر القصاص بل ياد في بعض الروايات
 ولا في النكاح ولا في الطلاق والله اعلم **قال الطفاري** قال القاضي
 ابو يوسف في كتاب الخراج عن الزهري قال مضت السنة عن رسول الله صلى الله
 عليه واله وسلم والخليفين من بعده ان لا تجوز شهادة النساء في الجور ودكره
 الجوزي في تحقيقه بدون ذكر الخليفين وزيادة ذكر النكاح والطلاق وقيل
 روى مالك عن عقيل بن شهاب قال مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه واله
 شهادة النساء في الجور ولا في النكاح ولا في الطلاق **مسألة**
 واذا اعتبر اربعة في الشهادة بالزنا فهل يعتبر في الاقرار به اربعة ام لا
 قال عليم **وفي اعتبار اربعة في الاقرار به وجهان** احدهما قال **ي**
 وهو **اصحها** يعتبر في الاقرار اربعة كما اعتبر في الشهادة على الفعل كما
 ثبوت الحد بكل منهما **وقيل** وهو بان الوجهين لا يعتبر في الاقرار به اربعة بل يكفي
 اثنان **كالاقراء بالحقوق** وفيه انه قد فرق الحقوق في اثبات وثانيها ولم يكن
 مناط الحكم كمنها فان الشارح قد شدد بايجاب اربعة في الفعل لم يثبت
 في الاقرار لثبوت الحد بكل منهما **مسألة** **وتعتبر في الشهادة على ما يجب**

وهو حديث الخراج لاجل ما هو عليه

جحد الشرب والرجه والمخاريبه والقصاص والقذف والقطع بالسرقة
رجلان ولا يكتفي برجل وامرأتين كما الحقوق قال **الزهري** على لا نسلم ذلك
 مطلقا بل **القصاص** يكتفي في الشهادة بالوجه رجلين او رجل وامرأتين **كالزنا**
 جامع كونها حقين لا دمي معين فثبت بها احدهما استبه الآخر **لما سيات**
 ترسان شاء الله تعالى **وتعتبر فيما عدا ذلك رجلا او رجلا وامرأتين للايه**
 وهي قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا بئتم بين الى اجل مستحق فاكتموا وليكتب
 بينكم كاتب بالعدل الى قوله واشهدوا واشيدين من رجالكم فان لم
 يكونا رجلين فرجل وامرأتان فصت الاية على ذلك **في الدين ونقاس عليه كل حق**
 اذ لا فرق بين حق وحق **الاما يتعلق بعورات النساء** فمعه في الشهادة به
عده عديم اذ قلت في حال لقوله **كيف** وقد شهدت النسوة تقدم
 في الرضاع بمغناه **قال الطفاري** هنا اخرج احمد والبخاري عن عقبه بن الحارث
 انه تزوج امرأته بنت ابي هاشم فماتت امة سودا فقالت قد ارضعتكما
 قال فذكرت ذلك للنبي فاعرض عني قال فتجيت فذكرت ذلك له فقال كيف
 وقد رعت انما قد ارضعتكما فنها عنها وبجوابها فاعرض عني فاعرض عني فاعرض عني
 ورجلها وامر بترك زوجته لاجلها **قلت لعله** **فلم يحصل الظن**
 للزوج **خبرها اذ شهادته الواحدة لا تكفي في الرضاع** وفيه ان الظاهر
 خلا فيه وانه لا مانع من ان يكون هذا اصلا يعتد عليه ويلاحظ في الاستدلال
 هنا وهناك اليه قال **شخص** لا نسلم ذلك بل لا بد في الشهادة على عورات
 النساء من **اربع عدلات** لقيا مهن مقام الرجلين قال **البقي** ليس كذلك
بل ثلاث كرجل وامرأتين قال **كفي** لا نسلم ذلك بل **اثنتان** كرجلين او رجل وامرأتين
 لانه لما تعذر شهادة الرجال على ذلك لحظ ما يقرب اليها من شهادة النساء ويحصل
 الظن عندها **لما من من الخبر** ولما قول الزهري مضت السنة ان يجوز شهادة
 النساء فيما لا يطع عليه عده من ذوات النساء وغيرها وفيه ان هذا صالح
 لكل من استبدل على جوان شهادة النساء في ذلك لا على الوجه قال **ص زيد**
فاما عورات الرجال ولا بد ان يشهد على ما تعلق بها عبدان **فوق** **فوق**
الزوجان على الرضاع ولعمري كره احدهما **النكاح** وان ادعت
 الزوجه رضاعا كحرز نكاح الزوج لها وانكر الزوج ذلك فان قامت به بينه
 حكم بها والنسخ النكاح وان لم يكن هناك بينه **قال لقول للزوج** لان
 الظاهر معه فاذا خلف لم ينسخ نكاحه **وعينه على العلم** فمختلف ما علم ان بينهما
 رضاعا مجرما فان نكل الزوج **حكم عليه في الاصح** من قول الهادي والمؤيد
 بالله عليها السلام **فوق** **وتقبل شهادة النساء في الرضاع** فاذا ادعت
 المرأة انها ارضعت طفلي رجلا وامرأة قلت شهادتها **الا المستاجر**
له فلا تسأل اذ هي كالحاض كمن لا بد من شهادة كاملة في الرضاع كغيره

Copyrighted material

كتاب الرضا
عن أبي بصير
عن الصادق عليه السلام

كما سبق في كتاب الرضا عن العترة وأصحابه قال **ك** ليس كذلك بل لا يقال
الأمراء أن قال من لا نسلم ذلك بل لا نقبل إلا أن قال أبو جعفر **ونقبل**
المستأجرة إذا هي أنها تشهد على فعله فعل الرضيع لا على فعلها فلا مانع من قبل
شهادتها كذلك **فصل** قال **ع** م بص ووطا لونه عث من
ولا تصح الشهادة من صبي لقوله تعالى واستشهدوا **الشهيد** من حاله
والصبي ليس برجل فامتنع الاعتناء على شهادته منع الدليل منه قال ابن الزبير
حتى لا نسلم ذلك بل تصح شهادة الصبيان من بعضهم على بعض في الجراح
قبل تفرقهم **لحشية** بلقيش بعدة بعد الأختراق وميلهم عن القطع بعد ذلك
وأما جاز الأخذ بشهادة فقد لعوم قوله تعالى **والشاهد** إذا ثبتا يعتم
ولم يفصل بين صغير ولا كبير **قلت** إن سلم عمومهم **فخص** ما ذكرنا قال **ع**
وكلام في قبولها في ذلك **محمول** على التاديب لا على الحكم أو يكون
المراد إذا كانوا في أول البلوغ قال أبو طالب ومن أصحابنا من حمله على ظاهره
قال القاضي يزيد وأراد به السيد الموبد بالله علم فانه حمل المسألة
في الشرح على ظاهرها قال أبو طالب والصحيح ما قاله أبو العباس ومثله
ذكر الموبد بالله في الفائدة وهو مذهب الناصر علم وقال مالك مجنون
شهادتهم ما لم يتفرقوا فيما يجري بينهم قال أبو طالب كما أطلقه في الأحكام
قال القاضي يزيد وما روى عن علي علم انه كان يحكم بشهادتهم ما لم يتفرقوا
فيما يجري بينهم قال أبو طالب والصحيح انه محمول على ما قاله أبو العباس رحمه الله
من انه يرجع إلى قولهم في التاديب وكما روى عن علي علم انه كان يأمر بحكم
أصابع الصبيان على الخاطيء إذا سرقوا تاديباً لا حكماً ولا يصح قبولها
من المجنون حال جنونه لعدم تمييزه ولا يصح قبولها من غير عدل لقوله
تعالى **والشاهد** وذوي عدل **ويحمل** المطلق في قوله **والشاهد** والشهيد
من رجالكم والشاهد إذا ثبتا يعتم **على المقيّد** وهو هذا والشهيد
ذوي عدل وفي التقييد الجمع بين الدليلين كالعموم والخصوص لا
الأخذ بالمقيّد الأخذ بالمطلق وليس الأخذ بالمطلق الأخذ بالمقيّد والجمع أولى
ما أمكن **مسألة** قال **ع** **الغرا** العدل بفتح العين ما عاد
الشيء من غير جنسه **وبكسر**ها المثل نقول **عندي** عدل
كذا أي مثله **قلت** والعدل المثل عن الشيء يقال عدل فلان عن
كذا إذا مال عنه وفي عرف اللغة من اعتدلت أحواله أي استقرت
يقال فلان عدل فلان إذا ساراه في حاله ومنه عدل البعير
لما واه نظيره وفي عرف الشرع الكبار وترك الأضرار على احتمال

الضمر

الضمر من الحاقه وترك خصال الحنثه وقيل العدالة لغة التوسط في
المور من غير إفراط إلى طرف الزيادة والنقصان وفي اصطلاح ملكة
في النفس تمنعها عن اقتراف الكبائر والرداء بل الملكة الهيبة المراتقة
والكبائر قد ضبطت بما توعد عليه الشارع خصوصاً أو من صفته بالعظم
وشير بالرداء إلى المحامضة على المروءة وبيان شير شير أمثاله في أهل
زمانه ومكانه فيشمل صغاباً حنثه **ولا نصر** ولا تحل بالعدالة أمر تكاب
المحتمل للضمر والكبر مع **الأصرار** لقوله **م** لا يخلو المومن الخبار قال
بن نصران تمامه من ذنب يضييه الفينة بعد الفينة كذا روي والله أعلم
قال **الغزالي** وحمل **النصب** العالي **للتأني** من التوق إلى **بيت**
وتولية لما جاته لا على وجه **الحما** هذه **لنفسه** وقهها عن التكبر والبطي
مريد أبذلك الخشوع والخضوع للرحمن وأما الأخذ ذلك عادة لاهذا الغرض
وأما هو عدم صلاحه بمنصبه **جرح** لعدالته وخط لقدره وأذهب لمروءته
مسألة وأما **تعود** العدالة إذا زالت بالمعصية بالتوبة
عنها والتدبر والاقلاع عما تلط به من قبيحتها ولو كانت التوبة من الصغائر
التي لم يعلم كبرها **لظهر** بالتوبة عنها **عدم** **الأصرار** **ولقوله**
تعالى والذين إذا فعلوا فاجساً حسنته وأطعوا أنفسهم **ذكر** **والله** **فاسْتَغْفِرُوا**
لذُنُوبِهِمْ ومن يغفر الذنوب **اللا** الله ولم يضره على ما فعلوا وهم يعلمون
قلت ولا يعتبر **الاختبار** هذا إذا هي أي التوبة مكفرة لقوله
تعالى إن الحسنات يذهبن السيئات **رفع** **وكل** **معصية**
وجب **لا** جليها حق كادمي فلا بد مع التوبة **رفع** **من استترضا**
ان عرف ذلك الشخص **لقوله** **م** حتى تزد **لفظه** فيها تقدر على اليد
ما أخذت حتى تزد **ولفعله** **م** مع **سواد** **ونحوه** قال ابن نصران
ذكر في سيره بن هشام أن رسول الله **م** لما عدل أصحابه يوم بدر وفيه
قدح بعدل به القوم فمر بسواد من عريه خليف بن عدي ابن النجار وهو مستصل
من الصنف فطعن في بطنه بالقدح وقال استويا سواد فقال يا رسول الله أوجني
وقد بعثك الله بالحق والعدل فاذنني فكشف رسول الله **م** استقد قال فاعتقه
وقبل بطنه قال ما حركك على هذا يا سواد فقال يا رسول الله قد حضر ما ترى
وأردت أن يكون آخر العهد بك أن لمس جلدي جلديك فذغار رسول الله **م** له
بخير وقاله انتهى وقد روى نحوه عن النبي **م** في مواطن أخرى روى عن عمر
راي رجلا مع النساء فضربه بالدم فقال له الرجل أن كنت أحسن فقد ظلمتني
وان كنت أسأت فقد ظلمتني فقال له عمر أقتل فقال لا فقال فاعف فقال لا
فاقترا على ذلك فلما كان من الغد لقيه عمر فتغير لونه ففقال له الرجل

أرى ما كان منه قد أشرع فيك فقال له أحل فقال قد غفرت عنك والله أعلم
وذكر الظفاري حديث شواذ بهذا اللفظ أو نحوه ولم يعين وكذلك حديث
عمر هذا ذكره على نحو هذا الذي لم يعين أيضاً **فان تعلقت المعصية**
بالعرض لو من تاب عنه واعتذر أن علم المحرم عليه لأن العرض
كالمال إلا أن الله جرم من المستلزمه وماله وعرضه قلت **والأقرب أن لا**
يجب اختيارها بعد التوبة إذا التخص عن المعصية والاعتذار من صيرت
الإنسانة إليه **وربها لا خلاص** ومع الخلاص ومعرفة حال الشخص
وما يظهر عليه من التدبر والاهتياج لما كان فعل لا يحتاج إلى الاختيار
لأن الاختيار إنما هو بطريق إلى معرفته لا خلاص فمع ظهوره لا حاجة إليه
مسألة ونزيب لمن ألقى فاحشه أن لا
يظهرها لقوله **فان تلبست بالخير** ونحوه قال ابن حجر
وحديث أخرجه الموطأ عن زيد بن أسلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال يا أيها الناس قد أن لكم أن تلبستوا عن حدود الله من أصاب من هذه
القاذورات شيئا فليستتر بستر الله فانه من يبذل لنا صفحته نقر عليه كتاب الله
انتهى وعن ابن المسيب أن رجلاً من أسلم جاء إلى أبي بكر فقال ان لا خرقه زنا
فقال له أبو بكر هل ذكرت هذا لأجد غيري فقال لا فقال أبو بكر ثبت إلى الله
واستتر بستر الله فان الله يقبل لتوبته عن عباده فلم يقر نفسه حتى أتى عمر
فقال له مثل ما قال لا يكره عليه كره أبي بكر فلم يقر نفسه حتى أتى النبي
الحدث أخرجه الموطأ وسياقه أن شأ الله قال الظفاري أخرجه الموطأ
عن زيد بن أسلم أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله فمد
له رسول الله يده بسوط فأتى بسوط بكسور فقال فوق هذا فأتى بسوط جديد
لم يقطع ثمرته فقال دون هذا فأتى بسوط قد ركب ولان قام به رسول الله
فجلد ثم قال يا أيها الناس لي قوله نقيم عليه كتاب الله **ونحوه** رفع ذكره وظاهر
أنه **لم يكره على ما عرفت العامرية** قال ابن حجران سياتي خبرها في الجديد
أن شأ الله تعالى قال الظفاري هنا أخرجه أبو داود عن ابن عباس جاً ما عرفت
بن مالك إلى النبي فاعترف بالزنا مرتين فطرده فجاء فاعترف بالزنا مرتين
فقال شهدت على نفسك أربع مرات أذهبوا فارجموه وأخرج مسلم والطبراني
في الصغير عن ربيعة أن النبي جأته امرأة من غامد من الأزد فقالت
يا رسول الله طهرني فقال ويحك رجعي فاستغفري الله وتوبتي إليه فقال لك
توبتان تزد في كل ردة ما عرفت ما كان وماذا قالت أتيتي من الزنا
فلو لم يكن ذلك جازاً لنهاها من ذلك ولم يسمع إليها ولم يقبل قولها
مسألة **موت ومن كانت معصيته ظاهرة كالسكر**

والزنا

والزنا والسكر والسرقة وغير ذلك من موجبات الجور فلا بد مع توبته من
اختياره ليطلع على حاله وأخلاقه وأضرابه عما كان طيس به وقدر ذلك **مسألة**
وقدرته أشهر قلت الستة يتعلق بها أحكام كثيرة والجزءية والتوبة
ويصل إليها الأحوال وبالشغل ببرك ما يرام من معرفته الأخلاق لما مر قال وإن
كان المعصية قولاً فاما أن يكون ذلك القول كقول **كفر فقتله الشيطان** فإن
فاذا أتى بها عاد إلى حاله من العبدالة ولا اختياراً أو قد ان بضد معصيته
وان كانت المعصية بالقول فسقط كالتدفع فقتل قاتل توبه القاذف
أكذابه نفسه قال ابن حجران لعل هذا من كلام بعض المتلف وقد
روى في الأثر تنصاع عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الشفا عن القسم قليل في القاذف
ما لفظه وأما ردة توبته أن يكذب نفسه إذا كان كاذباً قال **مسألة**
فلا أحساب هنا إلا لقريته يقتضي عدم الأخلاص قلت **والأقرب عند**
قول الجمهور أن الاختيار مطلقاً سواء كانت المعصية ظاهرة بفعل أم
قول يجب كقوله أو فسقطاً موضع اجتهاد للحاكم إذا قصد بها معرفة
الأخلاص وذلك تختلف باختلاف الأشخاص فإن حصلت معرفته بقريته
عاجله **كفت** في ذلك لها على حصوله ولا تأخير للردة إذ عانة ما يعيد المبدع
ذلك **فزع** قال **الاصطحي** والكذاب القاذف نفسه أن يقصر
بالكذب ويقول كذبت فيما قلته من قذف فلان أو رميه بالزنا ولا أعوذ
قال **ابن أبي هريرة** لا يقرب الكذب لا جمل صدقه فانه لا قطع
سوى ذلك بل يقول قذرتي لفلان بأطرد ولا أعوذ إليه **فزع** ومن ردت
شهادته لعارض عرض فيه من صغره وكفر أو نحوها **فزع** فسق أو جرح
في عدالته **ثم إن العارض** فاعادها فقبل أم لا قال عليم **قلت**
لزوال المانع من قبولها قال **كمدحق** لا نسلم ذلك بل لا نقبل بعد وجود
العارض وأن ذهب لبطلائها بموجب ردها قال **س** ليس كذلك بل يقبل
الأحيث ردت نفسه فلا يقبل عند أعادتها لأن العاصق يلحقه عار
ونقص يرد شهادته فإذا تاب وأعاد تلك الشهادة كان منها بان توبته إنما
كانت لقبول شهادته ليزول عنه العار الذي يلحقه وكل شهادة فيها نقص
لا يقبل كشهادة الولد للولد قال بعض محقق أصحاب الشافعي على أصله أن كان
نقصه غير ظاهر لم يقبل شهادته أئني أعادها وإن كان ظاهراً فترتاب
منه في قبول شهادته وجهان أحدهما لا يقبل كلو كان نقصه غير ظاهراً
والشأن في قبول ظهوره فنقصه فقبلت شهادته بعد زواله كما قبلت شهادة
العبد بعد عتقه **قلت** لا نسلم ذلك لأن **الاعادة** للشهادة بعد التوبة
كالشهادتها ممن لم يكن عصى فقبل هنا كما قبلت هناك لعدم المانع
وفيه أن عدم المانع عندهم غير مسلم **فصل** **موت ولا تقصير**

الشهادة من كافر جري وثني او مجيد او مرتد على مسلم ولا كافرا
اجماع فلا يعلم قايلا بقوله شهادة وثني او مجيد او مرتد على احد ولا يقبل شهادة
من غيرهم من الكفار كما لطبايعته وانقصطانه وغيرهم من الملل الكفرية
على مسلم اجماع لقوله تعالى ولن يجعل الله الكافر على المحسنين
على المؤمنين سبيلا فلو قبلت شهادة قتلهم عليهم لكان اعظم سبيل وقوله ص الاسلام
يقولون الظفاري عن عاصم بن عمر والمزني مرفوعا الاسلام يجلو ولا يعلو وشبهه
واوه والاجماع كاف واف بالمرار وانما ذكر المستند امام الكلام قال
ي ه في مدش ك ولا تقبل شهادة الكافر على كافر منهم من اهل
عقيدته او ملته او من غيرهم كما لا تقبل خبره لقوله تعالى ان جاكم
فاسق نبيا فتبينوا او الكافر ولو متا ولا فاسق لوضوح فسقه فلا يقبل
ولا يصح التي جاد حص لا نسلم ذلك بل يقبل شهادة الكافر على كافر مطلقا
سواء كان من اهل ملته ام لا اذا كفر ملته واجده جمعها جامع واجده هو
الكفر فيقبل الكافر على الكافر كما يقبل المسلم على المسلم قلنا لا نسلم ذلك
لان شهادة الكافر خبره ولا تقبل على مسلم ولا كافر والشهادة ان لا يمكن
اغلظ حكما من الخبر لم يصح عنه قال هـ الشعبي هذه الحكم من اوسع
وعص اصحابنا لا نسلم ذلك بل يقبل شهادة الكافر على اهل ملته لاجتماعهم
فيها كالمسلمين لا غير اهل ملته للعبادة بينهم لنا من الدليل
على منع شهادة قتلهم مطلقا فرع قال هـ وبقبل شهادة الذي على اهل
ملته كالمسلم على مثله كلاف الجري فلا يقبل شهادة قتلهم على جري مثله
لا تقطع احكامهم وعدم ثباتها فاشبه الجري المرتد في انتفاء احكامه
وعدم ثبوت شئ منها ولا يقبل شهادة الذي على مسلم لما من قوله تعالى
لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا اجماعا في غير الوصية في الشفيع
فاما في فيا في الخلاف فيها ان شاء الله تعالى قال سـ لا نسلم ذلك بل لا
يقبل شهادة الذي بطلنا سواء كان على ذي مثله ام على غيره كما لا يقبل
خبره على ذي ولا غيره والشهادة اغلظ حكما فامتنع قبولها بالاول لنا ما مل
من اهل ملته واحد فقبلت شهادة بعضهم على بعض كشهادة المسلمين
على المسلمين قال الحسن بن علي بن همام ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال
لا تقبل شهادة اهل دين على غير دينهم الا المسلمين فاحمد عدول على انفسهم
وعلى غيرهم فقبل بفهمه على ان شهادة اهل دين على اهل دينهم تقبل قال ج
تقبل شهادة الذي على اهل ملته كافر على اهل الاسلام لاجتماعهم في
في الكفر وشمولهم شمول الاسلام للمسلمين قلنا لا نسلم ذلك لان القيد

بينهم قاطعة كما قطعت بين المسلم والكافر فلا يثبت شئ من ذلك وان جمعهم
الكل لان العداء ما نفع منه كمنعها بين المسلمين قال حـ وبقبل شهادة المجري
على مثله كما يقبل شهادة الذي على مثله لقوله ص سنوا بهم سنة اهل
الكتاب قد تقدم قال الظفاري هنا اخرج مالك في الموطا عن جعفر بن محمد
عن ابيه ان عمر بن الخطاب قال ما ادرى كيف اصنع في امرهم فقال عبد الرحمن
بن عوف اشهد سمعت رسول الله ص يقول سنوا بهم سنة اهل الكتاب قلت
وقد تقدم ما فيه من الاضطراب فدل على ان حكمهم حكم اهل الكتاب
فيما لم يستثنوا ولم يستثن هذا فالحقوا باهل الكتاب فيه قال ابو منصور
ليس كذلك لانه لا كتاب لهم فلا تصح شهادة بعضهم على بعض كالجري
فرع قال الجوهري من العلماء قاما كافرا ما لا يقبل شهادة
ويقبل خبره لاجرا احكام الاسلام عليه فان كان التاويل فسقه
اشتهر في من الصحابة وشاع وذاع ولم يفل رد شهادة قتلهم وخبرهم كتابين
اجوا اهل الملته عنهم فكان اجماعا على قبول شهادة قتلهم وخبرهم قيل وفيه
نظر مسئلة لا تصح شهادة من فاسق تصرع اجماعا
بين الامية وعلما الامة لقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل فمفهومه
ان شهادة غير ذوي العدا له لا اعتماد عليها ولا رجوع اليها ان جاء كرفاسق
بنبا فتبينوا فاحر باليقين والنظر فلو كان بناء مقبولا لما احتاج الى تبين
ولا نظر وقوله ص لا يقبل شهادة خائن الخبر قال ابن هجران عن عمرو
بن شعيب عن ابيه عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال لا تجوز
شهادة خائن ولا خائنه ولا زاني ولا زانيه ولا ذي غم على اخيه وفي رواية ان
رسول الله ص رد شهادة الخائن والخائنه وذي الغم على اخيه ورد شهادة
القانع لاهل بيته واجانها لغيرهم اخرج ابو داود وعن عايشة قالت
قال رسول الله ص لا تجوز شهادة خائن ولا خائنه ولا مجلود جدا ولا ذي
غم على اخيه ولا محرب شهادة ولا قانع اهل بيت ولا ظنين في ولا ولا
قرايه قال القرابي القانع التابع اخرج الترمذي واخرج الطحاوي
حديث عمرو بن شعيب عن تخرج ابن داود الى قوله ولا ذي غم على اخيه ثم
قال فيه سليمان بن ابراهيم قال النسي ليس بالقوي ومعنى ذي غم على اخيه
اي حقد وطعن والقانع الخادم والتابع ترد شهادته لثمة لجلل النفع الى
نفسه والقانع في الاصل السائل والظنين المتهم في بینه فيقبل بمعنى
منعزل من الظن و هو التهمة ومعنى ولا ظنين في ولا هو الذي ينتمي الى غير
سوايه لا يقبل شهادته للتهمة ومنه حديث بن مسير لم يكن على كرم الله
وجهه نظر في قتل عثمان ان بينهم فان تاب الغاشق لم يقبل شهادته الا بعد

Copyright

University

منه كافر من لزوم الاختيار قال في حرمه عليه **ويؤثر به في الحال** ويصل
خلقه **لحقه حكم الضلوع اذ في حق الله وقوله قد صلوا خلف كل بر وقا حذر**
قد سبق الخبر وما قيل في سنده ويمكن ان يقال ان كانت اعدائه بشرطية
صحتها فلا بد من تحقيقها سواء تعلق بها حق الله امر حادجي وان لم يكن بشرطية
اخذنا بظاهرها هذا الخبر فلا حاجة الى اشتراط التوبة فضلا عن تحقيقها
فرع فاما فاسق التاويل كالحواشي الذين شغلوا العارث على امير المؤمنين
عليه السلام وجاربه وليس ذلك تمردا منهم وانما هو رجوع منهم في نزولهم
الى تاويل الايات والاخذ بالادلة لا تفقد قيل لا امير المؤمنين عليه السلام في شأنهم
اكفارهم فقال من الكفر فورا فقتل امسكون فقال لو كانوا مسلمين ما جازى
فقتل فما جازى لهم فقال اخواننا بالامس بغوا علينا فقاتلناهم وقال ليس من طلب
الحق فاخطاه كمن طلب الباطل فاصابه وهو معاويه واصحابه ووجه قبول شهادتهم
الاجماع الذي ذكرناه انما قال **ص** بالله عليه **والجبان علم** لا نسلم ذلك بل لا
يقبل شهادته من كافر التاويل ولا فاسقه لجراهم واقدا منهم كفاش التخرج
بجامع الخروج من ولاية الله الى عداوته **قلت** لا نسلم ذلك لما ابدناه من الاجماع
ولم يجرهم عن الكذب كخبر **المؤمنين** ودورهم في الطاعة في كل وقت
وحين وانما طرأ عليهم ما طرأ والافهم يتخوفون ما يتخوفه المسلمون **لا قرأهم**
بالعقاب والثواب وتبينهم بملء **الاهل** **سلام** والسجاء لهم في تلك
الاحكام وقوله **عليه السلام** **من ردا مائة اماره طرحت شهادته** ليس على
ظاهر بل هو **يخول على فعله** **ترد** **لا لشبهة** ولا لظن في صلاحه
وعدمها ولذلك قال عليه **او حتى ينظر** اصالح لذلك فينبغي امره لا فيمنعه فمثل
هذا ليس بجرح في العدا له بل هو الواجب شرعا فان استمرت الشبهة معه
لم يثبت ولم يزد شهادته **لفعل عمر محمد بن مسلمه وسعد بن ابى**
وقاص واسامه بن زيد وسياق في السير ان شاء الله تعالى في ذكر سيرة علي عليه
وسايعه امسكون بالمدينة الاعبد الله من عمر ومحمد بن مسلمه وسعد بن ابى وقاص
واسامه بن زيد وكعب بن مالك وحسان بن ثابت وعبد الله بن سلام فامر باحضار
عبد الله بن عمر فقال له بايع فقال لا ابايع حتى يبايع جميع الناس ثم اتى بسعد بن
ابى وقاص فقال له بايع فقال يا ابا الحسن خليني فاذا لم يبق غيري بايعتك فوالله
لا ياتيكم من قبل مكره ابدا وبعث الى باقيهم فاعتذر كل منهم فامرهم
بالانصراف ولم ياخذ عليهم وقيل بعث الى حسان بن ثابت وكعب بن مالك
وعبد الله بن سلام فقال لا حاجة لنا فيمن لا حاجة له **فينا** قال بن ابى الحديد
فاما اصحابنا فانما يذكرون في كتبهم ان هؤلاء الرهط انما اعتذروا بما اعتذروا به
لما نذروهم الى الشخص معه لجر اهل الجمل وانهم لم يتخلفوا عن ابيهم وانما تخلفوا

عليه السلام

عن الحرب انتهى وسياق مستوطا ان شاء الله تعالى **ولم ياذن على عليم لم اجمعهم**
وتركهم لغرض الشبهة ذيل على ان من عرض له مثل ذلك ترك وشانه حتى ينظر في غيره
واذا كان ذلك في حق امير المؤمنين عليه السلام ومن اجل عظيم ومقام خيم ومعرفة فضلا
الصحابه بمقامه وفضله واعامه فبالاول النظر فيما ليس كذلك ولا بد من ما هناك
فصل في الخلاف بين المسلمين ضرب لا خطا فيه وهو
كل جهل في المسائل **الاختلاف في ايات** في العبادات والمعاملات **الضرب**
وهو الخلاف في الفطرية من الفقه ويقال وما الفطرية ان كانت من
الضرورة فلا خلاف فيها وان كانت من غير ذلك فلا خطا فيها كغيرها **وفي**
كون صفات الباري تعالى ابدية على الذات كما يقوله متخزون ابنتنا
وابو علي وابوهاشم **امرا** كما يقوله متقدموا ابنتنا وابو الحسين **ونحوه** كتابا
اصول الفقه في كون الامر للوجوب والهي بدل على الفساد وفي كون للعقوب
صبيغة ونحو ذلك وفيه ان كون ذلك وامثاله من مشايير اصول الفقه قطع
نظر فانه مجرد دعوى يحتاج الى البرهان على انه لو قيل قد جاز الاجتهاد فيها
هو وصلة الى العلم بالذات كما دله العبادات والمعاملات فيلحق فيها هو وصلة
اليها بالواسطة وقد اجاز ذلك الشيخ الرضا وخليفته في دليل القياس وغيره
مثله اذ لا فارق **ولا كغير هذا ولا فاسق اذ لا دليل** يدل على ذلك ولا بد
من دليل على الفسق او الكفر قاطع من الكتاب او من السنة المتواترة نص صريح
لا يحتل تاويل ولا ولن تجدد الى ذلك على مثل هذا سبيلا **والحق مع واحد** في مثل
هذه المسائل **والمخالف محظي وضرب يقضي الكفر كالحبر والتشبيه**
على الخلاف السابق وقد بسط الكلام عليه في موضعين من هذا الكتاب
فليرجع اليه **وضرب يقضي الفسق** **لا غير** **الخلاف الحواشي الذين يسيرون**
عليها علم ويرمونه بالكفر وهم قوم من اصحاب امير المؤمنين عليه السلام حضروا معه
ضعفين ولما اشتد الوثاق على معاوية امر بنشر المضاجف على الرماح بالنداء الجيونا
الى كتاب الله فاخذ علي عليه السلام على اصحابه في المضي الى الحرب والتضيم وان لا يلتفت
الى ما قالوه وقال انما هي كلمة بحق يراد بها باطل فانتدب من اصحابه نحو ثمان عشرة
الفا يقولون ان لم يجيبهم الى كتاب الله قتلنا كما قتلنا بن عتار فلما راى
علي عليه السلام ما راى من ظهور الفتنة فوقع الصلح على ان يبعثوا اربعة فارد علي
عليه السلام ان يكون من قبله وقبل اصحابه ابن عباس فابوا الا ابا موسى الاشعري
وبعث معاوية من قبله عمر بن العاص فالتقوا في دومة الجندل ينظران في امر
الناس فخرج عمر و ابا موسى وكان من امر ما كان فلما انفصل الحكم
انتدب اولئك الذين بالغوا فيه فقالوا لكفر الحكمان وكفر علي عليه السلام بالاجابة
الى التحكيم وكفرا يحن بطييه وقد تبنا الى الله فليتب امير المؤمنين لتعود

Copyright

University

من جيرانه كان يلعب بالشطرنج استبداداً الشافعي وجاه أيضاً من محروم هشام
 بن عمرو قال بعض الشافعية ينظر في اللعب بالشطرنج فان كان على غير عرف ولم
 تشتعل به عن الضيق فانه لا يجرم وانما يكره كراهة تنزيه لما روي عن هؤلاء الافاضل
 من اصحابه **مسألة** ما من شيء من غير علم عليه ولا نبي يقتضي القبح والتعزير
 لا يكون الا على قبح قالوا الشطرنج موضوع على تدبير امر الحرب فيتدرب بذلك القتال
 وكل ما كان وصله الى تعلم القتال كان مباحاً يدل على ذلك ما روي عن عائشة
 مروت ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم من الجبهة يلعبون بالخطب فوق رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اليهم ووقف من خلفه فكنيت اذا عبت جلست واذا اقيمت اقامت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكنيت
 واقعه عين لا تفرح على اياحه ذلك مع النبي القوي والتاكيد بالرجل العتري
 قال **مسألة** في اللعب به **بغض** اذ لا دليل على فسق من تكبه اذ الخبر
 اخذوا ولا يفيد ذلك لا قطعي **مسألة** قال **كثير من العلماء والردشير**
محرم جارح للفرقة فمن لعب به لا تقبل شهادته **وهو خشه قصيره**
ذات فصوص يلعب بها قال **المأورد** في لا نسلم ذلك بل نكره اللعب به قط
 ولا يجرم اذا اصل الا باخه والتعزير يحتاج الى دليل وغاية ما نفيد ما ورد في ذلك
 الكراهة **مسألة** قوله **من لعب بالنردشير** الخبر **وخو** قال ابن
 بدران عن يزيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لعب بالنردشير فكنا ضيع يده في دم
 خنزير وفي رواية فكا ما غمير يده في لحم خنزير ودمه اخرجته مسلم واخرج ابو داود
 الشافعي وعمر بن موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لعب بنردشير فقد عصي الله
 ورسوله اخرج الموطأ وابوداود واخرج الطفاري حديث ابي موسى مرفوعاً عن جرح
 احمد وموطأ مالك وابوداود والقريبي ومستدرك الحاكم والبيهقي شرفاً وفي لفظ
 للطبراني في المعجم بالنردشير وفي لفظ لا احمد بالكاتب واخرج احمد ومسلم وابوداود
 عن يزيد مرفوعاً من لعب بالنردشير فكا ما غمير يده في لحم خنزير ودمه وبها صححان
 واخرج البيهقي عن عبد الله مرفوعاً اتقوا هاتين اللعبتين المشومتين بجران زهرا فانها
 من ميسر الحميم فبدلت هذه الاخبار على تحريمه لما صرح بان من تكبه عاص لله ورسوله
 واكد بتشييمه بغض الله في قدر الاشياء والجسماء **وهو غلط من الشطرنج**
اذ هو مجرد قرار لوضعه عليه والقمار مجرد اجماعاً وفي الشطرنج تدرب للحرب
والقتال وكذلك مباح **مسألة** **ويجوز اتخاذ الجمار للاثرة**
وهديها لامرهم من شئ الوجشه **مسألة** **باخذ زوج جامر** قال ابن بدران
 حكى نحوه في الشفا قال الحسن بن علي بن عبيد بن الصامت ان رجلاً اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 وشكى لوجعه فقال خذ زوجاً من جامر فبدل على جوان ذلك فلا يخرج عبد الله من
 من اتخذها ولا نرد شهادته **وقوله كان حصانه** اي اتخاذ الجمار **جرح**

في النردشير

في النردشير

من غير صنعه فيه ولا تكلف الا انه اتفق من غير قصد الى ذلك ولا التفات
 منه اليه ان جازوا كما يتفق في كثير من النشأت الناس في خطابهم
 ورسائلهم ومحاولاتهم اشياء موزونة ولا شئها احد شعراً ولا خطراً بل
 المتكلم ولا السامع انه شعر واذا فقتت في كل كلام عن نحوه وجبت
 الواقع في اوزان البحور غير عزير على ان الحليل ما كان بعد المشطور من البحر
 شعر انتهى **وقد وفيه عليه** **الشعراً واجازهم واعطاهم** **مسألة**
وقصتها ظاهرة قال ابن بدران قلت اما وفود الشعراء على النبي صلى الله عليه وسلم
 وانشادهم الشعر بين يديه فكثير واما اجازته اياهم فاعطاهم
 في حديث كعب ابن زهير فلا انشد النبي صلى الله عليه وسلم قصيدته المشهورة اعطاهم برده
 فاعطاهم بعد ذلك بده من عوييه بعشره آلاف درهم قال الطفاري اخرج
 البيهقي عن عمره ان شاعر اتي النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطع عني لسانه
 فاعطاه اربعين درهما وجملة قال قطعت والله لساني فبدل على جوان سماع الشعر
 والاجازة عليه ولكن ان كان من مال المجير جاز ما لم يخرج به الى الاستراف
 او يعمله للربا والسعة متجاوزاً المادفع به صهره وان كان من بيت المال
 فصل يجوز لمن وليه ان يدفع صهره ما يشاء من الهجو شئ من ذلك والحق بالتأليف فان
 فعله صلى الله عليه وسلم وقوله هنا واقعه عين ولعل اعطاهم كان من ماله **مسألة**
قال ي وهو المسلم فسق لقوله صلى الله عليه وسلم من اذا مسل الخبر قال ابن بدران
 تمامه فقد اذا الله ومن اذا الله لعنه وتلا قوله تعالى ان الذين يوذون الله ورسوله
 الاية كذا روي والله اعلم وعن ابن مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اذا جاره
 فقد اذا في ومن اذا في فقد اذا الله ومن جارب جارك فقد جاربني ومن جاربني
 فقد جارب الله عز وجل رواه ابو النضر من حيان وذكر الطفاري حديث من اذا مسلم
 الى قوله الاية ولم يعرض قال واخرج احمد والبخاري ومسلم والترمذي عن ابي شعيب
 مرفوعاً سباب المؤمن فسق وقتاله كفر وفي التفسير باب جاري من النظر مثل ما سبق
ولا بأس بالفساق والمشرک لقوله صلى الله عليه وسلم الحسن ايج قريشا وجبريل معك
وخو قال ابن بدران عن البراء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم فريضة لحسان ايج المشركين
 فان جبريل معك وفي رواية ايجهم اوهاجم وجبريل معك اخرج البخاري ومسلم
 وفي ذلك احدث اخر قال الطفاري اخرج البخاري ومسلم عن عائشة ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال ايج قريشا فانه اسد عليها من رشق النبل واخرج البخاري وابوداود
 والترمذي عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يضع لحسان مبراً في المجلس فيقوم عليه قائماً يخطب
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او ينادي ويقول صلى الله عليه وسلم ان الله يؤيد جسان بروح القدس ما نافع او
 فاخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنى ما نافع ما اذا فغ والمناجاة المكافئة والمباعدة
 والمضاربة ونفخت الرجل بالسيوف تناولته يريد بمنافته هه قريش ومحاربتهم

في النردشير

في النردشير

على شعاعهم فان شعرا مرة اجنيه معنه فحش فسق لانه ليس بعرضها
 وكان قاذفا وضعا فسق ايضا **ادليس ذلك** فاجتزاع على هتك الحرمه واقرامه
 على المائمه موجب لفسقه ورد شهادته واطراح مرتبته قلت لا كلام
 في عصيانته والخطا مرتبته ورد شهادته واما الفسق فسفه ما سبق الاجت
 يكون قاذفا وان تغزل في امرأة غير معينه لم تجرح بذلك عبادته ولم
 ترد شهادته لاحتمال ان يريد بوجهه او جازيته قيل وان غلا في مدح
 رجل واكثر الاطراف عليه فخرج لعادته يدل عليه قول الوصي عليه السلام
 اجتري وجه المداحين التراب قال الامام في وفيه نظرا ذ قد يغتفر في
 الشعر الغلو والاعراب فيه وقد حمدا الشعر بذلك كسفر ابي الطيب فانه انما
 كثر الشفاء عليه للغلو والتجاوز الحد قلت لا نسلم ذلك بل قد طعن على ابي الطيب
 غلو في قصيدته التي مطلعها هذي برزت لنا فمجت رسيها وفي غير
 عيب عليه وذو به حتى كثر **مسألة** والمجداء غناء يبحث
 به الخيل على السائر وهو مباح لا مره ثم عبد الله بن رواحه هو
 وانجشه ونحوه قال ابن بدران روى عن عائشة انها قالت كرام رسول الله
 ثم في سفر وكان عبد الله بن رواحه جيب الحد وكان مع الرجال وكان الخشع مع النساء
 فقال النبي ثم لعبد الله بن رواحه حرك بالقوم فاندفع يرتجز فتبعه الخشع
 فاعتقب الابل في السير فقال النبي يا انجشه ويديك رفقاً بالقوارير
 هكذا في الشفاء والذي في الجامع عن انس قال كان رسول الله في بعض اشغاله
 وغلام استوديق له الخشع وكذا يتجدد فقال له رسول الله ثم ويحك يا الخشع
 ويديك شوقك بالقوارير قال ابو قلابه يعني النساء هذه اجدي روايات البخاري
 وسلم وفيه روايات اخر نحوها وذكر الطفاري الحديث الاول بلفظ عن ابن عباس
 كنت معه في الليلة التي نام فيها عن الصلوة في سفر وكان عبد الله بن رواحه
 وشاقه الى قوله ويديك يا الخشع رفقاً بالقوارير قال يعني النساء ولم يعذر
 لهم ولا واخرج البخاري ومسلم عن انس كان لرسول الله ثم جاد بقال له الخشع
 وكان حسن الصوت لا تكسر القوارير قال قتاده يعني ضعفه النساء
 قال واخرج البيهقي عن قيس بن ابي حاتم عن عبد الله بن رواحه انه كان مع رسول
 الله في سفر له فقال له يا بن رواحه انزل فحرك الركاب فقال يا رسول الله
 قد تركت ذلك فقال له عمر اسمع واجع قال فرعى بنفسه وقال والله لو ان ما اهديت
 ولا تصدقنا ولا صليتنا فانزلت حكمة علينا وثبت الاقدام ان لا تيسر
 فجاد الحد واستماعه والحرية قال العمري وروى ان النبي كان في
 سفر فلي في ركبان فبصر فقال لهم من واد يجر ان يتجدد واول الليل فارت

يا الخشع ويديك
 رفقاً بالقوارير

خاديا

جادينا يماروله ويحبدوا له قالوا فحق اول العرب جدا فقال ولم ذلك قالوا كان
 بعضنا يغير على بعض فاعاد رجل منا على قوم فاستاق ابلهم فذبت الابل فضرب غلامه
 على بطنه فصاح وابدىناه وابدىناه فاجتمعت الابل لصوته فالتفت اليها من ذلك
 فتبسم النبي وقال ممن استمر قال من يضرك قال وانا من مضرك والجدا ممدوح
 لانه من الاصوات كالديقاء والرقاء **مسألة** قال في السماع
 والرماد والمعارف والرباب حار جرح البنيور والربط والرباب
 لتفسيرهم هو الحديث به فانه قال هو الحديث في الغنا وشر المغيثات
 والملاهي وقوله ثم متخ امة من امة الخبر ونحوه قال ابن بدران لفظه عن
 عبادة بن الصامت ان رسول الله قال والذي نفسي بيده لبيتن ناس من امة
 على اشتر وبطرو لعب وهو فيضجوا فردة وخنازير باستحلامهم المحارم واتخاذهم
 القينات وشرهم الخمر واكلمهم الربا ولبسهم الجربى رواه عبد الله بن الامام
 احمد بن حنبل وعن عمران بن حصين ان رسول الله قال في هذه الامة خشف
 ومتخ وقذف قال رجل من المسلمين يا رسول الله متى ذلك قال اذا ظهرت القينات
 والمعارف وشرت الخمر رواه الترمذي **المعارف** بالعين المهملة وبعبد
 الالف زاي معجمه ثم فاي اله الله والسماح واخرج الطفاري حديث عثمان
 بن حصين عن نجران الترمذي بنحو هذا اللفظ ثم قال وهو غريب قال واخرج
 احمد عن ابي امامة مرفوعا ثبت طائفة من امة على كل وشرب وهو لعب ثم يصحون
 فردة وخنازير وتبعث على حياء من حياهم ربح فتنتهم كما تنف من كان قبلهم
 باستحلام الخمر وضربهم بالدفوف واتخاذهم القينات في سبى فرقد
 السحى مختلف فيه واخرج احمد عن ابي امامة مرفوعا ان الله بعثني رحمة وهدى
 للعالمين واهم في ان اجمعوا المزامير والكمارات يعني المربط والمعارف والاولان
 التي كانت تعبد في الجاهلية فيه علي بن يزيد ضعيف واخرج احمد عن ابي هريرة
 مرفوعا اذا اتخذت النى دولة والامانة مغنا والزكوة مغما وتعلم لغيا الدين والجمع
 الرجل امراته وعق امه وادنى صديقته واقصى اباه وظهرت الاصوات في المشاجرة
 وساد القبيلة فاسقمهم وكان زعيم القوم اذ هموا اكرم الرجل محنا فشره
 وظهرت القينات والمعارف وشرت الخمر ولعن اخر هذه الامة اولها فليرقبوا
 عند ذلك ربحا حراما ونزله وخشفاً وشخا وقذفا وايات تتابع كنظا
 بال قطع سلكه فتتابع فناهيك بما في هذا من التجديز والوجيد والرجل الشديد
 والذكرى لمن كان له قلب او النى السمع وهو شهيد **وزن** **وندى**
 لمن طرق سمعه شي من ذلك ان تختم ساخه حتى يذهب كغسل
 قال الطفاري عن نافع ان ابن عمر سمع صوت زماره يراعى فوضع اصبعه
 في اذنيه وعذل راحلته عن لطريق وهو يقول يا نافع السمع فاقول نعم

Copyrighted material

فيمضو حجة قلت لا فوضع يده وعبد راجلته الى الطريق وقال رايت رسول الله صم
 وماره راع فصنع مثل هذا فدل ذلك على ان المنسوب ان يصنع من سمع ذلك كذا
ولا يجب اذ لم يامر بن عمر نافعاً بذلك فلو كان واجبا لامر به ونبه ان فعل
 النبي ص دال على الوجوب وترك بن عمر امر نافع لذلك اجتهاد ليس بحجة **وان سمع**
نادرا اثم التامع ولا جرح بذلك ولا رد للشهادة **مسألة** **واما**
التدفيف فيجوز بالطار مطلقا سواء كان في عرس وختان ام لا **ويجوز**
بالطبل في الختان والعرس لقوله ص واضربوا عليه بالدفوف
 فتقدم في النكاح قال الطفاري اخرج القزويني عن عائشة مرفوعا اقبلوا
 هذا النكاح واجعلوا في المساجد واضربوا عليه بالدفوف **ونحو** ما تقدم
 في النكاح قال الطفاري اخرج احمد والترمذي والنسائي والقزويني والحاكم
 في المستدرک عن مجمر حاطب مرفوعا فصل ما بين الجلال والحرام الدف والصوت
 في النكاح صحيح الحاكم قال **ي** عليم **وان صح قوله ص لن نذرت بالتدفيف**
على اسمه ص اوفي بنذرناك قال ابن نهران عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
 ان امراة اتت رسول الله ص فقالت يا رسول الله اني نذرت ان انصرف من غروتيك
 سالما ان اضرب على راسك بالدف قال ان كنت نذرت فاوفي بنذرناك والا فلا
 هكذا في رواية زر بن وهب وفي رواية انه داود ان امراة قالت يا رسول الله اني
 نذرت ان اضرب على راسك بالدف قال اوفي بنذرناك انتهى قال الطفاري اخرج
 احمد والترمذي وس حبان عن يونس ان النبي ص لما رجع من بعض مغاربه جات جارية
 سودا فقالت يا رسول الله اني نذرت ان رددك الله سالما ان اضرب بين يديك بالدف
 وانغى فقال لها ان كنت نذرت فاوفي بنذرناك هذا لفظ الترمذي وفي لفظ لا احمد
 والترمذي فقال لها ان كنت نذرت فاوفي بنذرناك والا فلا فجعلت تضرب فدخل ابو بكر
 وهي تضرب ثم دخل على راسه تضرب ثم دخل عثم وهي تضرب ثم دخل عمر فالتفت اليه
 استهزاء فقبت عليه فقال رسول الله ص ان الشيطان ليخاف منك يا عمر اني كنت
 جالسا وهي تضرب فدخل ابو بكر وهي تضرب ثم دخل علي وهي تضرب ثم دخل عثم وهي تضرب
 فلما دخلت انت يا عمر التفت اليه فقال النبي ص عليم اذا صحت هذه
 الاخبار **جان التدفيف ونحوه في جميع الافراح** اذ لو لم يكن جائزا في الافراح
 والمسررات والظفر بالمرام لما اذن لها في ذلك سيد الامام عليه وعلى اله افضل
 الصلوة والسلام **والاول احوط** وابعده عن الاثار فان الشارع يدفع الغاشية
 اهر وبالحص على دفعها اعمر داك اذا تعارض صلحا ونسدا وكيف ولما المتعارض
وهذا حكايه فعل لا يعرف وجهه والاحتال ظاهر عليه فلا يعارض
 ما لا احتمال فيه **مسألة** **ويستحب تحسين الصوت بالقرآن**

وكذا الوقال على له درهم درهم **مسألة** **فدبرهم** لزمه درهمان لان العطف ظاهر في التامع
 فلا يحمل على التاكيد الا لعارض من الظاهر ولا عارض في **العن** الي
 ليس لغاء كالأول فلا يلزم درهمان بل درهم واحد قلت **القضاء**
 كالواو في اقتضائها **التغايير** والتاسيس ولم يعهد التاكيد بها كثير
 حروف العطف فكانت ظاهرة فيما قلناه **فان قال** على له **درهم**
بهم لا **الاخر فيختل** لان يكون تحت درهم او فوقة ولا تعلق لذلك الدرهم
 به كوقال عندي لك درهم بين الدرهم **فزع** **وكذا** الوقال
 درهم لم يلزم في ذلك كله الا درهم واحد لما من الاحتال قال **الغزالي**
 لا نسلم ذلك بل يلزم **درهمان** هنا لان ظاهر قوله درهم مع درهم او
 قبله درهم انه مقربهما اذ لا يكون هذا مع ذاك او هذا قبل ذاك الا
 والحكم متعلق بها **قلت** لا نسلم ذلك لان **الاحتال** مانع مما هناك
ولو قال على له **درهم** بل **دينار** لزمه جميعا اذ المتأخر رجوع عن الاقرار
 الاول فلا يقبل لاختلاف الجنس **بخلاف** على له **درهم** بل **درهمان** فالكل
 اذا **الاخر زيادة** على الاول فلزم المزيد والمزيد عليه **لا يرجع** عن الاول
 لا **تجاءد الجنس** هنا وعدم التجاءد هناك **ولو قال** على له **عشرة** بل **تسعة**
 لزمه جميعا لما من انه ن ياديه لا تجاءد الجنس **قلت** ليس كذلك بل
 ظاهر **المنه** **لزم الدرهمين** في الاول وانه استدراك لما اقر به او لا
والعشرة فقط اذا **الظاهر** انه اراد **الزيادة** في الاولى **والنقص** في اخرى
 فكان الصواب على هذا لزم عشرة قلت وهو قياس الاستدراك انه اثبات للماضي
 ولقي للاول سواء كان من اثبات او نفي **مسألة** **هـ** **هـ** **هـ**
قال شخص لا **خر هذا** في رده الى فلان **فقد اقربا ليد للفلان فيلزمه**
الرد اليه وسين هو انه **ملكه** ان ادعاه **قال** لا نسلم ذلك فانه ليس
 من لازم قوله له رده الى فلان ثبوت اليد له سيما مع قوله هذا الى فلعله اراد
 رده اليه وديعه كما كان عنده **قلت** لا نسلم ذلك لانه **اعترف بانه**
اخذ منه فليد له وفيه انه يحتمل ما ذكرناه ولا تغويل على الاقرار مع الاجمال
 والاحتال **فزع** **قال الوافي وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان**
او بينه كان اقرارا له باليد على الصندوق **البيت** **فان قال** في خاتمه
الخاتم للفلان **وفضه** او قال **الارض للفلان** **والشجر** **فان**
او قال الشجر فيها **الفلان** **ومررها** **ايستل** **فان** كان اقرارا للفلان باليد
 له فيها الفص وخاتمه والارض وشجرها والشجر وثراها جميعا والوجه ظاهر
 لان اقراره بالملزوم اقرار بلازمه لان اللازم لا يشك عن الملزوم **مسألة**

ويصح الاقرار موقفا فلما اقر بما ليس في يده من اي جنس قاي غير من اتوا عنه
غير ذي اليد الذي ثبت على ذلك بشهادة متى ضار اليه باي وجه ممكن من
امرك او غيره ولا يلزمه الا يستفاد لما اقر به كونه غصبا فان ثبت كونه
غصبا لزمه استنفاد و اذا التفت منه المقر ضمه لذي اليد لثبوت يده والظاهر
انه ملكه ولمن اقر له به **فرع** فان قال هو لزيد ثم قال بل لعمر
سلم لزيد العين ان يمكن منها وسلم لعمر قيمتها اذ قد استملكها
باقراء الاول لها لزيد قال لم سلم سلم قيمتها لعمر الى ان يستلمها
لزيد يحكم سقيم ضمانه لعمر قلت اذ الضمان له فرع ثبوت الملك لعمر
ولا ملك له لمن الحكم يقتضيها لزيد يتضمن ثبوت الملك له وبطل
ملك عمر وقبيل الضمان المنزب على ملكه واذا يبرأ الحاكم يبرأ لزيد
وعمر ولا اختصاض لا يحد لها دون الاخر

مسألة قال ي كسفه ولو اقر بالثبوت يوم السبت واقر بالثبوت يوم الاحد واللازم
الف فقط اذ قد تكرر الاقرار فكان الثاني تاكيدا للاول الا ان يختلف
السبب كان يقول على درهم من ثم عبيد ثم يقول في اليوم الثاني على درهم
من ثمن ثوب لزمه درهمان وقال ج لا نسلم ذلك بل لزمه الفان مطلقا وعنه ان
اختلف المجلس فاقر بدهم في مجلس واقر بدهم في اخر لزمه درهمان فان اختلف
المجلس لزمه الادبهم واحد قلنا لا نسلم ذلك لان الاصل البراءة من الزايد
مع احتمال التاكيد بالثاني للاول **مسألة** فان جعل المقر له خيرا
ان يقول شخص هذا الشئ لغيري فانه يصرف للنفعاء للياس من معرفه اهله
اذ نصر للمجهول بعد ذلك فلا بالمجهول نصر كما لخبر لان الاقرار اخبار عن ماض
والاخبار لا مانع من تكرره

باب في النسب

مسألة قالت هيا وبصع
الاقرار بالنسب من قوم لا يثبت النسب بالاقرار لنا قضا وقض لغيب
بن رعه بنبوت نسب اخيه باقراره حتى قال الولد للفراش وقد
سبق الاجدث في الفراش قال الظفاري هنا اختم سعد بن ابي وقاض
وعبد بن رعه الى رسول الله فقال سعد يا رسول الله بن اخي عتبه
بن ابي وقاض عهد الي انه ابنه انظر الى شبهه وقال عبد هو اخي يا رسول
الله ولد على فراش ابي فظفر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى شبهه فرائى شبها بينا بعينه
فقال هو كذا يا عبد بن رعه وفي لفظ هو اخوك يا عبد الولد للفراش
وللعاهر الحجر واخترتني منه يا سودة بنت زمعه قال فلم تره سودة
قطر عتبه بضم العين المهملة وسكون التا المشاه من فوق وبالياء الموحدة

وجب ذلك لا احتمال وجود من يسقطه قلبا وان سلم احتمال ذلك فالجزم
انما هو بالظاهر من الظاهر خلافا **مسألة** ولا يبرأ الولد بعد الاقرار
به او التكرار حين العلم بولادته مع العلم بان له النبي كالاقرار بالولد لاجل
الفراش لان الظاهر ان كذا ما اقر بعد ثبوت الفراش فهو ولده الا ان يفيده
فاذا استكت فقد قرأ نفسه وفي المجلس خلاف بين **مسألة** قال مرهف ومن اقر
بالسلام يقول له المجلس وعند المريد بالله ليس بخيرا في المجلس بل اذا اقر اخي عن الولد بطل
كاشفعه وقد سبق الكلام على ذلك **مسألة** قال مرهف ومن اقر
له او ابن عم ورثة من قربه وان لم يثبت النسب للميراث من اقرار متعلق
بامر من النسب والميراث فالنسب لا يثبت لجملة على الميت ويثبت الميراث كالاقرار
له بما لا يكون اقراره مع وجود وارث اشهر منه نسبيا وقرابه والميراث
للاشهر ولا تعويل من اقراره لانه اقراره على الغير قلت لكن يعطى المقر له الثلث
من مال المقر فمادونه ان استحققه لوصح نسبه ووصيه لا ميراثا لعدم
صح نسبه **مسألة** وبين مدي التولية فمن كان له ابن فاقربا خزا
فادعى ابنه الثابت نسبه ان اباه انما اقر بذلك قبل ان يدخل عليه نقضا في ميراثه
قلت الشهادة مستندة في الاقرار الموجع او على قرينه تدل على انه اراد
بالاقرار التولية فان كان لا يثبت حلف المقر به ان نسبه صحيح من ابيه فاذا
حلف ثبت ميراثه من ابيه وثبت نسبه من ابيه باقرار به ويبطل نسبه من ابيه
ان نكل عن اليمين ويبطل ميراثه قلت ويستحق الثلث هنا من مال من اقره
وان علم كذبه كذب المقر به كواقر بشهر النسب لغيره اذ وصيته
بالثلث نافذ في الصحة والمرض لاي شخص كانت وكل صرح بانه قضد
باقرار به ادخاله في الميراث فانه يستحق الثلث وصيته **مسألة**
به س ومن اقر باجد عيين كان يكون له ثلاثة او نحوهم وله ثلاثة اولاد
او نحوهم فيقول اجد هم ابني فهل يصح اقراره وثبت نسب اجدهم بتعيينه
امر له فيه ثلاثة مذاهب المذهب الاول لمن سبق ان الاقرار صحيح وتركة
التعيين لا سطره فاذا مات قيل اتعين عتقوا جميعا وسعوا للورثة
حسب الحال كما تقدم تحقيق ذلك في العتق وروى عن الشافعي غير ما في
الكتاب في بعض الروايات عنه لا يعق الا واحد بالقياس ان حكمت به فنعرض
الاولاد على القافة فاذا اخطت به اجد هم لم ينسبه وحكم بحريته فان اخطت
القافة به لا صغر فالولد الاكبر والاوسط ممن كان فان اخطت به
الاكبر فان قلنا لا يثبت للام حرمه الاستيلاء فصل ثبت حرمه الاستيلاء
للاوسط والا صغريه وجهان فان لم يكن قافة او كانت واسكلى عليها الولد
فرع بينهم لان للقرعة مدخل في تمييز الجرم لرق فاذا خرجت القرعة لاجد هم
حكم بحريته ولا ثبت نسبه من السيد لانه لا يدخل للقرعة في اثبات الانساب

وهل يوقف من ماله ميراث ابن فيه وجهان قال المزي لوقف الى ان يتيقن
 ان اجد ههنا وارث قال العجاني ومن اصحابنا من قال لا يوقف لانه
 انما يوقف اذا رعى انكشافه وهذا لا يرحى انكشافه **ونثبت لهم عندنا نسب**
واحد وميراثه ونصيبه من مال السعاية لصحة الاقرار بالمجهول
كما من تقرره فاذا كانت التركة اربعماية دينار كان لبيته الثلاثة ثلثماية
 وهو كمال الثلاثة مائة دينار لكل واحد منهم ثلث المائة وهو ثلاثة وثلاثون
 وثلث لان كلهم بمنزلة الابن الواحد لا لنباس اربعماية فيهم **وكا لطلاق**
المجهول فانه لو قال احد اكن طلاق طلقت واجد مبهمة غير معينة ولم يكن لها مام
 مبطلا للطلاق فكذلك لا يكون هنا مبطلا للاقرار **وقسم المستحقين**
 بينهم **للبن كمال** بقسم **الحقوق** بين المتبئين فاذا جعل الشرع للالتباس
 حكما في موضع لزم ان يكون في موضع الاخر عند عدم الفارق **قال** لم
 ذلك **لا يثبت النسب باقرار محمل** وانما يثبت باقرار واضح صريح **اذ لا**
يثبت النسب في الذمة ومن لا ريم المجهول ثبوت في الذمة **بخلاف الطلاق**
 فانه يثبت في الذمة فصع ايقاعه مبهما **ونثبت الارث** وان لم يثبت النسب
 كما سبق في **الاقرار بالاخ** فان ثبت الميراث ولا يثبت النسب فكذلك لا يثبت
 هناك لم يثبت ما هنا **قال** لا نسلم ذلك بل لا يثبت **نسب ولا ارث**
اذ التوراث فرع النسب والنسب لا يثبت في الذمة فكذلك لا يثبت
 ما يفرع عليه لان اثبات الفرع من دون اصله محال **قلت** لا نسلم
 ان من لازم صحة الاقرار بصحة تعليقه على الذمة بل **يثبت مبهما**
غير معلق على الذمة كالطلاق فانه يصح مبهما وان لم يتعلق بالذمة لا مكان
 تفسير كل مبهمة ولا مانع من الصحة الا عدم امكان التفسير **فرع**
قال طاع فان كانوا اي الثلاثة او نحوهم الذين اقروا باحدهم
 ابنه **تروا** من بطن واحد **يثبت نسبهم جميعا** اذ لا يتيقض النسب
 اجماعا **فرع** **قال** **هب** وعندهم بالدعوة **لا بالسعاية** وقال ابو حنيفة
 بالسعاية **وقال** الشافعي بالقبالة او القرعة **كما من تقره ذلك والسعاية**
على قدر حصصهم في الجارية فمن استحق ثلثها سعى في ثلثين ثم كذلك
من استحق نصفها سعى في النصف الاخر ومن استحق ربعها سعى في ثلاثة ارباع
فرع **فلو كان للمتر ثلاثة بنون كان للعبيد ربع المال** فاذا كان
 المال اربعماية درهم كان للبنون ثلثماية وثلثا وللعبيد مائة اثلاثا
 اذ هم كالبني واحد **ثم كان** اذ كان الاولاد اكثر او العبيد
 فان مات احد البنين للعبيد ثلث ميراثه **كما من انفا** **فرع** **قال** **سبع**
 ربع مال السعاية اذ هم كواحد من البنين وله الربع فلم الربع
 اثلاثا بينهم **قال** **يوقف على اصله** لا يستحق من مال السعاية



Copyright © King Saud University



Copyright © King Saud University



Copyright © King Saud University

فان اخذ غيره ظلم على فتواكم فلو اخذ احدكم مكانه انا اذا الظالمون في مذهبكم
 او ان مراده ان اذن ان اخذ من وجدنا الصاع في رجليه لمصلحة ورضاه عنه فلو
 اخذنا غيره كان ظلم **ومن السنة الزعيم غارم** قال بن هجران قد تقدم
 في حديث ابي امامه وغيره وعن ابن عباس ان رجلا لزم غريبا له بعشرة دنانير فقال
 ما اقام فافك حتى تقضي بي او تايتني بحملي فحمل بها رسول الله صلى الله عليه
 وعلى اله وسلم فاتاه بها من وجه غير مرضي فقتضاه رسول الله صلى الله عليه
 واخبره ابو داود قال الظفاري اخرج احمد والاربعه وابرجان مرفوعا القاريه
 مؤداه والمنجحه مردوده والزعيم غارم وهو حديث حسن الزعيم الكفيل
 والقاريه الضامن ومنه حديث علي كرم الله وجهه في رهيته وانا الزعيم
 اي كفيل **ولحسنه ثم الدين ارسل معهما عمر وبن اميه حتى رجع** قال ابن هجران
 هذا الخبر غير معروف واما المذكور في سنين بن هشام في ذكر غزو عبد الله بن جحش
 وانهم اسروا اسيرين من اهل مكة وان سعد بن ابي وقاص وعنه بن عمرو ان
 اضلا بعيرا كانا يعتقانه فحلفا في طلبه لان قريشا بعثوا الى رسول الله صلى الله عليه
 في ذاء
 الاسيرين المذكورين فقال رسول الله صلى الله عليه لا تغدوكم حتى يقدم صاحبنا فاما الخشي
 عليهما فان تغدوها تقتلوا جميعا فقدم سعد وعنه فقدم رسول الله صلى الله عليه
 وذكر في بعض جواسي الخبر على هذا الموضع ما لفظه روى انه قد ارسل عمر وبن اميه
 الضمري الى نايجيه من النواحي في قضا حاجه فجاء رجلان من اهل تلك الناحيه
 فخاف عليه منهم فارادوا الرجلان الصدور فقال لا حتى نجي صاحبنا يعني عمر وبن اميه
 انتهى وذكر الظفاري هذا الحديث حديث عمر وبن اميه الضمري بهذا اللفظ ولم
 يعنه **والاجماع على ثبوتها وهو اي الاجماع حسن على عليم ضمين الوجه حتى طاب**
 قال ابن هجران لفظه في اصول الاحكام من يزيد بن علي عن ابيه عن علي بن ابي طالب
 رجلا كفلا رجل بنفس رجل فحبسه حتى جاء به وكذا ذكر الظفاري عن علي بن ابي طالب
ولم ينكر طلب الكفيل منه عليم فخرى مجرى الاجماع وطلب على عليم الكفيل
من قال ابن هجران روى انه لما خلف عبد الله بن عمر عن بيعه علي بن ابي طالب
 باحضاره فقال له بايع فقال لا بايع حتى بايع جميع الناس قال فاعطيه
 جميله على ان لا تبرح قال ولا اعطيك جميله قال لا شتر يا امير المؤمنين ان هذا
 قد امن شوطك وسيفك فذرعني اضرب عنقه قال لست اريد ذلك منه على كره
 خلوا سبيله قال امير المؤمنين لقد كان صغيرا وهو سيئ الخلق
 وهو في كبره اسوء خلقا وروى انه اتاه في اليوم الثاني فقال اني
 لك ناصح ان بيعتك لم يرض بها الناس كلهم فلو نظرت لدينك وردت الامر
 سورى بين المسلمين فقال علي بن ابي طالب وطلب مني
 المير بغك صنيعهم في قم عني يا ابا جعفر ما اسوى هذا الكلام
 فخرج ثم اتى علي بن ابي طالب في اليوم الثالث فقال ان ابن عمر قد خرج

عن علي بن ابي طالب
 عن ابن هجران

957

١٢١
إلى مكة يُعَسِّد الناس عليك فامر
بالعنه في اثنه فجات امر كلثوم ابنته فسألته
وضرعت اليه فيه قالت يا امير
المؤمنين انما خرج الى مكة
ليقيم بها وانه ليس
بصاحب سلطان
ولا من رجال
هكذا

تم الجز الثاني من القصة النوار شرح البحر الخار يوم الثلاثاء الثاني من شهر
من شهر محرم عام ستته وتسعين وارب الف والحمد لله رب العالمين

وكتب العبد الى الله سبحانه
على صلاح المحمدى
مصلتا ومسلما
على محمد
والله